المدخل في علم السياسة

دكتور بطرس بطرس غالى
دكتور محمود خيرى عيسى

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

المدخل فى علم السياسة

دكتور
بطرس بطرس غالى

دكتور
محمود خيرى عيسى

الطبعة العاشرة
١٩٩٨

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

رقم الإيداع : ١٤٣٣٤/٩٨

الترقيم الدولى: 977-05-1650-3



هذا الكتاب ثمرة تعاون وثيق بين مؤلفيه . اما أحدهما فمتخصص فى العلاقات والتنظيمات الدوليـــة ، واما الآخــر فمتخصص فى تطــور الفكــر السياسى والاقتصادى ، فجمع هذا الكتاب بين دفتيه هذين اللونين من الوان المعرفة .

ويرمى هــذا الكتاب الى تحقيق ثلاثة اهداف :

اولها : ان يكون عونا لطلبة السنة الاولى من كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى مادة « مبادىء علم السياسة » وللطلبة الذين يدرسـون هذه المـــادة عموما بغيرها من الكليات والمعاهد العليا . وفى هـــذا الكتاب سنعرض بايجاز وتبسيط لاصول مبادىء السياسة متجنبين العبـــارات الفضفاضة ، والمراجع الكثيرة التى يعز وجودها فى مكتباتنا ، او يتعــذر على الطلبة استيعابها ان وجدوها . وحين يتقدم الطالب فى كليـــة العلوم السياسية فى الدراسة يتخــذ سبيلين : اما الالتحـــاق بقسم العـــلوم الســـياسية فيعود الى دراسة هذه العلوم مع غيرها من العلوم التى ترتبط بها او تتفـــرع عنها دراسة متعمقة ، واما الالتحاق بقسم الاقتصـــاد او قســم الاحصـــاء فتكون دراسته لمبادىء علم السياسة ذخرا لـــه من الثقافة السياسية تعينه على الالمـــام بالاسس العلمية للسياسة الداخليـــة والخارجيـــة ، ومجريـــات هذه السياسة فيتيسر لـــه فهمها فهما يساعده على استيعاب الدراسات التى سيتخصص فيهـــا .

ثانيها : ان يكون هذا الكتاب مرجعا علميا لمن تعرض لـــه مسألة سياسية داخلية كانت ام خارجية ، ويريد أن يفهم وجه الحقيقة والصحة فيها .

ثالثها : ان يتبين للراى العام ان السياسة لا تكون ارتجالا ، ولا تكـــون وليدة عاطفة ، ولكنها علم له قواعده واصوله ، لا يختلف عن غيره من العلوم ذات الاسس الثابتة ، ولكنه لمـــا كان حديث الظهور فان دراساته لا تـــزال بحاجة الى مزيد من البحث والتعميق .

ويتناول هذا الكتاب أربعة فروع من العلوم السياسية هى الفكر السياسى ، والنظرية السياسية ، ونظم الحـــكم ، والعلاقات الدولية ، وذلك استرشـــادا بالتقسيم التقليدى الذى انتهى اليه بعض علماء السياسة عام ١٩٤٨ تحـــت اشراف اليونسكو ، ومؤداه ان اهم الموضوعات التى يضمها علم السياسة هى :

اولا : النظرية السياسية ، وتشمل : النظرية السياسية ، والفكر السياسى .

ثانيا : النظم السياسية ، وتشمل : الدستور ، والحكومة المركزيـــة ،

والحكومات الاقليمية والمحلية والادارة العامة : والوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ، والنظم السياسية المقارنة .

ثالثا : الاحزاب والجماعات والراى العام ، وتشمل : الاحزاب السياسية والجماعات والهيئات ، ودور الفرد فى الحكومة والادارة ، والراى العام .

رابعا : العلاقات الدولية ، وتشمل السياسة الدولية ، والتنظيم الدولى ، والقانون الدولى .

هذا وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا المؤلف سنة ١٩٥٩ تحت اسم « المدخل فى علم السياسة » ، ثم صدرت الطبعة الثانية سنة ١٩٦٢ تحت اسم « مبادىء العلوم السياسية » ، والطبعتان الثالثة سنة ١٩٦٦ والرابعة سنة ١٩٧٤ تحت الاسم نفسه الذى ورد فى الطبعة الاولى ، والطبعة الخامسة فى ١٩٧٦ وهاهى الطبعة السادسة تصدر بنفس الاسم بعد ادخال بعض الاضافات والتعديلات التى رايناها ضرورية .

والمؤلفان يسجلان الشكر للاستاذ احمد يوسف احمد المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة على ما قدمه من معونة مخلصة فى اصدار الطبعة الخامسة لهذا الكتاب ، اذ تولى اعداد بعض الدراسات التى احتاجت اليها هذه الطبعة ، كما ساهم فى اعداد بعض المباحث .

وكتابنا هذا اذا قدر له أن يحقق الاهداف التى توخيناها من وضعه ، فكان عونا للطالب ، ومرجعا للباحث ، ومرشدا للمواطن ، فاننا حينئذ نكون قد بلغنا الغرض الذى استهدفناه ، وكوفئنا على الجهد الذى بذلناه ، وما التوفيق الا من عند الله يؤتيه من يشاء .

فصل تمهيدى
التعريف بعلم السياسة

المبحث الاول

التعريف بموضوع علم السياسة

١ ـ تعريف علم السياسة :

لعل اقدم الاتجاهات واكثرها تقليدية فى تعريف علم السياسة هو ذلك الذى يركز على دراسة الدولة والوحدات المتفرعة منها ، وهكذا فان علم السياسة فى عرف هذا الاتجاه هو « علم الدولة » او هو « ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يتناول نظرية وتنظيم وحكومة وممارسة الدولة » واحيانا يصر أنصار هذا الاتجاه على أن تكون المؤسسات موضوع التحليل شرعية او مؤسسة بطريقة شرعية .

ويرتبط بهذا الاتجاه ، الاتجاه الذى يعبر عنه ماكس فيبر الذى يرى اضفاء الصفة السياسية على تنظيم ما او رابطة ما ، طالما يتم تنفيذ نظامها على نحو مستمر فى اقليم معين بتطبيق او التهديد بتطبيق قوة مادية من الجهاز الادارى ، وواضح أن المؤسسات المختلفة ما زالت هى الوحدات الاساسية للتحليل ، لكن العنصر الجغرافى يتدخل فى تحديد نطاق علم السياسة .

وترتبط وجهات النظر السابقة بالسنوات الاولى للقرن العشرين ، وقد سيطرت على الدراسات السياسية فى العقود الاولى من هذا القرن ، الا ان هذا لم يمنع من ظهور اتجاهات جديدة ربما كان أهمها الاتجاه القائل بأن علم السياسية هو علم السلطة ، وهنا تنتقل بؤرة الاهتمام من المؤسسات فى حد ذاتها الى السلطة حيثما توجد ، وعلى هذا لا تكون وحدة التحليل بالضرورة هى المؤسسة فى أى من مستويات التنظيم الرسمى ، اذ تحتل علاقات السلطة الموجودة فى انواع شتى من المواقف ، وبذلك تكون بؤرة اهتمام عالم السياسة هى الصراع للحصول على السلطة أو الاحتفاظ بها أو لممارستها على الآخرين أو لمقاومة هذه الممارسة .

وواضح مما سبق أنه يمكن التمييز بين وجهة نظر تميل الى الاخذ بتعريف ضيق لعلم السياسة فتركزه فى دراسة الانماط المتنوعة للمؤسسات التى تتصف أساسا ودائما بأنها مؤسسات سياسية (كالدولة وما يتفرع عنها من مؤسسات) ، ووجهة نظر تأخذ بتعريف واسع لعلم السياسة تركز على الوظائف السياسية ، وتعالج السياسة كنشاط ، ويميل انصار وجهة النظر

هـذه الى الاهتمام بمعظم جوانب النظم الاجتماعية ، ويجدون الظواهر السياسية فى كل مكان تقريبا : فى الاسرة ، فى النقابة ، فى دور العبادة .. وهكذا (١) .

والواقع ان الفارق الجوهرى بين الرايين مصدره موقف العلماء من الدولة ، فاصحاب الاتجاه الاول يرون ان هناك فارقا جذريا بين طبيعة الدولة وطبيعة المجموعات البشرية الاخرى كالنقابة والقبيلة مثلا ، فالدولة وحدها تتمتع بالسيادة اى السلطة المطلقة ، اما المجموعات الاخرى فسلطتها ناقصة او مستمدة من سلطة الدولة ، واصحاب الاتجاه الثانى يرون انه لا فرق بين الدولة من حيث كونها مجموعة بشرية وبين اية مجموعة اخرى كالنقابة او القبيلة ، وبالتالى تكون مظاهر السلطة فى هذه المجموعات كلها واحدة ، وتستحق ان تدرس ، وكل الفرق فى رايهم المجموعة البشرية التى يطلق عليها اسم دولة وبين كل مجموعة من المجموعات الاخرى ينحصر فى الكم لا فى الكيف ، اما طبيعة هذه المجموعات فواحدة .

وبين هذين الرايين راى وسط يقول ان علم السياسة هو علم السلطة فى المجموعات المركبة ، اى المجموعات البشرية التى تتضمن فى ذاتها عدة مجموعات ، بعضها متداخل فى بعض ، كالحزب السياسي والدولة والمنظمة الدولية ، اما دراسة السلطة فى المجموعات البسيطة كالاسرة والقبيلة فلا تدخل فى علم السياسة ، ولكنها اقرب الى علم الاجتماع وقد يؤخذ على هذا الراى الانتقادان التاليان :

(ا) انه من العسير أن نميز بين المجموعات المركبة والمجموعات البسيطة لما بينهما من تداخل مستمر ، كما أن بعض المجموعات البسيطة قد تتحول الى مركبة ، وبعض المجموعات المركبة قد تتحول الى بسيطة .

(ب) كثير من المجموعات البسيطة تدخل علم السياسة رغم وصفها بانها بسيطة ، فمجلس الامن التابع للامم المتحدة مجموعة بسيطة عدد اعضائها خمسة عشر عضوا ، ومجلس الوزراء فى اى دولة هو مجموعة بسيطة ايضا ، ورغم ذلك فان علم السياسة لا يمكن ان يتجاهلهما .

ونحن وان كنا ناخذ بالراى الثانى الذى يقول ان علم السياسة هو علم السلطة فى مختلف الجماعات البشرية ، الا اننا سنتقيد فى هذا الكتاب بالرايين الآخرين بحيث نركز دراستنا على الدولة باعتبارها اهم صورة من صور

---

(١) Young, Oran R., Systems of Political Science, PRENTICE HALL, INC., Englewood Cliffs, New Jersy. 1968, pp. 1 - 4.

المجموعات البشرية ، ونتجنب دراسة المجموعات البشرية البسيطة كالاسرة والقبيلة ، اذ ان اختصاص دراستها اقرب الى علم الاجتماع منه الى علم السياسة (٢).

٢ ـ الصلة بين العلوم السياسية والعلوم الاخرى :

من المفيد دائما للفهم السليم لاى علم أن تحدد علاقاته بالعلوم الاخرى ، ولا شك ان علم السياسة يرتبط ارتباطا وثيقا بكل العلوم الاجتماعية الاخرى ، فهذه العلوم وان تعددت الا أن اطارا واحدا يجمعها وهو دراسة الإنسان فى المجتمع ، وان يكن من جوانب مختلفة ، بل اننا نجد ان حداثة العلوم السياسية قد زادت فى بعض الاحيان من هذا الارتباط الى حد التبعية ، فنجد انها فى بعض الجامعات تتبع الاقتصاد ، وفى بعضها يسيطر عليها القانون ، وفى البعض الآخر تندرج فى شعبة علم الاجتماع ، غير أن علاقة العلوم السياسية بالعلوم الاخرى لا تقتصر على العلوم الاجتماعية ، الامر الذى سيتضح من التحليل التالى :

العلوم السياسية وعلم الاجتماع : يرى بعض العلماء أن علم السياسة فرع من فروع علم الاجتماع الذى يدرس التجمعات البشرية محاولا الكشف عن القوانين التى تخضع لها ، وعلم السياسة يحاول هو أيضا معرفة هذه القوانين ، ولكن فى ميدان خاص هو الميدان السياسى ، فعلاقة الانسان بأسرته ، أو بزملائه فى العمل ، أو بجيرانه تدخل فى نطاق علم الاجتماع ، اما علاقته بالدولة او بتنظيم سياسى فانه اختصاص علم السياسة ، ويبدو

---

(٢) من المفيد للطالب ان يلم ببعض التعريفات التى تمثل الاتجاهات سالفة الذكر . ونبدا استعراضنا لهذه التعريفات بتعريف رايموند جيتيل الامريكى الذى يقول : يمكن تعريف علوم السياسة بانها علوم الدولة . فهى تبحث التنظيمات البشرية التى تكون وحدات سياسية ، وتنظيم حكوماتها ، وفعاليات هذه الحكومات التى لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها . وفى علاقاتها بالدول الاخرى . اما ريمون آرون الفرنسى فيرى ان علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ، اى العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين ، وبعبارة اخرى كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات . ويرى المؤلفان الشيوعيان شاف وارلنج الاستاذان بجامعة وارسو ان علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة ومذهب القانون ، وانه جزء من النظرية العامة لتطور الجماعات ، وعلم السياسة يدرس هذا التطور من زاوية خاصة هى العلاقات القائمة بين الطبقات ، فالدولة وسيلة لتسلط طبقة على سائر الطبقات ، والقانون تعبير عن ارادة الطبقة الحاكمة . ويرى الكاتب الهندى ابادوراى ان السياسة هى دراسة تنظيم للجماعة ، وان الجماعة يجب ان تفهم بمعناها الواسع الذى يشمل الاسرة والقبيلة والنقابة العمالية او المهنية ، وهو يرى ان الجماعة كبرت او صغرت لا بد لها من سلطة كى تنتظم . فالسياسة اذن هى ممارسة السلطة .

من ذلك ان نطبق علم السياسة اضيق كثيرا من نطاق علم الاجتماع (٣) .

العلوم السياسية وعلم الانثروبولوجيا : من العلوم ذات الصلة بعلم الاجتماع علم الانثروبولوجيا ، وهو علم الاجناس البشرية وتطورها وعلاقتها بالبيئة الخاصة بها ، وقد ساعدت هذه الدراسات — لا سيما حين تناولت الجماعات البدائية — على فهم كثير من القواعد السياسية ، وعلى وضع بعض النظريات ، وعلى سبيل المثال فلقد ساعدت الدراسات الانثروبولوجية على معرفة اصل الدولة ، وتطور المؤسسات السياسية المختلفة (٤) .

العلوم السياسية وعلم الاقتصاد : علاقة العلوم السياسية بالاقتصاد علاقة وثيقة حتى أن علم الاقتصاد كان يسمى « الاقتصاد السياسى » للدلالة على امتزاجه بالسياسة ، ولكن مع اتساع نطاق كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد اصبح كل منهما علما قائما بذاته رغم ما بينهما من صلة وتقارب كبيرين ، حتى أن كثيرا من البلاد تقرر تدريسهما فى كلية واحدة ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة مثل لهذا ، واذا كانت العلاقة قد ضعفت بين السياسة والاقتصاد لاتساع نطاقهما فان تدخل الدولة فى الامور الاقتصادية يقويها ، والنظرية الاشتراكية خير دليل على قيام هذه الصلة بين العلمين .

العلوم السياسية وعلم التاريخ : التاريخ هو العلم الذى يعنى بتسجيل احداث البشر ، ويستقصى مسبباتها ، ويحدد نتائجها ، وهو ذو صلة وثيقة بعلم السياسة ، لان الحوادث التاريخية تعتبر مادة اولية لابد منها للباحث السياسى ، فبعض الحوادث التاريخية كانت مصدرا لاستحداث بعض النظريات السياسية ، كذلك فان التحليل السياسى قد يصعب على الباحث لنقص المعلومات المتاحة له ، او لانه طرف فيها فهو متأثر بها ، لذلك فانه يجد فى الماضى حقلا له يستغله فى تحقيقاته ودراساته . وبرغم اهمية التاريخ هذه فان التطور السريع للمجتمع البشرى افقده بعض ما به من اهمية ، فكثيرا ما يعز على الباحث السياسى ان يجد فى الماضى نظير للحاضر يحسن القياس عليه . ومن ناحية اخرى فان بعض النظريات السياسية ساعدت على وقوع بعض الحوادث التاريخية (٥) .

---

(٣) يعبر جيتيل عن ذلك بقوله : « تفترض العلوم السياسية ان الانسان حيوان سياسى ، بينما يحاول علم الاجتماع ان يفسر كيف اصبح الانسان كذلك ، ولماذا ؟ » انظر : ريموند جيتيل ، العلوم السياسية (جزآن) ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٠ .

(٤) انظر : Kapur. A. C., Principles of Political Science- Premier Publishing Co., New Delhi. 1965, pp. 20 - 1.

(٥) لا شك ان آراء مونتسكيو وفولتير وغيرهما قد ساعدت فى التمهيد لقيام الثورة الفرنسية ، كما ان آراء ماركس وانجلز ولينين هى التى قامت عليها الثورة السوفيتية سنة ١٩١٧ ، وآراء وكتابات ماوتسى تونج ادت دورا كبيرا فى الثورة الصينية .

العلوم السياسية وعلم النفس : لم تزدهر العلاقة بين علم النفس وعلم السياسة (٦) الا منذ عهد قريب ، لا سيما بعد ان اصبحت نظم الحكم (ديمقراطية كانت او شمولية) ترتكز اكثر ما ترتكز على الراى العام ، سواء للتعرف عليه والاستجابة له ، او لتوجيهه وفقا لمشيئة الحاكم . وتبدو العلاقة بين هذين العلمين بوجه خاص فى دراسات القيادة السياسية ونفسية المجموعات وكذلك دراسات الراى العام ، وتعتبر الولايات المتحدة اكثر الدول تقدما فى استخدام التحليل النفسى فى الدراسة السياسية .

العلوم السياسية وعلم القانون : القانون هو مجموعة القواعد التى تنظم الروابط الاجتماعية ، التى يجبر الناس على اتباعها ، وكانت المدرسة الفرنسية تربط بين القانون والسياسة ، بل كانت الى عهد قريب تجعل من دراسة القانون الدستورى (القانون الذى يحدد نظام الحكم فى الدولة) ركنا اساسيا لعلم السياسة . أما المدرسة الماركسية والمدرسة الامريكية الحديثة فكل منهما يعمل على الفصل التام بين علم القانون وعلم السياسة رغم العلاقة القوية بين القانون الدستورى وعلم السياسة من ناحية ، ومن ناحية اخرى رغم أن القانون الدولى يعتبر جزءا لا يتجزأ من العلاقات الدولية ، وهذه تعتبر بدورها جزءا لا يتجزأ من علم السياسة (٧) .

العلوم السياسية وعلم الاحياء : يعتبر هربرت سبنسر أوضح من دافعوا عن المفهوم البيولوجى للدولة — اى النظرة الى الدولة ككائن حى — وهو المفهوم الذى يؤدى الى الاستفادة بعلم الاحياء فى الدراسة السياسية ، وذلك بالرغم من ان الفكرة ترجع بجذورها الى افلاطون . والفكرة باختصار أن الدولة كائن حى فى كل اساسياتها ، فهى نتاج للتطور ، وهى خاضعة لقوانين الميلاد والنمو والاضمحلال ، وكما هو الحال فى اى كائن عضوى نجد فى الدولة ترابطا واعتمادا متبادلا بين أجزائها . وبصرف النظر عن الانتقادات الموجهة الى هذه الفكرة فهناك قاسم مشترك بين علم السياسة وعلم الاحياء وهو الانسان ، الاول يدرسه باعتباره حيوانا سياسيا ، والثانى يدرسه من الناحية العضوية .

العلوم السياسية وعلم الجغرافيا : دراسة الجغرافيا ، سواء كانت بشرية ام اقتصادية ام سياسية ، ضرورية للعلوم السياسية ، لان الموقع

---

(٦) يقول جيمس برايس فى دراسته الديمقراطية الحديثة ان السياسة تستمد جذورها من علم النفس الذى يشمل دراسة عادات الانسان وافكاره واتجاهاته . انظر كتاب ريموند جيتيل سالف الذكر ص ٣١ .

(٧) الفارق الحقيقى بين علم السياسة وعلم القانون هو ان القانون لا يوضح الا جانب من جوانب السلطة ، اما الجوانب الاخرى غير القانونية فلا تدخل فى نطاق دراسته ، ولكنها تدخل فى نطاق علم السياسة الذى يعتبر بذلك اوسع نطاقا من علم القانون .

الجغرافى للدولة ومناخها ومواردها الطبيعية متغيرات تؤثر فى شكل الدولة ، وفى النظام السياسي القائم بها ، وفى الطابع القومى لشعبها ، وفى قوة الدولة وعلاقاتها بغيرها من الدول . وليس ادل على الصلة بين العلمين من ظهور علم الجيوبوليتكس الذى يتناول تأثير المتغير الجغرافى بالذات فيما يتعلق بالسياسة الدولية .

العلوم السياسية وعلم الاحصاء : اسهم التقدم فى علم الاحصاء من جانب والاتجاه الحديث نحو القياس الكمى فى الدراسات الاجتماعية عموما ، ثم اخذ العلوم السياسية بهذا الاتجاه من جانب آخر الى ايجاد العلاقة بين علم السياسة وعلم الاحصاء ، وتختلف درجة الاستعانة بالاحصاء فى التحليل السياسى من موضوع لآخر فى داخل العلوم السياسية .

المبحث الثانى

القوانين السياسية

القانون علميا معناه وجود علاقة ثابتة مستمرة بين ظاهرتين أو اكثر ، مع توافر شروط خاصة وبقاء الظواهر الاخرى كما هى ، والقوانين العلمية عديدة وواضحة فى العلوم الطبيعية والكيميائية ، الا ان الامر ليس كذلك فى قوانين العلوم الاجتماعية ، اذ انه اقل وضوحا ، وبالنسبة للعلوم السياسية بصفة خاصة فان الامر لم يستقر على وجود قوانين ثابتة ، وهناك عموما رايان :

الاول يقول بوجود قوانين سياسية ، فمثلا اذا تعددت الاحزاب السياسية يصعب الاستقرار السياسى ، والسلطة التى لا توضع لها حدود يساء استعمالها ، وهكذا .

والثانى لا يعترف بوجود قوانين سياسية استنادا الى ان الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شىء على ارادات البشر ، ولما كانت هذه تتصف بالحرية فان وضع حدود لها يصعب لان التصرفات الفردية الخاصة تتبع دوافع مختلفة لا يضبطها قانون ، وحتى لو أمكن التسليم بوجود قوانين سياسية فانه لا يمكن أن تكون لها صفة الثبات والاستمرار التى تتميز بها القوانين الخاصة بالظواهر الطبيعية أو الكيميائية ، وذلك لكثرة الاستثناء فى الحياة السياسية ، والتى ترجع فى الغالب الى تعدد ارادات الافراد . وبمناقشة الحجج التى استند اليها انصار هذا الراى يتضح ما يلى :

١ — لا يمكن نفى وجود القوانين السياسية بسبب ان الظواهر السياسية

قائمة على حرية الارادات الفردية ، فالمشاهد وجود تشابه كبير بين التصرفات السياسية الصادرة عن الناس فى مجتمع بعينه ، فاهل هذا المجتمع يتأثرون بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة ، أما التصرفات الاستثنائية فهى لا تؤثر فى الاتجاه العام للمجتمع .

٢ — امـــا وجود الاستثناءات المتعددة فى القوانين السياسية فمرجعـــه ثلاثة أسباب :

(أ) ان الشروط اللازمة لتطبيق القوانين غير متوفرة ، فاذا لم يتجمد المـــاء عند وصول درجة الحرارة الى الصفر لا يعنى ذلك أن القانون غير صحيح ، بل يعنى ان الشروط المطلوبة لتحقيقه لم تتوافر ، ومثل هذا يحدث كثيرا فى القوانين السياسية ، فقد تكون صحيحة لكن نتائجها لا تظهر لان شروط ظهور هذه النتائج لـــم تتوفر ، لذلك يحرص الباحث السياسى على استعمال عبـــارة « مع بقاء العوامل الاخرى كما هى » .

(ب) التخلف النسبى لمناهج وادوات البحث السياسى ، كما ان الحكومات تخفى البيانات المتعلقة بالاتجاهات السياسية اما لدواعى الامن واما لاسباب تتعلق بالدعايـــة .

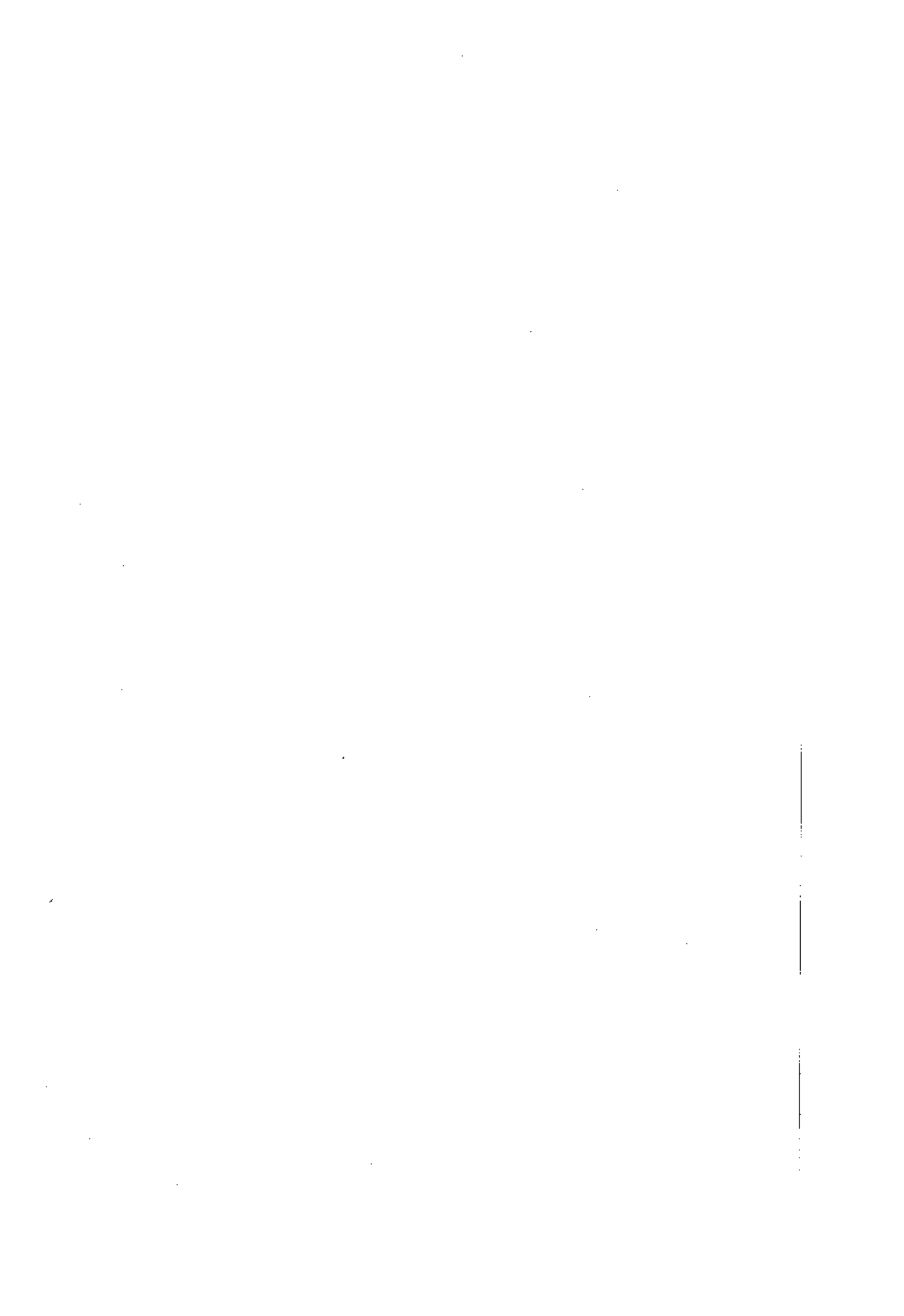
(جـ) كثيرا ما يؤدى تشابك الحياة السياسية الى ان يعطل قانون سياسى قانونا سياسيا آخـــر .

٣ — ثبت أن القوانين العلمية لا تتوفـــر لها صفة الثبـــات والاستمرار بطريقة مطلقة ؛ فلم يعد هنـــاك مبرر للقول بأن القوانين السياسية تنفـــرد بانتفاء صفة الثبات والاستمرار عنها .

٤ — اذا لم تتحقق الشروط المطلوب توافرها لينتج القانـــون السياسى اثره ، فانـــه على الاقل يدل على نتائج محتملة قد تنشأ عن الظواهر السياسية .

نستخلص ممـــا ســـبق وجـــود قوانين سياسية ، الا ان شروط انطباقها صعبة التحقيق ، غير ان ذلك لا يقلل من فائدة البحـــث عنهـــا لمعرفة الاتجاهات السياسية المستقبلة .

الكتاب الأول
فى
تطور الفكر السياسى



الفصل الاول

الفكر السياسي في العصور القديمة

الفكر السياسي قديم قدم المجتمع البشرى ، فكل مجتمع لا بد له من قواعد تحكمه وتنظمه ويعيش فى ظلها . ومن اقدم الدول عهدا بالفكر السياسى : مصر والهند والصين واليونان والامبراطورية الرومانية . لذلك سنستعرض تاريخ تطور الفكر السياسى فى تلك المدنيات القديمة .

المبحث الاول

الفكر السياسي في مصر الفرعونية

فى عصر ما قبل الاسرات اى من نحو ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، كانت مصر فى قبضة عدد من الحكام المحليين لا يربط بينهم سوى نهر النيل ، وكانت التجارة تحمل بواسطته ، ولم تطل مدة نظام تجزئة البلاد ، بل حل محلها نظام سياسى أوسع لا يقوم على القرابة كما هو الوضع فى انظمة القبائل التى تعيش على الفطرة .

وموضوع اتساع الوحدة السياسية والادارية المصرية مرتبط فى رأى بعض الباحثين بمشروعات الرى فى وادى النيل ، فزيادة عدد السكان استلزم توسيع الاراضى الزراعية ، واقتضى ذلك القيام بمشروعات للرى لم يكن من الممكن ان تقوم الا فى ظل حكومة تبسط نفوذها على مساحات كبيرة من نهر النيل .

أما التاريخ المصرى القديم فيقول ان الملك مينا هو الذى وحد الأرضين « الوجه القبلى والوجه البحرى » وجعل منهما بلدا واحدا . ومن هنا يرى اكثر الباحثين ان تاريخ الفكر السياسى فى مصر الفرعونية يبدأ حقا بعصر الأسرات .

١ ـ الدولة القديمة والملك الاله :

يقوم الفكر السياسى فى عصور الدولة القديمة على مذهب « الملك الاله » وقد اعلن الملك انه الاله حورس اله المساحات الشاسعة ، اله السماء مثل الصقر ، كما اعلن أنه هو السيدتان (The two ladies) اذا اتحدت فيه الشخصيتان اللتان كانتا تمثلان الوجه القبلى والوجه البحرى ، وكان هذا كافيا لأن يباعد بينه وبين ان يعد ممثلا او منتسبا الى اى جزء من أرض مصر

فكيف حاز هذا المذهب قبولا من المصريين ؟ يرى جـون ولسن العالم الامريكى أن فكرة الملـكية الالهية كانت فى وعى المصرى قبل بدء عصر الاسرات ، فهى فكرة أصـيلة كانت موجودة كفـكرة غير منتظمـة ، ثم جاءت الأسرات الاولى فاستغلت هذه الفكرة فى تأييد حكمها الجديد(١) .

وفكرة الملكية الالهية مرتبطة بفكرة اخرى يتضمنها التعبير المصرى « ماعت » «MAAT» وهى تترجم بكلمة الحق ، أو العدل ، أو الاستقامة ، او النظام ، وكان يوصف بها الحكم الصالح أو الادارة الصـالحة كما كانت هذه العبـارة رمزا للقوة السكونية للنظام والاستقرار ، وكان من الضرورى أن تثبت عندما يجلس على عرش مصر اى ملك اله . وفى الصور المرسومة على جـدران المعابد نرى الملك وهو يقدم « ماعت » كل يوم للآلهة الآخرين كبرهان ملموس على انه قائم بوظيفته الالهية بالنيابة عنهم .

وقد ترتب على تركيز الدولة والسلطة فى شخص الملك عدة نتائج هامة :

١ — لم تكن هناك قواعد قانونيـة مكتوبة أو منفصـلة ، فلم تكن هناك حاجة اليها ما دامت كلها متمثلة فى شخص الاله الذى كان دائما على اسـتعداد ليصدر الأوامر اللازمة لمـا يجب ان تكون عليه نظم الدولة ، وطرق التعـامل فيها . وربما كان من اسباب عدم وجود القواعد القانونية الخوف من أن تقيـد سلطة الملك الشخصية .

٢ — كان القضاء يحكمون حسب العـادات والتقـاليد المحلية التى يرون انها توافق الارادة الملكية التى يمكن ان تتغير اذا اقتضت رغبته ذلك .

٣ — كان الملك هو الواسطة الوحيدة بين الناس والآلهة ، بل انه وحده كان يستطيع ان يفسر نطبيق الـ « ماعت » على الارض .

وبايجاز كانت نظرية الحكم تقوم على ان الملك فى كل مكان ، وانه يفعل كل شىء . ولكن كان من المسـتحيل أن يستطيع الملك القيام عمليـا بتـأدية الوظائف الرسمية والقضائية فى كل انحاء البـلاد ، كما كان من المستحيل أن يتمكن من تأدية الخدمة اليومية لكل اله فى كل معبد ، ولهذا كان من الضرورى أن ينيب عنه فى هذا بعض البشر العاديين ليعملوا باسمه ، ويحملون القـابا تدل على مسئوليتهم أمامه ، مثل « المشرف على أمـلاك القصر » و « المشرف على جميع منشآت الملك » أو « حامل ختم ملك الوجه البحرى » .

---

(١) وهذا الاساس الدينى الذى تقوم عليـه سلطة الملك يختلف عن نظرية الحق الالهى التى سادت فى القرون الوسطى اذ تفصل بين شـخص الملك الاله وتجعل الملك مسئولا امـام الله اما فى مصر فالملك هو الاله .

وكان من مظاهر نظام الحكم فى مصر :

١ — من الناحية السياسية ، ان الملك يحكم وزراءه ، وهم بدورهم يحكمون حكام الاقاليم الذين يحكمون عمد البلاد والقرى ، وهؤلاء يحكمون الفلاحين . وكان الملك ينيب بعض كبار الموظفين الملكيين ليؤدوا اعمـالهم بعيدا عن الملك وعن العاصمة ، ويجعلون لتصرفاتهم الصبغة التنفيذية ببصمها بختـم الملك . وهؤلاء المندوبون يتصرفون حسب ما يرونه صـالحا للفرعون مقتنعين بانهـم ينفذون أوامره ، وانهم خاضعون لرضائه الالهى .

٢ — من الناحية الاجتماعية ، كان المجتمع المصرى منقسما الى طبقـات ، فكان فرعون فوق النبلاء الذين يعتبرون سـادة خدام الارض ، ولم يكن هذا النظام جامدا ، بل كان من اليسـير على العـامل الكفء ان يـكافا بالمتلكات والوظائف والامتيازات ، فينتقل من طبقتـه الى طبقة أعلى منهـا ، والشىء الوحيد الذى لم يـكن من السهل أن تنطبق عليه امكان الانتقال من طبقة الى اخرى هو موضوع تبوء الملك حيث ان الملك اله فى عقيدتهم ، ولكن وجود ابنـاء وأقارب للملك جعـل التفـرقة بينه وبين الطبقات الاخرى ليس لها حـدود واضحة ، وفى ظل ذلك تمـكن النبلاء تدريجيا من الحصـول على امتيـازات كانت فى أصلها من حق الملك وحده .

٣ — من الناحية الدينية ، كان فرعون كما اشرنا ، حلقة الاتصال الوحيدة بين البشر والآلهة ، يعاونه فى ذلك كهنة مركزهم فوق الشعب .

تلك كانت أهم خصائص نظام الحكم فى الدولة القديمة .

واذا كانت نظرية عقيدة الدولة قد حمت سلطة الملك حمـاية تامة ؛ واذا كان أمن مصر ورفاهيتها بسبب عزلتها الجغرافية قد زادت توطيد الحكم الموحد تحت سلطان الملك ، فلماذا انهارت الدولة القديمة ، وانهارت نظمها السياسية فى نهاية الاسرة السادسة ؟ يرجع ذلك الى عدة اسباب منها :

اسباب اقتصادية : وهى قيام كل ملك بتشييد هرم يحمل الدولة اعبـاء ثقيلة ، وكذا العبء النـاتج من تخصيص هيئات دائمة للعناية بمقابر الملوك والملكات والنبلاء .

اسباب نفسـانية : منها ازدياد روح الاعتماد على النفس ، والاستقلال بين النبلاء منذ أحسوا بما يتمتعون به من قوة عندما اعانوا على توسـيع الدولة المصرية . وترتب على ذلك تغيير نظام منح القاب الوظائف ، اذ اصبحت القـاب شرف بعد أن كانت القابا حقيقية يمارس أصحابها اعمالهم . فكان حامـل ختم

ملك الوجه البحري شخصا واحدا ، فما ان جاءت الاسرة السادســـة حتى كان فى الدولة عشرات يحملون هذا اللقب .

أسباب ادارية : منها التوسع فى الحكومة وما ترتب على ذلك من ازدياد عدد الوظائف ، ومنها ما تبذله من جهد فى سبيل اخضاع حكام الاقاليم المصرية البعيدة عن العاصمة .

أسباب خارجية : أهمها انقطاع الموارد المالية التى كانت تاتى من التجارة الاجنبية بسبب ما كان يدور خارج مصر من قتال وحروب(٢) .

٢ ـ الدولة الوسطى والراعى الصالح :

تميز المجتمع السياسى فى مصر ابان الدولة الوسطى بمظاهر منها :

١ ـ انحلال الاداة الحكومية المركزية ، وظهور نظام اللامركزية .

فكان الحكام المطيعون يتمتعون داخل مناطق حكمهم بسلطة مطلقة - وكان من نتائج تلك اللا مركزية ان حكام تلك الاقاليـــم صـــاروا يبنون مقابرهم فى دوائر حكمهم بعد ان كانوا شديدى الحرص على اقامتها حول مقبرة فرعون .

٢ ـ ظهور شخصية الفرد ، وتبع ذلك ظهور وعى اجتماعى يتطلب من المرء ان يراعى الـ « ماعت » مع رفقـــائه لا مع الآلهة فقط . ولم يتمارض ذلك الاتجاه الجديد مع المبدأ السياسى الذى كان مسيطرا على الدولة فى العصـــور القديمة ، وهو ان الحكم من نصيب الاله الملك ، فهم لم يتخلوا عن هذه العقيدة بل اضافوا اليها جديدا هو المساواة الاجتماعية ، والعدل الانسانى . وكان لهذا الاتجاه الجديد الذى يدعو الى نشر الروح الادارية المستقلة اثر فى فكرة الملك الاله التى حلت محلها فكرة الملك « رع » اليقظ الذى يحـــافظ على مصلحـــة الامة ، ويدعو الى تطبيق العدل الالهى على جميع الناس وبسبب ظهور الوعى الاجتماعى ظهرت فكرة « الراعى الصـالح » بدلا من « الملك الاله » .

٣ ـ تلك الآراء التقدمية التى ظهرت فى مصر قبل ظهورها فى اليونان بأكثر من الف سنة ظلت مقصورة على المصريين الذين كانوا يعتقدون انهم وحـــدهم اصحاب الحق فى كلمة « الناس » ، وأما ما عداهم من الاجانب فهم شـــبيهون بالحيوانات ، فليس لهم ان يتمتعوا بالحقوق الفردية التى يجب أن يتمتـــع بها المصرى ، ويلاحظ ان تلك الظواهر السياسية تنطوى على متناقضـــات ، فهى تجمع بين حرية الفرد ، واحترام سلطة الملك الاله ، وتربط بين اللا مـــركزية

---

(٢) يلاحظ ان جميع الاسباب التى ادت الى سـقوط الدولة القديمة كانت اسبابا داخلية ، ما عدا موضوع التجارة الخارجية وتاثرها بما كان يجرى فى الدول الاجنبية المجاورة لمصر .

والاقطاع ، وسلطة فرعون . وفى ظل ذلك امكن تماسك المجتمع داخل الدولة .
وقد تحطمت كل هذه الاوضاع حين غزا الهكسوس مصر ، اذ رأت نفسها لأول مرة فى التاريخ وقد هزمها اجنبى واحتلها ، وهؤلاء الاجانب فى رأيهم انجاس وهمج .

وقد ترتب على ذلك الاحتلال نتائج هامة فى تطور الفكر السياسى المصرى ومن هذه النتائج :

١ — تحطم شعور المصريين بأمنهم وطمأنينتهم من أن يهاجمهم احد . وكذا شعورهم بأن الآلهة تحميهم ، ذلك الشعور الذى وصل بهم الى التسامح والاستقرار الاجتماعى . فالفكر السياسى الذى كان محوره الشئون الداخلية اضطر أن يتجه نحو الشئون الخارجية مع شعور بالاحتراس والخوف ، وكانت الحملات العسكرية التى قامت بعد خروج الهكسوس كافية لايقاظ هذا الشعور وسببا فى استمرار النشاط الحربى .

٢ — ترتب على دخول الهكسوس فى مصر تزعزع الثقة فى الآلهة . فاذا كان البرابرة الذين لا يقدسون آلهة البلاد قد اهملوا رعاية آلهة البلاد اهمالا تاما فكيف يمكن أن تبقى الثقة فى هذه الآلهة ؟ لقد ترتب على ذلك أن مصر فقدت الثقة بنفسها ، وفقدت ايمانها بأن الآلهة قد خصت مصر بحياة طيبة تدوم ما دامت الحياة .

٣ — وكان من نتائج دخول الهكسوس فى مصر ايضا ، اضعاف الفكرة القائلة بالعدل الاجتماعى ، وحقوق الفرد ، ورعاية الفقير ، وحلت محلها فكرة الوحدة الوطنية للانتقام من الهكسوس واجلائهم عن البلاد .

٣ — الامبراطورية ولا مركزية الحكم :

كان العامل الرئيسى لتكوين الامبراطورية هو العمل على طرد الهكسوس الانجاس ، وتخليص البلاد منهم . وقد كان لتأسيس تلك الامبراطورية اثر فى الفكر السياسى فى مصر . ذلك انه :

أولا : لم يبق فى النفوس الشعور القديم بالامن والطمأنينة ، فكانت الحملات العسكرية التى تقع فى الممتلكات المصرية الآسيوية كافية للاستمرار فى زعزعة هذا الشعور .

ثانيا : كما أن اتساع الامبراطورية لم يعطل المبدأ القائل بأن الملك وحده هو الدولة ، بل اضاف الى ذلك عددا كبيرا من كبار الموظفين المسئولين . وكان من اكبرهم بعد الملك : كبير كهنة آمون بالكرنك — ووزير الوجه القبلى —

ووزير الوجه البحرى — ونائب الملك فى اثيوبيا وكان يسمى « الابن الملكى لكوش » ، ويشرف على ثلاث وظائف رئيسية هى : (أ) حكم الامبراطورية الافريقية باسم فرعون (ب) الإشراف على مناجم الذهب فى بلاد النوبة (جـ) قيادة الجيش فى البلاد الافريقية . أما مسئولية توسيع الامبراطورية فى آسيا ، ورد الغزوات التى كانت تأتى عن طريق آسيا كغزوة الهكسوس ، فكانت ملقاة على عاتق فرعون نفسه .

ثالثا : لما اتسعت الامبراطورية المصرية فى آسيا عين فرعون مندوبا ساميا له يحكم المنطقة كلها باسمه ، وعين مفتشين يقيمون فى المدن الهامة للاشراف على الامراء المحليين ، وجعل مدينة غزة بفلسطين مركزا رئيسيا للادارة .

رابعا : استفاد القائمون بالحكم من مدنيين ورجال كهنوت فوائد مادية ولكن تلك الفائدة كانت محصورة فى فئة معينة ، ومن هنا حدثت فجوة بين الطبقة الحاكمة التى استفادت ، والطبقة المحكومة . ولما زادت ثروة بعضهم اضطروا فى سبيل المحافظة على ثرواتهم المتزايدة الى استئجار موظفين يعاونونهم ، فنشأت طبقة جديدة تقف بين الطبقة الحاكمة وبين افراد الشعب ، وانقطعت الصلة السهلة التى كانت بين الطبقات ، بل ان الطبقات قد تجمدت فلم يعد من الميسور أن يرتفع شخص من طبقة الى أعلى ، وتلاشت تلك القيمة العالية التى كانت للفرد العادى فى اوائل قيام الدولة الوسطى .

خامسا : احتاجت الحكومة التى كانت تتوسع فى شئونها الى اجانب تستخدمهم كجنود وخدم للمعابد ، فسرعان ما كون هؤلاء طبقة جديدة وصلت الى وظائف ذات شأن ، مثل رسل مكاتب الحكومة ، وامناء القصور ، وضباط الجيش . وترتب على ذلك انخفاض منزلة ابناء البلاد من الفلاحين ، وتدهور المستوى السياسى ، وتحولت الوحدة الوطنية الى تفرقة .

سادسا : كثر عدد المصريين الذين كانوا يقيمون بصفة دائمة فى الخارج ، أو كانوا يسافرون الى الخارج فى مهام رسمية ، كما اقبل على مصر للاقامة فيها الوف من الاجانب ، ونتج عن ذلك تبادل فى الآلهة . فالاجانب القادمون الى مصر يقدسون آلهتها ، والمصريون فى الخارج يقدمون الاحترام اللازم لآلهة البلاد التى يذهبون اليها .. وحين يقوم مثل هذا التبادل فى دولة تقوم على الدين فانه يدل على الانحلال فى المبادىء السياسية التى كانت تقوم عليها الدولة المصرية .

سابعا : كان من آثار الاتصال بالشعوب المختلفة ان اصبح فى البلاط الملكى المصرى كثيرون من ابناء الشعوب المختلفة ، ففقدت نقاوة الدم الملكى

اهميتها ، واتيح للملوك من غير العنصر المصرى ان يحـكموا البـلاد . وهذا يدل على أن القوانين والتقاليد القديمة قد فقدت اهميتها ، واصـبح من الميسـور تجاهل الطقوس المقدسة ، وتجاهل ما كانت تحرص عليه مصر فى الماضى من ضرورة عزلتها وعزلة الملك .

وانهارت الامبراطورية على اثر ضـعف الحكومة المركزية ، وعلى اثـر فقدان الملك لهيبته الالهية . وعندما قويت سلطة طبقة الموظفين واخـذت اقسام الحـكومة المختلفة تتنازع فيما بينها ، اخـذ الفساد والرشـوة يسودان دوائر الحكومة ، وزاد الاهمال فى العمل . وكما قال العالم جون ولسن : كان ملوك الرعامسة آخر ملوك فى تلك السلسلة الطويلة من الفراعنة الذيـن كان يحق لهم أن يقولوا عن انفسهم انهم كانوا ملوكا آلهة .

تعقيب :

والخلاصة ان المجتمع المصرى الفرعونى كان فى بدايته مجتمعا زراعيـا . منطويا على نفسه . منعزلا فى وادى النيل ، بعيدا عن المؤثرات الاجنبيـة . مجتمعا محافظا على التقاليد القديمة ، متجانسا فى طبقاته ، يسيطر فيه الدين على أمور الدنيا ، وما لبث أن تطور حتى اصبح فى ظل الامبراطورية مجتمعـا حربيا استعماريا توسـعيا . مجتمعا غير متجانس ، ولكنه متشعب متـأثر بالثقافات الاجنبية ، يجعل لامور الدنيا الغلبة على الامور الدينية .

ونرى من كل هذا ان الحضارة المصرية من اقدم الحضارات التى ساد فيها نظام شامل كامل للعلاقات القائمة بين الافراد فيما بينهم ، وفيمـا بينهم وبين الحكام . ولكننا لا نستطيع الالمـام بأثر الفـكر السياسى المصرى ما لم نربطه بالفكر السياسى اليونانى والرومانى ، ونحن منذ الان نستطيع أن نردد ما قاله المؤرخ الكبير توينبى مشيرا الى رمز الفـكر المصرى : « ستظل هـذه الاهرام وستبقى لتشهد قائلة اننى كنت هنا قبل أن يولد ابراهيم » . أو نسـتطيع ان نردد ما قاله حافظ ابراهيم شاعر النيل :

وبناة الاهرام فى سـالف الدهـ ـر كفونى الـكلام عند التحـدى

المبحث الثانى

الفكر السياسى الآسيوى

على الرغم من أن الفكر السياسى فى آسيا فى العصور القديمة قد يـكون اقل جوانب الفكر السياسى القـديم تأثيرا فى الفـكر السياسى فى المنطقة التى نعيش فيها وتأثرا به الا أن دراسته تبقى ضرورية لتحقيق النظرة الشـاملة الى

الفكر السياسي القديم وتوفير عوامل الدراسة المقارنة . وتتناول في هذا البحث نموذجين يمثلان اهم ما عرفه الفكر السياسي الآسيوي القديم وهما : الفكر السياسي الهندي ، والفكر السياسي الصيني .

١ ــ الفكر السياسي الهندي(٣) :

عرفت الهند القديمة فكرا سياسيا غزيرا تناول مدى واسعا من الافكار المتعلقة بالظاهرة السياسية وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر ، وسوف تركز في تناولنا لهذا الفكر على الافكار المتعلقة بتفسير نشأة السلطة السياسية وما يترتب عليها من نتائج وان كنا لن نقتصر على هذه الافكار .

نظرية السلطة السياسية : يمكن القول بأن النظرية الهندية القديمة لتفسير نشأة السلطة السياسية تقوم على فكرة العقد اى على وجود علاقة عقدية بين الحاكم ورعاياه ، ويتضح هذا من اجماع المفكرين الهنود القدماء على وجود حالة طبيعية ، اى حالة سابقة على نشأة السلطة السياسية ، وان اختلفوا في وصفها ، فقد راى بعضهم انها حالة سلام ونظام ، وراى البعض الآخر انها حالة صراع دائم ، بل لقد ذهب فريق ثالث الى حد تكييف هذه الحالة بأنها تنتمى الى عصر اسطورى تعيش فيه مخلوقات شبيهة بالآلهة او نصف مقدسة على خيرات الطبيعة وفى كل الاحوال فان الحالة الطبيعية سواء كانت طيبة أم شريرة تنتهى بوقوع الانسان فى الخطيئة ومن ثم تفضى الى مجموعة من الشرور لا يمكن الخلاص منها الا بظهور النظام الاجتماعى والسلطة السياسية ، وتتم هذه العملية عن طريق عقد حكومى ثنائى بين الشعب وحاكمه الاصلى يلتزم فيه الحاكم بوظيفة الحماية ــ اى حماية النظام الاجتماعى وحماية رعاياه ــ فى مقابل فرض الضرائب ، وهو الالتزام الذى يؤديه الافراد فى مقابل تمتعهم بالحماية(٤) .

وقد اضفت بعض نظريات الفكر السياسي الهندى القديم صفة مقدسة على الحاكم ، فالنظرية العقدية وحدها لدى هذه النظريات غير كافية لايضاح نشأة السلطة السياسية ، فقد منحت هذه السلطة صفات مقدسة مستمدة من الاله الاعظم .

Ghoshal, U. N. A., History of Indian Political Ideas the Ancient Period and the Period of Transition to the Middle Ages, Oxford University Press, 1959.

Wanlass, Lawrence C., Gettle's History of Political Thought, Georfe Allen and Uuwin Ltd., London, 1964, pp. 25 - 7.

(٤) قارن هذا بالنظريات الحديثة للنشأة العقدية للسلطة السياسية انظر : الفصل الثالث من هذا الكتاب وبالذات المبحثين الثانى والثالث .

ويؤدى هذا التصور ، كما يؤدى قيام السلطة السياسية بوظيفة الحماية للنظام الاجتماعى وللافراد الى ضرورة طاعة الافراد للملكية باعتبارها مؤسسة مقدسة توجد لرفاهيتهم ، كما انه بدونها لا يمكن أن يعمل النظام الاجتماعى ويستقر .

وبالرغم من هذا فقد كان الفكر السياسى الهندى القديم بعيدا كل البعد عن مذهب مسئولية الملك امام الله فقط ، وهو المذهب الذى يمكن ان يبرر اشد انواع التسلط من جانب الحاكم والخضوع من جانب المحكومين ، فالحاكم لدى بعض مصادر الفكر السياسى الهندى القديم خاضع لقانون النظام الاجتماعى والسياسى ، وهو ذلك القانون الذى يحكم حقوقه وواجباته فى مواجهة رعاياه ، ولذلك فهو يتمتع من ناحية بحق الطاعة من جانب المحكومين الا أن عليه فى الوقت نفسه واجب الوفاء بالتزاماته ، وعندما لا يفى الحاكم بالتزاماته تظهر افكار المقاومة .

وتتدرج افكار المقاومة هذه ضعفا وقوة من مجرد النصح بالخضوع السلبى الذى لا يتضمن اى قدر من التأييد الايجابى لارادة الحاكم الشرير . الى النصح بمقاومة سلبية من جانب الشعب للحاكم الشرير قد تاخذ شكل الفرار الى معسكر اعدائه ، وبمعنى آخر الخضوع لسلطة حاكم غيره ، الى أن تصل الى اكثرها تطرفا ، وهى تلك الافكار التى ترى ضرورة المقاومة النشطة من جانب المجتمع للحاكم الطاغية بغرض خلعه بل وقتله ان امكن ذلك . وقد راى بعض المفكرين السياسيين الهنود القدماء ان هذه العملية ممكنة : « فوحدة الراى التى تملكها الكثرة اقوى من الملك » ، « والحبل المجدول من خيوط كثيرة قوى بما فيه الكفاية لصيد الاسد » .

وهكذا يرى احد دارسى الفكر السياسى الهندى القديم ان النظرية السياسية الهندية القديمة لا تعترف بمبدأ « ان الحق المكتسب بالميلاد لا يمكن فقدانه » ، فالمبرر الوحيد لبقاء الحاكم فى منصبه هو قيامه بوظائفه ، فان لم يقم بهذه الوظائف أصبح لدى هؤلاء المفكرين « ثورا غير قادر على حمل الاثقال او بقرة غير حلوب أو زوجا عقيما » ، ومن ثم فان بقاءه فى منصبه لا يصبح امرا مبررا .

وعلى هذا فعلى الرغم مما يحويه الفكر السياسى الهندى القديم من صفة مقدسة للحاكم الا أنه لا يرتب على هذه الصفة المقدسة حقوقا مقدسة ، بل اننا نجد على العكس اعترافا من هذا الفكر بحق المقاومة بدرجات متفاوتة تأسيسا على عدم وفاء الحاكم بالتزاماته .

النظريات العضوية للمجتمع والدولة : اشتمل الفكر السياسى الهندى على افكار هامة تتضمن نظريات عضوية للمجتمع والدولة ، فالمجتمع لدى بعض النظريات الهندية القديمة بفضل التدبير الالهى هو وحدة ذات طبقات متميزة ، تفى كل منها بوظيفة محددة لها تسهم فى النهاية فى تحقيق الغرض الالهى المشترك المتمثل فى تحقيق الرفاهية العالمية ، وتشغل هذه وضعا غير متكافىء فى النظام الاجتماعى وفقا للمشيئة الالهية ، وتتفق مع هذه النظريات تلك الفكرة التى عرفها الفكر السياسى الهندى القديم ، والتى تتمثل فى أن الدولة وحدة ذات اعضاء متميزة يفى كل عضو منها بوظائفه متلاحما مع باقى الاعضاء .

وقد كان التميز الطبقى فى بعض مصادر الفكر السياسى الهندى القديم متأصلا الى الحد الذى وضعت معه الافكار المتعلقة بالحقوق المدنية للافراد فى اطار هذا التميز ، فعلى الرغم من الاعتراف للافراد بعدد من الحقوق المدنية لتمكينهم من الدفاع عن مصالحهم ولو بقوة السلاح ، وذلك الى حد الوعد فى بعض الاحيان بالفردوس لمن يقتل دفاعا عن النفس او عن مصالحه عموما، الا أن تطبيق هذه الحقوق يأتى بصفة اساسية فى اطار تمييز اساسى بين الطبقات الاجتماعية .

علاقة السياسة بالاخلاق والدين : تناول الفكر السياسى الهندى القديم علاقة السياسة بغيرها من الظواهر ، ونشير هنا الى موقفه من علاقة السياسة بالاخلاق من ناحية والدين من ناحية أخرى .

ونستطيع بالنسبة لعلاقة السياسة بالاخلاق أن نرصد تناقضات واضحة فى هذا الفكر : فهناك من ناحية اتجاه يعتبر ان أمن الدولة ورخاءها هو الهدف الاسمى ، ومن ثم فان التضحية بالاخلاق ممكنة لحساب تحقيق الاهداف السياسية ، وذلك بالرغم من تاييد انصار هذا الاتجاه لتطبيق المبادىء الاخلاقية فى ممارسة الملك للحكم عندما لا يتعارض ذلك مع تحقيق الاهداف السياسية ، وهكذا نجد فى الفكر السياسى الهندى القديم جذورا لمبدأ فصل السياسة عن الاخلاق(٥) . ومن ناحية أخرى هناك اتجاه عبرت عنه النظرية البوذية اساسا ينظر باسى الى السياسة كعلم كئيب مناقض للاخلاق ، ويدافع بتاثير من المبادىء الاخلاقية الصارمة عن التطبيق غير المشروط للاخلاق على السياسة .

---

(٥) وهذا ما يجعل بعض الباحثين يرى فى هذا الجانب من جوانب الفكر السياسى الهندى القديم سماتا مكيافيللية نسبة الى نيقولا مكيافيللى المفكر السياسى الشهير الذى يعتبر اشهر من فصل السياسة عن الاخلاق ، انظر المبحث الاول من الفصل الثالث فى هذا الكتاب .

كذلك بحث الفكر السياسى الهندى القديم عـلاقة السياسة بالدين ، وقد بدات السياسة فى الثقافة الهندية متصلة بالدين كعلم ثم انشقت عنه ، ووصل الامر ببعض مدارس الفكر السياسى الهندى القديم الى حد عدم اعتبار الديـن فرعا من فروع المعرفة ، كذلك وجد اتجاه ثالث معتـدل اعترف بالدين كفـرع من فروع المعرفة الا انه اباح استخدامه كاداة سياسية ، اى انه بعبارة اخـرى ضحى بالدين فى سبيل السياسة .

٢ ــ الفكر السياسى الصينى(٦) :

يتميز الفكر السياسى الصينى القديم بعدة سمات لعل اهمها الثلاثة الآتية :

(أ) العلمانية : فقد كان للحضارة الصينية من بداياتها التاريخية اتجاه اكثر علمانية من اية حضارة قديمة اخرى حيث بقى العنصر الدينى فى الحياة الصينية اساسا غير مدعم بالتنظيم والمؤسسات الدينية ، وهكذا كان للفكر اهمية كبيرة فى الحياة الثقافية للحضارة الصينية .

(ب) الاكتفاء الذاتى : وهى صفة يستخدمها دارسو هذا الفـكر للتعبير عن انغلاقه على نفسه مما يعد من المحددات الخطيرة له ، فقد كان مشتقا كله من خبرة تقاليد ثقافية واحدة ، وعلى الرغم من انه احتوى مدى واسـعا من الافكار السياسية يتراوح من الفوضوية الى المغالاة فى التاكيد على الدولة الا انه لم يستقبل اية مؤثرات هامة من الثقافات الخارجية ، فلقـد عرف المفكرون الصينيون القدماء حضارة واحدة فقط وتقاليد ثقافية واحدة ، وبذلك لم يتـوفر لهم ــ عكس مفكرى الحضارات المتوسطية مثلا ــ عنصر الدراسة المقـارنة الذى يحفز على الابتكار والخلق . وربما تفسر هذه الحقيقة عدم امكان ضمان الحيوية الدائمة خلال تاريخ الفـكر السياسى الصينى القديم ، كما يمكن أن تفسر صفة الاستمرارية فى هذا الفكر .

(جـ) العملية : فقد اصطبغ الفكر السياسى الصينى القديم بصبغة عملية ونادرا ما نجـد فى دراسـته افكارا مجردة ، وقد يكون مرجع هذا المشكلة الأساسية التى كان على الفـكر السياسى الصينى أن يواجههـا وهى كيفية تحقيق النظام والاستقرار والامن فى عصور الاضـطراب والفوضى والانحلال .

وسوف نعرض للاتجاهات الاساسية فى الفكر السياسى الصينى القديم من خلال اهم مفكرين عرفتهم تقاليد هذا الفكر وهما كونفوشيوس ومنشيوس .

---

(٦) انظر : Mote, Frederick W., Chinese Political Thought- in International Encyclopedia of the Sciences, 1968. Vol. 2, pp. 394 - 408. Wanlass, op. cit., pp. 27 - 33.

كونفوشيوس واساليب الحكم(٧) : يعد كونفوشيوس اعظم مفكرى الصين القديمة واكثرهم تاثيرا فى تكوين وتطور الفكر السياسى الصينى القديم على الاطلاق . وقد عاش فى عصر اضطراب سياسى واجتماعى ، فقد عاصر حروبا ضارية بين الدويلات الاقطاعية ، ونموا فى التناقضات بين الطبقة الاستقراطية القديمة والعامة الذين تحدوا بالطموح والمقدرة الامتيازات الارستقراطية .

وقد درس كونفوشيوس بعمق التقاليد الصينية مدفوعا فى ذلك بايمانه بأن التقاليد وحدها هى التى يمكن ان تقدم انسانا رشيدا ذا فكر يمكنه من أن يعيد بناء النظام الاجتماعى والسياسى على نحو سليم ، وربما يفسر هذا قوله عن نفسه انه ليس بخالق ، ورغم هذا الاتجاه من كونفوشيوس نحو الماضى الا انه كان انتقائيا ومجددا على نحو خلاق بما يلائم المستقبل .

ولقد تعرض كونفوشيوس لاساليب الحكم ، فرتبها تنازليا ، واعطى المرتبة الاولى لفضيلة الاقناع التى يملكها الحاكم ، والمرتبة الدنيا للتهديد بالعقوبات ، فقد راى كونفوشيوس أن الحاكم يجب أن يكون قادرا من الناحية المثالية على أن يحكم دون جهد ودون أن يشعر المحكومين بسلطته .

ويفسر هذا ترتيب كونفوشيوس التنازلى لوظائف الحكومة ، فقد كان تعليم الافراد الفضيلة هو العمل الاساسى لها ، ويلى ذلك النهوض باعباء تحقيق رفاهيتهم المادية ، اما وظيفة تنظيم الافراد للدفاع ضد الاعداء فى الداخل والخارج فهو مجرد اعتراف منها بالاخفاق . ولم يكن كونفوشيوس ليجهل الواقع الانسانى الى الحد الذى يجعله يلغى القوانين والعقوبات والاسلحة قبل ان تتحقق الرفاهية الانسانية ، ولكن يمكن القول بانه احتفظ لنفسه باتجاه سلبى تجاه هذه الجوانب من نشاط الدولة . ويتسق مع هذا ايضا انكار كونفوشيوس على الدولة حق التحكم المطلق فى ولاءات مواطنيها ، فالانسان يحتفظ بمسئوليته الخاصة فى أن يحكم على الدولة وأن يحدد لنفسه متى تستحق هذه الدولة خدماته ، ومن الطبيعى انطلاقا من هذا التصور لكونفوشيوس للادارة والحكم فى الدولة المثالية لمن يكون عدوا للحكم المطلق ، وقد وجدت فى كتاباته عموما افكار سياسية تتصف بالاصالة فى روحها الديمقراطية .

وقد نظر كونفوشيوس للفرد على اساس قيمته وليس على اساس الميلاد وحده ، واعترف بالحراك الاجتماعى(٨) ، وقد طبق هذا على نفسه سلوكيا ،

---

(٧) ٥٥١ ـ ٤٧٩ ق . م .

(٨) اى امكانية الانتقال من طبقة اجتماعية الى اخرى وبعبارة اخرى نظام طبقى غير جامد .

فبالرغم من إنه كان ارستقراطيا الا انه قبل طلبته من جميع الخلفيات الاجتماعية ؛ وقد كان كل اتباعه من المعروفين باستثناء اثنين من العامة .

وقد كانت افكار كونفوشيوس مصدرا للاستقرار فى التحول العنيف الى حد ما للنظام الاجتماعى فى القرون التى اعقبت حياته مباشرة ، وكان على كل المفكرين السياسيين بعده ان يلموا بها ، وفى الحقيقة أن معظمهم قد بدأ منها ؛ وعلى اقل القليل كانت الكونفوشيوسية وجهة نظر قائمة تجب مناقشتها .

منشيوس واهمية الشعب(٩) : يلى كونفوشيوس من حيث الاهمية منشيوس. وقد كان معلما لعدد كبير من الداريسين سافر فى كل ارجاء الصين ، وعاش منشيوس فى وقت ازدهار للفلسفة لكن الانحلال السياسى والاجتماعى كان مستمرا بحيث عاصر منشيوس جوا من عدم الاستقرار الاكبر والحروب الاكثر انتشارا والمظالم الاجتماعية الاكثر حدة .

وقد عكس منشيوس النظام الذى رتب به كونفوشيوس المسئوليات الاساسية للحكومة ، فجعل واجب الحكومة اولا ان تنهض باعباء رفاهية الانسان المادية ، وثانيا أن تعلم الانسان مراعاة اخلاقيات الاسرة والمجتمع ؛ ويفسر هذا بما اعتقده منشيوس من أن الافراد الجوعى لا يمارسون الفضيلة .

وكان منشيوس مثل كونفوشيوس تحرريا فى افكاره ، فتحدث حديثنا مطولا عن أن الدولة توجد فقط لرفاهية الشعب ، وأن الشعب فى الواقع هو « جذر الدولة » ، وانه بمقارنته مع الحاكم يصبح هذا الاخير مجرد « فرع غير هام نسبيا » للدولة ، وليست هناك مصلحة للحاكم او الدولة يمكن أن يكون لها الاسبقية على الحاجة لتحقيق رفاهية الشعب الاساسية . ورغم هذا لم يكن الفكر السياسى لمنشيوس تحرريا فى كل جوانبه : فلم يكن يحوى شيئا عن مشاركة الشعب فى الحكم على سبيل المثال بل كان الى حد ما نوعا من الابوية المثالية الخيرة .

وقد عارض منشيوس ككونفوشيوس المبادىء العسكرية بشدة ؛ وكرس كتاباته بصفة اساسية لمهاجمة شرور الحروب ، وقد اكد منشيوس أن نفس القواعد الخلقية التى تنطبق على العلاقات بين الافراد تنطبق على العلاقات بين الامم ، وكانت تعاليمه تقضى بأن الاختلافات بين الامم يجب ان تسوى بالتحكيم ووفقا لاعتبارات العدالة وليس بالقوة والعنف .

---

(٩) ٣٧٢ – ٢٨٩ ق.م .

المبحث الثالث

الفكر السياسي في عهد الاغريق

ا ـ دولة المدينة والديمقراطية :

كان العالم الاغريقي القديم يتكون من مجموعة مدن يطلق عليها اسم « دول المدينة » ؛ وكانت هذه المدن منتشرة في جبال اليونان ووديانها وسواحلها ، وفي الجزر القريبة منها . ولجميع دول المدينة ، اي مدنها ، نظم اجتماعية ودينية واحدة ، وترجع في نشأتها الى أصل واحد ، ومساحتها صغيرة ، ، وعدد سكانها قليلون(١٠) .

النظام الاجتماعي لدولة المدينة : كان سكان دولة المدينة ثلاث طبقات تتميز كل عن الاخرى سياسيا وقانونيا وهي .

(ا) طبقة العبيد : وكانت اقل الطبقات مرتبة ، وعددها في مدينة اثينا يصل الى نحو ثلث عدد السكان اما في اسبارطة فيبلغ نحو نصف السكان ولم يحدث ان تمتعت طبقة العبيد بحقوق المواطنين او التزاماتهم اذ كان هذا مقصورا على افراد الطبقة الثالثة(١١) .

(ب) الاجانب المقيمون : كانت المدن الاغريقية بصفة عامة . والمدن الكبرى الساحلية بصفة خاصة تزخر بالاجانب الذين يقيمون بها لمزاولة حرفة التجارة او بعض الحرف اليدوية الفنية . وكانت القوانين المحلية لا تسمح لهؤلاء الاجانب باكتساب الجنسية الاغريقية ، وهم لا يريدون مغادرتها فنتج عن ذلك معيشتهم في المدينة بصفة مستديمة ولكنهم لا يتمتعون بجنسياتهم فمركزهم يشبه مركز طبقة العبيد من حيث عدم الاشتراك في الحياة السياسية ، وان كانوا يمتازون عنهم من حيث بقائهم أحرارا .

---

(١٠) رغم استحالة تحديد عدد سكان دولة المدينة اليونانية بصفة قاطعة ، يمكن القول بان هذا العدد قد بلغ في المتوسط ثلاثمائة الف نسمة على وجه التقريب .

(١١) أدى هذا النظام الى الاعتقاد بان المواطنين في دولة المدينة يكونون طبقة مترفة « Leisure class » واذن فقد كانت فلسفتهم السياسية فلسفة طبقة معفاة من العمل . لكن الواقع يثبت غير ذلك . وهذا لما ياتي : لان الطبقة المترفة كانت قليلة العدد لا تستطيع ان تقوم وحدها بكل الاعباء والالتزامات السياسية التي تتطلبها الحياة في دولة المدينة . كما أن فقر البلاد اليونانية قد اضطر سكانها الى العيش في اضيق الحدود من الناحية الاقتصادية ، وهذه الحقيقة هي التي تبرر الفراغ النسبي الذي كان يتمتع به قدماء الاغريق ، اذ كان النشاط الاقتصادي محدودا الى درجة كبيرة نتج عنها فراغ في حياة افراد ، وهذا الفراغ انتج بساطة في المعيشة ، وعدم تنوع فيها ، وكان من آثار هذا الفراغ اتجاه الاغريق الى مزاولة النشاط السياسي يشغلون به اوقات الفراغ .

(جـ) طبقة المواطنين : وقد كانت صفة المواطن تعتبر امتيازا يكتسب بالمولد ، ويتيح لصاحبه حق المشاركة فى الحياة السياسية ، فيشترك فى الاجتماعات العامة ، وفى تولى المناصب الادارية والسياسية . ولهذا فان أرسطو يعتبر صلاحية الفرد لمنصب محلف (Jury) دليلا قاطعا على انه مواطن فى المدينة(١٢) .

النظام السياسى لدولة المدينة : وسوف ندرس هنا النظام السياسى لمدينة اثينا باعتباره أفضل مثال للنظام الديمقراطى فى العصر الاغريقى ، ودراسة النظام السياسى الأثينى تقتضى تعرف ما يلى :

(أ) المؤتمر العام : (Eclesia) ويتكون من جميع المواطنين الذكور الذين بلغوا سن العشرين فى أثينا وهو عبارة عن اجتماع عام للمدينة ويجتمع دوريا عشر مرات فى السنة(١٣) ، وهو يشبه الى حد ما ، المجالس النيابية الحديثة من ناحية السلطة التشريعية ، ولكنه يختلف عنها من حيث انه لا يهتم بوضع السياسة التى تلتزم بها الهيئة الحاكمة وكذلك كان المؤتمر لا يميل الى الاخذ بالمناقشات الجدية ، ويرجع ذلك الى استحالة رسم السياسة او المناقشات الجدية فى مثل هذه الاجتماعات التى تضم كافة المواطنين ، ولكن الاغريق القدماء ابتدعوا وسائل سياسية أخرى لوضع الموظفين العموميين تحت اشراف مجموع المواطنين ، وجعلهم مسئولين امامهم ، هذا الاشراف وتلك المسئولية أمور تكاد تكون مستحيلة فى ظل الديمقراطية المباشرة .

ومن هذه الوسائل السياسية التمثيل السياسى ، فقد أوجدوا هيئات منتخبة واسعة تسمح بتمثيل جميع طوائف المواطنين ، ومنحوها سلطة العمل نيابة عن الشعب . وجعلوا مدة تمثيل المواطنين فيها قصيرة ، ولا يجوز اعادة انتخاب الممثلين ليتاح لكل مواطن أن يشترك فيها ليكون له شرف العمل فى هذه الهيئات .

(ب) الهيئات التمثيلية : وكانت تتكون فى اثينا من مجلسين هما مجلس الخمسمائة والمحاكم .

---

(١٢) واضح من هذا أن المواطنة فى دولة المدينة كانت تعنى القدرة على المشاركة فى حياتها السياسية ، فهى من هذه الناحية تختلف عن المعنى الحديث للمواطنة فالمواطن فى العصور الحديثة هو من يتمتع بحقوق ، ويلتزم بواجبات قبل الدولة . وتلك ناحية قانونية بحتة . أما الاغريق فقد نظروا الى صفة المواطن على انها شىء يشترك فيه المواطن مع الاخرين لا على انها حق قانونى للفرد ، وظهر اثر هذه الحقيقة فى فلسفتهم ، فلم تكن المشكلة السياسية فى عهدهم مجرد اعطاء الافراد حقوقهم بل ضمان مراكزهم الاجتماعية التى تعتبر من حقوقهم الطبيعية . فالفلاسفة الاغريق كانوا يحاولون وضع الفرد فى المركز الاجتماعى الملائم له لتتم جميع أعمال المجتمع على الوجه الاكمل .

(١٣) كما كان يعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من مجلس الخمسمائة .

اولا — مجلس الخمسمائة : تقوم المنظمات المحلية في اثينا بانتخابه(١٤) . ويعتبر هذا المجلس بمثابة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العام « Eclesia » ولما كانت اثينا مكونة من عشر قبائل فان كل قبيلة كانت تنتخب خمسين ممثلا لها . ورأوا انه من العسير ان يقوم خمسمائة بالمهمة التنفيذية فاتفق على ان يقوم بذلك خمسون عضوا فقط لمدة عشر السنة ، وذلك ليتاح للجميع فرصة القيام بحكم اثينا خلال العام . وهؤلاء الخمسون عضوا هم الذين يطلق عليهم اسم « اللجنة » وينضم الى هذه اللجنة عضو من كل لجنة من اللجان الاخرى حتى تكون جميع القبائل ممثلة في اللجنة التي عليها الدور في حكم المدينة ، ورئيس اللجنة يتجدد كل يوم ، وتتحدد مهمة هذه اللجنة في : ١ — اقتراح القوانين التي تقدم الى المؤتمر ٢ — القيام بالسلطة التنفيذية نيابة عن المؤتمر العام ٣ — استقبال سفراء الدول الاجنبية ٤ — الاشراف على الموظفين العموميين ٥ — حق معاقبة المواطنين بالسجن ، او بالاعدام ٦ — الاشراف على مالية الدولة وميزانيتها ، وادارة الممتلكات العامة للدولة ، وجمع الضرائب ٧ — ادارة الاسطول والاشراف عليه . اما المسائل الهامة في الدولة مثل اعلان الحرب ، او انهائها ، أو فرض ضرائب جديدة ، او سن قوانين . فهذه كلها تعرض اولا على المؤتمر العام ، ولا تستطيع الدولة تنفيذها قبل اقرارها من المؤتمر العام .

ثانيا — المحاكم : وهي تعتبر اساس النظام الديمقراطي في اثينا ، ولا تتفق مع المحاكم الحديثة من حيث الاختصاصات ، او طريقة التكوين ، فهي تتكون من اعضاء يبلغون عادة (٥٠١) عضو وقد يزيدون ، ولكن لا يقلون عن (٢٠١) عضو . ويختار الشعب هؤلاء الاعضاء عن طريق الهيئات المحلية ، وهم لا يتقاضون اجرا ، ويشترط الا تقل سن العضو عن ثلاثين سنة . وكانت هذه المحاكم تختص بما يلي :

١ — اصدار الاحكام في القضايا التي تعرض عليها مدنية كانت أم جنائية . وعند عرض القضايا عليها تؤخذ اصوات المحكمين في كون المتهم يعتبر مذنبا ام بريئا . فاذا حكموا بانه مذنب تؤخذ الاصوات مرة اخرى على نوع العقوبة ، ويكون حكم المحكمة نهائيا .

٢ — تشرف على الموظفين العموميين بوسائل اهمها : اختبار صلاحية المرشحين للوظائف العمومية ومراجعة حسابات الموظف ودفاتره بعد انتهاء مدة خدمته .

---

(١٤) كانت جميع المدن الاغريقية تتميز بوجود مجلس نيابي ، الا انه في المدن الارستقراطية كاسبرطة كانت عضوية مثل هذا المجلس مدى الحياة ، كذلك كانت محصورة في فئة تتميز بعراقة الاصل .

٣ — الاشراف على القانون : فلها حق محاكمة القانون نفسه اذ تستطيع الاعتراض على اى قانون أقره المؤتمر العام بحجة مخالفته لدستور المدينة ، ولأى مواطن حق تقديم شكوى اليها ضد القانون الذى اضر به ، ولها حق ايقاف هذا القانون حتى تصدر قرارا بشأنه ، وفى هذه الحالة يحاكم القانون كما يحاكم الاشخاص العاديون ، ومن هذا كله يتضح ان المحكمة كان لها سلطة تشريعية تماثل سلطة المؤتمر العام(١٥) .

٢ — أفلاطون والمدينة الفاضلة :

ولد افلاطون سنة ٤٢٧ قبل الميلاد . وهو من طبقة ارستقراطية ، وكان تلميذا لسقراط فتعلم منه أن « الفضيلة هى المعرفة Virtue is Knowledge » ومن سنة ٣٦٧ الى سنة ٣٦١ ق.م سافر الى سيراكوز ليشرف على تعليم الملك الصغير ديونسيوس Dionysius . وقد كتب افلاطون ثلاثة كتب ذات شأن وهى : الجمهورية والسياسة ، والقوانين .

كتاب الجمهورية(١٦) : وقد عالج فيه موضوعات مختلفة ما بين اجتماعية وخلقية ، واقتصادية ، وسياسية . ويعنينا منها هنا نظريته السياسية ، اما النواحى الاخرى فحسبنا أن نكتفى منها بالقدر الذى يساعدنا على فهم نظريته السياسية .

وفكرته الاساسية فى الجمهورية استقاها من استاذه سقراط ، ومن فكرته التى تقول « ان الفضيلة هى المعرفة » . وافلاطون حين يتحدث عن الفضيلة فى الدولة فانما يقصد حياة افضل للانسان وللمجتمع ، وهو يعتقد انها حقيقة واقعة يصل اليها المرء عن طريق الدراسة والتحصيل واستخدام المنطق ، والفضيلة عنده ليست وسيلة يتمكن بها الفرد من رفع مستوى معيشته ، او يرقى بها مجتمعه . ولكنها غاية فى ذاتها ، **وبدونها لا يقوم مجتمع سياسى .**

ويعلق افلاطون اهمية كبرى على أصحاب المعرفة ، وهم الفلاسفة والعلماء ، فيجعل لهم سلطة ادارة دفة الحكم لانهم يتمتعون بالمعرفة اللازمة لتحقيق الفضيلة ، والفضيلة غاية كل مجتمع سياسى ، وهذا الاعتقاد فى الواقع هو لب كتاب الجمهورية . وتطبيقا له تكون الدولة الفاضلة فى راى

---

(١٥) لمزيد من التفصيلات حول النظام الاجتماعى والسياسى لدولة المدينة اليونانية انظر : جورج هـ . سباين ، تطور الفكر السياسى ، الجزء الاول . ترجمة حسن جلال العروسى . القاهرة . دار المعارف . ص ١ — ٢٢ .

(١٦) ترجم الكتاب الى العربية اكثر من مرة ، انظر على سبيل المثال ترجمة نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد التى نشرتها دار المعارف عام ١٩٦٣ .

افلاطون هى التى تكون السلطة فيها مركزة فى أيدى الفلاسفة أصحاب المعرفة الذين يدركون اسس المجتمع السياسى، والتى تتلخص فى أمرين : أولهما معرفة الاعمال التى تتطلبها الدولة الفاضلة ، والثانى معرفة الآثار التى تنتج عن الوراثة والتدريب المهنى ، وتوصل المواطنين الى القيام بالاعباء التى تتطلبها منهم الدولة(١٧) .

نشأة الدولة لدى افلاطون : يرى افلاطون أن الجماعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التى لا يمكن اشباعها الا بتعاون الافراد مع بعضهم ، اذ لا يوجد انسان كامل ، بمعنى انه لا يوجد انسان يستطيع أن ينتج جميع احتياجاته الضرورية بمفرده ، فكل انسان يحتاج الى مبادلة انتاجه بانتاج الآخرين حتى يحصل على جميع مقومات معيشته ، واذا كان هذا القول صحيحا بالنسبة لضروريات الحياة ، فهو اكثر صحة بالنسبة للسلع الكمالية .

وتحليل افلاطون هذا قد أوضح وجهة نظر جديدة ظلت تلازم النظرية الاجتماعية حتى الآن ، وهذا التحليل يعنى ان أساس قيام المجتمعات المتمدينة هو الحاجات الاقتصادية ، وتبادل الخدمات بين الافراد فى المجتمع ، وان كل عضو فى المجتمع يلتزم بقدر معين من الاخذ والعطاء (١٨) . ووظيفة الدولة بناء على هذا التحليل ، هى ايجاد أوفق الطرق لتسهيل عملية التبادل بين الافراد ،

---

(١٧) واضح من هذا أن افلاطون يؤمن بان سواد الشعب جاهل وان النظام الناجح هو الذى يجعل كل السلطات فى يد الفئة القليلة العدد التى تملك من الحكمة والمعرفة ما يؤهلها للنهوض بالدولة ورفع مستواها ، ونفهم من هذا أن « كتاب الجمهورية » لم يكن الا نقدا لاذعا للاوضاع السياسية لدولة المدينة كما كانت فى اثينا ، فهو يهاجم نظام الحكم الديموقراطى بقوله « أن الشعب لا يصلح لحكم نفسه بنفسه » وركز هجومه على طبقة رجال السياسة فى اثينا فوصفهم بالجهل والضعف ، وجعل النظام الديمقراطى مسئولا عن ذلك لما استلزمه من تعدد الاحزاب ذات المصالح المتضاربة . وقد كان هناك حقيقة تضارب كبير بين الاحزاب الارستقراطية ، والاحزاب الديمقراطية ، فالاولى ترغب فى تامين املاكها وحقوقها بشتى الطرق ، حتى لو ادى ذلك الى الاضرار بحقوق الطبقات الفقيرة ، اما الثانية وهى تتالف من عامة الشعب فترغب فى رفع مستوى معيشتها عن طريق فرض الضرائب على الطبقات المالكة . وفى ظل الديمقراطية التى تسمح بتمثيل جميع الافراد فى الحكومة لا يمكن التوفيق بين هاتين الرغبتين . بل لا بد من خلافات وانقسامات مستمرة تؤدى فى النهاية الى الضعف ، ثم الى فناء المجتمع . ويقدم لنا افلاطون العلاج القويم لهذه المشكلة ، وهو اقامة دولته الفاضلة على النحو الذى تحدثنا عنه ونرى تفصيله فى الاجزاء التالية .

(١٨) ولهذا يقول افلاطون فى كتابه الجمهورية شرحا لفكرته أن أصغر مدينة ممكنة تتالف من اربعة أو خمسة رجال : فلاح وبناء ونساج يضاف اليهم صانع احذية وواحد أو اثنان من طبقة الناس الذين يدبرون حاجاتنا البدنية . وعلى كل من هؤلاء ان يضع عمله تحت تصرف الجماعة ، بحيث يستطيع الفلاح الواحد ان يدبر غذاء أربعة .. بدلا من أن يدبر ربع الطعام لغذائه هو وحده فى ربع الوقت .. ويصرف بقية وقته ربما فى بناء مسكنه وربما فى عمل ملبسه .. مؤديا عمله بنفسه لنفسه . انظر ترجمة كتاب الجمهورية سالف الذكر ص ٤٥ .

وتحقيق أشباع الحاجات المختلفة ، ووظيفة الافراد هى القيام بتنفيـذ الاعمال التى تفرضها عليهم مراكزهم الاجتماعية . وتتوقف اهمية الفرد الاجتماعيـة على قيمة العمل الذى يقدمه للمجتمع . فالفرد فى الدولة يحتل مركزا اجتماعيا معينا ، وهذا المركز يتطلب التزامات معينة ، وعلى الدولة أن توفر الاسباب التى تسهل قيام الافراد بالتزاماتهم . وعلى ذلك فالحريـة التى تملكهـا الدولـة للفرد لا يقصـد بها منحه ارادة طليقة ، بل تعنى تمكينه من اداء الخدمـات والالتزامات المطلوبة من المركز الذى يحتله (١٩) .

وتشتمل نظريـة افلاطون كما هو واضح على مبدا اقتصادى جديد ، هـو مبدأ تقسيم العمـل والتخصص الاقتصادى ، وتكشف بذلك عـن حقيقتين أساسيتين فى الطبيعة البشريـة : اولاهما اختلاف المواهب الطبيعية للافراد ، وثانيتهما ان الافراد يكتسبون قـدرا كبيرا من المهارة عندما يكرسون انفسهم لاداء العمل الذى يتفق وميولهم واستعدادهم الطبيعى (٢٠) .

ونستنتج من هـذا ان فكرة الحاكم الفيلسوف ليست غريبة عـلى تفكير افلاطون اذ هى تسـاير منطق اختـلاف المواهب والتخصص . فافلاطـون لا يتصور مجتمعا ينعـدم فيه التخصص ، اذ أن معنى انعدام التخصص هـو أن كل فرد عليه ان ينتج جميع احتياجاته بنفسـه ، وفى هـذه الحالة لا يحتـاج للآخرين ، ولا يجـد هناك مبرر يدفعـه الى المعيشـة معهم فى مجتمع واحد ، وتحت ظل نظام سياسى واحد . والفرد الكامل لا يمكن ان يوجـد ، ولهـذا ظهرت الجماعة السياسية لتسد النقص الطبيعى فى الافـراد ، ويعوض الفرد نقصـه الطبيعى بالعمل على اكتساب مهارة كبيرة فى نـوع العمل الذى تؤهله لـه الطبيعة ، وهـو يكتسب هذه المهارة عن طريق التخصص . وفى رأى افلاطون ان هـذه هى القوى الكامنة التى تدفـع بالمجتمع الانسانى نحو الكمال .

وعند افلاطون أن المشكلة التى تواجـه المجتمع ليست مشكلة تقسـيم الافراد حسب مواهبهم ، لان هـذا التقسيم تفرضه الطبيعة قسرا على الافراد ، ولكن المشكلة الحقيقيـة هى اتاحة الفرصة للمواهب المختلفة لكى تكتسب المران الكافى الذى يؤهلها لبلوغ الكمال الذى يمكن المجتمع فى النهـاية مـن تحقيق اغراضه السامية ، وهنا تظهر لنا أهمية الحاكم الفيلسوف ومكانته فى

---

(١٩) ومن الواضح ان هذه النظرية تختلف تماما عن نظريات العقد الاجتمـاعى التى تصـور قيـام العلاقات الاجتماعية على انها نتيجة تعـاقد او اتفـاق . وفى ظل هـذه النظريات تقتصر وظيفة الدولة على ضمان حـرية الاختيار للافـراد ، وقد رفض افلاطون نظرية التعاقد لانها تستند الى الارادة الفردية ، وتهمل طبيعة الافراد ، وهـو يرى ايضا ان التعاقد بين الافراد قد لا يتـم لاغراض فاضلة ، بعكس الطبيعة التى ترمى الى تحقيق الغرض الفاضل وتوفير الخير للمجتمع .

(٢٠) وفى هذا يقول افلاطون : « ان انتاج جميـع السلع يتحقق بكمية أوفر ، وبطريقة اسهل ، وبقيمة أكبـر اذا اختص كل فـرد بالعمـل الذى يتـلاءم مع طبيعتـه ، وقـام بعمـله فى الوقت المناسب » .

المجتمع ، فهو الفرد الوحيد الذى لديه المعرفة الكافية لوسائل تنمية مواهب الافراد الطبيعية ، وتوجيه المجتمع نحو تحقيق غرضه السامى .

طبقات الشعب : يفترض افلاطون وجود تناسق كامن يربط بين الطبيعة البشرية والمجتمع ، فلكل من الفرد والمجتمع اصل واحد مشترك يحول دون ان يكون الخير فى احدهما مخالفا مخالفة أساسية للخير فى الآخر ، اى انه لا توجد هوة ساحقة تفصل مصالح الافراد من مصالح المجتمع الذى ينتمون اليه ، وانه عندما يظهر تعارض بين هذه المصالح فان المشكلة تصبح مشكلة نمو وتوافق لا مسألة تحكم وقوة ، فالفرد غير الاجتماعى انما يفتقر الى فهم احسن لطبيعة البشرية الخاصة ، وبعبارة أخرى فان كل ما يحتاجه المجتمع غير المتجانس هو ان تتاح للمواطنين فرص النمو الكامل اللازم لتحقيق احتياجاتهم .

ومحاولة افلاطون ايجاد تحليل واحد يفسر به الدولة والفرد معا أوصلته الى ان كل دولة تحتوى على ثلاث وظائف ضرورية : ١ سد الحاجات . ٢ ــ حماية الدولة ــ ٣ حكم الدولة . واذا سايرنا مبدأ التخصص الذى يؤمن به افلاطون ، وجدنا ان هذه الوظائف الثلاث تمثل طبقات ثلاثا تشمل : ١ ــ طبقة العمال المنتجين الذين يقومون بسد الحاجات ــ ٢ ــ طبقة الجنود الذين يقومون بحماية الدولة ــ ٣ ــ طبقة الحكام المختصين بادارة الدولة وحكمها .

ويرى افلاطون ان أساس تقسيم المجتمع الى هذه الطبقات يرجع الى اختلاف استعدادات الافراد ، فهناك ثلاثة انواع من الناس : ١ ــ اولئك الذين اهلتهم الطبيعة للعمل لا للحكم ــ ٢ ــ أولئك الذين يصلحون للحكم بشرط ان يكونوا تحت مراقبة غيرهم ــ ٣ ــ أولئك الذين يصلحون لاسمى أعباء الحكم (٢١) .

وقد دفعته هذه النظرية الى القول بأن طبقة الحكام هى الطبقة الوحيدة التى يتمثل فيها الذكاء والحكمة . وبالرغم من اشادته المتكررة بمهارة طبقة الصناع فقد كان يرى ان كفاءتهم السياسية تتمثل فى الطاعة فحسب ، اى انهم معدومون الكفاية السياسية ، ولا يمكن أن يكتسبوا المعرفة السياسية

---

(٢١) يجب هنا أن نلاحظ أن هذا التقسيم لا يعنى وجود نظام طبقى جامد ، وذلك لان الانتساب الى هذه الفئات او الطبقات ليس وراثيا ، بل على العكس نجد افلاطون يرمى الى مثل اعلى هو ايجاد جماعة يباح لكل طفل يولد فيها الانتفاع بارفع انواع التدريب الذى يتلاءم مع ميوله ويرتقى فيها كل فرد ، الى اعلى مراكز الدولة التى تؤهله اعماله ليشغلها عن جدارة ، وبهذا نجد أن افلاطون كان متحررا من التعصب الطبقى تحررا تاما .

عن طريق التعليم او المران او الخبرة ، ويجب الا يفهم من ذلك أن افلاطون قصد التقليل من أهمية ارباب الحرف بالقياس الى الطبقات الحاكمة ، فقد أراد فى الواقع أن يبين أن الطبيعة هى التى تفرض هذا التقسيم ، الذى هو لازم للمجتمع الكامل ، فلا يجوز للمجتمع أن يعمل على ازالة الفوارق الطبيعية (٢٢) .

العدالة : فكرة افلاطون عن العدالة فكرة غريبة فى الواقع ، فالعدالة عنده تعنى اتحادا يؤلف بين الافراد ، يجد فيه كل واحد منهم الدور الذى يقوم به فى الحياة وفقا لاستعداده الفطرى وخبرته ، ومرانه . والعدالة فضيلة خاصة وعامة ، فهى فضيلة خاصة لانها تعطى الفرد عملا معينا فى المجتمع وتجعله صالحا لادائه . وهى فضيلة عامة لان المجتمع يكون صالحا اذا شغل كل فرد فيه العمل الذى هو أهل له . وبذلك يستفيد المجتمع من عمل الفرد ، ويستفيد الفرد من المجتمع ، لانه أوجد له مركزا خاصا به ، واتاح له الفرصة التى تمكنه من اداء عمله خير اداء .

وهذا التعريف يبدو غريبا الآن لانه لا يتضمن اى معنى قانونى ، اذ جاء خاليا من لفظ حق « right » اى معنى القدرة على مباشرة تصرفات ارادية فى ظل حماية القانون ، وبتأييد سلطة الدولة . فليست وظيفة الدولة هى مجرد توفير الحرية والحماية للافراد ، بل انها ايضا تهيئة فرص التبادل الاجتماعى التى تحقق ضرورات الحياة المتحضرة ، فعلى الدولة أن تضع كل فرد فى مركزه الذى يتلاءم وطبقته ، والحقوق والواجبات التى تنتج من الحياة الاجتماعية لا تخص الافراد بل تخص المراكز والوظائف التى يمارسها الافراد .

شيوعية افلاطون : عندما وضع افلاطون نظام جمهوريته السياسى ، رأينا ان هذه الجمهورية يجب ان تحتوى على حرف متنوعة تكفى لسد الحاجات المختلفة لجميع المواطنين وكلما تطورت الدولة فى المدنية ازدادت حاجاتها وتنوعت حتى تشمل الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية ، فتزداد رغبة الدولة فى أن تضم اليها ما تستطيع من الاراضى الملاصقة لها ليعينها ذلك على

---

(٢٢) يفسر هذا قول افلاطون فى الجمهورية : « ولكن الشخص الذى صيانه الطبيعة لان يكون صانعا او منتجا من اى نوع آخر ، اذا فاخر واستعلى بالثروة او الصلات الكبيرة او القوة البدنية ، او اية ميزة مماثلة الى حد انه يقحم نفسه فى طبقة المحاربين ، او اقحم المحارب نفسه فى طبقة الشيوخ والحكام ، دون جدارة ، وعندما يتبادل هؤلاء أدواتهم ، او مميزاتهم ، او عندما يحاول الشخص الواحد ان يؤدى كل هذه الواجبات فى وقت واحد ، فان مثل هذا التبديل والتدخل يكون هادما للدولة ، اذن يكون الخلط بين الطبقات الثلاث والتنقل من طبقة لاخرى مصدر خسارة كبيرة للدولة » . المرجع سالف الذكر . ص ٧٤ . وبذلك نرى مرة اخرى ان قصد افلاطون الحقيقى هو نقد النظام السياسى المتبع فى اثينا لانه يتيح الفرصة لكل مواطن ان يشترك فى الحكم بالرغم من ان المواطنين العاديين ليست لديهم القدرة على ذلك .

تحصيل هـذه الحاجات . وكذلك يجب على الدولة ان تدافع عن مدنيتها ضـد اطماع الدول المجاورة لها ومن هنـا تظهر الحاجة الى وجود جيش قـوى ، ثم الى وجود طبقة الاوصياء وهم الحكام . وتمشيا مع راى افلاطون يجب عـلى هذه الطبقة ان تتخصص فى عملها ، كما يجب أن تتاح لهـا فرصـة التعليم الكافى ، وان تعيش فى مكان يمكنهـا من الاشراف على السياسة الداخليـة اشرافا تاما ، وان يتاح لها التفرغ للدفاع عن الدولة ضد اى عدو خارجى .

اذن فحياة هذه الطبقة يجب أن تنظم بطريقة تضمن عدم تحولهم الى اعداء للمواطنين . ويرى افلاطون أن خـير ضمان لنزاهة افراد طبقة الاوصياء أو الحكام ، وتفرغهم لعملهم يكون بما يأتى : ١ حرمانهم من الملكية الخاصـة . ٢ ـ حرمانهم من الزواج . ٣ ـ اعطاؤهم اجرا ثابتا يكفى للنفقـات الملائمـة لمركزهم الاجتماعى .

وتعليل ذلك ان افلاطون يرى انـه اذا سمح لافراد هذه الطبقة باقتنـاء الاراضى الزراعيـة ، وجمع الثروة فسـوف يتحولون الى اصحاب امـلاك وفلاحين بدل كونهم اوصياء وحكاما ، او يتحولون الى طغاة واعداء للمواطنـين بدلا من كونهم حلفاء لهم . اما فكرته فى الغاء الزواج بين ابناء هذه الطبقـة فترجع الى انـه يرى أن الزواج ينشىء العاطفة العائلية ، وهى تنقص مـن ولاء الحاكمين وتجعلهم مشـغولين بأبنائهم مما يعد فى رأيه اشد خطرا من شهوة التملك (٢٣) .

التعليم : من راى افلاطون ان التعليم وسيلة ناجحة لتحقيق دولته الفاضلة ، لان التعليم هو الوسيلة الايجابية التى تمكن الحـاكم من ادراك كنه الطبيعـة البشرية ومن توجيهها الى الناحية التى تحقق مصلحة الفرد ، ومصلحة المجتمع ليحقق التجانس المنشود فى الدولة الفاضلة ، وهو فى هـذا يردد دائمـا ان الدولة ليست فى الواقع الا منظمـة تعليميـة ، فاذا صلح تعليم المواطنين استطاعوا فى يسر ان يذللوا ما يعترضهم من صعوبات ، ولهذا يؤكد افلاطون ان واجب الدولة هـو الا تترك التعليم فى ايدى افراد وهيئات خاصة بل تشرف عليه بنفسها اشرافا تاما ، ولا تجعله مصـدرا لتجارة .

ويبدو لنا ان مشروع افلاطون التعليمى يستهدف نظاما اجباريـا يخضع

---

(٢٣) من هـذا يظهر ان شيوعية افلاطون مقصورة على طبقـة الاوصياء فهو يحتم عليهم ان يعيشوا معيشة شـبه عسكرية ، اى ان شيوعيته تشبه شيوعية المعسكر . وغرض افلاطـون من هذه الشيوعية يخالف اغراض الشـيوعيين المحـدثين الذين يعتنقون الشـيوعية عـلى اساس انها ثورة على الظلم النـاتج من تفـاوت الدخول ، ومن عـدم تـكافؤ الفـرص ، فهـو يرى فى الشيوعية تقشفا يفـرض على طبقـة الاوصـياء ، وانهـا الوسـيلة الوحيدة التى تمكنهم من اداء عملهم بنزاهة خالصة ، ومن هـذه الناحية تبـدو شـيوعية افلاطـون شـبيهة بنظـام الرهبنة المسيحية .

لرقابة الدولة ، يتكون من مرحلتين الاولى هى التعليم الاولى ، ويشمل تعليم النشء حتى يبلغوا سن العشرين ، وينتهى عند بداية الخدمة العسكرية ، والثانية هى التعليم العالى : ويقتصر على فئة ممتازة من الجنسين ، ويؤهل صاحبه للدخول فى طبقة الاوصياء والحكام ، ويبدأ من سن العشرين ويستمر حتى الخامسة والثلاثين .

وهو اذ يرى تطبيق ذلك اجباريا ينتقد نظم التعليم المتبعة وقتئذ فى دولة المدنية ، وهى النظم التى تترك للافراد حرية اختيار نوع التعليم الملائم لاولادهم دون النظر الى ميولهم ، او استعدادهم الفطرى . ويعيب على تلك النظم ايضا انها تحرم الغالبية العظمى من الشعب من التعليم بسبب عدم قدرتها على تحمل مصاريفه . وقد كان افلاطون يؤمن ايمانا عميقا بحق الافراد جميعا فى التعليم لا حرصا على حقوق الافراد فحسب ، ولكن حرصا على المصلحة العليا للمجتمع .

ولم يبحث افلاطون موضوع تدريب الصناع ، ولم يوضح ما اذا كان التعليم الاجبارى يشملهم ، ولكنا نراه فى معرض الكلام عن تشجيعهم يؤكد ضرورة الحاقهم بالتعليم ليتيسر انتقاء الممتازين منهم .

نظرية افلاطون فى كتاب « القوانين » : اوجد افلاطون فكرة « الحاكم الفيلسوف » فى كتابه الجمهورية ، ورأى ان تكون لهذا الحاكم سلطة مطلقة فى الدولة لانه يعرف ما هو خير للافراد وللدولة . ولهذا فان الدولة المثالية التى وضع قواعدها تخلو خلوا تاما من القوانين ، وهو فى تفكيره هذا يختلف مع فلسفة الاغريق السياسية التى كانت تنادى بالحرية فى ظل القانون ، وتحتم ضرورة مساهمة جميع المواطنين فى حكم انفسهم .

والفرق الرئيسى بين نظرية افلاطون فى كتاب « الجمهورية » ونظريته فى كتاب « القوانين » هو ان الحكومة فى الكتاب الاول حكومة اقلية مختارة لا تقف فى طريقها اية قواعد او قوانين ، اما وفق كتابه الثانى ، فالحكومة تسيطر عليها القوانين التى تفيد الحاكم والمحكومين على السواء (٢٤) .

ومع هذا فيجب الا نفهم ان افلاطون نسخ فكرة الدولة المثالية ، وتخلى عنها فقد ظل يعتبرها دائما خير صور الدولة المثالية . ولم ينظر الى دولة

---

(٢٤) هذا التغير الكبير فى فلسفة افلاطون يبدو واضحا فى نصيحته لاتباع الملك ديون بصقلية ، اذ يقرر فى تلك النصيحة مبدأ خلاصته عدم خضوع المدينة لسلطة افراد ايا كانوا ، ولكن يجب ان يكون الخضوع للقانون وحده ، لان الخضوع للافراد لا يضر المحكومين وحدهم ، بل يضر ايضا بالحكام انفسهم .

القوانين الا على أنها فى المرتبة التالية لها ، ويظهر ان افلاطون فكر فى دولة القوانين لانه شك فى امكان وجود الحاكم الفيلسوف ، فهو يرى أن القانون فى مرتبة تلى المعرفة ، ويفسر لنا رايه هذا بأن القوانين وليدة العادات ، والتقاليد ، والخبرة ، وهى تنشا فى ظروف معينة ، وفى محيط خاص من الناحية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والطبيعية والسياسية ، وعن طريق العادة والخبرة . تنتقل الينا لتتحكم فى مجتمعنا الذى تختلف ظروفه عن ظروف المجتمع الذى نشا فيه القانون ، فكيف يقتنع العقل به وهو يعلم أن الاوضاع التى نشا فيها قد تغيرت ، وان الحالة التى قام لضبطها قد تطورت ؟ أن القانون ، على هذا الوضع يتعارض مع العقل والمعرفة ، ومن ثم فانه اذا تعارض القانون مع المعرفة وجب ان يكون تفضيلنا دائما للمعرفة .

افكار افلاطون فى كتاب ((السياسى)) : فى هذا الكتاب يتعرض افلاطون لتعريف السياسى فيقول انه صاحب المعرفة الحقيقى ، ثم يقارن بينه وبين رب الاسرة منتهيا الى وجود تشابه بين مهمتيهما ، فكل منهما يعمل لصالح الجماعة وكل ما هنالك ان رب الاسرة يعمل لصالح اسرته ، بينما يعمل السياسى لصالح المجتمع . والواقع ان تشبيه الدولة بالاسرة يعنى التسليم بنظرية الحكم المطلق ، اذ مؤدى هذا التشبيه أن يخضع جميع المواطنين للسياسى رئيس الدولة خضوعا تاما كما يخضع أفراد العائلة لرب الاسرة (٢٥) .

ولم ير افلاطون جدوى من أن يقوم السياسى باسترضاء المحكومين ، ولا ضرورة لهذا الاسترضاء ، لان السياسى لا ينظر الا الى المصلحة العامة ، ورفاهية المجتمع . وفى سبيل تحقيق هذا قد يضطر الى تجاهل القوانين ، وتجاوز التقاليد المرعية ، وقد يغضب المواطنين ، بل قد يضطر الى القضاء على حرياتهم . ولكنه مع هذا فرق بين الحاكم الطاغية والملك المستبد المستنير ، فالاول يستخدم القوة الغاشمة لفرض حكمه على شعب غير راض عنه ، اما الملك المستنير ، أو السياسى الحقيقى فان له من الحكمة والمعرفة ما يمكنه من جعل حكمه مقبولا لدى شعبه .

نظم الحكم : بين افلاطون فى كتابه الجمهورية انواع الدول او انظمة الحكم ، وجعل افضل انظمة الحكم دولته المثالية ، ثم تليها الدولة التيموقراطية Timocracy وهى تمثل الدولة المثالية حين فسادها ، ثم تليها الدولة الاوليجاركية Oligarchy أو حكومة الاغنياء ، وتمثل الدولة التيموقراطية

---

(٢٥) شبه افلاطون السياسى ايضا بالطبيب الذى يطلب منه ان يتقيد بكتب الطب ، ولو كان على درجة من المعرفة تمكنه من كتابة مثل هذه الكتب او كان هو الذى يضع هذه الكتب . فكيف يطلب من هذا الطبيب ان يتقيد بقواعد هو الذى وضعها ؟ وما زال انصار الديكتاتورية يستخدمون هذه الحجة حتى اليوم .

حين تنحط ، ثم تتطور الاوليجاركية الى ديمقراطية ، ثم الى حكم الطاغية ، وهذا هو أسوأ انواع الحكم (٢٦) .

أما فى كتاب « السياسى » فيضع تقسيما آخر يتلخص فيما يأتى :

١ — الدولة المثالية ، وهى التى يرأسها الحاكم الفيلسوف ، وتتميز بالمعرفة الكاملة ، ولذلك لا تتقيد بالقوانين ، وهى دولة الهية لا يتيسر وجودها فى هذه الدنيا .

٢ — الدولة الزمنية ، وهى ستة انواع : ثلاثة منها تتقيد بالقوانين وهى :

(أ) حكم الفرد الذى يتمثل فى الملك المستنير . (ب) حكم الاقلية الارستقراطية . (جـ) حكم الديمقراطية المعتدلة . وثلاثة منها لا تتقيد بالقوانين ، وهى : (أ) حكم الفرد الاستبدادى اى الطاغية . (ب) حكم الاقلية الاوليجاركية . (جـ) حكم الديموقراطية المتطرفة او الغوغاء .

وهو يحبذ انواع الدول التى تتقيد بالقانون ، وذلك لان القانون فى رأيه يحد من طبيعة الفرد الذى يميل بغريزته الى الشره والى النفع الشخصى .

الدول المختلطة : فى كتاب « القوانين » يقترح افلاطون « الدول المختلطة » لكى يحقق بها الانسجام العام عن طريق توازن القوى . والدولة المختلطة تجمع بين مبدأ الحكمة فى النظام الملكى ، ومبدأ الحرية فى النظام الديموقراطى (٢٧)

---

(٢٦) شرح افلاطون فى « الجمهورية » كيفية الانتقال من افضل انظمة الحكم الى اكثرها سوءا ، فوضع فى البداية قاعدة عامة ، وهى ان التغيرات فى نظم الحكم تحدث عندما تصبح الهيئة الحاكمة موطنا للخلافات ، اما اذا استمرت متحدة فلا يمكن ان تترنح حتى ولو كانت قليلة العدد . ويفسر افلاطون الانتقال من دولته المثالية الى الدولة التيموقراطية — وهو أصعب انتقال فى دورة نظم الحكم لدى افلاطون — بانه يبدأ بعقد الحكام لزيجات غير مناسبة يكون اطفالها بالتالى غير موهوبين ومن ثم يخلون عندما يصبحون حكاما بواجباتهم كحكام . وينشأ الانقسام تبعا لذلك ويبدأ التطلع لتملك الثروات الخاصة والتقليل من قيمة الفلسفة . ويتم الانتقال من التيموقراطية الى الاوليجاركية حين يضع الملاك قانونا يحددون فيه بالاتفاق مبلغا معينا يكبر او يصغر بحسب قوة المبدأ الاوليجاريكى يمنع بموجبه أى انسان لا تصل ثروته الى هذا المبلغ من ان يكون له نصيب فى الحكم ويتم هذا بالتهديد فان لم يفلح فبالعنف .

وبزيادة التلهف على الثورة يزداد تحول الرجال الاشراف المولد الى فقراء وبالتالى يزداد تعطشهم الى الثورة . وتنشأ الديمقراطية عندما ينتصر هؤلاء الفقراء وتتميز الديمقراطية بالحرية ، وعندما يصل الشعب الى الحد الاقصى منها ينتهى الامر بالاستخفاف بالقوانين ذاتها ، مما يؤدى الى رد فعل عنيف ينتهى الى الطرف المضاد اى العبودية اى حكم الطاغية . انظر المرجع سالف الذكر ص ١٣٠ — ١٤٥ .

(٢٧) فى القرن الثامن عشر اعاد الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو الكشف عن هذا المبدأ ، واعتبره جوهر الحكمة السياسية فى الدستور الانجليزى .

وقد وصل افلاطون الى فكرة الدولة المختلطة بعد دراسة تاريخية حلل فيها الاسباب الجوهرية لازدهار اية دولة او اضمحلالها . وقد بين فى هذه الدراسة ان اسباب سقوط دولة اسبرطة يرجع الى نظامها العسكرى البحت ، والى تفشى الجهل فيها . ثم اظهر ان السلطة الملكية القائمة على الطغيان كانت سببا فى انهيار دولة الفرس ، كما اثبت ان تطرف النظام الديموقراطى فى اثينا ادى فى النهاية الى هلاكها . وخرج من هذا مقتنعا بان كل دولة من هذه الدول كانت تستطيع ان تنمو وتزدهر لو تنعت بالتزام الاعتدال ، فتقوم السلطان بالحكمة ، وتخفف من التطرف فى الحزم باتباع النظام . وهذا هو مبدأ الدولة المختلطة ، وهو المبدأ الذى يجب ان تقوم عليه الدولة الفاضلة ، فان لم تكن الدولة ملكية فيجب على الاقل ان تشتمل على مبدأ الملكية ، وهو مبدأ الحكومة الرشيدة القوية الخاضعة للقانون . وان لم تكن الدولة ديموقراطية فيجب ان تشتمل على مبدأ الديمقراطية وهو مبدأ الحرية ومشاركة الشعب للسلطة والخضوع للقانون .

ويرى افلاطون أن اقوى مبرر للسلطان هو حق الحكماء على من هم دونهم حكمة ، ولكن هذا لا يتحقق الا فى الدولة الالهية ، اما فى الدولة الزمنية فيحل القانون محل الحكمة ، ويصير هو اقوى المبررات للسلطان ، كما توجد عدة مبررات اخرى مثل السن والتجربة والمولد والثروة التى لا يصح اهمالها فى اختيار الطبقة الحاكمة مع اقرار بعض التساهل فيما يختص بمبدأ الانتخاب ترضية للديمقراطية . وهذا ما هو يعنيه افلاطون بالدولة المختلطة التى تجمع بين النظام الملكى والنظام الديمقراطى (٢٨) .

٣ ـ ارسطو والحكم الدستورى :

اقتبس ارسطو (٢٩) كثيرا من افكار استاذه افلاطون ، ولكنه خالفه فى نواح متعددة سنعرض لبعضها فيما بعد . واهم ما بينهما من خلاف فى الفكرة يدور حول « الدولة المثالية » . فدولة ارسطو المثالية هى التى يضعها افلاطون فى المرتبة التالية للدولة المثالية (٣٠) .

نشاة الدولة عند ارسطو : اعتقد ارسطو ان الدولة تنشأ نتيجة تطور تاريخى ، فهى تمر بعدة مراحل اجتماعية حتى تصل الى مرحلة الدولة ، وقد بدأ ارسطو دراسته فى اصل الدولة بدراسة الاسرة ، وهى النوع البدائى

---

(٢٨) للتوسع فى دراسة الفكر السياسى لافلاطون انظر كتاب جورج سباين سالف الذكر صفحات ٤٢ ـ ١١٠ . وكتاب « الجمهورية » الذى سبقت الاشارة اليه .

(٢٩) ٢٨٣ ـ ٣٢١ ق.م .

(٣٠) خصص ارسطو الابواب من الاول للثالث من الكتاب الثانى من مؤلفه « السياسة » لنقد كتابى « الجمهورية » و « القوانين » لافلاطون .

للمجتمع ، وقد تكونت الاسرة نتيجة للحاجات الضرورية التى يشعر بها الانسان كالحاجة الى الطعام والمأوى والتناسل ، ويظل الافراد يعيشون فى أسر منعزلة ما دامو لا يشعرون او لا يرغبون فى اشباع رغبات أو قضاء حاجات جديدة ، فالاسرة كفيلة باشباع الحاجات الضرورية ، فاذا ما بدأ الافراد فى السعى لتحقيق هذه الحاجات الجديدة تكون المجتمع التالى وهو القرية. والقرية هى اتحاد عدة أسر ، أما الدولة فانها المرحلة العليا للمجتمع ، وهى تتكون من اتحاد عدة قرى .

الدولة اذن تنشأ نتيجة للنمو ، والنمو هنا لا يقتصر على الحجم فقط ؛ بل يشمل النوع ايضا ، فالصفة المميزة للدولة هى انها توفر الظروف اللازمة للحياة المتمدينة المتعددة الحاجات ، وحقيقة ان الدولة تنشأ لتسد مطالب الحاجات الضرورية ، ولكنها لا تستمر فى النمو الا لكونها توفر حياة فاضلة للافراد وتشبع رغباتهم الاكثر تمدينا والاكثر دلالة على طبيعتهم ، والانسان حيوان سياسى بغريزته ، اذ انه المخلوق الوحيد الذى يعيش فى المدن ، ويخضع نفسه للقوانين ، وينتج العلم والفن والدين ، وجميع مظاهر الحضارة ، وهذه الاشياء كلها تمثل كمال التطور الانسانى ، ولا يمكن للانسان أن يصل الى تحقيقها الا فى المجتمعات المتمدينة ، اى فى الدولة ، والانسان الذى يستطيع أن يعيش بدون هذه الاشياء اما أن يكون حيوانا واما ان يكون الها .

طبيعة الدولة عند ارسطو : عرف ارسطو الدولة بأنها نوع من الجماعة . والجماعة هى اتحاد أفراد مختلفين يستطيعون بحكم ما بينهم من فوارق ان يسدوا حاجاتهم عن طريق تبادل السلع والخدمات ، وهذا التعريف يطابق قول افلاطون أن الدولة تقوم على تقسيم العمل ، غير أن ارسطو يختلف عنه فى انه يميز بين عدة أنواع من الجماعة ليست الدولة الا نوعا منها ، فارسطو يرى ان الجماعة المكونة للدولة تختلف بطبيعتها عن الجماعة المكونة للعائلة ، وكذلك عن الجماعة التى تنشأ نتيجة تملك السيد للعبيد ، وهو يرتب على هذا نتائج هامة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين وبالذات فى الدولة الدستورية .

فهو يرى ان سلطة الحاكم الدستورى تختلف عن سلطة السيد على عبيده ، لان طبقة العبيد غير طبقة السادة ، والعبد احط مرتبة من السيد اذ انه غير قادر على حكم نفسه ، فهو بمثابة آلة فى يد السيد يستخدمها مع شىء من الرأفة والرحمة ، ولكنه يوجهها لمصلحته الشخصية .

وهناك فرق ايضا بين السلطة السياسية وسلطة رب العائلة ، بالرغم من أن رب العائلة لا يستعمل سلطته لمصلحته الذاتية بل لمصلحة جميع أفراد

الاسرة . ويؤكد ارسطو ان افلاطون حين أهمل التفرقة بين هذين النوعين وقع فى خطأ كبير ، فكونه يشبه الدولة بعائلة كبيرة يدل على عدم تعمق فى فهم طبيعة كل من العلاقات العائلية والعلاقات السياسية . وقد ادى ذلك الى استنتاجات غير صحيحة ، فرب الاسرة يرعى أطفالا غير مكتملى النمو والادراك ، وهو يفرض عليهم سلطته حماية لهم ، ورعاية لمصالحهم الخاصة ؛ وهو يرعى ايضا النساء ، والمرأة بطبيعتها اقل مرتبة من الرجل ، وتحتاج دائما الى رعايته وعنايته . أما السلطة السياسية فتختلف فى جوهرها وطبيعتها عن هذا كله فهى سلطة الاحرار على الاحرار ، وتستعمل لصالح الحكام والمحكومين على السواء (٣١) .

حكم القانون : يرى أرسطو انه لا وجه للمفاضلة بين حكم الفيلسوف وحكم القانون ، ولهذا نراه يقبل كتاب « القوانين » لافلاطون أنه يؤيد سيادة القانون، وسيادة القانون ليست لديه مجرد ضرورة يفرضها ضعف النفس البشرية ، بل هى علامة الدولة الصالحة ، ولا غنى لاحكم الحكام عن القانون الذى هو « العقل مجردا عن الهوى » « Reason unaffected by des ire »
وقد ايد ارسطو حكم القانون أو الحكم الدستورى لكونه يمتاز بثلاثة عناصر رئيسية :

(أ) انه حكم يستهدف الصالح العام ، او صالح الجمهور . وهو فى هذا عكس الحكم الطائفى ، أو الحكم الاستبدادى ، فان كلا منهما يستهدف صالح طبقة واحدة ، أو فرد واحد .

(ب) انه حكم قانونى تديره الحكومة وفقا لقواعد عامة لا بموجب أوامر تحكمية . ولا تستطيع الحكومة معه ان تتجاهل العادات المرعية ، أو العرف الدستورى .

(جـ) الحكومة الدستورية تؤدى معنى حكومة المواطنين الراضين عن الحكم لا المرغمين عليه كما هو الحال فى حكم الطاغية .

وعموما علق ارسطو اهمية كبرى على القانون بحجة انه الضمان الوحيد للحيلولة دون اطماع الاشخاص ، وانه خير سبيل لضمان الحريات والمحافظة عليها ، ولهذا يقول : « أن الانسان حين يكتمل يصبح **افضل الحيوانات جميعا** ولكنه حين يترك العدالة والقانون يصبح احطها » ولا يتحقق هذا للقانون ما لم تنم المعرفة والحكمة نموا متواصلا ، وتزيد التجارب تزايدا مستمرا ،

(٣١) يفهم هذا من قول ارسطو فى الدولة المثالية انها « مجتمع يتكون من افراد متساوين يرمون الى تحقيق افضل حياة ممكنة » .

وهذا الرصيد المتزايد من الحكمة يظهر فى القانــون وفى العادات . ولهذا يرى أرسطو ان الحكمة الجماعية الممثلة فى قوانين شعب من الشعوب تكون أسـمى من حكمة اعقل المشرعين ، فأفراد المجتمع يكمل بعضهم بعضا ، لهـذا نرى أرسطو يفضــل القانون المستمد من العرف على القانون المكتــوب . فهــو مستعد للتسليم بأن اتجاه افلاطــون نحو الغــاء القانون اتجاه له مزية اذا كان الالغاء منصبا على القانون المدون وحــده .

المبادىء الديمقراطية والمبادىء الاوليجاركية : ناقش ارسطو هذه المسألة فبين ان الدساتير السياسية للديمقراطيات تختلف تبعا لشمول هذه الدساتير ، وهذا الشمول يتوقف على طريقة تقرير هــذه الدساتير . فبعضها ينص عـلى ضرورة حيازة نصاب من الممتلكات لتقرير حق الانتخاب ، ولتولى الوظائف العامة ، ويتفاوت هذا النصاب ارتفاعا وانخفاضا ، وقــد يكون توافره محتومــا فى بعض الوظائف دون البعض الآخــر . ومن جهة أخرى نجد بعض الدساتير لا تعفى المواطنين من النصاب فحسب ولكن تفرض لهم اجرا على اداء الاعمــال التى تتطلبها منهم الدولة .

وتختلف الدساتير الديمقراطية ايضا باختلاف النظام الاقتصادى للدولة ، فالدولة الديمقراطية الزراعية قد لا تقرر نصابا معينا على المواطنين نظــير التمتع بحق الانتخاب ، ورغم ذلك فان الحكم ، وتصريف مهام الدولة ، وقــد يتركز فى أيدى الخاصة بحكم ان سواد الشــعب من الفلاحين قد لا يتسع وقتــه لذلك . او يكون غير راغب فى تحمل متاعب الاعبــاء العامة . ويرى ارســطو ان هذا النوع من الديمقراطيات هو أفضلها جميعــا ، لان الجماهير تحتفظ بحقوقها السياسية ، وتستعملها وقت الضرورة لكبح جماح الطبقة الحاكمة . وما دام الحكام يخضعون لسلطان القانــون فان الناس يتركونهم أحرارا فى تسيير دفة الحكم . اما ديمقراطية دولة المدينة التى تســمح باشتراك جميــع المواطنين فى تحمل اعباء الحكم فانها تؤدى غالبــا الى الغوغــاء ، ويؤدى هــذا النوع من الديمقراطية الى التقليل من شأن القانون ، والى الاخلال بالنظــام حتى تصبح أقرب إلى حكومة الطغيان . فمشــكلة الديمقراطية فى رأى ارسطو تنحصر فى الجمع بين السيادة الشعبية ، وبين الادارة الحكيمة ، ومثل هذه الادارة ليست يسيرة على غالب الشعب .

ويميز أرسطو بين أنواع الحكومات الاوليجاركية على هذه الاسس نفسها ، فيرى من الطبيعى أن تشترط الاوليجاركية نصابا ماليا معينا فى المواطن أو فى شاغل المناصب العامــة ، وقد يزيــد هذا النصــاب او ينقص ، وقــد يرتكز الحكم فى الاوليجاركية بوجه عام على الشعب ، كما أن السلطة قــد تنحصر فى فئــة

قليلة منه ، ويتوقف نـوع الحكم الممكن قيامه فى الاوليجاركية على توزيـع الثروة والملكية . وتتسع قاعدة ارتكاز حكومة الاوليجاركية بكثـرة طبقـة أصحـاب الاملاك المتقاربين فى الثراء ، فاذا ما وجـدت طبقة صغيرة من اصحاب الغنى الفاحش فالارجح أن تصبح الحكومـة فى ايدى قلة غنيـة ، فاذا حدث ذلك تعذر حجب مساوىء الحكم الطائفى . والاوليجاركية فى صورتهـا المتطرفـة تماثـل الديمقراطية المتطرفة اذ تنقلب الى حكم طغيـان . والمشـكلة التى تواجـه الاوليجاركية هى الاحتفاظ بالسلطة فى ايدى طبقة محدودة نسبيا دون تمكين هذه الطبقة من استبداد الجماهير . لان الاستبداد يولـد الاضطراب ، وعـدم الاسـتقرار .

سلطات الحكومة السياسية : سواء أكانت الدولة ديمقراطية او أوليجاركية . فانها تحتوى على ثلاث سلطات : ١ ـ الفئة المفكرة التى تمارس السـلطة القانونية العليا فى الدولة ، وتقوم بالبت فى جسام الامـور كاعـلان الحـرب وعقد السلم ، وابرام المعاهـدات ، ومراقبة المسئولين عن حسابات الدولـة وسن القوانين . ٢ ـ الولاة العموميون او الموظفون الاداريون . ٣ ـ هيئـة القضـاء .

وقد تنظم هذه السلطات تنظيما ديمقراطيا بحتـا ، او أوليجاركيا بحتـا . او تنظيما مشتركا بين الديمقراطى والاوليجاركى . فالسلطة المفكـره قـد يتسع عدد اعضائها أو يضيق ، وقد تمارس قـدرا كبيرا او اقـل من السلطات وقـد يختار الولاة من السلطة الثانية بواسـطة ناخبين يتفـاوت عددهم قلـة وكثرة . وقد يعينون بواسطة السلطة المفكرة ، وقـد يختلف الاشراف عليهم من السلطة المفكرة قـوة وضعفا ، كما قد يختار القضاة بواسطة الانتخاب . أو الاقتراع ، ويعينون بواسطة احدى السلطتين الاولى او الثانية ، وقـد يخول للهيئة القضائية سلطات تتكافأ مع سـلطات الهيئة المفكرة ذاتهـا ، وقـد يزداد عددها أو ينقص . ومن ذلك نرى أن الدسـتور قـد ينظم بطريقه تقرب من الديمقراطية بالنسبة لسلطة من سلطات الحكم ، على حين يقـرب من الاوليجاركية فى سلطة أخرى .

الدولة الفاضلة عملا : هنا يبحث ارسطو عن أفضل شكل عملى للدولة ، اى افضل شكل للحكومة بالنسبة لاكثر الدول . وهذا الطراز من الحكومات لا يعتبر مثاليا اذ انه لا يعدو كونه الشكل العملى المتوسـط الناشىء نتيجـة لتجنب التطرف فى الديمقراطية أو فى الاوليجاركية ، هذا الشـكل هو الذى أطلق عليه أرسطو اسم « The polity » او الحكومة الدستورية .

والطابع المميز لهذه الدولة العملية أن دستورها مختلط يجمع العنـاصر

اصالحة فى الديمقراطية والاوليجاركية معـــا . واساسها الاجتمـــاعى هـــو وجود طبقة متوسطة قوية تتألف ممن ليســـوا مفرطين فى الغنى أو فى الفقـــر ؛ وهذه هى الطبقة التى ترتكز عليها الدولة ، فاذا ما وجـــدت هذه الطبقة فانهـــا تكون متسعة تجعل للدولة قاعدة شعبية . وأهم مميزات هذه الطبقة :

١ ـــ أنها من الاتساع بحيث تجعل لنظام الحكم قاعدة شعبية ٢ ـــ مصالحها الاقتصادية محدودة . لذلك تستطيع الاشراف على الموظفين العموميين اشرافـــا تاما ٣ ـــ أنها ليست طبقة جاهلة ، ولكنها ممتازة الى حـــد مـــا . وبذلك تجنب الدولة مساوىء حكم الدهمـــاء .

فوجود هذه الطبقة يعين الدولة على اقامة حكم يجمـــع بين محاســـن الديمقراطية ومحاسن الاوليجاركية ، ويمكن ان يقـــرر نصـــاب من الملكيـــة الخاصة ولكنه يكون معتدلا ، وقـــد يلغى نصاب الملكية ويأخذ بمبـــدأ تعيين الولاة العموميين (٣٢) .

وعلى هذا ، فان اهم ما تتميز بـــه الدولة الفاضلة من الناحية العملية هـــو التوازن ، ويقصد ارسطو التوازن بين الكيف والكم ، وهما عامـــلان على درجة كبيرة من الاهمية . الكيف يشـــمل النفوذ الســـياسى الذى يرتكز على هيبـــة الثروة ، ونبالة المولد وسمو التربية . أما عامل الحكم الكم فيستمد قوتـــه مـــن الكثرة العددية . واذا تغلب العامل الاول اقتربت الدوله من الاوليجاركيـــة ، اما اذا ساد العامل الثانى فان الدولة تمثل ناحية الديمقراطية ، ويتحقق الاستقرار فى الدولة حينما يعمل دستورهـــا على توفير التوازن بين العاملين ، ذلك ابان ارســـطو ان هذا النمـــط من الحـــكم هو اكثر الحكومات امنـــا ، واقربهـــا الى الخضوع لحكم القانون . فكأنه يؤمن بأن الكثـــرة العددية تضمن ســـلامة الدولة ، اذ أنه من الصعب افســـاد الكثرة ؛ وفى نفس الوقـــت لا يســـتطيع ان يتجاهـــل مقـــدرة اصحاب المنزلة والخبرة ، فهم اصلح من يستطيع تصريف أمور الدولة الاداريـــة ، والدولة التى تستطيع أن تجمع بين هذين العـــاملين

---

(٣٢) يقول ارسطو فى هذا الصدد : « يبين أن الاجتماع السياسى هو على الخصوص احسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوى ثروة متوســـطة وأن للدول الحســـنة الادارة هى تـــلك التى فيها للطبقة الوســـطى اكثر عـــددا واشـــد قوة من مجموع الطبقتين الاخرين او بالاقـــل مـــن كل واحدة منهما على حـــدة فبانضمامها الى صف احدى الطبقتين او الاخـــرى تقيم التوازن ... وحيث تكون للثروة المفرطة الى جانب الفقـــر المفـــرط يجـــر هذان الافراطـــان اما الى الديماجوجية المطلقة واما الى الاوليجاركية المحضة واما الى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماجوجية جامحـــة أو من أوليجاركية مفرطة اكثر فى الغالب من ان يخرج من جوف طبقـــات متوســـطة ... مزيـــة أخرى ليست اقل جـــلاء للملـــكية الوسطى تلك انها لا تثـــور ابدا . فانه حيث تـــكون الثروات المتوسطة كثيرة العدد تـــكون الحـــركات والنزعات الثورية اقل » . انظر كتاب السـياسة لارســـطو ترجمة احمد لطفى السيد . الباب التاسع من الكتاب السادس .

تضمن الاستقرار وحسن التنظيم . اما الدولة التى تاخذ بالتطرف فى اى من النظامين ، الاونيجاركى او الديمقراطى ، فانهـا تتعرض لنقص الاستقرار ، وقـد ينتهى بها الامـر الى الثورة ، وهنا تكون مهمة السياسى هى الحد من هذا التطرف ، وكبح جماح الطبقة الحاكمة حتى لا تطغى على الشعب ، وعليه ان يعمل على اجتذاب الطبقة المتوسطة الى جانبه دائما (٣٣) .

٤ ــ اثــر افلاطون وارسطو فى تطور الفلسفة السياسية :

لم تترك فلسفة افلاطون وارسـطو اثرا مباشرا فى نظم الحكم عند الاغريق ولكنها رغم ذلك خلفت تراثا كبيرا كان له اثـر فى تطـور الفلسفة السياسية حتى اليوم يكن تلخيصه فى الابعاد التالية :

١ ــ العلاقات التى تنشأ بين الافراد فى الدولة تخضع للتوجيه والتنظيم من جانب احاكم ، ويرى افلاطـون ان الحاكم الفيلسـوف المتحرر هـو خير من ينظم هذه العلاقات ، ويوجهها نحو الخير . اما ارسـطو فيرى ان القانون هو افضل حاكم يمكن أن تأتمنه الدولة فى توجيه حياة الأفراد وتنظيمها .

٢ ــ الحياة الفاضلة ترتكز على المشاركة فى الدولة . وهذه الفكرة هى التى دعت افلاطون ان يقول ان الدولة تنبثـق من حاجة بعض الافـراد الى بعض ، وعلى ذلك تتميز الدولة بتنظيم العمل الذى يمكن جميـع الافراد من سد حاجاتهم عن طريق التبادل . وقـد اكمل ارسطو هذه النظرية فجعل الدولة هى الاداة التى تبرز اكمل صفات الطبيعة البشرية . وهكذا نجد كلا الكاتبـين يؤكد ضرورة مساهمة المواطنين فى الحيـاة العامة للدولة ، بل انهما قد جعلا الاسهام فى تولى الوظائف العامة خـير دليـل عـلى اكتسـاب الفرد صفة المواطنـين .

٣ ــ الدولة يجب ان تقوم على اساس المساواة التامة بين الافراد الذين تتكون منهـم . وهذه الفكرة اكثر وضوحا فى كتـابات ارسطو ممـا هى فى كتابات افلاطون . فأرسطو يرى ان المساواة بين الافـراد لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق خضوعهم لسيد واحد بمحض ارادتهم ، ومن ثم وجب أن يكون هذا السيد غير متحيز ، وتلك صفة لا تتحقق الا عن طريق القانون ، لانه وليـد حكمة الجماعة ، ولانه مجرد عن الاهواء والنزعات الفردية . امـا الفرد مهما يكن فانه عرضة للتأثر بنزعاته واهوائه الشخصية .

٤ ــ عنى كل من الكتابين بصفة المواطن ورعويته للدولة ، ويرجع هذا

---

(٣٣) للتوسع فى دراسة الفكر السياسى لارسطو انظر كتـاب سباين سـالف الذكر صفحات ١١١ ــ ١٥٧ ، وكتاب السياسة لارسطو الذى سبقت الاشارة اليه .

الى تأثرهما بنظم الحياة فى دولة المدينة . وكانا يريان أن دولة المدينـــة هى المنظمة الوحيدة التى تستطيع أن تحقق اهـــداف الجماعة ، وهـــذا الاعتقـــاد قد دفعهما الى قصر الرعوية على طبقة محدودة من المجتمع ، وتلك الطبقـــة لها من صفاتها الاجتماعية والمـــادية والعلمية ما يؤهلها لتحمل اعباء وظائف الادارة العامة ، ولهذا فانهما يخرجان طبقة العمال والصـــناع والفلاحين من طبقة المواطنين . وهذا بلا شك نقص كبير فى النظرية السياسية فى الـــوقت الحاضر ؛ الا ان البيئة وظروف الحياة فى وقتهما كانت تبرر الاخذ بهذا الاتجاه ؛ ولكنهما يحتاطان بأن يقررا وضع حصانات كثـــيرة لضمان مصالح الافـــراد ، فافلاطون يرى أن تكون مقاليد الحكم فى يـــد حاكم فيلسوف مجـــرد من جميع الاهواء الشخصية بأن تؤخذ منه الملكية الخاصـــة ، ويحرم عليه تكوين عائلة ليكون ذلك ضمانا لتفرغه لمهمة الحكم وحدها . أما ارسطو فيضـــع القـــانون المجرد عن جميع الاهواء فى مركز الحاكم ويرى فى ذلك ضمانا لصالح جميـــع الافراد الذين تتكون منهم الدولة .

٥ ــ تطور الفكر السياسى الاغريقى بعد ارسطو :

قامت دولة المدينة على اساس نظرية الاكتفاء الذاتى ، ويتضـــح هذا من كتابات افلاطون وارسطو ، ففيها توصف دولة المدينـــة بأنها اكمل صـــورة للدولة ، وانها المؤسسة الوحيدة التى تنمى ملكات الافـــراد ، وأن اصـــلاح عيوبها مشكلة داخلية بحتة ، وان الحكام قادرون على اصـــلاح هذه العيوب . وهما اذ يقرران ذلك يهملان ما للعلاقات الدولية الخارجية من اثر فى حيـــاة الدول . لقد فات ارسطو ان تطور المدينة ، وازدياد الحاجات ، لابد ان يضطر دولة المدينة الى الاندماج مع غيرها لتكوين دولة اكبر ، كمـــا اندمجت عـــدة قرى لتكوين دولة المدينة . وذلك بالرغم من ان اتجاه دولة المدينة الى الزوال والاندماج فى الدول المجاورة لتكوين دولة كبرى كان واضـــحا فى آخر ايـــام ارسطو نفسه ، فقد عاصر الاسكندر المقدونى ، وكان عليـــه ان يلاحظ هـــذا التطور الجديد ، لكنه تغاضى عن هذه الحقائق ، وتصور أن دولـــة المدينـــة قادرة على حـــل مشاكلها بغض النظر عن علاقاتها الخارجية .

والواقع ان دولة المدينة كانت تواجه مشاكل سياسية لا طاقة لها بحلها ؛ فهى لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتى فى اقتصادياتها ، فهى اذن فى حاجـــة ماسة الى العالم الخارجى ، فاذا صممت على ان تعيش بمعـــزل عـــن العالم الخارجى فان عاقبة ذلك ستكون الركود والجمود فى الثقافة والحضـــارة ، وكأنها بذلك تقضى على نفسها بنفسها ، واذا نبـــذت سياسة العزلة وعقـــدت محالفات مع الدول الاخرى فان هـــذه المحالفـــات تحد من استقلالها ، وهى لا ترضى عن شىء يمس استقلالها . تلك هى مشكلة دولة المدينة ، وهى الى حد كبير تشبه المشكلة التى يواجهها العالم اليوم . فالامم فى عصرنـــا هـــذا

لا تستطيع ان تعيش بمعزل عـــن العـــالم ، ولا ترغب فى الاندماج فى وحدات سياسية اكبر حرصا على استقلالها .

هذه المشكلة التى واجهت دولة المدينة هى التى كانت سببا فى ضعفها ، واخيرا سهلت على الرومان أن يقضوا عليهــا ، ويضموهــا الى الامبراطورية الرومانية . وهناك سبب آخــر ادى الى ضعف دولة المدينة ، وذلك هـــو تضارب المصالح المختلفة فيها ، والنزاع الناشىء عــن هـــذا التضــارب . لقد كانت المصالح الاوليجاركية تتحد فى مختلف المــدن لتقف فى وجـــه التيــار الديمقراطى ، وكانت الاوليجاركية هى التى تحبــذ « حلف كورنثيا » الــذى انشاه الملك فيليب سنة ٣٣٨ ق م ، وكانت تستخدم هــذا الحلف للقضــاء على كل حركة ثورية تهدف الى اعــادة تقسيم الارض ، او مصــادرة الاملاك ، او تحرير العبيد ، وقــد ادى هــذا التنازع بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة الى عدم الاستقرار ، وكانت عاقبته انهيار دولة المدينة . وكان مــن نتائج هذا التطور من ناحية ضعف الشعور بالوطنية ، وهو ذلك الشـــعور الذى كان يميز دولة المدينة ، ومن ناحية اخرى انفصال الفرد عــن الدولة ، عن الدولة . اى ان البحث الفلسفى انتقــل من الدولة الى الفرد ، وهــذا ومن هنا انتقلت الفلسفة الى البحث عــن وسائل لاسعاد الفرد وهـــو بعيــد عــن الدولة . اى ان البحث الفلســـفى انتقــل من الدولة الى الفرد ، وهــذا مناقض لتعاليم ارسطو كل المناقضة ، فالفلسفة الجديدة تــرى أن الدولــة ليست لازمة لتحقيق سعادة الفرد ، أو اظهار فضــائله ، وهى بهذا تتميز بفرديتها وعموميتها بينما تقتصر فلسفة ارسطو وافلاطون عـــلى الفرد باعتباره مواطنــا .

وقد تميزت الفلسفة الجديدة بعدة مميزات اهمها :

١ ــ المساواة التامة بين الافراد بما فيهم العبيد واصحاب الحرف اليدوية بعد أن كانت فلسفة الاغريق قد قصرت صفة المواطن على فئــة قليلة مــن المجتمــع .

٢ ــ الغاء التمييز بين الاغريق وغيرهم من الشعوب .

٣ ــ النظر الى الافــراد على انهم افراد ينفصل بعضهم عن بعض ، ويعكفون على مصالحهم الخاصة . وكان من اثر هذا اختفاء فكرة أن « الانسان حيوان سياسى » وهى الفكرة التى كانت تميز دولة المدينة ، وظهرت فكرة أن « الانسان فرد فى حاجة الى تنظيم علاقتــه مع جميع الافراد الذين يتكون منهم العالم » وبدأ الانســان يتعلم كيف يعيش سعيداً بمفرده ، وكيف يعيش مــع الآخرين فى اتحاد اجتماعى اكبر من دولة المدينة تقوم العلاقات الانســانية فيه على فكرة غير شخصية .

وقد انقسمت هذه الفلسفة الى مدرستين : مدرســـة الابيقوريين ، ومدرسة الرواقيين .

مدرسة الابيقوريين « Epicureans » (٣٤) كان لمبادىء هذه المدرسة تاثير كبير على التفكير السياسى فيما بعد ، واهم هذه المبادىء مبدأ « سعادة الفرد » فقد كانت تعتبر ان الغرض الاسمى للحياة هو تحقيق الســعادة للفــرد ، وعرفت السعادة بأنهــا اشباع الرغبات الروحية ، والثقافيــة ، والمــادية لكل فــرد .

وبما أن الدولة انما تكونت بدافع من الانانية وحب الذات اشترك الفــرد فيها لتحقيق مصالحه الشخصية البحتة ، لذلك عرف الابيقوريون القــانون بانه اتفــاق نفعى دخله الافــراد لتحقيق الطمأنينة ، وتجنب العنف والظــلم ، واعتقدوا ان الحياة السياسية عبء ثقيل ، فالرجــل العاقل لا يشترك فى الحياة العامة الا اذا حملته على ذلك مصالحه الشــخصية .

ويرى الابيقوريون ضرورة خضوع الافراد خضوعا تاما لاية حكومة تعمل على تحقيق السلام والنظام ، ويتساوى لديهم الحكم الاستبدادى ، ونظــام الحكم الديمقراطى .

مدرســة الرواقيين « Stoice » وهم مثل الابيقوريين من حيث النظــر الى أن الغرض من الحياة هو تحقيق السعادة لكل فــرد ، ولكنهم يخالفونهم فى تعريف السعادة فيرون انها كبت الانفعالات العاطفية ، واخضاع الرغبــات غير الاخلاقية لحكم العقــل .

ويؤمن الرواقيون بحكم الطبيعة وبقوانينها ، ويرون أن القانون الطبيعى محدود غير قابل للتغير ، وانه يتلاءم مع عقل الانسان . ولهذا استمدوا آراءهم الخاصة بالعلاقات الاجتماعية من الطبيعة . فهم يرون ان الانسان الذى ينشد حياة افضل يجب عليه ان يندمج اندماجا تاما مع الطبيعة ، لان معرفة الطبيعة من اهم أسس الحياة الفاضلة ، وعندهم انه لا داعى للحياة السياسية ما دام غرض الفرد هو أن يعيش مكتفيا بنفســه ، وهــو فى بحثــه عن السعادة يسعى للابقاء على الحياة السياسية ، ويفضــل ان يعيش وفقا للقانون الطبيعى ، وهو كاف لتنظيم العالم وترتيب حياته دون حاجة الى ارشاد او توجيه مــن الافراد . وعلى ذلك يرى الرواقيون أن الاخلاق وحدهــا ، دون السياسة هى القوة المحركة للافراد ، وانها ليست من اختصاص الجماعــة ، بل من اختصاص الفرد وحده .

---

(٣٤) اسسها ابيقور فى اثينا عــام ٣٠٦ وبقيت احــدى المدارس الاثينية الاربع الكبرى عدة قــرون .

ويمكن تلخيص اثر الرواقيين فى تطور الفكر السياسى فيما يلى :

١ ــ انهم فصلوا بين الاخلاق والسياسة فصلا تاما ، فاهملوا السياسة واولوا الاخلاق قدرا كبيرا من اهتمامهم ، فقد رأوا ان حياة الفرد اسمى من الحدود التى تفرضها الدولة عليه ، وان الدولة ليست هى الوسيلة الوحيدة التى بها يظهر الرجل الفاضل ، بل ان الانسان ينتمى الى مجتمع اكبر من دولة المدينة ، وهو مجتمع الانسانية كلها ، ويستطيع الانسان ان يصل الى الكمال عن طريق اتباع القانون الطبيعى ، وهنا يطلق الرواقيون على الفرد لقب « المواطن العالمى » ، « Citizen of the World ».

٢ ــ انهم اوجدوا مبدأ المساواة التامة ، وكان ذلك نتيجة لخضوع الافراد لقانون واحد هو القانون الطبيعى (٣٥) وفى ذلك معارضة لافكار افلاطون وارسطو ، اذ ترتكز على وجود خلاف طبيعى بين الافراد . والرواقيون لا يغفلون ما بين الافراد من تباين ، لهذا أوجدوا فكرة العصر الذهبى لكى يثبتوا ان الاصل فى الافراد هو التشابه . وفكرة العصر الذهبى معناها ان الانسان قبل اندماجه فى مجتمع الدولة كان يعيش فى مجتمع مثالى لا فوارق فيه بين الافراد ، كتلك الفوارق الاجتماعية والمادية الموجودة فى دولة المدينة ، ومعيشة الانسان فى الدولة هى التى أوجدت هذه الفوارق . واطلقوا اسم العصر الذهبى على هذا المجتمع المثالى الذى كان يعيش بلا فوارق .

٣ ــ القانون الطبيعى يعمل على اتحاد جميع الافراد فى مدينة العالم « City of the World » وفى ظل هذه العائلة الكبيرة يصير جميع الافراد اخوة متساوين ، ويحاول كل منهم أن ينسق حياته الخاصة تنسيقا يساير القانون الطبيعى الذى هو اسمى من رغبات الانسان . وهو قانون خالد لا يتسنى للانسان تعديله ، كما لا يتسنى له أن يعدل فى وضع النجوم فى السماء ، والانسان يحاول دائما ان يكشف عن حقيقة هذا القانون لان حياته وسعادته تتمثلان فيه .

وقد سايرت فلسفة الرواقيين ما قام من أوضاع جديدة فى بلاد الاغريق ، اذ كانت امبراطورية الاسكندر الاكبر قد ازالت الحواجز بين الشعب الاغريقى والشعوب الاخرى التى تضمنتها امبراطورية واحدة ، كما أن هذه الامبراطورية

(٣٥) يقول كريسيبوس المؤسس الثانى لمذهب الرواقيين فى فاتحة كتابه عن القانون : « ان القانون هو الحاكم المسيطر على اعمال الالهة والناس جميعا . ويجب ان يكون هو الموجه والحاكم والمرشد لما هو شريف ورصين . وهو الفيصل فيما هو حق وما هو باطل وهو الذى يهدى كل الكائنات الاجتماعية بطبيعتها الى ما يجب عمله ويمنعها عما لا يصح عمله » انظر : جورج ه . سباين . تطور الفكر السياسى ، الجزء الثانى . ترجمة حسن جلال العروسى . مراجعة وتقديم د . فتح الله الخطيب القاهرة : دار المعارف ١٩٦٤ . ص ٢٢٠ ــ ٢٢١ .

قضت ايضا على الفوارق الاجتماعية والمدنية بين الشعوب المختلفة فاصبحوا جميعا يخضعون لنظام سياسى واحد . وعندما استتب الامر للامبراطورية الرومانية أصبحت الافكار الخاصة بالقانون العالمى ، والمواطن العالمى حقائق واقعة .

وقد اقتبس المشرعون الرومان فكرة القانون الطبيعى ، ومبادىء العدالة العامة ، مما نادت به مدرسة الرواقيين ، كما اقتبس المسيحيون فكرة الاخاء العالمى من هذه المدرسة ثم توارثتها العصور الحديثة .

٦ — الآثار التى خلفتها الفلسفة السياسية الاغريقية :

يمكن أن يقال أن اهم هذه الآثار هى :

١ — الافكار الخاصة بالحرية والديمقراطية ، فالحرية التى تمتع بها العالم الهلينى كانت واضحة اشد الوضوح بالقياس الى حياة الافراد فى الامبراطوريات الشرقية التى سبقتها ، وفى الامبراطورية الرومانية التى حلت محلها . وكان الاغريق للحرية يتجلى فى صور متعددة منها :

أولا : كان الاغريق يحرصون على تمتع المدينة بالاستقلال الذاتى داخليا وخارجيا . وقد ظهر هذا بوضوح حين تزعمت اثينا حركة مقاومة الغزو الفارسى ، وحين قال اشيلوس « Aescnyius » كلمته المأثورة : « لا يدع الاثينيون اى رجل يسودهم » .

ثانيا : حب الاغريق للحرية هو الذى حال دون اتحاد العالم الهلينى ، واخيرا قضى على استقلال العالم الهلينى كله ، وكان سببا فى الخضوع لامبراطورية الاسكندر الناشئة ، ثم للامبراطورية الرومانية .

وقد يكون سبب تمسكهم بالاستقلال التام والحرية الكاملة اعتقادهم عدم امكان تنفيذ النظام الديمقراطى الكامل فى وحدة سياسية اكبر من دولة المدينة .

٢ — حرية التفكير وحرية التعبير عن الآراء ، فقد شجعت اثينا هذه الحريات بشتى الطرق واستعمال مواطنى اثينا لهذه الحريات يرجع الى طبيعة نظامهم الاجتماعى ، اذ كانوا يتمتعون بفراغ فى الوقت اكبر مما يتمتع به المواطنون فى العصر الحديث ، اذ أن نظام العبودية القى عبء الانتاج على طبقة العبيد ، وهذا بدوره اتاح للمواطنين فرصة الاهتمام بالشئون العامة فى الدولة ، واخذت الدولة تهتم بنشر العلوم والفنون والادب . واذا قارنا بين حياة الاغريق الثقافية وحياة معاصريهم من الدول الشرقية وجدنا أن الاغريق كانوا متحررين فى البحث العلمى ، والتفكير الفلسفى .

٣ — وضع الاغريق حجر أساس في بناء الحرية الفردية ، فقد اعتبروا الحكومات الاستبدادية وحكومات الاقلية اسوأ انواع الحكومات . وكان ارسطو يؤمن بأن حصول الفرد على قسط وافر من الحرية يعتبر من اهم الشروط اللازمة لتقدم الانسانية ، كما نادى الابيقوريون بأن الفرد يجب أن يشبع جميع رغباته . الا ان الاغريق في الحقيقة لم يتصوروا أن الدولة انما قامت لتحقيق رفاهية الفرد ، لقد تبينوا وجود ارادة الدولة ، ولكن لم يعترفوا للفرد بارادة منفصلة عن ارادة الدولة . فالاغريق كان يخضع لقوانين الدولة خضوعا تاما ، وكان عليه ان يخضع لقوانين الطبيعة ، وكان ينظر الى كلا الأمرين على انهما شيء طبيعي ، ولم يحاول الاغريق ان يفهم طبيعة السلطة وطبيعة الحرية عند الاغريق تطبيقا عاما ، اذ كانت اثينا ترفض اعطاء الحرية لطبقات كبيرة من السكان ، وكانت تحرم منها الشعوب التى تخضع لسلطانها ، ولا تسمح بالحرية الا لنفسها . والعالم الغربي قد ورث عن الاغريق فكرة الحرية . لا على انها نظام عملي بل على انها مثل اعلى ، ثم تطورت بعد ذلك فظهرت في شكل الديمقراطية والفردية ، وصارت اهم تراث العالم الهليني .

المبحث الرابع

الفكر السياسي في عهد الرومان

١ — طبيعة الفكر السياسي الروماني :

لم تترك الامبراطورية الرومانية آثارا ذات شأن في الفلسفة السياسية ، الا ان تنظيمها السياسي ، ونظامها القانوني كان لهما أثر بارز في تطور أوربا السياسي . فقد ظلت اوربا قرونا عديدة — بعد سقوط روما — تعتنق فكرة الدولة كما رسمها النظام السياسي الروماني .

لقد اقتبس الرومان كثيرا من فلسفة الاغريق السياسية ، وبخاصة تلك المبادىء التى وضعها الرواقيون ، ثم اضافوا اليها بعض المبادىء التى استنبطوها من المشاكل التى واجهتهم فالفلسفة الرومانية لم تحاول أن تدمج الفرد في الدولة كما فعل الاغريق ، وكذلك لم تحاول الاقلال من اهمية الدولة كما فعل الابيقوريون ، ولكنها ، اى الفلسفة الرومانية ، فصلت الفرد عن الدولة ، وجعلت لكل منهما حقوقا وواجبات ، ونظرت الى الدولة على انها تطور طبيعي لحياة الافراد في المجتمع ، وجعلت الفرد — لا الدولة — محور التفكير القانوني ، ونظرت الى الدولة على انها انما وجدت للمحافظة على حقوق الافراد ، وانها شخص قانوني له سلطة يستعملها في حدود معينة ، ونظرت الى الفرد على انه شخص قانوني له حقوق يجب حمايتها

من الاشخاص الآخرين ، ومن الدولة ، وعلى هذا الاساس تطورت فكرة القانون الرومانى

واهم فكرة سياسية جديدة للرومان هى فكرة السيادة . فمنذ بداية تطورهم اقتنعوا بأن المجتمع له سلطة آمرة غير محدودة ولا يمكن التنازل عنها لشخص ما . وتعنى هذه الفكرة ان كل مجتمع يمتاز بقوة اصيلة فيه تفرض على كافة اعضائه طاعة غير محدودة ، وقد أطلقوا على فكرة السيادة المطلقة اسم « Imperium » ووصفوها بأنها العلامة المميزة للمجتمع ، غير انهم لم يحاولوا دراستها وتحليلها ، بل اكتفوا باعتناقها ، وتطبيقها عملا .

كانت الدولة عند الرومان مصدر جميع الحقوق القانونية ، والسلطة العليا دائما للشعب ، وقد تسلم الامبراطور هذه السلطة عن طريق التوكيل ، فالامبراطور اذن وكيل الشعب ، وهو مسئول أمامه عن تنفيذ واجباته ، وعلى ذلك فارادة الامبراطور لها قوة القانون ، لان الشعب وكل اليه جميع سلطاته ، والافراد جميعا متساوون فى الحقوق السياسية .

واعتنق الرومان الراى القائل بالنشأة الطبيعية للدولة كما اعتنقته الاغريق من قبلهم ، فوجود الدولة — فى رايهم — لا يحتاج الى تفسير آخر ، ولذلك لم يحاولوا ايجاد نظرية العقد الاجتماعى لتبرير نشأة الدولة ، ونظرية العقد الاجتماعى تقول ان الافراد تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية بموجب عقد فيما بينهم ليكونوا مجتمعا سياسيا يحافظ على حقوقهم الاجتماعية . ولكنهم فى نفس الوقت كونوا نظرية عقد حكومى نقل به الشعب سلطته الى الحاكم ، بهذا النقل اصبح للحاكم سلطة مطلقة ليس للشعب ان يسحبها منه . فالرومان على [illegible] للشعب بحق الثورة اطلاقا .

واذا كان الاغريق قد اتجهوا الى التفكير فى فلسفة القانون ، وبخاصة القانون الطبيعى ، فان الرومان قد أتجهوا الى وضع قانون عملى ، فاذا وصفوا بأنهم صانعوا القانون لاوربا الغربية كان ذلك الوصف صادقا . وقد تأثر تطور القانون الرومانى بالظروف التى صاحبت تكوين الامبراطورية الرومانية ، واهمها :

١ — اتسعت الرعوية الرومانية تدريجيا حتى ضمت مواطنين خارج حدود الدولة ، وجاء حق الرعوية مصحوبا بامتيازات متعددة ، منها حق التقاضى بموجب القانون الرومانى الذى صارت له شهرة عظيمة جعلت الحصول على الرعوية الرومانية امتيازا مرموقا يتسابق الناس فى الحصول عليه .

٢ ـ بذل الرومان الرسميون جهودا جبارة فى توحيد جميــع القوانين فى الــدول التى خضعت لرومــا ، فبدلا من ترك كل مستعمرة تعمل بقانونهــا الخــاص ، كما كانت الحال من قبل ، أخذوا فى مزج قوانين رومــا بقــوانين المستعمرات فتكون من ذلك القانون الرومانى الموحد . كما أن روما تمكنت ايضا من تكوين سلطة مركزية موحدة للاشراف على جميع محاكم الامبراطورية . وبذلك وجدت قوتان تعملان على توحيد القانون الرومانى وتطويــره : الاولى مستمدة من روما نفسها ، والثانية مستمدة من الدول التى تم اخضاعها .

وهنا يجب أن نلاحظ أن القانون الرومانى فى نشأته كان نتيجة تعــاقد ، اذ أن القوانين الجديدة كانت تصدر فى شكل عقــد بين ولاة الامور وبين الشعب ممثلا فى المجلس التشريعى ؛ فــولاة الامور يقترحــون القوانين . والمجلس يناقشها فيصدق عليها أو يرفضها . فلم يكن القــانون أمــرا يصدره الحــاكم لرعاياه ، بل كان عقــدا بين الشعب والحاكم يتم الاتفاق عليــه بعد أن يبحثه طرفا العقــد .

٢ ـ شيشرون والقانون الطبيعى (٣٦) :

ترك شيشرون اثــرا كبيرا فى تطور سياسة الامبراطورية الرومانيــة . الا انــه مع ذلك لم يكن مجددا ، وأهم كتبه كتاب « الجمهورية » وكــتاب « القوانين » .

نشأة الدولة وطبيعتها : يرى شيشرون ان الدولة نشأت نشأة طبيعيــة نتيجة لغريزة الانسان الاجتماعية ، وهو يتمشى فى هــذا مع فكرة الرواقيين فى الدولة ويختلف مــع الابيقوريين الذين كانوا يرجعون نشأة الدولة الى رغبة الفرد فى الاطمئنان على مصالحه الشخصية ويتجاهلون العوامل الطبيعية .

وقد شبه شيشرون الدولة بأنهــا شركة للمواطنين حق العضوية فيهــا ، وهى توجــد لتمد المواطنين بالمساعــدات اللازمة مــا دامت خاضعة لقواعــد العدالة . وهذه الفكرة تترتب عليها ثلاث نتائج :

(أ) بما أن الدولة ملك عام للشعب فهى تســتمد ســلطاتها من القــوة الجماعيــة لــه .

(ب) السلطة السياسية لا يمكن أن تتصف بالشرعيــة ما لم ترتكز على ارادة الشعب .

(ج) الدولة نفسها وقوانينها كلها تخضع للقانون الاعظم ، وهو قانون الاله أو القانون الطبيعى الذى يمثل اعلى قواعد الحق والعدالة .

---

(٣٦) ١٠٦ ـ ٤١ ق.م .

شكل الحكومة : يقسم شيشيرون الحكومات الى : ملكية ، وارستقراطية ، وديمقراطية ، ويؤمن بالدورة التاريخية لتطور الدساتير ، ويعتقد أن الحكومات عرضة دائما للفساد والاضمحلال . فالحكومة الملكية تفسد وتتحول الى حكومة استبدادية ، والحكومة الارستقراطية تتدهور وتتحول الى حكومة أوليجاركية ، والحكومة الديمقراطية تنقلب الى حكومة رعاع .

ومن رأيه ان افضلها نظام الحكم الملكى ، ويليه الحكم الارستقراطى ، اما الديمقراطية فهى فى رايه اسوأ نظام للحكم ، وهو يفضل نظام الحكم المشترك الذى يجمع بين محاسن نظم الحكم المختلفة .

القانون الطبيعى : من اسباب اهمية شيشرون انه أكسب نظرية القانون الطبيعى شهرة عظيمة فى اوربا ، وقد كان لهـذه النظرية اثر كبير فى تطـور الفكر السياسى فى اوربا خلال العصور الوسطى ، واوائل العصور الحديثة ، وشيشيرون لم ينشىء هذه النظرية بل اخذهـا عن الرواقيين ، ولكنه عرضها عرضا واضحا اكسبها شهرة عظيمة اجتذبت كثـيرا من الكتاب الذين جـاءوا من بعده . ويعتقد الاستاذ سابين انه لولا اعتناق شيشيرون لهـذه النظـرية لاهملت اهمالا تاما .

وتتلخص نظريته عن القانون الطبيعى فى وجود قانون طبيعى عام . يستدل عليه بحقيقة ان الكون ليس له سوى خالق واحد هو الاله ، ولن يكون لهـذا الاله سوى قانون واحد يسرى على جميع الافراد على السواء ، وكل تشريـع يخالفه لا يستحق اسم قانون ، لان القـوانين الوضعية تهدف دائما الى ان تماثل القانون الابدى الطبيعى ، ولا يمكنها أن تخالفه لعدم قـدرة الشـعوب او الحكام على تغيير الحقائق ؛ او جعل الباطل حقـا ، والقانون الطبيعى هذا هو دستور العالم اجمع .

فى ظل هذا القانون يتساوى جميع الافراد ، ولا يعنى ذلك مسـاواتهم فى المعرفـة ، او الملكية ، فليس من الحكمة أن يتساوى جميع الافراد فى ذلك فى دولة ما ، ولكن المساواة التى يعنيها شيشيرون هى مساواتهم فى رعويتهم للدولة ، وهو فى هـذا يخالف نظرية ارسطو التى تقرر تفاوت الافراد ، وتحصر الرعوية للدولة فى قلة تملك مؤهلات المركز ، والثروة ، والنسب . ويرى أن ذلك مما يؤهلها لتحمل اعباء الحكم ، وليس معنى ذلك ان شيشيرون كان يعتنق مبادىء الديمقراطية السياسية ، ولكنه كان يرمى الى اعطاء الافراد جميعـا شـيئا من الكرامة التى هى من اهم حقوق الانسان ، وحتى العبيد يجب أن يكون لهم نصيب منها لانهم ليسوا آلات حية ، كما يقول ارسطو ، يستخدمهـا السادة لغرض الانتـاج .

٣ ـ نظرة المشرعين الرومان :

جمع مشرعوا الرومان كل قوانينهم المشهورة فى مجلد ضخم أطلقوا عليه اسم Digesb وقام بنشره الامبراطور جستنيان سنة ٥٣٣ . والفلسفة السياسية التى اشتملت عليها هذه القوانين ليست الا تكرارا لفلسفة شيشيرون ، وذلك لان مهمة مشرعى الرومان كانت قانونية أكثر مما هى فلسفية . واهم ماتناولوه فى فلسفة القانون يلخص فيما يلى :

فرق مشرعو الرومان بين ثلاثة انواع من القانون هى :

(أ) القانون المدنى Jus Civile (ب) قانون الشعوب Jus Gentium

(ج) القانون الطبيعى Jus Naturale . وقد عرفوا القانون المدنى بأنه مجموعة القوانين التى تصدرها الدولة ، ولم يتعرضوا لتعريف النوعين الاخريين . كما لم يوضحوا اى تفريق بينهما ، وشيشيرون نفسه لم يبين اوجه الاختلاف بين هذين القانونين ، بل كان يستعمل احدهما بدل الآخر ليدل به على نفس المعنى ، ويلوح انهما كانا يستعملان فى بادىء الامر للدلالة على معنى واحد ، وكان يرد بهما مجموعة من المبادىء العامة المعترف بها من شعوب العالم المختلفة ، كما يراد بهما ايضا مجموعة المبادىء المنطقية التى لا تشمل على نصوص قانونية ثابتة .

وبتطور النظرية القانونية بدأ المشرعون الرومان يظهرون بعض الفروق بين القانون الطبيعى وقانون الشعوب . واهم مبدا يميز بين هذين القانونين هو « نظام العبودية » ، فالقانون الطبيعى لا يسمح به لان الطبيعة لم تفرق بين الافراد وبعضهم ، وهم جميعا يولدون احرارا متساوين ، ولم يسمح بالعبودية الا طبقا لقانون الشعوب . ولعل المشرعين الرومان ارادوا ان يجدوا مبررا عاما غير طبيعى لنظام العبودية الذى كان سائدا فى كل الشعوب مع بقاء نظرية القانون الطبيعى سالمة ، وربما كان غرضهم ان يبينوا ان نظام العبودية لم يكن موجودا فى الجماعات الطبيعية السائدة قبل ان يوجد الانسان فى مجتمع الدولة .

ولم يقل المشرعون الرومان ان القانون يجب أن يكون من عمل السلطة التشريعية لانهم يعتقدون أن الطبيعة وضعت مبادىء معينة يجب على القانون الوضعى أن يأخذ بها ، وهذه النظرية لا تزال سائدة حتى الآن .

وقد نظر المشرعون الرومان الى القانون الطبيعى على انه المفسر لمبادىء العدالة العامة ، وهى المبادىء الطبيعية الخالدة التى تنص على

احترام الاتفاقات وتقيم العدل فى المعاملات بين الافراد ، وحماية القاصرين من الاطفال ، وحماية النساء والاعتراف بالمطالب التى تقوم على صلات الدم والقرابة .

وقد ادت هذه المبادىء الى تقدم القانون الرومانى تقدما كبيرا فاوجد العقود الملزمة للاتفاقات بين الافراد ، وأنهى ما كان للاب من سلطة استبدادية على ابنائه ، ومنح النساء المتزوجات حقوقا مساوية لحقوق ازواجهن فيما يتعلق بادارة املاكهن ، او تربية اطفالهن ، ووضع كثيرا من الاحتياطات لحماية العبيد من قسوة سادتهم ، وسهل مهمة عتقهم .

النظرية السياسية للمشرعين الرومان : تولى القانون الرومانى تطوير نظرية شيشيرون السياسية التى تنص على أن سلطة الحاكم مستمدة من الشعب . وقد لخص « أو لبيان » هذه النظرية فيما يلى : « لارادة الامبراطور قوة القانون ، لان الشعب تنازل له ووضع فى يده جميع قواته واختصاصاته » . وهذا القول ليس صفة لنظام الحكم الملكى المطلق ، ولا صفة للحكم النيابى ، ولكن يفهم منه — كما قال شيشيرون من قبل — أن الشعب يملك القانون . وهذا القول ينطبق على طبيعة القانون العرفى الذى يستمد قوته من كونه جاء من العادات التى تطورت مع الشعب . وهذه النظرية تفسر لنا راى المشرعين الرومان فى مصادر القانون ، فهم يعتقدون أن القانون اما ان يصدر عن هيئه شعبيه ، وأما أن يصدر عن هيئة تمثيلية ، او بقرار من مجلس الشيوخ او بقرار من الامبراطور نفسه . وفى كل هذه الحالات يجب ان يكون القانون صادرا عن هيئة مسئولة ومختصة ، وترجع هذه المصادر كلها فى النهاية الى الشعب نفسه ، فكل من فى الحكومة سواء اكان هيئة تمثيلية ، أم مجلس شيوخ ، أم الامبراطور نفسه يمثل الشعب بدرجة معينة ، وبطريقة بوصفها الدستور . وهذا هو السند الوحيد الذى يعول عليه فى اصدار القوانين .

وكان الرومان دائما ينظرون الى القانون على انه اعلى اداة سياسية فى الدولة ، وان القانون هو الوسيلة التى يتمكن بها الافراد من المحافظة على حقوقهم وحرياتهم ، ويتجلى هذا الاعتقاد فى قول شيشرون « نحن جميعا خدم للقانون لكى نكون احرارا » .

٤ — مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان :

يجدر بنا ان نشير الى اهم مميزات الفلسفة السياسية لدى الرومان ، وأن نوضح العلاقة بينهما وبين فلسفة الافريق القدماء قبل أن ننتقل الى دراسة الفلسفة السياسية فى المسيحية .

الواقع ان المثل السياسية الاغريقيــة الرومانية كانت مكملة لبعضها ، فالاغريق دافعوا عــن الحرية والديمقراطيــة ، اما الرومان فلم يهتمــوا الا باقــرار النظام والقــوانين والوحــدة . فالاغريق لــم يضعفوا الا لأنهــم اخفقوا في الاتحــاد ، وكان الاغريق يتميزون بكثرة الحــروب المحليــة التي تنشب بين دول المدينــة وبعضها حتى ضعفت جميعهــا ، أمــا الرومان فقد عملوا على اقرار الاتحاد داخــل دولتهم ، ثم اخضــعوا العــالم الغــربى كله لحكمهم ، ولــم تتحقق لهم هــذه الوحدة الا عن طريق القضــاء عــلى الحريات ، والانتقال مــن الحــكم الجمهــورى الديمقــراطى الى الحــكم الديكتــاتورى المستبد . بهــذا وصــلت روما الى اقرار النظام والاتحاد . وتنفيذ نظام قانونى موحد لكل أنحاء الامبراطورية .

والحقيقــة ان مثــل الاغــريق السياسية عــن الحريات والحــكومات الشعبية لم تكن ممكنة التحقيق الا فى حيز محــدود كدولــة المدينــة ، ومن هنا تظهر اهميــة الرومان فى تطــور النظم السياسية الحديثة ، فقــد عملوا للقضاء على النزاع الداخلى ، وقضــوا عــلى التفرقة بين الافــراد وبين الشــعوب ، وعملوا عــلى نشر مبــادىء المساواة والاخاء فى جميع انحــاء الامبراطورية ، فوضعوا مبــدأ مساواة جميــع الافــراد امام القــانون ، وكافحوا فكرة التفــوق العنصرى التى ســادت فى عصر الاغريق حتى كانــوا ينظرون الى كل الشــعوب المجاورة لهم عــلى انهــا شعوب متأخرة يطلقون عليها اسماء مزريــة مثــل البرابرة . هــذه الافكار لم تمت بموت الامبراطورية الرومانية بل ظلت تعيش فى عقــول الاوروبيين حتى مكنتهم من بنــاء نظمهم السياسية الحديثة على اسس ديمقراطية سليمة .

الفصل الثانى

الفكر السياسى فى العصور الوسطى

تأثرت الحياة السياسية فى اوروبا خلال العصور الوسطى بظهور عاملين جديدين هما : الديانة المسيحية ، والمبادىء التى حملتها القبائل التيوتونية . وتأثير المسيحية كان نتيجة تطور الكنيسة ، وتكوينها لمنظمة عالميــة ، طاعتها مفروضة على جميع المسيحيين مهما يختلف موطنهم ، أو جنسهم ، او لغتهم . اما القبائل التيوتونية او الالمانية فقد جاءت بأنظمة سياسية خاصة تولدت عنها افكار سياسية جديدة ، تدور حول طبيعة القانون ، ونظم الحكم .

ويجب أن ندرك أن العصور الوسطى لم تهتم بالسياسة كما اهتمت بها العصور القديمة ، وأن نفهم ان علم السياسة لم يكن علما قائما بذاته ، بل كان يدرس ضمن الدروس الدينية ، وكان الغرض من دراسة السياســة توضيح العلاقات بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية .

المبحث الاول

الفكر السياسى المسيحى

١ ــ طبيعة الفكر السياسى المسيحى :

لم تات الديانة المسيحية بجديد فى الفلسفة السياسية ، واهم الافكار التى جاءت بهــا هى :

(أ) اعتقد المسيحيون بوجــود قانون اعلى من القانون الوضــعى ، واطلقوا عليه اسم « القانون الالهى » وهــو لا يختلف عن القــانون الطبيعى الذى تحدث عنه الرواقيون وشيشيرون .

(ب) اعتقد المسيحيون ان العالم كله يخضع لقانون واحد ، كما يخضع لحكومة واحدة . وهذه الفكرة ايضا لا تختلف عن فكرة الرواقيين عن خضوع الناس للقانون الطبيعى .

(ج) نادت المسيحية بالمساواة التامة بين الافراد (٣٧) ، وقالت ان هذه المساواة ان تعذر قيامها فى العالم الزمنى فهى حقيقة بالنسبة للعلاقــة بين

---

(٣٧) يقول الرسول بولس مستنكرا التفرقة بين الناس على اساس الجنس أو المركز الاجتماعى : « ليس هناك يهود واغريق ، ولا حر وعبد ، ولا ذكر وانثى ، فكلهم سواء فى يســوع المســيح » انظر ، سباين ، الجزء الثانى ، ص ٢٦٤ .

الافراد وبين الخالق . ولا فرق بين هذا وبين ما قاله الرواقيون وفلاسفة الرومان ، وما اراد القانون الروماني ان ينفذه عمليا اذ نادى بمساواة جميع الافراد امام القانون .

ويلاحظ ان المسيحية قد قامت بصبغ الفلسفة السياسية القديمة بنزعة تجعلها ملائمة للعقيدة الجديدة . ومن هذا ما فعلته بالافكار الخاصة بالقانون الطبيعي ، ومن ضرورة الدولة لاقامة العدل . وسنعرض فيما يلي بعض نواحي التفكير المسيحي في معالجة الموضوعات السياسية .

الطاعة : من الواجبات المفروضة على المسيحيين طاعة الحكم القائم في الدولة واحترامه . وهذا مستمد من قول السيد المسيح « اعط ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » . ومن قول الرسول بولس : « ان الطاعة واجب فرضه الله على المسيحيين » (٣٨) وقد كان الرسل والقديسون الاوائل وعلى رأسهم الرسول بولس يعتقدون ان طاعة الحاكم ليس معناها طاعة لشخص بل المركز الذي يشغله اما مساوىء هذا الحاكم او فضائله فهي شيء آخر غير التزام الطاعة .

وهذه النظرية عن الطاعة تخالف فكرة الرومانيين ، اذ كانوا يعتقدون ان سلطة الحاكم مستمدة من الشعب . ولكن هذه النظرية مستمدة من الديانة اليهودية التي تنص على ان الله هو الذي يعين ملوك الدولة اليهودية . وعلى كل فالمسيحية تؤمن بفكرة الحق الالهي في الحكم ، وهذه الفكرة تنص على ان الله هو الذي فرض الحكام على الشعوب فأصبح من واجبها ان تطيع الحكام .

والمسيحيون الاوائل كانوا يرون ان الطاعة على هذا الوضع نوع من العقاب ، فمنذ عصى الانسان ربه نزل الى الارض وعاش في جماعات ودول ، وفرض الله عليه طاعة الحكام عقابا له على عصيانه وتمرده . وذهب المحدثون من الكتاب الى تفسير آخر للطاعة ، فقالوا انه على الرغم من أن

---

(٣٨) يشرح الرسول بولس هذه الفكرة قائلا : « فلتخضع كل نفس للسلطات العليا فما السلطان الا لله ، والسلطات القائمة في الارض انما هي من أمره ، فمن يعصى السلطات الشرعية انما يعصى الرب ، ومن يعصها حلت عليه اللعنة ، فالحكام ما وجدوا لمحاربة العمل الصالح ، بل لمحاربة الشر ، فلا تتوجس من الحكام خشية ، بل اعمل الخير تنل رضاءه . فالحاكم ليس الا رسول الله للناس ليعملوا الخير ، أما من عمل شرا فليتوجس خيفة من جزائه ، فان عقابه لن يكون عبثا ، بل قصاصا يوقع عليه بأمر الله جزاء للاثمين ، فلا تخضع لسلطة الحاكم فحسب ، بل لحكم ضميرك كذلك ، ان السلطان ظل لله يرعى كل شيء بأمره ، فاعطه ماله وادفع له الجزية التي هي حقه ، مالا لصاحب الحق في المال ، وخشية لمن له الخشية ، وتشريفا لمن له التشريف » انظر المرجع السابق ص ٢٦٥ .

السلطة السياسية تستند الى الشعب فانه لا يوجد ما يدعو الى أن تكون طاعة هذه السلطة واجبا دينيا . وقد يكون العكس صحيحا بمعنى انه اذا كان الله هو الذى يفرض الحاكم على الشعب فان الحاكم فى الوقت نفسه يستمد سلطته من الشعب ، واذن فلا تضارب بين فكرة الطاعة الدينية ، وفكرة ان الحاكم يستمد سلطته من الشعب .

انقسام الولاء : منذ دخلت المسيحية أوروبا والمسيحيون هناك يعانون مشكلة ضخمة تعرضوا لها طوال مدة العصور الوسطى ، وهى مشكلة انقسام الولاء ، فقد تحتم على المسيحى ان يدين بالولاء لسلطتين ، فانه الى جانب طاعته لله يجب ان يطيع القيصر ، ومعنى ذلك قيام سلطة دينية تمثلها الكنيسة ، وسلطة زمنية يمثلها الامبراطور . وكل منهما تفرض الطاعة العمياء والولاء التام . والمشكلة التى تقوم ازاء ذلك انه اذا تعارضت السلطتان فماذا يعمل المسيحى ؟ ايطيع الامبراطور ، أم يطيع الكنيسة ؟

ولاشك ان المسيحى الذى يعتقد ان ديانته سماوية حقة انزلها الله لتطهير الانسان وخلاص روحه يؤمن بأن اتباع تعاليم الدين وطاعة الكنيسة مقدمة على طاعة الامبراطور ، وهو فى سبيل المحافظة على عقيدته ، والابقاء على طهارة روحه . لا يتردد فى عصيان لقيصر اذا خالفت قوانينه واوامره عقيدة الدين .

وفكرة انقسام الولاء ليست جديدة فى الواقع لان كثيرا من المفكرين قبل المسيحية نادوا بأن الفرد عضو فى دولتين ، ولكن الجديد فى الامر هو ان المسيحى يعتقد أن الدولة الكبرى ليست هى البشرية باجمعها كما قال سنيكا (٣٩) ولكنها مملكة الله التى التى سيخلد فيها الانسان ، ومصيره فى هذه الدولة اعظم من مصيره فى مملكة الارض ، كما ان المسيحية قد افترضت وجود طبيعتين فى الفرد طبيعة تتمثل فى الجسد ، وطبيعة تتمثل فى الروح ، ولهذا يحتاج المرء الى نوعين من الاشراف ، احدهما هو الاشراف الروحى وذلك تقوم به الكنيسة والنوع الثانى هو الاشراف الزمنى وتقوم به الدولة . وتلك التفرقة كانت من أهم اسس النظرية المسيحية ، وهى التى ابرزت مشكلة تنظيم العلاقة بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية اى بين الكنيسة والدولة . فالمسيحى اذا أطاع السلطة الدينية وحدها يقف موقف الخائن أمام السلطة الزمنية تبعا للنظرية السياسية الرومانية التى تقرر أن أعلى واجب اخلاقى هو أن يطيع الفرد الدولة التى تتمثل فى شخص الامبراطور الذى كان يمثل السلطة الدينية والزمنية . الا أن المسيحى الحق لا يمكن

---

(٣٩) مفكر رومانى « ٤ ق.م – ٦٥ م » . انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ١٢٨ – ١٣١

بحال من الاحوال ان يطيع الامبراطور اذا كانت اوامره منافية لتعاليم الدين ، لانه حينئذ يعتبر الامبراطور خارجا على الدين ، وهو يرى أن الدين يحتم عليه التزاما تجاه الله وحده .

٢ ـ العلاقة بين الكنيسة والدولة :

حين كانت الكنيسة منظمة اختيارية ليس لها صفة الاكراه ، كان مثلها مثل اى منظمة اجتماعية لا تقوم علاقاتها مع الدول على نظرية معينة ، ولكنها حين تحولت الى منظمة رسمية بدات تشعر بحاجتها الى الاستقلال فى المسائل الدينية . ولا يعنى هذا ان تنفصل الكنيسة عن الدولة انفصالا تاما ، فقد كان من الميسور ان تعيش الكنيسة والدولة معا ، كما تعيش الروح مع الجسد ، ولكن كان المقصود من استقلال الكنيسة تنظيم التعاون بينها وبين الدولة .

وكان من راى رجال الدين ان الكنيسة والدولة منظمتان الهيتان ، يراد من وجودهما حكم الناس . وطاعة الدولة من اهم فضائل الديانة المسيحية على ان الكنيسة بما لها من سلطة روحية تستطيع أن تكون سندا قويا للدولة . ومعنى ذلك ان رجال الدين يرون انه من واجب الحاكم رعاية الكنيسة وحمايتها ، والكنيسة بطبيعتها حريصة على نوعين من الواجبات . أحدهما واجبات دينية ، والثانى واجبات مدنية ، وقد يظهر تعارض بين هذين النوعين من الواجبات ، الا أن هذا لا يعنى تفضيل نوع على آخر ، بل أن التوفيق بينهما سهل ميسور اذا صدقت النية على التعاون بين الكنيسة والدولة . ولا يتحقق هذا التعاون الا اذا كان للكنيسة استقلال ذاتى فى الامور المدنية .

وحقيقة الامر ان اصحاب هذه النظرية ارادوا أن يوضحوا أن المسيحية تنطوى على نوعين متساويين من الواجبات ، وهذا يحتم وجود سلطتين متساويتين ومستقلتين بينهما تعاون تام ، غير ان هذه الفكرة تنطوى على مغالطات كثيرة ، وفيها عيوب منطقية واضحة . اذ ان احتمال وقوع التضارب بين السلطتين غالب ، وفعلا وقع كثير من الخلاف بين الحكام وبين الكنيسة طوال أزمنة العصور الوسطى .

١ ـ آراء بعض الكتاب المسيحيين الاوائل :

القديس اندروز : كان من راى القديس اندروز ان تتمتع الكنيسة باستقلال ذاتى فى الامور الدينية ، فهذا الاستقلال لا يتعارض مع سلطة الامبراطور المطلقة فى الامور الدينية . غير انه لم يوضح الاسس التى تقوم عليها العلاقة بين السلطتين ، واكتفى بحث المسيحيين على طاعة

أوامر الامبراطور حتى لو جاءت مخالفة لاوامر الدين ، ومقابل ذلك بين أن الامبراطور يجب أن يخضع لسلطة الكنيسة فى الامور الدينية .

القديس اوجستين (٣٥٤ — ٤٣٠) : أهم ما تضمنته أفكار هذا القديس وآراؤه فكرة ايجاد كومنولث مسيحى Commonwealth وهذا الكومنولث عنده يمثل نهاية التطور الروحى للبشرية جميعها . وقد ظلت هذه الفكرة مسيطرة على التفكير السياسى خلال العصور الوسطى وامتدت سيطرتها الى فترة طويلة من العصور الحديثة .

واهم آرائه الفلسفية يتضمنها كتابه « مدينة الله City of God » الذى أراد به الدعوة الى الدفاع عن المسيحية ضد الوثنيين الذين يزعمون أن المسيحية كانت سببا فى انهيار الامبراطورية .

وقد اقتبس اوجستين فكرة انتماء الفرد الى مجتمعين أو دولتين فى وقت واحد ، وصاغها فى قالب يلائم الديانة المسيحية فقال : ان الانسان مكون من عنصرين : الروح والجسد ، ولذلك ينتمى الى وطنين : الارض والسماء ، وهذا يحتم ن تكون أمور الناس قسمين : أمور دينية مصدرها الجسد ، وامور دينية مصدرها الروح .

والفكرة فى ذاتها ليست جديدة بالنسبة للفلسفة السياسية ، وانما الجديد فيها أن اوجستين قد اتخذها أساسا لفهم تطور التاريخ البشرى ، فهو يرى أن تاريخ البشرية وليد الصراع والتنافس بين مجتمعين : الاول هو المجتمع الدنيوى الذى تسيطر عليه قوى الشر الناجم عن غرائز الانسان الجسدية البحتة ومن مظاهرها الجشع وحب التملك . والثانى هو المجتمع الدينى ، أو مدينة الله ، وتسيطر عليه قوى الخير المستمد من الروح ، ومن مظاهره حب السلام ، والعمل على الخلاص الروحى وهو يطلق على المجتمع الاول اسم « مملكة الشيطان » ويقرر أن هذه المملكة نشأت منذ وقع عصيان الملائكة ، ويرى أن هذه المملكة تمثلت فى الامبراطوريات الوثنية مثل أمبراطورية الاشوريين ، وامبراطورية الرومانيين . ويطلق على المجتمع الثانى اسم « مملكة المسيح » ويرى أن هذه المملكة تمثلت اولا فى الشعب اليهودى ، وثانيا فى الكنيسة والامبراطورية المسيحية . ثم يقول أن تاريخ البشرية كلها هو نتاج الصراع الدائم بين هاتين المملكتين ولابد فى النهاية من انتصار مدينة الله لانها هى الدائمة ، ولا يمكن أن يوجد سلام الا فى ظلها . وبهذه الطريقة علل سقوط الامبراطورية الرومانية التى لم تكن الا مجرد مملكة دنيوية مآلها الزوال عاجلا أو آجلا .

وهو لم يقصد بنظريته هذه تمثيل الواقع تماما ، فهو لم يقل ان مدينة الله تتمثل فى الكنيسة ، وأن مدينة الشيطان تتمثل فى الامبراطورية الا لكى

يوضح فكرته ويبين أن الانسان تتنازعه قوتان : قوة دينية ، وقوة دنيوية . وان القوة الدينية تعمل على خلاص الانسان وسعادته ، بينما تكون القوة الدنيوية سبب استعباده وتعاسته . والمدينتان موجودتان فى هذه الحياة الدنيا فى وقت واحد معا ، لا يمكن ان ينفصلا الا فى الحياة الاخرة ، ويعنى بهذا ان المدينة الدنيوية او مدينة الشيطان التى تضم جميع الاشرار تعيش جنبا الى جنب مع مدينة الله التى تجمع بين الرجال الابرياء فى هذا العالم ، وان الكنيسة المسيحية ليست الا منظمة غايتها تحقيق الوحدة بين جميع المؤمنين فى هذا العالم . فهى لذلك تمثل فى مدينة الله ، وهى نقطة التحول فى تاريخ البشرية ، فبظهورها بدا عهد جديد فى الصراع بين قوى الخير وقوى الشر ، وان صلاح البشرية يتحقق بانتصار قوى الخير الممثلة فى الكنيسة ، وانتصارها يعنى انتصار الله فى الارض ، وان المسيحية انما جاءت لتعمل على تحقيق اتحاد البشرية فى امبراطورية واحدة تعمل على اقرار الخير والسلام . وظاهر من هذا ان اوجستين يرى انه يجب أن تخضع الدولة للكنيسة وتنفذ اوامره ، وان الدولة يجب ان تعترف بالديانة المسيحية دينا رسميا لها لان العدالة والسلام لا يتحققان الا فى ظل هذه الديانة .

وفيما عدا نظرية الدولتين لم يأت اوجستين بآراء غير التى نادى بها رجال الكنيسة من قبله ، فهو يعتقد أن الحكومة شر لابد منه ، وان الحاكم يستمد سلطته من الله فطاعته واجبة على جميع الافراد ، وان الرق عقاب من الله يجب ان يتقبله الافراد راضين . وهو ليس الا رقا للجسد ، اما الروح فهى حرة طليقة دائما .

المبحث الثانى

الفكر السياسى فى عهد الاقطاع

ظلت الافكار المتعلقة بالقانون ونظم الحكم عند القبائل الالمانية فى عهد الامبراطورية الرومانية مجهولة حتى القرن الخامس الميلادى ، ولم تعرف حتى كان الغزو الالمانى لهذه الامبراطورية . ومن هذا الحين بدات تلك الافكار تظهر ، وفيما يلى ايضاح لها :

كان القانون فى اول ظهوره جماعيا او قبليا ، بمعنى انه ينظم العلاقات بين الافراد فى الجماعة ، او فى القبيلة ، وكان كل فرد من افراد هذه الجماعة او القبيلة يعيش داخل نطاق من جماعته ، والقواعد المنظمة لامن هذه الجماعة هى التى يطلق عليها اسم قانون . فالفرد الذى يخرج عن امن الجماعة ، ويسبب لها ضررا يتعرض لعقوبة تخرجه من نطاق أمن الجماعة ، ويوصف هذا الفرد بانه خارج على القانون . كما كان القانون

ينظم العلاقات بين افراد الجماعة الواحدة : كان بنظم العلاقات بين افـراد العائلة الواحدة ، فاذا ارتكب شخص جريمة فيحـق شخص آخر ، او فى حق عائلته ، فانه يعاقب بوصفه خارجا عـن « أمن العائلة » المجنى عليهـا وفى هذه الفترة لم يكن القانون الالمانى مكتوبا ، ولكن كـان مصدره التقاليد والعادات ، وهو بصفته هذه يعتبر جزءا متصلا بجميع الافـراد الذين تتكون منهم القبيـلة .

ولمـا بدأ الالمان يغزون الدولـة الرومانية جاءوا بقوانينهم الخاصـة ، يطبقونها على انفسهم ، حتى ولو عاش احدهم بين جماعـة يطبقون القانون الرومانى . وهكذا كانت الحال عندما بدىء فى تدوين القانون الالمـانى فى الفترة الواقعة بين القرن السادس والقرن الثامن الميـلادى . وقد ظهـرت هذه القوانين مكتوبة فى مجموعـة قوانين البرجانديين ، واللمباردبين ، وفى كثير من ممالك الفرنجة (٤٠) . ولم يكن القانون المكتوب متصورا على تدوين العادات الالمـانية فحسب ، وانما اعـاد كذلك وضـع القوانين الرومانيـة لتطبيقها على الرعايا الرومانيين . ومن هنـا ظهر تضـارب كبير بين انـواع القوانين المختلفة فأدى ذلك الى ظهور قواعد جديدة لتنظيم حـل المشـاكل والقضايا التى يكون أطراف النزاع فيها خاضعين لقوانين مختلفة .

وفكرة أن القانون ملك للجماعة التى ينتمى اليها الفرد ظلت تسيطـر على أوروبا حتى بعد ان ضاعت معالم للجماعة والقبيلة . ولكن لمـا اندمجت الشـعوب الجرمانية مع الشعوب الرومانية فقد القـانون هذه الصـفة الشخصية ، واخـذ صفة التبعية للمنطقة او الجهة التى يسود فيها . ولا شك ان نظام التبعية للمنطقة بسبب توحيـد قوانينها . وبذلك تسـهل الادارة العامة . فأسبانيا مثلا تمكنت من توحيـد قانونها فى أوائل القرن السابـع الميلادى ، وقانونها الموحد الذى عرف فيما بعـد بأنه القانون العـام اصبح يطبق على الرومانيين والجوتيين ، فى حين أن هـذا الاندمـاج قـد احتاج الى فترة أطول فى امبراطورية الفرنجة بسبب ما كان بين القواعد القانونية فيها من تبـاين .

على هذا يمكن أن يقال ان القرن التاسع كان بداية عهـد تطبيق قانون المنطقة ، فمثلا لم تعـد الجرائم خاضعة للقانون الشخصى ، أو قانون العائلة وكذلك الحال بالنسبة للقوانين المدنية كقانون الزواج الذى أصبح خاضعـا لقانون الكنيسة المسيحية . بيد أن قانون المنطقة لم تكن لـه فى كل الاحـوال سيادته التامة ، بـل كانت تلك السيادة تتوقف على مدى نجاح الملك فى تنفيذ

---

(٤٠) الفرنجة شعب من اصـل جرمانى اكتسح اوربا الغربية واحتلها خلال القرنين السادس والسـابع .

قوانينه فى كافة انحاء مملكته ، ففى فرنسا مثلا كانت كل مقاطعة تخضع لقانون خاص بها ، وظلت كذلك حتى ثورة سنة ١٧٨٩ م. أما فى انجلترا فقد ساد القانون العام ابتداء من القرن الثانى عشر .

ومن كل هذا الذى قدمناه يتبين ان القانون تطور من قانون قبلى الى شخصى ، ثم الى محلى ، ثم الى قانون عام .

وكانت الفكرة السائدة ان القانون ملك لجماعة أو لشعب . وجب الا يفهم من ذلك انه من وضع هذه الجماعة ، وانها وضعته بمحض ارادتها ولا تستطيع تغييره ، بل على العكس يمكن ان يقال ان الجماعة نفسها كانت من اثر القانون ومن صنعه . وكان الاعتقاد السائد هو ان القانون دائم ، وانه كالطبيعة ثابت لا يقبل التغيير . وكان الناس جميعا خلال العصور الوسطى يعتقدون ان القانون خالد ، وبالغوا فى ذلك فقدسوه ، واعتبروا العادات المرعية فى القبائل جزاء من القانون الطبيعى .

العثور على القانون واعلانه : كان مجتمع العصور الوسطى يتميز بالبساطة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، وكان الافراد يرون أن العادات القديمة قادرة على حل جميع مشاكلهم ، وصالحة لجميع الازمنة . ويبدو هذا صحيحا إلى حد ما بالنسبة لهم ، اذ كانت حياتهم تتطور ببطء شديد ، فاذا ما ظهرت الحاجة الى قانون جديد يلائم الظروف التى تغيرت فلا يعنى ذلك وجود تصور فى العادات القديمة ، بل يعنى ضرورة اعادة تفسير هذه العادات للوصول الى ما ترمى اليه مما يتلاءم مع الظرف الجديد ، ثم تقوم باعلان ذلك وتطبيقه ، ولهذا لم تكن هناك هيئة معينة وظيفتها سن القوانين .

فاذا تم العثور على ما يقصده القانون بصدد مسالة بذاتها فان الملك يقوم باعلان ذلك على صورة مرسوم ليكون معروفا للجميع فيسهل تطبيقه عليهم بصورة عامة . ويجب الا نفهم من ذلك ان هذا المرسوم قد اوجد قانونا لم يكن معروفا من قبل ، بل كل ما هنالك انه عثر على العادة التى يجب أن تراعى ، واضفى عليها صفة العلانية . ومن ثم فان جميع قوانين المملكة الفرنجية لم تكن قوانين بمعناها المتداول اليوم ، بل انها كانت نتيجة ابحاث قام بها مجلس الملك للبحث عن القواعد التى تنظم الحالات المختلفة ، وتقتصر تلك الابحاث على العادات و التقاليد القديمة للمجتمع .

ويعلن القانون باسم الشعب ، او باسم من له حق التكلم باسم الشعب ،

وذلك لان القانون ملك للشعب ، وانه موجود معه منذ الازل ، فيجب استشارة الشعب عند العثور على احدى قواعده (٤١) .

واعتقاد ان القانون ملك للشعب يطبق أو يعدل بموافقته لم يكن مقصورا على المملكة الفرنجية فحسب ، بل كان اعتقادا سائدا فى عامة أوروبا فى العصور الوسطى ، لكنه لم يكن واضحا كل الوضوح ، ولم يكن يعنى نظام الحكم التمثيلى ، ولا يعنى وجود هيئة نيابية شعبية تتكلم باسم الشعب ، وليس للشعب ، تحقيقا لا اردة الله يكون الابن الاكبر للملك هو الوارث الشرعى للعرش ، ويتم هذا الاختيار وفقا لارادة الشعب ، ويجوز عدم قبوله .

وهذه العوامل تشبه الى حد كبير اعلان الاوامر والقوانين الملكية . اذ ان القانون يجب ان يرد الى اصل الهى ، كما يجب ان يقوم الملك باعلانه ، ولابد من موافقة الشعب عليه ، وارجاع سلطة الملك الى هذه العوامل الثلاثة مجتمعة ناتج عن ان الملك رغم كونه معينا من قبل الله ، ورغم أن تعيينه تم بموافقة الشعب يجب عليه ان يخضع للقانون لان الوراثة وحدها لا تعتبر مبررا كافيا للاحتفاظ بمركزه ، ولان النبلاء الذين يختارونه ملكا عليهم يمارسون هذا الحق بحكم مراكزهم الموروثة كذلك ، لا على اعتبار انهم هيئة ناخبة من قبل الشعب (٤٢) .

كل ذلك يبين فى وضوح ان سلطة الملك فى العصور الوسطى كانت تستند الى دعائم ثلاث : وراثة العرش ، وانتخاب الشعب ، والحكم بمشيئة الله .

وحين انتظمت الاوضاع السياسية والدستورية فى الدولة أصبح الانتخاب والوراثة ابرز اثرا فى انتخاب الملك من الحق الالهى . ففى

---

(٤١) لهذا نجد كثيرا من القوانين فى صدر ديباجتها « بعد استشارة رؤساء العشائر » ، او « بعد استشارة رؤساء الكنيسة والنبلاء » ، او « ان التصميم كان جماعيا » . ومن هذا يتضح ان موافقة الشعب على القوانين من أهم اركان شرعيته ، ويضرب سباين مثلا لذلك فى كتابه عن تطور الفكر السياسى بان الامبراطور شرلمان استعمل الصيغة الاتية : « ان الامبراطور شرلمان ... ومعه الاساقفة والقسس واللوردات وكل الرعايا المخلصين للكنيسة المسيحية ، وبعد مشاورتهم وموافقتهم ، اصدر المرسوم الاتى تمكينا للرجال الذين ايدوا هذا المنشور بامضاءاتهم حتى يساعدوا على اقامة العدل ، وتمكينا لرعاياه ، المخلصين حتى يتمسكوا به » . انظر الترجمة العربية للكتاب التى سبقت الاشارة اليها . الجزء الثانى . ص ٢٩٦ .

(٤٢) تبدو هذه الحقيقة واضحة فى الخطاب الذى بعث به ارشبيوب هنتكمار الى الملك لويس الثالث سنة ٨٧٩ ، وفيه يذكر أن الملك لم يختره راعيا للكنيسة ولكنه مع زملائه من رجال الكنيسة والنبلاء هم الذين اختاروه ملكا بشرط ان يحافظ على القانون .

انظر بعض الامثلة الموضحة لهذه الفكرة فى المرجع سالف الذكر . ص ٣٠٢ ـ ٣٠٥ .

الامبراطورية الرومانية المقدسة كان تعيين الامبراطور يتوقف على الانتخاب وحده ، اما فى انجلترا وفرنسا فقد اصبح الحكم وراثيا ، وانحصر فى اكبر ابناء الملك سنا . وسواء اكان الملك منتخبا ، ام كان وارثا فانه فى كلتا الحالتين كان يحكم بمشيئة الله اذ كان الناس يعتقدون ان الملك وكيل الله على الارض ، وان الذين يقاومون حكمه او يعارضونه يعتبرون من المارقين اعوان الشيطان واعداء الله .

١ ـ النظام الاقطاعى :

امتازت العصور الوسطى بالنظام الاقطاعى الذى امتازت به من قبل دولة المدينة . وظهر هذا النظام على اثر تفكك الامبراطورية الرومانية وانهيارها ، فقد حل باوربا نوع من الفوضى السياسية التى يستحيل معها تكوين وحدات سياسية او اقتصادية كبرى ، ومالت الحكومات الى ضغط عدد المشتركين فى ادارة دفة الحكم ، وانحصرت الحالة الاقتصادية فى الانتاج الزراعى البحت ، ومن هنا ظهرت الضيعة وصارت اداة تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين طبقات الفلاحين المقيمين بها ، واصبحت بمثابة وحدة سياسية قائمة بذاتها ، وصارت الارض هى المنبع الوحيد تقريبا للثروة ، واعتمدت طبقات المجتمع كلها على ما تنتجه من خيرات .

وقد تميزت العصور الوسطى بعدم الاستقرار السياسى ، وصعوبة المواصلات وذلك مما يحول دون تكوين سلطة مركزية موحدة تستطيع بها ان تبسط نفوذها على سائر الارجاء . ومن هنا خضعت الضيعة لتنظيم محلى بحت ، وتحتم على صغار الملاك ان يبحثوا عن شخص قوى يكلون اليه مهمة الدفاع عن حياتهم ، والمحافظة على املاكهم ، فظهرت علاقة اجتماعية جديدة فى المجتمع الاوربى تربط بين صغار الملاك وطبقة النبلاء ، ولهذه العلاقة جانب شخصى وجانب اقتصادى ، فمالك الارض يضع نفسه فى خدمة النبيل مقابل تأمين حياته ، لذلك تنازل عن حقه فى ملكية الارض التى يتولى زراعتها واكتفى بأن يعتبر مستأجرا لها ، واخذ على نفسه ان يدفع قيمة الايجار خدمات شخصية . او سلعا عينية ، وقد يقوم بالامرين معا ، وبسبب هذا زاد النبيل قوة ، اذ اتسعت ممتلكاته من الارض ، وتعدد اتباعه من الرجال ، والمالك الصغير رضى بذلك وتقبله لانه ينشد الحماية الكافية لحياته ، والطمانينة اللازمة لاستمرار فى العمل .

وفى نفس الوقت ظهر اتجاه مماثل ، لكنه يبدأ من القمة الى القاعدة ، اذ ان الملوك وكبار النبلاء وجدوا انفسهم عاجزين عن الاحتفاظ بقوتهم

ما لم يضمنوا عددا كبيرا من الاتباع الموالين لهم ، فتنازلوا عن جزء كبير من املاكهم لاتباعهم من النبلاء ، وهؤلاء بدورهم أجروها الفلاحين ، ونتج عن هذا ازدياد قوة الملك ، وسهل حصوله على الايدى العاملة التى تقوم بزراعة الارض واستغلالها .

وسواء اكان هذا النظام قد بدأ فى الطبقات الدنيا ثم سرى منها الى الطبقات العليا أم كان العكس ، فان النتيجة كانت واحدة وهى ان الملك صار المالك الوحيد لجميع الاراضى الزراعية ، وانه يخلع منها ما شاء على اتباعه من النبلاء ، وهؤلاء يؤجرونها للفلاحين احرارا كانوا ام ارقاء ، ومعنى ذلك ان طبقة الفلاحين من ارقاء واحرار هى الطبقة التى تحمل عبء الانتاج ، واذن فهى الطبقة التى تقوم على اكتافها دعائم النظام الاقطاعى كله .

ويفرض الملك على اتباعه خدمات عسكرية واخرى سياسية ، فقد فرض على كل نبيل تنظيم جماعة من الرجال المسلحين للاستعانة بهم وقت الحاجة ، وفرض عليهم كذلك اعانته فى ادارة الدولة واقرار الامن فيها ، وكانت ايرادات الدولة تنحصر فيما يحصل عليه الملك من املاكه الخاصة مضافا الى ذلك التزامات عينية أو نقدية يفرضها على المستأجرين من النبلاء ، وكان الملك يمنح النبلاء حق اقامة العدل فى مقاطعاتهم ، مع اعفائهم من تدخل حاشية الملك فى شئون محاكمهم .

من هذا كله يتضح أن النظام الاقطاعى كان ذا اثر كبير فى وسائل القوة السياسية وهى الجيش والايرادات والمحاكم ، وسلطة الملك على هذه الوسائل كانت فى معظم الاوقات سلطة غير مباشرة ، ومن ثم فان العلاقة التى كانت بين الملك والنبلاء تخالف اشد المخالفة ما بين الحاكم والمحكومين من علاقات فى العصور الحديثة فهناك كانت العلاقة شخصية تقوم على المصلحة ، وهى علاقة شخصية لانها تتمثل فى ولاء النبلاء للملك بصفته الشخصية ، وهذا الولاء لا يتعدى طبقة النبلاء ، اما طبقة الفلاحين فولاؤهم موجه الى النبلاء وحدهم . والعلاقة الشخصية بين الطبقتين تتمثل فى الملكية الزراعية ، وينظم هذه العلاقة عقد يتعهد فيه الطرفان بالمحافظة على المصالح التى تحتمها طبيعة النظام الاقطاعى . ويلاحظ على النظام الاقطاعى بصفة عامة ما يأتى :

١ — الالتزامات التى تقيد طبقات المجتمع كانت دائما تقوم على التزامات متبادلة ولكنها غير متساوية لانها تلزم طبقة النبلاء بالولاء والطاعة التامة للملك فى حين انها تعفى الملك من ذلك اعفاء تاما ، وتلزم طبقة النبلاء كذلك بكثير من الواجبات الاخرى مثل تادية الخدمة العسكرية ،

والظهور أمام بلاط الملك ، ودفع مبالغ معينة فى بعض المناسبات الخاصة كجلوس ولى العهد على العرش . وهذه كلها التزامات محدودة المدى ولا تتعدى قدرا معينا متفقا عليه ، فالتزام النبيل — مثلا — بتقديم المساعدات العسكرية للملك لا يقيده الا بتقديم عدد محدود من الاتباع ، وليس للملك ان يطالبه بمزيد منهم . اما الملك فعليه ان يساعد اتباعه من النبلاء ، ويفرض عليهم حمايته . وعليه أن يحترم العادات القديمة التى تحدد حقوق اتباعه ، وتبين مدى ما يتمتعون به من حصانات . كل هذا كان يعنى أن المواطن من حقه ان يرفض دفع ما يتجاوز الضريبة المحددة ، وان يرفض الخدمة العسكرية اذا زادت عما تقرره العادات القديمة . ومؤدى هذا كله أن مركز الملك كان ضعيفا من الناحية النظرية ، ومن الناحية العملية .

٢ — كانت العلاقة بين السيد والتابع فى العصور الوسطى تختلف عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى العصور الحديثة ، فلم يكن هناك حد فاصل بين الحقوق والواجبات العامة ، فكثيرا ما كانت الملكية فى عصور الاقطاع تتمثل فى حقوق ادارية بحتة ، كحق شغل مركز ادارى فى الدولة بصفة دائمة ، او حق ادارة مطحن عام ، أو حق جباية ضريبة معينة . ونظام الادارة العامة فى هذه الحالات لا يختلف فى شيء عن نظام الملكية الزراعية ، فالوظائف العامة غالبا ما تكون فى يد افراد توارثوها ، ثم يورثونها ابناءهم من بعدهم . فالموظف العام يحتفظ بوظيفته ، لا على انه فى ذلك ينوب عن الملك ، بل لانه صاحب حق اقطاعى فيها ، ما دام يقوم بالتزاماته قبل الملك ، واذن فالموظف العام يملك سلطة لم يعهد بها اليه الملك .

المحاكم الاقطاعية : كان المثل الاعلى للنظام السياسى عامة هو محكمة النبيل ، ، ولم تكن محكمة بالمعنى الذى تعارف الناس عليه ، وانما كانت مجلسا يتكون من السيد واتباعه من السادة الذين هم اقل مرتبة منه . وتقوم هذه المحكمة بفض المنازعات الناشئة عن تضارب الحقوق والالتزامات الاقطاعية التى تربط النبلاء ببعضهم ويتساوى السيد واتباعه من النبلاء اثناء انعقاد المحكمة ، ويخضعون جميعا لقراراتها التى تصدر باغلبية الاصوات ، وتتوخى المحكمة فيها احترام جميع الحقوق التى تنص عليها العادات القديمة . فلا السيد وحده ، ولا الملك وحده يملك حق الفصل فى المنازعات ، وبذلك تكون المحكمة الاقطاعية من الناحية القانونية قد ضمنت لطبقة النبلاء ان تكون محاكمتهم بواسطة قرنائهم وفقا للقوانين القديمة وللاتفاقات والعادات والتقاليد المرعية .

ويضمن اعضاء المحكمة تنفيذ ما تتخذه محكمتهم من قرارات ، وتكون

هذه القرارات غالبــا ملزمة للملك ايضا ، ولصغار النبلاء حــق ارغــام الكبراء منهم على احترام حرياتهم . ومن هــذا يظهر ان مجلس بلاط الملك ، وهو اعلى محكمة اقطاعية ، كان يملك جميــع السلطات التى تمارسها حكومات اليــوم وهى السلطة القضائية ، والتشريعية والتنفيذية ، ولم تكن تستأثر بالسلطات كلها يد واحدة ، وكان هــذا النظام السياسى يتيــح للنبلاء ان يثوروا ثورة مشروعة ضد الملك .

النظام الاقطاعى وفكرة ان الشعب صاحب السيادة : يتضح مما اسلفنا أن النظام الاقطاعى يتعارض مع فكرة امتلاك الشعب للسيادة ثم تنازله للملك عنها ، وهى تلك الفكرة التى اخذ بها الرومان . وانما كانت فكرة العصــور الوسطى أن الالتزامات السياسية ترتكــز عــلى اساس تعاقــدى بين الملك واتباعــه من النبلاء ، غير أن فكرة السيادة الرومانية لم تكن قد محيت نهائيــا من اذهان الافراد فقــد كان للملك مركز اعلى من مراكز النبلاء ، وكان يتمتع بعدة حصانات تجعله مميزا عن باقى النبلاء من ناحية السلطة العامة فلا يمكن اتهامه او معارضته .

وقد سادت فى العصور الوسطى عقيدة توحى بأن الملك وكيل الله ، وهذه العقيدة تضع الملك فى مستوى اعلى من مستوى النبلاء ، وتفرض على الملك احترام القوانين التى هى الوسيلة الوحيدة لاقرار الحكم العادل ، امــا اذا خرج الملك على القوانين العادلة للدولة فانــه يصبح مندوب الشيطان . وكثير من كتاب العصور الوسطى يرون انه حتى فى هذه الحالة لابد من طاعة الملك ، ولا تجوز معاقبته ، لان هــذا العقاب متروك لله الذى وكل اليــه السلطان ، ولكن كتابا آخرين كانوا ينادون بضرورة ارغامه على اطاعــة قوانين الدولة لانه فى رأيهم يخضع لله ، ويخضع للقوانين ، وذلك يجعل للملك صــفتين : الصفة الاولى انه اكبر ملك للارض فى الدولة ، والمستأجرون منه هــم اعضاء مجلس البلاط اى محكمة الملك ، والغرض من هــذا المجــلس الفصــل فى المنازعات التى تنشأ نتيجة لتطبيق الالتزامات والحقوق الناجمة عــن العقود الايجابية المبرمة بين اعضائه وبين الملك . امــا الصفة الثانية فهى انه يمثل السلطة العامة فى الدولة ، وهى ســلطة مستمدة من سيادة الشعب ، وهــو يتقاسم هــذه السلطة مــع اعضاء مجلسه بطريقــة غير واضحة . ويتساوى الملك بصفته الاولى فى المعــاملة مــع النبلاء ، اما بصفته الثانية فانه يتمتــع بحقوق واسعة ، وسلطات كبيرة لا ينازعه فيها اعضاء المجلس .

٢ ــ القديس توماس الاكوينى وطبيعة القوانين :

يرى القديس توماس الاكوينى أن الغرض من وجود المجتمع هو تحقيق الخدمات المتبادلة التى تؤدى الى تحقيق حياة فاضلة ، ومن هنا كان لكل فئة

من طبقات المجتمع نفعها واهميتها ، فالفلاح والعامل يقدمان السلع اللازمة للمجتمع ، ورجل الدين يعمل على الخلاص الروحي عن طريق بث التعاليم ونشر الصلاة ، والجندي يدافع عن المجتمع ضد كل عدوان خارجي ، وهكذا فكل طبقة تقدم ما يستلزمه تكوين المجتمع من خدمات واعمال . هذا التحليل يبين لنا مدى تأثر القديس توماس بأفكار ارسطو وفلسفته (٤٣) .

وظيفة الحاكم : اوضح القديس توماس أن المصلحة العامة للمجتمع تقتضي حتما وجود حاكم توكل اليه مهمة تنظيم تبادل الخدمات . وشبه حاجة المجتمع الى هذا الحاكم بحاجة الجسد الى الروح ، ويعتقد القديس توماس أن الحاكم يستمد سلطته من الله ، وغاية هذه السلطة تنظيم حياة المجتمع ، وتحقيق السعادة لافراده واذن فسلطة الحاكم واجب مقدس يدين به الحاكم لرعيته ، ولكي ينهض بهذا الواجب عليه أن يلتزم حدود سلطته ، والا الحق الضرر بالمجتمع .

واذن فالقديس توماس يعتقد أن الحكومة تقوم قبل كل شيء لغرض اخلاقي وليس لها أن تقوم بأي عمل ينافي هذا الغرض ، وعلى الحاكم أن يوجه الافراد الى كل عمل يؤدي الى اسعادهم ، كما يجب عليه اقرار الحياة الفاضلة . وهو يرى ان الوسائل التي تؤدي الى نشر السعادة وتحقيق الفضيلة هي اقرار السلام ، وحفظ النظام في المجتمع . وهذا او ذاك لا يتم الا عن طريق توفير الخدمات الادارية والقضائية . والدفاع عن المجتمع . ومعاقبة مرتكبي الجرائم وازالة جميع العوائق التي تحول دون تحقيق الحياة الفاضلة .

وبما ان الغرض من قيام المجتمع غرض اخلاقي فيجب ان تكون لسلطة الحاكم حدود ، وعليه ان يمارس سلطته وفقا للقانون ، ويظهر من آرائه هذه أنه يبغض الحكم الاستبدادي ، ويجعل للشعب حق مقاومة الحاكم المستبد الظالم الذي يتجاوز حدود سلطته (٤٤) ، ولكنه يقيد هذا الحق بشرطين : الاول هو الا تمارس هذا الحق طائفة بعينها من الشعب ، بل يجب أن يمارسه مجموع الشعب . والثاني أن يأخذ القائمون بالمقاومة على مسئوليتهم الا ينتج عن حركتهم تلك مساوىء تفوق مساوىء الحاكم المستبد او تعدلها .

---

(٤٣) كانت مؤلفات ارسطو توصم بالكفر اول ما جاءت الى اوربا المسيحية ، ولذلك حرمتها الكنيسة في البداية ، غير أن التحريم لم يكن فعالا في منع تداولها وتدريسها ولذلك اتجهت الى صبغها بالصبغة المسيحية ويعد القديس توماس الاكويني أشهر من قام بهذا العمل .

(٤٤) لكنه استنكر صراحة قتل مثل هذا الحاكم .

طبيعة القانون : قسم القديس توماس القانون الى اربعة انواع :

(أ) القانون الابدى : وهو حكمة الله ، فهو الخطة الابدية التى وضعتها الحكمة الالهية لتنظيم الخليقة باجمعها ، وهذا القانون فوق مستوى قدرة الانسان ، وفوق مستوى عقله ، ولكن ليس معنى ذلك انه يتعارض مع عقل الانسان ، بل انه يتمشى معه ولذلك تقبله ، وقد تقبله كما هو دون أن يستطيع الوصول الى فهم اسراره .

(ب) القانون الطبيعى : وهو انعكاس الحكمة الالهية فى الخليقة ، ويظهر فى نزعة الافراد نحو الخير وتجنب الشر ، وفى محافظتهم على انفسهم ، وفى محاولتهم تكييف انفسهم بالظروف المحيطة بهم ، ومن ذلك ميلهم بطبعهم الى العيش جماعات ، ومحافظتهم على حياتهم ، وانجابهم الاطفال وتعليمهم والسعى وراء المدنية .

(جـ) القانون المقدس : ويقصد به كلام الله كما احتوته كتبه السماوية ، وهو منحة من الله ، وليس كشفا قام به الانسان ، وحكمة الانسان تتمشى مع هذا القانون لان كلام الله يكمل حكمة الانسان ولا يتعارض معها .

(د) القانون البشرى او الوضعى : القوانين السابقة كلها عبارة عن قواعد تنظم تصرفات الخليقة ، ولا تقتصر على الانسان ، ولا تستمد من طبيعته وحده ، ولكنها عامة ودائمة ، اما القانون الخاص بالبشر وحدهم فهو الذى يسمى « القانون الوضعى » وهو لا يقدم لنا مبادىء جديدة ، وكل ما فيه انه يطبق على البشرية المبادىء العامة التى تضمنتها القوانين السابقة .

ان الانسان يختلف عن غيره من الكائنات بانه ذو عقل ومنطق ، وانه اهتدى بعقله الى العيش فى مجتمع ، ولهذا ظهرت الحاجة الى قانون وضعى يرمى الى تحقيق الصالح العالم فى هذا المجتمع وفقا لمبادىء القوانين الالهية والطبيعية ، وعلى هذا فالقانون يستمد من الصالح العام لا من ارادة فرد أو ارادة مجموعة ما من الافراد . ولكنه نتاج الشعب كله ، ويعمل لتحقيق الصالح العام ، وينتج هذا القانون اما من التشريع ، واما من العادة والعرف ، وينفذه حاكم يمثل الشعب ، ويكون الشعب قد وكل اليه مهمة تنظيم حياته (٤٥) .

---

(٤٥) الواقع ان توماس ينظر الى القانون الوضعى على انه مستمد من القانون الطبيعى الذى هو فى حاجة لان يحدد ، وان يكون مثالا يحتذى فى تنظيم حياة الافراد . فالقانون الطبيعى مثلا يحرم القتل لانه يتعارض مع السلم والنظام ، ولكنه لا يقدم تعريفا كاملا للقتل ، او للعقوبة المترتبة عليه . وبمعنى آخر : القتل خطأ كبير يتعارض مع طبيعة الانسان ، ولانه خطيئة يجب منعه وعقاب مرتكبه . وتختلف الوسيلة الى منعه ، والعقوبة عليه باختلاف الظروف والازمنة . فالمبدأ واحد فى كل زمان ومكان ، ولكن وسيلة التطبيق هى التى تختلف باختلاف الشعوب والازمنة . وقد جعل توماس الحاكم مسئولا عن جعل القانون الوضعى يساير القانون الطبيعى .

٢ ـ مارسيليو دى بادو (٤٦) وتقييد سلطة الكنيسة :

اهم اثر لهذا الفيلسوف كتاب « الدفاع عن السلم » ، وقد كان يهدف من كتابه هذا الى تحقيق أهداف ثلاثة أولها هـو القضـاء على نظام الاستعمار البابوى ، والثانى تعريف السلطة الدينية وتحديدها ، ومنعها من الاشراف على الحكومات المدنية ، أمـا الثالث فهو وضع الكنيسة تحت سلطة الدولة . وقد حدد ما رسيليو هذه الاهداف لاعتقاده أن البابا هـو سبب ما يغمر ايطاليا من خلافات .

واعتمد مارسيليو فى تحليله الفلسفى على كتابات ارسطو ، وقد اشار الى ذلك صراحة فى مقدمة كتابه .

الدولة : اعتمد على ارسطو فى تعريف الدولة ، فقال انها كائن حى يتكون من اعضاء يقومون بأداء الوظائف اللازمة لاستمرار حياة هذا الكائن ، وسلامة الدولة تتوقف على قيـام الاعضاء بوظائفهم وشقاؤهم ينتج من اهمال القيـام بهذه الوظائف على خير وجـه ، او بتدخل عضو فى اعمال غيره من الاعضاء الآخـرين .

ويرى ان المدنية نتيجة تطور بدأ من العائلة والمدينة هى المجتمـع الكامل الذى يحقق للافراد جميع احتياجاتهم من مقومات الحيـاة الفاضلة التى تعنى حياة فاضلة فى الدنيا ، وحيـاة فاضلة فى الآخـرة ، والعقـل والفلسفة همـا طـريق تحقيق الحياة الفاضلة فى الدنيـا ، أما الحيـاة الفاضـلة فى الآخـرة فطريقهـا الدين .

ثم يأخذ بعد هذا فى تعداد الطبقات التى يتكون منها المجتمع ، كما فعـل ارسطو من قبل ، فهناك الزراع والصناع ومهمتهم توفـير السلع المـادية ، وتوفير الدخل اللازم لادارة الحكومة ، وهنـاك الجنود ، والموظفون ، وطبقـة رجال الدين ، ورجال الدين يكونون فى كل مجتمع ، وثنيا كان أم مسيحيا .

والى هنا لم يأت مارسيليو بجديد فى شأن تكوين الدولة ، بل استمد هـذا كله من ارسطو الا انه اضاف اليها عاملا جديدا وهو المسيحية .

وقد بين أن المسيحية ديانة سماوية فهى ليست طبيعيـة Supernatural ولا يمكن اخضاعهـا للتفكير المنطقى بخـلاف الدولة التى لها تكوين طبيعى . وهو فى هـذا يخالف سان توماس الذى حاول التوفيق بين العقيـدة والعقـل ليبرر المسيحية .

(٤٦) ١٢٨٠ ـ ١٣٤٣ .

ويرى مارسيليو ان وظيفة الدين تنحصر فى انارة الطريق امام من يريدون الخلاص الابدى فى الآخرة (٤٧) . فرجل الكنيسة ، من الناحية المدنية البحتة طبقة من المجتمع تؤدى وظيفة فوق نطاق الفكر البشرى ، وهى فى هذا تشبه اية ديانة اخرى وثنية كانت أم سماوية من حيث ان عقل البشر لا يصل الى اثبات حقائقها عن طريق التفكير المنطقى . اذن فالمسيحية يجب ان تخضع لاشراف الدولة كما تخضع الزراعة والصناعة وخضوع رجال الدين للدولة يجب ان يكون مثل خضوع الطبقات الاخرى .

وبعبارة اخرى : يرى مارسيليو أن الديانة المسيحية ظاهرة اجتماعية بحتة وليس معنى ذلك انه يهاجم الديانة المسيحية ، بل انه يقول بتقديس معتقداتها ، ويرى انها فوق مستوى كل عقل يفكر فيها ، الا ان الحقيقة التى لا تغيب عنا هى ان الكنيسة جزء من الدولة فيما يتعلق بنظمها الاجتماعية ، اى ان الدين شىء ، والكنيسة شىء آخر .

القانون والهيئة التشريعية : يرى مارسيليو ان هناك نوعين اساسيين للقانون : الاول هو القانون المقدس وهو أوامر الله المباشرة ، وغايته تنظيم اعمال البشر بطريقة تؤهلهم لنعيم الآخرة ، والثانى هو القانون البشرى وهو أوامر مجموعة المواطنين ، او اغلبية منهم لتنظيم اعمال الافراد ، وغايته تحقيق حياة فاضلة فى هذه الدنيا ، وتصحبه قوة تنفيذية تكفل توقيع العقاب على ما يخالفه (٤٨) .

وعلى ذلك فهذان النوعان من القوانين يختلفان فى كنه العقوبة ، فعقوبة القانون المقدس هى الحرمان من دخول الجنة ، وهى عقوبة مكانها الآخرة ، أما عقوبة القانون البشرى فهى دنيوية ، وهذه التفرقة ذات شأن كبير لانها توضح بجلاء أن رجال الدين لا يمكن أن تكون لهم سلطة ، اذ أن سلطتهم لا تصحبها قوة تنفيذية فى هذه الدنيا ، الا اذا أمكن ان يضع المشرع فى أيداهم هذه القوة .

---

(٤٧) يقول مارسيليو فى هذا : « وظيفة رجال الدين هى ان يتعلموا ويعلموا الناس ، تلك الاشياء التى يرى الكتاب المقدس انه من الضرورى الايمان او الاقدام عليها او تجنبها حتى ينالوا الخلاص الابدى والنجاة من الويل والعذاب » . انظر المرجع السابق ص ٤٠٩ .

(٤٨) يقول مارسيليو فى كتابه « المدافع عن السلام » : « للقانون السماوى شريعة صادرة من الله مباشرة ، وبغير تدخل الانسان فى شأن ما يقوم به الناس من الاعمال الاختيارية او التى يتعين عليهم ان يتجنبوها فى هذه الدنيا لكى يفوزوا بالعاقبة الحسنة فى الاخرة . أما القانون الوضعى فهو من عمل المواطنين جميعا او أغلبيتهم ، وهو عصارة تفكير من يملكون سلطة التشريع ، ويعالج الاعمال الاختيارية التى يتعين على الانسان أن يؤديها أو يتجنبها لكى يفوز بالسعادة فى هذه الحياة الدنيا ، وبعبارة أخرى فالقانون الوضعى يأتى باوامر ونواه اذا خالفها الانسان عوقب على مخالفتها فى الحياة الدنيا » انظر المرجع السابق ص ٤١١ .

ولتعرف مارسيليو للقانون اهمية من حيث انه اقام وزنا كبيرا للقوة التنفيذية التى تقف وراء القانون ، وجعل مثل هذا الوزن للمشرع ، واعتماد القانون على ارادته وسلطته ، فهو ينظر الى القانون على انه صادر من هيئة دستورية « مجموعة المواطنين » ويستمد قوته وهيبته من العقاب المفروض على من يخلفه ، فالقانون يستوجب وجود مشرع ، ويعرض مارسيليو لماهية هذا المشرع فيقول « المشرع هو الشعب ، او الجزء السائد من الشعب . وهو الذى يحق له اصدار الاوامر ، وفرض العقوبات » (٤٩) فالشعب اذن هو مصدر القانون سواء مارس ذلك بنفسه أم عن طريق هيئة او لجنة ، او عن طريق الامبراطورية (٥٠) .

الهيئة التنفيذية : يعتقد مارسيليو ان الهيئة التنفيذية تنتخب بواسطة السلطة التشريعية (الشعب) وتحدد العادات طريقة الانتخاب فى كل شعب ، وسلطة الهيئة التنفيذية مستمدة من الشعب ، ولذلك يجب أن تتمشى أعمال هذه الهيئة مع قوانين الدولة ، كما يجب الا تتعدى حقوقها وواجباتها القدر الذى يسمح به الشعب .

واهم واجبات الهيئة التنفيذية هو التاكد من ان جميع اجزاء الدولة تقوم بأداء اعمالها على الوجه الذى يرمى الى الصالح العام ، فاذا اخفقت فللشعب حق اسقاطها ، ويجب أن تكون الهيئة التنفيذية موحدة لتكون اقوى من كل الهيئات الاخرى فى الدولة ، وحتى تتمكن من تنفيذ القوانين ، وهو بهذا يقصد — فى الواقع — ان يهاجم تقسيم السلطة بين البابا والامبراطور .

الكنيسة ورجال الكنيسة : انتقل مارسيليو بعد ذلك الى الغرض الاساسى من فلسفته وهو ايضاح مركز الكنيسة من الدولة ، فقرر ان الكنيسة لا تعدو كونها تمثل طبقة من الطبقات المكونة للمجتمع ، وليس لها أن تتدخل فى السلطة الزمنية ، أو تعمل على تفككه . كذلك لا يجب ان يقال ان للكنيسة املاكا ، لان كل ما تملكه ليس سوى تبرعات أو اعانات تقدمها لها المجتمع لاعانتها على النهوض بمهمتها ، وعلى ذلك فليس للكنيسة حق جباية ضرائب الشعور ، وبالتالى ليس لها حق الاعفاء من هذه الضرائب .

وبالنسبة لرجال الكنيسة فليست لديهم سلطة تنفيذية على الاطلاق لانهم مجرد طبقة من طبقات المجتمع ووظيفتهم تأدية الخدمات الدينية اللازمة لهذا

---

(٤٩) لا يقصد مارسيليو بالجزء السائد من الشعب الاغلبية العددية فقط ، وانما الجزء الذى له وزن كبير فى حياة المجتمع أيضا ، ويفهم هذا من قوله : « عندما اقول الجزء السائد فى المجتمع اقصد الناحيتين العددية والقيمية » .

(٥٠) لا شك أن مارسيليو وهو يقرر ذلك كان يفكر فى حكومة دولة المدينة . ولكنه اعتقد بعدم وجود صعوبات تقف أمام تطبيق هذا النظام فى اية دولة .

المجتمع . وهذه وظيفة تخضع لقوانين المجتمع وتنظيماته كاية طبقـة اخرى ، فاذا خالفوا هذه القوانين فانهم يقدمون للمحاكم الاهلية لتطبق عليهم نصوص القانون البشرى . أما مخالفتهم للقانون المقدس فتوقعهم تحت طائلة عقـاب الله فى الآخـرة ، ما لم تكن تلك المخالفة مما تقع تحت طائلة العقاب الدنيوى كالزندقة مثلا فان لها عقوبة مدنية .

ويوازن مارسيليو بين واجبات رجال الدين وواجبات الاطباء ، فكل منهم واجبه ينحصر فى تقديم النصائح والتعليمات ، ولكنه لا يستطيع ارغام احـد على اتباع هذه النصائح أو التعليمات ، وبما أن رجل الكنيسة يتقاضى اجـرا على وظيفته فللدولة حق ارغامه على اداء واجب وظيفته على الوجه الـذى يرغم به أى موظف مدنى .

تنظيم الكنيسة : يرى مارسيليو أن الكنيسة المسيحية تضم رجال الكنيسة وغيرهم من المسيحيين المدنيين ، وأن كان رجال الكنيسة يمتازون بأنهم موكلون لادارة الشئون الدينية ، واقامة الشعائر ، فرجال الكنيسة اذن متسـاوون من الناحية الدينية ، فلا فرق بين اى قسيس وبين البـابا ، ومعنى ذلـك أنه ينفى أن البابا يستمد سلطته من كونه خليفة الرسول بطرس ، ويؤكد المسـاواة بين جميع رجال الكنيسة بما فيهم البابا ، فليست لـه اية ميزة دينية يمتاز بها عن قرنائه الاساقفة .

ويقرر مارسيليو انه ليس لاوامر البابا او تعليماته صفة القوانين ، فليس للقانون المقدس سوى مصدر واحد هو الانجيل ، ويرى مارسيليو ايضـا انه لا يجوز ان ينفرد بتنظيم الكنيسة ، بـل يكون تنظيمهـا عن طريق مجـلس عام ينتخب بواسطة المسيحيين ، ولهذا المجلس العام سلطة البت فى المسائل الدينية ، وقرارات المجلس العـام ملزمـة للبابا ولجميـع رجال الكنيسة ، فكما أن المواطنين فى الدولة يندبون عنهم موظفين لتولى السلطة فان المسيحيين يقومون جميعا بتوكيل المجلس العام لتولى السلطة التنفيذية .

المبحث الثالث

الفكر السياسى فى الاسـلام

١ — القرآن الكريم والفكر السياسى :

يعد القرآن المصدر الاول والاصلى الثابت للاسلام ، والقرآن لم يتعرض لتفاصيل نظام الدولة الاسلامية ، ولا لتفاصيل اساليب الحكم فيها ، بل جـاء مشتملا على الاسس الثابتة ، والمبادىء العامـة التى يجب ان تقـوم عليهـا

سياسة الحكم في الاسلام . وبعبارة اخرى فان القرآن لم يفصل نظام وشكل الحكومة ، ولم يشر الى طرق تنظيم السلطات فيهم ، ولا لقواعد اختيار الحاكم أيكون بطريق الانتخاب ، أم بالوصاية ، أم بالوراثة ، وانما جاء القرآن الكريم ناصا على الدعائم الثابتة التى ينبغى ان تقوم عليها نظم كل حكومة صالحة وهى : العدل ، والشورى ، والمساواة :

(أ) العدل هو الدعامة الاولى للفكر السياسى الاسلامى ، وقد تنص عليه القرآن الكريم بقوله : « وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » كما قال أيضا : ((وأقسطوا أن الله يحب المقسطين)) .

(ب) والدعامة الثانية هى الشورى ، ويتمثل ذلك فى قول القرآن الكريم : « وشاورهم فى الامر)) وقوله ايضا : ((وامرهم شورى بينهم)) .

(جـ) أما الدعامة الثالثة فهى المساواة وقد وردت فى قوله تعالى : ((وانما المؤمنون اخوة)) .

وما عدا هذه الاسس من المبادىء السياسية فقد سكت عنها القرآن الكريم ليتسع المجال أمام اولى الامر فى وضع نظمهم بما يلائم الملابسات السياسية الخاصة بعصرهم دون قيود الا قيود العدل ، والشورى ، والمساواة .

٢ ـ الخلافة والفكر السياسى :

الخلافة هى اساس نظام الحكم بعد وفاة النبى ، وقد عرفها علماء الفقه الاسلامى بأنها : « رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى صلى الله عليه وسلم » ، وعرفها علماء التفسير بأنها « عبارة عن خلافة شخص من الاشخاص للرسول عليه السلام فى اقامة القوانين الشرعية ، وحفظ حوزة الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الامة » ، وهى عند علماء الاجتماع من المسلمين كما عرفها ابن خلدون : « حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الاخروية والدنيوية الراجعة اليها ، اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع الى اعتبارها بمصالح الآخرة فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

طبيعة سلطة الخلافة : اختلفت آراء فقهاء المسلمين فى حقيقة السلطة التى يتمتع بها الخليفة ، فمنهم من راى ان الخليفة يستمد سلطاته من الله ، ومنهم من يرى ان الخليفة يستمد سلطاته من الامة ، ومجمل الراى الاول ان الله كما اختار النبى عليه السلام لدعوة الحق وابلاغ شريعته الى الخلق ، فهو كذلك يختار الخليفة ويسوق اليه الخلافات ، أما الراى الثانى فيفهم منه ان الخليفة يستمد سلطاته من الامة فهى مصدر قوته وهى التى تختاره لهذا المقام ، وهى التى تراقبه وتحاسبه . ويستندون فى هذا الى حجج

منها : ان الاسلام قرر مسئولية اصحاب السلطة امام الامة . وهذا واضح من النصوص التى تطلب من الامة نصح اولى الامر . والاخذ على ايدي ظالميهم (٥١) ولو كان الخليفة ذا حق الهى ، على نحو ما يذهب اليه الراى الاول ، لما كان للرعية سلطان عليه ، ومن حججهم ايضا اقوال الخلفاء الراشدين الذين اقروا بمسئوليتهم امام الامة (٥٢) .

وجوب نصب الخليفة : اختلفت كذلك آراء فقهاء الاسلام حول وجوب نصب الخليفة فراى بعضهم ان تولية الخلافة واجب شرعا ، اذا تركه المسلمون اثموا كلهم ، بينما يرى آخرون ان الخلافة غير واجبة شرعا .

وانصار الوجوب يستندون فى رايهم الى : (ا) اجماع الصحابة والتابعين على تولية خليفة (ب) نصب الخليفة يتوقف عليه اظهار الشعائر الدينية وصلاح الرعية (جـ) فى تولية الخليفة حفظ لكيان الامة .

اما الذين يرون ان الخلافة ليست واجبة شرعا فمن حججهم : (ا) انه لم يرد للخلافة ذكر فى القرآن الكريم . (ب) كذلك اهملتها السنة فلم يتعرض الحديث النبوى لها . (جـ) يرى ابن خلدون انه « قد ذهب رسم الخلافة وآثارها بذهاب عصبية العرب وبقى الامر ملكا بحتا .. » ويعلق الشيخ على عبد الرازق على هذا فى كتابه « الاسلام واصول الحكم » بقوله : « افهل علمت ان شيئا من ذلك قد صدع اركان الدين ، واضاع مصلحة المسلمين على وجه كان يمكن للخلافة ان تتلافاه لو وجدت . ان شعائر الله تعالى ، ومظاهر دينه الكريم ، لا يتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة ولا على اولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء » .

الشروط الواجب توافرها فى الخليفة : يرى فقهاء الاسلام ومنهم ابو الحسن الماوردى فى كتاب « الاحكام السلطانية » ان الذين يتولون الخلافة يجب ان تتوافر فيهم الشروط السبعة الآتية : العدالة ، العلم ، سلامة الحواس من السمع والبصر ... الخ ، سلامة الاعضاء ، الراى الصالح ، الشجاعة والنجدة ، النسب بأن يكون قريشيا .

---

(٥١) كقول النبى عليه السلام : « ان الناس اذا راوا الظالم فلم ياخذوا على يديه اوشكوا ان يصيبهم الله بعقاب من عنده » ، وكقوله : « ان الله يرضى لكم ثلاثا ، ويسخط لكم ثلاثا ، يرضى لكم ان تعبدوه وحده لا تشركوا به شيئا ، وان تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وان تناصحوا من ولاه الله امركم » .

(٥٢) كقول ابى بكر اول الخلفاء المسلمين « انى وليت عليكم ولست بخيركم ، فان احسنت فاعينونى ، وان اسات فقومونى » وكقول عمر بن الخطاب عندما تولى الخلافة : « من راى منكم فى اعوجاجا فليقومه » وعرف عن ابى بكر انه نودى يا خليفة الله فقال : « لست بخليفة الله ، ولكننى خليفة رسول الله » .

والشرط الاخير موضع خلاف بين الفقهاء ، فالرسول لم يستخلف من بعده احـد . والقرآن والحديث لم يرد فيهما ما يدل على ان امـر المسلمين بعـد الرسول موكول الى اسرة خاصة ، او جماعة معينة ، بل ان النبى عليه السـلام جعل الفضل بين المسلمين راجعا الى التقوى كمـا نص القـرآن على هـذا بقوله : « ان اكرمكم عند الله أتقاكم » . وكون الخلفـاء منـذ أو الاسـلام من قريش لا يفيد معنى الالزام بذلك ، بـل أنه فى رأى ابن خلـدون يرجـع الى عصبية قريش وقوتها فى هذه الفترة . اما الشارع فى حقيقة أمره فانـه « لا يخص الاحكام بجيل ولا عصر ولا امـة » .

والخلاصة ، ان الخلافة تختلف فى نظر الاسلام عن سائر الرياسات العليا فى الحكومات الاخرى من حيث أنها رياسة عامة فى امـور الدين والدنيـا ، فالخليفة تشمل ولايته التشريع ، والقضـاء ، والتنفيذ ، وله ايضـا امامـة الصلاة ، وامارة الحج ، والاذن باقامـة الشعائر فى المسجد ، والخطبـة فى الجمع والاعياد ، وغير هذا من الشئون الدينية .

٣ ــ رجال الفكر السياسى فى الاسلام :

يرى الشيخ على عبد الرازق فى كتابه « الاسلام واصول الحكم » أنـه « من الملاحظ البين فى تاريخ الحركة العلمية عند المسلمين ان حظ العـلوم السياسية فيهم كان بالنسبة لغيرها من العلوم الاخرى اسـوأ حظـا ، وان وجودها بينهم كان اضعف وجودا ، فلسنا نعرف لهم مؤلفا فى السياسة ،ولا مترجمـا ، ولا نعـرف لهم بحثـا فى شىء من انظمة الحكم ، ولا اصـول السياسة ، اللهم الا قليلا لا يقام له وزن ازاء حركتهم العلمية فى غـير السياسة من الفنون » . ثم يضيف الى ذلك قوله : « فما لهم قـد وقفوا حيارى امـام ذلك العلم ، وارتدوا دون مباحثه خاسرين ؟ ما لهم اهملوا النظـر فى كتـاب الجمهورية لافلاطون ، وكتاب السياسة لارسطو ، وهم الذين بلـغ من اعجابهم بأرسطو ان لقبوه بالمعلم الاول ؟ مالهم رضـوا ان يتركو المسلمين فى جهـالة مطبقة بمبادىء السياسة وانواع الحكومات عند اليونان وهم الذين ارتضوا أن ينهجوا بالمسلمين مناهج السريان فى علم النحـو ، وأن يروضوهم برياضـة بيدبا الهندى فى كليلة ودمنة . بل رضوا بأن يمزجوا لهم علوم دينهـم بمـا فى فلسفة اليونان من خير وشر ، وايمان وكفر ؟ » .

ويرجع الشيخ على عبـد الرازق هذه الظاهرة الى ان المسـلمين قـد وجدوا فى كتب السياسة المترجمة عن اليونان ما يغنيهم عن التاليف ، كمـا أن مقام الخلافة الاسلامية منذ بدايتها كان عرضة للخارجين والمنكرين ، لاعتمادها على القوة المسلحة لا الاختيار ، ومن هنا اهملت آراء العلماء فتركوا التاليف فى علم السياسة ، بما ترتب عليه وضع قيود لحرية العلم وبخاصـة علم

السياسة « وهو من اخطر العلوم لما يكشفه من انواع الحكم وانظمته الـخ ، لذلك كان حتما على الملوك واصحاب السلطان ان يعادوه وان يسدوا سبيله على الناس(٥٣) ».

وآراء الاستاذ على عبد الرازق فى رأينا ينطوى على كثير من المبالغـة ، فقد اثبتت الدراسات التى قام بها العلماء اخيرا ، ان هناك مفكرين سياسيين فى الاسلام لا يقلون شأنا عن المفكرين السياسيين فى الامم الاخـرى منهم : « ابو بكر الطرطوشى » من رجـال القرن الثانى عشر ، وله كتـب فى علم السياسة اسمه « سراج الملوك » وهو يتناول فيه نصائح للملوك ، ويحلـل صفات الولاة والقضاة ، والعلاقـة بين الحاكم الاعلى ورعيته ، ونظـام الدولة الـخ . ومنهم : « عبد الرحمن بن عبدالله وكان معاصرا للسلطان صلاح الدين الايوبى والف له كتابا سماه « المنهج المسلوك فى سياسة الملوك » وفيه طرائف من الحكمة واصـول السياسة ، وعلاقة الحاكم بالرعية ، وغير ذلك . ومنهم : « ابن مماتى المصرى » . وكان قبطيا ثم اسلم فى اول دولة صلاح الدين وتولى رياسة الدواوين فى مصر ، وله كتابان فى علم السياسة احدهما كتـاب « قوانين الدواوين » ويعالج فيه نظام الحكومة وقوانينها فى عهد حـكومة الايوبيين فى مصر . والآر « الفاشوش فى احـكام قراقوش » درس فيـه شخصية الوزير بهـاء الدين العاملى الذى عرف باسم قراقوش وهـو وزير صلاح الدين الايوبى ومنهم : « عثمان بن ابراهيم النابلسى » الذى كان يشرف على الدواوين المصرية فى القرن الثالث عشر ، والف كتابا اسمه « لمـع القوانين المضيئة فى دواوين الديار المصرية » ومن ابوابه الولايات واقسامها ، وترتيب دواوين الحكومة . كل هؤلاء المؤلفين وان كانت مؤلفاتهم لا تسلكهم فى عـداد قادة الفكر السياسى ، الا انها لا تؤيـد رأى الاستاذ على عبد الرازق فيهم . وهناك مؤلفون آخرون لا نتجاوز الحق اذا عددناهم من قـادة الفكر السياسى فى العالم ، نذكر منهم :

ابو نصر الفارابى (٥٤) : اتصـل بسيف الدولة الحمدانى فعرف له فضله وعلمه فاكرمه وقربه ، وله مؤلفات فى ميدان الفكر السياسى اهمها . كتـاب « السياسـة المدنية » وكتاب « آراء اهل المدينة الفاضلة » . اما الكتاب الاول

---

(٥٣) يختتم الشيخ على عبد الرازق تفسيره هـذا بقوله : « لسنا نعجب ، والامر ما قد عرفت ، من ضعف الحركة العلمية السياسية عند المسلمين ، ولا من انحطاط شـأن السياسـة عندهم . ولكن العجب هو الا يموت بينهم ذلك العـلم ، ولا يقضى عليـه القضاء كله . العجب العجيب هو أن يتسرب من خـلال ذلك الضغط الخانق والقوة المترصـدة ، والبـاس المحيـط بعض مباحث السياسة الى مجالس العلم » .

(٥٤) « ٨٧٠ ـ ٩٥٠ م » . يلقب الفـارابى بابى الفلسـفة السياسية الاسـلامية لانه اول فيلسوف اسلامى توسع فى تناول هـذا الموضوع . انظر فى الفـكر السياسى للفارابى : د . حسن صعب . علم السياسة بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ . ص ٨٤ ـ ٨٧ .

فيجمع بين الاقتصاد والسياسة ، ويعتبر اول مؤلف فى علم الاقتصاد السياسى ، وفيه يوضح أن الفرق بين الانسان والحيوان يتمثل فى غريزة الانسان فى العمل المشترك ، وما فيه من عقل فعال ، وعقل مستفاد . واما الكتاب الثانى فيتضمن مكانة الانسان فى المجتمع ، وهو يهتم بالصفات الواجب توافرها فى هذا الحاكم الاعلى ، ومجمل آرائه فى الحكم أن الحكمة أهم صفات الرئيس الاعلى (٥٥) .

ابن ابى الربيع (٥٦) : وقد اشتهر بكتاب له فى علم السياسة اسمه « سلوك المالك فى تدبير الممالك » وهو يبحث فى مكانة الانسان بالنسبة لباقى الكائنات الحية ، والفرق بينه وبين الحيوان . ثم يتناول تقسيم العلوم ، ومكان علم السياسة فيها ، والصفات التى يجب توافرها فى القاضى ، ويتكلم عن التوارث ، وعن أسباب التوتر ، كالازمات الاقتصادية ونحوها ، وهذا يستطرد به الى وصف ثورة الممالك واسبابها (٥٧) .

أبو حامد الغزالى (٥٨) : وقد الف نحو سبعين كتابا يعنينا منها : كتاب « المنقذ من الضلال » يبحث اهداف العلوم وأصولها ومنها علم السياسة ، وكتاب « التبر المسبوك » ويتضمن نصائح للملوك ، وكتاب « سر العالمين ، وكشف ما فى الدارين » ويتناول فيه بالبحث نظام الحكومات ، وكتاب « غرائب الاول فى عجائب الدول » ويتضمن نصائح تقدم بها الى السلطان محمد بن ملكشاه . ويمكن اجمال آراء الغزالى التى اشتملت عليها كتبه السياسية فيما يلى :

(أ) حدد مكانة علم السياسة بالنسبة الى غيره من العلوم ، اذ قسم العلوم الى قسمين : العلوم غير المتصلة بالدين والعلوم المتصلة بالدين كالفقه والتوحيد ، ويدخل ضمنها علم السياسة ، وفى كتابه « المنقذ من الضلال » عرف علم السياسة بانه العلم الذى يتناول الطريقة المثلى لتنظيم شئون الدولة .

---

(٥٥) ويوضح هذا تاثر الفارابى بفلسفة افلاطون السياسية التى تعطى اصحاب المعرفة وهم الفلاسفة والعلماء سلطة ادارة دفة الحكم لانهم يتمتعون بالمعرفة اللازمة لتحقيق الفضيله التى هى غاية كل مجتمع سياسى .

(٥٦) عاش فى القرن التاسع الميلادى .

(٥٧) وختم الكتاب بوصيتين احداهما هى التى تروى عن أرسطو حين أوصى بها الاسكندر الاكبر وهى : « اذا تمتعت بالسلامة فلا تنس ذكر العطب ، واذا تمتعت بالعافية فلا تجعلها تنسيك البلاء ، واذا اطمان بك الامن فاستشعر الخوف ، واذا بلغت غاية الامل فاذكر الموت . واذا أحببت نفسك فلا تجعل لها فى الاساءة نصيبا ، وكن لينا مع ابناء السبيل ، والطف بهم فى سياستك » ، والاخرى وصية بهمن ملك الفرس لولده اذ قال : « لا تستشعر الحقد فيدهمك العدو ، ولا تحب الاحتكار فيشملك القحط ، وتزوج من الاقارب فهو احسن للرحم واثبت للنسب ، ولا تهتم بالدنيا فانه لا يكون الا ما قدر الله ، ولا تعدها شيئا لانها لم تبق لاحد قبلك ، ولا ترفضها مع ذلك لان الاخرة لا تنال الا بها » .

(٥٨) « ١٠٥٨ - ١١١١ م » .

(ب) فى دراسته الدولة او المدينة يقارن بين كل منهما وبين جسم الانسان ، ويرى الباحثون ان الغزالى كان بذلك اسبق من الفليسوف هربرت سبنسر فى هذه المقارنة .

(جـ) تناول موضوع السلطة التنفيذية ، ووظيفة الامير فى كتابه (التبر المسبوك) .

(د) ومن الموضوعات التى تناولها أيضا موضوع ايرادات الدولة ، والضرائب ، والوزير وأمانته ، وأركان الحكم الصالح .

ابن خلدون (٥٩) : اشتهر بكتابه فى التاريخ وهو الذى سماه « العبر وديوان المبتدأ والخبر فى ايام العرب والعجم والبربر ومن عاشرهم من ذوى السلطان الاكبر » . ويعرف بتاريخ ابن خلدون ، واهمه الجزء الاول ويعرف باسم « مقدمة ابن خلدون » وقد تضمن خلاصة فلسفته فى التاريخ والسياسة والاقتصاد (٦٠) . والافكار السياسية التى يمكن استخلاصها من مقدمته يمكن ايجازها فيما يلى :

(أ) فى دراسته للدوله يرى أن الاجتماع البشرى ضرورى لحياة الانسان ، ونظرا لان به نزعة طبيعية الى العدوان فقد احتاج الى حاكم يقوم بتنظيم المجتمع الذى يطلق عليه اسم الدولة .

(ب) يرى فى تطور الدولة انها لا يمكن ان تبقى طول زمنها على حال واحدة ، بل انها تتطور فتجتاز فى حياتها خمس مراحل : فى المرحلة الاولى تنشأ على انقاض دولة سابقة لها ، وفى المرحلة الثانية ينفرد صاحب السلطان بالحكم بعد أن يكون قد تخلص ممن اشتركوا معه فى تأسيس دولته ، وفى المرحلة الثالثة تسود الراحة والطمانينة ، وفى الرابعة تتحول الراحة والطمأنينة الى قناعة ومسالمة ، وهذا يؤدى الى المرحلة الخامسة التى تتمثل فى انقراض الدولة وزوالها .

---

(٥٩) ١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م .

(٦٠) وتنقسم المقدمة الى عدة فصول ، يبحث الفصل الاول مناطق العمران فى الارض وتاثير المناخ والهواء فى الوان البشر واخلاقهم وتقاليدهم . ويذكر أن المدنيات الكبرى لا تنشأ الا فى الجو المعتدل . وفى الفصل الثانى يتناول مقارنة بين طبيعة البدو وطبيعة الحضر من حيث الانساب والعصبية ، والرياسة ، والملك ، والسياسة . وفى الفصل الثالث يحلل الدولة وعناصر السيادة ، وكيفية الاحتفاظ ، ومراتب السلطان ودواوينه ، وجنود الدول واساطيلها وشاراتها . وقواعد الحرب ، ويتحدث عن تطور حياة الدولة من انشائها ونموها وانتهائها . وفى الفصل الرابع يتحدث عن البلدان والعمران فى المدن مثل بناء المساجد والبيوت والحصون . والفصل الخامس يتحدث عن وسائل الكسب من تجارة وصناعة . والفصل السادس من المقدمة دراسة للعلوم وانواعها واصولها ، وقد تناول كل علم على حدة . فذكر نشأته وتاريخه وتطوره وخصائصه واصوله .

(جـ) وفي نظم الحكومات يرى ابن خلدون ان الحكومات انواع مختلفة ، من اهمها الحكومة الطبيعية ، وهى التى يتولاها رئيس واحد مستبد . وهناك الحكومة الدينية وهى — على ما يرى — خير حكومة اذ تستند الى القوانين الصادرة من عند الله . وكلامه عن الحكومات يؤدى به الى الحديث عن مناصب الدولة ، وعن طبيعة هذه المناصب ، وعن الطريقة التى يجب ان تنظم بها فى نظم الاشكال المختلفة للحكومة .

وفى ختام مقدمته تأييد لما يوصف به ابن خلدون من عبقرية فذة ، اذ قدر انه بصدد علوم استحدثها ولن تنضج وتكتمل الا بعده بكثير ، وقد صح ما تنبأ به اذ لم تنضج العلوم السياسية والاجتماعية التى وضع نواتها ، ولم تستتب اصولها الا من بعده بقرون .

الفصل الثالث

الفكر السياسى فى العصور الحديثة

قبل البدء فى بحث الفكر السياسى فى العصور الحديثة ، يحسن بنا ان نستعرض طبيعة الفكر السياسى فى العصور الوسطى بصفة عامة ، لنتبين مدى التطور الذى طرا عليه ، ومدى موافقة هذا التطور للظروف السياسية الجديدة التى احاطت بالمجتمع الاوربى .

فى اوائل العصور الوسطى كانت السلطة الزمنية والسلطة الدينية فى قضية الامبراطور الرومانى ، وكانت الكنيسة تحتفظ لنفسها بحق فرض العقوبات الدينية على مرتكبى الجرائم الخلقية .

ولما اتسعت سلطة الكنيسة ، واستولى البابا على جميع السلطات الدينية اخذت الكنيسة تزيد من سلطانها شيئا فشيئا ، حتى اباحت لنفسها حق طرد الخارجين عليها من حظيرة المسيحية ، وهو ما اطلق عليه فى الاصطلاح الكنسى « حق الحرمان » . وقد تمكن البابا من تطبيق هذا الحق على بعض الملوك انفسهم . ثم تطور هذا الحق حتى صار سلاحا خطرا فى ايدى بابوات روما ، فاذا ما طبقوه على ملك كان معنى ذلك ان تبيح للرعايا عدم الولاء لهذا الملك ، والثورة عليه .

وفى اوائل القرن التاسع الميلادى اصدر البابا قرارا بحرمان ملك اللورين لانه طلق زوجته ، وتزوج من اخرى بدون اذن البابا ، ومن يومئذ بدأ النزاع بين السلطتين : الزمنية ويمثلها الامبراطور والامراء ، والسلطة الدينية ويمثلها البابا فى روما . ويمكن فى الواقع ان نرد هذا النزاع الى اسباب التالية :

١ — لم يكن اختصاص كل من السلطتين محددا .

٢ — قسم النظام السياسى الاقطاعى اوروبا الى كثير من الممالك والامارات الصغيرة التى يحكم كلا منها امير اقطاعى يكاد يكون مستقلا عن الامبراطور ، فكان ذلك سببا فى الحد من سلطته ، بينما استقرت سلطة الكنيسة وتوحدت فى البابا بروما .

٣ — زادت ثروة الكنيسة حتى استطاعت ان تمتلك مساحة كبيرة فى شتى بقاع اوروبا ، فدفعها ذلك الى التدخل فى النشاط السياسى بصورة فعالة .

ومن هذا يبدو ان الكنيسة لم تستطيع مقاومة الاغراء بمد سلطانها حتى يشمل النواحى السياسية ، وبخاصة حين اسندت رياستها الى بابوات اقوياء ابتداء من القرن العاشر الميلادى ، وساعد الامراء بحكم ظروفهم على اتساع نفوذ الكنيسة اذ كثرت منازعاتهم ، واشتدت رغبتهم فى توسيع رقعة ممتلكاتهم ، فمنهم من كان يلجأ الى البابا لطلب التأييد فى سياسته التوسعية ، ومنهم من يلجأ اليه لاقرار حقوق سياسية .

وظهر النزاع بين البابا والامبراطور جليا اثناء القرن الحادى عشر حين اعلن البابا جريجوار السابع ان تعيين رجال الكنيسة يتم بمعرفة الكنيسة نفسها ، وليس للحاكم ان يتدخل فى تعيينهم أو اعفائهم ، ومعنى ذلك أن البابا قد انتزع سلطة تعيين رجال الكنيسة وموظفيها من الحكام الزمنيين ، ولم يرق هذا الامر هنرى الرابع فرفض الخضوع لهذا القرار ، وجمع مجلسا من كبار الاساقفة ورجال الكنيسة واعلن خلع البابا ، وقابل البابا ذلك بان اصدر قرارا « بحرمان الامبراطور » ويستلزم هذا الحرمان اعفاء الرعية من التزام الولاء له . ومنذ ذلك الحين بدأ النزاع العنيف بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية ، وظل هذا النزاع مسيطرا على السياسة الاوروبية زهاء قرنين ، وانتهى بانتصار البابا فصار رئيسا للمسيحية فى غرب أوربا بغير منازع ، أما الامبراطورية فتفككت وتحولت الى اقطاعيات وامارات صغيرة .

وبينما نرى الاباطرة قد اخفقوا فى توطيد سلطانهم السياسى أمام البابوات ، نرى الملوك من بعدهم يضطلعون بتبعة مواصلة النزاع مع الكنيسة ، حتى تم لهم الفوز النهائى عليها فى أواخر العصور الوسطى ، ذلك أن ملوك أوروبا اثناء القرن الرابع عشر قد استطاعوا توطيد سلطانهم السياسى على جميع المناطق التى يحكمونها ، وقضوا على سلطة النبلاء تدريجيا ، فأصبحت الدولة وحدة قائمة بذاتها ، وخضع الامراء لسلطان الملك ، وبهذا قضى الملوك على اهم عامل من عوامل ضعف السلطة الزمنية وهو النزاع بين الامراء والتجاؤهم الى البابا لطلب العون والتأييد (٦١) .

طبيعة الفكر السياسى فى العصور الوسطى : كان التفكير السياسى خلال العصور الوسطى لا يقوم على اسس علمية ، ولا يقبل النقد ، وانما يقوم على معتقدات جامدة مستمدة من الديانة المسيحية ، وكان بعيدا اشد البعد

---

(٦١) ظهر اثر تركيز للسلطة الزمنية فى يد الملك واضحا فى فرنسا حين تحدى ملكها سلطة البابا وفرض الضرائب على ممتلكات الكنيسة فى بلاده ، بل ذهب ابعد من ذلك فنقل مركز البابوية من روما الى افينون بفرنسا ليجعل البابا تحت نفوذه ، وحيال ذلك حدث انقسام فى الكنيسة زاد فى اضعاف سلطان البابا لا فى فرنسا وحدها ، بل فى انجلترا واسبانيا كذلك .

عن الخضوع للمنطق القائم على المشاهدات والاستنباط والتجربه والبحث ، ذلك لان التعليم كان محصورا على وجه التقريب فى طبقة رجال الدين ، فاتجه التفكير نحــو المشاكل الدينية وحدها ، واذا نادى احــد بأفكار متحررة رمــى بالزندقة ، والخروج على الدين ، وتعرض لاشد العقوبات .

وتركزت الفلسفة السياسية فى مسالة توضيح العلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية ، واتجه تفكير الفلاسفة منذ القرن التاسع الى القرن الثالث عشر نحــو تكوين نظرية سياسة تبرز تفوق السلطة الدينية على الســلطة الزمنية وترتب على هذا ان فلاسفة هذه الحقبة نبذوا افــكار قدمــاء الاغريق والرومان ، واخذوا بآراء قادة المسيحية الاوائل مثل الرسول بولس ، ومثــل القديس اوجستين .

ولمــا زادت حــدة الخلاف بين الكنيسة والدولة اخــذ الكتاب المسيحيون يستمدون من التوراة افكارا تبرز تفوق السلطة الدينية مثل الفكرة القائلة بان القانون يمثل ارادة الله المباشرة ، وان حكومة رجــال الدين لازمة للمحافظــات على المجتمع ، وان الملوك يجب ان يخضعوا للرسل وخلفائهم لتعظم ممالكهم وتخــــلد .

وقد سيطرت فكرة الوحدة على عقول الناس فى العصــور الوســطى فاعتقدوا انه من الواجب ان تكون لاوربا المسيحية حكومة واحــدة ، وكنيسة واحــدة ، ولكل منهما حاكم واحد تتركز فى يــده السلطة ، ثم تجتمع السلطتان فى نظام واحد ، ويكون الله هو المصــدر الاسمى لكل السلطات ، وبهذا عاش الناس فى مجتمع دولى يجمع بين النظام الامبراطورى الرومانى ، والنظــام المسيحى الجديد ، وكانوا يعتقــدون أن النظام السياسى الرومانى انما نشأ تحقيقا لارادة الله ، وتمهيدا لقيــام الكنيسة العالميــة . فالكنيسة والدولــة تكونان مجتمعا واحــدا ، الا أن له حكومتين ، ويعنى ذلك تطور نظرية السيفين أو القوتين ، وهى التى ترتكز على الاعتراف بوجــود حكومتين للمجتمــــع : احداهما حكومة زمنية تتصرف فى أمور الدنيــــا ، والثانية دينيــة تختص بالنواحى الروحيــة .

وفى بداية الامــر آمن الناس بضرورة التناسق بين السلطتين بحيث تتولى كل سلطة ما يخصها من الشئون دون أن تتدخل فى شئون الاخــرى ، ولــكن نظرية الازدواج هذه ما لبثت ان انهارت لصعوبة التفرقــة بين امــور الدين وأمور الدنيــا ، واخذت كل من السلطتين تتهم الاخــرى بالاعتداء على سلطانها ، واغتصاب بعض اختصاصاتها ، كما ان كل سلطة اخذت تستحدث النظريات التى تثبت حقها فى توسيع اختصاصها ، وكل من الفريقين يستند الى نصوص من الكتاب المقدس ، وفى كتابات كل من أكويناس ، ودانتى ، ومارسيليو اكثر الحجج التى اعتمد عليها كل فرد من الفريقين لتبرير موقفه ، وتأييد ادعائه .

المبحث الاول

فلسفة القومية

امتازت اوربا فى نهاية عهد الاقطاع وبداية العصور الحديثة بتطور كبير فى نظمها السياسية ، فقد فقدت المشاكل السياسية الناجمة عن الاقطاع اهميتها : وبدا الفكر السياسى ينتقل من صورته الدينية المحدودة الى صورة مدنية حديثة ، ويمكن تلخيص مميزات العصور الحديثة فيما يلى :

١ — اضمحلال النظام السياسى الاقطاعى ٢ — ظهور الدول الملكية القومية ذات النظام السياسى الموحد ٣ — نمو التجارة الدولية ، واتساع المدن ٤ — ضعف النظام البابوى ، واضمحلال سلطة الكنيسة فى روما .

وعلى ذلك فقد زالت فكرة توحيد العالم المسيحى بزعامتية : الزمنية والدينية ، وحلت محلها الدولة الموحدة ذات السيادة التامة من الناحية الزمنية والناحية الدينية ، وبناء على هذا فقد النبلاء اهميتهم ، كما فقد رجال الكنيسة سلطانهم واستقلالهم ، ومقابل ذلك زادت قوة الملوك ، وقوة رجال الشعب العادى ، ومهد هذا بدوره لظهور خلاف بين سلطة الملك وسلطة الشعب ، ثم انتهى امر هذا الخلاف بالحد من سلطة الملك المطلقة فى الدولة ذات النظام الملكى ، بل ترتب عليه الغاء الملكية فى بعض الدول .

ولم يكن التنظيم السياسى الداخلى لهذه القوميات الجديدة فى اوربا واحدا فى كل الدول ، بل كان يختلف فى كل دولة عنه فى الاخرى ، وكان النبلاء الاقطاعيون قد وصلوا الى اقصى قوتهم خلال القرن الرابع عشر ، وابتداء من القرن الخامس عشر بداوا يفقدون هذه القوة بالتدريج لظروف متعددة ، منها حرب السبعين ، وحرب الورد (Roses) لان هذه الحروب ترتب عليها هلاك كثيرين من نبلاء الاقطاع ، وبخاصة لان هذه الحروب حين وقعت كانت البندقية قد ظهرت فكان استخدامها من عوامل كثرة الفتك بهم ، ثم ظهر نظام الجيوش القوية ، وبطل استخدام الجنود المرتزقة ، كما وحدت الضرائب داخل الدولة وخضعت لسلطتها ، وساعد هذان العاملان على ازدياد نفوذ الملك وقوته ، واضعاف نفوذ النبلاء ، وظهر هذا جليا فى انجلترا ، وفرنسا واسبانيا .

ولم يكن النظام الاقطاعى فى انجلترا مماثلا فى القوة لنظم الاقطاع فى اوربا ، لان طبقة النبلاء الانجليز انضمت الى عامة الشعب فى تاريخ مبكر ، ووقفت مع الشعب ضد اطماع الملك ، وعملت على الحد من سيطرته المطلقة ، وبذلك

اتاحت لطبقات الشعب قسطـــا اوفر من الحريات ، اذ حصـــل النبـــلاء على « الماجناكارتا » من الملك اثناء القرن الثالث عشر (٦٢) .

أما فى الدول الاوربية فقد كان النظـــام البرلمـــانى التمثيلى تطويرا لمحكمة الملك الاقطاعية ، وكانت تمثل فى هذا البرلمان طبقات الشعب الثلاث : النبلاء ورجال الكنيسة ، والشعب . وكان البرلمان والملك يشتركان فى فرض الضرائب ووضع القوانين .

وفى فرنسا كان النبلاء يتمتعون بسلطات واسعة ولذلك لم يستطــع الملك توحيد النظام السياسى الا بمساعدة الشعب بصفة عامة ، وسكان المــــدن بصفة خاصة ، ومما أعان الملك فى سياسة التوحيد قيام حركة تدعو الى احياء القانون الرومانى القديم ، وهـــو يتضمن مبادىء تؤيد قوة الملك المطلقة مثل المبدأ الذى تضمنته قواعد جستنيان ، وهـــو الذى ينص على أن « ما يريده الملك تكون له قوة القانون » ، وبالرغم من ان سياســـة الملك قضت على سلطان النبلاء فقد ظلوا محتفظين بامتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية الى أن اجتاحتها الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر .

أما الممالك الاسبانية فقد تمكنت أثنـــاء القرن الخامس عشر من اقامة مملكة موحدة ذات حكومة مركزية ونظـــام ملكى قوى ، ولكن بعـــد حروب طويلـــة وقعت بين النبـــلاء وبعضهم ، وبينهم وبين العرب الذين غزوا بلادهم وكونوا مملكة الاندلس ، تمكنوا اخيرا من طـــرد هؤلاء العرب الفاتحين ، واقامـــوا حكومتهم الملكية القوية .

اما المانيـــا وايطاليا فقـــد بدأتا تنفصلان عن بعضهما نتيجة لظهور روح القومية الحديثة ، اذ استحال اتحادهما فى ظـــل الامبراطورية الرومانيـــــة المقدســـة ، غير أن كلا منهما لم تستطيع تكوين حكومة مركزية قوية تعمـــل على تحقيق الوحدة القومية ، ويرجع ذلك الى عوامل أهمها :

١ — تمسك الكنيسة فى ايطاليا بقوتها ، واحتفاظ البابا فيها بسلطات دينية وزمنية واسعة ، وقد دفعه ذلك الى مكافحـــة كل حركة اتحادية قومية ترمى الى تركيز القوة السياسية فى يد حاكم واحد .

٢ — ازدياد قوة النبـــلاء فى المانيا .

٣ — ازدياد قوة المدن التجارية فى المانيا وايطاليا ، وانتعاشها اقتصاديا

---

(٦٢) الماجنا كارتا هى الوثيقـــة التى وضعـــت أسس الحريات العـــامة فى انجلترا ، وانتجت نظاما برلمانيا تمثل فيـــه طبقـــات الشعب المختلفة ، وهـــذا البرلمان قد حد كثيرا من سلطات الملك الاستبدادية .

مما دفعها الى مقاومة الحركات السياسية التى تهدف القضاء على استقلالها ، وتعمل على ادخالها فى نطاق الوحـدة القومية .

٤ ــ استمرار تدخل الدول القومية الموحدة فى شئونها الداخلية كان يزيد الانقسام الداخلي حـدة .

أ ــ تطور التجارة الدولية :

عادت التجارة الدولية فى اوربا الى الانتعاش ابتداء من نهـاية العصور الوسطى ، وكان ذلك من آثار الحملات الصليبية التى ساعدت على اتصـال دول اوربا بـدول الشرق الاوسط التى هى اكثر منها تقدمـا ورفاهية ، وترتب على هذا الاتصال انعاش حركة التجارة الدولية ، ودخول سلع جديدة فيهـا مثـل التوابل والعطـورات والاحجـار الكريمة ، والملابس الفاخرة ، وكانت اوربا تدفع فى هذه السلع ثمنا غاليا لانها لم تكن تنتج سلعا يحتاج اليهـا الشرق الاسلامى أو الشرق الاقصى ، فلم يكن هناك تبادل او توازن بـين الصـادر والـوارد .

وكذلك نشأت حركة تجارية واسعة بين غربى اوربا وشمالها ، فـكانت الدول الشمالية تمـد دول الغرب بحاجتها من الاخشاب ، والاسماك ، والغلال والصوف ، والفراء ، وتركزت تجارة الشـمال هـذه فى المـدن بغرب المانيا وشرقها وحول بحـر البلطيق ، وقـد كونت هذه المـدن لكى تدافع عن حقوقها التجارية ، وعن امتيازاتها الاقتصادية « عصبة الهانسا « Hanseatic League

هذه التجارة الدولية الواسعة اوجدت طبقة جديدة تسمى طبقة الوسطاء وهى التى تحمل التجارة من الشرق الاسلامى الى اوروبا ، او من دول شمالى اوروبا ومن روسيا الى دول الغرب او الجنوب ، وكانـت هذه الطبقة تسكن مدن البندقية ، وجنوا فى ايطاليا ، ومـدن عصبة الهانسا . وقد حصلت هذه المدن على ثروات ضخمة ، كما استطاعت المدن الايطالية ان تنشىء اساطيل تجارية وحربية ضخمة تحمى مصالحها الخارجية .

ومنذ بدء القرن الخامس عشر ظهرت فى اوربا مشـكلات اقتصادية حتمت تدخل الدولة ، ونشأت عنهـا نظريات اقتصادية جديدة اطلق عليهـا اسـم « السياسـة التجارية » .

وفى نهاية القرن الخامس عشر زادت حركة التجارة اتسـاعا بسبب كشف الطريق البحرى الى الهند ، وبسبب اكتشاف العالم الجديد « امريكا » وترتب على ذلك انتقال مركز القوى فى اوربا من المـدن الايطالية فى الجنوب ومـدن الهانسـا على بحـر البلطيق الى الدول المطلة على المحيط الاطلنطى .

وقد ادى اتساع نطاق التجارة الدولية الى ظهور مـدن غنية فى غـرب

اوربا اشتغلت بالتجارة مع الهند ، ومع العالم الجديد ، وبديهى أن مصالح هذه المدن كانت تختلف عن المصالح الزراعية التى تميز الاقتصاد الاقطاعى الاوربى ، وأظهر سكان هذه المدن عداء شديدا للنظام الاقطاعى الذى كان يعرقل التجارة الدولية بما فيه من تعدد لنظم الضرائب ، وتعدد فى القوانين ، ونتيجة لهذا أخذت تلك المدن تسعى الى تحقيق استقلالها ، اذ كانت السلطة المركزية ضعيفة ، وكان التنافس بين النبلاء على اشده .

أما فى انجلترا وفرنسا واسبانيا فقد عمل سكان المدن على توحيد النظام السياسى للدولة ، وآزروا الملك فى اضعاف طبقة النبلاء والقضاء على امتيازاتهم ، وبذلك مهدوا للملك طريق الوحدة القومية .

وانتشر استعمال النقود ، وظهرت طبقة من التجار الاغنياء ، فادى ذلك الى القضاء على فكرة أن الارض هى المصدر الوحيد للثروة ، وذلك مما ضعضع مركز الطبقات التى كانت تتمتع بالملكية الزراعية ، وهى طبقة النبلاء ورجال الكنيسة .

كما أن المصالح التجارية الجديدة كانت تستدعى استقرار السلام ، واستتباب الامن ، وتوحيد القوانين ، وكل هذا لا يتحقق الا عن طريق توحيد السلطة السياسية ، ووضعها فى يد ملك قوى يستطيع ان يفرض ضرائب موحدة فى جميع أنحاء الدولة ، ويستطيع أن ينشىء جيشا قويا يغنيه عن النبلاء ويضعف شأنهم .

ثم ان اتساع التجارة ، ونمو المدن اديا الى ازدياد نفوذ العامة من الشعب ، لان الثروة التجارية زودت أصحابها بقوة وامكانيات واسعة ، كما أن نمو المدن تمخض عن ظهور جامعات علمية فتحت أبوابها لعامة الشعب بعد أن كان العلم احتكارا فى يد رجال الدين ، وبذلك كله تسلح سكان المدن علميا وماديا وارغموا النبلاء ورجال الدين على الاعتراف بحقوقهم فى المشاركة فى الحياة العامة ، وفى تنظيم الشئون السياسية .

ولما انتشر نفوذ المدن على المناطق الزراعية المحيطة بها تأثر الفلاحون بقوة هذه الطبقة الجديدة ، فأخذوا يعملون على التحرر من العبودية ، ويطالبون بحقهم فى الحرية ، وبهذا تغيرت نظم الزراعة الاقطاعية ، وانتقلت من رق الى مؤاجرة ، واختفت الالتزامات الاقطاعية التى كانت تثقل كاهل الفلاحين ، وحلت محلها التزامات نقدية ، محددة ، وبهذا تحرر جزء كبير من الفلاحين فى أوربا .

ضعف الكنيسة : لما طال بقاء البابوات فى افنيون بفرنسا تحت نفوذ

ملكها ، واقامت ايطاليا بابا منافسا في روما ، وبذلك انقسمت الكنيسة ، وادى الانقسام الى ضعفها . فهناك دول اوربيـــة آزرت البابا المقيم في فرنسا مثـــل فرنسا والممالك الاسبانية واسكتلندا والفلاندرز وبعض المقاطعات الالمــانية والايطالية ، وهناك دول آزرت البابا المقيم في ايطاليا ، ويتمثل هذا في اكثر مقاطعات المانيا وايطاليا وفي هولندة والمجر والبلاد الاسكندناوية والبرتغال وانجلترا .

هذا الانقسام جعل كل بابا يسابق الآخر في منح الملوك مزيدا من الامتيازات السياسية ليضمن استمرار ولائهم لـــه ، وفي ظل ذلك اختفى مركز البابا الذى كان يجعله الرئيس الرومى لاوربـــا المسيحية كلها ، وكذلك ضعفت سـلطته السياسية ، وزادت مصروفات الكنيسة بسبب وجـــود بلاطين ، ولكى تواجه زيادة المصروفات اضطرت الى رفـــع الضرائب ، وابتداع وســـائل جـديدة للحصول على المال مثـــل بيع صكوك الغفران ، فعمت المسيحيين موجـــة من التذمر ضد رجال الدين ، وبخاصة ان البلاط البابوى في افينون بفرنســـا كان يعيش في بذخ واسراف لا يلائـــم التقاليد الدينية ، وقد ادى هذا التـــذمر الى ثورة على نظام الكنيسة نسميت بثورة الاحتجـــاج ، او الثورة البروتستانتيـــة (Protestant Revolt)

٢ ـــ ميكيافيلى الوحدة القومية (٦٣) :

نشأ ميكيافيلى وايطاليا مقسمة الى خمس دويلات كبيرة هى : مملكة نابلى في الجنوب ، ودوقية ميلان في الشمال الغربى ، وجمهورية البندقية في الشمال الشرقى ، وجمهورية فلورنسا ، ودولة البابا في الوسط ، وكانت هذه الاخيرة اكثر هذه الدويلات تماسكا واستقرارا ، ولكن البابا رغم ذلك كان في الحقيقة حاكما مثل غيره من سائر حكام ايطاليا ، ولهذا فقدت الكنيسة مركزها كمنظمة عالمية ذات سلطان على كافة دول اوربـــا المسيحية ، وقنعت بما لها من سلطان على جـــزء صغير من ايطاليا .

وحاولت ايطاليا تحقيق وحدتها القومية ، ولكنها اخفقت ، وفوق ذلك وقعت فريسة سهلة للغزاة الاجانب من فرنسيين واسبانيين والمان ، والقى ميكيافيلى تبعة هذا على الكنيسة ، اذ اعتقد أن ضعفها هو الذى حـــال دون تمكن ايطاليا من تحقيق وحدتها ، وان نفوذها عاق الحـــكام الآخرين عن القيـــام بهذا العمل ، والقى على البابا مسئولية تعرض ايطاليا للغزو الاجنبى لان نشاطه الخـــارجى ومعاهداته مع الدول الاجنبية هى التى جعلته يستدعى هذه الدول فتتـــدخل في شئون ايطاليا الخاصة باسم مساندته وتنفيذ مطالبه من الحكام المحليين (٦٤) .

---

(٦٣) (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧ م) .

(٦٤) لهذا كله هاجم ميكيافيلى الكنيسة ، ومن قوله فيها : « نحن الايطاليين ندين لكنيسة روما وقسيسيها بما وصلنا اليه من عدم تدين ، وفساد خلق . بل نحن ندين لها بدين اعظم ، =

وايطاليا فى هذه الحقبة تكاد تعتبر المثل الاكبر لاضمحلال المجتمع الاوربى وضعف نظمه السياسية ، فبالرغم من حركة النهضة الفكرية التى انبعثت منها ودلت على أن المجتمع فيها كان اكثر شعوب أوربا تحررا من الناحية الثقافية ، تعرضت الحالة السياسية فيها للفساد والاضمحلال الخلقى ، اذ اهملت المثل العليا التى كانت تميز الفلسفة الاقطاعية ، وحلت محلها سياسة تعتمد على القسوة ، ولا تتورع عن القتل فى سبيل تحقيق اطماعها ، لهذا يمكن أن يقال ان ميكيافيلى يصور لنا حقبة هامة فى تطور المجتمع الانسانى كما برزت فى الحياة الايطالية اثناء القرن السادس عشر .

كتابات ميكيافيلى : اهم مؤلفات ميكيافيلى السياسية كتابان (٦٥) : اولهما كتاب « الامير » والثانى كتاب « دراسات الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليفيوس » (٦٦) ، وفى الكتابين ايضا لوجهة نظر المؤلف فى الاسباب التى تؤدى الى قيام الدول او انحلالها ، وايضا للاساليب التى تمكن رجال السياسة من المحافظة على الدول . وهو فى كتاب « الامير » يتناول بحث الدولة الملكية ، والحكومات المطلقة ، اما فى كتاب « الدراسات » فيبحث فى توسيع الجمهورية الرومانية . وفى كل الكتابين تظهر شخصية ميكيافيلى ، وتبرز معتقداته الخاصة التى اشتهر بها من نحو تجاهله للقواعد الاخلاقية ، وفصلها فصلا تاما عن الدراسات السياسية واعتقاده ان الحكومات تقوم على القوة والخديعة .

والواقع ان مؤلفات ميكيافيلى السياسية اقرب الى الكتابة الدبلوماسية منها الى الفلسفة السياسية ، وهذا النوع من الكتابة كان كثير الذيوع فى عهده اذ ان الدبلوماسية كانت قد احتلت مكانا بارزا فى العلاقات بين دول ايطاليا ، فقد اعتمد عليها الحكام فى تأمين مراكزهم، وتوطيد سلطانهم ، وكان اهتمامهم بالدبلوماسية لا يقل شأنا عن اهتمامهم بالقوة فى تحقيق مآربهم .

= هو ذلك الدين الذى سيؤدى بنا الى الانهيار . ذلك ان الكنيسة هى التى عملت ، وما زالت تعمل على تقسيم وطننا ، الدولة لا يمكن ان تتحد ولا أن تستعد الا اذا أذعنت اذعانا تاما لحكومة واحدة ، وتستوى أن تكون هذه الحكومة ملكية او جمهورية كما هو الحال فى فرنسا واسبانيا ، ولكن ايطاليا لم تساير واحدة منهما ، ولم تخضع لحكم ملكى أو جمهورى ، وذلك كله بسبب وجود الكنيسة ، اذ لم تكن لديها قدرة على فرض سيادتها على جميع انحاء ايطاليا ، ولم تسمح لغيرها ان يقوم بهذه المهمة ، واذن فهى المسئولة عن عدم تحقيق وحدة ايطاليا تحت زعامة واحدة ، بل جعلتها خاضعة لعدد من الامراء والنبلاء ، وحين تعرضت للانقسام ضعفت ضعفا جعلها فريسة سهلة المنال لا للبرابرة فحسب ، بل لاى شخص يرغب فى النيل منها » .

(٦٥) ترجم الكتابان الى العربية ، وقد ترجم الثانى باسم مطارحات ميكيافيلى ، انظر : ميكيافيلى ، الامير ، تعريب خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٠ ، مطارحات ميكيافيلى ، تعريب خيرى حماد ، بيروت ، ١٩٦٢ .

(٦٦) تيتوس ليفيوس مؤرخ رومانى مشهور عاش فى الفترة من سنة ٥٩ ق.م الى سنة ١٧ م .

والكتابات الدبلوماسية لهــا مميزاتها ومضارها ، فهي لا شك تكشف عن أدق نواحي القوة او الضعف في المواقف السياسية ، كما انها تكشف للسياسي عن امكانيات منافسيه من السياسيين المحتلين ، او حكــام الدول الاجنبيــة ، وهي في ذات الوقت تعينه على ادراك منطلق الحوادث ، وعلى التنبؤ بنتائــج اعماله ، ومما يجدر ذكره أن مهارة ميكيافيلي في دراسة هذه المواضيع المهمــة هي التي اكسبته محبــة الدبلوماسيين عامة في وقته ، والى وقتنــا هذا ، غير أن المؤلفات الدبلوماسية كثيرا ما تبالغ في تقــدير قيمة الاساليب الدبلوماسية وتميل الى اعتبارها غاية في نفسها ، وذلك يقلل من اهمية الغرض الذي من أجله وجــدت الدبلوماسية مع أن الاصل والغاية من جميع الكتابات السياسية ، هو العمل على رفع مستوى المعيشة في الدولة ، والعمل على نشر الرفاهيــــة فيها ، وعلى اقرار الحريات للمواطنين .

الاخلاق في فلسفة ميكيافيلي : لم يكتب ميكيافيلي الا عن الوســـائل التي تحقق قوة الدولة وتمكنها من توسيع نفوذها في الخارج ، وعن الاخطــاء التي تؤدي الى اضمحلالها وانهيارها ، ولذلك انحصــرت اكثر كتاباتـــه في النواحي السياسية والحربية دون غيرها ، وقــد ابعدها ابعادا تاما عن جميــع الاعتبارات الدينية والخلقية والاجتماعية الا ما كان منها ذو علاقـــة بالحالـــة السياسية .

وكان يرى أن الغرض من السياسة هو المحافظة على قوة الدولة ، والعمل على ازدياد هذه القوة ، ومقياس نجاح السياسة عنــده هو مدى القــوة التي وصلت اليهـــا الدولة ، وهو في سبيل تحقيق تلك القوة ينظر الى وسائل القسوة التي تتصف بها السياسة ، والى مدى شرعيتها ، ومدى اخلاصها باعتبارها عوامل غير ذات اهمية بالقياس الى ما تحققه السياســـة من الغرض المطلوب منها ، وكثيرا ما نراه يمتدح الحكام الذين لا يتقيدون بالقيم الخلقيــة في سبيل توطيد مراكزهم ، وتحقيق قــوة دولتهم . وهذا هو سر ما لحق به من سمعة سيئة بين الكتاب السياسيين . على انه في الواقع لم يكن في ذاته عـــديم الاخلاق وانمــا كان يرى الفصل بين الاخلاق والسياسة ، كما يرى ان تــكون السياســة علما مستقلا بذاته ، منفصلا عن جمع الاعتبارات الخارجية (٦٧) .

ومما يؤكد ذلك ان ميكيافيلي حين يسمح للحكام باستخدام الوســـــائل المنافية للاخلاق في سبيل تحقيق الاغراض لا يتطرق الشك لحظـــة الى ذهنه في أن الدولة القوية لا يمكن أن تقوم الا على اســـاس متين من الاخـــلاق ، لذلك فأنه يبدي اعظــم اعجاب بالفضائل الخلقية التي كان يتحلى بها الرومان قديمــا

---

(٦٧) كان ميكيافيلي حين فصل السياســة عن الاخــلاق شبيها الى حد ما بارسطو الذي كان لا يهتم في كتاباته السياسية الا بالوسائل المؤدية الى الاحتفـاظ بالدولة ، بغـض النظر عن كون هذه الوسائل فضائل ام رذائل .

والسويسريون حديثا ، وكان يعتقد ان هذه الفضائل لم تأت عفـوا ، وانما جاءت نتيجة لعوامل اهمها : صفاء الحياة العائليـة ، واستغلال الافراد فى حاجـة حياتهم الخاصـة ، وتفانيهم واخلاصهم فى تأدية واجباتهم العامة .

غير أن هـذه الفضائل ، وتلك الاخلاق لا تتقيـد الحاكم بأى قيـد خلقى ، ولا تلزمه بمراعاة القواعد الدينية التى تدين بهـا رعاياه ، وهـذا يعنى ان ميكيافيلى كان يضع معيارين للاخلاق فى الدولة : احدهما للحاكم ، والآخـر للمواطن المحكوم . ويقـاس المعيار الاول بمـدى ما يصل اليه الحاكم من نجاح فى توطيد مركزه ، وتحقيق وحـدة الدولة ، ويقاس المعيـار الثانى بمقـدار الخدمات التى يؤديها المواطن للمجتمـع .

وقد كان ميكيافيلى يـدرك ان الشعب فى حاجة الى القوتين معـا ، اى القوة المادية والقوة الروحية ، ثم يلقى على الحاكم تبعة تحقيق هاتين القوتين للشعب ، بينمـا هو فى نفس الوقت يجعل الحاكم خـارج اطار المجتمع ، فلا يلزمه باتباع القواعد الخلقية التى يجب ان يتمتع بها المجتمـع .

مبدأ الانانية فى سياسة ميكيافيلى : كان ميكيافيلى يفترض أن طبيعة البشر تتميز بالانانية وحب الذات ويدعو رجـال السياسـة الى ان يجعلوا هذه الحقيقة موضع اهتمامهم عندما يحكمون الشعوب . ومن رايه ان هذه الانانية تبـدو واضحة فى رغبة المواطن العادى فى تأمين حياته وممتلكاته ، امـا طبقة الحكام فتبدو انانيتهم فى رغبتهم فى ازدياد قوتهم وسلطانهم ، ومن ثم فهو يرجع نشأة الحكومات الى ضعف الفرد وعدم اكتماله ، فالفرد وحـده عاجـز عن حماية نفسـه من اعتداء الآخـرين ، ولابد له من مساعدة الدولة .

ويعتقد كذلك ان الانسان ميال بفطرته الى القتال وحب التملك ، والافراد يميلون دائما الى المحافظـة على ثرواتهم ، ويحرصون على الاستزادة منهـا ، ولا حدود للرغبة فى حـب التملك ، اذن فلابد من سلطان يقرر الحـدود ، وبما ان مصادر الثروة محدودة بطبيعتها ، كمـا ان مقاعد السلطان محدودة ، فلابـد ان يشتد النزاع بين الافراد للحصـول على اكبر نصيب منها ، وهـذا النزاع يهـدد كيان المجتمع ما لم توجـد القوانين التى تضبطه . اذن فميكيافيلى يعتقـد ان سلطة الحاكم ترتكز على انهـا ضرورية لانقاذ المجتمع من الفوضى .

ونحن نستخلص من هذا ان ميكيافيلى كان يؤمن بأن الانسان شرير بطبعه ، وان الحاكم العـاقل يقيم سياسته على هـذا الافتراض ، ثم انه يؤكـد ان الحكومات الناجحة هى التى تعمـل على تأمين ملكية الافراد وحياتهم ، وهـذان هما ابرز ما يحرص عليه جميع الافـراد ، ونستطيع ادراك قوة ايمانه بهـذه الافكار من قوله : « ان الانسان قد يكون فى مقتـل ابيه اكثر تسامحا منـه فى مصادرة املاكـه » .

وبطبق كلامه هـــذا على ايطاليا ، فيقرر أن المجتمـــع الايطالى فاسد ، ولا امـــل فى اصلاحه مالم يتم حكم ملكى مستبـــد ، وهذا يفسر لنـــا معنـــى كونه يجمع بين اعجابه بنظام الحكم الجمهورى فى الجمهورية الرومانية القديمة ، وبين ايمانه بضرورة نظـــام الحكم الاستبدادى ، فهـــو يعنى بالفساد اضمحلال الخصال الفاضلة فى الافراد ، واســـتهانة الحكام بواجب مناصبهم العامة ، وهذا وذاك مما يستحيل معـــه اقامة نظـــام لحكم شعبى .

وبعبارة اخرى ، كان ميكيافيلى يعتقد ان نظـــام الحكم الديمقراطى هـــو احسن انظمة الحكم ، لكنه لا يصـــلح الا للشعوب المستنيرة المتمسكة بالاخلاق الفاضلة . اما الشعوب التى لا تقيد بالاخلاق والدين مثـــل الشـــعب الايطالى (فى وقته طبعـــا) فلا يصلح لها الا الحكم الاستبدادى الذى يحقق الاخـــلاق الفاضلة لافراد الشعب عن طريق القـــوة الغاشمة ، وهذا بدوره يؤهلهم لتحمل اعباء الحكم الديمقراطى ، والنهوض بتبعاته والتزاماته فيما بعد (٦٨) .

ومن رايه ايضـــا أن المجتمعات تتميز بظاهرة حـــب الاعتداء التى تطغى على اكثر تصرفات الافراد ، والحكومة الرشيدة هى التى تعمل على ايجاد الوسائل القانونية التى تقيم توازنا بين طبقات المجتمع ، وتحـــد من النزعات الشريرة التى قد تقضى على المجتمع بأسره ، ويظهـــر من هذا ، انـــه كان يؤمن بنظـــام الحكم المختلط الذى يعمل على ايجاد التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة .

اهمية المشـــرع : للمشرع فى نظر ميكيافيلى أهمية قصوى ، وهو ضرورى للمجتمع ، ويقول فى ذلك : ان الدولة الناجحة تنشـــــا بفضل رجل واحد ، وأن القوانين والحكومة التى تنشئها هى التى تحـــدد الصفات القومية التى يتحـــلى بهـــا افراد الشـــعب ، فهـــو يعتقد أن القوانين هى التى تولد اخـــلاق الشعب وفضائله ، واذا دب الفساد فى شـــعب فانه لا ينصلح من تلقاء نفسه ، بل لابد له من مشرع يفرض عليه الاصـــلاح ، ويعيده الى المستوى الخلقى الـــلائق .

وكان يؤمن بحكمة المشرع الواحد ،وبعد نظـــره ، وكان لا ينظر الى تنظيم المجتمع من الناحية السياسية وحدها ، بل ينظر اليه أيضا من الناحية الخلقية والاجتماعية ، ويرى أن هاتين الناحيتين تفوقان الناحية السياسية فى الاهمية . ولا يتحقق ذلك الا عن طريق التشريعات التى يفرضهـــا الحاكم المطلق الـــذى يعرف غايتـــه من الحكم ، فهو الذى يستطيع — فى رايـــه — أن يقضى على الدولة الفاسدة ، ويقيم مقامها دولة فاضـــلة ، وينشـــر الخصال الحميـــدة بين سكانها .

---

(٦٨) هذا هو معنى قوله : ان نظام الحكم الجمهورى لا يصلح الا فى سويسرا ، وبعض أجزاء المانيا حيث احتفظت الحياة المدنية هناك بنقاوتها ، واحتفظ الافراد بقوة أخلاقهم .

وايمان ميكيافيلي بالحاكم المطلق يرجـــع الى رغبته الصادقة فى القضاء على الفساد الذى عم ايطاليا ، والى رغبته فى توحيد وطنه ، اذ كـــان يرى أن سبب انقسام ايطاليا الى عـــدة دول هـــو تنافس حكومات هذه الدول ، وعجز اية حكومة منها عن اخضاع الآخرين لها ، وكان امله ان يرى فى ايطاليا حاكمـــا قويا له جيش كبير يستطيع به أن يخضــــع الآخرين فيتم توحيد ايطاليا . وايمانه هذا يتلاءم مع فلسفته السياسية ، فما دامت الطبيعة البشرية فى نظره تمتـــاز بالانانية والاثرة ، فلا يمكن ان يرتبط افراد المجتمع الا عن طريق قـــوة الدولة وقوة قوانينهـــا ، وفى هذا تاكيد لقوله : ان القوانين هى التى تنشىء الالتزامات الاخلاقية فى المجتمع .

ونستطيع أن نفهم من هذا أن الفلسفة الميكيافيلية تضع للاخلاق مقياسين مختلفين كمـــا أشرنا من قبل . فبما أن الحاكم هـــو الذى ينشىء الدولة ويضع لها القوانين ، وبما أن القوانين هى التى تضـــع القواعد الاخلاقية للمجتمع فلابد أن يكون بمنأى عن هذه القواعد ، وفى هذه الحالة يقاس نجـــاح الحاكم بمقدار ما تحرزه سياسته من نجاح ، وما تحققه للرعية وللدولة من عـــزة وقوة ، وهو يصرح للحكام باستعمال القســـوة والقتل ، والغش ، او ايـــة وسيلة تحـــقق الوصول الى الغاية ، وصراحتـــه هـــذه هى سر السمعة السيئة التى وصمت بهـــا فلسفته .

والواقع أن ميكيافيلى لم يضع نظرية عامة يدافع بهـــا عن ايمانه بالحكم المطلق كمـــا فعل « هوبز » فيما بعد ، وسبب ذلك تردده بين هـــذا الايمان وبين حبـــه الدفين لنظام الحكم الديمقراطى ، وقـــد حاول أن يوفق بين الفكرتين ليزيل التناقض الواضح فى كتاباته فقال : انـــه يؤمن بالحكم المطلق اثنـــاء نشـــأة الدولة ، فاذا ما استقرت فانه يؤمن بالحكم الديمقراطى لها فى حال استقرارها وكانه بذلك يقدم نظريتين ، احداهما للثورات ، والاخرى للحكومات ، وهـــو يوصى بنظـــام الحكم المطلق فى حالتين الاولى فى حالة تكوين دولة جديدة والثانية حالة اصلاح دولة فاسدة ، فاذا ما تكونت الدولة واستقرت ، يكون للمواطنين حق المشاركة فى الحكم ليستمر بقاء الدولة ، ويجـــب على الحكومة أن تحـــترم الحقوق الاساسية للافراد ، وان تحـــترم القوانين ، فبـــذلك تستمر الدولـــة ويمتد بقـــاؤها .

النزعات القومية والوطنية فى كتابات ميكيافيلى : هاجم ميكيافيلى نظـــام استخدام الجنود المرتزقة فى الدفاع عن الدولة ، وكان يكره هـــذه الفئة لانـــه يراها السبب الرئيسى فى عـــدم استقرار الامن فى ايطاليا ، ويصفها بأنها عصبة من الافاقين المأجورين الذين يضعـــون خدماتهم فى يد كل من يدفع لهم اجرا اكبر ، ثم انهم لا يخلصون الا للمادة ، وهـــم على الامير الذى يخدمونه اشـــد خطـــرا مما هم على اعدائه ، وقد ثبت انهم لا يصلحـــون الا لبث الرعب فى قـــلوب

المواطنين المسالمين ، اما حين يوكل اليهم الدفاع عن الوطن فانهم يقفون عاجزين امام اية جيوش وطنية منتظمة مثل جيوش فرنسا واسبانيا (٦٩) ، وبناء على هذا كان يحبذ فكرة انشاء جيوش وطنية ، ويراها فى مقدمة ضروريات الدولة ، لان الجنود المرتزقة فوق عدم اخلاصهم يحاولون استنزاف خزينة الدولة ، ويعملون على افقارها بما يطلبونه ، من اجور مرتفعة ، فيجب على الحاكم ان يعنى بتعليم مواطنيه فنون الحرب ، وان يجعل منهم جيشا تام السلاح والتنظيم ، ليكون عماد الحاكم فى الدفاع عن الدولة ، وفى تحقيق اطماعه السياسية ، اذ أن من مستلزمات هذا الجيش الاخلاص الذى يستطيع ان يستعين به الحاكم فى جميع الاوقات (٧٠) . وقد اقترح ميكيافيلى تعميم نظام الخدمة العسكرية لجميع المواطنين من الرجال فيما بين سن السابعة عشرة والاربعين ، وهذا الجيش مهمته حماية الامير من الثورات الداخلية ، ومن اطماع الدول الاجنبية .

واهمية الجيش الوطنى المنظم فى اعتقاد ميكيافيلى وكرهه لطبقة النبلاء راجع الى شعوره الجارف بالوطنية ، وحبه للقومية الايطالية ، ورغبته العاطفية فى توحيد ايطاليا ، وخلاصها من الخلافات الداخلية ، ومن الدول المجاورة التى تغزوها ، وقد كان صريحا حين قرر أن واجب المرء نحو وطنه فوق جميع الواجبات فى الحياة (٧١) .

---

(٦٩) يصف ميكيافيلى قوات المرتزقة فى كتاب الامير قائلا : « اذا اعتمد عليها احد الامراء فى دعم دولته فلن يشعر قط بالاستقرار او الطمانينة ، لان هذه القوات كثيرا ما تكون مجزاة وطموحة : لا تعرف النظام ، ولا تحفظ العهود والمواثيق ، تتظاهر بالشجاعة امام الاصدقاء ، وتتصف بالجبن امام الاعداء ، لا تخاف الله ، ولا ترعى الذمم مع الناس ، والامير الذى يعتمد على مثل هذه القوات قد يؤجل دماره المحتوم اذا تاجل الهجوم الذى سيتعرض له ، وهكذا فان الامير يتعرض ايام السلم للنهب من المرتزقه ، وفى أيام الحروب للنهب من العدو . ولعل العامل فى هذا هو افتقار المرتزقة الى الولاء ، او الى اى حافز آخر من الحب يحملهم على الصمود فى ميدان القتال ، باستثناء الراتب الطفيف الذى يتقاضونه ، وهو اقل شانا من أن يحملهم على التضحية بارواحهم فى سبيلك ، وهم على استعداد تام ليكونوا جنودا لك طالما أنك لا تثير حربا أو تشترك فى حرب ، أما اذا جاء القتال فانهم اما ان يعمدوا الى الهرب أو الى رفض القتال كلية ... » . انظر الترجمة العربية لهذا الكتاب التى سبقت الاشارة اليها بالذات صفحات ١٢٢ - ١٣٧ .

(٧٠) كان مكيافيلى يرفض أيضا استخدام ما يسميه بالقوات الاضافية - أى قوات الامارات المجاورة - فى الدفاع عن الوطن ، لانها اذا خسرت فانت المهزوم ، واذا انتصرت فقد غدوت اسيرها ، انظر المرجع السابق ص ١٣١ .

(٧١) يقول ميكيافيلى فى ذلك : « عندما تتوقف سلامة الدولة على اتخاذ قرار ما ، لا يصح أن تتاثر بما يتضمنه من عدل أو ظلم ، أو بما يتسم به من انسانية او قسوة ، أو بما حققه من عظمة أو عار ، بل يجب علينا ترك جميع هذه الاعتبارات جانبا ، وان نلقى على انفسنا سؤالا واحدا : ما الطريق الذى ينقذ الوطن واستقلاله » .

من هذا كله ، نرى ان ميكيافيلي كان متأثرا فى كتاباته بعاطفة قـوية ، هى عاطفـة حبه لوطنه ايطاليا ، وكـان يشعر ان اتحاد ايطاليا لا يمكن ان يتم الا على يدى ملك قوى مطلق الحـكم ، وكان دائمـا يشير الى فرنسا واسبانيـا على انهما مثلان من أمثلة القوة التى تحققت عن طريق الاتحـاد .

المبحث الثانى

فلسفة القانون الطبيعى

١ — القانون الطبيعى والعصر الطبيعى :

عرفنا عند دراستنا لتطور الفلسفة السياسية عند قدماء الاغريق والرومان ، انهم نظروا الى القانون الطبيعى على انه القانون الذى سبق قانون المدنيـة ، ثم جـاء الرواقيون فجعلوا له أهمية خاصة اذ قرنوه بالقانون الاخلاقى ، ثـم عرفه المشرعون الرومان بعـد ذلك بأنه قانون الشعوب ، ففصلوه عن القانون المدنى فصلا تاما . اما اهل العصور الوسطى فقسموا القانون الى : قانـون طبيعى ، وقانون الهى ، وقانون وضـعى ، وقد كان كثـير من فلاسفة هـذا العصر يدمجون القانون الطبيعى فى القانون الالهى ، ثم تطـورت الفـكرة تدريجيا ، وصدر القانون الطبيعى يمثل العقل الانسانى (٧٢) .

فكرة العصر الطبيعى : تعنى هـذه الفكرة ان الافراد قبل انضـوائهم تحت نظام مجتمع سياسى ، كانوا يعيشـون فى مجتمع ساذج يحكمـه قانون الطبيعة ، ولافراده حقـوق طبيعية . وهذه الـفكرة ليست من مستحدثات التفـكير السياسى الغربى ، وكل ما هنالك صارت موضـع عناية خاصـة خلال القرنين السـابع عشر والثـامن عشر . واهـم ما تجـب ملاحظته عليها انهـا لا ترتكز على اصل تاريخى ثابـت ، ولكنها قائمـة على الافتراض المحض من ناحية ، وأن الغرض منها ارجاع السلطة الى اصـل شعبى ، وتاكيد حـق الافراد من ناحية اخـرى .

وقد سارت فكرة العصر الطبيعى فى اتجاهين : الاول يعتبر العصر الطبيعى ممتازا بالبساطـة والفضيلة ، ثم قضى تكوين المجتمـع السياسى على هـذه الفضائل ، ولذلك كان من واجب الانسانية ان تعمل للرجوع الى هذا العصر ، والثانى يرى أن العصر الطبيعى كانت تسوده مساوىء تتمثل فى القوة والظلم ،

---

(٧٢) ويبدو هذا التطور واضحا فى كتابات الفيلسوف « هوبز » اذ يؤكد ان القانون الطبيعى ليس فى الواقع الا العقل البشرى . وأن أحكام هذا القانون لا تخرج عن كونها شيئا يستنبطه العقل من طبيعة البشر .

ثم تضى تكوين المجتمع السياسى على هذه المســاوىء وان الانسانية قد تنكب بعودة هذه المساوىء ما لم تحافظ على التكوين السياسى الممثــل فى الدولة .

وتأرجحت اوربا بين هذين الاتجاهين تبعــا للظروف والعوامل المؤثرة فى حيــاة الافراد هناك ، ففى خــلال العصور الوسطى مال الفلاسفة والمفكرون السياسيون الى الاخذ بالاتجاه الاول ، وكان طبيعيا ان يتجه التفكير السياسى فى العصور الوسطى هذا الاتجاه الذى يصور ما كان بين الدولة والكنيســـة من صراع ، فالفلاسفة وجلهم من رجــال الدين ، يمجدون العصـــر الطبيعى لغاية فى انفسهم هى الحــط من قيمة سلطة الدولة ، واعــلاء شأن سلطة الكنيسة التى كانت تحاول الرجوع بالنــاس الى المجتمع الطبيعى تركــيزا لسلطانهــــا .

واثناء القرن الســادس عشر ، بدات الافكار السياسية تتغير تبعا للتغيرات الاقتصادية التى شهدتها اوربــا خلال هــذا القرن الذى امتاز ـــ كما عرفنا من قبل ـــ بكثير من النشـــاط الاقتصادى ، وبالتوسع التجارى حيث اســتلزم ذلك تقوية سلطان الدولة الممثلة فى شخص الملك ، واخذ المفكرون السياسيون بالاتجاه الثانى ، فصوروا العصـــر الطبيعى على انه عصـــر الظلم والاستبداد ، اما الدولة فعلى نقيض ذلك تعتبر انبل اعمال الانســان لمــا اوجدته من استقرار وطمأنينة وعدالة (٧٣) .

فكرة العقــد : الفكرة التى تنادى بأن الدولة نتيجة لعقد او اتفاق ليست فكرة جديدة من مبتكرات العقل الاوربى ، وانما هى فكرة سياسية ســبق أن ظهرت فى التوراة ، ثم قدمتها المسيحية لاوربا خلال العصـــور الوسطى ، ثم ظهرت فى النظام الاقطــاعى الذى قام على اســاس تبادل الالتزامات بــين الحكام وبين اتبــاعهم . فالفكرة اذن لم تكن غائبة عن عقل الاوروبيين فى نهاية القرن الســادس عشر ، وقــد لجــأ اليها الفلاسفة لمقاومة السلطة الاستبدادية التى استخدمها الامـــراء .

وقد ظهرت فكرة العقد فى صـــور متعددة ، فاحيانا كان الكاتب السياسى يقرر وجود عقد بين الله والشعب للمحافظة على العقيــدة الحقــة ، واحيانا اخرى كان بعض الكتاب السياسيين يظهر هذه الفكرة فى صورة عقد بين الافراد وبعضهم لتكوين المجتمــع ، كذلك فان منهم من ابرز هــذه الفكرة فى صورة عقد بين الحاكم والمحكومين لتفسير سلطة الحاكم وتحديدها .

وبتاثير نظرية العقد حلت العلاقات المدنيــة بين الافراد محل العلاقات

---

(٧٣) انظر نماذج لهذه الاتجاهات فى هذا المبحث والمبحث الذى يليه وبالذات فى الفـــكر السياسى لهوبز ولوك وروســـــو .

الطبيعية ، واصبحت عقيدة معظم الكتاب السياسيين فى أوربا خلال الفترة الاخيرة من القرن السابع عشر ، والجزء الاكبر من القرن الثامن عشر ، وقوتها فى هذه الفترة راجعة الى انها أوجدت تفسيرا مدنيا للسلطة السياسية ليحل محل التفسير المعتمد على نظرية الحق الالهى ، واعتمد عليها ايضا انصار مذهب الحرية لانها امدتهم بوسيلة واضحة للحد من سلطة الملك المطلقة.

وبوجه عام كان لهذه النظرية جاذبية خاصة للمجتمع الاوربى فى ذلك الوقت ، لانها اتاحت للفرد مركزا ممتازا فى المجتمع ، اذ نظرت اليه على انه الوحدة التى قام عليها العقد ، فسواء اكان العقد بين الله والشعب ، أو بين الافراد وبعضهم ، أو بين الحاكم والمحكومين ، فان غايته فى كل ذلك تحديد سلطة الحاكم واختصاصاته ، وفى ذلك تأكيد لحقوق الفرد .

ونظرية العقد لا تستند الى حقيقة تاريخية ، ولكنها رغم ذلك كانت ذات شأن كبير فى التفكير السياسى فى الغرب ، وبخاصة انجلترا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، اذ كان لها شأن كبير فى الثورات التى قامت فى هذه الامم ، وشأن فى تطور النظم الديمقراطية والحريات الفردية فى هذه البلاد .

٢ — توماس هوبز والحكم المطلق (٧٤) :

تأثر هوبز بالحرب الاهلية فى انجلترا تأثرا جعله مؤازرا للملك ، واستند فيما كتب الى نظام الحكم المطلق ، اذ كان يعتقد ان النظام الملكى اكثر نظم الحكم استقرارا ، واكملها نظاما ، ولما لم يستطع الدفاع عن نظرية الحق الالهى للحكم ليبرر سلطة الملك المطلقة لجأ الى نظرية القانون الطبيعى والعقد الاجتماعى ، لانه رأى أن سيادة الدولة تستلزم الطاعة المطلقة ، والدولة مكونة من جميع الافراد ، وهو يتصورها على هيئة عملاق جبار او وحش هائل Leviathan (٧٥) فى يده جميع السلطات وتخضع له كل المنظمات التى

---

(٧٤) (١٥٨٨ — ١٦٧٩ م) .

(٧٥) الف هوبز كتابا سماه بهذا الاسم ، وهو يقول فى مقدمته : « ان فن الانسان يستطيع أن يصنع حيوانا صناعيا .. بل ان الفن يستطيع ان يذهب الى ابعد من ذلك فيقلد الانسان ذاته ، ذلك بان هذا الكيان الخيالى الهائل الذى نسميه الدولة والذى هو من خلق الفن لا يعدو ان يكون انسانا صناعيا وان كان اعظم حجما واشد باسا من الانسان الطبيعى ، لقد صوره الانسان وابتدعه ليحميه ويؤمنه ... ان السيادة فى هذا الانسان الصناعى هى بمثابة الروح . انها له الروح الصناعية فهى التى تمنح الحياة والحركة لجسده كله ، والثواب والعقاب أعصابه ... وثروات الافراد جميعا قوته ... وسلام الشعب وظيفته ... والانصاف والقوانين هى فيه بمثابة العقل والارادة ... والاتحاد والوئام صحته ، والفتنة مرضه . والحرب الاهلية منيته ... والمواثيق والعقود التى ادت الى اتحاد اجزاء هذا الكائن السياسى هى منه بمثابة ما قاله الله عندما شاءت ارادته ان يكون الانسان فقال فلتكن فكان ... » . =

فى الدولة ، وهدفه من هذا ان يقضى على ما تدعيه هذه المنظمات من سلطان لانه يرى ان هذه السلطات يجب ان تكون فى يد الملك ، وكان يرمى ايضا الى القضاء على نفوذ المدن ، والنقابات الطائفية ، والكنيسة ، ولهذا جاءت نظريته السياسية كاملة بعيدة عن المعتقدات الدينية ، مرتكزة بقدر الامكان على المنطق والطبيعة .

غريزة المحافظة على النفس : كان الهم الاول لهوبز هو البحث عن الشروط اللازمة لاستقرار المجتمع فاتجه الى بحث القواعد التى تسيطر على تصرفات الانسان ، وهو يعتقد أن الانسان تتملكه غريزة واحدة هى غريزة المحافظة على حياته ، وهذه الغريزة تدفعه الى الكفاح طول حياته ، فيظل مكافحا حتى يموت ، وغريزة البقاء هذه تجعل الانسان يبحث عن الوسائل التى تكفل له الامان ، وفى سبيل ذلك يلجأ الى وسائل القوة ، لان الانسان لايستطيع ان يحقق لنفسه الامن الا اذا كان قويا ، وتتمثل القوة فى الغنى أو المركز او السمعة او الكرامة ، ومن ثم صح الحكم على الانسان بأنه أنانى بطبعه ، لا يهتم الا بتوفير الطمأنينة لنفسه ، دون أن يعير غيره أى اهتمام الا اذا وجد أن بقاءهم وطمأنينتهم ضرورية لبقائه ولطمأنينته .

ولان الافراد يتعادلون تقريبا فى القوة الجسمانية وفى الذكاء ، فقد أصبحوا لا يشعرون بالطمأنينة ما لم توجد سلطة مدنية تسيطر على تصرفات الافراد ، وتحد من اطماعهم ، ولهذا يصف هوبز البداوة الاولى بأنها كانت حالة حرب مستمرة بين الافراد وبعضهم ، وهذه الحالة لا تستقيم مع تطور المدينة حيث لا يوجد مثل هذا المجتمع البدائى الذى لم تكن فيه صناعة او زراعة او بحرية او بناء أو فن ، وحيث كان الانسان وحيدا فقيرا متوحشا شريرا ، لا يعمر طويلا على حد تعبير هوبز .

غير ان طبيعة البشر تنطوى على مبداين اساسيين هما الهوى والعقل : اما الهوى فيدفع المرء الى الحصول على كل ما يشعر انه فى حاجة اليه دون ان يعبأ برغبات الآخرين او احتياجاتهم ، وهذا مما يدعو الى تشابك الناس واصطدامهم ببعضهم ، وأما العقل المهذب لطبائع الانسان وجشعه ، وهو الذى يرشده الى طريقة حل مشاكله مع الآخرين دون حاجة الى التشابك او التطاحن ، فالعقل اذن بمثابة قوة منظمة بعيدة النظر ، يمكن الافراد من الحصول على مزيد من الطمأنينة دون قضاء على غريزة حب البقاء ، فهناك رغبة فى التملك السريع ، وهى تولد العداوة والبغضاء ، وهناك انانية متئدة هى التى تدفع الانسان الى أن يعيش فى المجتمع . وعلى ذلك ففى الطبيعة البشرية عاملان هامان يدفعان الافراد الى نبذ الحياة الفطرية ، وتكوين

= انظر . محمد طه بدوى تاريخ فقه السياسة ـ أمهات الافكار السياسية الحديثة وصداها فى نظم الحكم ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ .

المجتمع ، وهما : الرغبـــة الفطرية والانانية المتدة او الخـوف ، وذلك لان المجتمع هـو الوسيلة الوحيدة التى تحقق للانســان رغباته مع ضمان الاحتفاظ بحياته فى نفس الوقت .

والعقل هو الذى ينظم عملية تحـول الانسان من المعيشة فى الحياة البدائية المتوحشة الى الحياة الاجتماعية المتمدنية ، ويتم هـذا التحـول عن طـريق تطبيق القوانين الطبيعية التى تنير الطريق امـام الانسان العاقـل فى سبيل تنظيم علاقاته مع الآخـرين لكى يحـافظ على نفسه وعلى حياته ، وهى التى تضع له الشروط اللازمة لاتحـاد الافراد وتعاونهم فيما بينهم لمـا فيـه خيرهم جميعا ، وعلى هذا يكون من راى هوبز ان القوانين الطبيعية هى اساس بنـاء المجتمـع المتحضر لانهـا الحكمة الكاملة ، والقاعدة الاســاسية للاخلاق الاجتماعيـة . هذه القوانين الطبيعية تبين للانســان ان استتباب الســلام والتعاون خــير من استعمال القوة ، والتنافس فى سـبيل المحافظة على الحيـاة ، كما تبين له ان استتباب السلاميقوم على الثقــة المتبادلة ، وعلى حفظ العهود ، والانسان لا يدع استعمال القوة ولا يميل الى الســلام الا اذا وثق ان الآخـرين سيكونون فى ذلك مثله ، والا انعدم ضمان استقرار السلام ، واذن فالثقة المتبادلة يجب ان تتوافر بين الافراد ، ويجب ان يكون هنـاك ضمان كاف للمحافظــة على العهود القائمة بينهـم .

من هذا نرى ان هوبز بنى نظريتــه على اساس ان الانسان انانى بطبعــه ، يبحث عن توفير الطمأنينة والخير لنفســه ، فجاءت تلك النظرية نفعيــة بحتة ، وهى فى نفس الوقت فردية ، تعنى وجـوب استخـدام سلطة الدولة وقـوة قوانينها لتوفير الطمأنينة للفرد ، والواقع ان هوبز يرى ان هـذا هـو المـبرر الوحيد لان يطيع الفرد دولته ، لانهـا توفر له من الطمأنينة والاستقرار ما عجزت عن توفيره حالة الفطرة الاولى ، وهوبز لا ينظـر الى مصالح المجتمـع باسره او الى رفاهيتــه ، ولكن ينظر الى مصالح الافـراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع ، والمجتمع فى نظـره تكوين غير طبيعى اوجده الافراد لانهم وجـدوا فيه نفعا اكبر من نفع حالة الفطـرة الاولى من حيث تنظيم تبـادل الخـدمات ، وتبــادل السلع .

هذه الفلسفة الفردية الواضحة هـى التى جعلت هوبز من ائمة الفلاسفــة فى عهـده ، ودفاعه عن الملكية او النظام الملكى يكاد لا يذكر بجانـب هــذه النظرية فى عالم الفلسفة السياسية ، فهـو يصور الدولة فى صورة وحش هائل ، والافراد طبعا لا يحبون هذا الوحش ولا يحترمونه ، وانمـا هم يطيعونه طلبـا لتحقيق منفعة شخصـية ، وهـذا لا يختلف فى شىء عن المذهب القائل بـان الدولة شر لابـد منه ، وان النظام الملكى شـر لابـد منه لحماية الفرد وممتلكاته ، وجلى ان هذا الافتراض ليس مما يستريح اليه الملوك او يسرون به .

ثم ينتقل هوبز الى البحث عن السيادة فيقول : ما دام قيام المجتمع أساسه الثقة المتبادلة فيجب ان نوضح كيف يمكن تحقيق هذه الثقة من الناحية المنطقية ، لان الانسان غير اجتماعي ، فكيف ننتظر منه أن يحترم حقوق الآخرين من تلقاء نفسه ؟ انه لا يحترم حقوق الآخرين الا اذا ضمن انهم يحترمون حقوقه ، ولا يحترم الآخرون هذه الحقوق الا اذا وجدت حكومة قوية تكفل هذا الاحترام بأن تجعل جميع الافراد يحترمون نصوص العقد الذى يتم ابرامه فيما بينهم ، وبأن تتكفل بعقاب المخالفين (٧٦) .

والطمانينة فى راى هوبز لا تسود الا فى ظل حكومة قوية ذات سلطة تمكنها من اقرار السلام ، وفرض العقوبات اللازمة لكبح جماح الانسان وتنفيذ هذه العقوبات التى تفرضها ، لان الخوف من العقاب عامل فعال فى ربط الانسان بالمجتمع ، ومعنى هذا ان هوبز يؤمن بأن الحكومة يجب ان تعتمد على القوة ، فهى بدون قوة لا تستطيع ان تحقق الغاية من وجودها وهى المحافظة على المجتمع ، ولكى يبرز استعمال القوة يلجأ الى نظرية العقد فيقول ان المجتمع ينشأ نتيجة عقد يبرم بين الافراد وبعضهم ، وبموجب هذا العقد يتنازلون عن جميع حقوقهم ، ويتعهدون بالخضوع لشخص واحد ، أو لعدة اشخاص يمثلون الحاكم وهو ليس طرفا من أطراف العقد .

والواقع ان هوبز كان يعتقد ان المجتمع مجرد فكرة خيالية ، لا يمكن أن يكتسب حقوقا ، ولا يمكن ان يؤدى عملا ، والافراد وحدهم هم الذين يمكن ان يكتسبوا حقوقا ، ويمكن أن يؤدوا عملا ، فاذا قلنا ان المجتمع أدى وظيفته أما فنحن نعنى فى الواقع أن أفراد أو أفرادا ادوا هذا العمل باسم المجتمع بصفته وكيلا عنه ، أو ممثلا له ، فاذا قبلنا هذا التحليل المنطقى كان معناه أن المجتمع لا ينشأ نتيجة لموافقة ، بل نتيجة لاتحاد ، والاتحاد هنا خضوع الجميع لارادة شخص واحد ، والمجتمع اذن ليس جسما جماعيا ، ولكنه شخص واحد هو الرئيس أو الحاكم الذى تمثل ارادته ارادة جميع اعضائه ، والمجتمع على هذا محض خيال ، ولا يعنى فى الحقيقة الا الحاكم صاحب السيادة الذى يتكلم بأسمه ؛ اذ بدون هذا الحاكم لا يكون للمجتمع وجود اطلاقا .

ومن هذا التحليل نستمد النتائج المميزة لنظرية هوبز ، وهى :

(أ) لا فرق بين المجتمع والدولة ، وكذلك لا يوجد فرق بين الدولة

---

(٧٦) يقول هوبز فى هذا المعنى : « ان العهود بدون السيف (القوة) ليست الا كلمات لاقدرة لهاتظ على المحافظة على حياة الانسان ، والكلمات اضعف من ان تستطيع ردع طموح الافراد أو طمعهم أو غضبهم أو انفعالاتهم الاخرى الا اذا اقترنت بقوة تؤيدها او بسلطة تبعث الخوف فى نفوسهم » .

والحكومة ، فبدون الحكومة ذات الارادة النافذة لن يوجـد مجتمع أو دولة ، بل توجـد جماعة لا ارادة لهـا .

(ب) لا تصلح التفرقة بين القانون والاخلاق ، وذلك لان المجتمـع ليس له الا صـوت واحد ، وليس له الا ارادة واحـدة نافذة ، وهي للحاكم صـاحب السيادة الذى يجعل من المجتمع حقيقة واقعة .

(جـ) الحكم يجب ان يكون مطلقـا ، فالافراد فى راى هوبز ليس لهم الا اختيار احد امرين : الحكم المطلق ، او الفوضى الكاملة ، لان المجتمع لا يعيش الا اذا وكل سلطة الحكم لشخص او عـدة اشخاص ، وعلى ذلك فان السلطة تتجمع كلها فى يـد شخص واحـد تخضع لارادته جميع القوانين والاخلاق فى الدولة ، ولا يمكن نزع السلطة منه ، وهو لا يملك التنازل عنها ، فاما أن يعـترف للحاكم بسلطة كاملة فتنشـأ الدولة ، واما ان لا يعترف بهـذه السلطة فتعم الفوضى ، وهذا الحاكم يتولى جميـع سلطات الحاكم من تشريعية وقضائية وادارية وتنفيذية ، وله حق تعيين جميـع الموظفين العموميين ، واقامة العدل ، ومعاقبة المخالفين .

ويجب الا نفهم من ذلك ان هوبز ينفى حـق مقاومة سلطـة الحاكم المستبد ، اذ ان هوبز يعتقد ان الحكومة انمـا يقوم لتوفير الطمانينة للأفراد ، فاذا عجزت عن اداء المهمة كان معنـى ذلك انها حكومـة ضعيفة وليس لها من وسـائل القوة ما يكفى لتنفيذ الغرض منهـا ، فاذا قامت ثورة ونجحـت فى خلع الحكومة فان هذه الحكومة تفقـد حقها فى السيادة ، ويعفى المواطنين من حق الخضوع لها ، ويصيرون احرارا فى اختيار حاكم آخـر يرونه قـادرا على حمايتـهم ، فالقوة اذن هى المبرر الوحيـد فى نظـر هوبز لشرعية الحكومة ، وهـذا هو اكبر ما جعل إنصـار الملكية يفزعون من نظريته ويخشون مغبة تطبيقهـا ، والواقع ان نظريته من هذه الناحية لا تتقيـد بنظام معين فى الحكم ، ولو ان هوبز كان يؤمن بأن النظام الملكى اصلح نظـم الـحكم غير انه يقول ان وجود حكومة ما خير من الفوضى ، فاذا لم يتمكن النظـام الملكى من الاحتفاظ بالمجتمـع سليما فان نظريته تصلح لتاييـد اى نظام حكم آخـر يحقق الغرض من قيام المجتمع ، والدليل على ذلك أن الفلاسفة الذين جاءوا بعـده لم يجـدوا صعوبة تذكر فى الاعتماد على نظريتـه لتأييد نظـام الحكومة الجمهورية أو البرلمانية .

وتختلف انواع الحكومات باختلاف تحـديد موقع السيادة فى كل منهـا ، وهـو لا يؤمن بوجـود حكومات فاسـدة ، اما وصف الناس لبعض حكومات الاقلية بانهـا فاسدة فذلك يرجـع الى كرههم لاستعمال القوة ، لانه يعتقد ان السيادة لابـد أن توجد فى اى نوع من انواع الحكومات ، والمهم هـو البحث عن موقعها لتحديد شكل الحكومة ، ولهذا السبب ايضا لا يؤمن هوبز بنظام الحكم

المشترك ولا بنظـــام الحكم المقيد ، لان السيادة لاتتجزأ ، واذا وجد شخص له حق القول الفاصل فى الدولة ، فهذا الشخص هو صاحب السيادة الحقيقية .

نظريته فى القانون المدني : يعرف هوبز القانون بأنه أمر يصدر من الشخص الذى يملك السيادة فى الدولة ، وهو يفـــرق بين القانون المـــدنى والقانون الطبيعى بقوله : « ان القانون المدنى هـــو الذى تقـــف وراءه قوة تنفيـــذية ، اما القانون الطبيعى فهـــو القواعد التى يمليها عقـــل الانسان » ، وعلى ذلك فالقانون الطبيعى عنده انما هو قانون عن طريق المجاز ، ولا يكتسب صفة القانون الحـــق الا اذا أمر الحـــاكم بتنفيذه ، والعـــادة ايضا لا تكتسب صفة القانون بمجـــرد كونها عادة ، ولكن لان الحاكم اقرها ضمنا بعـــدم معارضته فى تطبيقها ، وواضح ان موافقة المجلس النيابى ليســـت ضرورية لاصـــدار القانون ، فالحاكم ، قـــد يستشير هذا المجلس بصدد قانون ما ، وقـــد يطلب منه صياغة قانون ما ، غير ان هذا القانون او ذلك لا يصـــدر الا اذا أمر الحـــاكم صاحب السيادة بتنفيـــذه ولذلك تصـــدر جميع القوانين باســـم الملك ، ومع ذلك ففى الواقع انه لا يوجد تعارض بين نظرية هوبز وبين امكان اصـــدار البرلمان للقوانين ، لان البرلمان قد يكون هو صاحب السيادة فى الدولة ، وبذلك يصير له حـــق اصـــدار القوانين ، وحـــق تنفيذها .

والقانون الطبيعى يبين المبادىء الصالحة لبناء الدولة ، ولذلك لا يضع قيودا على سلطة الحاكم ، وهوبز يـــبرز ذلك بأنه لا يوجـــد قانون مدنى يتعـــارض مع القانون الطبيعى ، فالملكية حـــق طبيعى ، والقانون المدنى يعرف الملكية ، فاذا ما زال حق ما انتفت الملكية ، وخـــرج الموضـــوع من نطاق القانون الطبيعى . فلا يوجد هناك قيـــد على الحاكم ، والقيد الوحيد الذى تسمح به نظرية هوبز هـــو قوة الشعب .

وخلاصة آراء هوبز أن الحكومة لازمـــة لوجود المجتمع ، وانهـــا قائمـــة لخدمة الافراد بمـــا توفره لهم من حماية لارواحهم وممتلكاتهم ، وهذا هو المبرر الاكبر لقيام الحكومات ، وهو لا يؤمن بشىء اسمه « النفع العـــام » بل يعتقـــد انه لا وجـــود له ، كما انه لا يؤمن بارادة العامة بل بارادة الحاكم منفردة ، لان الدولة فى رايه مكونة من افراد تحدوهم الرغبـــة فى الحياة ، وفى التمتع بالحماية ما داموا موجودين ومن هنا اعتبرت فردية نفعية ، وقـــد صار لهـــذه النظرية كثيرون بعـــد هوبز ، وظلت محـــور الفلسفة السياسية فى أوربا زهـــاء قرنين بعد موت صـــاحبها ، وقـــد سيطر مبـــدأ المنفعة الذاتية على عقول الناس حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ثم صـــار من المبادىء الفاســـدة ، بل من اكثرها فسادا فى عصرنا الحاضر .

٣ — جون لوك والحكم الدستوري (٧٧) :

عاد النظام الملكي الى انجلترا سنة ١٦٦٠. فعمل جون لوك على تقوية العلاقة بين الملك والكنيسة ، ومن اجل ذلك اعاد الحياة الى نظرية الحق الالهي في الحكم ، ونظرية الطاعة السلبية ، واولى النظريتين تجعل الملك ظل الله في أرضه والثانية توجب طاعته حتى على الذين يختلفون معه في المذهب او العقيدة .

وقام حزب الاحرار بمحاولات كثيرة لتحديد سلطة الملك ، ولتحرير النظم السياسية والدينية من سلطته الإستبدادية ، ولكن حزب المحافظين الموالي للملك وقف في وجه حزب الاحرار ، وعمل على احباط ما يسعى الى تحقيقه للشعب ، ولكي يتحقق لحزب المحافظين هذا الغرض هدموا النظرية السياسية التي تقول بأن الدولة نشأت نتيجة عقد ، ورفضوا أن يكون للشعب حق مقاومة سلطان المستبد بهم من الحكام ، أو الخارج عن حدود السلطة المخولة له .

ولما اعتلى العرش الملك جيمس الثاني وكان كاثوليكيا أعاد الى البروتستانت أتحادهم ، وأعادوا النظر في امتيازات الملك ، فأتاحوا لحزب الاحرار أن يعاود نشاطه مرة اخرى ، وانتهى الامر بخلع جيمس من العرش وخلفه وليم وماري ، وفي سنة ١٦٩٨ صدر قانون الحقوق الاساسية للانسان . ولم تكن ثورة سنة ١٦٩٨ ثورة احرار ، بل كانت من آثار رجال محافظين وعمليين لم يكونوا يؤمنون بالنظام الجمهوري ، او بالنظريات التي تنادي بوجوب المساواة التامة بين افراد الشعب ، وكانوا يعارضون مبدا الحق الالهي . ويؤمنون بالملكية المقيدة ، وبنظام الحكم الارستقراطي . وقام جون لوك بتوضيح هذه النظرية .

محور فلسفته السياسية : كان من رايه ان الحكومة بما فيها الملك والبرلمان مسئولة أمام الشعب ، وأن سلطة الحكومة مقيدة بالتزام قواعد الاخلاق ، وبالتزام التقاليد الدستورية ، والتمسك بالتعهدات التاريخية ، وكان يرى أيضا أن الحكومة ضرورية لابد منها ، وبما أنها وجدت لخدمة الصالح العام للشعب فهي تستمد منه حقوقا ، ولا يمكن ان تنتزع منها هذه الحقوق .

القانون الطبيعي : وصف حالة الفطرة الاولى بأنها حالة كان « يسودها السلام ، والاخلاص والمساعدات المتبادلة ، والمحافظة على النفس ، لان قانون الطبيعة أنها تمد الافراد بما يساعد على ذلك ويوجد لهم الاسلحة الكافية من الحقوق والواجبات ، غير ان ثمة خطرا واحدا يتعرض له المجتمع الذي تسوده حالة الفطرة الاولى وهو عدم وجود الانظمة التي تمكن من تنفيذ

---

(٧٧) (١٦٣٢ — ١٧٠٤ م) .

القانون الطبيعي مثـل وجود الموظفين العموميين والقوانين المكتوبة وتوقيـع العقوبات على مستحقيها ، ونحـو ذلك مما يعين على تنفيذ مبـادىء العـدالة الطبيعيـة .

ونحن اذا استبعدنا فكرة القانون الطبيعي من هـذه النظـرية وجدناها مطابقة للافكار التى سادت أوربا فى العصور الوسطى ، وخلاصتها ان القوانين الاخلاقية اوسع مـدى من القوانين الوضعية ، وان القوانين الاخلاقية صالحة دائما سـواء أطبقها الحكومـة أم لم تطبقها ، ويلاحظ ان الفـرق بين نظرية لوك ونظرية هوبز عظيم الاهميـة ، لان هوبز كان يرى ان الحكومة هى التى توجد القواعد الاخلاقيـة ، اما لوك فكان على عكس ذلك يرى ان القواعـد الاخلاقية كانت موجودة قبل ان توجد الدولة وتنشـأ الحكومة ، واما قوانـين الدولة فليست الا اعترافا بوجـود هذه القواعد الاخلاقيـة ، ووسيلة لضمان تطبيقهـا .

الملكية الخاصـة : في الحياة الفطرية كانت الملكية شائعة ، وكل فرد له حق الحصول على مستلزمات حياته من خيرات الارض الطبيعية ، هـذا هـو راى لوك ، وهو لا يختلف عن نظريات العصور الوسطى التى كانت تعتقـد ان الملكية الخاصة انما جاءت نتيجة خطيئة البشر ، وقبـل هذه الخطيئة كانت الملكيـة مشاعة بين الجميـع ، والملكية المشاعة هى الملكية الطبيعية ، ويضيف لوك الى ذلك ، ان الفرد له حـق طبيعى فى كل ما ينتج عن عمله ، فالذى يقيم سياجا حول قطعية الارض ثم يقوم بزراعتها فانه فى هذه الحالة يكون صـاحب ملكية طبيعية لهذه الارض .

ويبدو ان لوك كان فى آرائه هذه متاثرا بالاستعمار الحديث فى امريكا فى ذلك الوقت ، ولعله ايضا كان مقتنعا بان انتـاج الفرد يتفوق على الانتـاج الجماعى ، ثم انه يعتقـد ان زيادة الانتـاج هـى التى ترفع المستوى العـام للمعيشـة فى الدولة ، ومما يجـب ان نتذكره أن اقامة الاسيجة حـول الارض للتخصص باستغلالها قـد زاد من مساحة الارض المزروعة ، ونهض بانتاجها .

وليس يهمنا ان نعرف الاسباب التى حملتـه على هذا القول بمقدار ما يهمنا تحليله للملكية الخاصة ، فهو يقول ان حـق الملكية الخاصة ينشأ نتيجة للعمل ، والعمل يعتبر بمثابة امتـداد لشخصية الفرد فى الشىء الذى بذل الجهـد فيه ، ولذلك يجعله جزءا من نفسـه ، وعلى ذلك فمنفعة الشىء مستمدة من الجهـد الذى بذل فى عملـه . ونظرية لوك هذه قد ادت الى تطور النظرية القائـلة بأن العمل اساس القيمة ، على أيدى الاقتصاديين الكلاسيك ، ويفهم من نظرية لوك هذه ان حق الملكية ليس حقا سـابقا لوجود المجتمـع فحسـب ، ولكنه

أيضا سابق لوجود العصر البدائي نفسه . فالمجتمع لا ينشيء هذا الحق . لان الحكومة والمجتمع ما وجدا الا لحمايته (٧٨) .

فلسفته المبهمة : يكاد يكون الأبهام صبغة فلسفة لوك ، ونظريته فيها من روح الفردية أو الذاتية مثل هوبز ، فهو يرى أن المجتمع لم ينشأ الا لحماية الحقوق الطبيعية للفرد ، وهى حقوق لم يخلقها المجتمع ، بل ان المصلحة الذاتية للشخص هى التى برزت وجود المجتمع ، فالنظرية على هذا الوضع نظرت الى الفرد ، واهملت المجموع اهمالا تاما ، ولقد جعل لوك من القانون سياجا يحمى به مصلحة الفرد ،وجعله أداة للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة والحريات الخاصة ، ومنع الدولة ان تتدخل للحد من هذه الحقوق ، غير انه كان يرى انه لا يوجد تضارب بين المحافظة على المصلحة الخاصة ، والمحافظة على المصلحة العامة .

العقد : بعد ان عرف الحالة الفطرية بأنها حالة سلم ومساعدات متبادلة ، وبعد ان قال أن الحقوق الطبيعية سابقة لوجود المجتمع ، حاول ان يرجع نشأة الدولة الى فكرة القبول «Consent» أو العقد . وقد عرف لوك السلطة المدنية بأنها : « حق سن القوانين المصحوبة بالعقوبات ، والتى ترمى الى تنظيم الملكيات الخاصة وحفظها ، واستخدام قوة المجتمع فى تنفيذ هذه القوانين للمحافظة على الصالح العام » ، ثم قال ان هذه السلطة لا يمكن أن تنشأ الا عن طريق الموافقة أو القبول ، ويجب أن يكون القبول من كل فرد على حدة وذلك لان السلطة المدنية لا يمكن أن تكون حقا الا اذا كانت مستمدة من حق كل فرد فى حماية نفسه وممتلكاته ، وحق الهيئة التشريعية والتنفيذية فى حماية الملكية هو الحق الطبيعى للفرد ، وقد تنازل عنه للحكومة ، ولا يمكن

---

(٧٨) لا يعنى هذا ان لوك كان يرى أن الحق الطبيعى الوحيد هو حق الملكية الخاصة . بل انه ذكر من الحقوق مثلا حق الحياة وحق الحرية ، الا انه كان يتصور جميع هذه الحقوق فى صورة حق الملكية ، ويقرر انها حقوق تعود الى الفرد نفسه ، وتولد معه ، وهى حقوق لا يمكن انتزاعها منه ، ومن واجب الحكومة والمجتمع احترامها وتأمينها ، ويقول لوك فى هذا فى الفصل السابع من كتابه « فى الحكم المدنى » : « لما كان الانسان يولد ... والحرية التامة والتمتع بجميع حقوق السنة الطبيعية وميزاتها دون قيد او شرط من سماته ، شيمة أى انسان أو جماعة من الناس فى العالم ، فله حق طبيعى بالمحافظة على ملكه - أى على حياته وحريته وأرضه .. ودفع عدوان الاخرين واذاهم أولا ، والحكم فى كل خرق لتلك السنة وانزال العقوبات التى يستحقها المجرم فى اعتقاده ، حتى عقوبة الموت منها ، على الجرائم التى تستحق عنده مثل تلك العقوبة لفظاعتها ولكن يستحيل قيام مجتمع سياسى أو استمراره ما لم يسند اليه وحده سلطة المحافظة على الملكية وعلى معاقبة كل من يسطو عليها فى ذلك المجتمع ، فليس من مجتمع سياسى الا حيث يتنازل كل فرد عن هذا الحق الطبيعى للجماعة تنازلا تاما ، شرط ان لا يحال بينه وبين اللجوء الى القانون الذى تقره تلك الجماعة » . أنظر نص هذا الفصل بكتاب د . حسن صعب الذى سبقت الاشارة اليه صفحات ٦٢٢ - ٦٢٣

تبرير هذا التنازل الا بكونه تم لكي يكون وسيلة اضمن لحماية الحقوق الطبيعية وهذا هو العقد الاول «The Original Compact» وهو الذى بواسطته كون الافراد المجتمع ، فهو فى الواقع ليس الا مجرد اتفاق لتوحيد جميع الافراد فى مجتمع سياسى واحد .

ولم يوضح لوك نتيجة العقد الاول ، فلم يبين اهى تكوين الحكومة ، أم تكوين المجتمع رغم انه كان متنبهـا للفرق بين المجتمع والحكومة ، لذلك قـال ان الثورة عندما تقضى على الحكومـة القائمة فان ذلك لا يؤثر فى المجتمع ، بل انه يظل قائما لا يزول . يضاف الى ذلك ان الفـرد يتنازل عن حقوقه للمجتمـع ، فلـذا يجب أن يكون للمجتمـع شخصية معنوية يمكن أن تقبل هذا التنازل ، فاين هذه الشخصية ؟ لقـد اجاب لوك عن هذا السؤال باشارة ضمنيـة الى امكانيـة وجود عقدين : الاول بين الافـراد وعنـه ينشا المجتمع ، والثـانى بين المجتمع والحـكومة .

وهناك مسالة اخرى هى ان العقد الذى ينشىء المجتمع (اتفاق الفرد مع الآخرين لتكوين المجتمع السياسى) يلزم الفرد باحترام راى الاغلبية والخضـوع له ، وهذا التحليل يتضـمن نقطة ضعف خطيرة فى نظـريته ، فما دامت حقوق الافراد الطبيعية ثابتة لا يمكن نزعهـا ، فان خضوع الفرد لقرارات الاغلبيـة يجعل هـذه الحقوق عرضة للضـياع ، اذ قـد تنتزع الاغلبية هذه الحقوق انتزاعا كليـا او جزئيا ، كأن يقوم حاكم مستبد فيقضى عليهـا ، ونحسـب أن لوك لم يكن يخطر بباله ان الاغلبية يمكن أن تتحـول الى سلطة مسـتبدة ، ثم لماذا يتنازل الفرد عن ملكه الشـخصى لمجـرد ان خصومه اكثر منه عـددا ؟

المجتمع والحكومة : لم ينظر لوك الى تأسيس الحكومة بنفس الاهمية التى نظر بها الى تاسيس المجتمع ، بل اكتفى بقوله انه عندما تتفق اغلبية الشـعب على ايجاد الحكومة ، فان قوة الحكومة تتوقف على مـدى ما تسمح به الاغلبية ، فقد يظل المجتمع محتفظا بجميع السلطات التشريعية ، وقد يكلهـا الى مجلس تشريعى .

ولو يعتبر السلطة التشريعية اعلى سلطة فى الحكومة ، وهـو الى جانـب هذا يعترف بأن السلطة التنفيذية يجـوز أن تشترك فى وضع القوانين فتتقيـد كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بالاخرى ، كمـا جعل السلطة التنفيذية مسئولة امام التشريعية ولم يقـر وضعها فى يـد واحـدة لان ذلك يترتب عليـه غالبا القضاء على الحركة .

وقد وضع لوك القيود التالية بالنسبة للسلطة التشريعية : (ا) انها ليست مطلقة او نهائية ، لان الافراد الذين اقاموها لا يملكون السلطـة المطلقة النهائية (ب) ان حكمها لا يمكن أن يكون بنـاء على أوامر ، لان الافراد اقاموها ليضمنوا

تطبيق القوانين عن طريق قضاة عادلين . (جـ) أن نزعها للملكية لا يمكن أن يتم الا بالقبول ، والمراد منـه قبول الغالبية العظمى . (د) لا يمكنهـا أن تكل سلطتها الى هيئة اخرى لان المجتمع هـو الذى يملك ذلك . (هـ) للمجتمع حق تغييرها اذا أخلت بالثقة التى وضعها فيها .

وواضح من هـذا انه على الرغم من قوله بأن الشعب قـد وكل الهيئة التشريعية توكيلا مؤقتا ، فهـو يؤكـد أن الشعب لا يمكنـه استرداد هـذا التوكيل ما دامت الهيئة التشريعية امينـة على واجباتها . هـذا الاعتقـاد يجعل سلطة المجتمع التشريعية مقصورة على اداء عمـل واحـد هو تاسيس الهيئة التشريعية ، ثم تشـل يد المجتمع بعد ذلك عن الحقوق التشريعيـة ، وحتى اذا أراد المجتمع أن يسترجع سلطتـه التشريعية فانه لا يستطيـع ذلك الا بعـد خلع الحكومة ، وهذا لا يتفـق مع آراء أصحاب النظريات الديمقراطية مثـل روسـو الذى لا يضـع اية قيود على سلطة الشعب الدائمة ، وحقه المستمر فى حكم نفسه بنفسه ، وقد يكون رأى لوك هذا راجعـا الى تقديره للدستور الانجليزى ، لانه يحفظ التوازن بين القوى الكبرى فى الدولـة ، اى بين الملك والنبلاء والشعب ، وهو يؤمن بحق الملك والنبـلاء والكنيسة ، ويرجع رأيه هذا ايضا الى رغبته فى ايجاد الاستقرار الدائم فى الدولة ومعنى ذلك انه لا يرى التمـادى فى حق الثورة .

حق معارضة الحاكم المستبد (٧٩) : تقوم الحكومة على اساس العمـل على رفاهية المجتمع ، ورعاية مصالح المجتمـع فاذا اهملت شيئا من ذلك وجـب تغييرها ، وقد علل لوك هذا الراى عن طـريق المقارنة بين استعمال القـوة الغاشمة ، واستعمال الحـق وقت الحروب فقـال ان الفاتح المنتصر فى حرب عادلة لا يمكنـه اقامة حكومة فى الدولة المنهزمة الا اذا احترمت هذه الحكومة الحقوق الطبيعية للافراد ، وهـى الملكية ، وحـق الحرية ، أما اذا اهملـت هذه الحقوق فلا يمكن اقامة الحكومة ، ويعنى ذلك انه يقصـد أن القوة لا يمكن ان تكون أساس الحكومة ، فهو يميز القيم الخلقية والقـوة الغاشمة كما فعـل روسـو بعـده .

وتزول الحكومة اما بتغيير مركز السلطة التشريعية ، واما بعدم محافظتها

---

(٧٩) سوى لوك بين الحكم المستبد وبين حالة الفطرة ، فالحكم المستبد لديه ليس شكلا من اشـكال للحكم المدنى قط « لان هـدف المجتمع المدنى تلافى تلك المساوىء التى تنجم ضرورة عن كون أمرىء فى للطـور الطبيعى الحكم فى القضـايا للتى تعنيـه هـو ، ومعـالجتها باقامة سلطة معروفة بوسع كل فرد من افراد ذلك المجتمـع ان يلوذ بها . اذا ما لحـق به اذى أو اذا نشأت خصومة بينه وبين أقرانه ، ويطيعهـا جميع هؤلاء الافراد » . ولما كان الحـاكم المستبد يتمتع بمفرده بجميع السلطة « فليس ثمة قاضٍ يحكم بعدل وتجرد وحـزم بوسـع اى امرىء ان يلوذ به » . أنظر المرجع السابق ص ٦٢٩ ـ ٦٣٠ .

على الامانة التى وكــل اليها الشعب صياغتها ، وقد دلل لوك على هذه النظريه بامثلة من تاريخ انجلترا . فبين ان الثورة قامت ضد حكومة الملك لانه حــاول ان يزيـــد من امتيازاته ، وان يحكم دون برلمان ، وهنا حــدث تغــير فى مركز السلطة التشريعية ، فاقتضى ذلك حــل الحكومة ، واذا حاول البرلمان أن يعتدى على حياة الشعب أو حرياته او املاكه ، فان حلــه يصـــبح واجبا ، وتعود السلطة من جــديد الى الشعب ليختار هيئــة تشريعية اخرى يكل اليهـــا مهمة الحــكم .

المبحث الثالث

الفلسفة الفــردية

١ ــ انهيار نظرية القانون الطبيعى فى فرنسا :

كان لاتجاهات التفكير السياسى الفرنسى فى عصر الملك لويس الســابع عشر اسباب سياسية تكاد تــدور كلها حــول تصرفات هذا الملك التى ادت الى تطور الحالة السياسية فى فرنسا تطــورا ترك اثر كبيرا فى التفكير السياسى . فقد حكم حكما يقوم عــلى الملكية المطلقــة المستبدة ، وكان طموحا يرمى الى توسيع ملكه ، ويعمــل على تكوين امبراطورية كبــيرة ، وفى سبيل ذلك قام بمغامرات وحروب انتصر فيها بادىء الامــر ، وكان لهذا الانتصار اثران اولهما انه صــار محبوبا لدى الشعب ، مسموع الكلمة فى أمتــه . وثانيهما ان ملوك اوروبا وحكامها تكتلوا ضــده ليقفوا فى وجــه مطامعه ، وترتب على هذا التكتل ان توالت هزائمه ، فاخــذ الشعب يتذمر وكان فى مقدمة مظاهر التــذمر فى الناحية السياسية انتقـــاد الملكية المطلقــة ، اذ بــدأ الشعب يضيق ذرعــا بتصرفات الملك ، واخــذ الكتاب السياسيون يهتمون باعادة النظــام السياسى القديم ، وطالبوا باعادة تكوين البرلمان الفرنسى ، واحيــــاء قوة النبلاء ونفوذهم ، وتأكيــد استقلال المجالس النيابية المحلية ، وبدأت آثار نظرية لوك تظهــــر ، كما ظهر الاثر الكبير الذى خلفته انتقـــادات فولتير (٨٠) لنظام الحكم فى فرنسا بعــد أن عقد مقارنة بينه وبين نظــام الحكم فى انجلترا ، وايضا احدث منتسكيو الذى تأثر هو الآخــر بنظام الحكم فى انجلترا اثرا مماثلا .

ومن الاسباب التى اثرت فى اتجاهات التفكير السياسى فى فرنسا الحالة الاجتماعية التى كانت سائدة هناك ، ومن أهم مظاهرها :

(أ) نظام الامتيازات الذى نجمت عنـــه فوارق اجتماعية بــين الطبقات .
(ب) تمتع رجال الدين فى فرنسا بامتيازات لا مثيــل لها ، فالكنيسة تملك نحــو

---

(٨٠) « ١٦٩٤ ــ ١٧٧٨ م » . انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

خمس اراضى فرنسا ، وممتلكات رجـال الدين معفاة من الضرائـب ، هـذا بالاضافة الى امتيازات اخرى مـع انهم ليسوا اهـلا لها ثقافيا واجتماعيا . (جـ) حرمان النبـلاء مع مالهم من امتيـازات من السلطة السياسية والزعامة (د) لم يكن النظـام الزراعى يهىء للزراع الفرنسيين فرصـة تكوين رءوس الاموال . (هـ) كانت الطبقة المتوسطة تنظر نظرة حقـد الى النبـلاء والى رجال الكنيسة ، وتعدهم من نـوع الطفيليات ، اذ كانوا يستمتعون بنصيب كبير من دخل الدولة ، ويعفون من الضرائب ، ولا عمـل لهم . (و) لم تكن فى فرنسـا طبقة متوسطة الا فى المـدن الكبرى فقط بعكس الحال فى انجلترا .

وبناء على كل ما سبق اتجهت الاصلاحات السياسية نحو ايجـاد حكومة تمثيلية مسئولة للحـد من المساوىء والطغيان ، والغاء الاحتكارات والامتيازات أما انجلترا فقـد ظلت متمسكة بالافكار السياسية التى جاء بها لوك طـوال القرن الثامن عشر ، وقـد ظهر هذا واضحا فى كتابات ادمون بيرك الذى جاء بنظرية سياسية تؤيد نظـام الحكم الارستقراطى وحق البرلمان فى الحكم (٨١) . ثم نشبت الحرب بين فرنسا وانجلترا سنة ١٧٩٣ بعـد ذلك ، وكان من أهـم نتائجها ان اتجـه الشعب الانجليزى عامـة الى كسب هذه الحرب ، وكـان من الطبيعى ان تظهر روح عدائيـة ضد مبادىء الثورة الفرنسية ، وخاصـة فيمـا يتعلق بمبدأ السـيادة الشعبية ، ومـع التشبث بالسياسة الرجعيـة المرتكزة على حكم الاقليـة الارستقراطية .

ولكن بمجرد وقف الحرب سنة ١٨١٥ انطلقت قـوى الاصلاح من جديد ، والواقع أن حروب نابليون أوجدت تغـيرات كثيرة فى المجتمـع الانجليزى من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونزوعا الى النظام الديمقراطى جعل من المستحيل مواصلة الدفاع عن الحكم الارستقراطى الذى كان يعضـده بيرك بقـوة فائقة ، واصبحت الحالة فى انجلترا تشبه من وجـوه كثيرة الحالة فى فرنسا قبـل الثورة ، لما كان لمبادىء الثورة الفرنسية من تأثير كبير فى الشعب الانجليزى ، ولانتشار مبادىء الحرية والمساواة والاخـاء .

ثم ظهرت الثورة الصناعية التى خلقت طبقة جديدة من العمـال لاول مرة فى غرب أوربا ، وهنـا بدات الفلسفة والسياسة تتعرضان لتيارات جـديدة نتيجة لمطالبة العمال بحقوقهم السياسية التى تتلخص فى الحـد من سلطة الهيئة الحاكمة ، فمـا هى العلاقة بين افراد هذه الطبقة ، وبين افراد الطبقات الاخـرى ؟ هل للافراد جميعا حقوق متساوية ؟ وما هى الوسيلة لتنظيم هـذه الحقوق وما مـدى الحرية التى يجب أن يتمتع بهـا الفرد ؟ هل حقيقية أن المجتمع ما هـو الا مجموعة من الافراد لا علاقة بينهم ؟ أم أن هناك عاملا مشتركا يعمل

---

(٨١) انظر الطبعة الرابعة لهذا الكتاب ص ٢٨٣ ـ ٢٨٩ .

على ربط الافراد ويؤهلهم لتحقيق غرض معين لا يمكن تحقيقه الا عن طريق المجتمع ؟ وما الغرض الذى يرمى اليه كل فرد ؟ وهل هذا الغرض يتعارض مع غرض الدولة أم يتفق معه ؟ هذه المشاكل صارت موضوع الساعة بين كتاب ذلك العصر وبدا البحث يدور حول شخصية الفرد ، وصارت مهمة الفلاسفة والسياسيين البحث عن خير الطرق لارغام الدولة على أن تقيم للفرد وزنا كافيا ، كما بحثوا عن مبررات معقولة توفق بين قيمة كل فرد ، وبين ضرورة تدخل الدولة على نطاق واسع فى نشاط المواطنين ، فحاولت انجلترا كما حاولت فرنسا من قبل التوفيق بين حقوق الانسان والالتزامات المفروضة على المجتمع لحماية هذه الحقوق .

٢ — مونتسكيو وروح القوانين (٨٢) :

جاءت النظرية الاجتماعية لمونتسكيو متاثرة بما كان يحيط بالكاتب من مؤثرات متعددة اهمها : (أ) تاثر العقلية الفرنسية بوجه عام بالعوامل الطبيعية ، وبالمناخ والارض . (ب) الحالة الصناعية والتجارية التى كانت سائدة ، ووسائل انتاج السلع . (جـ) الانفعالات النفسية والعقلية الناتجة عن الظروف العامة . (د) شكل الدستور السياسى . (هـ) التقاليد والعادات التى كانت اساس التكوين القومى للشعب .

وكان مونتسكيو يخشى ان تكون الملكية المستبدة التى بسطت نفوذها على فرنسا قد تمكنت من القضاء على الحريات التى استمتعت بها البلاد الفرنسية فى ظل الدستور الفرنسى ، وهو لذلك يحاول ايجاد الوسائل التى تكفل اعادة الحريات القديمة ، لهذا نراه يحاول ان يجعل كل سلطات الدولة ممثلة فى القوانين اسوة بانجلترا التى كان قد تاثر بنظام الحكم فيها ابان اقامته بها . وقد وجد ان الملكية المستبدة معنى حكمها القضاء التام على كل سلطة تقف بين الملك والشعب ، ومعناها كذلك ان تحل ارادة الملك محل القانون ، وفى ذلك اهدار لحقوق أفراد الشعب ، لهذا نجده يصمم على تقسيم السلطات ليكون فى هذا التقسيم ضمن للمحافظة على حريات أفراد الشعب (٨٣) .

---

(٨٢) « ١٦٨٩ — ١٧٥٥ م » .

(٨٣) يقول مونتسكيو فى كتابه الشهير الذى ترجم الى العربية تحت اسم « روح الشرائع » « ولا تكون الحرية مطلقا اذا ما اجتمعت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى شخص واحد او فى هيئة حاكمة واحدة ، وذلك لانه يخشى ان يضع الملك نفسه او السنات نفسه قوانين جائرة لينفذها تنفيذا جائرا . وكذلك لا تكون الحرية اذا لم تفصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، واذا كانت متحدة بالسلطة التشريعية كان السلطان على الحياة وحرية الاهلين امرا مراديا ، وذلك لان القاضى يصير مشرعا ، واذا كانت متحدة بالسلطة التنفيذية امكن القاضى ان يصبح صاحبا لقدرة الباغي . وكل شىء يضيع اذا مارس الرجل نفسه او هيئة الاعيان او الاشراف او الشعب نفسه هذه السلطات الثلاث ... » . انظر : مونتسكيو . روح الشرائع . ترجمة عادل زعيتر ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٣ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

القانون والمحيط : بدا مونتسكيو افكاره ونظريتـه العامة بفكرة القـانون الطبيعى ، فعرف القانون بانه : « العلاقة التى تحتمها طبيعـة الاشياء » ومـع ما فى هذا التعريف من ابهام فان الغرض منـه هو ان القانون معنـاه القاعدة التى تسيطر على سلوك الانسان ، والتى يجـب ان تتبع ، وان كـان يحـدث كثيرا الا تتبـع . ومن رايه ان الطبيعة كانت قبـل ظهور القانون الوضعى هى التى توفر للافراد مستوى من العدالة المجـردة . ونظـرا لان القانون الطبيعى يسود فى مجتمعات متنوعـة ، ويعمل فى اوساط مختلفة كانت لـه نتائج متنوعة ايضـا ومختلفة .

تاثير المحيط على القانون الطبيعى : فكرة ان المحيط يؤثر فى القانون الطبيعى ليست كشفـا جديدا ، ولا فكرة مستحدثة ، ولكن المعلـوم ان تكييف القـانون مستمد من الوسط ، ومن المؤثرات المتعـددة طبيعية كانت او تنظيمية والحكومات الرشيدة لا تستطيع تحقيق هـذا التلاؤم .

انشـاء الحكومات : يرى ان نشـاة الحكومة واختيار نوعها يتوقفان على المحيط الذى يتم فيه ذلك ، وان الحكومات التى يمكن أن تنشـأ ثلاثة انـواع :

(أ) الحكومة الجمهورية ، وتعتمـد على مبـادىء بعضها ديمقراطى ، وبعضها ارستقراطى .

(ب) الحكومة الملكية ، وقـد تكون دستورية تخضع لنظام قانونى معين ، وتحافظ على السلطـات الوسيطـة بين الشعب والملك مثل سلطة النبـلاء او الحكومات المحليـة .

(جـ) الحكومة الاستبدادية ، وتمتاز عن الملكية بانهـا تنحاز لاهوائهـا ، ولا تخضع لراى غيرها (٨٤) .

ويرى مونتسكيو ان الحكومات الديمقراطية تعتمد على الوعى السياسـى للشعب ، والملكية تعتمد على الشعور بأن الطبقة العسكرية تتولى حمايتهـا ، اما الحكومة الاستبدادية فيهـا تعتمد على هدف الشعب ، ثم يقول بعـد ذلك ان كل نوع من انواع هذه الحكومات يكون ملائمـا لحجـم خاص من احجـام الدول ، فالحكومة الجمهورية تلائم شعبـا محـدود العدد ، امـا الحكومة الملكية فتلائم شعبا متوسطا ، واما الاستبدادية فانها تناسب شعبا كبير العدد .

---

(٨٤) يقول مونتسكيو : « ان الحكومة الجمهورية هى التى تـكون السلطة ذات السـيادة فيها للشعب جملة او لفريق من الشعب فقـط ، وان الحكومة الملكية هى التى يحكم فيهـا واحـد ، ولكن وفق قوانين ثابتة مقـررة ، وذلك بدلا مما فى الحكومة المستبدة من وجـود واحد بلا قانـون ولا نظـام فيجر الجميع على حسب ارادته واهوائه » انظر المرجع السابق ص ٢٠ .

والاسباب التى نعتقد أنها فى الغالب دفعت مونتسكيو الى تكوين هذه النظرية راجعة الى انه حلل مشكلات الحكم فى فرنسا ، بهذا كان مثله الاعلى هو الحكومة الديمقراطية التى تتمثل فى الجمهورية الرومانية التى تعتمد على نضوج الوعى السياسى وليس لها مثيل فى الجمهورية الحديثة . وكان يعنى بالحكومة الاستبدادية حكومات فرنسا ابان حكم الملك ريشيليو ، ولويس الرابع عشر ، ذلك الحكم الذى تضى على سلطة الحكم المحلى ، وعلى سلطة النبلاء ، والغى امتيازاتهم . وقد كانت الملكية هى صورة الحكم التى كان يرغب فى ان تعمل فرنسا لتحقيقه بناء على ما اعتقده من صلاحية النظام الملكى فى انجلترا .

٣ ـ جان جاك روسو والارادة العامة (٨٥) :

كان روسو خير معبر عن مشاكل فرنسا السياسية والاجتماعية فى فترة ما قبل الثورة الفرنسية ، وكان يهدف من كتاباته الى البحث عن حل صحيح لهذه المشاكل ، وقد اكتسب هذه الكتابات شهرة واسعة وكان لها أثر كبير فى كل ما قام فى امريكا وفرنسا من حركات ثورية .

وقد لجأ الى استخدام العقد الاجتماعى بطريقة تختلف اختلافا تاما عما اثبته لوك ، او هوبز ، فكان اكثر شعبية من لوك ، وأكثر تقيدا بالمبادىء من هوبز . وكان روسو على معرفة سطحية بالتاريخ ، وبكتابة الفلاسفة السياسيين الذين سبقوه ، وكان يكثر من الاشادة بالجمهوريات الاغريقية والرومانية القديمة ، وربما كان اعجابه بالدول الصغرى ونظمها الديمقراطية راجعا الى معيشته فى جنيف التى قضى فيها سنى طفولته وشبابه ، وكان نظام الحكم هناك يشبه الى حد كبير نظم الحكم الديمقراطى التى كانت سائدة فى العالم الاغريقى .

وقد تاثرت كتاباته بشخصيته تاثيرا كبيرا ، فقد كان مغرورا ما شديد الحساسية ، حاد الطباع ، ثائرا على التقاليد الدينية ، وكان لا يثق بالسلطة الحاكمة ، ويكره المدنية ، لهذا كان يحث على اقرار حريات الانسان ، واشتد فى نقد نظام الحكم فى فرنسا اذ كانت الملكية هناك تعتمد فى حكمها على نظرية الحق الالهى ، وكان الفساد متفشيا فى المجتمع المنقسم الى طبقات اجتماعية متفاوتة أشد التفاوت .

ولم يؤمن روسو بالاصلاح المعتدل الذى نادى به رجال أمثال فولتير الذى كان يدعو الى ايجاد نظام ملكى مستنير ، ولم يؤمن كذلك بآراء مونتسكيو التى تنادى باقتباس الدستور الانجليزى بما فيه من سلطات متوازنة وانما

---

(٨٥) ١٧١٢ ـ ١٧٧٨ م .

كان يريد ما هـو اعم من ذلك ، اذ كان يرغب فى أن تمتد هذه الحقوق الى طبقات الفلاحين والعمال والطبقـة المتوسطة .

وهاجم الافكار التى تقول بان التقدم وليـد المعرفة ، وذلك لعـدم ثقتـه بمظاهر المدنيـة الصناعية التى ترتكز على انتصارات الانسان فى ميدان العـلم وميدان الصناعة ، وكانت المثل العليا التى يدعو اليها هى الديمقراطية المباشرة والمساواة التامـة ، ولذلك اتجهت أفكاره الى ضرورة اعادة بنـاء النظـام الاجتماعى والسياسى .

الحالة الفطريـة الاولى : ترتكز نظرية روسـو على فكرة ان الانسان قبـل وجـوده فى الدولة كان يعيش فى حالة فطرية ، كان جميع الافراد فيها متساوين ، وكل منهم يكفى نفسـه بنفسه ، وهو قانـع بهذه المعيشة ، راض منهـا . وتصرفات الافراد فى هذه الحالة لم تكن تسـتند الى العقل ، ولكن الى مجموعة من المشاعر الفطرية ، والى حافز من المصـلحة الذاتية . ثم تطـورت الحياة ، وبـدات المدنية تتقـدم ، وبظهور المدنية بدات المساوىء تظهر ، فظهر نظـام تقسيم العمل نتيجة لتطـور الصناعة ، وظهرت الملكية الخاصـة فميزت بـين الغنى والفقير . وكان ذلك من اسـباب القضاء على ما تمتعت به البشرية من سعادة فى الحالـة الفطرية الاولى ، والى جانب ذلك حـتم ضرورة ايجـاد المجتمع السياسى الحديث .

وايمان روسـو بحقيقة وجـود الحياة الفطرية الاولى اعمق واشـد من ايمان هوبز ولوك بهـذه الحياة ، ولكنه دونهما فى الايمان بالعقل ، فهوبز ولوك يؤكدان ان عقل الانسـان هو الذى مكنه من الانتقال من حيـاة الفطرة الاولى الى حياة الدولة التى تسودها نظم اجتماعية وسياسية ، امـا روسو فـيرى ان العقل كان وبالا على البشرية ، ولهذا نرى روسـو يتخـذ مثله الاعلى رجـل الوحشية الاولى الذى يمتاز بالنبـل ، ولهذا ايضـا يصـف الدولة بانها شـر اوجدته ظروف خاصـة ، فى مقدمتها ظهور عـدم المساواة بين الافـراد .

المجتمع السياسى : يرى روسـو ان المجتمع السياسى ظهـر نتيجة عقـد اجتماعى لان السلطة وتحقيق الحريـة لا يمكن ظهورهـا دون موافقة جميـع الافراد . واعتمـد روسـو فى هذا الجـزء من نظريتـه على افكار هوبز ولوك ، ولكنه جمع بينهمـا بطريقة غير منطقية ، فهو يـرى ان كل فـرد تنـازل عن حقوقه الطبيعية للمجتمع باسره باعتبـاره مجموعة واحـدة ، وهذا التنـازل أوجـد شخصية سياسية تتمتع بحيـاة خاصة وبارادة مستقلة ، وتنفصل عن حياة الافراد المكونين لهـا وعن ارادتهم ، وهذه الشخصية السياسية هى التى نسميهـا « الدولة » ، والسيادة التى تترتب على هـذا التعاقد هى التى تمـيز الدولة عن المجتمعات الاخرى ، ولكل فرد نصـيب من هذه السيادة يسـاوى

نصيب الآخر ، وهـذا الجـزء الذى يخصه من السيادة لا يمكن انتزاعه منه ، وبموجب هذا العقد يكتسب الفرد جميـع الحقوق التى كـان قـد تنزل عنها للمجموع ، وتتولى الدولة حماية هذه الحقوق .

من هذا يبـدو ان عقد روسـو كان عقـدا اجتماعيا لا عقداً حكوميا ، اذ انه كان اتفاقا متبادلا بين الافراد والدولة ، وبموجبه يرتبط الفرد بغـيره كما يرتبط الفرد باعتباره عضوا فى الدولة بالسلطة صاحبة السيادة ، فالعقـد عنده تعاقد بين الافراد وبعضـهم ، كمـا انه تعاقـد مع الدولة التى جـاءت نتيجة للتعاقد بين الافـراد . ومن الواضح ان هـذا القـول غير منطقى وغـير مفهوم ، وانما لجأ اليـه روسـو ليؤكد السلطة المطلقة للسيادة التى نادى بها هوبز من قبل ، وليؤكـد حصول الافراد على حقوق متساوية غير قابلـة لان تنتزع منهم كمـا قال لوك . والمغالطة هنا واضحة لان روسـو كان يؤمن انه لا يمكن أن يكون هناك تضارب بين السلطـة المطلقـة وبين حـرية الافراد ، ما دامت السلطة المطلقة من حق الشعب كله لا من حق فـرد واحد ، ولكن حـكم الرعب الذى قـام ابان الثورة الفرنسية اظهر لشعب فرنسـا ان الشعب اذا حصـل على السلطة المطلقة كان اكثر استبدادا من حكم فـردى .

الارادة العـامة : يقول روسـو ان الافراد حينما اتفقوا على التنازل للمجموع عن حقوقهم فى السيادة كان معنى ذلك ان تشترك ارادة الفـرد مـع ارادة الافراد الآخرين لانتاج ما يسمى بالارادة العـامة ، لهذا فان موافقـة الجميع عنده ضرورية للعقد الاول الذى يقـوم بين الافراد وبعضهم ، ولكن بعـد انشاء الدولة يجب اعتبار ارادة الغالبية انها الارادة العـامة ، ويجب على الاقليـة أن تفهم انهـا تكون مخطئة اذا عارضـت الاغلبية (٨٦) ، ويرجع هـذا الخطأ الى الجهـل ، وبمجرد زوال هذا الجهل فانها تفهم ان ارادتهـا لا تختلف عـن ارادة الاغلبيـة ، ومن هنا كانت ارادة الاغلبيـة دائما تمثل الارادة العامـة . ويرتب روسـو على هذا التحليل ان ارغام الاقلية على الخضوع للارادة العامة يجعلها اكـثر حرية مما لو استقلت برايهـا ، وفى هذا القول ايضـاح لمـا فى منطق روسـو من عجب ، فهـو رغم ذلك لا يؤمن بنظام الحـزبين بل يؤيد نظـام تعـدد الاحـزاب .

والادارة العامة هى المظهر الوحيـد للسيادة التى لا تكون الا للشعب فى مجموعة ، وبذلك يكون روسـو قـد حول فكرة السيادة من كونها تساند السلطة

---

(٨٦) ذلك ان روسو يرى أن الارادة العـامة صائبة دائما ، وتهدف الى النفـع العـام دائما انظر كتابه « العقـد الاجتماعي او مبـادىء الحقـوق السياسـية » الذى ترجمـه عادل زعيتر الى العربية ونشرته دار المعـارف بالقـاهرة فى ١٩٥٤ . الفصـل الثالث من البـاب الثـانى بعنـوان « ايمكن أن تضل الارادة العامة » وما قبله . ص ٦٤ ، ٦٥ وما قبلها .

الفردية المطلقة الى كونها تساند سلطة الشعب ، اذ ان الارادة العامة عند روسو تمثل المصالح المشتركة لجميع الافراد فى الدولة ، والقوانين لا تكون صحيحة الا اذا صدرت عن طريق الارادة العامة ، لذلك يجب أن تنصب هذه القوانين على المصالح العامة ، وان تنبعث من الشعب ، اما القرارات التى تصدر من بعض مصالح الحكومة فلا تعدو كونها وسيلة من وسائل تطبيق الاوامر التى يصدرها الشعب صاحب الحق فى سن القوانين ، ومن هنا تقترب فكرة روسو عن القانون من الافكار الحديثة الخاصة بالقانون الاساسى أو الدستورى الذى ينظم طريقة اداء المصالح الحكومية لوظائفها .

وكان روسو يميز بين الدولة والحكومة ، فالدولة عنده هى الشخص السياسى للدولة ، وهى تعبر عن نفسها عن طريق الارادة العامة ذات السيادة العليا ، اما الحكومة فتتكون من الافراد الذين يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الارادة العامة ، فالعقد لا ينشىء الحكومة كما يقول هوبز ، بل الشعب هو الذى ينشئها ، وهو صاحب السيادة ، فالحكومة وكيل عن الشعب ، وهو الذى يستطيع أن يغيرها حين يشاء .

ولا مانع عند روسو من اعطاء الحكومة سلطات أوسع من السلطات التى يسمح بها هوبز ولوك ، وذلك لثقته ان الشعب يفرض رقابته على الحكومة ، فاذا اساءت استعمال السلطة غيرها .

وروسو يقسم الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ومختلطة (٨٧) وقد اقتبس كثيرا من أفكار مونتسكيو المتعلقة بتبعية نظام الحكم لحالة المجتمع الاقتصادية الاجتماعية ، وآمن بالنظرية التى سادت فى زمنه ، والتى تقول بأن ازدياد السكان دليل على رشد الحكومة .

ولاعتقاده ان القانون يصدر عن مجموع الشعب نراه يفضل النظام الديمقراطى المباشر على النظام النيابى ، بل انه يرى النظام النيابى دليلا على الفساد السياسى ، أما النظام الديمقراطى فهو يرى انه لا يصلح الا للدول

---

(٨٧) يشرح روسو هذا التقسيم فى كتابه « العقد الاجتماعى او مبادىء للحقوق السياسية » قائلا : « يمكن السيد ، اولا ، أن يفوض الى جميع الشعب ، او الى اكبر قسم منه ، عبء الحكومة ، فيكون من المواطنين الحكام من هم أكثر من المواطنين الافراد ، ويطلق اسم « الديموقراطية » على شكل الحكومة هذا . او يمكن السيد ان يحصر الحكومة فى يد عدد قليل ، فيكون من المواطنين الافراد من هم اكثر من الحكام ، ويطلق اسم « الارستقراطية » على هذا الشكل ، واخيرا يمكن السيد ان يجمع الحكومة فى يد حاكم منفرد يستمد الاخرون كلهم سلطانهم منه ، وهذا الشكل هو اكثر الاشكال شيوعا ويسمى « الملكية » او الحكومة الملكية » . انظر الفصل الثالث من الباب الثالث بعنوان « تقسيم الحكومات » وما بعده ص ١١٢ وما بعدها من الترجمة العربية للكتاب التى سبقت الاشارة اليها .

الصغرى ، اذ تميل حكومات الدول الكبرى عادة الى زيادة سلطاتها ، وايقاظ سلطات الشعب ، ولذلك لا تستطيع الارادة العامة أن تؤكد سلطاتها الا فى الدول الصغرى ذات الحياة البسيطة (٨٨) . وفى سبيل منع حكومات الدول الكبرى من اساءة استعمال سلطاتها يقترح أن يمارس الشعب حقه فى الاجتماع العام دوريا ليقرر رضاءه عن الحكومة القائمة أو عدم رضاءه عنها ، والاحتفاظ بالموظفين فى مراكزهم او ابعادهم عنها ، ويقترح ان توقف جميع سلطات الحكومة طوال فترة الاجتماع العام ، وتكون السيادة بجميع مظاهرها فى يد الشعب الممثل فى هذا الاجتماع العام ، وقد اقتبست كثير من الولايات الامريكية من روسو فكرة الاجتماعات العامة الدورية لاعادة انتخاب الموظفين العموميين ، ومراجعة دستور الولاية .

العقد الاجتماعى بين روسو ، ولوك وهوبز : بين كل من روسو ، ولوك ، وهوبز اختلاف كبير فى نظرية العقد الاجتماعى ومن هذه الفروق :

ا — يصور هوبز الرجل البدائى على انه انانى ، وان الحالة الفطرية الاولى كانت حالة حرب دائمة ، اما روسو فيتصوره رجلا صالحا ، والحالة الفطرية الاولى تمثل السعادة المثالية ، ويأخذ لوك طريقا وسطا بين الرأيين

ب — يقول هوبز وروسو أن السيادة مطلقة ، اما لوك فيرى انها مقيدة .

ج — يرى هوبز ان السيادة قد تكون ملكا لفرد واحد او لمجموعة قليلة من الافراد او لغالبية منهم ، وان الشعب اذا تنازل عنها لاحدى هذه الهيئات لا يمكن استرجاعها منه ، اما روسو فيرى ان السيادة ملك للشعب دائما ، وتبعا لذلك يجب أن تصدر من الارادة العامة اى عن ارادة الشعب مجتمعة .

د — لم يميز هوبز بين الدولة والحكومة ، ويرى أن الحكومة الفعلية هى القانونية ، أما روسو ولوك فقد ميز كل منهما بين الدولة والحكومة ، وهناك فرق بين الحكومات الفعلية ، والحكومات القانونية .

هـ — كان من رأى هوبز أن تغير الحكومة معناه انحلال المجتمع ، والعودة به الى حال الفوضى الاولى ، اما لوك فيرى ان للشعب حق اختيار الحكومة وحق تغييرها اذا رأى انها غير مرضية ، اما روسو فيرى ان الحكومة وكيل عن الشعب لتنفيذ رغبات الارادة العامة .

---

(٨٨) يقول روسو : « ... وفى جميع الازمنة نوقش كثيرا حول احسن شكل للحكومة ، وذلك من غير ان ينظر الى ان كل واحد منها احسن الاشكال فى بعض الاحوال واسوأها فى احوال اخرى
واذا كان عدد الحكام الاعليين فى مختلف الدول يجب ان يكون على عكس عدد المواطنين فانه ينشأ عن هذا على العموم ، كون الحكومة الديمقراطية تلائم الدول الصغيرة ، وكون الحكومة الارستقراطية تلائم الدول المتوسطة ، وكون الحكومة الملكية تلائم الدول الكبرى ... » انظر المرجع السابق ص ١١٣ .

و — اتفق روسو ولوك فى وضع السيادة فى الشــعب ، وفى الحد من سلطة الحكومة ، ولكن لوك يرى أن الشعب يحتفظ بالسيادة لاستعمالها وقت الضرورة القصوى ، لانه يعتقــد أن جميع اعمال الحكومة تكون قانونية مالم تمس حقوق الافراد الإساسية ، أما روســو فيرى أن الشعب يمارس سيادته دائما ، وان جميع قوانين الدولة يجب أن تصــــدر عن الشعب باعتباره صاحب السيادة .

وقد ظلت نظرية العقد الاجتماعى محتفظة بقوتها بعــد موت روسو فى كل من المانيا وامريكا ، فاعتنقها الفيلسوفان كانت وفيختــه وغيرهمــــا دون أن يعترفوا بانهمــا حقيقة تاريخية ، ولكن على انها مقياس صالح لعدالة القوانين التى تصــدر عن الدولة ، بمعنى ان قوانين الدولة يجب أن تنــال رضاء الشعب وموافقته . وكان لنظرية العقد الاجتماعى تاثير كبير على امريكا ، واعترفــت بهــا وثيقة اعلان الاستقلال ، واعترف بهــا ايضا فى مجموعة قوانين حقوق الانسان فى دساتير الولايات المختلفة .

٤ — جيرمى بنثــام ونظرية المنفعة :

كان جيرمى بنثام اهم فيلسوف ســياسى من مجموعة فلاسفة الاصـــلاح الراديكالى ، وفى عهده كانت انجلترا متخلفة من الناحية السياسية عن بقيــة دول اوربا وكانت الانظار كلهــا متجهة نحو تجارب الثورة وآرائها فى فرنســا .

وقد اعتمد فى فلسفته على مبــدا المنفعة الذى تطور خــلال القرن الثامن عشر ، واصبح الحجــر الاساسى للفلسفة السياسية خلال القرن التاسع عشر ، وان كان جوهر السياســة فرديا الا انهــا كانت تعمل على التوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع .

وقد نبــذ بنثام مبدا الحقوق الطبيعية التى جاءت بها الثورتان الامريكية والفرنسية ، وكان يعتقد انهــا حقوق مبهمة غــير واضحة ، ويرجع ذلك الى طبيعة تفكير بنثام نفسه اذ انه كان علميا ومنطقيا الى درجة كبيرة ، ولا يعنى هذا أنه أهمل فكرة حقوق الانســان بل الواقــع انه اولى هذه الفكرة عنــاية كبيرة فى ابحاثه وتحليله ، وبخاصــة فكرة « حق الانسان فى التمتع بالسـعادة » تلك التى ظهرت فى وثيقة تصريح الاستقلال الامريكى .

نظرية المنفعة : لقــد وجد بنثام أن الاحساس بالالم والسعادة همــا القوة الدافعة للافراد ، فنراه يقول : « أن الطبيعة وضــعت الرجل تحـت حــكم سيدين : الالم والمتعة » (٨٩) وهذان السيدان همــا اللذان يوضحان لنا ما يجب

(٨٩) Nature has palced man under the governance of two Sovereign masters, pain and pleasure.

عمله ، فهما يتحكمان فى كل ما نقوله ، وفى كل ما نفكر فية . وعلى ذلك وصل بنثام الى القول بان المبدأ الذى يتحكم فى اعمال الفرد هــو تجنبه الالم وبحثــه عن السـعادة ، ثم حاول ان يجــد نظاما اخلاقيا عاما يحــدد اعمال الفــرد ، فالمتعة او السعادة اصبحت فى راى بنثــام الغرض من جميـــع اعمال الفرد ، بل هى الكمال المطلق ، بينمــا الالم اصبح شرا يتجنبه الفرد ، وطالما ان الفرد هو الذى يشعر بمفرده بالالم والمتعــة ، فمقياسهما يجب ان يترك للفــرد ، ولكنه بالرغم من ذلك حاول ان يجد مقياسا عمليا للالم والمتعــة ، كما حــاول ان يثبت ان مبــدا المتعة ايضا يمكن اخضاعه للبحث العلمى البحت ، ثم خرج من ذلك بمحاولة بيــان وجــود علاقة وطيــدة بين مصالح الفرد ومصالــح المجتمــع كله .

قياس الالم والمتعة : حاول بنثام ان يخضع جميع المتعات لمقاييس نسبية ، حتى تمكن مقارنتها بسهولة ، ولذلك وضــع ميزانا لانواع المتعات المختلفــة ، وذكر ان المتعة والالم يحتويان على عــدة عوامــل وهى : الكثافة ، والمــدة ، والتاكــد ، والنقاوة ، ومــدى انتشارها ، وعلى ذلك تعتمــد قيمة المتعة على ما تحويه من هــذه العوامل ، وكذلك الحال ، بالنسبة للالم ، وبذلك يســهل قياس المتعات بعضها ببعض ، وتسهل مهمــة المشرع ، فمــا عليــه الا ان يبحث انواع المتعات ويقارنها ببعضها ليتمكن من وضع جدول شامل لهـــا ، ثم وضع بنثــام قائمة تحتوى على اربع عشرة متعة بسيطة واثنى عشر المــا بسيطا واعتبرها اسس جميع المتعات والالام الموجودة فى المجتمع ، وامــا باقى المتعات والالام فلا تخرج عن كونهــا متصلة بها ومستمدة منها .

مبدأ المنفعة : لقد جعل بنثام عامل الانتشار احد العوامل المكونة للمتعة ، ويعنى بالانتشار عــدد الافراد الذين يتأثرون بها ، فاذا زاد عــدد من يتأثر بهــا زادت قيمتها ، وبذلك وصل بنثام الى نتيجة مهمــة وهى مبدأ « اكبر قسط من السعادة لاكبر عدد من الافراد » ، وعلى ذلك وجــد ان المنفعة هى الدافــع الرئيسى لاعمال الفرد ، وعرف مبــدأ المنفعة بانه « المبدأ الذى يحبذ او يعارض اى عمل كان ، تبعا لمــا يحويه من ميــل نحــو زيادة او تقليل سعادة الفرد » ولا يعنى بنثام اعمال الفرد فقط ، بــل اعمال الحكومة ايضــا ، واهم ميزة جاء بهــا هذا المبدأ انــه جاء بقيمة ذاتية للسعادة ، وهى عــدد الافراد الذين يتاثرون بها . وقد تجاهل بنثام قياس درجة مفعول العمل ، وجعل اهتمامــه منصبا على عدد من يتاثرون به ، والواقــع ان هذا الاتجاه فى التفكير قرب كتابة بنثــام من الاســلوب العــلمى الذى يعتمــد على خصــائص ثابتة ، لا على التقــدير .

ومن هنــا امكن لبنثام ان يعرف الاخلاق والقوانين ، وان يجــد الغرض منهــا ، اذ صرح بأن الاخلاق هى من قيادة اعمال الناس لانتــاج اكبر كمية

ممكنة من السعادة ، وهنا يتساءل المرء عن أكبر كمية من السعادة لمن ؟ ويجيب بنثام على هذا السؤال بان هناك ثلاث فئات : (أ) قيادة اعمال النفس : وهي تعني الاخلاق فن حكم النفس او الاخلاق الخاصة . (ب) قيادة اعمال افراد آخرين من القيصر : والاخلاق هنا تعني التربية او التعليم . (جـ) قيادة افراد بالغين : وهنا تعني التشريع او الادارة . وهنا يتدخل القانون مع الاخلاق بصورة مبهمة ولكن كلا منهما له صفة الامر .

ويتساءل بنثام عن وظيفة المشرع في المجتمع ، وعن الوسائل التي تمكنه من تحقيق السعادة للمجتمع ، ومعنى آخر كيف يتمكن حكام القرن التاسع عشر من تخفيف البؤس والشقاء والظلم عن عاتق عامة الشعب ؟ ويبدأ بحثه بتحليل وظيفته للحكومة فيقول : ان الوظيفة الاساسية للحكومة هي نشر السعادة في المجتمع عن طريق فرض العقاب ، واعطاء المكافآت للافراد ، فالحاكم ما هو الا معلم وموجه للافراد لتحقيق اغراضهم في الحياة ، وعلى ذلك فوظيفة المشرع هي استعمال مبدأ العقاب والجزاء لنشر السعادة الى اقصى حد ممكن وتخفيف الالم الى اقل حد ، ولكي يصل المشرع الى ذلك يجب عليه أن يتبع جدول السعادة والالم الذى وضعه بنثام ، ويفرض العقاب او يجزل العطاء تبعا لدرجة السعادة او الالم الذى وقع . ومن هذا التحليل نرى ان بنثام عاد بالمجتمع الانجليزى الى فلسفة العصور الوسطى التي كانت تعتقد أن وظيفة الحاكم هي تنفيذ قانون الخالق عن طريق فرض العقاب أو اجزال العطاء تبعا لميزان الهى يحدد مدى الشر او الخير ، ولم يغير بنثام شيئا من هذه العقيدة سوى احلال فكرة البشر عن الخير والشر محل القانون الالهى ، فالهيئة الحاكمة في كلتا الحالتين لها سلطات واسعة ، ولها صفة استبدادية .

نظرية الدولة لبنثام : لقد وجد بنثام مشاكل كثيرة تعترضه نتيجة لتحليله السابق ، اذ كيف يستطيع أن يضمن أن سعادة الشعب هي التي تشغل بال المشرع الذى هو الوسيلة الصالحة لتحقيق السعادة لعامة الشعب ؟ ثم كيف يضمن أن مصالح الحكام الخاصة لا تمنعهم من تحقيق السعادة لاكثرية الشعب ؟ أو بلغة الفلسفة السياسية كيف يضمن حسن العلاقة ومن ضمنها حق والمحكومين ؟ وكيف تضمن الطبقة الحاكمة حقوق الشعب ومن ضمنها حق الفرد في السعادة ؟

ويبدأ بنثام الموضوع بقوله أن الفرد انانى بطبعه ، ولا يبحث إلا عن سعادة نفسه ، ولكن هذه السعادة الانانية سوف تتضارب مع بعضها ثم تقضى على نفسها ، ووظيفة المشرع هي العمل على تجنيب المجتمع مغبة هذا العمل ، والسعى لتحقيق توافق سعادة الفرد وسعادة المجموع ، وطالما أن قيمة السعادة تزداد تبعا لزيادة انتشارها فسوف يشعر الفرد بمزيد من

السعادة إذا عمت هذه السعادة عـــددا أكبر من الافراد ، هـــذا بالاضافة الى أن الفرد شديد التأثر بعقوبات الراى العام ، وهنـــا تنحصر وظيفة الحكومة فى نشر السعادة بين اغلبية الشعب لا بين مجموعة بذاتهـــا .

ونلاحظ ان بنثام قد تجاهل الاقليات تجاهلا تاما ، ولم يهتم الا بالاغلبيـــة، وهو مؤمن ايضـــا بالمبـــدأ الذى اتى به لوك ، والذى ينص على أن الاغلبيـــة لا تخطىء ، ولذلك فانه يهتم بالبحث عن تنظيم العلاقة بين الاغلبية وبين الحاكم حتى يضمـــن مبـــدأ الســـعادة للاغلبيـــة ، ويضمن عـــــدم تفضـــــيل الحاكم لمصلحته الخاصة ، وبمعنى آخـــر حاول التوفيق بين مصالح الطبقـــة الحاكمة وبين مصالح المحكومين حتى لا تتضارب ، وقـــد اقترح عـــدة تعديلات مهمة فى الدستور الانجليزى لتحقيق هذا الهدف ، منها : تعميم حـــق الانتخاب حتى يضمن تمثيل الاغلبية فى البرلمان ، وحتى يتمكن كل مواطن بالغ من الادلاء بصوته ، فيكون الراى العام ممثلا تمثيلا صحيحا ، ومنها ايضا اعادة الانتخاب سنويا حتى يظل ممثلو الامـــة أو الطبقة الحاكمة على اتصال دائم بالمحكومين وحتى لا يفسد الممثلون اذا طالت مـــدة نيابتهم ، وهـــو يرى أن البرلمان يجب ان يكون مندوبا عن الشعب لا ممثلا له ، وكان يخشـــى أن اعضاء البرلمان اذا اعتقدوا أنهم ممثلون للشعب فانهم قـــد ينبذون مصالح المواطنين ويعمـــلون لتحقيق مصالحهم الخاصة ، أما اذا كانوا مجـــرد مندوبين فان هذا الخطر يقل الى درجـــة كبيرة .

ويظهر أن بنثام كان يعتقد أن الحكم المثالى هو ان تكون الحكومة جمهورية ، ولها مجلس واحـــد من مندوبين عن الشعب يعـــاد انتخابهم سنويا ومهمة البرلمان مهمة واسعة ، فمن واجبه الموافقة على جميـــــع القوانين اللازمـــة لتحقيق السعادة لاكبر عـــدد من السكان ، ولم يكن بنثـــام على استعداد لقبول مبـــدأ فصل السلطات ، بل يرى أن الشعب هـــو صاحب السيادة ، فيجب أن تكون هناك رابطة قوية بين المندوبين والهيئة التنفيذية ، كمـــا يجب أن يكون للبرلمان اشراف تام على الهيئة التنفيذية .

وما دامت اعمال الحكومة آخـــذة فى الزيادة لتحقيق السعادة لعدد متزايد من السكان فيجب زيادة حجم الهيئة الادارية ، وعلى ذلك تنبـــأ بنثام بالاتســـاع الكبير فى حجم الاداة الادارية فى الدولة ، واذا زاد عمـــل الحكومة يجـــب أن يزيـــد اشراف الســـيادة الشعبية على الادارة ، والا تعرض الموظفـــون الدائمون للعمـــل على مصالحهم الخاصة دون مصـــالح الشعب ، وقـــد وضع بنثـــام وسائل مفصله ومطولة للحـــد من هذا الخطر ، واهم هذه الوسائل ان يكون لهيئة الناخبين حق فصل اى موظف عمومى عن طـــريق تظلم للبرلمـــان .

وبالرغم من ذلك نجـــد بنثـــام لا يعتقد بالسيادة المطلقة للاغلبية ، فالاغلبية عرضه لنقطة ضعف وهى حساسية الفرد الزائدة ، فالفـــرد دائما يبحث عن

السعادة ولا يجدها الا ضمن المحيط الذى يعيش فيه ، وكل تغيير فى هذا المحيط يحدث رد فعل سريع على الفرد ، فالفرد يتاثر بالنزعات الدينية والتيارات السياسية والتقاليد المرعية والراى العام ، كما يتاثر ايضا بالالم الجسدى الناتج عن تنفيذ العقوبات القانونية ، فالفرد كما قال مونتسكيو من قبل هو من نتاج المحيط الذى يعيش فيه ، ولكن بنثام لم يترك المحيط دون تحديد كما فعل مونتسكيو الذى قال بأن المحيط هو من نتاج المناخ ، فبنثام يعتقد بان المحيط يحد من سيادة الشعب ، والمحيط هنا له تاثير كبير على ترتيب الناموس الاخلاقى وعلى تحديد العقوبات الجنائية ، والمحيط فى الواقع له رقابة تامة على اغلبية الشعب .

التضارب فى نظرية بنثام : ان نظرية بنثام تبدو لاول وهلة متضاربة ، ولكن اذا تعمقنا فى دراستها امكن ان نعرف انه كتب نظريته فى فترتين مختلفتين فى التاريخ الانجليزى ، اذ انه بدأ نظريته عن القانون والاخلاق قبل سنة ١٧٨٩ ، وحاول ان يجد انصارا له يؤيدونه ، ولكن بدون جدوى ، وكان بنثام يحاول جاهدا ان تطبيق نظرياته عن القانون فى اصلاح القانون الانجليزى ، ولكنه اخفق فى ذلك اخفاقا تاما ، وذلك لعدم شعور انجلترا بالاصلاح ، وعدم اهتمام الشعب الانجليزى اهتماما جديا بالحركات الديمقراطية التى كانت سائدة فى اوربا وخاصة فى فرنسا ، اما بعد انتهاء حرب نابليون فقد بدأت حركة الاصلاح تزداد قوة فى انجلترا ، وبدأت الافكار الديمقراطية تجد لها حقلا خصيبا فى انجلترا .

وقد تأرجحت نظرية بنثام عن الجمهورية الديمقراطية تبعا للوقت الذى كان يكتب فيه ، ففى بداية كتابته كان يؤمن بالمشرع المستنير الذى يعمل جاهدا لنشر أكبر كمية من السعادة لاكبر عدد من الشعب ، ولم يبحث فى تغيير المشرع ، اى انه كان يؤمن بسيادة الحاكم المستبد على الشعب ، ثم عدل فى كتاباته الاخيرة عن هذا الراى ، وراى ان السيادة الحقيقية يجب ان تعطى للغالبية من الشعب ، ويجب ان تشرف هذه الغالبية اشرافا تاما على الجهاز الحكومى ، اى انه آمن بسيادة الشعب على الطبقة الحاكمة ، ودعاه ايمانه بسيادة الشعب ، أو الاغلبية من الشعب على وجه أصح ، الى الاعتقاد بان الشعب لا يخطىء ابدا ، وأن هناك رقيبا قويا مع هذا الشعب وهو المحيط .

وبينما لجأ بعض المفكرين الى تفسير مقدس ليبرر الالتزامات السياسية ، نجد بنثام يبعد عن ذلك ولا يلجأ الا الى العقل والمنطق ، والواقع ان فلاسفة القرن الثامن عشر قد نجحوا الى حد بعيد فى تحطيم الاساس الالهى للدولة ، ولكنهم جوبهوا بايجاد بديل لهذا الاساس ، وقد انقسموا فريقين فى تعليل أساس الدولة ، وبالتالى فى تفسير الالتزامات السياسية : الفريق الاول يرى ان الدولة هى من نتاج المحيط مثل مونتسكيو ، وهذا

الفريق يرجع المحيط الى عوامل التقادم والتقاليد ويجعل لهذه التقاليد سلطات كبيرة ، ويعتبر الدولة كائنا حيـا طبيعيا ، والفريق الثانى يرجـع وجود الدولة الى اساس تعاقدى اختيارى بين الافراد ، وسلطة الدولة محـددة بحقوق الافراد المكوبين لهـا ، وعندما تطورت الاحوال فى اوربا وبـدأت تظهر الحاجة الى تغييرات راديكالية لتلائم الظـروف الجديدة ، نبذ الكتاب فكرة التقاليـد واعتقدوا بفكرة العقد الاجتماعى ، وواجهتهم مشكلة تجديد حقـوق الانسان ، وكيفية ضماناتها ، وكانت الثورة الامريكية تعتقـد بقدسية هذه الحقوق حتى تضمن بقاءها واحترامها من الهيئة الحاكمة ، وعلى ذلك نجـد ان الفكرة الفردية قد احاطت نفسها بسيـاج قدسى (الهى) حتى تضمـن عـدم هدمها ، اذ ان الحقوق الفردية كثيرا ما تتضارب فتقضى على نفسها بنفسها ، ولذا استلزم الامر اعتناق مبـدا آخـر يحافظ على هذه الحقوق ، وهذا المبدا هو المجتمع ، فنجـد روسو مثلا لا يؤمن بالفرد الا كأساس لتكوين المجتمع ، وبذلك يصـبح المجتمع او الدولة صاحب السلطة العليا ، ويبـدو ان روسو لا يثق بالطبيعـة البشرية ولذلك بحث عن سلطة غير سلطة الفرد ليبرر طبيعـة الالتزامـات السياسية ، وبهذا نزل الفـرد الى المرتبة الثانية وترك الاولوية للدولة ، اما الكتاب الانجليز وعلى راسهم بنثـام فقد وضعوا ثقتهم فى الفرد والطبيعـة البشرية ، فاقاموا بنـاء المجتمع على الطبيعة البشرية ولم يربطـوا الالتزامات السياسية بسياج الهى او سياج الوطنية ، بل اعتمدوا على المنطق والبحـث العلمى ليوجهوا الافراد ضمن المجموعة نحـو الهدف من الحياة .

ونلاحظ ان النشاط العلمى فى نهاية القرن الثامن عشر أوجـد نوعين من الفلسفة احدهما يعتمد على الدولة والآخر يعتمـد على الفرد لضمان حقـوق الانسان ، فروسو واتباعـه اعتنقوا مبـدأ السيادة الشعبية المعبر عنهـا بالايمان بالوطنية المتطرفة ، او الايمان بأولوية الدولة ، أما الكتاب الانجليـز المتحررون وفى مقدمتهم بنثام فقـد وصلوا الى نظرية ديمقراطية تعتمد على منفعة الفرد الخاصـة ، فبينما نجـد روسو يعتقد بان وطنية الفـرد او الدولة هى الدافع الى طاعة الحكومة وقوانين المجتمع نجـد بنثـام يؤكد ان المتعـة الفردية هى التى تلزم الفرد بطاعة الحكومة .

تاثير فلسفة بنثام على النظام السياسى فى انجلترا : كان لرسـالة بنثـام الاصلاحية اثر كبير فى ازدياد التدخل الحكومى فى النشاط الفردى للمواطنين ، فنرى الحكومة تتدخل للحد من حرية الطفل فى العمل ، وكذلك للحد من حريـة الوالد فى تشغيل اولاده ، وذلك عن طريق اصدار القوانين المنظمة لتشغيل الاحداث ، وكذلك ظهرت قوانين المصانع التى حدت من سلطة صاحب العمل فى تحديد ساعات العمل واوقاته ، وبدأ الاتجاه واضحا نحو ازدياد التـدخل الحكومى فى تنظيم النشاط الاقتصادى فى الدولة ، وذلك لرغبـة الحكومـة فى التقليل من الالم ، والعمل على ازدياد السعادة لاغلبية الشـعب وبذلك اخذت

الاداة الحكومية تتسع لتساير نشاط الحكومة المتزايد ، فظهرت هيئة الموظفين الدائمين واحتلت مكانا بارزا فى الدستور الانجليزى كما تنبأ بنثام من قبـــل . ومن ناحية اخرى بدأت الاصلاحات الدستورية تتجه نحو تعميم حـــق الانتخاب ، فظهر قانون الاصلاح البرلمـــانى سنة ١٨٣٢ وهو الذى زاد من عدد الناخبين زيادة كبيرة فى انجلترا ، والغى كثيرا من القيود المـــالية التى كانت مفروضـــة من قبل على الناخبين ، وهنـــا ظهرت الحاجة الى تعميم التعليم ايضا ليتمكن الشعب من تحمل مسئولياته السياسية الجديدة .

ونتيجة لهذه الظروف التى أوجبت التدخل الحكومى فى بداية القرن التاسع عشر بدأ الكتاب الانجليز يبحثون عن طبيعة حريات الافـــراد وعن مداهـــا . والواقع أن هذا اتجاه فى البحث عن الحريات يشابه الى حـــد ما اتجاه الفلاسفة السياسيين خلال القرن السابع عشر من اختـــلاف جوهرى ، ففى خلال القرن السابع عشر كان الفرد يسعى لنيل حريته من عبودية الدولة المقدســـة التى يراسها حاكم معين من قبل الله ، أما ابتداء من منتصف القرن التاســـع عشر فنرى الفرد يسعى ليصون حقوقه ضد مجتمع بشرى يدعى السيادة المطلقـــة على الفرد ، تلك السيادة التى تتبلور من الراى العام وتفرض اشرافا تـــاما على الفرد . والحقيقة ان نظرية بنثـــام القائمة على اساس المتعة كانت تحمل بين طياتها خطر القضاء عليها ، اذ أن بنثام حاول تمجيد سلطات الهيئة التشريعية الى أبعد مدى مما يجعل سلامة الفرد فى خطر مستمر ، فنراه يصور الدولـــة على انها واقعة تحت سلطة الهيئة التشريعية التى لها حق ملاحظة المجتمـــع وقيادته ، وبما أن اعمال السلطة التشريعية تمثل اغلبيـــة الشعب ، فان لهـــا كل الحق فى التدخل فى جميع اعمال الفرد فكانه جعل للهيئة التشريعية صـــفة السلطـــة العليا فى الدولة . وقد بدأ هـــذا الكلام يتحقق عمليا بعـــد الاصـــلاح الدستورى سنة ١٨٣٢ ، وبدأ خطر تطبيق النظرية عمليا يظهر واضـــحا ، ويهدد حريات الافراد تهديدا مباشرا ، وصارت القوانين التى يصدرها البرلمـــان او الاغلبية بمعنى اصح تحد تدريجيـــا من حرية الافراد فى التمتع بالسعادة ، وبذلك تعرضت حريات التفكير والعمل لخطر سيطرة الاغلبية .

٥ — جون ستيوارت ميل (١) والحريات العامة :

لقد اخذ ميل على نفسه ان يدافع عن الحريات وذلك باعادة بناء « نظرية المنفعة » لتلائم الظروف الجديدة فى انجلترا ، وقد بدأ نظريته باخراج كتابـــه المشهور « الحرية » وضمنه اعتقاداته الخاصة عن الحريات ، واوضح فكرتـــه عن طبيعة السعادة بانها يجب أن تكون كيفية وليست كمية كما قال بنثـــام ، ثم انتقل الى التوفيق بين هذه الحريات والسياسة العملية فى كتابيه « الحكومة

(١) ١٨٧٢ — ١٩٠٦ .

(م — ٩ المدخل)

التمثيلية » و « اخضاع النساء » (٩١) ثم قام بعملية توفيق اخرى بين فلسفته وفلسفة المنفعة فى مقاله « مذهب المنفعة » .

الحرية : لقد صمم ميل على ان الفرد وحده يجب أن يكون الحكم النهائى الوحيد لجميع ما يقوم به من أعمال ، ويعتقد ميل باختلاف طبيعة السعادة ، ولذلك نراه ينبذ فكرة شمول السعادة التى تعم اكبر عدد من الناس ، فتقدير السعادة يجب ان يكون تقديرا نسبيا ، وكثيرا ما يعترض الفرد مشكلة اختيار نوع من السعادة من عدة انواع ، فكيف يستطيع ان يحل هذه المشكلة اذا لم يؤمن باختلاف قيمة انواع السعادة النسبية ؟

ولنترك ميل يشرح لنا غرضه الاساسى من كتابه « الحرية » فيقول فى افتتاحية الكاتب : « ان موضوع هذه المقالة هو الحرية الاجتماعية والمدنية ، وطبيعة السلطة التى يمكن للمجتمع ان يفرضها على الفرد قانونا وحدودها ، وهذه المسالة لم توضح من قبل ، ولم تناقش بصفة عامة الا قليلا ، الا ان لها تاثيرا عميقا على موضوع الساعة ، ومن المحتمل أن تصبح مسالة المستقبل الحيوية » . وبالرغم من أن مشكلة الحرية هذه ليست بجديدة على البشرية ، الا انها اخذت طابعا جديدا بعد منتصف القرن التاسع عشر بالنسبة للظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة مما يستلزم اعادة معالجتها بشكل جديد يتلاءم وهذه الظروف ، وقد لاحظ ميل ان تاريخ البشرية يثبت أن محبى الحرية كانوا دائما يقومون نزعة الرجال الاقوياء نحو السيطرة ، ويخطىء من يعتقد ان تعديل الدساتير الذى وضع السلطة فى يدى الشعب فى نهاية القرن الثامن عشر يعد ضمانا كافيا لحريات الافراد ، اذ اعتقد الناس انه طالما أعيدت السلطة الى ايدى الشعب فلا خوف على الحريات ، فلم يقم واضعوا الدساتير الجديد بالنص على الاحتياطات اللازمة لصيانة حريات الشعب .

وميل اذ يعترض على ذلك يوضح لنا وجود فارق كبير بين الحاكمين والمحكومين ، وحتى اذا لم نعترف بوجود هذا الفارق فاننا نجد الحكام لا يمثلون كل الشعب بل يمثلون الاغلبية فقط ، فالحكومة لا يمكن أن تكون

---

(٩١) كان هدف ميل من هذا الكتاب هو الدفاع عن المساواة بين الجنسين ، وهو يقول فى فصله الاول : « ان الهدف من هذا المقال هو ان افسر باوضح ما استطيع اسس راى اعتنقته منذ اول فترة فى حياتى كونت فيها آراء فى اى شان من الشئون الاجتماعية او السياسية . وهو راى لم يضعف او يتغير مع الزمن ، بل زاد قوة باستمرار مع تقدم التفكير والتجربة فى الحياة . وهذا الراى هو ان المبدأ الذى ينظم العلاقات الاجتماعية الحالية بين الجنسين ـ التبعية القانونية من احد الجنسين للاخر ـ خطأ فى ذاته . وينبغى ان يحل محله مبدأ المساواة الكاملة التى لا تسمح بسلطة او ميزة لاحد الجانبين او قيد على الجانب الاخر » . انظر ترجمة عربية لهذا الكتاب فى نهاية الترجمة العربية لكتاب « الحرية » التى قام بها عبد الكريم احمد وراجعها د . محمد انيس وصدرت فى سلسلة الالف كتاب عام ١٩٥٦ .

ممثلة للشعب تماما ، فهى اذا اعطيت سلطة غير محدودة فمن الجائز أن تقضى على الحريات التى ناضل الشعب من أجلها . الحكومة تمثل الاغلبية أو بمعنى أصح تمثل الراى العام للاغلبية ، وقوة الراى العام هذه يسهل عليها أن تطغى على حقوق الاقلية ، وهو يذكر فى هذا الصدد ، أن المجتمع يزاول استبدادا اجتماعيا اقوى من كثير من انواع الاضطهادات السياسية ، وذلك لان المجتمع يتيح فرصا كبيرة للهرب ، وهو يتداخل فى تفاصيل حياة الافراد حتى انه يستعبد الروح نفسها ، ولم تعد وسائل الحماية ضد الحاكم كافية ، وظهرت الحاجة الى ايجاد حماية ضد استعباد الراى العام (السائد) ، اى ضد اتجاه المجتمع الى ان يفرض — بوسائل غير العقوبات المدنية — معتقداته ، وطرقه الخاصة على انها قواعد اخلاقية ملزمة حتى لاولئك الذين لا يدينون بها ، وبذلك تحد من تطورهم ، أو اذا امكن تمنع تكوين الشخصية التى لا تتوافق مع طرق المجتمع ، وبذلك يرغم المجتمع جميع الافراد على ان يتلونوا بلون مجتمعهم ، ويرى ميل أن مستقبل الحريات فى انجلترا مستقبل مظلم ، فالاغلبية لم تشعر بعد أن قوة الحكومة انها هى قوتها ، أو أن راى الحكومة هى رايها ، فما بالنا بالاقلية التى تعرف تماما أنها غير ممثلة فى الحكومة ، وكيف يمكن أن تحافظ على حقوقها وحريتها تجاه الحكومة والمجتمع ؟ وهنا بحث ميل عن الوسائل التى تحد من سلطة الحكومة كى لا تقضى على شخصية الفرد عن طريق القضاء على حرياته ، تلك الحريات اللازمة لتطوره واعطائه الشخصية المستقلة .

حدود السيطرة الاجتماعية : لقد حاول ميل ان يحد من سيطرة المجتمع ، أو بمعنى آخر من سيطرة الراى العام على الفرد ، وأن يجعل للفرد شخصيته المستقلة ، ولذلك نبذ فكرة بنثام عن شمول السعادة ، ولم يجد سوى مبرر واحد للمجتمع يعطيه حق التدخل فى حياة الفرد ، وهذا المبرر هو حماية النفس او الدفاع عنها فنراه يذكر فى كتابه الحرية « ان الغرض الاساسى الذى يبيح للبشرية حق التدخل فى حرية تصرف الافراد هو الدفاع عن النفس ، وان الهدف الوحيد من وراء استعمال السلطة القانونية للحد من حرية اى عضو من أعضاء المجتمع المتمدين رغما عن ارادته هو ايقافه عن ايقاع الاذى بالآخرين ، وبخلاف ذلك المجتمع لا يملك بأى وجه حق التدخل فى شئون الافراد ، فالفرد فلا يستطيع ان يحكم الا على الاعمال التى تعود عليه بالسعادة ، اما المجتمع فلا يستطيع ان يحكم الا على الاضرار التى قد تلحق بالآخرين نتيجة لهذا الفعل ، وما من شك فى ان المجتمع له كل الحق فى وقف هذا العمل اذا كان ضارا بالآخرين ، ومن ذلك يستنتج ميل أن الجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذى يقع تحت طائلة المجتمع هو ذلك الجانب الذى يدخل ضمن شئون الافراد الآخرين ، اما الجانب الذى يعتبر شأنا خاصا بالفرد فمن حقه ممارسته كيفما شاء ، بالطريقة التى يراها فالفرد يجب أن يكون السيد المطلق على نفسه .

ولكن تعترضنا مشكلة وضــع الفاصل بين الاعمال الخاصة بالفرد ، والاعمال التى تمس الآخرين ، وبالتــالى من هو صاحب الحق فى البت فى هذا الموضوع ؟ وميل يحل هــذه الاشكالات عن طريق تعريف للحريات الضرورية للفرد ويقسمها الى ثلاثة أقسام :

(أ) حرية الضمير وتشمل حرية العقيدة ، وحرية التفكير ، وحرية ابداء الشعور ، ثم حرية ابداء الــرأى فى الموضوعات المختلفة ، ســواء أكانت موضوعات عملية أم جدلية أم علمية أم أخلاقية أم دينية .

(ب) حرية الذوق وحرية العمل ، وهذه الحرية تشمل حــرية تكييف حياة الفرد لتلائم شخصيته ، كما تعنى ايضا حرية العمل ، ولا يجب أن يضع أى فرد عقبات تعترض هذه الحرية طالمــا ان العمل لا يضر بالآخرين وحرية العمل هذه يجب أن تكون مطلقة حتى اذا اعتقد الآخرون بسخافة هــذا العمــل او بعده عن الصواب .

(جـ) حرية التجمع بين الافراد ، وهذه نتيجة حتمية لحرية الفرد الخاصة ، وهذه الحرية تعنى حرية الافراد فى تكوين اتحادات لا يكون الغــرض منهــا ايقاع الضرر بالآخرين .

ثم أخذ ميل يشرح حرية التفكير باطالة وتفصيل ، وقرر أنــه ما لم يكن للافراد حرية تكوين أنفسهم وحرية ابداء رأيهم فان يستطيعوا انعاش الحركة الفكرية اللازمة لتطور البشرية ، وخرج من ذلك باعتقــاد ان حرية التفكير يجب أن تكون حرية مطلقة ، ولكنه وضع حدودا لحرية العمل بقوله « ان حرية الفرد لها حدود كبيرة اذ يجب عليه الا يثقل على الآخرين ، وفى داخل هــذه الحدود ، يجب أن تترك للفرد الحرية المطلقة لاشباع رغباته المتعــددة ، اذ ان شخصية الفرد أمر مرغوب فيه » ، فهو يؤكد أن التطور الحر للشخصية من أهم الضروريات اللازمة لرفاهية العالم ، ولذلك فان ميل يعتقد أن الغرض الذى يرمى اليه الانسان هو ان يصل الى تنسيق جميع قواه ، ثــم يتطور بهذه القوى حتى يصل الى تكوين شخصيته المتكاملة وهذا الوصف ينطبق بصفة خاصة عــلى هؤلاء الافراد الذين يرومون الى السيطرة والتأثير عــلى الناس ، وظاهر من هذا انه يهاجم منطق النفعيين الذين يصرون عــلى المساواة التامة ، ويؤيدون حكم الاغلبيــة بحجة تحقيق السعادة لاكثر عدد ، ويــرى ان ترك الحرية للافراد لتكوين شخصيتهم سوف يؤدى الى فوارق كبــيرة بينهم ، فتظهر اقلية قوية من الناحية الفكرية والعلمية ، بينما تظل الاكثريــة على مستوى منخفض من المعرفة والعلم ، ولذلك لا يمكن الدفــاع عــن نظام حكم الاغلبية ، لان الاغلبية على أكثر تقديــر ما هى الا طبقة متوسطة أو طبقة على درجة عادية من المعرفة ، ومع ذلك نــراه لا يوافق على اعطاء طبقــة الاقليــة الممتازة حق الحكم المطلق ، ولكنه يجعل لها الزعامة على المجتمع ،

اذ عليها يقع عبء قيادته ، بما لهـا من تفوق عـلمى وعقلى ، وطريقتهـا فى القيادة هى طريقة الاقناع لا القـوة ، فلا يصح ان يرغم احد على اتبـاع خطة مرسومة من قبل ، وهنـا يعود فيؤكد ان الاختلافات بين الافراد ليست ضرورية لرفاهية الانسانية فحسب ، بل انهـا شرط لتطورها ، والفوارق بين افراد المجتمع هى المنبـع الحقيقى للسعادة ، وهى مقياس دقيق للالم ، واذا عمل المجتمع على ازالة هـذه الفوارق فلن يستطيع ان يحقق السعادة الحقيقية للانسان ، او ان يتبين مصدر شقائه .

نظام الحكم : كتب ميل مقالا عـن « الحكومة التمثيلية » يحاول فيـه أن يوفق بين حريات الافـراد والتزاماتهم نحـو الحكومة والمجتمع ، وهـو كما رأينا سابقا يؤكد أن الغرض من الدولة هـو انماء الملكات الثقافية فى الفرد ، ويتوقف مستقبل المجتمع على مدى نجاح الدولة فى تحقيـق هـذا الغرض ، وعلى ذلك فجميع العوامل التى تؤثـر فى توجيه الشـعب الفكرى والثقافى ما هى الا عوامل القوى الحقيقية التى تشرف على هذا الشعب وتسوسه ، وعلى ذلك فالصحافة ووسائل الدعاية تلعب دورا هاما فى المجتمـع الحديث اذ انها المسئولة عن احداث التغيرات فى الحكومة والنظـام السياسى كافـة ، فالمجتمع ليس مجتمعا ميكانيكيا بل هو جسم حى ، فى تغير دائم .

ويعتقد ميل توزيع الثروة فى المجتمع ليس هو الذى يحدد مكان القـوى العليا فى الدولة ، بل ان الحكام الحقيقيين للشعب هم الذين يحددون ذلك لانهم الطبقة المشرفة على الراى العام ووسائل الدعايـة ، وعلى ذلك فالمشـكلة العاجلة لنظام الحكم هى توزيع القوى بطريقة تجعـل الاشراف الحقيقى بين ايدى الطبقة المثقفة ، وهذه هى الطريقة الوحيـدة لكى تصل الدولة الى تحقيق غرضها السامى وهو فرض الحماية على الفرد ليتاح له انماء شخصيته كاملة .

وانماء الشخصية هـو هدف المجهود الانسانى ، لذلك يتحتم على الطبقة الحاكمة مساعدة المحكومين للوصول الى هـذا الهدف ، فالحكومة هى الاداة التى تعمل على زيادة الملكات الفكرية للشعب باجمعه وتحسينها ، وهو بهـذا قد جعل للحكومة وظيفة اخلاقيـة ، ولذلك يجب تنظيم دستور الدولة بطريقـة تضمن توظيف الكفايات الممتازة فى الحكومة ، وهـذا هو الموضوع الـذى شغل تفكير ميل فى مقاله عن « الحكومة التمثيلية » .

ولكى يحقق ميل هذا الغرض نجده يقترح عدة اصلاحات كبـيرة للنظام الانتخابى ولوظيفة البرلمـان وطريقة قيامه بالعمل ، ولوظيفة مجلس الوزراء وكيفية استخدام الخبراء ، والواقـع أن اقتراحاته هذه كما سنرى فيما بعـد

لازالت تتفق مع كثير من **الاوضاع السياسية فى الوقت الحاضر ، وتتلخص** هذه المقترحات فيما يلى :

(أ) أن اختيار الطبقة الحاكمة يجب الا يترك للجماهير الجاهلة ، فلا يصح ان يكون للاكثرية العددية حق اختيار الحكومة ، ولا يصح أن تتساوى اصوات الناخبين ، ويقترح بدلا من ذلك نظام التمثيل النسبى ، مع اقامة وزن أكبر للكفايات ، ولكن هذا وحده لا يكفى لالغاء التفوق العددى للجماهير الجاهلة التى تهدد باكتساح الاقلية المتعلمة . وقد وقع ميل فى حيرة ، فبينما هو يناصر الديمقراطية ويؤمن بها ، يجد نفسه مضطرا للتخلى عن اهم مبدأ من مبادئها فى سبيل تحقيق السعادة الحقيقية للفرد ، ولذلك وضع نظاما لحكومة شعبية مثالية تستخدم فيها مختلف الشخصيات لمصلحة المجتمع باكمله ، ويكون للشعب دور فعال فيها ، وذلك بالقدر الذى يضمن له رعاية مصالحه وهو يرى انه من الظلم ان يحرم اى فرد كان من حق الادلاء بصوته وبرايه فى المسائل التى لها اثر على تكييف حياته ومع ذلك فقد كان على تمام الاستعداد يؤكد حرمان الطبقة الجاهلة من حق التصويت لانه يرى انها طبقة غير قادرة على ممارسة هذا الحق ، وهو يرى قصر حق التصويت على الافراد الذين حصلوا على قدر معين من التعليم يؤهلهم لممارسة هذا الحق ممارسة فعالة ومنتجة (٩٢) ، ولذلك يقترح ميل تعميم التعليم ، وجعله الزاميا ومجانا ، ومن ثم ينعدم المبرر الذى يمنع الفرد من ممارسة حق التصويت ما لم يكن ذلك نتيجة كسله الشخصى ، وكان يأمل أن يوجد — حين يتم تعميم التعميم — نظام خاص للتصويت يجعل للطبقات المتعلمة وزنا اكبر ، ويأمل ايضا أن اقتراحاته الخاصة بتعديل نظام الانتخاب سوف تجعل البرلمان ممثلا لفئات المجتمع تمثيلا عادلا وخاصة الفئات المتعلمة .

(ب) وظيفة البرلمان : اخذ ميل يبحث عن وظائف الهيئة التمثيلية وعن احسن نظام للحكم يليق بالدولة الحديثة ، فنبذ فكرة حكم الفرد لانها تتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية ، ولان وظائف الدولة الحديثة اكثر من أن يتحملها فرد وحده لان حكم الفرد يعنى تنازل الافراد فى المجتمع عن بذل مجهوداتهم وذلك يهدد بالقضاء على شخصياتهم ، ومن ثم يهدد بالقضاء على الغرض من قيام المجتمع نفسه وهو تنمية الشخصيات المختلفة ، ونلاحظ هنا ان « ميل » كان يرمى الى ايجاد نظام للحكم يجمع بين اسناد مهمة الادارة الى الخبرات واصحاب المعرفة وبين اشتراك الرجل العادى فى مهمة الاشراف على الحكومة حتى لا تطغى طبقة الخبراء على حقوق الشعب ،

---

(٩٢) يقول ميل فى هذا « انا اعتبر انه من غير اللائق بتاتا ان يسمح لاى فرد بالاشتراك فى الانتخابات ما لم يكن قادرا على القراءة والكتابة مع الالمام بمبادىء الرياضيات » .

ولذلك اقترح اجراء تعديلات هامة لسلطة البرلمان كما اقترح زيادة النشاط الحكومى .

ومن رايه أن اهم وظيفة للبرلمان فى الدولة الحديثة هى مراقبة الحكومة والاشراف عليها ، لا القيام بأعباء الحكم كما ادعى البعض ، لان البرلمان ليست له الامكانيات اللازمة لحكم الشعب ، وعلى البرلمان أن يقوم بتعريف الشعب بأعمال الحكومة وعليه أن يكشف عن اهمية هذه الاعمال للشعب ، وأن يوقفها اذا راى انها ضارة بمصالح الشعب ، وعليه ايضا ان يقوم باعفاء الحكومة التى تسىء استعمال سلطاتها ، أو الحكومة التى لا تحقق الغرض السامى من قيام المجتمع ، ثم عليه ان يعين خلفا لها ، وبهذه الوسيلة يستطيع البرلمان أن يقدم الضمان الكافى لتأمين الشعب ضد تعسف الحكومة . وبالاضافة الى ذلك البرلمان يرى « ميل » أن البرلمان وظيفتة اخرى على غاية كبيرة من الاهمية وهى أن يجعل من نفسه لجنة تظلمات (Committee of Grievances) لافراد الشعب جميعا كما يجب أن يكون مجمعا للاراء (Congress of Opinions) ولا يعنى هذا ان يكون ممثلا للراى العام فحسب ، بل يجب ان تمثل فيه جميع الآراء فى الدولة ، حتى تجد الاقليات فرصة لابداء رايها ومناقشته مناقشة جدية ، وبهذه الطريقة يستطيع البرلمان أن يتعرف حقيقة الراى العام او الراى السائد بين غالبية الشعب ، ويصير هذا الراى ملزما للحكومة ، كما يسهل على الطبقة الحاكمة أن تغير من سياستها لتتلاءم مع الراى السائد الذى يتجدد باستمرار ، والواقع ان ميل يعتبر ان البرلمان حين يقوم بممارسة حقوقه ، بل حقه المطلق فى المناقشة ، حتى يجعل الحكومة متيقظة لاتجاهات الراى العام ، يكون قد حقق الوظيفة الاساسية للبرلمان فى الدولة الحديثة .

(جـ) الهيئة الحاكمة : لم يجعل « ميل » للبرلمان حق الحكم فتعين عليه ان يجد بديلا له فى ذلك ، فأشار الى أن الهيئة التى تمثل الشعب تمثيلا عادلا (البرلمان) لا يمكنها بطبيعتها أن تقوم باعباء الحكم سواء من ناحية التنفيذ أو التشريع ، اذ ان هذه الوظائف تحتاج الى خبراء اداريين وخبراء مشرعين ، ويجب قصر وظيفة البرلمان على الاشراف والمناقشة ، لانه اذا سمح لاعضاء البرلمان بالتدخل فى وظائف الادارة والتشريع فان هذا يعنى تحكم عديمى الخبرة على الخبراء ، وتسلط الجهل على المعرفة ، ولذلك يرى أن تترك الادارة لهيئة الموظفين الدائمين الذين يجب انتقاؤهم بدقة حتى يمكن الحصول على المهارة اللازمة لهذه الوظائف (٩٣) ، ويستطيع البرلمان الاشراف على هيئة الموظفين

---

(٩٣) يقول ميل فى هذا : « من المبادىء المهمة فى الحكم الجيد فى الدستور الديمقراطى الا يعين الموظفون التنفيذيون بالانتخاب الشعبى ، لا باصوات الناس انفسهم ولا باصوات ممثليهم ، فعمل الحكومة كله من الاعمال التى تتطلب مهارة ، والمؤهلات المطلوبة للقيام به من النوع التخصصى الذى قد لا يستطيع الحكم عليه سوى اشخاص لديهم هم انفسهم نصيب من هذه المؤهلات او تجربة عملية عنها » . انظر الترجمة العربية التى سبقت الاشارة اليها لكتاب الحرية ، الجزء الثانى ، ص ٧٥ .

الدائمين عن طريق تعيينه لرؤساء المصالح المختلفة (الوزراء) (٩٤) وعن طريق اشراف البرلمان على رؤساء الادارات الحكومية المختلفة نستطيع أن نضمن حسن سير الادارة فى الدولة ، ومن هنا نرى أنه قد اقترح طريقة مسئولية الوزراء ، حتى يضمن عدم سوء استعمال السلطة التى كثيرا ما تصاحب التوسع فى الاعمال الحكومية ، وبالتالى فى عدد هيئة الموظفين الدائمين .

ويعتقد « ميل » كذلك أن البرلمان لا يصلح للقيام بمهمة سن القوانين فى الدولة بالنسبة لكثرة عدد اعضائه من ناحية . ولعدم تخصصهم فى المسائل القانونية من ناحية أخرى (٩٥) ، ولذلك فهو يقترح عوضا عن ذلك انشاء لجنة أطلق عليها « لجنة التشريع « Commission of Legislation » » وظيفتها عمل القوانين ، وتتكون من هيئة صغيرة من خبراء القانون ، وليس لها حق اقرار هذه القوانين ، فهذه مهمة موكولة الى البرلمان وحده وانما تقتصر مهمة هذه اللجنة على صياغة القوانين وتعديلها ، وهى بهذا الوضع تصير لجنة فنية بحتة ، ومن هنا نرى أن « ميل » لم ينتزع من البرلمان وظيفته التشريعية بل جعله المشرف على سياسة الدولة ، والرقيب على السلطة الادارية بما له من سلطة الاشراف على الوزراء ، وفى نفس الوقت هو الذى يقر جميع القوانين التى تأتى اليه من لجنة التشريع (٩٦) .

وبينما يجعل ميل من حق البرلمان تعيين رئيس الوزراء والوزراء فانه يترك للوزراء حق تعيين هيئة الموظفين الدائمين ، واقترح أن يكون التعيين عن طريق اجراء مسابقات حتى يضمن الوزراء الحصول على الكفايات اللازمة

---

(٩٤) وهو يقول فى هذا الصدد : « ان واجب المجلس النيابى فيما يختص بالمسائل الادارية ليس البت فيها عن طريق التصويت ، بل الاهتمام بوضع الافراد المناسبين لهذه الاعمال » .

(٩٥) ايد ميل رايه هذا بامثلة من البرلمان الانجليزى تشير الى وجود عدد غير قليل من مشاريع القوانين المهمة التى يتاجل النظر فيها من دورة لاخرى ، وفسر هذا بعدم قدرة اعضاء المجلس على فهم هذه القوانين من ناحية وكثرة المناقشة من ناحية اخرى .

(٩٦) وهنا يظهر لنا الفرق الكبير بين آراء ميل وبنثام ، فبنثام يجعل للبرلمان اشرافا مباشرا على الادارة ، اما ميل فيقصر وظيفة البرلمان على الاشراف غير المباشر ، ولعل السبب فى هذا الخلاف بين آراء الكاتبين يرجع الى ان ميل كون اراءه بعد ان شاهد التطبيق العملى لاراء بنثام بنحو ثلاثين سنة ، وظهر جليا مدى عجز ممثلى الشعب عن القيام بمهمة الحكم والرقابة المباشرة حيث تعددت وظائف الحكومة وتعقدت ، وصار من الصعب على النائب فى البرلمان فهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها الحكومة يوميا ، ولكنه لم يسلب من نواب الامة حقهم فى اختيار قادتهم ، بل اعترف صراحة بان ممثلى الامة يجب ان يمارسوا حق الاشراف على تعيين الوزراء واعفائهم ..

لوظائف الحكومة (٩٧) . وبهذا كان يأمل أن يوفق بين نظـــام الحكم الشعبى والحاجة الى تعيين الخبراء اللازمين لمواجهة مشكلات الحكم الحديث ومن ثــم الى تحقيق غرض المجتمع السامى الذى يهدف الى انماء الشخصيات انمـــاء كاملا ، ونراه يقول فى هذا الصدد ان تحديـــد سلطة البرلمـــان فى الحدود التى ذكرناها آنفا هـــو الطريقة الوحيدة التى تمكن المجتمع من الجمع بين فوائـــد الرقابة الشعبية وبين الحصول على أنظمة ادارية وتشريعية ممتازة وناضجة . ومن هـــذا يتضح ان ميل كان يدعو الى تـــرك الحكم فى أيدى طبقة ارستقراطية العلم والمعرفة ، مع اعطاء البرلمـــان حق الرقابة والاشراف عليها ، وبذلك نبذ أفكار بنثام عن الرقابة الشعبية المباشرة ، وأحل محلها نظاما ارستقراطيـــا من طراز جديد استجابة لمطالب الحياة الجديدة ، وتحقيقا لهدف الدولة فى العصر الحديث ، ومن ثـــم نجده يرفض فكرة تجديد البرلمـــان سنويا اذ لا حاجة هناك لدوام الرجوع الى الشعب طالمـــا أن وظيفة البرلمـــان هى وظيفة انتقادية وليست تنفيذية ، طالمـــا أن البرلمان يمثل الشعب وليس مندوبا عنـــه كمـــا يقول بنثـــام (٩٨) .

يتضح مما سبق أن « ميل » كان يعتقـــد اعتقادا جازما بضرورة الدولة وأهميتهـــا بالنسبة للفرد ، ولكنه فى نفس الوقت كان لا يرضى أن تطغى الدولة على حرية الفرد وتقضى عليها . والمشكلة التى تواجه ميـــل هى كيفية الجمع بين فكرة الدولة صاحبة السيادة المطلقة والمحافظة على حريات الافـــراد المكونين لها ، فجعل للدولة غرضـــا جديدا ، وهـــو العمل على انماء شخصية الفرد ، وبذلك استطاع أن يوفق بين الـــدولة والفرد بما اوجـــده من نظـــام للحكم يمكن للدولة المضى فى تحقيق غرضها ، وفى نفس الـــوقت يتيـــح الفرصـــة لمختلف الافراد بالتمتـــع بحرياتهم .

---

(٩٧) من الطريف ان ميل قـد أشار بهـذا الصـــدد الى مشكلة « الواسطة » ، ولـــذلك طالب بعـدم قيـام الوزير بهـذه المهمة « فهو لابـد ان يعتمد كليـة على التوصيات ، ومهما كان غير ذى مصلحة فيما يتعلق برغباته الشخصية فانه لا يستطيع قط الصمود أمـام رغبـات اولئك الذين لهم تاثير فى انتخابـه هـــو او الذين يكون تايـدهم السياسى مهمـا للوزارة التى ينتمى اليها » . وقـــد تصـور ميـل ان حل المشكلة هـو الا يشرف على هـذه الامتحانات اشخـــاص يعملون بالسياسة ومن نفس المستوى والقـدرة اللذين يتوفران فى المتحنين فى الجامعات . انظر المرجع السابق ص ٨٤ .

(٩٨) ناقش ميل هـذه المسالة فى الفصل الحادى عشر من كتـابة « الحرية » ، وهـــو يذكر ان المبـادىء بهـذا الخصوص واضحة للغاية لكن الصعوبة فى التطبيق ، فهنـاك اعتبـاران أولهما الا تطـول المـدة بحيث لا يتهاون العضـو فى واجباته أو يوجـه منصبه لفائدته الشخصية والا تقصر بحيث لا يمكن من الحكم عليه . وهـــو يرى ان حـل هـذه المسالة يتوقف على قـــوة الديمقراطية فى الدستور ، فحيث تكون ضعيفة تصبح حتى ثلاث سنوات اطول من اللازم » وحيـث تكون قويـة لا يجب أن تقل المـدة عن خمس . انظر الفصل الحادى عشر من المرجع الســـابق بعنوان « فى مـدة البرلمـان » ص ٣٩ ـ ٤٧ .

ولقد كان الفلاسفة ينادون بمبدا اكبر قــدر ممكن للسعادة لاكبر عدد فى بداية القرن التاسع عشر ، ولذلك اوجدوا فكرة الرجل العـادى او المتوســط وقالوا بامكانية قياس سعادته ، ولكن تطور الاحداث بعـد ذلك اظهر خطــا النظرية ، واتضح انــه لا يمكن تحقيق السعادة عن طريق تعميم الانتخابات ، كما اتضح ان السعادة هى صفة فردية ، وظهر الخطر المحيق بالفرد وسعادته ، فقد اخذ المجتمع يهدد كيان الافراد ويهدد حرياتهم ، فانبرى « ميــل » ليوفق بين مبدأ الديمقراطية ومبدأ الفردية ، وكان لدفاعـه هذا اكبر فضل فى الاحتفاظ بالنظام الراسمالى الديمقراطى فى وجه التيار الاشتراكى الذى اخذ يزداد قوة فى اوروبا ابتداء من منتصف القرن التاســع عشر .

المبحث الرابــع

الفلســفة الاشتراكية

١ ــ الثورة الصناعية واثرهــا على الفكر السياسى :

كان للثورة الصناعية اثرها على الحالة الاقتصادية بصفة عامة ، اذ انها اوجدت تفاوتا كبيرا بين دخول الافراد ، فقلة منهم زادت ثروتها زيادة ضخمة ، بينما نقصت أجور العمال نقصا كبيرا ، وهــم يمثلون الغالبيــة العظمى مــن السكان . ولم يقف أثر الثورة الصناعية عند هــذا الحد ، بل لقد عملت للقضاء على الفكرة المسيحية عن طبيعة الملكية . وقد ظهر جليا ان الملكية الخاصــة فى حاجة الى دراسة جديدة تكشف عن طبيعتها ونشأتها ، وعن مدى احقية الفرد فيها ؟ وذلك لان النظرية التى شــاعت خلال العصور الوســطى عن طبيعة الثروة لم تعد فى هــذا الحين كافيــة ، ولم تصبح قادرة على الصمود امــام الاحداث والتغييرات الجديدة التى احدثتها الثورة الصناعية ، ثم ان العصور الوسطى كانت تؤمن بأن الثروة هبــة من اللــه ليس للافراد حق تملكهــا أو الاستئثار بها ، وليس لهم الا حق الانتفاع بها ، وتلك هى النظريــة التى جاء بها توماس اكويناس ، وظلت تسيطر على عقول الاوربيين اثنــاء العصــور الوسطى ، ثم تقدمت العلوم فاثر تقدمها فى المعتقدات الدينيــة ، ولم يعد من المعقول ان يقتنع الاوربيــون فى العصور الحديثة بمثل هــذا التفسير الدينى للثروة ، والى جانب اثــر التقدم العلمى فى المعتقدات الدينية ظهــر اثر الثورة الصناعية فاضعف هذا الاعتقاد الى درجــة كبيرة ، فعندما كان الافراد يعتقدون فى العصور الوسطى ان الثروة هبــة من اللــه كانوا يستدلون على ذلك بان المحصول يزيد فى عام ويقل فى غيره بمشيئة الله ، ولكن الصــناعة الحديثــة

دلت بوضوح علـى ان زيادة الثروة انما تتحقق عـن طريق مجهود الانسان وحسن تفكيره (٩٩) .

نظرية لوك فى الملكية : تمكن لوك من تكوين نظرية كاملة عـن الملكيـة الخاصة استهلها بالموافقة على نظريـة العصور الوسطى التى تقول ان اللـه هـو واهب خيرات هذه الارض جميعها للانسان ثم قال ان الملكية الخاصة لم تكن موجودة فى بداية الحياة ، ولكنها تطورت منذ الوقت الذى استولى فيـه الفرد على جزء من الثروة المشاعة ، وبذل فيه مجهودا خاصا زاد من نفـع هـذه الثروة ، فأصبح هذا الجزء ملكا خاصا به جزاء ما بذل من جهد ، وعلى ذلك فمن حق الفرد ان يتملك ما انتجه بمجهوده لا ما كان من ارادة اللـه . هـذه النظرية فردية متطرفـة كما هو واضح ، لكن « لوك » ظل يؤمن بفكرة ان القانون الطبيعى يعمل على الحد من جشع الافراد ، ويمنع أن يستغلهم الآخـرون ، فهـو يبيح للفرد أن يتمتع بملكيته الخاصة ما دامت لا تزيـد عن حاجته زيادة تعرضها للتلف ، فكل ما زاد عن حاجته لا يخصه بل يخص الآخرين (١٠٠) .

وقد ترتبت على نظرية « لوك » فى الملكية نظرية جديدة فى الاقتصاد وهى نظرية « العمل اساس القيمة » وكان لهذه النظرية اثر كبير فى تطـور التفكير السياسى ، ذلك ان تطور الصناعة خلال القرن العشرين جعل الانسان قادرا على استغلال جزء كبير من خـيرات الارض ، اذ أن الافراد فى ظل نظام تقسيم العمل قد تعاونوا على مزج جهودهم فى استغلال خيرات الطبيعة حتى صـار من الاصعب اسناد الثروة الاقتصادية الى مجهود شخص معين ، ومن ثم صـار من الصعب أن تصبح ملكية السلعة الناتجة ملكا لشخص معين يمكن أن يزعم انها من اثر مجهوده الشخصى ، فنظام تقسيم العمل جعل كل عامل يشـترك بجزء من المجهود اللازم لانتاج السلعة ، وعلى ذلك فليس من حق اى عامـل أن يدعى ملكية سلعة ما بحجة انها من اثر مجهوده الفردى .

ثم ظهرت مشكلة التوزيع ، واحتلت مركز الصدارة فى التفكير الاقتصادى ، وصار من اللازم ايجاد طريقة جديدة لتوزيـع الثروة توزيعا يلائم عملية الانتاج

---

(٩٩) لهذا عمدت انجلترا منـذ اوائل القرن السابع عشر الى الغاء الضرائب المكتسبة (العشور) عن كل الاملاك لا تخضع للعوامل الطبيعية . وقال المشرع الانجليزى فى تعليـل ذلك ان اللـه لـم يكن هـو المنتج لهـذه الثروة ، واذن فليس للكنيسة ان تحصـل ضريبة عنها .

(١٠٠) يعنى « لوك » بهـذا ان الفرد لا يحق له أن يمتلك ارضـا تزيـد غلتها عن سـد حاجاته ، لان انتـاج الارض اذا فاض يعرض للفساد . وقـد يمكن ان يكون هـذا مقبولا فى القرن السابع عشر حيث لـم تكن قـد ظهرت بعـد وسائل تخزين السلع المصنوعة ، وحفظها على نطـاق واسع ، والى مـدد طويلة ، امـا فى القرن التاسع عشر وقد تطورت وسائل حفظ المـاكولات تطورا كبيرا ، وابتكرت المصـانع الكبيرة وسائل لتخزين كثير من السلع المصنوعة ، فان هـذا الراى لم يعد ذا موضوع ، بـل اصبحت المـلكية الخاصة غير ذات حـدود .

وبخاصة ان تطور اوربا السياسى خلال القرن التاسع عشر جعل للفرد حقا اساسيا فى الملكية الخاصة ، فصار من المهم تحديد طرق اكتساب هذه الملكية ، كما اتضح ان نظرية اقتصادية جديدة تحاول تحديد طبيعة الملكية لابد ان تكون مصحوبة بتفسير للدور الذى تقوم به الدولة فى المحافظة على هذه الملكية لانها حق اساسى للافراد ، وبهذا توطدت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة الى درجة كبيرة نتيجة لتطور الانتاج والتملك ، وهى النظم التى كانت نتيجة الثورة الصناعية التى نظرت الى الثروة على انها نتاج جهد تعاونى بين الافراد ، كما ان الثورات السياسية اعلنت احترامها للملكيات الفردية ، وقررت انها حق للفرد لا يجوز انتزاعه منه ، فى حين ان الواقع ثبت ان عددا يسيرا من المجتمع هو الذى يتمتع بحق الملكية ، بينما حرمت منه الاغلبية العظمى ، ومن المهم تبرير هذه الظاهرة ، أو ايجاد حل منطقى للتوفيق بين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية للافراد ، ولذلك عكف الفلاسفة السياسيون خلال القرن التاسع عشر على بحث نشاط الانسان المادى ، واهملوا كافة القيم الاخلاقية التى كانت ترتكز عليها الفلسفة السياسة القديمة .

تطور الفكر السياسى : اوجدت الثورة الصناعية فى اوربا عدة مشاكل من اشدها ظهورا تلك الحال المزرية التى كان يعيش فيها العمال ، واستغلال الطبقات المالكة لهم اكبر استغلال ، وقد كان ذلك من أسباب ظهور فئة من الكتاب الاشتراكيين تدعو الى الاهتمام بالطبقات العاملة ، وتنادى باعطائهم حقوقهم الاقتصادية والسياسية ، وتناقش المشاكل العديدة التى اوجدها النظام الصناعى الجديد ، ومن اهمها اجتماع عدد كبير من العمال فى مصنع واحد بما افقدهم حرياتهم ، واضطرهم الى قبول قضاء ساعات عمل طويلة مقابل اجر منخفض ، وسوء حالة المصنع الصحية . . الخ . لانه اذا كان المجتمع هو مصدر النشاط كله ، وهو الذى يلهم الافراد ويوجههم نحو تحقيق المثل العليا ، فكيف يسمح هذا المجتمع ببقاء الطبقة العاملة التى تمثل الغالبية العظمى من الشعب فى حالتهم المزرية البائسة وكيف يضعهم فى موقف لا امل معه فى المستقبل ؟ ان المجتمع الذى حرم على طبقات العمال كل فرصة تتيح لهم تكوين شخصياتهم هو نفسه المجتمع الذى ابـاح لنفسه التمتع بالخيرات الناتجة عن مجهودهم . تلك هى المشاكل التى اوحت الى الكتاب الاشتراكيين ان يعيدوا النظر فى بحث النظريات القديمة عن طبيعة الملكية . اما سان سيمون ويردون الفرنسيان فانهما ينفيان نفيا تاما فكرة كون الملكية الخاصة حقا طبيعيا للفرد ، وأما الكتاب الاشتراكيون فى انجلترا مثل روبرت أوين فانهم يعتبرون النظام الاجتماعى كله منافيا لحقوق الافراد ، وانه يقف فى سبيل تطور الفرد وتقدمه معنويا وادبيا . وقد اتجهت افكار هؤلاء الكتاب جميعا الى ايجاد قاعدة عادلة فى توزيع الثروة بحيث يكون للفئة العاملة نصيب عادل منها ، فما دام الانتاج يتم بتعاون الجهود فكذلك يجب ان يكون التوزيع قائما

على التعاون لا على الاستغلال السافر ، وقد عرض روبرت اوين نظاما يحقق للافراد المتعاونين فى الانتاج نصيبا عادلا منه . ويلاحظ أن كل هــذه الآراء كان ينقصها التنسيق ، ولم تعالج مشكلة طبيعة الملكية معالجة جـدية مع انهـا هي المشكلة الرئيسية ، واكتفت باقتراح نظــام تعاونى لا يصلح لايقاف تيـار المنافسة الشديدة الناتجة عن طبيعة النظـام الاقتصادى الراسمالى . وهنـا ظهر كارل ماركس فكفكر فى ربط هذه العوامل ببعضها ، وانشأ نظرية شيوعيـة تهدف الى بيان اهميــة المجتمع ، وتحافظ على كيان الفرد ، وتمنحه الطمانينة الاقتصــادية والسياسية . ولم يكن عجيبــا أن تلقى نظريته قبولا فى المجتمع الاوربى بسبب ما ادعته من قدرتهــا على اصلاح مساوىء النظــام الراسمالى مع المحافظة على الحرية السياسية للافراد .

٢ – كارل ماركس وصراع الطبقات (١٠١) :

بدأ كارل ماركس حياته فى المانيا ، وتاثر بشعور القومية الجارف الذى كان قد اجتاح اوربا فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وكان يعتقد ان التطور لا ينشأ الا نتيجــة للمتناقضات المتواصلة التى يتعرض لهــا المجتمع ، ولذلك انطلق فى نقــد النظام الاجتماعى كله لاعتقــاده أن النقد هو الوسيلة الفعالة فى التقدم ، فكان اينما يذهب ينشىء صحفا انتقادية يستخدمها هــو واصحابه فى تحليل الظواهر الاجتماعية المحيطة بهم ، وعندما كان فى اوربا كان كل اهتمامه موجها نحــو السياسة والفلسفة ، فلما نفى الى انجلترا سنة ١٨٤٩ تحول نشاطه الى الاقتصاد تحــولا تاما لمــا واجهه هناك من المساوىء الاجتماعية والاقتصادية التى احدثتها الثورة الصناعية ، فبــدأ فى دراســة الاقتصاد بهمة لا تعرف الكلل ، فقرأ كل ما وقع فى يده من كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وكانت كتابات مالتاس ، وريكاردو اشدها تاثيرا فيه ، وبخاصة ما يدور منهــا حول نظريات « اجر الكفاف » و « العمل اساس القيمة » ، وقد اتخذ ماركس من انجلترا مثالا لتطــور المجتمــع فى ظل النظــــام الراسمالى الصناعى ، واستطاع أن يخرج من دراسته الخاصة فيها بدراسة اقتصادية عامة تعتمد على المعلومات التى استمدها من مشاهداته وقراءاته الواسعة ، وقد كان فى حقيقتــه واقعيا يستخدم الطــرق العلمية فى تفسير الظواهــر الاجتماعيــة .

ولم يعالج ماركس مشاكل الفلسفة السياسية بالذات ، ولكن آراءه فى هذه الناحية كانت ترد ضمن كتاباته الاقتصادية ، سواء فى ذلك كتابه الضخم « رأس المــال » او مؤلفاته الاخــرى مثل « البيــان الشيوعى » (١٠٢) « أو

---

(١٠١) (١٨١٨ – ١٨٨٣ م) .

(١٠٢) Communist Manifesto

« تاريخ الكوميون الفرنسي سنة ١٨٧٠ (١٠٣) » . وخلال بحثه للمشــــكلات الاقتصادية فى هذه المؤلفات حلل الطبيعة البشرية ونضالها لتحقيق هدفها ، وبيان الدور الذى يقوم به المجتمع لتحقيق هذا الهدف ، وعرض للصـــعوبات التى تحول دون تطـــور المجتمع ، واخيرا اقترح الوسائل التى يرى أنها كفيلة بتحقيق نجاح فكرته .

طبيعة الانسان : يرى ماركس أن الانسان حيوان اقتصادى اكثر مما هو حيوان سياسى ، وقـــد وصل الى هذه النتيجة عن طريق دراسته لطبيعة الحياة باكملها ، فهو يقرر ان المخلوقات الحيوانية والنباتية تتعرض لعمليـــة طويلة الامد لكى تستطيع مواجهة ظروف الحيـــاة المعرضة للتغير الدائم الذى ينتقل من بسيط الى معقد لان ظروف الحياة تتعقد على مر السنين ، والانسان لا يختلف عن الحيوان فى هذا الشأن الا انه لا يواجه التغير عن طريق ظهور أطراف أو اعضاء اضافية ، ولكن عن طريق استعمال الادوات والآلات التى ينتجها لتساعده فى ســـد حاجاته المتزايدة ، وذلك لان الانسان يملك العقل وهو قادر على تصـــور الاشياء فى شكلها المثالى ، ثم يحاول ان يخرج هذه التصورات من عالم التفكير الى حيز الوجود . بذلك تطـــور عقـــل الانسان سريعا بتأثر الآلات عليه ، لان الآلات كما تتطور بفعل الانسان تعمل على تطوير عقله وتساعد على تقدمه ، وهو بهذا يجعل تطور عقل الانسان نتيجة حبـــه لتحقيق رغباته المادية ، وسد حاجاته الاقتصادية ، ولهذا صار من أهم القوى الدافعة لنشاط الانسان رغبته فى ســـد حاجاته والطريقة التى يستخدمها فى ذلك ، وهذه الطريقة يطلق عليها ماركس اسم « وسيلة العمل » فالاصـــل فى الانسان انه حيـــوان اقتصادى ، والعمـــل — فى رأى ماركس — ليس الا عملية تجـــرى بين الانسان والطبيعة وتعتمد على نشاط الانسان ، وتمكنه فى النهاية من تنظيم موارد الطبيعة والسيطرة عليها وهذه العملية على أنهـــا تغير من معالم الطبيعة فهى فى ذات الوقت تغير من طبيعـــة الانسان اذ تنمى ملكاته الكامنة ، وتجعله قادرا على أن يخضع هذه الملكات لاشرافه التـــام ، والانسان يستخدم الطبيعة كآلة مكملة لقواه الجسمانية ، وليزيد من قدرتـــه على استغلال خيرات الطبيعة .

ويبدو من هذا كله أن ماركس يؤكد ان دراسة تطـــور الانسان تتابـــع التغيرات التى تحدث فى طرق استعمال الآلات ، لان الانسان يظهر ما فيه من قوة كامنة للتحكم فى الطبيعة عن طريق التطور الـــذى يستحدثه فى مختلف **الآلات التى يستعملها ، فكلما تطورت الآلات دل ذلك على تطور الانسان وتقدمه.** وبذلك اصبحت الآلات (وسيلة الانتاج) هى العلامة المميزة للعلاقات الاجتماعية التى يؤدى العمل خلالها وظيفته ، ومن ثم اصبح الانتاج المادى اساس الحياة

---

(١٠٣) History, of the French commune of 1870

الاجتماعية كلها . فالانســـان اذن لا يتطور الا حين يناضل قوى الطبيعــة المختلفة وهو لا يستطيع أن يحقق رغباته ، أو ينمى ملكاته الا عن طـــريق العمل والاجتهاد وبذلك زال عن العمـــل ما كان يتصف به خلال العصــــور الوسطى ، واحتل مكانه سامية فى المدنيات الحديثة ، وصارت له قيمة عظمى ، واصبح يعنى تحويل الطاقة البشرية الى سلع صالحة لسد الحاجات ، والآلــة هى التى تؤدى الى تطور الفرد والمجتمع ، وكلما تنوعت احتياجات الانسان تعقدت طبيعته ، واكتملت شخصيته ، ولان الانسان لا يستطيع الحصول على جميع مطالبه لذا لجأ الى التعاون مع الآخرين ، وادماج مجهوده مع مجهوداتهم والتخصص فى نوع واحد من العمل ليتمكن من الحصول على ما لا عدد له من المطالب ، وبتطور الانسانية ، وتعدد رغباتها ، وظهور امكانياتها فان نظـــام المجتمع يتطور ايضا ليكيف نفسه وفقا لنظم الانتـــاج ، وللقوى الجديدة التى اوجدها الانسان ، فالنظم الاجتماعية تشبه المخلوقات من حيـــث التطور من البسيط الى المعقد ، فحين بـــدأ تقسيم العمل يسود فى البنـــاء الاقتصادى والاجتماعى تخصص الافراد فى حرف معينة ، وتكونت النقابات الطائفية لتضم اصحاب الحرفة الواحدة فى ظل نظـــام اجتماعى يتناسب مع طريقة الانتاج ، ولكن التخصص أوجب اعتمـــاد الفرد على الافراد الآخرين لســـد حاجاتـــه المتعددة ، وقد لجأ الانسان الى التخصص لانه يزيد من قدرته على الانتـــاج ، فتزيد قدرته على سد حاجاته المتعددة ، ومن هنا نشـــأ نظام تبادل الســـلع فارتبطت الطبقات الاجتماعية ببعضها بسبب حاجتها الى تبادل منتجاتها .

ومن هذا كله يبدو ان تطور الفرد اخذ يرتكز شيئا فشيئا على توســـــع المجتمع وتعقد مشكلاته ، فالفرد وحـــده لا يمكن أن يكفى نفسه ، ولابد لـــه من معونة المجتمع ، وصارت علاقة الفرد بالمجتمع هى التى تؤدى الى تطـــور الفرد وانما شخصيته ، ويســـتنتج ماركس من كـــل هـــذا ان الانسان ينمى نفسه بالجهد الذى يبذله فى ايجاد الآلات اللازمة لزيادة انتاجه ، وهذه الآلات تخلق نظاما جديدا من الانتاج اذ يتخصص الفـــرد فى عملية انتاجية صـــغيرة تجعله يعتمد على الآخرين للحصول على باقى مطالبه ، ومن ثم يتطور المجتمع نفسه ليتلاءم مع ظروف الانتـــاج الجديدة ، وهذا المجتمع الجديد يتميز بالتعاون التام بين الافراد وبعضهم ، وبين الطبقات وبعضها ، وهذا المجتمع أيضا يحفز الفرد الى زيادة انماء نفسه ليحصل على اكبر فائدة مادية فى ظل هذا النظام والتعاون فيتجدد نشاطه ، ويبتكر وســـائل جديدة للانتاج والعمـــل ، وهذا يستدعى تغييرا جديدا فى نظام المجتمع .. وهكذا ، وذلك مما دعا ماركس ان يقول « ان الانسان ان لم يكن حيوانا سياسيا فهـــو على كل حـــال حيوان اجتمـــاعى » .

خصائص النظام الراسمالى : يتساءل ماركس عن الاسباب التى جعلت العامل ذا مركز منحط فى المجتمع الصناعى الحديث ، رغم ان الحقائق كلهـــا

تشير الى ان المجتمع انما تطور وارتقى نتيجة مجهود هذا العامل ، فى حين ان خير الانتاج كله يذهب الى طبقة من الرجال لم تخلط عملها بقوى الطبيعة اطلاقا ، ثم يبدى على المجتمع الراسمالى الملاحظات الآتية :

(أ) الاداة الانتاجية انحرفت عن اداء وظيفتها الاساسية .

(ب) وظيفة الاداة الانتاجية هى العمل على سد حاجات الانسان المتعددة .

(ج) العامل الوحيد المنشىء لقيمة هذه الاداة الانتاجية هو العمل .

(د) العامل قد سلبت منه جميع نتائج مجهوداته .

(هـ) رغم زيادة الامكانيات الانتاجية زيادة لا مثيل لها ، ورغم ان زيادة هذه الامكانيات ترجع اصلا الى مجهود العامل فانه لم يكافأ الا بالقدر اليسير الذى يسمح له بمواصلة الحياة .

ومن ثم اخذ ماركس يوضح اوجه فساد هذا المجتمع ، ويبين كيف تركزت جميع القوى فى ايدى فئة قليلة ، بينما تركت الاغلبية العظمى من العمال تعيش فى شبه عبودية لهذه الفئة القليلة .

ثم اخذ يوضح الفرق العظيم بين المجتمع كما يجب ان يكون ، وبين المجتمع كما هو كائن فعلا ، واعتمد فى ذلك على نظرية تضارب الطبقات ، وبخاصة تضارب راس المال والعمال ، واثناء هذا التفسير اعلن نظريته عن نشأة السلطة السياسية ، فبين كيف تصل الطبقة الحاكمة الى مناصبها فى الدولة . وكيف يقع المحكومون تحت سلطة هذه الطبقة المستبدة ، ويرجع ماركس سيطرة فئة قليلة من الناس على الغالبية العظمى من الشعب فى النظام الراسمالى الى اسباب متعددة . فهو يقرر ان العمل باعتباره وسيلة الانتاج ظل ينال مكافاته كاملة حتى يظهر مؤثر جديد فى العملية الانتاجية ، وهذا المؤثر هو النقود التى اخترعها الانسان لتكون وسيلة التبادل ، ولتكون معيارا للقيمة ، وذلك لتسهيل تبادل السلع ببعضها ، اذ ان النقود سهلة التبادل ، وهى تيسر تقويم السلع بالنسبة لبعضها وهى فى ذلك تعنى تيسير تبادل انتاج نوع معين من العمل الاجتماعى المفيد بنوع آخر ، وبهذا يتحقق لطرفى المبادلة اكبر درجة ممكنة من التمتع ، وقد رمز ماركس الى عملية التبادل هذه بالمعادلة (س=ن=س) اى ان سلعة يتم تبادلها بكمية من النقود ، والنقود تيسر التبادل بسلعة جديدة ، ومن هذا يستدل ماركس على ان نهاية كل عملية تبادل هى ارضاء طرفى التبادل ، اذ ان كل طرف قد حصل على السلعة التى تسد حاجته ، ولم تكن النقود الا وسيلة لتيسير عملية التبادل .

غير أن استعمال النقود سرعان ما عرض المجتمع لخطر كبير ، اذ انها فقدت وظيفتها كوسيلة للتبادل ، واصبح لها قيمة فى ذاتها ، وصار النـاس ينظرون اليها كغاية بعد ان كانوا ينظرون اليها كوسيلة ، واختفت المعـادلة الاولى ، وحلت محلها معادلة اخرى هى (ن=س=نَ) اى ان الانسان اخـذ يستبدل بنقود سلعة يعرضهـا للبيع بنقود تـزيد على النقود التى بدأ بهـا العملية ، فأصبحت النقود تلد نقودا ، وبهذا اختفت العملية الطبيعية التى كان يتم بها تبادل السلع لسد حاجـات الانسـان المتعددة واصبح الانسان ينظـر الى النقود على انها سلعة خاضعة لملكيته الخاصة ، وهو يستعملها فى المبادلة لكى يزيد من قيمة السلع ، وبذلك تحولت الغاية من عملية المبادلة الاجتماعية ، واصبح الغرض منها زيادة ثروة الفرد المالك للنقود (راس المال) ، وبالتالى زيادة قوته الاجتماعية والسياسية .

وفى راى ماركس ان هذا النوع من اقتناء الثروة وزيادتها هو نوع غـير طبيعى ، فالعمل وحده هو الذى يوجد القيمة ، والنقود لا يمكن ان تلد نقودا ، والنظام الراسمالى حين يحقق لمالكى النقود (الراسماليين) ارباحا فمصـدر هذه الارباح استعانة راس المال بالعمل ، فراس المال يستخدم العمل ويحصل منه على ما يفيض عن حاجته ، وبهذا فقط يمكن تفسير الارباح التى يحصـل عليها راس المال ، هذا الربح يتمثل فى الفرق بين « ن ، نَ » وهذا الفرق يطلق عليه ماركس اسم « فائض القيمة » . وبما أن العمل هو الشىء الوحيـد الذى يخلق القيمة ، فهذا يعنى ان راس المال يستغل العمل ويحصل منه على فائض القيمة ، فهـو بهذا يحول العملية الانتاجية عن غرضها الطبيعى ، وهو سد حاجات الانسان ، الى غرض خبيث هو « التوسع الذاتى لراس المال » .

فائض القيمة : وضـح ماركس طريقة تحـقيق فائض القيمة ، وهـى الطريقة التى يعيش عليها راس المـال الطفيلى ، ثـم بين النتائج الضـارة الناجمة عن هذا النمو الطفيلى ، ثم اقترح الوسائـل والمبررات لازالة راس المال والقضاء عليـه . وهذا يعنى من الناحية السياسية ان ماركس أظهر مدى النظام الاستبدادى وطبيعته ، وانه حبـذ حق الثورة ، واقترح مجتمعا مثاليا يحل محل المجتمع الراسمالى الغاشم . وهو يقرر ان فائض القيمة ينتج عن ارغام العامل على الاشتغال ساعات تزيد عن اللازم ، ويلجأ الراسمالى فى سبيل تحقيق ذلك الى وسائل جهنميـة ، فالعامل يعرض مجهوده للبيع فى السوق الحرة ، والراسمالى يشترى هذا المجهود باجر يومى يدفعه للعامل ، ولكنه لا يدفع اجرا يوازى القيمة الانتاجية التى يحققها العامل لمخـدومه الراسمالى ، وانما يوازى القدر اللازم لتمكين العـامل من الحيـاة ، ومن الانتاج . فالاجر الذى يحصل عليه العامل لا يتحـدد بقيمة انتاجـه الحقيقى بل بما يحتاج اليه ليعيش ، ويظل قادرا على العمل ، وينجب اولادا يمـكن ان يواصلوا عملية الانتاج من بعـده ، وبين الاجرين فرق كبير بطبيعة الحال ،

فقد يكون الاجر الكافى لتدبير مقومات الحياة للعامل لا يتعدى عشرين قرشا مثلا فى حين انه ينتج ما يعادل ضعف هذا الاجر (١٠٤) .

الحقيقة هي ان العامل حين يبيع جهده لراس المال فانه يضع نفسه تحت رحمته ، ولهذا اصبح تحديد ساعات العمل اليومية محل نضال عنيف بين راس المال والعمل ، لان راس المال لا يمكن ان يعيش الا اذا ارغم العمل على انتاج فائض القيمة ، ولا يتحقق ذلك الا عن طريق زيادة ساعات العمل اليومية ، وهذا هو الذى جعل كارل ماركس يؤكد ان طبيعة راس المال تحتم عليه اما السيطرة المطلقة ، واما الموت المحقق ، ويصف راس المال بانه يشبه مصاص الدماء ، لانه لا يحيا الا على امتصاص دماء العمال ، وتزداد حيويته بزيادة ما يمتصه من دماء العمال . وقد كان للصراع بين راس المال والعمل اثر كبير فى تحويل مجرى التاريخ وتطور المدنية فى الخمسمائة سنة الاخيرة من حياة البشرية ، اذ ان راس المال فى سبيل توسعه الذاتى كان دائما يحاول عزل العامل حتى يكون فريسة سهلة له .

وقد ابتدع راس المال وسائل متعددة ليحصل على فائض القيمة منها :

(ا) اطالة يوم العمل . (ب) نظام التناوب فى العمل بالمصانع ، الامر الذى جعل يوم العمل اربعا وعشرين ساعة كاملة . (ج) زيادة مجهود العمل فى الوحدة الزمنية . (د) تحقيق وفورات داخلية فى نظام الانتاج (هـ) نظام التخصص وتقسيم العمل الامر الذى جعل من السهل أحلال الآلة محل الايدى العاملة . (و) السيطرة التدريجية على جميع فروع الصناعة بحيث يستفيد راس المال من نظام الوفورات الداخلية ، وتحويل الانتاج الصناعى الى ناحية الانتاج الكبير التى تسيطر على الاسواق العالمية (١٠٥) .

ويظهر مما سبق أن تضخم ارباح راس المال منوط بزيادة عدد العمال الذين يستخدمهم ، لان كل عامل يقوم بانتاج كمية معينة من فائض القيمة ، ويقرر ان نقطة البداية فى الانتاج الراسمالى تتحقق عندما يجتمع عدد كبير من العمال فى وقت واحد فى بناية مشتركة هى المصنع ، وتحت أمره الراسمالى لغرض انتاج سلعة معينة .

---

(١٠٤) يقول ماركس فى البيان الشيوعى ، « وبذلك اصبح ما يكلفه العامل اليوم هو تقريبا ما تكلفه وسائل المعيشة اللازمة للاحتفاظ بحياته وتخلد نوعه . الا ان ثمن العمل كثمن كل بضاعة يساوى تكاليف انتاجه » ، انظر الفصل الاول من البيان بعنوان « البورجوازيون والبروليتاريون » .

(١٠٥) اشار البيان الشيوعى الى هذه الوسائل بقوله : « ... اذن كلما كان العمل باعثا على الاشمئزاز هبطت الاجور ، وفوق ذلك ينمو مع استخدام الالة وتقسيم العمل ، مجموع الجهد المصروف فى العمل ، اما بازدياد ساعات العمل ، او بزيادة الجهد المطلوب فى مدة معينة من الزمن ، او بتعاظم سرعة حركة الالات ... الخ » . انظر الفصل الاول من البيان .

ويقول ان راس المال قد ابتكر نظريات وأفكار خاصة يبرر بها سيطرته على
المطلقة على العمل ، هذه النظريات هي التي عرفت باسم « النظريات الفردية » وهي تلك النظريات التي تدافع عن حقوق الملكية الخاصة ، وعن حرية استعمالها في سبيل مصلحة الفرد ، وهي تجعل للعامل مطلق الحرية في مساومة رب العمل ، وهو يعتقد ان الراسماليين يقصدون من هذه النظريات عزل العامل عن رفقائه ، ومنعه من التكتل مع امثاله ، لتضعف جبهة العمال ، ويعجزون عن مساومة راس المال .

واذن فقوة راس المال عملت على تشكيل نظام الانتاج ، وساعدت على ايجاد الافكار الخاصة بتنظيم المجتمع ، وتقسيمه الى طبقات .

الآثار المترتبة على سيطرة راس المال : العامل في راى ماركس هو المنتج الحقيقي للقيمة كما اسلفنا ، ولكنه يرى ان راس المال قد اثر فيه اسوا تاثير اذ هبط بقيمته الى مرتبة مجرد قوة عاملة ، وسلبه حقه في التعليم ، وفي التزود من الثقافة ، وحد من نشاطه الاجتماعي ، وبدلا من استخدامه للمواد الاولية ، وآلات الانتاج ، وتوجيهها لسد مختلف الحاجات جعله يقع تحت نفوذ الآلات ويتقيد بها ، وبذلك انقلب الغرض الاساسي من العملية الانتاجية نفسها ، فبعد ان كان الهدف سد مختلف الحاجات صار في المجتمع الراسمالي لا يرمي الا الى تنمية راس المال ، وتوفير فائض القيمة . وبهذا تحولت وسائل الانتاج الى وسائل لامتصاص جهود الآخرين ، واستهلاك العامل الى اقصى درجة ممكنة حتى قضى على آدمية العمال ، وصار ضحية زيادة تضخم راس المال .

لم يزيد ماركس على ما تقدم ان ميل الراسمالي الى التضخم دفعه الى ان يزيد من اخضاع العمل لنفوذه فعمل على التحرر من العمل اليدوي ليتفرغ لعملية الاستغلال ، وترتب على ذلك اتساع الهوة بين العامل والراسمالي الذي بدا يشتد في معاملة العامل ليحصل منه على اكبر قدر ممكن من العمل نظير اقل اجر ممكن من المال ، ومن هنا ساد بين الراسماليين حب السيطرة والاستبداد .

وظهرت من آثار ذلك كله قوتان متعارضتان في المجتمع : اما القوة الاولى فتتمثل في راس المال ، واما الثانية فتتمثل في العمل (١٠٦) ، ولم يكن هناك

---

(١٠٦) ويرى البيان الشيوعي ان هذه القوة هي القوة الثورية الوحيدة التي تواجه البورجوازية : « وليس بين جميع الطبقات التي تقف الآن أمام البورجوازية وجها لوجه الا طبقة واحدة ثورية حقا ، هي البروليتاريا . فان جميع الطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهي على العكس ، اخص منتجات هذه الصناعة ». البيان الشيوعي . الفصل الاول .

بـد من اصطدام يقع بين هاتين القوتين ، ولكن لايهما تكون الغلبة ؟ يـرى ماركس أن راس المال قـد ارتفع حتى وصل القمة فلابد ان يهبط ثم يصير الى زوال ، وان الوقت قد حان ليسيطر العمل على المجتمع ويوجهه ، وذلك لانه حينما تعاون الافراد ليصلحوا على ما يزيد مقدرتهم الانتاجيـة وجـدوا انفسهم في حاجة الى التنظيم ، ثم ظهر هذا التنظيم في شكل نقابات العمال المختلفة ، ولم يصل العمال الى هذا التنظيم الا بسبب ما طـرأ على النظام الراسمالي نفسه من التطور ، فراس المال هـو الذى حول العمل الفردى الى عمل جماعي مشترك ، وكلما زادت قوة راس المال زاد عـدد العمـال الذين يستخدمهم صاحب العمل ، وهذا يؤدى بطبيعتـه الى زيادة مقـدرة العمال على مقاومة السيطرة المطلقة التى فى يد صاحب العمل ، ومن هنـا بـدا يظهر صراع طبقى فى المجتمع ، وهو فى حقيقته صراع فى سبيل الحياة نفسها ، والقانون الطبيعى لا يسمح باستمرار هاتـين القوتين المتعارضتين جنبـا الى جنب ، ولابد من انتصار احداهما على الاخـرى فى نهاية الامر .

وهذا النضال الذى قام بـين العمال واصحاب الاعمال لم يحقق للعمال وحدتهم فحسب ، بل جعلتهم يكتسبون حالة اجتماعية لم تكن لهم ، فاثنـاء تعاون العامل مع رفقائه من العمال فى الانتاج بدا يوفق بين مصالحه الشخصية ومصالح المجتمع كله ، ويعتقد ماركس ان هذا الترابط بين العمـال سيؤدى بهم فى النهاية الى تحقيق الاشراف الاجتماعى على العملية الانتاجيـة ، لان العمال قد بدأوا يدركون حقيقة النظام الانتاجي الذى يعيشون فيه ، فهـذا النظـام وان كان يعمل على تحقيق التعاون الذى يرغبون أن يسـود بينهم ليؤدى الى زيادة انتاج السلع التى تسد حاجاتهم ، الا ان اصحاب الاعمال حولوه عن غرضه الاساسى الى غرض استغلالى بحت ، اذ هدفوا الى استنفاد مجهودهم ، بل وحياتهم فى سبيل تنمية راس المال ، فاضطر العمال فى سبيل حماية انفسهم ، الى الاتحاد ليكونوا كتلة واحدة تستطيع ان تجابه الطبقـة الراسمالية ، وتستطيع أن تضع حـدا للاستغـلال السافر الذى يستنزف جهدهم ، ويقضى على حياتهم ، وقـد لجأ العمال فى نضالهم الى تحديد يـوم العمل ، وذلك عن طريق ايجاد عقد العمل الفردى الذى حد من حرية صاحب العمل فى مساومة العامل اذ جعله يتفاوض معه عن طريق النقابة التى ينتمى اليها هذا العامل ، والنقابة هى التى تحـدد شروط العمل ، ومن بينها الاجر وعدد ساعات العمل .

ومن ذلك يظهر ان تطور المجتمع تحت ظل الراسماليـة لابد أن يؤدى فى النهاية الى تحقيق الاشتراكية ، لان مطالب العمال لا يمكن أن تقف عند حـد تقدير الاجور ، وتحديد ساعات العمل ، بل لابد أن تتسع شيئا فشيئا حتى تصل الى الاشراف على وسائل الانتاج ، وذلك لكى يصلوا الى تحقيق القضاء على كافة الوسائل التى يلجأ اليها راس المال فى استغلالهم . فكان ماركس

يتصور انه سوف يأتي اليوم الذى يتحقق فيه للمجتمع ان يشرف اشرافا تاما على كافة وسائل انتاج حتى يتحول الغرض منه من كونه سعيا الى تحقيق فائض القيمة الى كونه سعيا الى تحقيق رغبات المجتمع وسد حاجاته ، واذا تم ذلك فسيقضى على المنافسة التى تمكن رأس المال فى ظلها من استغلال العمال ، وسيحل محلها نظام انتاجى جماعى تحت رقابة الدولة .

ان ماركس يعتقد ان تحديد ساعات العمل ، واخضاع الآلة للعامل ، وتمليك العامل جميع وسائل الانتاج سوف تقضى على الاغراض الخبيثة التى يريدها رأس المال ، وليس هذا فحسب ، بل انها ايضا سوف تحقق خلاص العامل وخلاص الانسانية بأسرها ، لان رأس المال فى رأيه ليس الا حشرة طفيلية تعيش على امتصاص دماء المجتمع ، وتحول الغرض من العملية الانتاجية من غاية نبيلة الى اغراض انانية هدامة . ان النضال الطبقى بين العمال واصحاب العمل فى رأى ماركس ليس الا نضالا بين قوى رأس المال الهدامة ، وقوى العمل الانسانية ، وينظر ماركس الى نضال الطبقات فى المجتمع نظرة فيها كثير من التفاؤل ، لان تضارب مصالح الطبقات امر يحتمه القانون الطبيعى ، والعالم لا ينمو ولا يتقدم الا حين تقوم المنافسة بين هذه المتناقضات (١٠٧) ، وكلما زادت حدة الكفاح بين الطبقات اقترب المجتمع من الوصول الى حل صحيح لمشكلاته ، وهذا الحل الصحيح يتمثل فى تحقيق الاشراف الجماعى ، وانتصار العمل .

انقسام المجتمع الى طبقات متضاربة : مما قد يتبادر الى الذهن التساؤل عن كيفية انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين هما طبقة اصحاب الاعمال الاستغلاليين ، وطبقة العمال المهضومى الحقوق ، وقد حلل ماركس هذه الظاهرة على النحو التالى : عندما ظهر نظام تقسيم العمل بدأ صاحب العمل الصغير يستخدم عددا اكبر من العمال ، وظل يشتغل معهم كعامل الى ان وصل الى مرحلة معينة تمنى فيها أن يحرر نفسه من العمل اليدوى ليتفرغ تفرغا تاما للاشراف على العمل وادارته ، ورغم انه فى الظاهر كان يؤدى عملا ، فانه فى الحقيقة كان يرمى الى استغلال العمال الذين يشتغلون تحت ادارته الى اكبر قدر ممكن ، وقد غير رفضه لاداء العمل اليدوى طبيعته فنقله سريعا من عامل منتج الى رأسمالى غير منتج .

---

(١٠٧) تقول أولى فقرات البيان الشيوعى : « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات .فالحر والعبد ، والنبيل والعامى ، والسيد الاقطاعى والقن ، والمعلم والصانع ، اى باختصار المضطهدون والمضطهدون ، كانوا فى تعارض دائم ، كانت بينهم حرب مستمرة ، تارة ظاهرة وتارة مستترة ، حرب كانت تنتهى دائما أما بانقلاب ثورى يشمل المجتمع بأسره ، واما بانهيار الطبقتين المتناضلتين معا .

وقد ظل هذا الانقسام غير واضح فى ذهن ماركس فتارة يرجعه الى عوامل طبيعية بحتة بحجة ان بعض الافراد خلقوا راسماليين بطبيعتهم فتغلب عليهم حوافز الجشع ، وبعض الافراد خلقوا عمالا بطبيعتهم وكتب عليهم مقاومة جشع الفئة الاولى ، وتارة يرى أن الكفاح غير طبيعى ، لذلك يدعو العمال الى تخليص المجتمع من راس المال الطفيلى ، ويدعوهم الى مداومة الكفاح حتى يصلوا الى تنسيق الانتاج والحياة للمجتمع ، ويحثهم على فرض الاشراف الجماعى حتى يقضوا على قوى راس المال فى أسرع وقت ممكن .

كيفية تحقيق الاشراف الجماعى : دعا ماركس الى وسائل ثورية لتحقيق الاشراف الجماعى الذى ينادى به ، لانه اعتقد ان الكفاح بين الطبقات يتصف بالعنف ، ومن ثم يتعين ان تكون نهاية هذا الكفاح عنيفة ايضا ، ولا يتحقق الحل المنشود الا حين تصل المتناقضات الى منتهاها . ولا يدين ماركس بتدرج الاشراف الجماعى ، بل يراه مستحيلا لان طبيعة راس المال تحتم عليه النمو المستمر ، والاستزادة من استغلال العمال ، وبخاصة لان نفوذه قد اتسع حتى شمل العالم اجمع ، وعلى هذا يجب ان يقوم بتنظيم العمل على اساس عالمى ايضا ليتمكن من الوقوف فى وجه غريمه راس المال ، ولهذا بالذات انشأ ماركس اول منظمة عمالية دولية ، وهو يعتقد ان راس المال لن يستسلم بسهولة ، بل انه لابد ان يستخدم جميع الاسلحة لمقاومة قوة العمل ، وهو ينبه العمال الى خطر هذه الاسلحة ، وبخاصة سلاح القومية الذى يستخدمه راس المال لمنع اتحاد عمال العالم تحت راية منظمة عالمية واحدة ، وليظل العمال متفرقين فى وحدات قومية متعادية تحت ستار القومية الزائفة ، وهذا التفرق يضعف قوتهم ، ويسهل على راس المال ان يتغلب عليهم ، ويخضعهم لسيطرته الدائمة . ومن هنا كانت صيحته : « يا عمال العالم اتحدوا » (١٠٨) .

اثر نظرية ماركس على تطور اوربا السياسى : ترك ماركس اثرا كبيرا فى وقته ، ولكن اثره الآن صار اعظم ، ولا يمكن ان يتهاون المرء فى تقديره ؛ وسنكتفى هنا بعرض الآثار العالمية ، التى خلفتها نظريته فى القارة الاوربية خلال القرن التاسع عشر .

لقد كانت افكاره الخاصة باهمية المجتمع واهمية الاقتصاد ذات شأن كبير فى انجلترا وفى أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر ، يدل على ذلك ظهور الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى المانيا ، وتجربة فرنسا للشيوعية سنة

---

(١٠٨) يقول البيان الشيوعى : « ليس للعمال وطن ، فليس فى الاستطاعة اذن سلبهم ما لا يملكون . وبما ان على البروليتاريا ان تستولى أولا على السلطة السياسية ، وان تشيد نفسها بحيث تغدو الطبقة القائدة للامة ، وان تصبح هى الامة ، فهى لاتزال بعد اذن وطنية ولكن ليس بالمعنى البورجوازى لهذه الكلمة » .

١٨٧٠ ، وتكوين حزب العمال فيانجلترا فى نهاية القرن التاسع عشر . ومن العسير تحليل الفرق بين اهداف هذه المنظمات تحليلا دقيقا ولكن لا يمكن اغفال عامل هام فى تقسيم هذه المنظمات الى قسمين ، هذا العامل هو نظرية التطور التى فهمها بعضهم على انها تعنى التطور التدريجى للنظام الاجتماعى . بينما فهمها آخرون على انها تعنى طفرة المجتمع عن طريق الثورة لاحداث التغير المنشود فى النظام الاجتماعى ، وقد آمن ماركس وانصاره بالنظرية الثورية ، أما الذين آمنوا بالتطور التدريجى فكانوا لا يعتقدون بمبدأ كفاح الطبقات ، وماركس واتباعه يطلق عليهم اسم « الشيوعيين » اما الآخرون فيطلق عليهم اسم « الاشتراكيين » ، واذا كان الشيوعيون والاشتراكيون قد اختلفوا فى المبدأ والوسائل ، فانهم قد اتفقوا فى وجوب تحقيق الاشراف الجماعى .

ونظرية ماركس كان لها أثر فى تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمعات الصغيرة التى تدخل فى نطاق الدولة مثل الكنيسة ونقابات العمال ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهر بهذا الصدد اتجاهان : اولهما يؤكد ان الدولة لها السيادة المطلقة ، وان هذه المجتمعات تستمد كيانها الحقيقى والقانونى من الدولة ، أما الاتجاه الثانى فيرى ان هذه المجتمعات سابقة لوجود الدولة ، فهى لا تعتمد عليها فى وجودها وكل ما هنالك أن الدولة تمنحها الحق القانونى فى الوجود أما الحق الفعلى فلا يكون منحة من الدولة . وعلى هذا يكون الاعتقاد بقوة المجتمع قد أوجد مشاكل لا نهاية لها ، فيلزم ان نحدد ذلك المجتمع الذى يملك السلطة العليا : اهو المجتمع الصغير الذى يتمثل فى المنظمة الصغيرة كالنقابة والكنيسة ، أم هو مجتمع الدولة ، ام المجتمع العالمى بأسره ؟ . ان هذه المشكلة السياسية قد انتقلت فى نهاية القرن التاسع عشر من تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع ، الى تحديد العلاقة بين المجتمعات وبعضها .

المبحث الخامس

الماركسية بعد ماركس

كان لتطور النظام الرأسمالى بعد وفاة كارل ماركس ، واختلاف ظروف حركة الثورة ضد هذا النظام اثره فى تطور الماركسية ، وقد انقسم انصارها حول تطبيق المبادىء العامة الماركسية على الظروف المتغيرة ، واستخدام المنهاجية الماركسية فى دراستها . ويمكن ان نركز فى بحث لتطور الماركسية بعد ماركس على ثلاثة اتجاهات رئيسية يمثلها لينين وتروتسكى وماوتسى

تونبج (١٠٩) وهم وان كانوا يختلفون فى أهميتهم النسبية الا ان التعرض لهم جميعا بالقدر الذى تفرضه اهمية كل منهم يبقى ضروريا للالمام بالخطوط العريضة لهذا التطور .

١ ــ لينين وامكانية قيام الثورة فى بلد واحد (١١٠) :

بالرغم من أن لينين (١١١) ربما يكون قد اشتهر اساسا بسبب استيلاء الشيوعيين على السلطة اولا فى روسيا ، وهو الانجاز الذى لعب فيه لينين دورا قياديا بسبب موهبة البراعة الثورية غير العادية التى كان يملكها ، الا انه لا شك أن مقدرته على التدبير الثورى قد تساوت مع قدرته على التحليل النظرى (١١٢) . وفى تناولنا للفكر السياسى للينين فاننا لن نركز على الافكار

---

(١٠٩) لن نتعرض هنا خلافا لبعض الدراسات الاخرى للماركسية بعد ماركس لستالين لاعتبارين اساسيين : اولهما انه يكاد ان يكون من المتفق عليه ان اهمية ستالين كرجل دولة ترجع بكثير اهميته كمفكر سياسى ، وثانيهما انه يمكن القول بانه كان امتدادا للنهج اللينينى فى تفسير الماركسية وتطبيقها على الظروف المتغيرة .

(١١٠) انظر : Wanlass, op. cit, pp. 399 - 401

لينين ، الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية . وصف مبسط ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٠

لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٦٩ .

لينين ، المختارات (فى اربعة أجزاء) ، موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ اصدار .

لينين ، فى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٢ .

(١١١) ولد لينين فى ٢٢ ابريل ١٨٧٠ من اسرة متوسطة ، وقد رباه والده مع اشقائه الخمسة على كراهية الاستبداد القيصرى ، غير انه عرف الفكر الماركسى عن طريق شقيقه الاكبر الذى اعدم فى ١٨٨٧ لاشتراكه فى محاولة لاغتيال القيصر الكسندر الثالث ، وان كان لم يوافق شقيقه على صلاحية الاغتيال كاداة للتغيير السياسى . وفى اغسطس ١٨٨٧ التحق بكلية الحقوق بجامعة قازان ، وطرد منها فى نفس السنة ، ثم ابعد عن المدينة ، وسمح له بالعودة اليها بعد عام ، الا ان السلطات رفضت طلبه للعودة الى الجامعة ، وفى قازان انضم الى احدى الحلقات الماركسية ، وفى عام ١٨٨٩ رحل الى سمارا حيث عاش اربع سنوات حصل خلالها على شهادة الحقوق ، ونظم اول حلقة ماركسية فيها . ومنذ ذلك التاريخ بدأ نضالا طويلا داخل روسيا وخارجها هربا من السلطات القيصرية ، وتنقل بين البلدان الاوربية فى بعض الاحيان هربا من سلطاتها ايضا ، وقد استفاد من ذلك فى دراسة الحركات العمالية خارج روسيا . وبعد نجاح الشيوعيين بقيادته فى الاستيلاء على السلطة واجه مهام بناء الدولة السوفيتية ، والقضاء على المعارضة الداخلية والتدخل الخارجى ضد الثورة ، ومنذ اواخر ١٩٢١ ساءت صحة لينين ، وكان قد تعرض فى ١٩١٨ لمحاولتين لاغتياله نجا من الاولى واصيب فى الثانية اصابات اثرت على صحته فيما بعد ، واخذ يزاول عمله بصورة غير منتظمة حتى توفى فى ٢١ يناير ١٩٢٤ .

(١١٢) وصفت احدى الدراسات ذلك الامر بقولها : « ليس هناك على الارجح فى تاريخ الفكر السياسى شيء يساوى فى قوته ما حققه لينين فى ربطه بين تحليل وتنفيذ الثورة ، لقد كان واحدا من أولئك الاشخاص النادرين الذين لم تكن فى حياتهم فجوة بين الفكر والعمل » .

التى قال بها ماركس وتناولها هو بالشرح والدفاع (كالافكار الخاصة بنظرية الماركسية فى الدولة) ، ما سنركز على اسهامه فى تطوير النظرية الماركسية الذى نتج عن اعماله للمنهاج الماركسى فى دراسة الظروف الجديدة فى عصره (كالافكار الخاصة بامكانية قيام الثورة فى بلد واحد ، وتحليل التطور الامبريالى للراسمالية) .

اهم مؤلفاته : كتب لينين خلال ثلاثين سنة من نشاطه الفكرى والحركى ، اى من سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٩٢٣ ، مئات الكتب والمقالات ، والقى عددا كبير من التقارير والخطابات فى مناسبات سياسية مختلفة ، ومن اهم اعماله الفكرية كتاب « تطور الراسمالية فى روسيا » الذى نشر فى عام ١٨٩٩ ، وشرح فيه تكوين الراسمالية فى روسيا ، واثبت فيه الدور القيادى للطبقة العاملة الروسية فى تحقيق الثورة ، وكتاب « ما العمل » الذى اتمه سنة ١٩٠٢ ، وقدم فيه الحلول العملية لنضال الطبقة العاملة الروسية ، وضمنه الاسس الاولى لبناء حزب موحد يقود ذلك النضال ، « والامبريالية اعلى مراحل الراسمالية » الذى كتبه عام ١٩١٦ ، وحلل فيه سمات التطور الراسمالى فى هذه الفترة ، وخلص من تحليله الى ان الراسمالية تمر بآخر مراحلها ، وبشر من ثم بقرب الاشتراكية ، و « الدولة والثورة » ، وكتبه فى عام ١٩١٧ ليوضح فيه التعاليم الماركسية حول الدولة ومهام البروليتاريا الثورية ، وطور فيه هذه الافكار طبقا للظروف التاريخية الجديدة .

المنهاجية الماركسية وقيام الثورة فى روسيا : يوصف نجاح الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ احيانا بانه اول دحض للنظرية الماركسية ، فقد كان ماركس يرى ان الثورة الاشتراكية ستندلع فى نفس الفترة الزمنية فى كل الدول الراسمالية ، وذلك على اساس ان الراسمالية فى عصره وجدت فى غرب اوربا فقط ، وكانت تعيش فى ظل حرية تجارة دولية ادت الى تقارب كبير فى درجة النمو ومن ثم فى الظروف الموضوعية للثورة فى بلدان غرب اوربا الراسمالية . وقد كان لينين اول من اوضح ظاهرة النمو غير المتكافىء فى الراسمالية ، بمعنى ان قطاعات الاقتصاد القومى لا تنمو فى داخل البلد الواحد على نحو متوازن ، فاذا طبقنا هذه الظاهرة على المستوى الدولى نجد التباين الشديد فى مستوى النمو بين دولة واخرى ، وقد رتب لينين على ذلك ان ظروف الثورة يمكن ان تنضج فى بلد معين قبل غيره من البلاد بوقت طويل ، ومن ثم فان الثورة يمكن ان تقوم فى بلد واحد ، وليس فى كل البلاد الراسمالية كما تنبأ ماركس من قبل .

لكن السؤال يبقى : بفرض ان الثورة الاشتراكية يمكن بما لا يتناقض مع المنهجية الماركسية ان تنشب فى بلد واحد ، هل تنطبق الشروط الماركسية

للثورة على الواقع الروسى ؟ وبعبارة ابسط : هل كانت روسيا القيصرية دولة راسمالية والاجابة على هذا السؤال هى فى الواقع الاسهام الذى قدمه كتاب « تطور الراسمالية فى روسيا » ، فقد اوضح فيه لينين بتحليل اقتصادى عملية تكون السوق الروسية اى تكوين الراسمالية الروسية ، ومن ثم خلص الى ان التطور الذى تنبأ به ماركس بالنسبة للمجتمعات الراسمالية الغربية ينطبق ايضا على روسيا ، وهكذا خلص لينين الى امكانية قيام الثورة فى روسيا ، ورأى استحالة انتصارها ما لم تقدها الطبقة العاملة الروسية التى تنمو بسرعة وتتحول الى قوة سياسية ضخمة ، وقد كان لينين يرى ان قوة الطبقة العاملة تفوق نسبتها العددية لمجموع السكان معارضا بذلك الافكار القائلة بوجوب تقاعس الطبقة العاملة عن النضال من اجل الوصول الى السلطة لاقامة المجتمع الاشتراكى طالما انها تشكل اقلية السكان . والواقع أن أحد المصادر الاساسية لقيمة التحليل الوارد فى كتاب « تطور الراسمالية فى روسيا » ان لينين قد قدمه قبل نشوب الثورة فى روسيا بحوالى عشرين عاما ، ومن ثم فإن هذا التحليل لم يكن تبريرا لشىء حدث أو تفسير له ، بل نبوءة بأحداث جاءت الى حد كبير مصداقا لتحليل لينين للواقع الروسى .

التطور الامبريالى للراسمالية : قبل نشوب الحرب العالمية الاولى بزمن طويل كان لينين قد اشار الى الظواهر الجديدة فى تطور الراسمالية ، وكتب وحلل بعض السمات التى تميز هذا التطور ، ومنذ بداية الحرب العالمية الاولى انصرف لينين الى دراسة المرحلة الاحتكارية من تطور الراسمالية دراسة مفصلة شاملة حتى اصدر فى اواسط عام ١٩١٧ كتابه الاشهر بعنوان « الامبريالية أعلى مراحل الرسمالية » .

ويشرح لينين فى كتابه هذا كيف أن ماركس عندما كتب « راس المال » كانت المنافسة الحرة تبدو قانونا طبيعيا فى نظر الاكثرية الكبرى من الاقتصاديين ، وكيف ان ماركس قد برهن فى مؤلفه هذا بتحليله النظرى والتاريخى للراسمالية على ان المنافسة الحرة تولد تمركز الانتاج ، وعلى أن هذا التمركز يفضى عند درجة معينة من تطوره الى الاحتكار ، وقد اكد لينين ان الاحتكار « قد غدا الآن أمرا واقعا » .

الاحتكار اذن — يقول لينين — هو كلمة لاحدث المراحل فى تطور الراسمالية ، غير ان تصور مدى وقوة واهمية الاحتكارات الحديثة لا يتم فى راى لينين ان لم نأخذ بعد الاعتبار دول البنوك ، فوظيفة البنوك الاساسية والاولى هى الوساطة فى الدفع ، واثناء ذلك تحول البنوك الراسمال النقدى غير العامل الى راسمال عامل ، اى راسمال يدر الارباح ، وتجمع العملات النقدية بشتى انواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الراسماليين ، ومع تطور

البنوك وتمركزها فى مؤسسات قليلة العدد ، تتحول من وسطاء متواضعين الى احتكارات قوية تتصرف فى معظم الراسمال النقدى العائد لمجموع الراسماليين وصغار أصحاب الاعمال ، وكذلك فى القسم الاكبر من وسائل الانتاج ومصادر الخامات فى بلاد معينة ، وتحول الوسطاء المتواضعين الكثيرين الى حفنة من الاحتكارات هو وجه اساسى من اوجه صيرورة الراسمالية الى امبريالية راسمالية (١١٣) .

وهكذا راى لينين فى عشية القرن العشرين « أولا ، اتحادات راسمالية احتكارية فى جميع بلدان الراسمالية المتطورة ، وثانيا ، وضع احتكارى لبعض البلدان فى منتهى الغنى بلغ فيها تراكم راس المال مقاييس هائلة » . وتقسم اتحادات الراسماليين الاحتكارية السوق الداخلية فيما بينها بادىء ذى بدء ، مؤمنة لنفسها السيطرة على الانتاج فى بلاد معينة بصورة مطلقة ما امكن ، ولكن لا مناص للسوق الداخلية فى عهد الراسمالية من ان ترتبط بالسوق الخارجية ، وبتهيأ الصراع من اجل اقتسام العالم طمعا فى الاسواق والمواد الخام (١١٤) ، وقد نتج عن ذلك انه مع بداية القرن العشرين كانت السياسة الاستعمارية التى تمارسها الدول الراسمالية قد انهت الاستيلاء « على الاراضى غير المشغولة فى كوكبنا » ، الذى سوف يحدث بطريقة غير سليمة ، وهكذا فقدت الراسمالية طابعها السلمى الذى كان يميزها فى ظل المنافسة الحرة .

ويخلص لينين من هذا الى تعريف موجز للامبريالية بانها « هى الراسمالية فى مرحلة الاحتكار » ، وهذا الاحتكار « ككل احتكار يولد حتما الميل الى الركود والتعفن ، فبمقدار ما تفرض الاحتكارات اسعارها ولو لزمن محدود تزول لدرجة معينة بواعث التقدم التكنيكى » ، وتبعا لذلك انتهى لينين الى وصف الراسماليين فى هذه المرحلة بانها راسمالية محتضرة .

لينين والمسالة القومية : تحتل المسالة القومية جانبا هاما من الفكر

---

(١١٣) ولذلك عارض لينين تعريف كاوتسكى (١٨٥٤ - ١٩٣٨) ، من زعماء الاشتراكية الديمقراطية الالمانية والاممية الثانية) للامبريالية بانها « نتاج الراسمالية الصناعية المتطورة جدا ، وهى تتلخص فى نزوع كل امة راسمالية صناعية الى ان تلحق بنفسها او ان تستعبد اكثر ما يمكن من الاقطار الزراعية » . فهذا التعريف لا يساوى لديه « قلامة ظفر » لان « ما يميز الامبريالية على وجه التحقيق ليس الراسمال الصناعى ، بل الراسمال المالى » . انظر : لينين ،الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(١١٤) وهكذا اوضح لينين ان راس المال المالى لن يقصر اهتمامه على مصادر الخامات المكتشفة وحدها ، بل يهتم كذلك بمصادر الخامات المحتملة ، فالتكنيك « يتقدم فى ايامنا بسرعة لا يتصورها العقل ، والاراضى غير الصالحة اليوم قد تغدو صالحة غدا اذا اوجدت لذلك طرق جديدة » المرجع السابق . ص ١١٩ .

السياسي للينين ، وقد قام لينين بتحليل للظاهرة القومية فى المجتمع الراسمالى اتبعه بتصور للحل الماركسى لمشكلة القوميات .

وفى تحليل لينين لظاهرة القومية فى الراسمالية ميز بين عهدين من الراسمالية يختلفان كل الاختلاف من حيث الحركات القومية ، فهناك من جهة عهد تنهار فيه الاقطاعية والحكم المطلق ، وينشأ فيه مجتمع ودولة ديمقراطيان بورجوازيان ، وتصبح فيه الحركات القومية لاول مرة حركات جماهيرية تجذب طبقات السكان نحو السياسة بمختلف الاشكال ، سواء عن طريق الصحافة ، أو عن طريق الاشتراك فى الهيئات التمثيلية وغيرها من الطرق ، اما العهد الثانى فيكتمل فيه تاسيس الدول الراسمالية بنظامها الدستورى ، ويتعاظم فيه التناحر بين الروليتاريا والبورجوازية .

واذا كان العهد الاول يتميز باستيقاظ الحركات القومية التى يجرف تيارها طبقة الفلاحين ، وهى الطبقة التى تضم أكبر عدد من السكان ، والتى يصعب دفعها الى الحركة ، الى مجرى النضال من اجل الحرية السياسية بصورة عامة ، ومن اجل الحقوق القومية بصورة خاصة ، فان العهد الثانى يتميز بانعدام الحركات البورجوازية الديمقراطية الجماهيرية ، وسعى الراسمالية المتطورة — التى تقرب وتمزج بين الامم اكثر فاكثر ، بعد ان اندفعت هذه الامم بكليتها فى حركة التبادل التجارى — الى وضع التناحر القائم بين رأس المال المندمج على الصعيد العالمى وبين حركة العمال العالمية . وفى الدرجة الاولى من الاهمية (١١٥) . ولا يرى لينين جدارا فاصلا بين هذين العهدين ، بل انهما يتصلان ببعضهما بحلقات انتقالية كثيرة .

ويوضح لينين ان الموقف الماركسى من المسالة القومية ياخذ هذين الاتجاهين التاريخيين فى الاعتبار ، فيدافع اولا عن المساواة بين القوميات فى الحقوق (١١٦) ، بما يعنيه ذلك من صيانة حقوق الاقليات القومية ، ودفاع عن حق الامم فى تقرير مصيرها ، ولكنه اذ يدافع ثانيا عن مبدأ الاممية البروليتارية يناضل بحزم ضد التعصب القومى ، ويفسر لينين ذلك بأن « استيقاظ الجماهير من الجمود الاقطاعى انما هو أمر تقدمى ، وكذلك نضالها ضد الاضطهاد القومى أيا كان .. ومن هنا ينجم هذا الواجب المطلق الذى يقضى على الماركسيين

---

(١١٥) يقول لينين عن هذه الفكرة : « ومعلوم ان الراسماليين من مختلف الامم والقوميات يجلسون معا الى طاولة واحدة ويتشاركون فى الشركات المساهمة ، ويندمجون كل الاندماج بعضهم ببعض . وفى المصنع ، يشتغل العمال من مختلف الامم والقوميات جنبا الى جنب . وفى كل قضية سياسية جدية وعميقة حقا ، يتم التكتل والتجمع حسب الطبقات ، لا حسب القوميات » . انظر : لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، ص ٤٠ .

(١١٦) « فليس بماركسى ، ولا حتى بديمقراطى ، من لا يقر بالمساواة فى الحقوق بين القوميات واللغات ، ولا يدافع عنها ، ومن لا يناضل ضد كل اضطهاد قومى وضد كل عدم مساواة قومية » . المرجع السابق ، ص ٢٧ .

بالدفاع عن الروح الديمقراطية فى جميع نواحى المسالة القومية ولكن لا يسع البروليتاريا أن تمضى ابعد من ذلك فى تأييد النزعة القومية ، اذ انه ابعد من ذلك يبدأ نشاط البورجوازية الرامى الى تقوية التعصب القومى » فالماركسية « لا تتفق مع التعصب القومى مهما كان عادلا وصافيا وناعما ومتمدنا » .

وقد ترتب على تأييد لينين للمساواة التامة فى الحقوق بين الامم ، وصيانة حقوق الاقليات القومية تأييده لحق تقرير المصير ، وقد عرف لينين هذا الحق بأنه « يعنى بوجه الحصر حق الامم فى الاستقلال بالمعنى السياسى ، فى حرية الانفصال السياسى عن الامة المتسلطة المضطهدة » ، ويقول لينين « هناك حالة واحدة يكون فيها الماركسيون ملزمين بالذود عن مطلب واحد خاص فى المسالة القومية اذا كانوا لا يريدون خيانة الديمقراطية والبروليتاريا ، واعنى بهذا المطلب حق الامم فى تقرير مصيرها ، اى فى الانفصال السياسى » .

وقد عارض لينين « الالحاق » ، لان معارضة « الالحاق » ليست سوى « الاعتراف بحق حرية تقرير المصير » ، وقد اوضح هذا بأن مفهوم « الالحاق « يفترض عادة : ١ — مفهوم العنف (الضم بالعنف) ٢ — مفهوم الاضطهاد القومى الاجنبى (ضم منطقة اجنبية ... الخ) ، واحيانا ٣ — مفهوم خرق الوضع الراهن ، ثم بين انه لا يعارض الالحاق للاعتبارين الاول والثالث فى حد ذاتهما ولكن للاعتبار الثانى ، « فلن تكون ضد الالحاق يعنى انك تؤيد حق حرية تقرير المصير ، وان تكون ضد ابقاء اية امة من الامم بالعنف ضمن حدود معينة » ، كذلك اوضح لينين ان مطلب تحرير المستعمرات لا يعنى غير الاعتراف بحرية الامم فى تقرير مصيرها .

واذا كان لينين قد بدأ — تفريعا على تأييده للمساواة التامة فى الحقوق بين الامم — حق الامم فى تقرير مصيرها ، فقد شجب بناء على معارضته للتعصب القومى « استقلال الثقافة القومية الذاتى » موضحا انه « يعنى بالتحديد التعصب القومى الاكثر رفاهية وبالتالى الاشد ضررا » ووصف شعار الثقافة القومية بانه خداع بورجوازى ، وحدد شعار الماركسية بانه « الثقافة الاممية ، ثقافة النزعة الديمقراطية ، والحركة العمالية العالمية » . وتشرح لينين اسباب معارضته لاستقلال الثقافة القومية بأن الاساس الفكرى لهذا الاستقلال ومحتواه هو تكريس التعصب القومى ، واضفاء صفة شرعية عليه ، وفصل جميع القوميات الواحدة عن الاخرى بحواجز متينة ابدية وهذه فكرة بورجوازية برمتها وخاطئة اطلاقا ولا يسع البروليتاريا ان تؤيدها لانها — اى البروليتاريا — تدعم على العكس كل ما يساعد على محو الفوارق القومية ، وهدم الحواجز القومية ، وكل ما يوثق الصلات بين القوميات ، وكل ما يؤدى الى اندماج الامم .

وقد رأى لينين ان حل مشكلة القوميات مستحيل فى ظل الراسمالية ، نفى ظلها يستحيل القضاء على الاضطهاد القومى ، والاضطهاد السياسى بعامة ، ولهذا فان حل هذه المشكلة هو القضاء على الطبقات ، أى اقامة الاشتراكية التى سوف تقضى على تذويب الفوارق بين القوميات (١١٧) .

التعايش السلمى : سبق ان بينا كيف قال لينين بامكانية قيام الثورة فى بلد واحد ، وليس فى كل البلاد الراسمالية فى نفس الفترة الزمنية كما تنبأ كارل ماركس من قبل ، وقد خلق نجاح الثورة الاشتراكية بالفعل وضعا جديدا فى الواقع الدولى هو انه « لا توجد الا جمهورية اشتراكية واحدة ، وانها محاطة بحشد كامل من الدول الامبريالية المعادية فى جنون » كما قال لينين . وكان أمام لينين طريقان لمواجهة هذا الموقف : اما بتعزيز البناء الداخلى ، أو التعجيل بالثورة العالمية ، وقد اختار لينين التركيز على الطريق الاول ودافع عنه ومارسه باصرار (١١٨) وقد تجسدت هذه الممارسة فى مفهوم التعايش السلمى بين النظام الاشتراكى الوليد والنظام الراسمالى السائد .

وقد كان لينين يرى ان التعايش السلمى هو الذى سيمكن الدولة السوفيتية من الصمود وبناء نفسها حتى تجيء الثورة العالمية التى كان تطورها فى اكثر البلاد تقدما « ابطأ بدرجة كبيرة ، اكثر صعوبة بدرجة كبيرة ، اكثر تعقيدا بدرجة كبيرة » ، ولذلك فان التعايش السلمى لم يكن مطلوبا لذاته ، ولهذا السبب دخل لينين فى علاقات اقتصادية مع البلدان الراسمالية لا يمكن للدولة الاشتراكية الوليدة أن تبنى نفسها دونها ، اذ أنه « دون المعدات ، دون الآلات التى نحصل عليها من البلدان الراسمالية ، لن نستطيع ان نفعل ذلك بسرعة » . ولم يساور لينين أى وهم فى أن الدول الراسمالية لن تسمح للدولة السوفيتية بهذا الا لطمع راس المال فى الارباح الطائلة (١١٩) .

---

(١١٧) يلخص لينين هذه النظرة بقوله : « ان المساواة التامة فى الحقوق بين الامم ، وحق الامم فى تقرير مصيرها . واتحاد عمال جميع الامم : ان جميع هذه الاشياء هى البرنامج القومى الذى تلقنه الماركسية للعمال » .

(١١٨) كان أول مظهر لهذه الممارسة هو توقيع صلح برست ليتوفسك مع المانيا فى مارس ١٩١٨ الذى عارضه تروتسكى كما سيجيء فيما بعد .

(١١٩) يقول لينين بهذه الصدد : « ومن الطبيعى من جانبهم (يشير الى الاحتكارات الكبرى فى العالم) الا يكونوا راغبين ببساطة فى نفعنا ، فهم لم يدخلوا هذه المفاوضات الا من اجل الارباح الخيالية . ان الراسمالية الحديثة ـ كما يصفها دبلوماسى غير محارب ـ لص ، عصبة شريرة وهى ليست الراسمالية القديمة لايام ما قبل الحرب ، فبسبب احتكارها للسوق العالمية تصل هوامش ربحها الى بضع مئات فى المائة . وسيقتضينا هذا بطبيعة الحال ثمنا عاليا ، بيد انه لا مخرج آخر لان الثورة العالمية لا تحرز أى تقدم » . لينين ، فى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ص ٣٨٩ .

غير ان لينين لم يغفل أهمية العوامل الدولية فى نجـاح سياسته فى التعـايش السلمى ، وقد قال بهذا الصدد : « ان الموقف الدولى الراهـن يتسم بظهور نوع من التوازن المؤقت غـير المستقر (مايو ١٩٢١) ، ولـكنه توازن برغم ذلك ، انه نوع من التوازن الذى اضطرت الدول الامبريالية فى ظله الى التخلى عن رغبتها فى الانقضـاض على روسيـا السوفيتية على الرغم مما تكنه لهـا من كراهية ، لان تفكك العـالم الراسمالى يمضى باضطراد ، والوحـدة تتلاشى باستمرار (١٢٠) ، فى حين يتزايد هجوم قـوى المستعمرات المقهورة — التى تضم سكانا يربو عددهم على الالـف مليـون نسمة — عاما بعد عام ، وشهرا بعد شهر ، بل اسبوعا بعد اسبوع » .

ومن الواضح ان التعـايش السلمى كان بالنسبة للينين اذن نوع من التكتيك الثورى الذى يهـىء المنـاخ الافضـل للانتصـار النهائى للثـورة الاشـتراكية .

٢ — تروتسكى والثورة العالمية (١٢١) :

يمثل تروتسكى الجانب الآخر فى الخبرة السوفيتية عن الماركسية ، ورغم انضمامه للحزب البلشفى فى الفترة من ١٩١٧ — ١٩٢٧ فان تاريخه حافـل بالخلافات طوال هـذه الفترة وقبلها وبعدها مع لينين ، ثم مـع سـتالين من بعده فقبل ثورة اكتـوبر شـن تروتسـكى هجومه ضـد لينين وضـد برنامـج الحـزب البلشفى لتحقيق الثورة فى روسـيا ، وبعـد الثورة رفض — وكان وقتهـا مفوضـا للشـئون الخارجية — الموافقـة على توقيع صـلح برست ليتوفسك مـع الالمـان ، وكانت وجهة نظره فى ذلك هـى تهيئة الفرصة للثورة الالمـانية كى تشتعـل ابان وجـود الجيش الالمـانى على جبهة القتـال فى روسـيا ، وان الواجب الاممى يقتضى من السوفيت مواصلة القتـال ضـد الالمـان مساندة للثورة الالمـانية التى قاربت على الإنفجار ، وقـد استمر تروتسكى يأخـذ صف المعارضة — مع آخرين — ضد

---

(١٢٠) قال لينين فى نوفمبر ١٩١٨ انه اذا كانت الثورة قـد استطاعت ان تحيا عاما فذلك ليس « لاننـا بسبب معجزة ما كنـا اقوى من الامبرياليين — كـلا فذلك هراء ولكن سببه فقـط ان الامبريالية الدولية قد انشقت الى مجموعتين عدوانيتـين (يقصد المجموعـة الانجليزية الفرنسية الامريكية من ناحية والالمانية من ناحية اخـرى .) كانت كل منهمـا تطبق على رقبـة الاخـرى » . المرجـع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٢١) ١٨٧٩ — ١٩٤٠ انظر :

Trotsky, The Permanent Revolution- in : Goldwin, Robert A., Stourzh. Gera'd, -and Zetterbaum, Marvin (eds,) Readings in Russian Foreigr Policy, New York : Oxford University Press 1959, pp. 146 - 54.

لينين فى هذه المسألة حتى وقعت المعاهدة فعلا فى مارس ١٩١٨ . وبعد وفاة لينين تزعم المعارضة ضد ستالين الى أن طرد من الحزب فى ١٩٢٧ ثم نفى من الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٩ ، وظل خارجه متنقلا بين تركيا وبعض البلدان الاوربية حتى استقر فى المكسيك حيث أغتيل فى عام ١٩٤٠ .

وكان تروتسكى من انصار الثورة العالمية ، واعتقد انه يستحيل ضمان انتصار واستمرار الثورة فى روسيا أو اى بلد غيرها ما لم تمسك البروليتاريا بزمام السلطة فى كل أو معظم أوربا الغربية على الاقل .

وقد ميز تروتسكى بين مفهومين نظريين محددين ومتعارضين تعارضا مباشرا عن الاشتراكية ، ومن هذين المفهومين تنبع كافة الخلافات فى الاستراتيجية والتكتيك ، اما المفهوم الاول فهو الذى يركز على استحالة نجاح الاشتراكية فى بلد واحد فى عزلة عن باقى ثورات البروليتاريا على المستوى العالمى . وأما الثانى فهو الذى يقول — على العكس — بامكانية وضرورة بناء الاشتراكية فى اطار هذه العزلة وفى اقصر زمن تاريخى . وقد اتهم تروتسكى ستالين بأنه أول من صاغ هذه النظرية (نظرية بناء الاشتراكية فى بلد واحد) فى خريف ١٩٢٤ (١٢٢) ، مناقضا بذلك — اى ستالين — كل تقاليد الماركسية ، ومناقضا كذلك لمدرسة لينين (١٢٣) ، بل لما كتبه ستالين نفسه فى أوقات سابقة .

وبالاضافة الى الواجب الاممى عبر تروتسكى عن وجهة نظره على أساس الصلة التى لا يمكن أن تنفصم بين الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى ، وهذا الاقتصاد العالمى « ليس حاصل جمع لاجزاء قومية » ، بل هو واقع قوى مستقل خلقه التقسيم الدولى للعمل والسوق العالمية ، وهذا الواقع يتجاوز كما اثبت التطور الراسمالى الحدود القومية ، وكانت الحرب الامبريالية تعبيرا عن هذا . وعلى هذا الاساس فان محاولة تحقيق تنمية متوازنة لكل فروع الاقتصاد فى الحدود القومية يعنى اتباع مثالية رجعية ، وهو لن يؤدى الى اشد القوى الانتاجية للمجتمع الاشتراكى الى الخلف حتى بالمقارنة مع الراسمالية ، مما يعنى اهدار للهدف الضرورى فى أن

---

(١٢٢) اى بعد وفاة لينين ، ومع ذلك فلا يمكن الا القول بصرف النظر عن الصياغة أو الاهمية التى برزت لهذه النظرية فى عهد ستالين بأن اسسها النظرية والعملية ترجع الى لينين . والا فكيف يمكن أن تفسر موقفه من عقد صلح برست ليتوفسك مع الالمان بعد الثورة ، وحتى عقد الصلح فعلا فى مارس ١٩١٨ ؟ وكيف يمكن أن نفهم سياسته فى التعايش السلمى عموما ؟

(١٢٣) لا يجب أن يفهم من ذلك أن تروتسكى يدافع عن لينين أو يتفق معه ، فقد استمرت بينهما خلافات شديدة كما سبقت الاشارة ، وقد وصف لينين تروتسكى بقوله « ان تروتسكى لم يكن له فى اى يوم من الايام رأى ثابت فى أية قضية جدية من قضايا الماركسية فقد كان يتسلل دائما ، فى الثغرات بين الخلافات ، وينتقل من معسكر لاخر » . انظر : لينين ، مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ، ص ١٤٨ .

يمثل المجتمع الاشتراكى فى المجال الانتاجى الفنى مرحلة اعلى بالمقارنة مع الراسمالية .

وقد فسر تروتسكى على هذا اساس الازمات التى يواجهها الاقتصاد السوفيتى ، فقال انه اذا كانت قوة هذا الاقتصاد تكمن فى تأميم وسائل الانتاج وتوجيهها بالتخطيط ، فان ضعفه يرجع بالاضافة الى التخلف الموروث من الماضى الى عزلة ما بعد الثورة ، اى عدم قدرته على الوصول الى موارد الاقتصاد العالمى حتى ولو على اساس راسمالى ومن ثم رأى أن الازمات الحادة فى الاقتصاد السوفيتى لا يمكن حلها الا بتنسيق اشتراكى للقوى الانتاجية على نطاق عالمى ، مما يفضى فى النهاية الى تأييد مفهومه عن الثورة العالمية .

٣ — ماوتسى تونج والماركسية القومية (١٢٤) :

ترجع اهمية ماوتسى تونج فى بحث تطور الماركسية بعد ماركس الى انه

---

(١٢٤) ولد ماو فى ١٨٩٣ فى قرية شاوشان بمقاطعة هونان بالصين ، وكان ابوه فلاحا فقيرا ارتفع بالتدريج حتى اصبح غنيا يعمل بتجارة الحبوب ، وكانت امه بوذية متدينة . وعندما نشبت الثورة ضد امبراطورية المانشو فى ١٩١١ ، انضم الى الجيش المعادى للامبراطورية لمدة ستة شهور ، وقد اهتم بكتب الفلسفة والتاريخ ، فاستهوته فى البداية فلسفة كونفو شيوس ، كما قرا لادم سميث وداروين وميل وروسو ومونتسكيو وعن العظماء كنابليون وفى ١٩١٣ ، التحق بمدرسة للمعلمين تخرج منها فى ١٩١٨ ، وعمل فى نفس السنة مساعدا لامين مكتبة فى جامعة بكين . وفى ١٩١٩ شارك فى حركة ٤ مايو (حركة الطلاب الصينيين ضد قرار مؤتمر باريس للسلام بالتخلى عن الامتيازات الالمانية السابقة فى شانتونج لليابان بدلا من اعادتها للصين) ، وفى نفس السنة عاد الى شانجشا (عاصمة هونان) حيث نشط فى الحركة ضد السلطات المحلية وضد اليابان . وفى شتاء ١٩١٩ — ١٩٢٠ اعتنق ماو — كما يحدد هو . الماركسية ، ونظم فى ١٩٢٠ مجموعة شيوعية فى هونان ، ثم شارك فى يوليو ١٩٢١ فى المؤتمر الاول للحزب الشيوعى الصينى ، وفى اكتوبر من نفس السنة اصبح امين لجنة الحزب فى مقاطعة هونان ، ثم انتخبه المؤتمر الثالث للحزب عضوا فى اللجنة المركزية فى ١٩٢٣ وابتداء من هذه السنة تقريبا اصبح ماو من اكثر المتحمسين لسياسة التحالف مع الكومنتانج (حزب الشعب الوطنى) التى تبنتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى ١٩٢٢ ، وانغمس فعلا فى نشاطات عديدة بهذا الصدد ، حتى انه انتقد من بعض رفقائه فى الحزب بسبب حماسه الزائد فى هذه المسالة ، وظل كذلك حتى تحول الى الموقف المضاد فى ١٩٢٧ حين تفاقم الشقاق مع الكومنتانج . ويمكن القول انه ابتداء من هذا التاريخ وحتى نجاح الثورة بقيادته فى ١٩٤٩ انغمس ماو فى الكفاح المسلح الذى كان ينشىء لدى نجاحه فى اية منطقة « نظما على غرار السوفيتات » ، وفى غمار ذلك الكفاح سيطر فعليا على الحزب الشيوعى فى ١٩٣٥ ، كما تعاون مرة ثانية مع الكومنتانج ضد اليابان ابتداء من ١٩٢٧ ، الا ان هذه السياسة لم تصمد لاكثر من سنوات قليلة ، وفى اكتوبر ١٩٤٩ اعلن ماو انشاء جمهورية الصين الشعبية وفى ديسمبر ١٩٥٩ اعلن قراره بعدم الترشيح لمدة اخرى كرئيس للجمهورية ، وهو القرار الذى قبل فيما بعد ابان الثورة الثقافية انه كان ضد رغبته ، وفى ١٩٦٥ بدات الثورة الثقافية بتوجيهه وقيادته ، وهى الثورة التى اسفرت عن تاكيد سلطته ودعم خطه السياسى والفكرى انظر :

(م — ١١ المدخل)

استقى خبرته من تطبيق الماركسية على بلد آسيوى متخلف ، فقد كانت الصين لا تقارن بروسيا قبل نشوب ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، بالرغم من ان الاخيرة كانت غارقة فى الفقر والجهل ، وكان بها درجة محدودة من التصنيع ، فحتى عام ١٩٤٩ على سبيل المثال لم يكن فى الصين فيها عدا منشوريا الا قليل من مصانع النسيج ، وكانت الوسائل المستخدمة فى الزراعة فيها اكثر بدائية من تلك التي عرفتها العصور الوسطى . وهناك عبارة لماو يمكن ان تكون مدخلا لفهم اسهامه فى تطور النظرية الماركسية ، ويشير ماو فى هذه العبارة الى ان الماركسية « يجب ان تأخذ شكلا قوميا قبل ان يمكن تطبيقها ، وليست هناك ماركسية مجردة ، بل فقط ماركسية محددة . وما نسميه بالماركسية المحددة هو الماركسية التى اتخذت شكلا قوميا ، اى الماركسية التى طبقت على الكفاح المحدد والظروف المحددة السائدة فى الصين ، وليست الماركسية مستعملة استعمالا مجردا . ولو ان شيوعيا صينيا يشكل جزءا من الشعب الصينى العظيم ، ملتزما بشعبه بلحمه ودمه تحدث عن الماركسية بصرف النظر عن الخصوصيات الصينية ، فان هذه الماركسية تكون محض تجريد فارغ » (١٢٥) . والفكر السياسى لماو — كما هو فى حالة لينين — غزير ، وكما اكتفينا فى تحليل الفكر السياسى للينين باهم ما جاء به ابتداء مما انتهى اليه ماركس ، فاننا نكتفى هنا باهم ما جاء به ماوتسى تونج ابتداء مما انتهى اليه لينين .

تحليل الثورة فى البلاد المتخلفة (١٢٦) : لكى نفهم اسهام ماوتسى تونج فى تطور الماركسية فى هذه المسالة يحسن ان نشير بايجاز الى نقطة الانطلاق التى بدا منها ، والتى تتمثل فى افكار لينين بهذا الصدد فقد كان لينين من القلائل الذين افترضوا ان آسيا يمكن ان تلعب دورا نشطا فى الثورة العالمية ، اذ كان يرى ان الارباح الناجمة عن استغلال آسيا وافريقيا هى التى مكنت بورجوازية البلدان الراسمالية من افساد جزء من الطبقة العاملة فيها ، وبالقضاء على هذه الامكانية فان الثورة فى المستعمرات سوف تسهم فى نشوب الثورة فى البلدان الراسمالية . فاذا سلمنا بهذا وانتقلنا الى المسالة الثانية وهى المتعلقة بنوع الثورة الذى سيحدث فى البلدان المختلفة وما هية الطبقات الاجتماعية

=

Schram. Stuart R., The Political Thought of Mao Tse-tung, New York : Frederick A. Praeger Publishers, 1969, pp. 440 - 7.

ملف الثورة الثقافية ، فى السياسة الدولية ، س ٤ ، ع ١ ، القاهرة : مؤسسة الاهرام ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

(١٢٥) من تقرير لماو قدمه فى الاجتماع السادس للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ١٩٣٨ .

انظر : Schram, op. cit., p. 112.

(١٢٦) المرجع السابق .

التى ستتولى قيادتها لوجدنا اكثر غموضا ، وان كانت هناك بعض المبادىء العامة التى تتضمن القول بانه سوف تكون هناك مرحلتان للثورة كما فى البلدان الراسمالية المتقدمة مرحلة بورجوازية ديمقراطية ، ومرحلة اشتراكية ، الا انه بسبب عوامل التخلف والتبعية سوف تكون ادوار الطبقات الاجتماعية مختلفة الى حد ما عن مثيلاتها فى البلدان الراسمالية المتقدمة ، واساسا فانه بسبب التخلف سوف يلعب الفلاحون دورا اكبر ، وبسبب العداء المشترك للسيطرة الاجنبية فان بورجوازية البلاد المستعمرة (بفتح الميم) ستلعب دورا اكثر تقدمية ، ولكن هل تترك الثورة البورجوازية للبورجوازيين بتاييد العمال ، ام يجب ان تنفذ مرحلتا الثورة تحت قيادة العمال ، كان لينين باعتباره واقعيا وقائدا للدولة السوفيتية يهتم باضعاف الامبريالية مستعدا فى ظل ظروف معينة للموافقة على أن تقود البورجوازية الثورة فى المستعمرات حتى يحين الوقت الذى يكون فيه الشيوعيون فى وضع يتولون فيه المهمة بانفسهم . وسوف نتناول افكار ماو بهذا الصدد مبتدئين بافكاره عن القاعدة الطبقية التى يمكن ان تستند اليها الثورة ، ثم نشير الى الاوزان النسبية لكل طبقة داخل هذه القاعدة كما حددها ماو .

فى مرحلة مبكرة من تطوره الفكرى ، ربما حتى قبل اعتناقه الشيوعية بشكل جازم ، تحدث ماو (١٢٧) عن « الاتحاد العظيم بين الجماهير الشعبية » باعتباره أهم وسيلة للتقدم والاصلاح ، ويقول ماو بهذا الشأن : « اذا درسنا التاريخ سوف نجد ان كل الحركات التى حدثت فى مجرى التاريخ من اى نوع قد نتجت دون استثناء عن اتحاد عدد معين من الشعب ، والحركة الاكبر تحتاج اتحادا اكبر . . وما يحدد الانتصار والهزيمة هو صلابة أو ضعف الاتحاد ، وجدة أو قدم ايديولوجيته ، وصحتها او زيفها » ويتساءل ماو عن السبب فى ان الاتحاد العظيم للجماهير الشعبية مؤثرا على هذا النحو ، ويجيب بالتأكيد على الاعتبار الكمى قائلا : « لان الجماهير الشعبية فى اى بلد اكثر عددا من الارستقراطيين والراسماليين والقابضين الآخرين على زمام السلطة فى المجتمع » ، وقد حدد ماو عناصر هذا الاتحاد بانها الفلاحون والعمال والطلبة والنساء .

وعلى أية حال ففى ١٩٤٩ — سنة نجاح الثورة فى الصين بزعامته — حدد ماو فى مقالة عن ديكتاتورية الشعب الديمقراطية » الطبقات المتحالفة التى تشكل القاعدة الثورية « فى المرحلة الراهنة فى الصين » بانها « الطبقة العاملة والفلاحون والبورجوازية الصغيرة الحضرية ، والبورجوازية الوطنية » ورغم ذلك فقد تحدث ماو عن الامة الصينية باعتبارها أمة ثورية ككل (١٢٨) .

(١٢٧) من مقالة لماو فى صيف ١٩١٩ . المرجع السابق ص ٢٤٩ — ٢٤١ .

(١٢٨) فى مقال لماو بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٥٨ قال « ان بلادنا قد لا تحتاج وقتا طويل كما =

واذا تركنا هذه المسألة وانتقلنا الى تحديد الاوزان النسبية لكل طبقة داخل هذا التحالف الكبير لوجدنا ان ماو فى بداية تطوره الفكرى كماركس يظهر اتجاها تقليديا بهذا الشأن حتى أقل مما قال به لينين بشأن الدور الممكن لطبقتى الفلاحين والبورجوازية فى التحالف الطبقى الذى تستند اليه الثورة ، ففى مقاله له فى نوفمبر ١٩٢٠ (*) ركز على الدور القيادي للعمال وقصر اشارته عليهم دون أن يذكر الاتحاد مع الفلاحين أو ايه طبقة أخرى . الا أن ماو ، وفى تقريره المشهور ، عن حركة الفلاحين فى هونان ، بدا وكأنه يتجاوز أى تفكير ماركسى لينينى فى تأكيده على دور الفلاحين فى الثورة (١٢٩) .

وقد تناول التقرير بالتحليل حركة الفلاحين فى هونان دون ان يترك اى شك فى ان الفلاحين « قد نظموا انفسهم وتحركوا بأنفسهم » ، ثم حدد نتائج الحركة قائلا : « بسقوط سلطة ملاك الارض اصبحت رابطة الفلاحين هى جهاز السلطة الوحيدة ، واصبح شعار « كل السلطة لرابطة الفلاحين » واقعا .. ويستمر ماو فى تقييمه للحركة بقوله : « الواقع ان الجماهير الفلاحية العريضة قد هبت للوفاء برسالتها التاريخية .. ان القوى الديمقراطية فى المناطق الريفية قد هبت للاطاحة بالسلطة الاقطاعية الريفية ، والاطاحة بهذه السلطة الاقطاعية هو الهدف الحقيقى للثورة الوطنية » (١٣٠) .

= كان يظن من قبل للحاق بالبلاد الراسمالية الكبيرة فى الانتاج الصناعى والزراعى والعامل الحاسم بصرف النظر عن قيادة الحزب هو شعبنا البالغ عدده ٦٠٠ مليون ، فكلما كان الشعب اكثر كانت هناك وجهات نظر ومقترحات اكثر ، وكانت الحماسة اشد ، والطاقة اكبر » ، وقد اوضح ماو ان الشعب الصينى يتحلى بصفتين واضحتين هما الفقر والنقاء « وقد يبدو هذا سيئا لكنه حقيقة شىء طيب ، فالشعب الفقير يريد التغيير ، ويريد العمل ، ويريد الثورة ، والصفحة البيضاء لا توجد عليها بقع ، ومن ثم فان احدث الصور واجملها يمكن ان ترسم عليها » . وبالطبع فان ماركس لم يفرد البروليتاريا بمهمة الثورة لمجرد فقرها ونقائها ، بل لانها تلعب دورا حاسما فى الانتاج ، ولانها اكثر الطبقات وعيا .

(*) لاحظ ان ماو اعتنق الماركسية كما حدد هو فى شتاء ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ .

(١٢٩) يقول ماو فى هذا التقرير بعبارات يبدو فيها الحماس العاطفى : « فى وقت قصير جدا سوف تهب مئات الملايين من الفلاحين فى مقاطعات الصين الوسطى والجنوبية والشمالية كاعصار أو عاصفة قوية سريعة وعنيفة على نحو غير عادى ، حتى أن أية قوة مهما كانت كبيرة لن يكون بمقدورها أن تقمعها ، سوف يخترقون كل الحواجز التى تعترضهم ، وينطلقون الى الامام على طريق التحرير ، سوف يرسلون بكل الامبرياليين والقادة العسكريين والمسئولين الفاسدين والداعرين المحليين والاستقراطية الشريرة الى لحودهم ، وسوف تقف كل الاحزاب الثورية وكل الرفاق الثوريين أمامهم للاختبار ، للقبول او المعارضة من جانبهم » . ويستطرد ماو قائلا ان كل صينى سوف يكون حرا فى اختيار طريق من ثلاثة : فاما أن يقودهم ، واما أن يتبعهم ، واما ان يعاديهم ، ولكن الظروف تتطلب اختيارا سريعا » .

(١٣٠) تحدث ماو بتحديد اكثر من تقييم دور الفلاحين فى الثورة الوطنية بقوله : « ولو اننا خصصنا عشر درجات لانجازات الثورة الديمقراطية فان انجازات الذين يقيمون فى الحضر والعسكريين تقدر فقط بثلاث درجات ، بينما يجب ان تذهب السبع الباقية الى =

وقسم ماو الفلاحين الى اغنياء ومتوسطين وفقراء ، وحدد ان المجموعة الوحيدة فى الريف التى ناضلت امر نضال هى فقراء الفلاحين ، « وطوال فترة التنظيم العلنى كان هؤلاء هم الذين قاتلوا ، وهم الذين نظموا ، هم الذين قاموا بالعمل الثورى ، وبدون فقراء الفلاحين « لم يكن من الممكن ابدا ان تحدث الحالة الراهنة من الثورة فى الريف .. وان تكتمل الثورة الديمقراطية ، ومن ثم فان عملنا فى الوقت الراهن هو توجيه الفلاحين الى شن نضالات سياسية بأقصى قوة لهم حتى تجتث سلطة ملاك الارض تماما » .

وفى تحليلنا لهذا الموقف الفكرى لماو يجب ان نتذكر ان كل الماركسيين عموما ابتداء من ماركس نفسه قد نظروا الى الفلاحين كقوة ثورية ذات اهمية فائقة ، لكن احدهم لم يعترف بأن الفلاحين كانوا قادرين على العمل الثورى المستقل ، فاما ان يعملوا تحت قيادة البورجوازية او البروليتاريا ، وهما الطبقتان الوحيدتان القادرتان على السيطرة على المجتمع ككل ، ومن الصعب انكار ان ماو قد نسب الى الفلاحين درجة كبيرة من المبادرة فى تقرير هونان تتجاوز كل صيغ لينين النظرية ، وكلمات التقدير اوضح من ان تترك مجالا للشك فى هذا ، الا ان بعض الدراسات التى تحلل هذا التقرير ترى ضرورة ان يؤخذ فى الاعتبار انه كتب فى مرحلة لا يمكن اعتبار ماو فيها استاذا فى الماركسية ، وانه كتب فى مناخ انبهار عاطفى بما حققه الفلاحون فى هونان . وقد يبدو هذا الرأى الاخير صحيحا ولو جزئيا ، ففى ابريل ١٩٢٩ وضع ماو المسألة بصورة اكثر توازنا ، اذ اكد فى تقرير له الى اللجنة المركزية للحزب « ان القيادة البروليتارية هى المفتاح الوحيد لانتصار الثورة ، ووضع الاساس البروليتارى للحزب وانشاء خلايا الحزب فى المؤسسات الصناعية فى المراكز الاساسية هى الاعمال التنظيمية الاكبر للحزب فى الوقت الراهن . وفى نفس الوقت فان تطوير النضال فى الريف ، وانشاء السوفيتات فى المناطق الصغيرة ، وانشاء الجيش الاحمر وتوسيعه شروط لمساعدة النضال فى المدن والتعجيل بالمد الثورى ، ومن ثم فان التخلى عن النضال فى المدن ، والغرق فى حرب العصابات فى الريف ليكون خطأ كبيرا للغاية ، ولكن فى رأينا انه من الخطأ ايضا ان يعتقد أى من اعضاء حزبنا بوجهات النظر التى تخشى تطوير سلطة الفلاحين خوفا من ان تتفوق على قيادة العمال ، ومن ثم تصبح ضارة بالثورة ، لان الثورة فى الصين شبه المستعمرة سوف تخفق فقط اذا حرم نضال الفلاحين من قيادة العمال ، ولن تعانى هذا ابدا لمجرد ان نضال الفلاحين يتطور بالطريقة التى يصبح فيها الفلاحون اكثر قوة من العمال » .

= الفلاحين .. وكل رفيق ثورى يجب ان يعرف ان الثورة الوطنية تتطلب تغييرا عميقا فى الريف ، وان ثورة ١٩١١ لم تحدث هذا التغيير ، ومن ثم كان اخفاقها ، والآن فان التغيير يحدث ، وهذا عامل مهم وضرورى لاكمال الثورة ، ويجب على كل رفيق ثورى ان يؤيد هذا التغيير ، والا فانه سوف يكون متخذا لموقف معاد للثورة ... لقد حقق الفلاحون عملا ثوريا ظل بلا تحقيق سنوات طويلة ، وقاموا بأهم الاعمال فى الثورة الوطنية » .

وفي ١٩٤٠ اكـد ماو في مقالة له عن « الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني » نفس الخط في التحليل : فيعد أن أعتبر ان الفلاحين هم المحـرك الحقيقي للتطور في الصين الاقطاعيـة استطرد قائلا : « ومع ذلك فطالما انه لم توجد في تلك الايام قوى انتاجية جـديدة او اساليب جديدة للانتاج ، ولا قوى طبقية جديدة او حزب سياسي متقدم ، وطالما أن ثورات الفلاحين وحروبهم من ثم كانت تعوزهـا قيادة طبقيـة متقدمة وحزب سياسي كالقيادة الصحيحـة التي تعطيها لهـا البروليتاريا والحـزب الشيوعي اليوم ، فان ثورات الفلاحين قد اخفقت بدرجات مختلفة .. وهكذا بالرغم من أن بعض التقدم الاجتمـاعي قد تحقق بعد كل نضال ثوري للفلاحين ، الا ان العلاقات الاقطاعية الاقتصادية والنظام السياسي الاقطاعي قد بقوا أساسا دون تغيير » .

وقد برر ماو وضعه للبروليتاريا الصينية في مقام الطبقة القائدة في الثورة الصينية بأنها تمتلك صفات خاصة تسمح لها بهذا ، وحـدد هذه الصـفات بأنها : (أ) الخضوع لقهر ثلاثي من جانب الامبريالية والبورجوازية والاقطاع (ب) وجـود الحزب الشيوعي الصيني كقائد لها منـذ ظهورها على المسرح الثوري ، ومن ثم فقـد اصبحت اكثر الطبقات وعيـا في الصين (جـ) روابطها الطبيعية مع جماهير الفلاحين العريضـة لانها تكونت اسـاسا من الفلاحـين المفلسين ، ممـا يسهل التحالف الثوري بين الطبقتين .

ومن ثم — يقول ماو — فانه بالرغم من نواحي ضعف لا يمكن تجنبها في البروليتاريا الصينية ، كصغر حجمها بالمقارنة مع الفلاحين ، وحداثتها بالمقارنة مع البروليتاريا في البلاد الراسمالية ، ومستواها الثقافي المنخفض بالمقارنة مع البورجوازية ، فان الثورة الصينية لن تنجح بالتاكيد دون مشـاركة وقيـادة البروليتاريا . وقد أكـد ماو دائما على ضرورة تحالف طبقتي العمال والفلاحين لانهما « تشكلان من ثمانين الى تسعين في المائة من سكان الصين ، وهما القوة الرئيسية في الاطاحة بالامبريالية ورجعيي الكومنتانج .. ويعتمـد التحول من الديمقراطية الجديدة الى الاشتراكية ايضا على تحالفهما » .

ويبقى وزن البورجوازية النسبي في التحالف الطبقي الذي تستند اليـه الثورة . في ١٩٢٣ لم يدافع ماو فحسب عن التحالف مع البورجوازية ، بـل لقد رأى بالفعل في التجار « القوة القائدة في الثورة الوطنية » . وقد ذكر مـاو في مقالة له بعنوان « انقلاب بكين والتجار » التي كتبها في هذه السـنة « ان المشكلة السياسية الراهنة في الصين ليست سوى مشكلة الثورة الوطنية ، واستخدام قوة الشعب للاطاحة بالعسكريين والامبريالية الاجنبية التي يتواطأ معها العسكريون لتحقيق اعمالهم الخائنة هو المهمة التاريخية للشعب الصيني ، وهـذه الثورة هي عمـل الشعب ككل ، ويجب ان يتقدم التجـار والعمـال والفلاحون والطلبة والمدرسون ككل للنهوض بمسئولية جزء من العمل الثوري ،

ولكن بسبب الضرورة التاريخية والاتجاهات الراهنة فان العمل الذى يجب ان يكون التجار مسئولين عنه فى الثورة الوطنية أكثر الحاحا واكثر اهمية فى نفس الوقت من العمل الذى يجب على بقية الشعب ان ياخذه على عاتقه » وقد علل ماو ذلك بأن التجار هم اكثر من يشعرون بمعاناة الشعب على أساس تناقض مصالحهم مع المصالح الاجنبية ومصالح العسكريين الحاكمين .

وفى ١٩٤٩ ظل ماو فى مقالته الشهيرة «عن ديكتاتورية الشعب الديمقراطية» يحتفظ للبورجوازية الوطنية بدور فى التحالف الثورى عموما ، وبدور هام نسبيا فى هذا التحالف على وجه الخصوص بعد اقصائها بالطبع عن مكان الصدارة الذى ارتآه لها فى الثورة الوطنية عام ١٩٢٣ ، وقد ذكر بهذا الصدد ان البورجوازية الوطنية اهميتها الكبيرة فى تلك المرحلة : « فما زالت الصناعة الحديثة فى الصين تشكل نسبة صغيرة من الاقتصاد القومى .. واذا كانت الصين تريد ان تقاوم القهر الامبريالى وترفع اقتصادها المتخلف الى مستوى أعلى يجب ان تستخدم كل عوامل الرأسمالية الحضرية والريفية المفيدة للاقتصاد الوطنى ولحياة الشعب ، ويجب ان نتحد مع البورجوازية فى كفاح مشترك » . الا انه اكد بالطبع ان البورجوازية الوطنية لا يمكنها ان تقود الثورة ، كما انها لا يجب ان يكون لها الدور الرئيسى فى سلطة الدولة ، وفسر هذا بأن وضعها الاجتماعى والاقتصادى هو الذى يحتم ذلك ، اذ تعوزها البصيرة والشجاعة الكافيتين ، كما ان كثيرا من أعضائها يخافون من الجماهير (١٣١) .

المتناقضات فى مجتمع اشتراكى (١٣٢) : يصف ماكسيم رودنسون الكاتب الفرنسى ماو بانه كان اول من تجرا على الحديث عن المتناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية . ومن خلال ثلاث مقالات لماو عن هذا الموضوع يمكن ان نكون صورة واضحة عن موقفه بهذا الصدد (١٣٣) . وقد اكد ماو بالفعل ان المجتمع الشتراكى ليس مستثنى من المتناقضات وهو يقول : « تفترض بعض

---

(١٣١) تساءل ماو فى هذا الصدد « لماذا انتهت بالاخفاق اربعون سنة من الثورة بقيادة صن يات ؟ » واجاب ماو مراجعا نفسه فى عام ١٩٢٣ « لانه فى مرحلة الامبريالية لا تستطيع البورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية ان تقود ثورة طبيعية الى النصر » .

(١٣٢) انظر : المرجع السابق . ماكسيم رودنسون ، ماو والخروج عن الارثوذكسية الماركسية ، صحيفة اللوموند ، باريس ، ٤ يناير ١٩٦٧ . مترجم بالعربية فى : السياسة الدولية ، س ٤ ، ع ١١ ، القاهرة . مؤسسة الاهرام ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٣٦٥ ــ ٣٦٦ . ماوتسى تونج ، مقتطفات من اقوال الرئيس ماوتسى تونج ، بكين . دار النشر باللغات الاجنبية ، ١٩٦٧ ، ص ٤٧ ــ ٦٠ .

(١٣٣) « عن التناقض » وكتبها فى ١٩٣٧ ونشرت فى ١٩٥٢ ، « عن الخبرة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا » وكتبت فى ابريل ١٩٥٦ و « عن المعالجة الصحيحة للتناقضات بين الشعب » وهى اصلا خطاب بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٩ .

الافكار الساذجة ان التناقضات لا توجد فى مجتمع اشتراكى ، وانكار وجود التناقضات هو انكار الجدل . وتختلف التناقضات فى المجتمعات المختلفة فى طبيعتها ، كما تختلف اشكال حلها ، لكن المجتمع فى كل الاوقات يتطور من خلال التناقضات المستمرة » . ويصنف ماو التناقضات فى المجتمع الاشتراكى الى تناقضات عدائية واخرى غير عدائية ، اما الاولى فمن البديهى انها التناقضات بين الشعب وعدوه ، واما الثانية فهى التناقضات داخل الشعب نفسه .

وقد حدد ماو النوع الثانى من التناقضات بأنه يشمل التناقضات داخل طبقات التحالف الثورى المختلفة : الطبقة العاملة ، الفلاحين ، المثقفين ، والبورجوازية ، والتناقضات بين طبقات هذا التحالف ، بين العمال والفلاحين (١٣٤) وبين قطاعات الشعب العامل من ناحيـة والبورجوازية الوطنية مـن ناحيـة اخرى ، والتناقضات ذات الطبيعـة السياسية ، بين الحكومة والجماهير : وتشمل التناقضات بين مصالح الدولة والمصالح الجماعيـة وبين المصالح الشخصية (١٣٥) ، والتناقضات بين الديمقراطيـة والمركزية ، والتناقضات بين القادة والمحكومين ، والتناقضات بين اسلوب العمل البيروقراطى الذى يتبعه بعض موظفى الدولة وبين الجماهير ، والتناقضات الايديولوجية الذى يتبعه التناقضات بين الايديولوجيات الصحيحة وتلك الخاطئة فى حزب شيوعى .

وقد وضع ماو التناقض بين الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية فى الصين فى مصاف التناقضات بين صفوف الشعب ، وذلك رغم انه بطبيعته تنـاقض عدائى ، وفسر ماو هذا بأن الطبقة البورجوازية فى مرحلة الثورة الاشتراكية فى الصين تقوم من جهة باستغلال الطبقة العاملة ، وتجنى الارباح من وراء ذلك ، وتؤيد الدستور وترغب فى قبول التحويل الاشتراكى من جهـة أخرى ،

---

(١٣٤) كتب ماو فى ١٩٣٧ فى مقالته « عن التناقض » عن هذه الظاهرة فى الاتحاد السوفيتى قائلا : « حتى فى ظل الظروف الاشتراكية فى الاتجاه السوفيتى يوجد اختلاف بين العمال والفلاحين ، وهذا الاختلاف تناقض وان كان على عكس التناقض بين العمل ورأس المال لن يشتد الى عداء ، أو يأخذ شكل الصراع الطبقى ، ولقد كون العمال والفلاحون فى طريق البناء الاشتراكى تحالفا دقيقا ، وسوف يحلون بالتدريج هذا التناقض فى عملية التطور من الاشتراكية الى الشيوعية انظر : Schram, op. cit., pp. 20 - 23 ويعلق ماكسيم رودنسن على هذا قائلا : « صحيح انـه يمكن ان نجد آراء مشابهة فى بعض الكتابات السوفيتية ، ولكن هذه الكتابات مبعثرة وضئيلة ومستترة فضلا عن انها اعلنت أن التناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية هى من الضآلة بحيث لا تستحق الذكر » . انظر : ماكسيم رودنسون ، المرجع السابق .

(١٣٥) يقول ماو عن هذه المسألة : « لن يكون كل فرد كاملا حتى حين يتأسس المجتمع الشيوعى ، فحينذاك سوف تكون هناك تناقضات بين الناس لا تزال قائمة ، وسوف يكون هناك اناس طيبون واناس سيئون ، اناس تفكيرهم صحيح نسبيا ، ومن ثم سوف يكون هناك صراع بين الشعب ، وان كانت طبيعته وشكله سوف تختلف عن الصراعات فى المجتمعات الطبقية ، ومن وجهة النظر هذه فان وجود التناقضات بين الفرد والجماعة فى المجتمع الاشتراكى ليس بالشىء الغريب » انظر : Schram, op. cit.- p. 30?.

ورأى ماو انه من الممكن فى ظروف الصين الخاصة « أن يتحول هــذا التناقض الطبقى ذو الصفة العدائية الى تناقض ليست له صفة عدائية ، ويحل بالطرق السلمية اذا ما عولج بطريقة صائبة « ، الا انه أكد امكانية تحــول هــذا التناقض الى تناقض عدائى « « اذا لم نعالج هذا التناقض معالجة صــحيحة ، ولم نتبع تجاه البورجوازية الوطنية سياستنا هذه» كذلك أوضح ماو ان التناقضات الايديولوجية داخل الحزب الشيوعى يمكن ان تتحول الى تناقضات عدائيــة كما حدث فى تاريخ الحزب الشيوعى السوفييتى بين الايديولوجية الصحيحة للينين وستالين من ناحية ، وتروتسكى وبورخارين (١٣٦) من ناحية اخرى .

لكن كيف يحل المجتمع الاشتراكى متناقضاته ؟ يقول ماو ان التناقضات المختلفة من حيث النوع لا يمكن ان تحل الا بطرق مختلفة نوعيا ، ومن البديهى ان التناقضات العدائية لن تحل الا باستئصال العناصر المعادية للثورة ، امــا التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية فيحل بطريق الثــورة الاشتراكيــة ، والتناقض بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين يحل بطريقة جعل الزراعــة جماعية وآلية ، والتناقض داخل الحزب الشيوعى يحل بطريقة النقد والنقــد الذاتى وهكذا . وفى الواقع انــه قد لا يكون ممكنا فهم الثورة الثقافيــة دون فهم افكار ماو بشأن التناقضات داخل المجتمعات الاشتراكية .

الثورة الثقافية (١٣٧) : فى شتاء ١٩٦٥ بدات اولى بوادر « الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى » بتوجيه ماوتسى تونج وقيادته ، وما يعنينا بالطبــع من هذه الثورة هو المضامين الايديولوجية التى يكمن نسبتها الى ماوتسى تــونج موجهها وقائدها ، كما اتضحت ابان هــذه الثورة ، الا أن هذا يبقى غير ممكن الا بعد اشارة مختصرة للظروف السياسية التى أحاطت بقيــام الثورة الثقافية . ويمكن القول باختصار ان الثورة الثقافية قد قامت فى الصين لمواجهة خطــر حدوث ردة ، يحددها انصار ماو بأنها ردة الى النظام الراسمالى ، واذا شئنا لغة أكثر جيادا فانها ردة عن افكار ماو وتمرد على سلطته فى الدولة الصينية ، وتتفق كل المصادر تقريبا على أن المبــادرة بهذه الردة كانت فى ايــدى قيادات عليــا داخل الحزب الشيوعى الصينى ، وهكذا كان الصراع ابان هذه الثورة بين ماو وانصاره من ناحية ، وبين اعدائه فى قيادات الحزب العليا بكل ثقلها داخل تنظيمات الحزب من ناحية اخرى ، وقــد لجأ ماو فى هــذا الصراع الى الجماهير مباشرة ، واعتمد على الحرس الاحمر واللجــان الثورية والجيش كأدوات فى هذا الصراع .

---

(١٣٦) بوخارين (١٨٨٨ ـ ١٩٣٨) ماركسى سوفيتى شغل مناصب عاليــة فى الحــزب الشيوعى السوفيتى واتخــذ عــدة مواقف معارضة للينين ثم لستالين من ابرزهــا معــارضــته للينين فى مسالة صلح برست ليتوفسك ، فصل فى ١٩٢٩ من المكتب السياسى للجنــة المركزية للحزب ، وطرد منه فى ١٩٣٧ .

(١٣٧) المرجع السابق ، ملف الثورة الثقافية فى السياســة الدوليــة ، س ٤ ، ع ١١ القاهرة : مؤسسة الاهــرام ، يناير ١٩٦٨ .

ولا شك ان اهم القضايا التى تثيرها الثورة الثقافية بالنسبة للفكر السياسى لماوتسى تونج هى تلك المتعلقة بدور الحزب الشيوعى بالنسبة لعملية الثورة ، اذ مما لا شك فيه ان خبرة الثورة الثقافية قد اتت بسابقة ليس لها مثيل فى الحركة الشيوعية فيما يتعلق بدور الحزب وبصفة عامة المؤسسات التى تقوم بالثورة فقد استندت الثورة الثقافية الى تنظيمات لا يمكن ايجاد تبرير لها لدى ماركس أو لينين (١٣٨) .

ومن السهل أن نجد تبريرا لهذا فى فكرة ماو التى سبقت الاشارة اليها عن التناقضات داخل المجتمع الاشتراكى عموما ، وداخل الحزب الشيوعى خصوصا ، وهى الفكرة التى اكدها فى احد توجيهاته للثورة فى مارس ١٩٦٧ عندما اكد انه « ما زالت هناك افكار مختلفة غير بروليتارية فى الحزب ، وهذه عقبة كبيرة للغاية امام تطبيق خط الحزب الصحيح » ، بل ان احدى الدراسات تعود بنا الى ما قاله ماو فى ١٩٣٩ من انه « هناك مبادىء لا حصر لها فى الماركسية لكنها فى التحليل النهائى يمكن أن تلخص فى جملة واحدة : « ان الثورة مبررة » ويعنى هذا كله ويبرر ان الحزب لدى ماو كما تقول خبرة الثورة الثقافية على الاقل مجرد اداة للثورة يمكن اذا ثبت انها معوقة لها الاستغناء عنها والانقضاض عليها من الخارج ، ورغم انه من البديهى أن هذا لا يعنى أن الحزب لن يسترد دوره القيادى بعد اعادة بنائه وفقا للعقيدة الثورية الا أن السابقة يمكن ان تتكرر ، وخبرة الثورة الثقافية تبقى استثنائية فيما يتعلق بالدور القيادى للحزب فى تحقيق عملية الثورة برمتها .

---

(١٣٨) لم يترك ماو مجالا للشك بهذا الشان ، ففى توجيه له بشان الثورة الثقافية نشر فى مارس ١٩٦٧ قال : « فى كل الاماكن والتنظيمات التى تحتاج الى ان يقبض على زمام السلطة فيها يجب ان تؤسس اجهزة مؤقتة للسلطة ثورية وتمثيلية وذات سلطة بروليتارية ، وتسمى هذه اللجان الثورية » وفى توجيه آخر فى يوليو ١٩٦٨ قال ماو : « يجب ان يحقق الحرس الاحمر الثورى ومنظمات الطلبة الثورية التحالف الثورى الكبير ، بما يتفق والمبادىء الثورية » .

الكتاب الثانى
فى
نظرية الدولة

الفصل الاول

الدولة

المبحث الاول

نشأة الدولة

يرتبط البحث عن نشأة الدولة بنوعين من الدراسات : الاول دراسة تحليلية ، فالتاريخ يبين لنا كيف قامت الدولة ، وكيف زالت ، ولان التاريخ لم ينقل لنا كيف تمكن الانسان من تكوين المجتمع السياسى ، فاننا نلجأ الى الحدس والتخمين ، ومن هنا تعددت النظريات التى تشرح نشأة الدولة ، وصار لكل نظرية مميزاتها ، وفيما يلى سنعرض لاهم هذه النظريات بايجاز بعد تعريف الدولة والعناصر التى تتكون منها .

١ — الدولة ومقوماتها :

ويمكن تعريف الدولة (١) بانها مجموعة من الافراد يقيمون بصفة دائمة فى اقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة . وسنتناول بشىء من التفصيل كل عنصر من هذه العناصر التى لابد منها لكيان الدولة :

(أ) مجموعة الافراد : هى العنصر الاول للدولة ، ولكى تستطيع تلك المجموعة أن تتعايش معا ، يجب أن تتوافر عندهم الرغبة فى ذلك ، وتلك الرغبة تاتى من عوامل مختلفة كالتجاور ، والتشابه فى التقاليد ، والاشتراك

---

(١) هناك عدة تعاريف للدولة نذكر منها على سبيل المثال ما ياتى :

عرف فوشى الدولة بانها مجموعة دائمة مستقلة من افراد يملكون اقليما معينا ، وتضمهم سلطة مشتركة منظمة بغرض ان يكفل لافرادها جملة ، ولكل واحد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه .

وعرف اوبنهايم الدولة بما ياتى : « توجد الدولة تمييزا لها عن المستعمرات والممتلكات عندما يستقر اناس فى مملكة تحت حكومة خاصة بها صاحبة السيادة عليها » .

ويرى العميد دوجى : « ان الدولة عبارة عن جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة اخرى محكومة » .

ويرى وايزمان : ان الدولة هى الترجمة القانونية لفكرة الوطن ففيها تتلخص جميع الواجبات والحقوق التى تتصل بالوطن .

ومن راى ديفو : ان « الدولة مجموعة من الافراد مستقرة فى اقليم محدود تخضع لسلطة صاحبة سيادة ، مكلفة ان تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة فى ذلك مبادىء القانون » .

ويرى بعض الشراح انه من المتعذر الوصول الى تعريف واف لعبارة « دولة » وان الاوفق فى مثل هذه الحالة ان يكتفى بالاشارة الى العناصر اللازمة لتكوين الدولة .

فى الامانى : ووحدة الاصل ، والدين واللغة ، وان كان لا يشترط بالضرورة توافر هذه العوامل جملة (٢) .

ويجب الا نخلط بين الشعب والامة ، فالامة هى مجموعة من الافراد تربطهم رابطة طبيعية معنوية مثل وحدة الاصل او اللغة او الدين ، وتجمعهم عادات وتقاليد متشابهة ، اما الشعب فليس من اللازم ان تتوافر فيه تلك الوحدة الطبيعية لكى يصبح العنصر المكون للدولة ، فليست كل امة دولة ، وليست كل دولة أمة (٣) .

وقد نشأت عن رغبة الامم فى ان تكون لكل منها دولة نظرية مبدا حق تقرير المصير الذى ورد فى تصريحات الرئيس ولسن فى أواخر الحرب العالمية الاولى ، وفى تصريح الاطلنطى (١٤ اغسطس سنة ١٩٤١) وفى ميثاق الامم المتحدة . ويتضمن مبدأ تقرير المصير ثلاثة معان وهى : اولا — اى تغيير اقليمى يجب أن يكون مطابقا لرغبة الشعوب القاطنة فى المنطقة المراد فصلها من دولة ما لضمها الى دولة اخرى . ثانيا — الشعوب حرة فى اختيار نوع الحكومة التى ترغب أن تعيش فى ظلها . ثالثا — شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى (المستعمرات) لهـا حق تقرير مصيرها بتحديد نوع الحكم الذى تريد ان تعيش فى ظله .

(ب) الاقليم : الاقليم المحدد هو العنصر الثانى من عناصر قيام الدولة ، وليس من الضرورى ان يكون قطعة واحدة ، ويكون لاقليم كل دولة حدود تفصله عن اقليم الدول المجاورة لـه ، ولهذه الحدود اهمية ، اذ تحدد امتداد

---

(٢) ولا يشترط فى هذه المجموعة عدد معين ، فقد يقل هذا العدد حتى يكون بضعة آلاف كما هو الحال فى امارة موناكو ، وقد يزيد فيتجاوز مئات الملايين كما هو الوضع فى الهند او الصين .

وليس من الضرورى ان تكون تلك المجموعة متحدة فى الاصل ، او اللغة ، او الدين . فهناك دول قومية افرادها متعددة مثل الاتحاد السوفيتى الذى يجمع بين جمهوريات مختلفة القوميات ، وهناك دول متعددة اللغات كالهند التى يوجد فيها الى جانب اللغة الانجليزية والهندية والاوردية عشرات من اللغات الاخرى ، كذلك فان اكثر دول العالم تتعدد فيها الديانات .

ولا يلزم فى هذه المجموعة من الافراد ان تكون على درجة معينة من الحضارة ، فهناك دول متقدمة ، واخرى متخلفة ، كما ان هناك دولا صناعية ، واخرى زراعية وغير ذلك .

(٣) قد تكون الامة الواحدة مجزاة بين عدة دول ، كما هو الحال بالنسبة للامة العربية التى تمتد من الخليج الى المحيط ، فهى امة واحدة ممثلة فى عدة دول ، وكثير من دساتير هذه الدول تقرر ان شعوبها جزء من الامة العربية .

سيادة الدولة صاحبة الاقليم ، وقد تكون هذه الحدود طبيعية (٤) ، او غير طبيعية (٥) .

ويشمل الاقليم سطح الارض الذى يكونه ، ويضم مجموعة الاملاك الخاصة بالافراد والشركات ، واملاك الحكومة الخاصة ، واملاك الدولة العامة كالطرق والجسور والقناطر ، ولا يقتصر على سطح الارض فحسب ولكنه يشمل ما تحت هذا السطح من طبقات لا نهاية لعمقها بما تشتمل عليه من شتى انواع الثروات كالمعادن والبترول والفحم .

وللدولة اقليم مائى يشمل جميع النهار والبحيرات الداخلة فى حدوده ، واذا كان النهر يجرى فى اقليم دولة ثم فى اقليم دولة اخرى ، او كان هذا النهر يجرى بين دولتين فان كل دولة تعتبر مالكة لذلك الجزء الذى يدخل ضمن حدودها وفقا لقواعد نظمها القانون الدولى العام . اما استغلال وتوزيع مياه تلك الانهار فيكون بمقتضى معاهدات تبرم بين الدول التى تملك هذا النهر . وتمتد ملكية الدولة الى جزء من البحار العامة الملاصقة لارضها وتسمى بالبحار الاقليمية ، وكانت محددة فى القانون الدولى بثلاثة اميال تبدا من شاطىء الدولة ، ثم رفعتها بعض الدول الى اثنى عشر ميلا . ولا يزال تحديد هذه المسافة موضع خلاف .

كذلك تمتد ملكية الدولة لاقليمها الى طبقات الهواء الواقعة فوق هذا السطح بما فى ذلك مياهه الاقليمية ، ويلاحظ ان سيادة الدولة تمتد هنا الى ارتفاع معين من جو اقليمها ، وما كان اعلى من هذا القدر المعين من الجو يعتبر حرا لجميع الدول ، فحين طافت الاقمار الصناعية حول العالم لم تعترض اية دولة بحجة انتهاك حرمة اقليمها الجوى .

(ج) الحكومة : يقتضى وجود الدولة الى جانب الشعب والاقليم ان تكون هناك هيئة حاكمة تتولى الاشراف على الشعب ، وتنظم العلاقات بين افراده ، وتقوم بادارة الاقليم ، واستغلال موارده وتنظيم هذا الاستغلال لمصلحة المواطنين ، وتتولى حماية الشعب من كل عدوان خارجي . والشكل

---

(٤) الحدود الطبيعية هي التى انشاتها الطبيعة كالجبال ، او الانهار ، او البحار ، ومن امثلة تلك الحدود الطبيعية سلسلة جبال البرانس التى تفصل بين فرنسا واسبانيا ، ونهر الرين الذى يفصل بين المانيا وفرنسا ، وما زالت البحار رغم تطور المواصلات اهم حدود طبيعية للدول ، ومن ابرز الامثلة على ذلك الجزر اليابانية ، والجزر البريطانية اتى حمت البحار كلا منها من خطر الغزو لانها الحدود الطبيعية لها .

(٥) الحدود غير الطبيعية هى التى تلجا اليها الدول التى لا تفصل بينها حدود طبيعية . وتثبت بوضع علامات خاصة من نحو الاعمدة أو الابنية ، او الاسلاك الشائكة ، او جسم عائم فى الماء . وقد تكون حسابية فى المناطق الصحراوية الشائعة كخطوط الطول او العرض ، وكلها تسجل فى معاهدة تعقد بين الدولتين المتجاورتين . ومن امثلة ذلك الحدود القائمة بين الدول العربية ، والحدود الفاصلة بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية ، او خط العرض ٣٨° الذى يفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

السياسي الذي تتخذه هذه البيئة الحاكمة هو موضوع دراسة خاصة سنوردها بعد .

٢ ــ نظرية العقد الاجتماعي :

وتقوم هذه النظرية على فرضين هامين : الاول حالة الفطرة الاولى ، والثاني العقد ، وهو اما ان يعني عقدا سياسيا اجتماعيا يوضح نشأة المجتمع ، واما ان يعني عقدا حكوميا بمعنى الاتفاق بين الحاكمين والمحكومين .

(أ) حالة الفطرة الاولى : يفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة الاولى هي الحالة التي سبقت التكوين السياسي للمجتمع ، وان المنظم الوحيد لحياة الناس في هذه الفترة كان هو القانون الطبيعي وليس قوانين وضعية . واكثر الكتاب يصف حالة الانسان في هذا المجتمع بانها كانت حالة وحشية .

(ب) العقد الاجتماعي : تعددت آراء الكتاب في موضوع العقد ، فبعضهم عده حقيقة تاريخية ثابتة تشرح نشأة المجتمع ، بينما اعتبره آخرون عقدا حكوميا نشأ بين الحاكمين والمحكومين ، وهناك من الكتاب من اعتبره اساسا صالحا لما يجب ان تكون عليه العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . والفكرة الاساسية للعقد ــ باعتباره اصل نشأة الدولة ــ هي تنازل الافراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسي .

والنظرية الاجتماعية قديمة العهد ، ورغم ان المشرعين الرومان لم يؤمنوا بفكرة شيشرون عن الحرية ، فانهم كانوا مثله في ارجاع السلطة السياسية الى الشعب ، وهذا يدل على أن الرومان لم يجيئوا بنظرية واضحة عن العقد ، ولكنهم جاءوا بكثير من مقوماتها ، لان القانون الروماني كان يعتبر القبول من اهم اركان القانون ، وفكرة العقد الاجتماعي تتضمن فكرة القبول بل انها ركن اساسي فيها . ثم جاءت القبائل الالمانية بأفكار سياسية من اهمها ان الشعب يجب ان يوافق على تعيين الملك ، ومعنى هذا ان الملك حين يتولى الحكم يكون قد تعاقد ضمنيا مع الشعب على احترام تقاليده وعاداته وقوانينه . كذلك فان النظام الاقطاعي بني على فكرة الاتفاق ، وهذه الافكار في جوهرها تقترب من فكرة العقد الاجتماعي ، وكان مانجولد لوتنباخ أول من وضع النظرية في صورتها المعروفة ، اذ كان يعتقد ان مركز الملك مقدس ، وان الملك يستمد سلطته من الشعب ، وان الشعب يمنحه هذه السلطة مقابل ان يحميه من الطغيان والفساد ، فاذا انقلب الملك على الشعب واستبد به كان من حق الشعب ان يتحرر من حكمه ما دام لم يحترم العقد المبرم بينهما ، وقد استعمل مانجولد نظريته عن العقد الاجتماعي ليقرر الحقوق الدستورية للافراد .

نظرية هوبز : أسلفنا ان هوبز يعتقد ان حالة الفطرة الاولى كانت حالة وحشية لا يسودها الا قانون المحافظة على النفس ولذلك حتم القانون الطبيعي على الافراد أن يبحثوا عن مخرج من هذه الحالة النفسية ، فأقاموا فيما بينهم عقـدا كونوا بموجبه الدولة ، وتنازل الافراد عن جميع حقوقهم الطبيعيـة ، ووضعوها في يد شخص واحد ، أو مجموعة من الاشخاص تقوم مقـام الشخص الواحد ، ومن هنا صارت لـه سلطة عليا لا يمكن انتزاعها منه ، ولم يفـرق هوبز بين الحكومة والدولة ، بـل جعلهما شيئا واحدا ، واعتقد أن اسـقاط الحاكم معناه زوال الدولة ، والرجوع بأفرادها الى حالة الفطرة الاولى .

نظرية لوك : يعتقد لوك أن حالة الفطرة الاولى تسودها الحرية والمساواة بين الافراد ، والافراد يخضعون للقانون الطبيعي الذي يمنحهم حقوقا ثابتـة لانفسهم ولممتلكاتهم ، وكانت هـذه الحالة تتميز بعدم الاستقرار لعـدم وجود شخص غير متحيز يحمي الافراد ، لذلك تعاقد الافراد فيما بينهم وكونوا مجتمعا سياسيا ، ثم تعاقدوا مع سلطة حاكمة تنازلوا لها عن جزء من حقوقهم ليتيحوا لها القيام بأعمالها لتحقيق هـدف المجتمع ، وعلى ذلك فان الدولة انما نشأت لحماية حقوق كانت موجودة ، وتنازل الفـرد عـن جزء من حقوقه ليضـمن التمتع بما بقي له من حقوق وحريات اساسية . وبناء على هذا لا يمكن ان تكون سلطة الحاكم مطلقة غير محدودة كما يقول هوبز ، ولكنهـا محـدودة بطبيعتها ، فاذا ما حاول ان يستزيد من سلطتـه أو أن يسيء استعمالها كان من حق الشعب أن يخلعه ، من هذا يتضح أن لوك كان يدافع عن نظام الحكم الدستوري ، وبذلك يكون تفكيره السياسي أكثر نضوجا من تفكير هوبـز ، ثم انه يفرق بين الحكومة والدولة .

نظرية روسو : كان روسو يرمي الي ايجاد نظام اجتماعي تستخدم فيـه السلطة الجماعية لحماية الفرد واملاكه ، ويرمي كذلك الى بيـان أن الفـرد يستطيع ان يتحد مع الآخرين دون أن يفقد حريته الشخصية ، ولهـذا صور حالة الفطرة الاولى على انها حالة مثالية ، سعد فيها الفرد اكثر مما سـعد في اى وقت آخر ، وهو يرى أن الانسان لـم يضطر الى العيش في المجتمـع الا نتيجة تزايد السـكان المستمر ، وانه قـد تخلى عن حرياته الطبيعية بموجب عقد مع الافراد الآخرين يتنازل به عن حقوقه للمجموع لا لفرد معين ، وسيادة المجموع لا يمكن التنازل عنها ، وليست الحكومة الا خادمة لهذه السـيادة ، وسلطتها ناشئة عن التوكيل ، وهي تمارسها بفضل سيادة الشعب فالشعب هـو صاحب السلطة التشريعية ، وليس الحكومة الا سلطة تنفيذية ، وعندما يجتمع الشعب تعود اليه السيادة كاملة ، وتتوقف الحكومـة عن ممارسـة سلطتها طوال مدة اجتماع الشعب . ومن رأيه أن القانون لا يمكـن أن يعـد قانونا الا اذا صـدر عن الشـعب صاحب السلطة التشريعية ، ومن هنا ينفى روسو أن الهيئات البرلـمانية تمثل الارادة العامة تمثيلا صادقا ، لانه يعتقـد

ان السيد الحق هـو الشعب فى مجموعه ، ولكنه يستدرك فيقول أن الارادة العامة لا تعنى الاجماع ، فتكفى اغلبية الآراء للدلالة على الارادة العـامة . ويتفق روسو مـع هوبز فى اعتقاده أن السيادة يجب ان تكون مطلقة ، ولا يمكن التنازل عنها ، الا ان هوبز يجعل هـذه السيادة للحاكم ، بينما يجعلها روسو للشعب ، ويتفق مع لوك فى التفرقة بين الحاكم والقوة التى تقف خلف الحاكم، أى التفرقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية ، ويختلف مع لوك فى ان لوك يرى ان جميع اعمال الحاكم قانونية ما لم تتعارض مع حقوق الافراد الاساسية ، أما روسو فيرى أن كل القـوانين يجب أن تصـدر عن الارادة العامة ، وهـذا يعنى ان الحكومة لا تستطيع أن تصـدر أى قانون .

وابتداء من القرن التاسع عشر بدات نظريـة العقـد الاجتماعى تضمحل لاسباب منها ، ان الفلسفة السياسية أخذت تعتمد على الدراسة التاريخية ، وتستمد قواعدها من واقع الاحـداث . كما أن نظرية داروين فى التطور قد اثرت فى التفكير العلمى .

واهم ما وجه الى نظرية العقد الاجتماعى من انتقادات يلخص فى الآتى :

(أ) انها غير حقيقية لا سند لها فى التاريخ . (ب) فكرة حالة الفطرة الاولى بعيدة عن الصواب ، لانها لا تعتمد عـلى اسـاس علمى صحيـح (جـ) النظرية غير منطقية ، لان الحرية لا يمكن ان تتحقق فى حـالة الفطـرة الاولى ، كما يزعم القائلون بهـذه النظريـة ، اذ ان الحرية تستوجب وجود حقوق ، اما فى حالة الفطرة الاولى فلم يكن هناك حـق الا باستعمال القـوة . (د) النظرية مستحيلة لانها تستلزم وجود نظام قانونى لحماية العقد ، وبمـا ان حالة الفطرة الاولى خالية من القانون فاحترام العقـد أمـر لا يتصـور . (هـ) الكاتب « بلونتشلى » يرى ان نظرية العقـد تنطوى على آراء خطرة على الدولة ، اذ أن كثيرا من المؤمنين بهذه النظرية يؤمنون بأن للشعب حقا مطلقا فى الثورة وهـذه أفكار هدامة تؤدى الى القضاء على المجتمع بأسره .

ورغم الانتقادات الكثيرة الموجهة الى النظرية ، فقد حققت فى بدء ظهورها فوائد جمة للمجتمع الاوربى ، لانهـا وقفت فى وجه نظام الحكم المطلق ، وأيدت حقوق الشعب ، ووضعت حدا لطغيان الطبقة الحاكمة وطبقة النبلاء .

٣ ــ نظرية النشأة المقدسة :

ترتكز نظرية النشأة المقدسة على فكرة اساسية هى أن اللـه هو الذى خلق الدولة ، وتعرف الدولـة التى يحكمها حاكم من عند اللـه بأنها دولـة تيوقراطية ، ونظرية الحكم المقدس أو النشأة المقدسة ترجع بنا الى المرحلة الاولى من مراحل الحياة السياسية ، فاليهودية نظرت الى الله على انه منشىء السلطة الملكية ، وانـه هـو الذى ينتخب الملوك ويمنحهم السلطة ، وينتزعها منهـم .

اما الاغريق والرومان القدماء فلم يعتقدوا فى الدولة التيوقراطية ، بل كانوا يؤمنون بحق الشعب فى الحكم ، وظل الامـر كذلك حتى جاءت المسـيحية فأعادت لنظرية النشأة المقدسة اهميتها ، وقد بنى آباء الكنيسـة الاوائل نظريتهم عن الحق الالهى فى الحكم ، او النشأة المقدسة للدولة على قول الرسول بولس بخضوع جميع الناس للسلطات العليـا ، وذلك لان الله هو الذى وضع هذه السلطات فى ايدى الملك ، وقد تعرضت هـذه النظرية لتغيرات كثيرة من آثار القانون الرومانى ، والافكار الالمـانية ، لان القانون الرومانى يقيم وزنا كبيرا لارادة الشعب فى حياة الدولة السياسية ، كما أن الافكار الالمـانية تنادى بملكية الشعب للقانون ، وبخضوع الحاكم له . ولمـا تطورت تلك النظرية بتأثير القانون الرومانى والافكار الالمـانية اصبحت تعنى أن هناك سببين لقيام المجتمع ، السبب الاول هو الله ، والسبب الثانى هو ارادة الشعب . وقد استعملت هذه النظرية سلاحا لمواجهة النظريات الديمقراطية التى تطورت فيما بعد ، وكذلك لاثبات ان سلطة الكنيسـة تفوق سلطة الحاكم ، لان الكنيسة تستمد سلطانها من الله مباشرة أما الامبراطورية فتقوم لاغراض دنيوية بحتة .

وتطورت نظرية النشأة المقدسة فى انجلترا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، واخذت شكل الحق المقدس للملوك ، وكانت النظرية تقول ان الله انشأ السلطة منذ انشأ الانسان على الارض ، ونفى انصارها فكرة قيام العقد الاجتماعى نفيا قاطعا ، ثم أضمحلت هذه النظرية فيما بعد ، ومما ادى الى اضمحلالها : أ ــ ظهور نظرية العقد الاجتماعى ب ــ انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية ، وانفصال الكنيسـة عن الدولة جـ ــ نمـو الافكار الديمقراطية اذ قضى على النظريات التى تعضـد الحكم المطلق ، ومن بينهـا نظرية النشأة المقدسة للدولة .

وانتقد الكتاب السياسيون هـذه النظرية ، وبينوا ان لا دخل للدين فى المسائل السياسية ، ونظروا الى الدولة على انها منظمة بشرية بحتة ، والافراد هم الذين يضعون نظم الحكم المختلفة التى يرونهـا ملائمة لبيئتهم ، وتكـون الدولة حين يجتمع عدد من الناس على رقعـة أرض محـددة ، ويتفقـون فى اهداف مشتركة ، ثم يقيمون نظاما سياسيا يكفل لهم تحقيق هذه الاهداف . وتشتمل هذه النظرية ايضـا على معتقدات خطـيرة ، لانه اذا كان الحاكم التيوقراطى لا يسأل الا امام الله فمعنى ذلك انـه غير مسئول امام الشـعب ، وقد اثبتت البحوث الحديثة ان الملوك الكهنـة حين كانوا يحكمون الشـعوب الاولى استغلوا صبغتهم الالهية فى التنكيل بشعوبهم .

ولكن من جهة اخرى كان لنظرية النشأة المقدسة للدولة اهمية تاريخيـة لا يمكن انكارها ، اذ انها ظهرت فى عصور كانت تختلط فيها الهيئات الدينيـة مع الهيئات السياسية ، وكذلك كان الحكام الاوائـل يجمعون بين صفتى الملك

والكاهن ، واعتمد سلطانهم الملكى على مركزهم ككهنة واهم مميزات هذه النظرية انها اكدت ان للدولة رسالة اخلاقية ، اذ ما دامت الدولة من عمل الله فلا بد ان تكون لها رسالة اخلاقية سامية .

٤ — نظرية القوة :

تنص نظرية القوة على ان المجتمع نشأ نتيجة خضوع الضعيف للقوى ، وكما يصح هذا على الافراد فانه يصح ايضا على القبائل والعشائر والممالك والامبراطوريات .

وقد استعملت نظرية القوة لاغراض متعددة منها : (أ) استعملها بعض آباء الكنيسة الاوائل ليثبتوا تفوق الكنيسة على الدولة (ب) استعملها انصار المدرسة الفردية لاثبات ان المجتمع من طبيعته ان الاقوياء فيه يسودون على الضعفاء فواجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل فى الشئون الاقتصادية للافراد ، وان المنافسة يجب أن تترك حرة لكى يزيد الانتاج الاقتصادى . (جـ) استخدمتها المدرسة الاشتراكية لاثبات ان التنظيم الصناعى والمالى كان نتيجة لسوء استعمال القوة ، وان الدولة قامت نتيجة استغلال الاقوياء للضعفاء لتمكين جزء صغير فى المجتمع من ان يسرق الجزء الآخر .

ونظرية القوة فيها بلا ريب كثير من الحقائق ، فمما لا شك فيه ان القوة عامل اساسى فى تكوين الدولة ، والقوة لازمة للدولة فى الداخل وفى الخارج .

٥ — النظرية التاريخية :

يأخذ علماء السياسة بالنظرية التاريخية (او نظرية التطور لتفسير نشأة الدولة) ومؤداها ان نمو الدولة تاريخى ، وان نشأتها ترجع الى ما قبل التاريخ ، ولما تقدمت علوم الاجناس البشرية واللغات والاديان المقارنة استطاع الكتاب تكوين نظرية منطقية عن نشأة الدولة وتطورها ، وقوامها ثلاثة عوامل رئيسية ساعدت على نمو الدولة وهى : علاقة الدم ، والدين ، والوعى السياسى Political consciousness وهذه العوامل وثيقة الارتباط بعضها ببعض .

علاقة الدم : كان لعلاقة الدم تأثير كبير فى تطور الدولة ، واهمية فى حياة الفرد ، والعائلة اول رباط من تربطه هذه العلاقة ، ومن تعدد العائلات تنشأ القبائل والعشائر ، وقد ظهرت فى هذا الموضوع نظريتان :

(أ) نظرية سلطة الاب : ويعتبر سير هنرى مين اقوى من حبذ نظرية سلطة الاب ، وتتلخص فى أن العائلة تكون المجتمع الاساسى ، وهى ترتبط

بعضها ببعض لانها تخضع لسلطة رب العائلة ، وتتفرع العائلة الى عدة عائلات تربط بينها صلة الدم لتكون القبيلة ، واجتماع عدة قبائل يكون الدولة . ويعتمد مين فى نظريته على ثلاثة مصدر هى : دراسة المدنيات المتخلفة ، ودراسة تاريخ المدنيات القديمة ، ودراسة القوانين القديمة .

ومما يثبت صحة هذه النظرية ما ورد فى التوراة عن سلطة الاب ، ودراسة نظم القبائل فى مختلف بلاد العالم وبخاصة الجزيرة العربية ، ولهذا يمكن اعتبار العائلة اساس تكوين المجتمعات كلها . ونظرية سلطة الاب من ابسط النظريات التى تشرح نشأة الدولة ، وقد يكون هذا سبب ضعفها لان الدراسات الحديثة تذهب الى ان المجتمعات القديمة لم تتم فى تكوينها على عامل واحد ، بل عدة عوامل لا يتيسر فصل احدها عن الآخر كعوامل الدين والعقيدة ، والاهداف السياسية .

نظرية سلطة الاب : كثير من المفكرين يذهب الى ان سلطة الام لا سلطة الاب هى التى كانت العامل الاساسى فى تكوين المجتمع ، وعندهم أن العائلة التى تنسب الى الام اقدم وجودا من العائلة التى تنسب الى الاب ، الا ان الدلائل التاريخية المؤيدة لهذا قليلة .

وسواء أكان المجتمع يرتبط نتيجة انتمائه الى اب واحد ، او الى ام واحدة ، فدلالة هذا على كل حال هى ان صلة الدم كانت عاملا هاما فى نشأة المجتمعات القديمة ، الى ان ظهرت العوامل الاخرى فصار لها مركز الصدارة ، مثل عامل اللغة الواحدة ، وعامل العادات المشتركة ، والهدف الواحد .

ولا شك ان الدين كان له تأثير كبير فى المجتمعات الاولى ، اذ كان يسيطر على أفكار الافراد وعاداتهم ، ولم يفقد الدين اهميته الا فى العصور الحديثة اذا انفصل عن المجتمع انفصالا تاما ، وهذا الفصل لم يتحقق الا فى المجتمعات المتقدمة ، ولكن لا يزال للدين سلطان فى بلاد كثيرة .

واهم كاتب تناول هذا الموضوع بالدرس والتحليل فى العصر الحاضر هو فريزر وهو فيما كتب يقرر أن العبادة الجماعية كانت من اهم العوامل التى ربطت بين العائلات بعضها بعضا ، ثم بين القبائل بعضها بعضا . ومن رايه أن المشاركة فى عبادة الاسلاف كانت اقوى من صلة الدم فى ربط العائلات ببعضها ، وكانت العائلة تقوم بتلقين الزوجات الحديثات ، وبتلقين الابناء مبادىء ديانة الاسرة ، ولما اتسعت العائلة وتحولت الى قبيلة ، تحولت الديانة أيضا من ديانة للعائلة وحدها الى ديانة للقبيلة كلها ، واذن فقد كان الدين رباطا قويا يعمل على اتحاد العائلات وتماسكها . ويخرج فريزر من دراسته هذه بقوله ان الديانة قد عملت على تكوين العائلات وربطها ببعضها

قبل ان يظهر الهدف من تكوينها ، وكانت أوامر الدين ونواهيه هي روح القانون عند الرجل البدائي ، ولم تكن هناك قوانين وضعية لتنظيم العلاقة بين العائلات وبعضها ، أو بين القبائل وبعضها ما دامت كلها تخضع لدين واحد ، وكان العقاب الذى ينص عليه القانون عقابا دينيا ، وكل من خرق القانون حق عليه هذا العقاب ، ولهذا فحين اكد الدين علاقة الامر والنهى اكد العلاقة الطبيعية في العائلة ، وكان القانون الدينى هو المسيطر على المجتمعات . وتدل الشواهد على وجود الانظمة الملكية في المرحلة الدينية من مراحل تكوين الدولة ، فكان الملوك بجانب مراكزهم كحكام ، يقومون ايضا بوظيفة الكهان ، والتاريخ يشهد بوجود مثل هؤلاء الملوك ، بل كانت مهمة بعض هؤلاء الملوك تقتصر احيانا على القيام بالمراسيم الدينية ، ويضرب فريزر لذلك مثلا من العصر الحديث فيذكر ان في جنوب افريقيا ملوكا من قبائل الماتابليز « Matabeles » يجمع الملك منهم بين صفة الحاكم المطلق الحكم وصفة الكاهن الاعظم .

وكان للوعى السياسى ، الى جانب صلة الدم والدين اثر في تكوين الدولة ، وهو في راى كثير من الكتاب يعتبر من اهم العوامل التى ساعدت على نمو الدولة ، والوعى السياسى يعنى تحقيق اهداف هامة لا تتم الا عن طريق التنظيم السياسى للافراد تحت ظل الدولة ، وهذه الاهداف لم تكن واضحة وضوحا تاما في بدء تكوين الجماعات السياسية .

وكان الفرد في اشد الحاجة الى الدولة لكى تحميه وتحمى املاكه ، ولتوفر له ايضا الحماية من كل اعتداء خارجى ، وتتيح له فرصة التقدم الاجتماعى والاخلاقى والثقافى ، وعندما يزيد عدد السكان تظهر الحاجة الى الدولة لتنظيم علاقة الافراد المتعددة كما تظهر الحاجة ايضا الى تنظيم الشئون العائلية ، وشئون الزواج ، كذلك حين تزيد الثروة تظهر الحاجة الى حماية الملكيات الخصوصية .

وهذه التنظيمات تظهر في شكل قوانين ، وكان القانون الدينى في مقدمة القوانين التى اوجدها المجتمع لتنظيم حياته ، وقد حقق القانون الدينى علاقة الامر والطاعة اللازمة للمجتمع السياسى ، ثم ظهر قانون العادة الذى كان يمتاز بالجمود ويطيعه الافراد طاعة عمياء ، ولم يظهر التقدم الا حين بدأ الافراد يفهمون الغرض من القوانين ، وحلت الطاعة الذكية محل الطاعة العمياء وبدأ قانون العادة يختفى ويحل محله القانون الوضعى الذى يقره الشعب ليساير تطور الظروف ، ويلاحق تطور البشرية وتقدمها .

٦ ــ نشأة الدولة والقانون الدولى :

تنشأ الدولة وفقا لقواعد القانون الدولى باكتمال العناصر المكونة لها من

اقليم ورعايا وحكومة واعتراف بقية دول المجتمع الدولى بهذه الدولة الجديدة .
وتنشأ الدولة على صورة من الصور الآتية :

الصورة الاولى : قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة باستقرار مجموعة من السكان على سطح اقليم سواء كان غير مسكون ، أو كان مسكونا بقبائل همجية او بشعب قليل او ضعيف ، وهذا نادر فى الوقت الحاضر كنشأة جمهورية ليبيريا ، وكنشأة جمهورية الترنسفال ، فى كل من هاتين الحالتين نشأت الدولة من عناصر جديدة عن طريق هجرة مجموعة من الافراد الى اقليم ما ، وتنظيمها هذا الاقليم فى صورة دولة جديدة .

الصورة الثانية : قد تنشأ الدولة الجديدة من عناصر قديمة ، نتيجة تفكك او انحلال بعض الدول القائمة ، وهذه هى الصورة الغالبة فى انشاء الدول الحديثة مثل ما حدث بالنسبة لولايات أمريكا الشمالية حين انفصلت عن انجلترا سنة ١٧٧٦ ، ومثل البرازيل حين انفصلت عن البرتغال سنة ١٨٢٢ ، ومثل جمهوريات أمريكا اللاتينية حين انفصلت عن اسبانيا فى القرن الماضى . كما نشأت بعد الحرب العالمية تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا نتيجة لتفكك الامبراطورية النمساوية المجرية ، كما نشأت كل من فنلندا واستوانيا ولتوانيا ولاتفيا بعد انفصالها عن الامبراطورية الروسية القيصرية ، وكذلك تكونت معظم الدول الافريقية الآسيوية عقب الحرب العالمية الثانية بعد انفصالها من الدول الاستعمارية الغربية ، وقد يقع الانفصال على اثر ثورة انفصالية ناجحة (الولايات المتحدة) أو على اثر اتفاق (نيجيريا) او بمساعدة دولة كبيرة لها مصلحة فى انشاء الدولة الجديدة (دولة بنما) او باشراف المنظمة الدولية (الصومال) .

الصورة الثالثة : قد تنشأ الدولة الجديدة عن طريق انضمام عدة دول بعضها الى بعض اما فى شكل دولة موحدة كما حصل بالنسبة لايطاليا ، وبالنسبة لالمانيا ، أو كما حدث فى فبراير سنة ١٩٥٨ بالنسبة لمصر وسوريا حين اتحدتا لتكوين دولة جديدة هى الجمهورية العربية المتحدة .

اذا توافرت هذه العناصر الثلاثة وهى الاقليم والشعب والحكومة اصبح لها حق السيادة على اقليمها ورعاياها ولكنها لا تتمكن من ممارسة سيادتها الخارجية الا اذا سلمت الدول القائمة بوجودها وقبلت معاملتها ، وجرى العرف فى القانون الدولى على تسمية هذا الاجراء باعتراف (٦) وقد يكون

---

(٦) اختلف فقهاء القانون الدولى فى تكييف الاعتراف بالدولة الجديدة ، ففريق يقول انه ذو صفة انشائية بمعنى أنه هو الذى يجعل من الدوة الجديدة شخصا دوليا ، وبدونه لا تستكمل الدولة عناصرها ولا تقوم ، وفريق آخر يرى أن الاعتراف ليس الا مجرد اقرار بأمر الواقع ، بالدولة الجديد اذا استكملت عناصرها الثلاثة اصبحت دولة ، وليس الاعتراف من قبل الدول الاخرى هو الذى يكسبها تلك الشخصية .

الاعتراف صريحا يتم بطريق الاعلان كما حدث فى اعتراف امريكا بدولة اسرائيل ، وقد يكون عن طريق معاهدة دولية كالمعاهدة بين اندونيسيا وهولندة المتضمنة الاعتراف بدولة اندونيسيا الجديدة ، ويجوز ان يكون الاعتراف ضمنيا ومن ذلك دخول الدول القائمة فى علاقات اقتصادية او دبلوماسية مع الدولة الجديدة . واذا امتنعت بعض الدول القائمة من الاعتراف بالدولة الجديدة كانت بالنسبة لهذه الدول كأنها غير موجودة فلا تستطيع ان تعاملها . والا كان ذلك بمثابة اعتراف ضمنى بهذه الدولة الجديدة .

والدولة كما تنشأ وتزدهر وتسود قد تتدهور وتضمحل ثم تزول بفقدان احد العناصر الاساسية اللازمة لوجودها كدولة ، كالسكان او الاقليم او الحكومة ، وان كان فناء الدولة يأتى فى الغالب من انعدام استقلالها بضمها طوعا او كرها الى دولة اخرى ، وامثلة ذلك كثيرة منها فناء دولة النمسا بضمها الى المانيا سنة ١٩٣٨ وفناء دولة بولونيا بتقسيمها بين كل من روسيا والمانيا سنة ١٩٤٠ وفناء دولة منشوكو التى قامت سنة ١٩٣٢ وانهارت سنة ١٩٤٥ بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية .

تعقيب :

لقد قدمنا عدة نظريات عن نشأة الدولة ، وكشفنا عن جوانب النقص والكمال فى كل نظرية ، وبينا العوامل الرئيسية التى ادت الى تكوين الدولة وتطورها ، وخرجنا من كل هذه الدراسة بان الدولة قد نمت نموا تاريخيا ، وانها تأثرت فى نموها بعدة عوامل فى مقدمتها : صلة الدم والدين والوعى السياسى ، الا انه يستحيل على المرء ان يقرر اى هذه العوامل كان اقوى من الآخر اثرا فى ظهور الدولة وتطورها ، وكل ما يمكن ان يقال بصفة عامة هو ان العائلة اسبق ظهورا من الدولة ومن ثم فان الدولة تكون امتدادا للعائلة . وقد عمل الدين على تقوية الرابطة العائلية ، واقرار النظام فيها ، كما اخذ يعمل تدريجيا على اقرار النظام اللازم لبقاء الدولة ، ثم ظهرت القوانين الدينية التى ساعدت على ايجاد علاقة الامر والطاعة اللازمين للمجتمع السياسى ، ثم بدأت المجتمعات تتكون لتحقيق اهداف معينة ، ومن هنا بدأت اهمية الوعى السياسى تظهر فى تكوين الدولة وفى نموها وتقدمها . ولما تعددت الدول ، وزاد اتصالها ببعضها ، وتشابكت مصالحها ظهرت قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بين الدول ، ومن ثم لتنظيم القواعد القانونية التى تقرر نشأة الدولة .

المبحث الثانى

سيادة الدولة

كلمة سيادة sovereignty مشتقة من اللفظ اللاتينى « Superanus » ومعناه « الاعلى » . واول من استعمل هذه الكلمة فى السياسة هو جان بودان (٧) فى كتاب الجمهورية الذى وضعه سنة ١٥٧٦ ، وان كانت فكرة السيادة قد عرفت قبله فى اوربا غير أن الكتاب كانوا يطلقون عليها اسماء أخرى فسموها « السلطة العليا » وسماها فقهاء الرومان « اكتمال السلطة فى الدولة » وهذه كلها مرادفات لمعنى السيادة وهى السلطة العليا فى الدولة .

١ — مظاهر السيادة :

سيادة الدولة تعنى السلطة العليا فيها ، أو كما يقول الاستاذ برجس هى السلطة المطلقة غير المحدودة التى تمارسها الدولة على رعاياها وعلى جميع المنظمات التى يكونها الرعايا داخل الدولة ، ولكى نفهم معنى السيادة فهما صحيحا واضحا يجب الا نخلط بين الدولة والحكومة ، والسيادة على هذا المعنى لها وجهان مختلفان : (أ) السيادة القانونية . (ب) السيادة السياسية .

(أ) السيادة القانونية : صاحب السيادة القانونى هو الشخص او الهيئة التى يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة اى سلطة اصدار الاوامر النهائية فى الدولة ، وفى كل دولة يوجد جهاز خاص لتنفيذ القوانين ، ولكن لابد من وجود سلطة عليا تملك حق اصدار هذه القوانين ، وهذه السلطة هى صاحبة السيادة القانونية ، وهى السلطة العليا فى الدولة لان الدستور خولها هذا الحق .

(ب) السيادة السياسية : هى مجموع القوى التى تكفل تنفيذ القانون وهى فى الدول الديمقراطية الشعب .

العلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية : فى ظل نظام الحكم النيابى تكون الهيئة الناخبة هى ممثلة السيادة فى الدولة ، ولا يظهر الفرق بين السيادتين القانونية والسياسية الا فى الديمقراطية الحديثة ، ففى المملكة المتحدة مثلا نرى السيادة القانونية يملكها الملك ، ومجلس اللوردات ومجلس العموم ، غير ان سلطة البرلمان التشريعية لها حدود وان كانت حدودا غير قانونية لان ارادة الشعب تحد من السلطة التشريعية المطلقة للبرلمان .

---

(٧) مفكر فرنسى (١٥٣٠ — ١٥٦٦ م) انظر الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ص ٢١١ — ٢١٩ .

وصاحب السيادة السياسية هو ايضا صاحب القوة الحقيقية فى الدولة ، تلك القوة التى تبين نوع القوانين التى ترغب فيهـا ، وصـاحب السـيادة القانونية عليه ان يستقبل هذه الرغبة ليصوغها فى قالب قوانين يصـدرها فتصبح هى قوانين الدولة ، فالسيادة السياسية تظهر عن طريق التصويت ، أو عن اى طريقة اخرى يملكها الشعب ، وهى اذا نظمت تحولت الى سـيادة قانونية . فالسيادتان اذن تتفاعلان احداهما مع الاخـرى ، واحيانا تتمثـلان كما هـو الحال فى الديمقراطيات المباشرة والتميز بينهما نظـرى بحـت ، ولا يظهر فى الديمقراطيات الحديثة الا عند تغيير شكل الحكومة ، او عند التقليل اختصاصات الهيئة التشريعية ، وترمى التظـم السياسية الحديثة الى التقليل بقـدر الامكان من الفوارق التى تفصل بينهما .

السيادة الشعبية : يجب ان نفرق بين السيادة السياسية والسـيادة الشعبية ، والواقع ان السيادة الشعبية يراد منها تقرير سلطة الشعب فى مواجهة سلطة الفرد المطلقة او سلطة طبقة حاكمة ، اى تقرير حق الافـراد فى الانتخاب ، وبعبارة اخـرى معناه اشراك الشعب على الحـكومة ، ومن مظاهر السيادة الشعبية ان الـدول التى بها مجلسـان تكون الاولوية للمجلس المنتخب ، ويرجع على المجلس المعين فى كل المسـائل الخاصـة بالتشريع والماهيـة .

السـيادة القـانونية والسياسة الفعليـة Dejure and defacto sovereignty

السيادة الفعلية هـى التى يطيع المواطنون أوامرها سـواء اكانت مستندة الى القانون أم غير مستندة ، وصاحب السيادة الفعليـة كمـا يقول اللورد برايس هـو الشخص الذى يستطيع ان ينفذ ارادته فى الشعب حتى ولو كانت خارجة على القانون ، وقد يكون قائدا عسكريا فرض طاعتـه على الشعب أو رجـل دين أو زعيما وطنيا ، وليس من الضرورى ان يوجـد سند قانونى لسلطة الامـر والطاعة التى تكون له ، واذا قامت ثورة لا هـدف لها الا تغيير اشخاص القائمين بالحكم فان السـيادة القانونية لا تتغير ، امـا اذا كان هـدف الثورة تغيير نظـام الحكم كله فان السيادة الفعليـة هى التى تظهر ، لان الثورة تؤلف حكومة تتولى زمام الامور فعلا ، وتنـازع الحكومـة القديمـة .

العلاقة بين السيادة الفعلية والسيادة القانونية : احيانا يجتمع فى دولة واحدة هذان النوعان من السيادة ، ويصعب تحـديد السيادة الفعلية ، امـا السيادة القانونية فتحديدها ميسور اذ يعينها القانون الاساسى ، وفى الدول المنظمة يكون بين السيادة الفعلية والسيادة القانونيـة تناسـق تام ، فاذا اصطدمت السيادتان وعجـزت السيادة القانونية عن توطيـد مركزها وجب ان تختفى وتزول ، ومتى اظهـرت السـيادة الفعلية قدرتهـا على البقـاء

والاستمرار فانها تتحول تدريجيا الى سيادة قانونية ، اذ تظهر قوانين جديدة تمنح السلطة الجديدة مركزا قانونيا ثابتا ، وبذلك تختفى السيادة القانونية القديمة . وتصحب السيادة الفعلية غالبا مشاكل دولية ، كما يكون الحال عندما تتمتع حكومة بالسيادة الفعلية فى دولة ما ولا تعترف بها بعض الدول .

تحديد مركز السيادة فى الدولة : مركز السيادة هو الدولة وحدها والسيادة السياسية تتمثل فى ارادة الشعب وهى حقيقة واقعة وسلطة دائمة ولازمة للدولة ، والسيادة الفعلية وان كانت احيانا تتفق مع السيادة السياسية الا انها هى السلطة الواقعية التى تفرض طاعتها سواء أكانت قانونية أم غير قانونية ، وسواء عبرت ارادة الشعب أم لم تعبر ، والسيادة السياسية اذا انتظمت تحولت الى سيادة قانونية ، وتحديد السيادة القانونية من اختصاص رجال القانون ، ويسهل تحديد مركز السيادة القانونية فى بعض الدول مثل المملكة المتحدة حيث تقع السيادة القانونية فى البرلمان ، ولكن هذا التحديد ليس سهلا بالنسبة الى اكثر الدول الحديثة لان سلطة الهيئة التشريعية فيها لا تملك الا الاختصاص الذى يسمح به الدستور ، وفى هذه الحالة تكون السيادة القانونية فى الدستور نفسه .

ويرى بعض المفكرين ان السيادة القانونية تقع فى مجموعة الهيئات التى لها حق التشريع فى الدولة ، ولكن هذا القول فيه خلط بين الدولة والحكومة ، اذ يقول اصحاب هذا الراى ان سيادة الدولة تعنى التعبير عن ارادتها وجميع الهيئات التى لها حق التشريع تعبر عن هذه الارادة ، ولكن الواقع أن هذه الهيئات التشريعية تعبر عن ارادة الدولة لان السيادة التى تتمتع بها تلك الدولة هى التى خولت الهيئات التشريعية هذا الحق ، وللهيئة التشريعية ان تكل جزءا من سلطتها التشريعية لهيئة اقل منها مثل المجالس البلدية او المحلية مثلا ، وهى تقوم بهذا لان سيادة الدولة منحتها اياه ، فلا يصح أن يقال ان هذه الهيئات تملك جزءا من سيادة الدولة ، ولكن الاخرى أن يقال ان سيادة الدولة تظهر فى اعمال هذه الهيئات لان السيادة لا تتجزأ كما سنذكر فيما بعد .

نظرية السيادة : ظهرت نظرية السيادة منذ ظهور الدولة القومية الديمقراطية الحديثة ، اما فى العصور الوسطى فلم تكن الدولة بمعناها المفهوم اليوم موجودة ، اذ كانت السيادة لشخص الملك او السيد ، ثم ان الكنيسة كانت طوال العصور الوسطى تدعى السيطرة على جميع المسيحيين ، وهذا يتنافى مع فكرة السيادة الاقليمية او سيادة الدولة ، أما النظرية الحديثة فانها تعتبر السيادة هى السلطة الاصلية المطلقة غير المجزاة وهى على هذا لا يمكن أن تتمشى مع الوضع السياسى الذى كان سائدا فى اوربا خلال العصور الوسطى . ولما انتهى عصر الاقطاع بدأت نظرية السيادة تظهر ، ولكن مضى وقت طويل قبل أن يفرق الكتاب بين الدولة والحكومة .

وأول كاتب سياسي تناول موضوع « السيادة للدولة » هو جان بودان ، وقد وصف الدولة بأنها عبارة عن اتحـاد عدة عائلات يخضع افرادها لسلطة حاكم ذى سيادة ، وعرف السيادة بأنها السلطة العليا التى يخضع لها جميع المواطنين ، وهى دائمة وغير محدودة بالقوانين ، واهم وظائفها عمل القوانين والحاكم صاحب السيادة لا يخضع لهـذه القوانين . غير انه عـاد بعـد ذلك ووضع حـدوداً للسيادة أهمها القـانون الطبيعى والقانون الالهى وقـانون الشعوب والقانون الدستورى المنظم للحـكم فى الدولة ، وقال ان الحـاكم يخضع لهذه القوانين ، لكنه لا يسـأل عنها الا أمام الله ، وهو بهذا قـد اعطى الحاكم سلطة مطلقة فى جميع التشريعات المدنية .

ومن راى هوبز ان الحاكم صاحب السيادة هو الذى اختاره الافراد حين الانتقال من حال الفطرة الاولى ، وتنازلو له عن حقوقهم الطبيعية ، ويعتقد أن هؤلاء الافراد قـد تنازلو عن هذه الحقوق تنـازلا مطلقـا ، ولهذا فان سلطة الحاكم صاحب السيادة تكون سلطة مطلقة ، وهى مصـدر جميع السلطات فى الدولة من تشريعية وادارية وقضائية .

اما لوك فكان يقول انه لا توجد فى الدولة غير سلطة عليا واحدة هى سلطة الهيئة التشريعية التى يجب أن تخضع لهـا جميع السلطات الاخرى فى الدولة ، وسلطة الهيئة التشريعية فى رأيه سلطة توكيلية ، ويرى لوك أنه توجـد فى الدولة « سلطتان علويتان » هما سلطة الشعب وسلطة الهيئـة التشريعيـة ، وسلطة الشعب اعلى من سلطة الهيئة التشريعية ، ولكن مادامت الحكومـة قائمة فان سلطتها تظل السلطة العليا فى الدولة .

اما روسـو فانه يرى أن الارادة العامة هى صاحبة السيادة فى الدولة ، ويعنى بالارادة العامة ارادة اغلبية الشعب ، أو ما نسميه الآن الراى العـام ، وهى تستمد وجـودها من العقد الاجتماعى الاول ، وهى من حـق الجسـم السياسى اى الدولة .

ثم اخـذت النظرية تتطور بعد روسو حتى وصـلت الى ما هى عليـه ، فبنثام واوستن نظـرا اليها نظرة قانونية ، فجعلا للدولة سلطة غير محدودة ، اما جرين وبوسا نكيت فقد نظرا اليها من وجهة فلسفية ، فالدولة فى نظرهمـا تعبير عن الطبيعة الاجتماعية للانسان .

وبعد ان كان رجال القانون ورجال السياسة ينظرون الى الدولة على انها وحدة واحدة ظهرت مدرسة فكرية جديدة ترى تعدد السـيادة فى الدولـة ، على أساس أن الدولة منظمة افتراضية ، اما الحكومة فحقيقة ، وهذه النظرية تقسم المواطنين فى الدولة الواحـدة عـدة جماعات اجتماعية ذات مصـالح

خاصة بها ، احداها هى التى تتولى ادارة الحكومة ، ومن ثم تعمل على تحقيق مصالحها هى لا مصالح الدولة ، ووجود هذه الجماعات يقضى على الفكرة القائلة بوحدة الدولة ، لان الدولة لم تعد مكونة من مجموعة مواطنين فى اتحاد تام ، بل من عدة جماعات ليس بينهم اتحاد ، ومن ثم جاءت الدولة متعددة السيادة .

٢ — خصائص السيادة :

يمكن تلخيص الخصائص المختلفة للسيادة فيما يلى : ١ — انها مطلقة (٨) ٢ — انها شاملة (٩) ٣ — لا يمكن التنازل عنها (١٠) ٤ — انها دائمة (١١) ٥ — لا تتجزأ (١٢) .

١ — **السيادة مطلقة** : السيادة هى أعلى صفات الدولة ، واطلاق سيادة الدولة يعنى ان لا يكون فى داخل الدولة ولا فى خارجها هيئة سلطتها اعلى من سلطة الدولة ، فللدولة سلطة على جميع المواطنين ، والصفات الاخرى للسيادة كلها مستمدة من هذه الصفة الرئيسية ، وعندما تمارسها الحكومة تكون سلطتها محدودة وسيادة الدولة مع هذا تعتبر مطلقة ، اما الحدود فليست فى الواقع الا حدودا على السيادة القانونية ويتضح هذا مما يلى :

أولا — يقول الاستاذ دايسى ان السلطة العليا للبرلمان الانجليزى محدودة بعاملين احداهما خارجى والآخر داخلى ، وان هذين العاملين يضعان حدودا حتى لاكثر الحكام استبدادا ، لان الحاكم المطلق لابد ان يتاثر بطبيعته البشرية ، وبالظروف المحيطة به سياسية ودينية واجتماعية ، والى جانب ذلك يراعى ايضا امكان اطاعة المواطنين للقوانين وقبولهم اياها ، وكل هذا فى الواقع تعتبر حدودا وقيودا للسيادة .

ثانيا — كثير من الكتاب السياسيين يرون ان السيادة محدودة بالقانون الطبيعى والقانون الالهى ، وان واضعى القوانين فى الدولة يتقيدون بها عندما يشرعون فكانها وضعت لهم حدودا لا يصح تجاوزها .

ثالثا — دستور الدولة وهو قانونها الاساسى يضع حدا قانونيا للسيادة ، وقوانين الدولة هى اساس جميع القوانين التى تصدرها الهيئة التشريعية ، ولذلك فهى اكثر اهمية من القوانين العادية التى لا تصبح قوانين الا اذا جاءت مطابقة لروح الدستور ، ومعظم دساتير العالم تنص على أنه لا يمكن تعديلها عن طريق التشريع العادى ، بل بشروط معينة ، ويطلق على هذه الدساتير اسم « الدساتير الجامدة » وذلك للتفرقة بينها وبين الدساتير

---

(٨) Absolute (٩) Universal (١٠) Inalienable
(١١) Permanent (١٢) Indivisible

المرنة التي يمكن تعديلها عن طريق التشريع العادى ، والتى لا تفرق بين القوانين الاساسية والقوانين العادية مثل الدستور الانجليزى . والدستور الجامد يحد من سلطة الهيئة التشريعية كما هو الحال فى الولايات المتحدة وفرنسا ، وفى مثل هذه الحال تكون السيادة الحقيقية للدستور ، لا للهيئة التشريعية فى هذه الدول ، ولكن يحق للشعب ان يلغى الدستور متى شاء ، فالدستور يحد من سيادة الدولة .

رابعا ـ هناك حدود قانونية على السيادة يضعها القانون الدولى ، والدول تخضع لمبادىء هذا القانون بصفة عامة ، ولكنها تقرر بنفسها المبادىء التى تخضع لها ، وعلى كل فتقييد الدول بمبادىء القانون الدولى يضع حدا لسيادتها .

٢ ـ **السيادة شاملة** : معنى شمول السيادة انها تطبق على جميع المواطنين فى الدولة ، والاستثناء الوحيد له هو ما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات ، فدار السفارة تعتبر تابعة للدولة التى تمثلها ، وموظفو هذه السفارة كذلك يخضعون لسيادة دولتهم ، لكن هذا ليس الا مجرد عرف جرت عليه الدول ، واصبح من مبادىء القانون الدولى ، ولكن يجوز للدولة ان ترفض منح هذا الحق لدولة اخرى اذا شاءت .

٣ ـ **السيادة لا يتنازل عنها** : لا تستطيع الدولة أن تتنازل عن سيادتها والا هدمت نفسها ايضا ، فالدولة والسيادة متلازمان ومتكاملان . ولكن للدولة ان تتنازل لمن شاءت عن اى جزء من اراضيها ، وتنازل الملك عن العرش ليس الا تغييرا فى شكل الحكومة ، أما الدولة فتظل قائمة ، وسيادتها تستمر كاملة .

٤ ـ **دوام السيادة** : تدوم السيادة بدوام قيام الدولة ، فاذا توقفت السيادة كان معنى ذلك وقوع نهاية الدولة ، كما ان فناء الدولة يلازم زوال السيادة .

٥ ـ **عدم تجزئة السيادة** : ما دامت السيادة مطلقة كما اسلفنا فلا يمكن تجزئتها ، والدولة الواحدة لا توجد فيها الا سيادة واحدة ، ولا تعتبر الدول المتحدة اتحادا فيدراليا مثل الولايات المتحدة الامريكية مجزاة السيادة فالسلطة هناك لها ثلاث درجات : الاولى هى الدستور وهو يتضمن قوانينها الاساسية ولا تستطيع الهيئة التشريعية (الكونجرس) ان تتعداها والثانية هى الحكومة الاتحادية والثالثة هى حكومات الولايات ، فلكل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات سلطة التشريع فى نواح معينة ، والدستور هو الذى يحدد سلطة كل منها ، ونظام الحكم الاتحادى او الفيدرالى لا يؤثر فى وحدة السيادة بأى حال ، لان الاتحاد الفيدرالى هو وحدة قائمة بذاتها ،

وله سيادة واحـــدة ، وهذه الولايات ليست دولا ، ولكنها مجـــرد هيئات ثانوية في الدولة خولها الدستور سلطة اصدار التشريع في نواح معينـــة وليست لها سيادة على الاطلاق .

٣ ـ النظريات المختلفة للسيادة :

(أ) نظرية تعدد السيادة : تعتبر في الواقع صدى لتعدد التنظيم الاجتماعي في دول العصور الحديثة ، فالمجتمعات الحديثة المتمدينة متعددة الهيئـــات متباينة الجماعات ، وهـــذه الهيئات ــ كما يرى بعض الكتاب ــ تعيش مستقلة عن الدولة وعن الحكومة ، ولكن الحكومة رئيسة لها ، فكان هـــؤلاء الكتـــاب يرون الحكومة هيئة كباقي الهيئات ، وبذلك لا تكـــون الحكومـــة هي المسالك الوحيد للسلطة في الدولة ، فلا يمكن أن يقـــال ان الحكومة تملك الســـيادة المطلقة الشاملة .

وهارولد لاسكي هو اشهر الكتاب المعاصرين تمسكا بهذه النظرية ، وقـــد اعتنقها كثيرون من أمثال كول في انجلترا ، وديجي في فرنسا ، الا أن الـــذي وضع اساسها هو فون جركه Von Gierke الالماني الذي وضـــع نظرية يثبت فيها أن الهيئات الاجتماعية مستقلة عن الدولة ، وأن لهـــا حياة خاصـــة بها ، وليس لها علاقة بالدولة ، ومن رأى « جركه » أن هذه الهيئـــات لهـــا حقوق وواجبات خاصة بها ، ولها كذلك وظائف خاصة ، وتتولى عمل قوانينهـــا وحدها ، وتعيش على شكل هيئة دون مراعـــاة لرغبات كل فـــرد من الافـــراد الذين ينتمون اليها بصفة اعضاء ، ووظائفها مستقلـــة عن وظائف الدولـــة . ويقول « جركه » أيضا ان الحكومة ما هي الا سلطة من السلطات التشريعيـــة في الدولة ، وتقوم بجانبها سلطات اخـــرى لهـــا حق التشريع ، وحقيقـــة أن الحكومة قد تكون هي السلطة الرئيسية للتشريع ، ولكنها على كل حـــال ليست السلطة الوحيـــدة (١٣) .

أما ديجي العالم الفرنسي فانه يبحث مشكلة السيادة من وجهة نظر بعيدة عن هذا ، اذ يعتقد أن القانون ليس من صـــنع الدولة ، ولكنه سابق لوجودها ، ومستقل عنها ، فالقانون اذن يحد من ســـيادة الدولـــة ، ثم يقول ان الدولة منظمة يكونها افراد ، ويستعملها الاقويـــاء لحـــكم الضـــعفاء ، وعلى هـــذا لا يمكن أن يقـــال أن الدولة تملك الســـيادة لانها تنشـــأ لتكون وســـيلة تمكن الاقوياء من حـــكم الضعفاء ، ولانها تخضع للقانون .

---

(١٣) ينتصر علماء الاجتماع لفكرة تعدد السيادة ، وذلك لانهم حين يعالجون مشكلات المجتمع ينظرون الى الحكومة على انها تقوم بجزء من النشـــاط الانساني ، وأن هناك هيئـــات اخـــرى تعيش في الدولة ، ولها اوجه نشاط اخرى .

(ب) **نظرية اوستن في السيادة** : يرى اوستن أن القانون أمر يفرضه رئيس على من دونه مرتبة ، وبناء على هذا الرأى يشرح أوستن نظريته فى السيادة فيقول : اذا وجد فى الدولة رئيس اعلى ليس من صفاته ان يطيع احدا ، بل يفرض طاعته على جميع المواطنين ، فان هذا الرئيس يصبح صاحب السيادة فى المجتمع ، ويصبح المجتمع بما فيه الرئيس الاعلى مجتمعا سياسيا مستقلا اى دولة ، ثم يسترسل فيقول ان جميع المواطنين فى هذا المجتمع يصيرون رعايا هذا الرئيس ، وتصبح العلاقة المتبادلة بينه وبينهم علاقة بين السيادة والخضوع ويخرج اوستن من نظريته بالآتى :

اولا ـ صاحب السيادة فى الدولة يجب ان يكون شخصا حقيقيا ، او ان يكون هيئة مكونة من مجموعة افراد ، وعلى ذلك فالسيادة لا تكون حينئذ للارادة العامة او لمجموعة الشعب كما قال روسو .

ثانيا ـ ليس للسيادة حدود قانونية ، اذ لا توجد سلطة مرغمة لسلطات مالك السيادة .

ثالثا ـ السيادة لا تقبل التجزئة ، اذ لا يمكن تقسيمها بين شخصين او اكثر ، او بين هيئتين او اكثر .

وعندما نفحص نظرية اوستن يجب ان نذكر ان نظريته تنصب على السيادة القانونية ، وقد انتقد سير هنرى مين هذه النظرية ، وبنى نقده على اساس ان اوستن اهمل العوامل الداخلية والخارجية ، ويقول ان العادة «Custom» فى بعض المجتمعات لها قوة كبيرة فى الشعب ، وهى محل احترام جميع الافراد ومن بينهم الحاكم ، والعادة لا يمكن أن تعتبر أمرا من الحاكم لانها وليدة الاجيال المتعاقبة . ويرد أوستن على ذلك بقوله : أن ما يسمح به السلطان اى الحاكم يعتبر امرا ، وهذا حق الى حد ما ، لان القانون الانجليزى يعتمد اكثر على العادة ، ويسمى القانون العام ، ولم يصدر بهذا القانون تشريع من البرلمان الانجليزى ، لكنه جاء نتيجة العادة والتقاليد ، والمحاكم تقر هذا القانون وتفسره وتعمل به كما تعمل بالقوانين التى تصدر عن البرلمان ، والبرلمان الانجليزى يستطيع أن يغير القانون العام أو يعدله متى أراد ، وله ايضا أن يصدر به تشريعا فيجعله قانونا صادرا عن السلطة صاحبة السيادة .

وظهرت صعاب تطبيق نظرية أوستن عندما حاول ان يطبقها على كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية . ويقول أوستن فى تطبيق نظريته على انجلترا أن السيادة فى انجلترا جسم مركب من عدة اعضاء ، والشعب احد هذه الاعضاء ، ويمارس الشعب سيادته عن طريق ممثليه من النواب ،

الذين يوكلهم الشعب أو الهيئة الناخبة عنه فى سلطاته توكيلا مطلقـا غـير مشروط ، وبذلك تصير للنواب سلطة مطلقة غير محدودة ، ومن ثم يستطيعون أن يتفاهموا مع الاعضاء الآخرين الذين يتكون منهم جسم السيادة وهـى الملك والنبـلاء على الاضرار بمصلحة الشعب كحرمانه من حـق التصويت مثـلا . ومن هذا يظهر ان اوستن يجعل السيادة للملك والنبـلاء والنواب . ثم يقـول أيضا ان السيادة ترجع الى الشعب مرة اخـرى عندما يصبح مجلس العمـوم منحـلا مـرة ثانية بأن النـواب كانوا يحملون السيادة بصـفتهم وكـلاء عن الشعب الذى هو الهيئة الناخبة . والمعنى الحقيقى لهـذا أن السيادة للملـك والنبـلاء والشعب . فأوستن يقول بأكثر من تفسير لنظريته فى وقت واحـد : ١ ــ السيادة لمجلس العموم . ٢ ــ السـيادة تتكون من الملك والنبـلاء والناخبـين .

والواقع أن صعوبات تطبيق نظرية اوستن راجعـة الى اخفاته فى التمييز بين السيادة القانونية ، والسيادة السياسية .

(جـ) **نظرية فقهاء القانون الدولى فى السيادة** : القانون الدولى العـام يفترض سيادة الدولة لانه قام على اساس الاعتراف لكل دولـة بالسيادة فى المجتمع الدولى ، ومرت نظرية السـيادة عند فقهـاء القانون فى مرحلتين : الاولى النظرية التقليدية ، والثانية النظريات الحديثة للسيادة . ووفقا للنظرية الاولى يفرق القانون الدولى بين نوعين من السيادة : السـيادة الداخليـة ، والسيادة الخارجية .

فالسيادة الداخلية مظهرها حرية الدولة فى التصرف كيف شاءت فى امورها الداخلية ، فلها ان تختار نظـام الحكم الذى يلائمها ، وتضع لنفسها الدستور الذى يتمشى مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، ولها أن تحـدث ما شاءت من التغيرات الداخلية ، ولهـا ان تفرض الضرائب على سكان الاقليم سـواء أكانوا من رعاياها أو من الاجانب المقيمين فى اقليمها ، ولهـا أن تسـن من القوانين والتشريعات ما يلائم طبيعة اقليمها ، وأن تجعل جميع الاشخـاص وجميع الاشياء الكائنة فى اقليمها خاضعة لمحاكمها ، الا ما تعفيه من اختصاص القضاء الاقليمى وفقـا للعرف الدولى (١٤) .

أما السيادة الخارجية فتتجلى فى حرية الدولة حيال التصرف فى شئونها الخارجية دون سلطان عليها من دولة اخـرى ، أو منظمة دولية ، وممارسـة الدولة لسياستها الخارجيـة لهـا مظاهر مختلفة ، فلها أن تدخل فى علاقات دبلوماسية مع غيرها من الدول ، أو تقطع هـذه العلاقات ، ولهـا أن تشترك

---

(١٤) من ذلك الاعفاء الممنوح لرجال السلك الدبلوماسى المعتمدين لدى الدولة .

فى المؤتمرات الدولية او لا تشترك ، ولهـا ان تنضم الى المنظمات الدولية أو تنسحب منها ، بل ان لها حق استخدام القـوة لتحقيق مصالحهـا ، أو لفض ما قـد ينشأ بينها وبين غيرها من منازعات ولهـا كذلك ان تشـترك فى حـرب قائمة ، او تلتزم جانب الحيـاد حيالها .

وخلال نصف القرن الاخير تعرضت نظرية السيادة التقليدية لنقد شديد دار كله حـول التقليل من اهميتها ، وحـول تقييد مظاهرها ، ومن الذين حملوا راية نقدها العميد ليون ديجى (١٨٥٩ ـــ ١٩٢٨) والفقيـه بيليه (١٨٥٧ ـــ ١٩٢٦) والسياسي اليونانى بوليتيس (١٨٢٧ ـــ ١٩٤٢) والاستاذ جـورج سيل (١٨٨٤ ـــ ١٩٦٠) . ودارت الانتقادات بوجـه عام حول أمور أهمها :

أولا ـــ ان هذه النظرية تقوم على مجـرد افتراض ان الدولة تستطيـع أن تتصرف كيف شاءت فى شئونها الداخلية والخارجية ، مـع ان الامر ليس كذلك ، وقـد حاول العميد ديجى أن يتقـدم بنظرية جـديدة للسيادة اعتبرهـا هى الصحيحة ، وفحـوى نظريته هذه أن الافراد يعيشون فى مجتمـع يحتـاج الى التعاون والتضامن ، وهذا يقتضى انشاء قواعد ملزمة لهؤلاء الافـراد ، وتلك القواعد فى رايه هى التى تسمى القـاعدة القانونية التى تلتزم بهـا جميع سكان الدولة حكاما ومحكومين ، وبالتالى تلتزم بها الدولة ، واذن فالدولة لا تستطيـع أن تتصرف كما تشاء بل ان تصرفها مقيد بالقانون .

ثانيا ـــ ان نظرية السيادة غير قانونية ، وهى تناقض نفسهـا وتناقض فكرة القانون الدولى ، اذ لا تكون الدولة متمتعة بالسيادة بمفهومهـا المطـلق فى حين انها خاضعة للقانون وهـذا الخضوع للقانون ينافى السيادة المطلقة . وممن تزعموا هـذا النقد العلامة سيل ، فأعلن ان السـيادة بمعنى السلطة المطلقة لا يمكن أن توجـد فى اى مجتمع ، ولا أن تتمشى مع الوضـع الحـالى للمجتمع الدولى ، ولانها بهذا المعنى تتنافى مع الخضـــوع للقـانون الدولى ، والدول فى مجموعها تخضـع لهذا القانون ، وهو يعارض فكرة السيادة حتى فى معناها النسبى اى السيادة المقيدة بعضوية الدولة فى المجتمـع الدولى . او فى منظمة دولية ، لان السـيادة فى رأيه مطلقة بطبيعتها ، فاذا قيـدت او خضعت لارادة اجنبية عنها لا تصبح سيادة بالمعنى الصحيح .

ثالثا ـــ ان نظرية السيادة بمعناها التقليدى تترتب عليها نتائج خطـيرة من شأنها هـدم قواعد القانون الدولى ، وتهديد السـلام والامن الدوليين ، فالدولة التى تؤمن بالسيادة المطلقـة لا يمكن ان تسلم بوجود ارادة تفـوق ارادتها ولو كانت ارادة القانون وقوته ، ولهذا لا تلـتزم بالمعاهـدات الدولية الا بالقدر الذى تريده ، ولا تخضع لقرارات المنظمات الدولية الا وفـق رغبتها ، ومن شأن هذا كله الاخلال بالامن والسـلام .

ورغم ما وجه الى نظرية السيادة من نقد فان القانون الدولى مازال يعترف بأن سيادة الدولة بمعناها النسبى ركن من اركانه ، ولهذا فان ميثاق الامم المتحدة وهو يعتبر اهم وثيقة دولية فى الجيل الحاضر يعترف بمبدأ السيادة بل يجعله من مبادئه الاساسية ولهذا كان لزاما أن نلم ببعض النظريات الحديثة التى تقدم بها فقهاء القانون الدولى العام فى السيادة .

فى طليعة هؤلاء الفقهاء رادنسكى البولونى الذى تقدم سنة ١٩٠٥ بنظرية جديدة فى السيادة ، ثم رعاها من بعده مجموعة من الكتاب مثل كلسن ، وفردروس النمسويين ، وبديفان ، وجورج سيل الفرنسيين ، وآراؤهم جميعا تدور حول أن المهمة الاساسية للقانون هى منح الاختصاصات ، فالقانون الدولى يحدد لكل دولة نطاق اختصاصها فى اقليمها على النحو الذى لا يتعارض مع الاختصاصات التى يحددها لاشخاصه الآخرين ، وهذا الاختصاص هو الذى تسميه النظرية التقليدية « السيادة » . وهنا تشعبت الآراء فمنهم من يرى أن ما يميز الدولة صاحبة السيادة عن غيرها من المجموعات هو كونها تملك اختصاص اعطاء الاختصاص ، ومنهم من يرى ان الاختصاص الممنوح للدولة فى حدود اقليمها يختلف عن الاختصاصات الاخرى التى تمنح لاشخاص القانون الداخلى كالمديريات أو المصالح أو المرافق العامة فهذه اختصاصها محدود ، أما الاختصاص الممنوح للدولة فعام شامل ، وبموجب اختصاص الدولة العام تستطيع التدخل فى سائر مظاهر الحياة فى شعبها ، أما اختصاصات المديريات ونحوها فذات حدود وتمنح لغرض معين ، ولا يمكن مباشرتها الا فى اطار القواعد الدستورية ، ومنهم من يرى أن هذا الاختصاص يمتاز من ناحية اخرى بانه يخضع مباشرة للقانون الدولى العام خلافا للجماعات أو الهيئات الاخرى كالمديريات أو الولايات ، فهذه تتبع الدولة ، ولا يمكن ان تدخل فى علاقة مباشرة مع القانون الدولى (١٥) . وعليه فالسيادة حسب النظريات الحديثة ليست الا اختصاصا عاما ومباشرا منحه القانون الدولى للدول ، وهو عام لان الدولة لها حق تنظيم شئون اقليمها كيف شاءت ، وهو مباشر لان الدولة فى ممارسة هذا الاختصاص تخضع لقواعد القانون الدولى العام خضوعا مباشرا .

---

(١٥) لتوضيح هذه النظرية نضرب مثلا جمهورية مصر العربية فهى دولة ذات سيادة لان وضعها محدود بقواعد القانون الدولى مباشرة ، اما ولاية نيويورك فمع ان لها اقليما ذا حدود واضحة ، وفيها مجموعة من الافراد ، ولها هيئة حاكمة فهى لا تعتبر دولة ذات سيادة لأن اختصاصاتها مستمدة من القانون الدستورى الامريكى لا من القانون الدولى العام . واذن فليس لولاية نيويورك اتصال مباشر بالقانون الدولى العام ، ولكن تتصل به عن طريق غير مباشر هو طريق الحكومة المركزية .

المبحث الثالث

وظائف الدولة

تقوم الحكومات لتنفيذ الغرض الذى من اجله تكونت الدولة ، والغرض من وجود الدولة هو الذى يحدد شكل الحكومة ، وهو الذى يرسم لها السياسة التى تلتزم بتنفيذها ، فاذا قرر الشعب اعطاء الحكومة سلطات واسعة للتدخل فى شئون الافراد وتنظيم حياتهم وتوجيه نشاطهم كانت الدولة اشتراكية ، اما اذا قرر الشعب أن يحد من التدخل الحكومى فى شئون الافراد كانت الدولة فردية اى تأخذ بالمذهب الفردى ، وقد يقرر الشعب نظاما وسطا بين المذهبين الاشتراكى والفردى .

١ ــ النظرية الفردية :

وتعرف النظرية الفردية (١٦) أيضا باسم « حرية العمل Laissez Faire » (١٧) وتنص هذه النظرية على ان الحكومات يجب الا تقيد الافراد الا فى أضيق الحدود الممكنة . ويمكن تلخيص وظائف الحكومة وفقا لهذه النظرية فيما يأتى :

١ ــ حماية الدولة ، وحماية الافراد من كل عدوان خارجى ٢ ــ حماية الافراد من بعضهم بعضا ٣ ــ حماية الملكية الخاصة ٤ ــ فرض احترام العقود والالتزامات حماية لحقوق الافراد ٥ ــ حماية غير القادرين من افراد الشعب ٦ ــ حماية الافراد من الكوارث غير المتوقعة .

وترجع هذه النظرية الى كتابات لوك وبنثام ، ثم اعتنقها من علماء الاقتصاد مثل آدم سميث وريكاردو وغيرهما ، بل حبذها اكثر رجال الاقتصاد والسياسة فى القرن التاسع عشر ، وكان لها نفع كبير فى مكافحة قوانين التدخل الحكومى ، وبخاصة القوانين الاقتصادية والتجارية ، ولكن سرعان ما ظهرت مساوىء التطرف فى الحرية ، وبذلك فقدت تلك النظرية كثيرا من قوتها ، وادخل عليها كثير من التعديلات .

اسس النظرية الفردية : قامت النظرية الفردية على اسس اخلاقية ، واسس اقتصادية ، واسس علمية .

---

(١٦) Individualism

(١٧) الترجمة الحرفية لهذا التعبير هى « دعه يعمل » .

(ا) الاساس الاخلاقى : يرى علماء الاخلاق انه من الخير للانســان ان يترك حرا لكى يتمكن من استعمال جميــع قواه الطبيعية ، لان المجتمــع الذى يجعل المنافسة حــرة بين الافراد يحقق للانسان غرضه الاخلاقى من الحياة ، وأن تدخل الحكومة يقتل الثقة فى الافــراد ، ويجعلهم غير قادرين على الاعتماد على انفسهم . ويقول اصحاب النظرية الفردية ايضا ان الدولة يجب عليها ان تكمل الصفة الفردية للمواطنين وتنميها ، وان الانسان من حقــه الطبيعى ان ينمى قواه اعظم تنمية حتى يصــل الى أعلى درجة ، ولكن مادامت الحكومــة شرا لابــد منه فيجب الا يزيد تدخلها عن القــدر اللازم لتمكين الانســان من تنميــة قــواه .

(ب) الاساس الاقتصادى : النظرية الفردية من الناحية الاقتصادية تعنى ان كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية ، ويستثمر راس ماله بالطريقــة التى يراها انفــع له ، ويختار العمل الذى ينــال منه اكبر اجــر ، لان من المسلم به أن المنافسة الحــرة تعود باكبر الارباح ، اذ أن الطلب والعرض ســيعملان عندئذ فى توجيه راس المال والعمل فيحققان اكبر ربح واعلى اجــر ، ويجب كذلك الا تتدخل الحكومة فى تحديد الاسعار لان الطلب والعرض همــا اللذان يحــددان السعر ، وان تترك التجــارة الخارجية حرة . ويعتقد انصار النظرية الفردية ان القوانين الطبيعية كفيلة باحــداث التوازن فى الحياة الاقتصــادية ، وهى لهذا تحث الحكومات على الغــاء الضرائب الجمركية او تخفيضهــا الى الحــد الادنى .

(جـ) الاساس العلمى : الاســاس العلمى للنظرية الفردية يعتمد عــلى التشبيه ، وقــد قام سبنسر (١٨٢٠ ــ ١٩٠٣) بعرض هذه الناحيــة النظرية عرضا منطقيا ، ولاحظ ان البقاء فى هــذه الحياة دائما يكون للاصلح ، فقــال ان مبــدا البقاء للاصلح يجب ان يطبق على حيــاة المجتمع البشرى ، وذلك لان السبيل الطبيعى للتقدم ان يقضى على الفقراء والضعفاء والمجانين ، ويقــرر ان كثرة تعــديل القوانين يعتبر فى حــد ذاته دليلا قاطعا على خطأ التدخل الحكومى فى حيــاة الافراد .

نقد النظرية الفردية : يؤخــذ على هذه النظرية انها متطرفة الى حــد كبير فى ابراز مساوىء التدخل الحكومى ، وهذا التطرف فى التدخل هــو الــذى ترتب عليــه تطرف النظرية الفردية . صحيح أن تزايد تدخل الدولة فى شئون الافراد يقلل كثيرا من اعتماد الافــراد على انفســهم ، الا ان النظرية تبالــغ فى شرح هذه الحقيقة ، اذ الواقع انه كثــيرا ما يكون التدخل الحكومى لازما لرفاهية المجتمع ، لان بعض طبقات فى الدولة تحتــاج احيــانا الى تدخــل الحكومة لحمايتها من طغيان الطبقات الاخــرى .

ومن الكتاب من يرى ان اسس النظرية الفردية غير صحيحة ، فهي تصف الفرد بأنه اناني بطبعه ، وان اخص صفاته الجوهرية هي اعتزازه بنفسه ، فكان اصحاب هذه النظرية يرون ان الدولة غير طبيعية لانها تتعارض مع طبيعة الانسان التي تلزمه — في رأيهم — ان يعتمد على نفسه ، وان يعمل ليصبح في غير حاجة الى مساعدة الآخرين ، مع أن الثابت هو ان الانسان اجتماعي بطبعه ، فكل انسان يولد في مجتمع فانه يستمد من هذا المجتمع بقاءه المادي والمعنوي ، او بعبارة اخرى الانسان صنيعة المجتمع الذي ينشأ فيه ، وكون الانسان غير طبيعي افتراض نظري بحت لا تثبته التجربة العملية . ومن هنا لا يصبح أن يقال ان الدولة تتعارض مع طبيعة الفرد ، فوجود الدولة يعتمد على الفرد ، وهي ليست شيئا منفصلا عنه كما يقول اصحاب النظرية ، وكان الاحرى ان يقولوا ان الانسان له غرائز وقوى ومصالح ، وكلها لا تبرز الا في المجتمع ، ولا يستطيع الانسان ان يستغل هذه القوى المركبة فيه الا داخل اطار المجتمع . ولا يمكن قبول فكرة ان الانسان اناني ، وذلك لان المجتمع في الحقيقة منشأة طبيعية تتألف من عدد كبير من الافراد ، وكل منهم ترتبط مصلحته بمصالح الآخرين الذين يكونون معه هذا المجتمع ، ومن ثم ترتبط مصلحة الفرد بالمصلحة العامة ، اي مصلحة الدولة ، واذن فليس من السائغ أن نقول ان مصلحة الفرد تتعارض مع مصلحة الدولة .

وتكلمت النظرية كثيرا عن حقوق الانسان الطبيعية ، وعن كون الدولة تقف حائلا دون تنمية هذه الحقوق ، والواقع ان هذا الخطأ كبير لان الدولة طبيعية كما ان المرء طبيعي ، والدولة في الواقع تعبير صادق عن طبيعة الانسان وحقوقه الطبيعية مرتبطة بوجود الدولة ، والدولة هي التي تبيح له التمتع بهذه الحقوق التي لا وجود لها بدون الدولة ، واذا فهمنا ان الدولة لها وجود طبيعي استطعنا ان نفهم انها توجد لتحقيق اغراض الانسان الطبيعية وفي مقدمتها الغرض الاخلاقي ، ومهمة تحقيق الاغراض تقع على الدولة ، وتقوم بتحقيق هذه الاغراض عن طريق الحكومة ، ولتستطيع الحكومة تحقيق هذه الاغراض تتدخل في شئون الافراد تحقيقا لرغباتهم ، وتمكينا لهم من التمتع بحرياتهم ، وكل مجتمع يترك لافراده مطلق الحرية يصبح مجتمعا فوضويا فاسدا ، ولا يتمتع بالحرية فيه سوى الاقلية القوية .

والحرية تعبير نسبي ويراد منها ان الفرد له حق تقرير مصير نفسه ، وبما ان الافراد الآخرين يجب أن يتمتعون بهذه الحقوق ، لذلك تقوم الدولة بمهمة الاشراف العام لتضمن عدم اعتداء فرد على جريات الآخرين ، او عدم اعتداء طبقة على الطبقات الاخرى في المجتمع ، لهذا كله نرى أن من حق الحكومة التدخل لتحقيق التناسق بين حريات الافراد ، وهذا التدخل لا يتنافى مع طبيعة الانسان ، بل انه من الشروط اللازمة لاظهار هذه الطبيعة .

ليس من المستساغ اذن أن يقال ان اشراف الدولة شر ، انما هو فى الحقيقة خير ، وهذا ليس معناه ان التدخل الحكومى منزه عن المساوىء ، فالقوانين التى تؤدى الى الانحلال الخلقى ، أو الى تفكك نظام الاسرة انما هى نماذج للتدخل الحكومى الضار ، وليس منشأ ضررها أنها لا تساير النظرية الفردية ولكن لكونها ضارة بالمجتمع ، ولا تحقق الهدف الاخلاقى من وجود الدولة .

وكثير من مؤيدى النظرية الفردية لكى يثبتوا خطأ التدخل الحكومى يشيرون الى الاخطاء التى يقع فيها بعض موظفى الحكومة ليقيموا منها دليلا على عدم احقية الدولة فى التدخل ، ولكن هذا القول لا يصح أن يكون حجة على الدولة لان فساد بعض الموظفين ليس معناه فساد الدولة أو عدم احقيتها فى التدخل ، لانه الى جانب بعض القوانين الفاسدة توجد قوانين صالحة ، والى جانب بعض الموظفين الفاسدين يوجد كثير من الموظفين الصالحين ، والحكومة هيئة عامة لذلك تظهر اخطاؤها وتتجسم بسرعة ، وأما اعمالها الصالحة فينساها الافراد كذلك بسرعة . يضاف الى ذلك انهم حين يستندون الى أخطاء الحكومة ليبرروا عدم احقية الدولة فى التدخل ينسون ان هناك فرقا بين الدولة والحكومة كما قلنا من قبل ، فعدم نجاح بعض الاعمال الحكومية ليس معناه خطأ فكرة الدولة ، لان الحكومة ما هى الا هيئة تنشئها الدولة لتنفيذ الاغراض التى من اجلها وجدت ، وخطأ الحكومة فى القيام بهذه الوظيفة لا يستدعى سوى تغيير الحكومة ، أما الدولة فتبقى ويبقى لها حق التدخل .

والنظرية الفردية تلزم الحكومة بعدم التدخل فى شئون الافراد ، الا حين يكون هذا التدخل لازما لتحقيق الدفاع عن الافراد ، وحماية لحقوقهم ، ويعبر ميلز عن ذلك بقوله انه اذا كانت اعمال الفرد لا تمس احدا غيره فلا يحق للدولة ان تتدخل ، والثابت انه ما من عمل يعمله الفرد الا ويكون فيه مساس بالآخرين اما عن قرب واما عن بعد ، فيكون للحكومة حق التدخل دائما ، ولها ان تبرر تدخلها بأنه للاشراف على التعليم ، او على التموين ، او على تنظيم حالة العمل ، فكل هذه ونحوها اعمال تختص بحماية الافراد والدفاع عنهم ، او هى على الاقل تتصل بذلك ، كذلك يمكن أن يقال ان المرء فى حاجة الى حماية نفسه ، وينطبق هذا القول على التشريعات التى تصدرها الدولة بمنع تعاطى المخدرات ونحوها مما يضر به المرء نفسه ، ويحتاج الى من يحميه من نفسه .

ويرى ميلز ان ترك الافراد احرارا سوف يعمل على اعانة كل واحد على استغلال مواهبه بالطريقة التى تعود عليه باكبر فائدة ، ثم تظهر الفوارق بين الافراد وبعضهم ، وتلك الفوارق هى التى تؤدى الى الرقى والتقدم

فى المجتمع . ونحن ، وان كنـا نؤمن بصحة هـذا القول : لا نوافق على ان هذه الفوارق هى الغرض الاساسى من المجتمع كمـا يريد ان يزعم ميلـز ، والواقع ان الاشتراكيين يستندون الى هذه الحجة بالذات لاثبـات احقيـة الدولة فى التدخل فى شئون الفرد ، كمـا سنفصل ذلك بعـد .

ولا يخفى ان التعقيد المتزايد فى التنظيم الاجتماعى فى العصور الحديثة قد اظهر مـدى احتياج الافراد الى بعضـهم ، ومن ثم ضـرورة اشراف الدولة ، اذ ان الثورة الصناعية بما اوجدته من آلات ومن استخدام قـوى البخـار والكهرباء ومن تقدم وسائل المواصلات قد سـهلت نمـو التجارة الدوليـة . واثارت المنافسة بين الدول وبعضهـا ، اذ حل الانتاج الكبير محل الانتـاج اليدوى المنزلى ، وظهرت المـدن الضخمة ، وازدحمت بالعمـال النازحين من المناطق الريفية ، فلم تعـد القوانين القديمة صالحة لمواجهة الحالة الجـديدة ، فقلت الضرائب الجمركية المحلية ، ومنـع انتقال العمـال ، بـل قل ان هـذه التشريعات قـد صارت ضارة بالنظـام الاقتصادى الجـديد بحيث صـار من المحتم الغاؤها ، ومن هنا اعتقد الناس ان الحكومة يجب أن تمنـح الافـراد حرية تامة ، وان تلغى جميع القيود المنظمة للحياة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للافـراد .

وعلى ذلك يمكن ان يقال ان الحكومات الحديثـة لا تأخذ بالنظريات الفردية الآن ، ولكنها تتجـه تدريجيا نحـو الاخذ بالنظرية الاشـتراكية ، اذ اثبتت التجارب ان الفرد ليس اصلح من يحـكم على مصلحته الشخصية ، والمجتمـع الحديث يجب أن يحفظ نفسه من تفشى الجهـل والاضمحلال ، وقد اثبتت الدولة انها احكم من الفـرد فى الحكم على المصلحة العـامة ، والمصـالح الفردية ، ويبـدو هـذا واضحا فيما يتعلق بالصحـة العامة والتعليم ، واشراف الدولة لازم لتنظيم المهن والحـرف المختلفة ، ثم ان سلطة الدولة ضرورية للرقابـة على الموارد التموينية ، والمجتمع كذلك فى حاجـة الى رقابة حـكومية على الاسعار وعلى المعاملات التجارية .

ولمـا تطورت الديمقراطية اصبح الافراد فى غير حاجة الى النظرية الفردية لضمان التمتع بحقوقهم ، لان الديمقراطية تجعل الاداة الحكومية تحت اشراف الافراد ، وفى الدولة الكبيرة تكون كل مظاهر الديمقراطية ممثلة فى ان الافراد لهم حق اختيار الحكام ، وفيما عدا ذلك لا يكون للفرد اى سلطـة رقابيـة او اشرافية على الهيئة الحاكمة ، اما فى الدول الصغيرة وفى الادارات المحلية فان فرصة الفرد فى ممارسة حقه فى الاشراف على الهيئة الحاكمة تكون اكبر .

والخلاصة ان النظرية الفردية ادت الى الاهتمام بحقوق الافراد ، ووجهت الانظار الى حـد من مساوىء التدخل الحكومى ، ومن آثار هـذه النظريـة

ايضا انهـا ساعدت على هدم كثير من القوانين التى كانت تسىء الى الدولـة فى كثير من الدول ، كما انها ادت الى تطـور النظم الديمقراطية ، كل هـذا مع انهـا تبالغ فى مهاجمتها للتدخل الحكومى ، وتتناسى ان المجتمع الحديث فى حاجة ماسة الى التنظيم الحكومى .

٢ — النظرية الفوضوية :

هى الصورة المتطرفة للنظرية الفردية ، وكلمة فوضوية « Anarchism » مدلولها هو « لا حكم » ، ولهذا فان انصـار هذه النظرية يعارضون الدولـة ويعارضون الحكومة ، ويرون أن العدالة لا يمكن ان تتحـقق بوجود الدولة ، ولذا فيجب أن تلغىَ وأن تحل محلها منظمات اجتماعية تعاونية يختفى منهـا الاشراف المنظم كى تعود الطبيعة البشرية الى سيرها الاولى تلك السـيرة العادلة المنطقية (١٨) .

بدأت هذه النظريات عقب الثورة الصناعية ، واكثرها يدعو الى الثورة ، ولكن وليام جودوين (١٩) كان اول من عرض للنظرية فى شكلها الحديث ، وقـد هاجم نظم الملكية الخاصة ، وقال فيما قال ان الحالـة الاقتصادية الظالمـة التى نتجت عن الملكية الخاصة هى المسئولـة عن فسـاد الانسان ، ولولاها لاستغنى عن الدولة .

ثم جاء بعـده الكاتب الفرنسى برودون فاكمـل تعاليمه وهاجم الدولـة والملكية الخاصة ، ووصف الملكية الخاصة بأنهـا سرقة ، وبنى مهاجمتـه للدولة على انها تمثل العاطفة لا العقل ، ولانهـا تحول دون تحقيق السيادة التى تمنع الملكية الخاصة من تحقيقها . وقـد اقترح برودون انشاء بنك عمل للشعب يقـوم باصدار اوراق عمل بدلا من أوراق النقـد ، وهذه الاوراق تمثل وحدات عمل معينة ، ويستطيع الفرد ان يقترض منها بضمانه ما يستطيـع بذلـه من عمل .

وانتشرت هذه النظرية انتشارا كبيرا فى فرنسا ، وعلى ما تنطوى عليه من فوضوية فقد كانت موضع اهتمام كبير فى أمريكا ، اما فى روسيا فنالـت اكبر نصيب من النجاح اذ تلقاها كل من باكونين والامير كروبكتين وبنيا عليها نظريتهما الفوضوية التى سـاعدت على الثورة البلشـفية وهـدم النظام القيصرى القـديم .

---

(١٨) وكثير من انصار النظرية يقولون انه الى ان تعـود الطبيعة البشريـة الى سيرتها الاولى تكون البشرية فى حاجة الى نـوع من السلطة الآمرة لتمنع الاعتداءات ، وتحد من خـروج الافراد على القوانين ويجمع الكتاب الفوضويون على ان الطبيعـة البشرية سوف تتغلب على الفسـاد فى النهاية ويحكم فيها الناس انفسهم بدون حاجة الى ايـة سلطة جماعية .

(١٩) (١٧٥٦ — ١٨٣٦ م) .

وباكونين هــو اول من حبث على استعمال العنف من الكتاب الفوضويين للقضــاء على النظام الاجتماعى القائم ، وكان عدوا لدودا للدين ، ومــع ذلك لم يكن اشتراكيا حقيقيا ، اذ انه فى الوقت الذى كان ينــادى بتأميم الاراضى الزراعية وادوات الانتاج ، كان يحبذ بقــاء الملكية الخاصة فى كثير من النواحى الاخرى ، وكان يصف الدين بأنه « خرافة الله » أو أنه « أفيون الشعب » ، وكان يدعو الى احــلال الجمعيات التعاونية محل الدولة الفاسدة .

اما كروبكتين (٢٠) «Kropoctin» فكان شيوعيا لا يؤمن بأن المجتمــع المثالى يتحقق عن طريق الملكية الاجتماعية أى طريق تملك الدولــة لكل أدوات الانتاج ، وكــذلك لا يؤمن بدكتاتورية طبقــة البروليتاريا ، بــل كان يــرى العودة الى نظام الجماعات الفردية المســتقلة بعضها عن بعض ، فــتزول الحاجة الى السلطة الآمــرة ، ولكى تتمكن البشرية من تحقيق هــذا الهــدف لابــد من ثورة دموية تقضى على النظــام القائم اجتماعيا كان أو سياسيا ولكن هذه الدعوة الفوضوية لم يكتب لهــا النجاح فى أوربا لانها مستحيلة التنفيذ ، اذ لا يعقل أن يقوم مجتمع بدون قوة آمــرة تستطيع الحــد من نزعات الشر المركبة فى طبيعة الافــراد (٢١) .

٣ ــ النظرية الاشتراكية :

النظرية الاشتراكية هى النظرية المضــادة للنظرية الفردية ، فبينما نرى النظرية الفردية تكافح تدخل الحكومة وتمنعة ، نــرى النظرية الاشتراكيــة تحبــذه بل تعتبره اساس رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع ، وتنادى بأن الحكومة فضيلة وليست شرا لابــد منه كمــا تزعم النظرية الفــردية . والنظــرية الاشتراكية تنــادى بضرورة استعمال التنظيم السياسى لتحقيق الاهــداف الاقتصادية ، وتصــر على ضرورة بقــاء رأس المال غير أنها لا تحبذ بقــاء طبقة الرأسماليين .

والاشتراكية تعارض الملكية الفردية لادوات الانتــاج ، وتقول أن رأس المــال يجب أن يستعمل لخير الجميع ، لا لمنفعــة القلة الذين صاروا ملاكــا

---

(٢٠) (١٨٤٢ ـ ١٩٢١) .

(٢١) يجب عدم الخلط بين الفوضوية والعدمية تكثيرا مـا اشتبهت العدمية فى أذهان بعض الناس والفوضوية ولكنهما مذهبــان مختلفان والعدميــة مذهب فلسفى بمقتضاه انه لا يوجد شىء فى الوجود يمكن تحديده تحديدا مطلقــا . ويسمى بها أيضا مذهب فى الاخــلاق مؤداه ان الحقيقــة الاخلاقية لا وجود لهــا ، لانه لا يوجــد معيار حقيقى يمكن أن يقاس به الخير أو الشر فى حياتنــا الدنيا .. أما العدمية فى مفهومها السياسى فهى المعنى المألوف وهى نظــرة متشــائمة نقديــة فردية لكل تنظيم اجتماعى .

فى ظل النظـــام الراسمالى ، وبمـــا ان راس المـــال يجب ان يستغل لخير الجميع فيجب ان تقوم الدولة بالاشراف عليه لانها مسئولة عن الرفاهية العامة . ومعنى هذا انهـــا تدعو الى تأميم راس المـــال ، اى ان الفكرة الاساسية فيهـــا هى احـــلال الملكية الجماعية لراس المال محـــل الملكية الخاصة ، وترى فى ذلك خير الجميع بـــدل أن يتحقق الخير لقلة من الشعب ، ويتحقق ذلك عن طريق تغيير النظـــــام الاقتصـــــادى .

والاشتراكية لا ترمى الى الغـــاء الملكية الخاصة ، بل انها تعتبرها ضرورية لتقدم الفرد ، ولكنها ترى ان توزيعها غير عادل ، ولهذا يجب تغيير توزيعها .

والملكية الجماعية لادوات الانتاج تتطلب ان تكون الادارة جماعية ، ويعتقد الاشتراكيون ان الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، والادارة الفردية مســـاوىء يمكن القضاء عليها اذا وضعت ادوات الانتاج فى أيدى السلطة القادرة على جعل الانتاج مطابقا لحاجات الدولة .

والاشتراكية منها معتدلة ومنها متطرفة ، أما المعتدلة فتؤمن بالتطـــــور التدريجى المسالم لتحقيق الاشتراكية ، واما المتطرفـــة فترى ان الثـــورة هى العلاج الوحيد لتحقيق النظام الاشتراكى ، وان يحل نظام ديكتاتورية البروليتاريا محل نظام الحكم الديمقراطى ، ومن ثم لا تختلف كثيرا عن النظـــام الشيوعى الروسى ، والشيوعية فى ابسط صورها نظام خيالى Utopia ، فاذا ما حاولت دولة ما تطبيقها وتنفيذها عمليا انقلبت الى نظـــام اجتماعى شديد الخطـــورة والعنف .

وقد آمن الشيوعيون الاوائل بمبـــدأ المساواة فى توزيع الثروات لاعلى اساس اقتصادى ،بل على اساس اخلاقى بحت ، وكان افلاطـــــون اول من نادى بالشيوعية لتحقيق التناسق فى المجتمع ، ولكن كانت شيوعيته مقصورة على الطبقة الحاكمة . ونستعرض فيمـــا يلى بعض المحاولات الاولى الفكرية والعملية لتكوين مجتمعات شيوعية :

(أ) شيوعية مور : وضع توماس مور سنة ١٥١٥ كتابا اطلق عليـــه اسم Utopia او المدينة الخيالية ، صور فيه مجتمعا مكونا من شعب يتراوح بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين نسمة يعيشون بـــدون ملكية خاصـــة ، ويدير أمورهم موظفون منتخبون ، ومهمتهم هى تياس العمـــل الذى يحتاج اليه هـــذا المجتمع ثم توجيه الانتـــاج ، وكل فرد فى هذا المجتمع يعيش ميشة بسيطة ، اما الحرمان فلا يكون له اثر فى هذا المجتمع ، وعلى كل فرد ان يقوم بالعمل الذى يوكل اليه من قبل الموظفين ، فاذا تم هذا امكن توزيع الثروة على الافراد فى يسر وســـهولة ، وحين يختفى العوز فلن يحـــاول احـــد ان ياخـــذ نصيبا من

الثروة التى تجاوز حاجته ، وكل فرد فى هذا المجتمع يجب أن يقوم بـدور فى الاشتغال بالزراعة لانها اشق انواع العمل .

(ب) شيوعية روبرت أوين : قام بأول محاولة جدية لتطبيق النظام الشيوعى تطبيقا عمليا ، وهو انجليزى من ارباب الصناعة ، وقد رأى أن يقيم نظاما للمجتمع تختفى فيه آلام الطبقة العاملة الفقيرة ، وينمو فيه الاطفال بعيدا عن مساوىء النظام القائم على التنافس فى انجلترا فى ذلك العهد ، ومن هذا تحل المصالح المشتركة بين الافراد محل المصالح الفردية البحتة ، ويكون المشرف على توزيع العمل هيئة تمثل سلطة المجتمع كله غير أن مشروعه فشل فشلا تاما ، ولا يعتبر أوين شيوعيا بل داعيا الى النظام التعاونى .

وبعد اوين تعددت المحاولات لتكوين مجتمعات شيوعية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، مثل مجتمع الموريفيانز Moravians ومجتمع الاسنس «Essence» وبعض المجتمعات الاخرى ، وكلها كانت مجتمعات دينية بحتة وكان العمل فى هذه المجتمعات يقسم تقسيما متساويا بين الاعضاء والعائد يوزع بالتساوى بينهم .

واهم اعتراض يمكن ان يوجه ضد الشيوعية بصفة عامة هو انها تعمل على الغاء نظام الملكية الخاصة ، ونظام العائلة ، وفى حين ان التجارب قد اثبتت ان هذه النظم من اهم مقومات الحياة البشرية منذ نشأتها الى الآن ، وهذه النظم ليست من صنع النظام الرأسمالى ، وليست وسيلة من وسائل الاضطهاد كما يزعم الشيوعيون ، بل انها الاساس الاول لحياة الانسان الاخلاقية ، وبدونها ينتفى الغرض الخلقى من وجود البشرية ، وفوق ذلك فان الغاء الملكية الخاصة ينتزع من الانسان اكبر دافع الى العمل والاجتهاد . والشيوعية ليست الا نظاما مثاليا خياليا لانها تفترض الكمال المطلق فى الانسان ، كما تفترض الكمال المطلق فى الحكومة ، ولكن الواقع ان الكمال المطلق لا يمكن ان يتوافر فى الافراد ، ولا فى الحكومات .

الانواع المختلفة للاشتراكية : اساس الاشتراكية واحد ، وان كانت تنقسم الى انواع مختلفة ، والاختلاف عاده يكون فى طريقة التطبيق ، وطرق تطبيق الاشتراكية تنقسم قسمين رئيسيين : (ا) التطبيق عن طريق التطور السياسى . (ب) التطبيق عن طريق الثورة الدموية . والاشتراكيون الذين يدعون الى الاشتراكية عن طريق التطور السلمى التدريجى يطلق عليهم اسم الجناح الايمن ، او الاشتراكيين اليمينيين اما الاشتراكيون الثوريون فهم الذين يؤمنون بالعمل السريع عن طريق الانقلاب الثورى ، والاشتراكية الماركسية تنتمى الى هذه المدرسة . والاشتراكية الثورية بدورها تنقسم قسمين : اولهما متطرف يمثله شيوعيون روسيا والصين ، والثانى معتدل

نسبيا ويمثله الاشتراكيون الذين يتقيدون بتعاليم ماركس الاولى ، فلا يتبعون الوسائل العنيفة لتحقيق هدفهم ، وهم بذلك اقرب الى الاشتراكيين اليمينيين .

أولا — الاشتراكية المسيحية (٢٢) : كان أساس ظهور الاشتراكية المسيحية ان بعض الكتاب المسيحيين راوا استحالة التوفيق بين النظام الراسمالى المبنى على المنافسة وبين تعاليم الديانة المسيحية التي تدعو الى الحب والاخاء ، ثم راوا ان الراسمالية تعنى حب السيطرة وحب الحصول على المال ، أما التعاليم المسيحية فتنص على نبذ المادة وتدعو الى تقديس المعنويات . وكان منهج الاشتراكية المسيحية ذا صبغة عملية . اذا كان يرمى الى تشجيع نظام الانتاج التعاونى ، وقد اهتم الاشتراكيون المسيحيون بتحسين حالة العمال فعملوا على تحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل ، واقرار التعليم المجانى ، وقد وجدت فى المانيا مدرسة اشتراكية من النوع المعتدل ، وكان أنصارها لا يعارضون فكرة الطبقات بشرط أن تتدخل الدولة لحماية الطبقات الضعيفة .

ثانيا : الاشتراكية الفابية (٢٣) : اكتسبت هذه الاشتراكية اسمها من جمعية « فابيان » الانجليزية «Fabian society» التى تألفت من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٨٤ ، وقد أنضم اليها الكاتب الشهير برناردشو وسيدنى ويب ، ثم تحولت الى جمعية اشتراكية ينتمى اليها كثير من كتاب الانجليز المحدثين مثل هـ . ج ويلز ، وكان من اعضائها رمزى ماكدونالد الذى صار اول رئيس وزراء عمالى فى انجلترا ، ومنهم كثير من أساتذة الجامعات مثل الاستاذ تاونى ولاسكى وكول ، وبهؤلاء واولئك جميعا صارت الجمعية الفابية هى العقل المفكر للاشتراكية الانجليزية .

وتؤمن الفابية بضرورة التدرج ، وترفض مذهب ماركس فى فائض القيمة وفى صراع الطبقات ، وهى تختلف عن اشتراكية ماركس ايضا فى أن الفابيين لا يرون نقل ملكية أدوات الانتاج الى العمال ، بل الى المجتمع كله على اختلاف طبقاته ، وان الاشتراكية قادمة ولا ريب الى انجلترا مع مرور الزمن ، ويقوم منهجهم السياسى على ما يأتى : أولا — الاشتراكية المحلية ويراد بها أن تنتقل ملكية المنافع العامة الى المجالس المحلية ثانيا — الاصلاح الاجتماعى — ويراد به تقليل ساعات العمل وتحسين احوال العمل ، ورفع اجور ، وتحسين التعليم ، وتأمين العمال ضد البطالة . ثالثا — فرض الضرائب على التركات ، وعلى ريع الارض ، وعلى الايراد الاضافى .

---

(٢٢) Christian Socialism

(٢٣) Fabian Socialism

ويرجع تأثيرهم الكبير فى انجلترا الى ايمانهم بنشر الاشتراكية بالطريق السلمى عن طريق الدعاية العلمية ، ولا يرون غضاضة فى استخدام الوسائل الراسمالية للوصول الى تحقيق غرضهم . وبسبب هــذه المرونة زاد عـــددهم بسرعة كبيرة فى السنوات القليلة التى سبقت قيـــام الحرب العالمية الاولى ، وكان اكثر الاعضاء الجـــدد من الطبقة المتوسطة ، وقــد اعتنق حزب العمال مبادئهم بعــد الحرب مباشرة ، غـــير ان ارتباطهم بحـــزب العمال قضى على جمعيتهم من ناحية كونها مدرســة اشتراكيـــة ، وتحولت الى مركز تناقش فيه المشاكل الاجتماعية ، ولكنها ظلت تحتفظ بقسم الابحاث والدعاية ، ولا يـــزال اعضاؤها ينتمون الى الطبقـــة المتوسطة المثقفة .

ثالثا ــ الاشتراكية العربية : اذا رجعنا الى المنهج الاول لثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، نجــده قد تضمن النقط الست الثانية : ١ ــ القضـــاء عــلى الاستعمار واعوانه . ٢ ــ القضـــاء على الاقطاع . ٣ ــ القضـــــاء على الاحتكار وســـيطرة راس المـــال على الحكم . ٤ ــ اقامـــــة جيش وطنــى قـــوى . ٥ ــ اقامة عدالة اجتماعيـــة . ٦ ــ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

واذا تغاضينا عن النقطتين الرابعة والسادسة وجدنا النقط الباقية توضح معالم الاشتراكية العربية ، فهى ترمى الى القضاء على الاستعمار الاقتصادى الذى يلازم الاستعمار السياسى ، وترمى الى القضاء على الاقطاع الزراعى ، وعلى الاحتكار الصناعى والتجارى وتعمل على اقامة عدالة اجتماعية تتمثل فى التقريب بين مختلف الطبقات فى المجتمع . نستطيع أن نستخلص مــن ذلك ان الاشتراكية العربية لا ترمى الى القضاء على الملكيـــة الخاصة سواء منها ما كان زراعيا أو صناعيا أو تجاريا ، ولكنها ترمى الى مجـــرد القضـــاء على الاقطاع والاحتكار ، وانها ايضا لا ترمى الى القضاء على رأس المـــال ولكنها تمنع ان يسير دفة الحكم فى البـــلاد .

ودراستنا لمختلف التشريعات التى صدرت منذ قيام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الى صدور الميثاق الوطنى تتيح لنـــا ان نقول ان الاشتراكية العربية تتصف بالخصائص التالية (٢٤) :

(أ) انها اشتراكية انسانية تقوم على احترام حقوق الانســـان ، وتراعى قبل كل شيء كرامة الفـــرد ، وتصون له حرية عقيدته ، وتكفل له حماية أسرته وملكيتـــه .

---

(٢٤) انظر الباب السادس فى الميثاق الوطنى : حتمية الحل الاشتراكى والباب الثامن عن التطبيق الاشتراكى ومشاكله .

(ب) انها اشتراكية دينية روحية ، تستمد فلسفتها من تعاليم الديانات السماوية وتعتبر الدين ركنـا من أركان المجتمع الاشتراكي ، وهذا يميز بينها وبين الاشتراكيات التي تقوم على فلسفة مادية بحتـة ، وتستند من ثم على العلمانية أو اللادينية ، بل تطالب بفصل الدين عن الدولة .

(جـ) انها اشتراكية معتدلة يتجلى اعتدالهـا في ثلاث جوانب : الاول انها معتدلة من حيث التدرج في الوصـول الى تحقيق أهدافها ، فتؤمن بالتطـور التدريجي المسالم بخلاف الاشتراكية المتطرفة التي ترى ان العـلاج الوحيـد لتحقيق المجتمع الاشتراكي كما تريده هـو العنف وتسلط دكتاتورية طبقـة معينة تفرض هذا النظـام (٢٥) والثاني إنها معتدلة من حيث السـماح بقيام الملكية الفردية (٢٦) والملكية التعاونية الى جانب الملكية العامة للدول ، فهي تجعل الملكية الفردية ركنـا من اركانها ، وتعمـل على صيانتها داخل حـدود معينة . والثالث انها معتدلة من حيث تقدير حدود ملكيـة الفرد ، ومن حيث حدود نشاطه ، وهي في حـدود ذلك تحمي نشـاط الفرد ، ولا تناقض النزعة الفـردية .

تعقيـب :

رأينـا ان للاشتراكية معاني كثيرة ، وانها ذات مذاهب ومدارس متنوعة ، ومرجع هذا كله الى الاختلاف في تفسير الغرض المقصود من الغاء الملكية الخاصة ومن الاشراف الجماعي ، فمن الاشتراكيين من يدعو الى الغـاء ملكية ادوات الانتاج على أن تنحصر الملكية الخاصـة فيما عداها . ومنهم من يدعـو الى الغاء الملكية بكافة انواعها ، ومن الاشتراكيين من يـرون أن تتولى الدولـة الاشراف الجماعي ومنهم من يرى أن تتولاه النقابات العمالية ، ومنهم من يرون أن تتولاه السلطات المحلية . ثم اختلفوا في التنظـيم السـياسي الذي يعمل الاشراف الجماعي في ظله ، ايكون فيما يسمى ديكتاتورية البروليتارية ، أم يكون حزبا واحـدا ، أم عـدة احزاب .

وهذا الاختـلاف في التطبيق الاشتراكي قـد زاد في اعقاب الحـرب العالمية الثانية ، ومنذ اخذت الاشتراكية تشيع في الدول الافريقية الآسيوية حديثة الاستقلال صارت لهـا سمات معينة ، نظرا لمـا لهذه الدول من اوضاع

---

(٢٥) وقـد جـاء في الميثاق : « الطريق الاشتراكي بما يتيحه من فرص لحـل الصراع الطبقي سلميا ، وبما يتيحه في امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات ، يوزع عائـد العمل على كل الشعب طبقا لمبـدأ تكافؤ الفرص ... » .

(٢٦) جـاء في الميثاق الوطني : الباب السادس . « يجب ان تكون هناك تفرقـة واضحـة بين نوعين من الملكية الخاصـة: ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاسـتغلال . وملكية غير مسـتغلة تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني ... » .

خاصة ومشاكل معينة ، وقد صارت الاشتراكية فى هذه البلاد تتميز بالخصائص الآتية :

١ – انها حديثة العهد ، ففى الهند مثلا نشأ اقدم حزب اشتراكى سنة ١٩٣٤ ، وفى البلاد الافريقية عامة لم تظهر الحركات الاشتراكية الا عقب الحرب العالمية الثانية ، فى حين انها ظهرت فى اوربا عقب الثورة الفرنسية .

٢ – انها نشأت مرتبطة بالحركات الاستقلالية فى هذه البلاد حيث كان الجهاد الرئيسى موجها لمكافحة الاستعمار ، بخلاف ما كان عليه الحال فى اوروبا اذ كان الهدف الرئيسى للاشتراكية هو مكافحة الرأسمالية .

٣ – الاشتراكية التى ظهرت فى أفريقيا أو آسيا لم تكن اشتراكية منبثقة كليا من بيئة هاتين القارتين بقدر ما كانت تستمد من المصادر الفكرية التى ظهرت فى أوروبا ، اما الاشتراكية الاوروبية فانها نابعة من واقع المجتمع الاوربى سواء كانت اشتراكية متطرفة (الشيوعية) وهى التى ظهرت فى تجربة الكوميون فى باريس سنة ١٨٧٠ ، أو الاشتراكية العمالية التى ظهرت نتيجة للحركات النقابية فى انجلترا عقب الحرب العالمية الاولى ، او الاشتراكية المسيحية التى نمت فى دول السوق الاوروبية المشتركة عقب الحرب العالمية الثانية ، مستندة الى قوة مسيحية كبرى نمت فى كل من هذه الدول .

٤ – ثمة فرق آخر بين موقف الاشتراكية فى البلاد الافريقية الآسيوية وموقف الاشتراكية فى اوربا من الشيوعية الدولية ، ومرد ذلك الى أن الاشتراكية الاوربية سبقت الشيوعية فى الظهور ، وهى مذهب تعتبره الاشتراكية انحرافا عنها ، اما اشتراكية البلاد الافريقية الآسيوية عامة فقد ظهرت بعد الشيوعية .

٥ – ومن الخصائص التى تتميز بها الاشتراكية فى البلاد الافريقية الآسيوية انها ترتبط بالدين ، وهو ركن ذو شأن فى المجتمعات فى هذه البلاد بخلاف الاشتراكية الاوربية التى جعلت العلمانية ركنا من اركان دولتها باستثناء الاشتراكية المسيحية .

٤ – النظرية الانسانية :

كان الاغريق ينظرون الى الدولة كغاية فى حد ذاتها ، وذلك لان جميع اعمال المواطنين كانت تخضع لرقابتها ، وهى تشرع لجميع القوانين التى تنظم حياة الافراد ، على اساس انهم اجزاء لا تنفصل عن الدولة ، وان الدولة هى الحقيقة العليا للحياة ، فجهود الافراد ونشاطهم يجب أن يتجه للدولة

كما تتجه مياه النهر الى البحر لتصب فيه ، ولم يفرق الاغريق بين الدولة والمجتمع ، اما التفكير الحديث فانه ينظر الى الدولة كوسيلة لتحقيق غاية ، وليس كغاية فى حد ذاتها ، وذلك راجع الى ان التفكير الحديث يفصل دائما بين الدولة والمجتمع .

وكان الاغريق يعتقدون ان الحرية اجتماعية اكثر مما هى سياسية ، ويؤدى هذا الى أن معنى الحرية السياسية لدى الاغريق يختلف تماما عن معناها اليوم ، ويقول ارسطو فى معرض بحث انواع الحكومات ان هناك نوعين منها : الحكومات العادلة ، والحكومات الفاسدة ، او بمعنى آخر هناك حكومات ذات غاية حقيقية ، وحكومات ذات غاية خاطئة ، والحكومات ذات الغاية الحقيقية هى تلك التى توجد لتحقيق الصالح العام للشعب كله ، أما الحكومات ذات الغاية الخاطئة فهى التى توجد لتحقيق مصلحة الطبقة الحاكمة فقط .

وقد يصعب تحديد الهدف من وجود الدولة ، وكذلك فان من اشق الامور ايجاد النظام السياسى الذى يحقق هذا الهدف ، وذلك لان الانانية وحب النفس كثيرا ما تصرف القائمين على الحكم عن الصالح العام الى مصالحهم الشخصية ، وكذلك ظهرت نظريات تقول ان الدولة لا دخل لها فى تحديد الهدف من وجودها ، اذ ان هناك قوى خارجة هى التى تحدد هذه الغاية ، مثل الارادة الالهية ، ومثل قوة التطور التاريخى ، اى انها تنفى عن الانسان ارادته فى تحديد الغرض من وجود الدولة ، والديانة المسيحية تنتمى الى هذا النوع من النظريات ، اذ تقول ان الله أوجد الدولة لتحقيق أغراض الكنيسة المسيحية .

أما النظريات الحديثة فتنظر الى الدولة على انها منظمة بشرية لا دخل لاية قوة خارجية فى تكوينها ، فالغاية من وجودها انسانية خالصة ، وفيما يلى أهم الاغراض التى قال الكتاب انها الغاية الاساسية من وجود الدولة :

(أ) النظام : تؤمن المدرسة الفردية بأن اقرار النظام أو الامن هو الهدف الرئيسى من وجود الدولة ، غير أن هذا وأن كان من الضروريات اللازمة لرفاهية المجتمع ، الا انه لا يمكن ان تكون هو الهدف الرئيسى من قيام الدولة ، ومن الكتاب من يقول ان اقرار النظام لازم لحفظ كيان الدولة ، ولكن لا يتصور ان الغرض من قيام الدولة هو المحافظة على الدولة ، بل يجب أن يكون هناك هدف معين من وجودها يجعل المواطنين يقتنعون بفكرة المحافظة عليها .

(ب) التقدم او الترقى : لا يمكن ان نؤمن بأن الغاية من وجود الدولة هى التقدم ، لان التقديم فى ذاته وسيلة لتحقيق غاية معينة ، ويجب أولا تحديد الغاية ليسهل الاخذ بوسائل التقدم اللازم لتحقيق هذه الغاية .

(جـ) تحقيق السعادة : كثير من الكتاب يرون أن الغاية من وجود الدولة هى تحقيق السعادة ، وتدور نظريتهم حول قاعدة « اكبر قسط من السعادة لاكبر عدد من الافراد » (٢٧) ، وهذه النظرية تقدر أن المجتمع يتكون من أفراد ، وما دام لا يمكن أن يكون للسعادة معيار معين ، فكيف تستطيع الدولة ان تقرر سعادة الافراد فى حال ان فكرتها عن السعادة تختلف عن فكرتهم من ناحية ، وفى حال ان فكرة كل فرد عنها تخالف فكرة الآخرين من ناحية اخرى ، من هذا يتضح ان تلك النظرية تقوم على فكرة خيالية ولا تكشف عن الغاية من وجود الدولة .

(د) المنفعة : قال كثير من الكتاب ان الغاية من وجود الدولة هى تحقيق المنفعة ، ولكن المنفعة ليست غاية فى ذاتها لوجود الدولة ، وانما هى وسيلة كالتقدم تماما .

(هـ) العدالة : ومن الكتاب من يرى ان الدولة انما وجدت لاقامة العدل بين الافراد ، والاصح ان يقال ان اقامة العدالة شرط اساسى لتحقيق الغاية من وجود الدولة ، وليست العدالة هى الغاية بنفسها .

(و) الاخلاق : يرى بعض الكتاب ان الغاية من وجود الدولة اقرار الاخلاق ، ولكن هذا ايضا بعيد عن الحقيقة ، لان الدولة قد يكون لها سلطان على المظهر الخارجى لاخلاق الافراد ، أما ما يكمن فى نفوسهم فلا سلطان للدولة عليه ، وكل ما لهذه النظرية من فائدة انها تبرز قيمة الاخلاق بالنسبة لوجود الدولة .

الى جانب كل ما اسلفنا يوجد كتاب خلطوا بين الغاية من وجود الدولة ، وبين التنظيم السياسى للدولة ، كالديمقراطية أو الملكية المستنيرة ، والحقيقة انهما ليستا الا انظمة للحكم تقوم لتحقيق الهدف الاصلى من وجود الدولة :

(ا) نظرية بلونتشيلى : وهى « نظرية القومية » التى نادى بها «بلونتشيلى» الكاتب السياسى الالمانى ، وهو يقول ان الغاية من وجود الدولة هو استغلال الامكانيات القومية ، والارتفاع بحياة الشعب الى درجة الكمال ، ولكنه يتحفظ فيشترط الا يتعرض هذا مع مصير الانسانية ، وعلى ذلك يكون للدولة وظيفتان : احداهما المحافظة على القوى القومية ، والثانية هى التطور بهذه القوى ، ومصدر الصعوبة فى نظرية بلونتشيلى تحفظه حين اشترط الا تتعارض عملية التطور الاخلاقى والسياسى للشعب مع مصير الانسانية عامة ، اى أن مصير الانسانية شرط لازم لتحقيق الغاية من وجود الدولة ، وعلى ذلك لا تكون

---

(٢٧) Greatest happiness for the Greateet people

رعاية الدولة نهائية بل مشروطة ، فاذا انتفى الشرط انتفت الغاية ، ويصبح مصير الانسانية هو الغاية الحقيقية لوجود الدولة .

وتتعرض نظرية القومية للانتقاد الذى تعرضت له نظرية جون ستيوارت ميل عن الفردية والحرية ، لان التطرف فى القومية يماثل تطرف الفرد فى الحرية ، وبما ان حرية الفرد لا تستقيم الا اذا احترم حريات الافراد الآخرين ، فكذلك القومية يجب أن تحترم قوميات الدول الاخرى ، ولكن نظرية بلونتشيلى تمجد قومية الدولة ، وتجعلها الهدف الامثل من وجود هذه الدولة ، ولا ريب أن الاخذ بتلك الفكرة يجر العالم الى مشاكل وحروب لا نهاية لها ، هذا الى ان فكرة القومية تقضى على المبادىء العامة للانسانية ، وتقف فى سبيل تطورها .

ويجب الا نفهم من ذلك اننا نهاجم فكرة القومية فى ذاتها ، فالواقع اننا نؤمن بها ايمانا صادقا ، ونؤمن كذلك بان لكل دولة صفات قومية مميزة لها ، ويجب على الدولة ان تصون هذه المميزات وتنميها ، بل نؤمن ايضا بان اختلاف هذه المميزات للقوميات يحقق نفعا للمجتمع الانسانى الاكبر ، ولكن الذى لا نؤمن به هو أن يكون توسع القومية على حساب القوميات المجاورة لها فان ذلك يؤدى الى الحروب والدمار ، والواقع أن اعتناق المانيا لفكرة بلونتشيلى عن القومية هو الدافع لها الى محاولة التوسع الخارجى الذى كانت عاقبته حربا شاملة مدمرة . واكثر كتاب العالم السياسيين يؤمنون الآن بفكرة « العالم الواحد » وان كان تحقيق هذا بعيد الاحتمال الآن ، الا ان سير العالم متجه نحوه على كل حال .

(ب) نظرية برجس : غاية الدولة أو اهدافها يقسمها الاستاذ برجس ثلاثة أجزاء : ١ — غاية أولية ٢ — غاية ثانوية ٣ — غاية نهائية . وهو يرى انه من الناحية المنطقية ليس للدولة سوى غاية واحدة نهائية ، اما الغاية الاولية فهى فى الواقع وسيلة لتحقيق الغاية النهائية ، وهى تحقيق الكمال للفرد وللانسانية كلها ، أو بمعنى أوضح هى اطلاق الحرية لتطور الحياة البشرية ونموها ، وهذه الغاية يمكن أن تتحقق فى ظل نظام الدولة العالمية ، ويتحتم على الدولة ان تحافظ على النظام ، وتوفر الامن للافراد ، وتصون ملكياتهم ، وهذه الشروط لابد منها لتحقيق الغايات العليا .

وكذلك يجب تحديد العلاقة بين الحكومة والافراد ، وتتوقف هذه العلاقة على مقدار ما وصلت اليه الدولة من تحقيق للغاية الاولية ، وعلى الدولة ان توفر جميع الوسائل التى تتيح للفرد كل فرصة للتكوين الكامل الحر ، والمقصود بالفرد هنا هو الفرد الاجتماعى الذى يعيش مع الآخرين داخل المجتمع ، واذا ادركنا ذلك فهمنا أن الدولة تستطيع أن تطلب التضحية بحياة الافراد فى

سبيل المحافظة على المجتمع الذى يحقق الغرض الاسمى من وجود الدولة ، لان الدولة انما تحافظ على استقلالها لصالح جميع المواطنين .

ان افضل تعبير موجز يبين الغايـــة من وجود الدولة هو ما قاله أرسطو : « تنشأ الدولة للمحافظة عـــلى مجـــرد الحياة ، وتستمر فى الوجود لتحقيـــق الحياة الجديدة » .

المبحث الرابــع

الدولــة المركبــة

اسفرت الحرب العالمية الاولى عن تفكك الامبراطوريات ، فحل محل كل من الامبراطوريـــة النمســـاوية المجرية والامبراطورية العثمانية والامبراطورية القيصرية عشرات من الدويلات ، وتكررت تلك الظاهرة عقب الحرب العالمية الثانية حين تفككت كل من الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية والانجليزيـــة والهولندية والبلجيكية ، لتحل محلها عشرات من الدول الافريقيـــة الاسيوية الجديدة ، وبذلك اصبح عالم النصف الثـــانى من القرن العشرين مقسما الى اكثر من مائة دولة .

وظاهرة التجزئة هذه تقابلها الحركة الاتحادية التى ترمى الى ربط الدول ببعضها فى سبيل التكامل والقوة ، وسنعرض فى هذا لمختلف النظم الاتحاديـــة التى تؤدى الى ظهور دول مركبة . وكثير من تلك النظم التى اتحدت فى ظلهـــا بعض الدول قد اختفت فى الوقت الحاضر ، ولم يعد لها وجود الا فى ثنـــايا التاريخ ، ومع ذلك فلابد من الالمـــام بها ومعرفة الاصول والقواعد التى قامت عليها ، ومعرفة الاسباب التى ادت الى اختفائها . ومن ناحية اخرى فان كثيرا من النظم التى سيرد ذكرها فى هذا المبحث قائمة فعلا ، بل ان اكبر دولتـــين فى العالم وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تعتبران من الدول المركبة . وسنتناول هنا بدراسة تفصيلية النظم الاتحادية التالية وهى : الاتحاد الشخصى والاتحاد الفعلى ، والنظام التعاهـــدى أو الكنفدرالى ، والنظام الاتحادى أو الفيـــدرالى .

١ ــ الاتحاد الشخصى :

يتكون الاتحاد الشخصى من اجتماع دولتين تحت عرش واحد ، مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخلى والخارجى ، فتكون الرابطة التى يقوم عليها مثل هذا الاتحاد هى وحدة الاسرة المالكة ، لذا لا يمكن تصور وجود مثـــل هـــذا الاتحاد الا فى دول خاضعة للنظـــام الملكى وان كان بعض الشراح يرون أن

الاتحاد الشخصي قد يكون فى ظل النظام الرياسى ، ويستندون فى ذلك الى وضع الرئيس بوليفار اذ كان رئيسا لجمهورية كلومبيا فيما بين سنتى ١٨١٩ — ١٨٣٠ وفى الوقت نفسه كان رئيسا لجمهورية بوليفيا ســنة ١٨٢٥ ، وجمهورية بيرو فيما بين سنة ١٨٢٣ ، وسنة ١٨٢٦ .

ويترتب على احتفاظ كل من الدولتين بكامل سيادتها الداخلية والخارجية الا تلتزم احداهما بما تعقده الاخرى من اتفاقات ومواثيق دولية ، وما تصدره من قوانين داخلية ، بل يجوز ان يكون لكل من الدولتين سياســة مســتقلة ، وانظمة دستورية مختلفة ، فقد تتبع احداهما نظام المجلسين مثلا فى حين تكون الاخرى ذات مجلس واحد ، او تكون احداهما ملكية برلمــانية بينمــا تكــون الاخرى ملكية مطلقة ، كما ان كلا من الدولتين تظل مستقلة بجنسيتها الخاصة ، وتتحمل تبعة المسئولية الدولية عن اعمالها ، والحرب التى تقــع بين اعضــاء الاتحاد الشــخصي وبعضهم تعتبر حربا دولية .

ومن امثلة هذا النوع من الدول المركبة :

(أ) الاتحاد الذى تم بين بولونيا وليتوانيا سنة ١٣٨٦ على اثر زواج دوق ليتوانيا من ملكة بولونيــا ، اذ اصبح ابنهما فيما بعد رئيسا للدولتين ، وفى يوليو سنة ١٥٦٩ تحول الاتحــاد بين الدولتــين من اتحاد شخصي الى اتحاد حقيقى .

(ب) الاتحاد الذى تم بين انجلترا وهانوفر سنة ١٧١٤ عندما تولى امير هانوفر عرش انجلترا بالوراثة ، ولمــا تولت الملكة فيكتوريا العــرش انتهى الاتحاد لان قانون التوارث فى مملكة هانوفر لا يبيح للسيدات تولى الحكم الا فى حالة انعدام الذكور كلية فى جميــع فروع الاسرة المــالكة ، وعليه فقد اصبحت هانوفر بعد ذلك دولة بسيطة حتى ضمتها بروسيا اليهــا ، ثم اصبحت ولاية المــانية بعد قيام الوحدة الالمــانية .

(جـ) الاتحاد الذى تم بين هولندة ولكسمبرج ، وقد وضع اسسه مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ، واصبح ملك هولنــدة دوقا للكسمبرج ، وانفصمت عــرى هذا الاتحاد سنة ١٨٩٠ حين تولت الملكة ولهلمينا عرش هولندة ، لان قانون التوارث فى لكسمبرج لا يبيح للسيدات تولى الحكم ، وقد عدل هــذا القانون فيمــا بعــد .

(د) الاتحاد بين ايطاليا والبانيا ، وهو احدث امثلة الاتحاد الشخصي وقــد تم فيما بين ٧ ابريل ١٩٣٩ و ١١ سبتمبر ســنة ١٩٤٣ ، اذ احتلت القوات الفاشية البانيا ففر الملك زوغو واعلنت ايطاليــا بعد ذلك تنصيب فيكتور عمانويل الثالث ملك ايطاليا ملكا على البانيــا ايضا على ان تحتفظ كــل

من الدولتين بسيادتها الداخلية والخارجية . وقد ابرمت فيما بعد معاهدات لتنظيم العلاقة بين الدولتين ، منها اتفاقية اقتصادية فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٩ ، واتفاقية سياسية فى ٣ يونية سنة ١٩٣٩ ، وتمكنت البانيا من الانفصال من هذا الاتحاد على اثر هزيمة ايطاليا فى الحرب العالمية الثانية ، واعلنت استقلالها فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٣ . والغت القانون الذى جمع بين التاج الايطالى والتاج الالبانى .

ويستخلص من هذه الامثلة :

(أ) ان رابطة الاتحاد الشخصي من أضعف الروابط الاتحادية ، ومن اقلها دواما ، اذ ترتكز على انسان واحد بسبب ايلولة العرش فى دولتين مستقلتين اليه ، أو بسبب استخدام القوة وتبريرها باسم الاتحاد .

(ب) كثيرا ما تكون مرحلة الاتحاد الشخصي مقدمة لقيام اتحاد اقوى بين الدول الاطراف فيه .

٢ ـ الاتحاد الفعلى :

يتكون الاتحاد الفعلى من انضمام دولتين فى شكل اتحاد دائم تحت رئيس واحد او ملك واحد ، وتكون الهيئة الحاكمة فى الاتحاد واحدة فى كل الشئون الخارجية وبعض الشئون الداخلية ، وتكون مزدوجة فى الشئون الداخلية الاخرى . فالفرق الرئيسى بين الاتحاد الشخصي والاتحاد الفعلى ، انه فى الاتحاد الفعلى الى جانب شخصية الملك او الرئيس المشترك بين الدولتين تقوم ايضا هيئات حكومية مشتركة ، بينما الاتحاد الشخصي تتمثل الرابطة فيه بين الدولتين فى شخص الملك فحسب . وفيما يلى بعض امثلة لاتحادات فعلية نتناولها بشىء من التفصيل :

(أ) الاتحاد السويدى النرويجى (١٨١٥ ـ ١٩٠٥) : ظلت النرويج مرتبطة بالدانيمرك منذ سنة ١٣٨٠ حتى انعقد مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ فربط النرويج بالسويد مكافاة للملك السويد على ما قدم من معونات للوقوف فى وجه نابليون ، وتعويضا له عن فنلندا التى ضمت الى روسيا بموجب اتفاقية ١٧ سبتمبر سنة ١٨٠٩ .

اما الميثاق الذى قام عليه الاتحاد ، والذى عقد فى ٦ اغسطس ١٨١٥ فلم يضع قواعد هذا الاتحاد واكتفى بذكر ان ملك السويد يكون ايضا ملكا للنرويج فى آن واحد ، وسار النظام على أن يكون لكل من الدولتين برلمانها الخاص وحكومتها الخاصة ، اما اداة الاتصال بين الحكومتين فهو مجلس الوزراء المشترك الذى يقوم بالاشراف على شئون الدولتين معا ، وتشرف وزارة

خارجية السويد على الشئون الخارجية للدولتين ، وهذا هو الذى سبب الازمة التى وقعت سنة ١٩٠٥ وسببت انفصام عرى هذا الاتحاد (٢٧) .

(ب) الاتحاد النمسوى المجرى (١٨٦٧ — ١٩١٨) : قامت الامبراطورية النمسوية المجرية بموجب اتفاق ابرم بين الدولتين سنة ١٨٦٧ ، ولم يصدر هذا الاتفاق فى صورة معاهدة دولية ، بل صدر فى صورة قانونيين داخليين : صدر احدهما فى المجر بتاريخ ١٢ يونية سنة ١٨٦٧ ، والثانى فى النمسا فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ .

وقام هذا الاتحاد على الاسس الآتية : اولا — يكون امبراطور النمسا ملكا للمجر . ثانيا — تبقى لكل من الدولتين حكومة خاصة وبرلمان خاص . ثالثا — توحد كل من وزارات الخارجية ، والدفاع ، والمالية . رابعا — تكون تلك الوزارات المشتركة مسئولة أمام هيئة برلمانية منتخبة من برلمانى بودابست وفينا . خامسا — الى جانب تلك المصالح المشتركة كانت هناك مسائل شبه مشتركة كالشئون التجارية والضريبية والجمركية والنقدية ، وهذه وفقا لقواعد الاتحاد الاساسية من اختصاص كل من الدولتين ، الا انهم قد اتفقوا على أن تناقش بصفة دورية كل عشر سنوات لتنسيق التشريع فى هذه الشئون بين الدولتين . والحق ان هذا الاتحاد كان يقوم على ثلاث دعائم هى السياسة الخارجية الموحدة ، والجيش الموحد ، وشخص الامبراطور فرانسوا جوزيف الذى تولى الحكم من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٩١٦ (٢٩) .

(ج) الاتحاد الدانيمركى الايسلندى (١٩١٨ — ١٩٥٤) : ضمت جزيرة

---

(٢٨) طلبت النرويج أن تكون لها وزارة خارجية مستقلة ، اعتمادا على ان ميثاق الاتحاد يلزمها باتباع سياسة خارجية موحدة ، ولكنه لا يلزمها بتمثيل دبلوماسى موحد ، وطلبت كذلك أن يكون لها نظام قنصلى مستقل عن النظام القنصلى السويدى ، وعللت ذلك بان اسطولها التجارى الكبير الذى يطوف انحاء العالم يحتاج الى رعاية هذه القنصليات ، ورفضت السويد تلك المطالب ، واشتد الخلاف حولها ، وانتهى الامر بخروج النرويج من الاتحاد بعد اجراء استفتاء عام فى النرويج تم فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٠٥ ، وكانت نتيجته ان ٣٦٨٢٠٨ ايدوا الانفصال ، بينما لمْ يؤيد الاتحاد الا ١٨٤ صوتا ، وتم الانفصال نهائيا بتوقيع اتفاقات استوكهولم فى ٢٦ اكتبر سنة ١٩٠٥ .

(٢٩) ولما توفى الامبراطور سنة ١٩١٦ ، وانهزم الجيش فى الحرب العالمية الاولى انهارت الامبراطورية الموحدة رغم ما بذله الامبراطور الجديد من محاولات للابقاء على هذه الوحدة فى صورة اتحاد فيدرالى قد تكون فيه ترضية للجنسيات السلافية التى لم تكن محل عناية الاتحاد القديم الذى كان قائما على جنسيتين فقط هما الجنسية النمسوية والجنسية المجرية ، ولما لم ينجح المسعى تنازل الامبراطور الجديد عن العرش فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وبهذا تفككت الامبراطورية وقامت مقامها دول جديدة هى مملكة يوغسلافيا وجمهوريات تشيكوسلوفاكيا والنمسا والمجر .

ايسلندا الى النرويج سنة ١٢٦٢ ، ثـم بعد ذلك ضمت الى الدانيمرك سـنة ١٣٨٠ ، وبقيت كذلك دون ان يكون لها وضع سياسى واضـح وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ اصدر كريستيان العاشر ملك الدانيمرك قانـون الاتحاد الـذى استقلت بموجبه ايسلندا ، واعتبرت مرتبطة بالدانيمرك فى ظل اتحاد حقيقى ابتداء من اول ديسمبر سـنة ١٩١٨ ، وذلك وفقـا للاسس الآتية : اولا — يكون ملك الدانيمرك فى الوقت نفسه ملكا لايسلندا . ثانيا — تتولى الدانيمرك شئون ايسلندا الخارجية ، وتديرها باسمها ، فتتولى الدانيمرك التمثيـل الدبلوماسى على ان يكون فى كل بعثة دبلوماسية عضو من الجنسية الايسلندية ثالثا — مع التمثيل الدبلوماسى الموحد بين الدولتين فى الخارج كان بينهما تمثيل دبلوماسى ، ففى ريجافيك عاصمة ايسلندا مفوضية دانيمركية ، وفى كوبنهاجن مفوضية ايسلندية . رابعا — انضمت الدانيمرك الى عصـبة الامم ، امـا ايسلندا فلم تنضم ووضعت تحت نظام الحيـاد الدائم وفقا للمادة ١٩ من قانون الاتحاد . خامسا — كانت الشئون الداخليـة المشتركة بين الدولتـين تحت اشراف لجان خاصة (٣٠) .

وحين وقعت الدانيمرك فى قبضة الاحتلال الالمـانى فى ابريل سنة ١٩٤٥ اعلنت ايسلندا خروجها من الاتحاد (٣١) .

ونستخلص من هذه الامثلة مايلى :

(أ) من الناحية القانونية : المعاهدات التى يبرمها الاتحاد الفعلى تقيـد الدول الاعضاء فيه ، والتمثيل الدبلوماسى الخارجى يكون موحدا بين الاعضاء ، والدول الاعضاء تتحمل معا المسئولية الدولية الناجمة عن الاعمال التى تصدر من الاتحاد ؛ اما الحروب التى يعلنها الاتحاد ، او تعلن عليه فنشترك فيهـا آليـا كل دول الاتحاد ، والحروب اذا وقعت بين الدول الاعضاء فى الاتحاد وبعضهم تعتبر حروبا اهلية .

(ب) من الناحية الجغرافية السياسة ، يعتبر التلاصق الجغرافى بين دول الاتحاد الفعلى من العوامل الجوهرية التى تساعد على تقويته ، فاذا تباعدت الدول جغرافيا كما كان الحال بين الدانيمرك وايسلندا فالعوامل الانفصالية التى من اهمها النزعات القومية المحلية تتغلب فى الاكثر على العوامل الاتحادية التى يكون عدم التلاصق الجغرافى من اكبر اسباب ضعفها .

---

(٣٠) أهمها : (أ) اللجنة الاستشارية وتتكون من اربعة اعضاء ايسلنديين واربعة دانيمركيين .
(ب) لجنة التحكيم وتتكون من عضوين يمثلان ايسلندا ، وعضوين يمثلان الدانيمرك .

(٣١) الانفصال لم يتم الا فى ١٤ يونية سنة ١٩٤٩ على اثـر استفتاء عـام اجـرى فى ايسلندا فى ٢٣ مايـو ١٩٤٤ ، وفيه وافق الشعب الايسلندى على الانفصال باغلبية ٧٠٧٢٥ صوتا ضد ٣٧٠ صوتا ، كما وافق باغلبية ٦٩٠٤٨ صوتا ضد ١٠٤٢ صوتا على اختيار النظام الجمهورى . وقد قبلت ايسلندا بوضعها الجديد فى الامم المتحدة كما انضمت الى حلف الاطلنطى .

(جـ) من الناحية الدبلوماسية : من العوامل التى تساعد على الانفصال رغبة كل دولة فى ان يكون لها تمثيل دبلوماسى خاص يحقق مصالحها ويحفظ هيبتها فى الخارج ، واعتقادها انها ظلمت فى التمثيل الدبلوماسى المشترك فمثلا رغبة كل من المجر والسويد وايسلندا فى أن يكون لها تمثيل دبلوماسى خاص وفى ان تشترك فى المحافل الدولية كان من العوامل التى اسهمت فى انهيار الاتحادات الفعلية التى كانت هذه الدول مشتركة فيها .

٣ ـ النظام التعاهدى او الكونفدرالى :

الدولة التعاهدية او الكونفدرالية تتكون من مجموعة من الدول تتفق فيما بينها بمقتضى معاهدة دولية على اقامة هيئة مشتركة تمنح سلطات سياسية خاصة تتمكن بموجبها من الاشراف على سياسة حكومات الدول الاعضاء .

والهيئة التعاهدية تتميز بالخصائص الآتية : (أ) ليس لها شخصية دولية رغم ما لها من اهمية سياسية فى توجيه سياسة الدول الاعضاء . (ب) ليس لها اية سلطة مباشرة على رعايا الدول الاعضاء . (جـ) ليس لها اية سلطة فى تنفيذ قراراتها ، بل ان سلطتها مقصورة على رسم السياسة العامة ، واصدار التوصيات للدول الاعضاء لتنفذ القرارات على الوجه الذى تراه . (د) ليس لها ايراد خاص ، ولكن مواردها تنحصر فيما تتلقاه من انصبة الدول الاعضاء . (هـ) القرارات التى تصدرها هذه الهيئة تخضع لقاعدة الاجماع على وجه العموم .

كما تتميز الدول الاعضاء فى اتحاد تعاهدى بما يلى : (أ) تظل متمتعة بشخصيتها الدولية كاملة ، فلكل منها حق الانفراد بعقد المعاهدات الدولية ، وحق الانفراد بالتمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى ، بل لها ان تقوم منفردة بحرب ، وان كان المألوف ان اتفاق التعاهد يتضمن محالفة عسكرية بين الدول الاعضاء تلزمهم ان يبادروا الى مساعدة المعتدى عليه منهم عسكريا . (ب) لا تعد الحرب التى تقع بين أعضاء التعاهد حربا اهلية كما هو الحال فى الاتحاد الفعلى . (جـ) تحتفظ كل دولة بنظامها السياسى وبدستورها ، اذ يصح ان يجمع التعاهد بين دولة خاضعة لنظام ملكى واخرى لها نظام جمهورى ، أو تكون أمارات او مدناحرة .

وللدول التعاهدية عدة امثلة ندرس منها ما يلى :

(أ) تعاهد الولايات المتحدة بامريكا الشمالية (١٧٨١ ـ ١٧٨٧) : عندما استقلت المستعمرات الثلاث عشرة الامريكية التى كانت خاضعة لانجلترا وجدت نفسها مضطرة الى الاتحاد فى سبيل تنظيم مقاومتها ضد المستعمر ، وقد تم الاتحاد فعلا فى شكل اتحاد تعاهدى اهم عناصره : اولا ـ قيام هيئة

تعاهدية سميت الكونجرس وتتكون من منـدوب عن كل ولاية مـن الولايات الثـلاث عشرة . ثانيا ـ مهمـة الكونجرس هى الاشراف عـلى الشـئون العسكرية ، والشئون الخارجية ، اما ما عدا ذلك فكان من اختصاص الولايات . ثالثا ـ تصدر قرارات الكونجرس باغلبية تسـعة اصوات من الثـلاثة عشر صوتا ، ثـم تبلغ تلك القرارات الى حكومات الولايات لتقوم بالتنفيـذ وكانت الحرب الدائرة بين هذه الولايات وانجلترا هى التى حفظت هـذا التعاهد من التفكك ، ولهذا فبمجرد انتهاء الحرب برزت التيـارات الانفصالية ، وزادت حـدة الخلاف بين الولايات ، واستدعى ذلك اجتماع ممثـلى الدول لوضـع مشروع جديد للاتحاد سمى مشروع انا بوليس « سنة ١٧٨٦ » ولكنه لم يحقق الغرض منه ، فاجتمع الكونجرس مرة اخرى بمدينة فيلاديلفيـا فى ٢٥ مايـو سنة ١٧٨٧ ودارت المفاوضات التى ادت الى توقيـع الدستور الاتحـادى للولايات المتحدة فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ ، وما زال قائما حتى الآن .

(ب) التعاهد الهلفيى « السويسرى » (١٨١٥ ـ ١٨٤٨) : يرجع تاريخ هذا التعاهد الى اواخر القرن الثالث عشر ، اذ تعاهدت ثـلاث مقاطعـات سويسرية بموجب معاهدة صداقة دائمـة فى اول اغسطس سـنة ١٢٩١ ، وانضمت اليهـا فيما بعـد مقاطعات اخرى ، وكان مندوبو هـذه المقاطعات يجتمعون بدون انتظام كلما دعت الحـال الى ذلك ، وسميت هذه الاجتماعات « الدييت » .

وقد اعترفت الدول الاخرى بالتعاهد السويسرى فى المـادة السادسة من معاهدة ويستفاليا المبرمة فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٦٤٨ ، وزاد عـدد المقاطعـات التى انضمت الى التعاهد حتى بلغت ثلاث عشرة فى سـنة ١٧٨٩ ، ثـم وصلت الى تسع عشرة فى سـنة ١٧٩٨ ، وارتفعت الى اثنتين وعشرين حين وضع نظامها التعـاهدى بموجب قـرارات مؤتمر فيينا الصـادرة فى ٧ اغسـطس سـنة ١٨١٥ .

ويقوم هذا التعاهد على العناصر الآتيـة : اولا ـ قيام هيئة تعاهدية دائمة يكون فيها لكل مقاطعـة سويسرية صوت واحـد . ثانيا ـ رياسة الهيئـة التعاهدية تكون بالتناوب بين كل من مقاطعات زيـورخ ، وبـرن ، ولوسرن لانها كلها من المقاطعات الرئيسية . ثالثا ـ من اختصاصات الهيئة التعاهدية « الدييت » ابرام المعاهدات الدولية ، واعـلان الحرب ، وعقـد الصـلح . رابعا ـ يخضع للهيئة التعاهدية جيش اتحادى مكون مـن فـرق تمثـل كل مقاطعة من المقاطعـات . خامسا ـ كانت الهيئة التعاهدية تضمن دسـاتير المقاطعات وحرية التجارة بين المقاطعات والمساواة التامة بين كافة المواطنين . سادسا ـ فى حالة وقوع خلاف بين بعض المقاطعـات وبعضها يفض هـذا الخلاف بالطرق السلمية على يد قضاة يختارون من المقاطعات التى لا تكـون طرفا فى هـذا الخلاف .

وقد انتهى النظام التعاهدى على اثر النزاع الذى وقع بين المقاطعات التى يتغلب فيها المذهب البروتستانتى ، والمقاطعات التى يتغلب فيها المذهب الكاثوليكى ، فقد حاولت المقاطعات الكاثوليكية أن تنفصل من هذا التعاهد لتكون اتحادا خاصا بها ، ولكن المحاولة لم تنجح ، واعيد النظر فى التعاهد باكمله ، وادى ذلك الى وضع دستور جديد فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٤٨ جعل سويسرا تنتقل من نظام الدولة التعاهدية الى نظام الدولة الاتحادية .

(جـ) التعاهد الجرمانى (١٨١٥ — ١٨٦٦) : نشأ هذا التعاهد بموجب قرارات مؤتمر فيينا الصادرة فى ٩ يونية سنة ١٨١٥ ، وكانت هذه الدولة التعاهدية تجمع بين ثمان وثلاثين دولة (٣٢) والاهداف التى كان يرمى اليها التعاهد لا تخرج عما تقوم به المنظمات الدولية فى وقتنا الحاضر ، وهى : اولا — تضامن الدول الاعضاء فى الوقوف فى وجه كل اعتداء خارجى يقع على اى عضو فى التعاهد . ثانيا — التعهد بالا تحارب دولة عضو اى دولة اخرى لاى سبب من الاسباب . ثالثا — فض المنازعات الدولية التى تقع فيما بينها عن طريق رفعها الى الدييت .

اما مميزات هذا التعاهد فاهمها : اولا — كانت الرياسة الشرفية لهذا التعاهد لامبراطورية النمسا . ثانيا — كانت له هيئة تعاهدية دائمة تسمى « الدييت » ومقرها مدينة فرانكفورت . ثالثا — للهيئة التعاهدية شخصية دولية ، فلها حق اعلان الحرب ، وابرام الصلح ، وعقد المحالفات العسكرية . وابتداء من ١٥ مايو سنة ١٨٢٠ صار لها حق ايفاد ممثلين دبلوماسيين لدى الدول الاعضاء فى التعاهد ، ولدى الدول الاجنبية عنه ، كما كان لها حق قبول الممثلين الدبلوماسيين من قبل الدول الاعضاء فى التعاهد ، وللدول الاجنبية عنه . رابعا — للهيئة التعاهدية لجنة دائمة مكونة من سبعة عشر عضوا ، احد عشر منهم يمثلون الدول الكبرى ، وستة يمثلون باقى الدول ، وهذه اللجنة تتولى دراسة الشئون العادية للتعاهد . اما الشئون السياسية العليا بما فيها تعديل دستور التعاهد فموكولة الى الدييت الذى تتمثل فيه كل الدول الاعضاء ولكل منها عدد خاص من الاصوات (٣٣) . خامسا — يخضع للدييت جيش تعاهدى مكون من ثلاثمائة الف جندى وتكون له استحكامات خاصة ، وهى مشتركة بين كافة الاعضاء .

---

(٣٢) هذه الدول كانت على الوضع الاتى : امبراطورية واحدة هى الامبراطورية النمسوية . خمس دول ملكية هى : بروسيا ، بافاريا ، هانوفر ، ساكس ، فرتنبرج ، ثمانى ولايات يحكم كلا منها فراندوق ، عشر ولايات يحكم كلا منها دوق ، عشر امارات ، اربع مدن حرة هى : فرانكفورت وهامبرج وبريم ولوبك . ومن الجدير بالملاحظة ان ثلاثا من الدول السابقة الذكر كانت مرتبطة بدول اجنبية عن التعاهد على الوجه الاتى : (ا) مملكة هانوفر كانت مرتبطة عن طريق اتحاد شخصى بانجلترا . (ب) امارة لكسمبرج كانت مرتبطة بهولندة باتحاد شخصى (جـ) دوقية هولشتين كانت خاضعة للدانيمارك .

وكانت حياة هذا التعاهد حافلة بالمنازعات والخلافات ، فلم ينفذ الدفاع المشترك ، وحين اعتدت فرنسا على النمسا سنة ١٨٥٩ امتنعت بروسيا عن مساعدتها ، وفوق ذلك فقد وقعت حروب بين أعضاء الاتحاد وبعضهم ، ومنها الحرب التى وقعت بين بروسيا والنمسا ، وقد انهزمت النمسا فى معركة سادوا . وجاءت معاهدة براغ فى ٢٣ اغسطس سنة ١٨٦٦ تلغى التعاهد الجرمانى ليحل محله تعاهد المانيا الشمالية ، حيث كانت بروسيا تقوم بالدور الرئيسى ، وقد نشأ هذا التعاقد بموجب دستور ١٦ ابريل سنة ١٨٦٧ ، وكان له برلمان ومجلس جمركى يعرف باسم الزولفرين ، ويشرف على الاتحاد الجمركى الذى يربط بين اعضاء التعاهد ، وكان هذا التعاهد وسطا بين نظام التعاهد الجرمانى الذى انفصمت عراه سنة ١٨٦٦ وبين الاتحاد الالمانى الذى قام فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ وسنتحدث عنه فيما بعد .

تعقيب :

من كل ما سبق من الامثلة التى أوردناها عن الدول التعاهدية فى أوربا وأمريكا ، يستخلص :

١ — الدول التى يتكون منها التعاهد دول مستقلة ذات سيادة ، تعاهدت بمحض ارادتها ، أما الدول التى لا تكون مستقلة ، و التى تكون ناقصة السيادة فلا يجوز ان تنضم الى التعاهد .

٢ — التعاهد يتم عن طريق ابرام معاهدة دولية ، ما دامت الدول المرتبطة مستقلة .

٣ — يصدر هذا التنظيم قراراته على وجه العموم بالاجماع ، أو بأغلبية خاصة تكاد تقترب من الاجماع (٣٤) .

٤ — قيام تلك التعاهدات كان مصدرها غالبا وجود خطر مشترك تتعرض له هذه الدول ، أو عدو خارجى يهدد استقلالها ، ووحدتها الاقليمية ، فالتعاهد السويسرى قام لمواجهة أطماع الامبراطورية النمسوية المجرية ، والتعاهد الامريكى قام للتخلص من الاستعمار البريطانى .

---

(٣٣) كان لكل من الامبراطورية النمسوية والدول الملكية الخمس اربعة اصوات ، وخمس ولايات تتمتع كل منها بثلاثة أصوات وثلاث ولايات تتمتع كل منها بصوتين ، وباقى الامارات والولايات والمدن الحرة لكل منها صوت واحد .

(٣٤) ولذلك يتعذر ان تصل تلك الهيئة التعاهدية الى البت فى الامور المعروضة عليها ، اذ ان كل دولة فى التعاهد مهما صغرت تستطيع تعطيل ما لا ترضى عنه ، وفضلا عن ذلك فان القرارات التى تصدر فعلا غالبا ما يكتنفها الغموض وتستخدم فيها اساليب التعميم رغبة فى ارضاء المطالب المتباينة بل والنزعات المتناقضة . لذلك نجد كافة الهيئات التعاهدية تكتفى باصدار توصيات سياسية عامة للدول الاعضاء بدل ان تصدر قرارات ايجابية فى موضوعات خاصة .

٥ — فى كل تعاهد تكون هناك دولة تتزعم الحركة الاتحادية سياسيا وعسكريا ، فكانت الزعامة لبروسيا فى الاتحاد الجرمانى الذى تام سنة ١٨٦٧ ، وكانت لمقاطعة زيورخ فى التعاهد السويسرى ، وعدم وجود مثل هذه الزعامة داخل التعاهد قد تكون من عوامل ضعفه ، اذ تتنافس الدول لتصل الى تلك الزعامة دون ان تكون لواحدة منها قوة ترجح كفة ميزانها ، فيترتب على هذا التنافس ضعف التعاهد ، ثم تفككه .

٦ — لا يستتب التعاهد الا اذا قام على تضامن اقليمى حقيقى ، فالوحدة الجغرافية ، والتكامل الاقتصادى ، واللغة المشتركة ، والتقاليد المتشابهة كل أولئك من العوامل التى تساعد على استتباب التعاهد .

٧ — اعترف كثير من الدول التعاهدية بمبدأ عدم المساواة ، ففى الاتحاد السويسرى كانت هناك المقاطعات غير الرئيسية التى يحق لمندوبيها رياسة الهيئة التعاهدية ، بينما كانت المقاطعات غير الرئيسية لا يحق لها هذا . وفى الاتحاد الجرمانى كان عدد الاصوات الممنوحة لكل دولة فى الدييت يختلف باختلاف أهمية هذه الدولة .

٨ — ساعد قيام الدول التعاهدية فى أوربا على توطيد مبدأ التحكيم فى المنازعات التى تقع بين الدول اذ كانت تلك التعاهدات تتضمن مبدأ التحكيم .

٩ — بوجه عام كانت الانظمة الاتحادية التى قامت عليها الدول التعاهدية ضعيفة ، ولذلك انتهت كلها الى احد أمرين : اما تفكك التعاهد ، وعودة كل دولة الى حالتها ، واما ان تنقلب الدولة التعاهدية الى دولة اتحادية كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى التعاهد السويسرى ، والتعاهد الجرمانى سنة ١٨٤٨ . ومن هذا يتضح ان النظام التعاهدى فى جملته نظام انتقالى مؤقت يهدف الى اعداد الدول الاعضاء فيه لتقبل النظام الاتحادى .

٤ — النظام الاتحادى الفيدرالى :

تتكون الدولة الاتحادية من مجموعة من الدول انضم بعضها الى بعض بمقتضى دستور فى شكل اتحاد دائم ، تسوده هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول ، وعلى رعاياها ، ويترتب على قيام هذه الرابطة :

(أ) الاتحاد يمس استقلال الدول الاعضاء التى انضمت اليه ، اذ تفقد شخصيتها الدولية لتكون كلها شخصا دوليا واحدا .

(ب) ترتكز الشخصية الدولية فى الهيئة المركزية للدولة الاتحادية (٣٥) .

(جـ) للولايات الاعضاء فى الدولة الاتحادية جنسية واحدة .

(د) دستور الدولة الاتحادية هو الذى ينظم العلاقات بين الولايات وبعضها ، وبينها وبين الهيئة المركزية ، أو الحكومة المركزية .

وتنشأ الدولة الاتحادية باحدى الطريقتين الآتيتين : اما نتيجة اتفاق دول مستقلة ، وهذا هو الغالب ، كما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحدة الامريكية ، ونشأة سويسرا والمانيا ، فهذه كلها كانت دولا تعاهدية ، وانقلبت الى دول اتحادية . واما ان تنشأ نتيجة انفصال الولايات عن دولة موحدة بسيطة مع رغبتها فى أن تستمر مرتبطة ببعضها فى ظل النظام الاتحادى ، فالبرازيل كانت دولة بسيطة ثم ما لبثت أن تحولت الى دولة اتحادية سنة ١٨٥٧ . وروسيا كانت دولة بسيطة قبل سنة ١٩١٧ ، ثم تحولت الى دولة اتحادية بعد قيام الثورة الشيوعية .

وينقضى الشكل الاتحادى للدولة بأسلوبين ايضا : اما بانفصال الولايات من الاتحاد ، وتحولها الى دول مستقلة نتيجة لحرب اهلية ، أو حركة ثورية ، فالحرب الاهلية التى وقعت بين الولايات الجنوبية والولايات الشمالية فى امريكا لو كانت قد انتهت بانتصار الجنوب على الشمال لترتب عليه تفكك الولايات المتحدة . وأما ان ينقضى الشكل الاتحادى بتحول الدولة الاتحادية الى دولة بسيطة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات ادارية لا تتمتع بأى استقلال بعد أن كانت وحدات سياسية ذات سيادة داخلية مثل الولايات المتحدة الاندونيسية التى كانت دولة اتحادية مكونة من ست عشرة دولة بموجب معاهدة لاهاى المبرمة فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم تحولت بسيطة بموجب الدستور الاندونيسى الصادر فى ١٧ اغسطس سنة ١٩٥١ .

---

(٣٥) ولذلك عدة نتائج هامة :

(ا) للدولة الاتحادية تمثيل دبلوماسى واحد ، بمعنى أن الهيئة المركزية هى التى توجه البعثات الدبلوماسية ، كما يعتمد لديها البعثات الدبلوماسية الاجنبية ، أما الدول الاعضاء فى الاتحاد (الولايات) فتفقد هذا الحق .

(ب) حق ابرام المعاهدات الدولية مقصور على الحكومة المركزية وتكون هذه المعاهدات ملزمة لكافة الدول الاعضاء فى الاتحاد ، اما كل عضو فى الاتحاد فانه يفقد هذا الحق .

(جـ) حق اعلان الحرب مقصور على الحكومة المركزية ، وتلك الحرب تجر اليها كل الدويلات الاعضاء ، ولا يجوز لاحداها ان تتخلف عن الاشتراك فيها بحجة انها لا شأن لها بها ، الا بحجة انها لم تعلنها واذا وقعت حرب بين بعض الدول الاعضاء فى الاتحاد وبعضهم فانها تعتبر حربا اهلية .

(د) تقع المسئولية الدولية على عاتق الحكومة المركزية دون الدويلات .

والدول الاتحادية ، كما هو الحال بالنسبة لكافة الدول المركبة تقوم اصلا للتوفيق بين تيارين متضادين ، اولهما هو التيار الاتجادى الناشىء من عوامل تدعو الى الوحدة ، وأما الثانى فهو التيار الانفصالى الناشىء عن عوامل تستمد من رغبة الشعوب والجماعات فى التمتع باكبر قسط من الاستقلال . وتيار الاتحاد يتمثل فى تنظيم الهيئة الاتحادية أو الحكومة المركزية ، اما تيار الاستقلال فيتمثل فى نظم الولايات .

والهيئة المركزية التى تتولى شئون الاتحاد تتكون بوجه عام من ثلاث سلطات هى : السلطة التشريعية الاتحادية ، والسلطة التنفيذية الاتحادية ، والسلطة القضائية الاتحادية .

(أ) السلطة التشريعية الاتحادية : تتكون هذه السلطة من مجلسين : الاول يتألف من ممثلى الولايات فيكون لكل منها نائب أو نائبان مهما يكن شان الولايات من الاتساع أو الضيق وبذلك تتم المساواة القانونية المنشودة بين أعضاء الاتحاد (٣٦) .

أما المجلس الثانى فينتخب من الافراد بوصفهم رعايا دولة الاتحاد ، شأنه فى هذا شأن البرلمان فى الدولة البسيطة ، وعليه فيكون ممثلو الولايات الكبيرة اكثر عددا من ممثلى الولايات الصغيرة ، وفى ذلك تعبير عن عدم المساواة بين الدول الاعضاء فى الاتحاد . فاعتبار المساواة ظاهر فى المجلس الاول وهو مجلس الولايات . واعتبار عدم المساوة ظاهر فى المجلس الثانى وهو المجلس الشعبى .

وهذان المجلسان (٣٧) يقومان بوضع القوانين الاتحادية التى تسرى على مختلف انحاء الدولة الاتحادية ، ولو أن تنفيذ بعض هذه القوانين فى داخل الحدود الاقليمية لاى ولاية من الولايات موقوف على الحكومة المحلية .

---

(٣٦) وقد شذت بعض الدساتير الاتحادية فابتعدت عن مبدأ المساواة داخل مجلس الولايات ومن ذلك الدستور الاتحادى لالمانيا فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٩ ، والدستور الاتحادى الحالى لالمانيا الغربية ، والدستور السوفيتى . على ان هذه الدساتير وان تكن قد شذت بالنسبة لمبدأ المساواة فهى لم تقرر تمثيل الولايات على أساس تعداد سكانها ، بل راعت المبدأ الاساسى فى النظام الاتحادى وهو النظر الى الولايات باعتبارها وحدات سياسية مميزة ذات شخصية خاصة .

(٣٧) تختلف تسمية المجلسين باختلاف الدساتير الاتحادية ، فبعض الدساتير تسمى المجلس الممثل لمجموع الرعايا (المجلس الادنى) وبعضها يسميه (المجلس الوطنى) والبعض الاخر يسميه (مجلس النواب) اما المجلس الممثل للولايات فتسميه بعض الدساتير (المجلس الاعلى) وبعضها يسميه (المجلس الاتحادى) ومنها ما يسميه (مجلس الشيوخ) . ومهما تختلف هذه التسميات ، ومهما تختلف طريقة تشكيل هذين المجلسين فان ازدواج السلطة التشريعية من العناصر الاساسية فى النظام الاتحادى .

(ب) السلطة التنفيذية الاتحادية : تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الدولة ، وحكومة الاتحاد . ورئيس الدولة قد يكون ملكا ، ففى الدولة الاتحادية الالمانية التى قامت فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٩ كان ملك دولة بروسيا رئيسا للدولة الاتحادية ولقبه امبراطور المانيا ، وقد ينتخب الرئيس من مجموع رعايا الدولة الاتحادية بطريق مباشر كما حدث فى المانيا بعد سنة ١٩١٩ ، وقد ينتخب بطريق غير مباشر اى عن طريق الهيئة التشريعية الاتحادية ، فبعض الدساتير الاتحادية تعهد الى مجلس الاتحاد فى اجتماع على هيئة مؤتمر بانتخاب رئيس الدولة او الهيئة التنفيذية الاتحادية التى تعد بمثابة رئيس الدولة كما هو الشأن فى سويسرا . أما الحكومة الاتحادية فمن مهامها تنفيذ القرارات والقوانين الاتحادية وتتبع فى ذلك اسلوبين :

اولا — اسلوب الادارة المباشرة ، بأن تنشىء الحكومة الاتحادية ادارات خاصة لها فى مختلف الولايات ، وتكون تابعة لها ، ومستقلة عن الحكومة المحلية وادارتها ، فمثلا قد توجد فى ولاية ما ادارة خاصة لجمع الضرائب المحلية تخضع للحكومة المحلية ، وادارة اخرى تجمع الضرائب الاتحادية وتخضع للحكومة الاتحادية . ويعاقب على هذا الاسلوب انه يترتب عليه أعباء مالية تتحملها الدولة لوجود موظفين يتبعون الادارة المحلية ، وموظفين يتبعون الادارة الاتحادية ، ويعاقب ايضا بما يترتب عليه من تعطيل للجهاز الادارى .

ثانيا — أسلوب الادارة غير المباشرة ، وهو ان تعتمد الحكومة المركزية على ادارة الحكومات المحلية فى تنفيذ القوانين الاتحادية ، وتكتفى بأن تتولى الرقابة ، ولا عيب فى هذا الا ان بعض الحكومات المحلية قد تتراخى فى تنفيذ القوانين الاتحادية .

وبعض الدول الاتحادية تجمع بين هذين الاسلوبين ، ويسمى ذلك أسلوب الادارة المختلطة .

(جـ) السلطة القضائية الاتحادية : تتكون هذه السلطة عادة من محكمة عليا ينتخب اعضاؤها بمعرفة السلطة التشريعية ، والى جانب كون هذه المحكمة مختصة باستئناف أحكام المحاكم المحلية التابعة للولايات ، فان لها اختصاصات أخرى هى :

أولا — فض المنازعات التى تقع بين الولايات التى يتكون منها الاتحاد .

ثانيا — فض المنازعات التى تقع بين الولايات والحكومة المركزية .

ثالثا — مراقبة دستورية القوانين التى تصدرها الهيئات التشريعية لمختلف الولايات .

الولايات فى الدولة الاتحادية : تتكون الدولة الاتحادية من عدة ولايات ، فهى مثلا فى الولايات المتحدة ٥٠ ولاية ، وفى الهند ٢١ ولاية ، وفى سويسرا ٢٢ ولاية . ولكل ولاية اقليم خاص ذو حدود معينة ، ولا يجوز فصل اى جزء منه بضمه الى ولاية أخرى ، أو بتحويله الى ولاية جديدة ، كل ولايـة تضع لنفسها الدستور الذى يلائمها ، الا انه قد يفرض على كل الولايات أن تراعى فى دستورها بعض القواعد الاساسية . كان تتبع النظام الجمهورى مثلا ، او تفرض موافقة الشعب عليه ، وكذلك لكل ولاية هيئة تشريعية قد تكون قائمة على نظام المجلس الواحد ، أو على نظام المجلسين ، ولهـا حكومة مسئولة امام البرلمان المحلى ، ولها سلطة قضائية .

توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات : تنوعت الاساليب التى اخذت بها الدساتير الاتحادية فى توزيع السلطة بين الهيئة المركزية والولايات الا انه يمكن جمعها تحت ثلاثة اساليب :

الاسلوب الاول : ينص الدستور على حصر ما يدخل فى اختصاص الهيئة المركزية ، وما يدخل فى اختصاص الولايات ، وعيب هذا النظام انه لا يمكن أن يكون شاملا لان تطور حياة الدولة وحياة المجتمع يترتب عليه ظهور أمور جديدة لم تكن فى حساب المشرع حين وضع الدستور ، وحينئذ يدور البحث عن السلطة التى تختص بتنظيمها (٣٨) .

الاسلوب الثانى : ينص الدستور على حصر ما يدخل فى اختصاص الولايات وما لم يتناوله الحصر يكون من اختصاص الهيئة المركزية ، وهذا الاسلوب لا يلقى قبولا فى معظم الدول الاتحادية ، اذ نرى انه يوسع اختصاص الهيئة المركزية على حساب اختصاص الولايات فكل ما يجد من مخترعات ، وكل ما يقع من تطورات فى المجتمع يكون تنظيمه حتما من اختصاص الهيئة المركزية .

الاسلوب الثالث : ينص الدستور على اختصاص الهيئة المركزيـة على سبيل الحصر ، ويترك باقى الاختصاصات التى لم تدخل فى حصره للدويلات ، اى أن الولايات تكون مختصة بكل ما لم يرد حصره فى الدستور ، وقد أخذ بهذا الاسلوب كثير من الدول الاتحادية لما فيه من ضمان لاستقلال الولايات وحمايتها من محاولات الهيئة المركزية فى بسط نفوذها عليها .

---

(٣٨) فلو فرضنا مثلا أن دولة من الدول الاتحادية اتبعت هذا الاسلوب فى دستورها الذى وضع منذ زمن ، وظهر مخترع حديث مثل الراديو أو التليفزيون فمن الذى يصدر التشريعات المنظمة لهذه المخترعات كتوزيع الموجات ، وكتحديد كون الاذاعة حكومية او اهلية ونحو ذلك . اهو الهيئة المركزية ام الولايات ؟

(م ــ ١٥ المدخل)

ومن الملاحظ انه مهما كان النظام المتبــع فى تنظيم العلاقات بين الدويــلات والهيئة المركزية ، ومهما كان النظام المتبع فى توزيــع السلطات بينهما فانه من المحقق أن الهيئة المركزية تحتل مكانة سياســية اقوى من مــكانة الولايات ويبــدو هذا التفوق فيما يلى :

١ ــ اذا وجد تعارض بين القوانين الاتحادية وقوانين الولاية فان الاولى هى التى تطبق داخل حــدود الولاية .

٢ ــ الهيئة الاتحادية هى التى تختص بالفصل فى المنازعات التى تقع بينها وبين احدى الولايات ، أو بين ولاية واخرى ، وتباشر معظم الدول الاتحادية هذا الاختصاص عن طريق هيئة قضائية اتحادية ، وهذه الهيئة مــع كونهــا مستقلة فانها تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية ، بل ان بعض الدســاتير جعلت مسألة فض المنازعات هذه من اختصــاص هيئة غير قضائية كمــا كان الوضع فى دستور المانيا سنة ١٨٧١ .

٣ ــ لكل ولاية أن تضــع لنفسها الدستور الذى تراه ملائما لها ، الا ان هذا الدستور يجب أن يخضع لبعض المبادىء العامة التى وضعت فى الدستور الاتحادى ، وبذلك يكون دستور الولاية مقيــدا .

٤ ــ للهيئة المركزية فى حالة الحــروب ، وفى حالة الطــوارىء ، وفى الازمات الاقتصادية سلطات استثنائية يجــوز بموجبها ان تتدخل فى الشئون الداخلية للولايات .

٥ ــ هناك ظاهرة سياسية اهتم بهــا الكتاب والفقهاء ، وهى انه كلمــا تعقدت الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما زاد ارتبــاط الدولة الاتحادية بدول اجنبية فان سلطات الهيئة المركزية تزيد على حساب سلطات الولايــات بذلك نجــد كثيرا من الدول تكون اتحادية اسما فى حــين انها فى الواقــع دول بسيطة ، واستقلال الولايات الخاضعة لهــا لا يخرج عن الاستقلال الذى تتمتع به الوحدات الادارية .

ومن الدول الاتحادية القائمة الآن ، والتى تمارس حقــا حياة سياســية موافقة للنظم الاتحادية الولايات المتحــدة فى القارة الامريكية ، وســويسرا والمانيــا الغربية والاتحاد السوفيتى فى القــارة الاوربية ، والهنــد فى القارة الآسيوية ، لذلك سنعرض لها بشىء من الايضــاح :

(أ) النظام الاتحادى فى الولايات المتحدة الامريكية : سبق ان اشرنا الى أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مستعمرات انجليزية ، ثــم انفصلت عــن انجلترا ، وأعلنت استقلالها ، وكنت بين دويلاتهــا المختلفة نظاما تعاهديــا ، ثم اشرنا الى مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧ حيــث أقــر فيه المؤتمرون الغــاء ميثاق التعاقد القديم ليحــل محله دستور جــديد يجعل من هــذه الولاية دولة

اتحادية هى التى سميت « الولايات المتحدة » ، وقد ظل هذا الدستور وما أدخل عليه بعد من تعديلات معمولا به حتى اليوم (٣٩) .

والسلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة يتولاها رئيس أعلى يسمى رئيس الجمهورية ، وينتخب باجراء انتخابات عامة ، ومدته اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وللرئيس نائب ينتخب لنفس المدة وبنفس الاجراءات ، ويرأس مجلس الشيوخ ، ويحل محل الرئيس عند وفاته حتى تنتهى المدة ، ويعاون الرئيس عدد من الوزراء ، ويكونون مسئولين امامه فقط ، هو الذى يعينهم ويقيلهم اذا شاء .

والسلطة التشريعية يتولاها مجلس الشيوخ وهو يمثل الولايات الخمسين بمعدل عضوين لكل ولاية فيكون عدد اعضائه مائة ، وينتخبون لمدة ست سنوات ، على ان يجدد ثلثهم كل سنتين . أما مجلس الممثلين اى مجلس النواب فيتكون من أكثر من أربعمائة نائب ينتخبون لمدة سنتين عن طريق انتخابات عامة .

والسلطة القضائية تتمثل فى المحكمة الاتحادية العليا ، وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ مدى الحياة ، وهم غير قابلين للعزل ، وهذه المحكمة الى جانب اختصاصها بوصفها المحكمة الدستورية العليا للاتحاد تتولى الفصل فى المنازعات التى قد تقع بين الولايات وبعضها ، او بينها وبين الهيئة الاتحادية .

وتتمتع الولايات بنصيب كبير من الاستقلال الداخلى ، يمكن اجماله فيما يلى :

اولا — لكل منها دستورها الخاص ، ويفرض الدستور الاتحادى نظام الحكم الجمهورى على جميع الولايات .

ثانيا — لكل منها حاكم ينتخب باجراء انتخابات عامة لمدة تتراوح بين سنتين واربع سنوات .

ثالثا — السلطة التشريعية من اختصاص مجلسين باستثناء ولاية نبراسكا التى ليس لها الا مجلس واحد .

---

(٣٩) كانت الولايات التى وقعت على هذا الدستور فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ ثلاث عشرة ولاية ، ثم زادت الى أن أصبحت ثمانى وأربعين ولاية . وفى اواخر سنة ١٩٥٨ قبل اقليم الاسكا باعتباره ولاية جديدة فأصبح عدد الولايات تسعا واربعين . ويضاف الى تلك جزر هاواى بالمحيط الهادى فيصبح مجموع الولايات خمسين .

رابعا — لكل ولاية محاكمها الخاصة ، وعلى راسها محكمة عليا .

خامسا — للولاية مطلق الحرية فى كافة الاختصاصات التى لا تكون من اختصاص الهيئة الاتحادية ، ومن ذلك تنظيم الانتخابات ، والاشراف على التعليم والمرافق العامة ، والقوانين المدنية والتجارية والجنائية ، أما التجارة بين الولايات وبعضها والتجارة الخارجية ، والسياسية الخارجية والدفاع ، وسك النقود ، فهذه كلها من اختصاص الهيئة الاتحادية .

سادسا — تشترك الولايات فى تعديل الدستور الاتحادى اذا اقتضى الامر تعديله ، ويكون ذلك وفقا لاجراءات خاصة ، وذلك مما يجعل الدستور الامريكى فى عداد الدساتير الجامدة .

(ب) النظم الاتحادية في المانيا : مرت المانيا بثلاث مراحل اتحادية ، فقامت الامبراطورية الالمانية من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٩١٨ ، ثم قامت جمهورية فيمار سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٣ ، ثم قامت جمهورية المانية الاتحادية او المانيا الغربية من سنة ١٩٤٩ .

اولا : الامبراطورية الالمانية (١٨٧١ — ١٩١٨) : تم تكوين الامبراطورية الالمانية على اثر هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية (٤٠) . ولهذا الاتحاد بعض الخصائص الشاذة التى تميزه عن باقى الاتحادات ومنها :

١ — يتكون من ست وعشرين دويلة ، ويحكم بعضها ملوك ، فالى جانب ملك بروسيا الذى كان هو نفسه امبراطور المانيا ، كان هناك ملك بافاريا وملك فورتنبرج وملك ساكس وغيرهم .

٢ — الدول الاعضاء فى الاتحاد احتفظت بحق التمثيل الدبلوماسى الايجابى والسلبى ، وكانت تتبادل فيما بينها البعثات الدبلوماسية (٤١) .

٣ — قبل تكوين الاتحاد ، وقبل صدور الدستور الاتحادى سنة ١٨٨١ كان بين هذه الدول اتفاقيات دولية يفهم منها ان الرابطة القائمة بين هذه الدول رابطة تعاهد اكثر مما هى رابطة اتحاد .

٤ — الى جانب الجيش الالمانى الذى كان مكونا من احدى وعشرين فرقة كان هناك الجيش البافارى الخاص بدولة بافاريا ، والمكون من اربع فرق .

---

(٤٠) اعلن تكوين الامبراطورية من قصر فرساى بفرنسا فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ ، أما الاسس التى قامت عليها هذه الامبراطورية فقد حددها دستور ١٦ ابريل سنة ١٨٧١ .

(٤١) كانت بروسيا مثلا توفد ممثلين دبلوماسيين لها الى ميونيخ ، ودرسدن ، واستوتجارد كما انه كان لاعضاء الاتحاد بوجه عام علاقات دبلوماسية مع الدول الاجنبية كل منها على حدة .

تلك الخصائص جعلت كثيرا من فقهاء القانون ينكرون أن الامبراطورية الالمانية تعتبر دولة اتحادية ، ولكن يرون انها اقرب الى نظام الدولة التعاهدية . غير أن فريقا آخر يرى عكس ذلك ، ويبرز النظم الاتحادية فى الامبراطورية الالمانية . ومنها .

١ — من الناحية التنفيذية كان هناك رئيس واحد للدولة وهو امبراطور المانيا ويعاونه رئيس وزراء مسئول امامه وهو الذى يعينه ويعزله .

٢ — من الناحية التشريعية كان هناك نظام المجلسين : المجلس الاول ، وينتخب اعضاؤه فى انتخابات عامة وعددهم يتراوح بين ٣٩٠ر٤٠٠ والمجلس الاعلى وهو مكون من ثمانية وعشرين عضوا ، وتمثل فيه الدول الاعضاء فى الاتحاد ، ولو أن المساواة بين الدول فى عدد المقاعد غير متوافرة .

٣ — من الناحية القضائية كانت هناك محكمة عليا للامبراطورية مقرها مدينة ليبزج .

٤ — أما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والولايات فكان يتم على الوجه الآتى : شئون الدفاع والاقتصاد والسياسة الخارجية من اختصاص الحكومة المركزية ، أما باقى الشئون الاخرى وفى مقدمتها التعليم والدين فهى من اختصاص حكومات الولايات .

ثانيا : جمهورية فيمار : (١٩١٩ — ١٩٣٣) : على اثر هزيمة المانيا فى الحرب العالمية الاولى تغير نظام الحكم فيها ، ووضع لها فى ١١ اغسطس سنة ١٩١٩ دستور جديد عرف باسم « دستور فيمار » . وبموجب هذا الدستور :

١ — تتحول المانيا من امبراطورية الى جمهورية ، ويلغى النظام الملكى فى كافة الولايات الالمانية .

٢ — تتكون الجمهورية الاتحادية الالمانية من سبعة عشر اقليما لكل منها حكومة خاصة مسئولة أمام برلمان محلى ، وتتمتع تلك الحكومات المحلية باختصاصات واسعة ، لاسيما فى ميدان التعليم والقضاء والشرطة ، بل كانت بعض الولايات تتمتع بحق ابرام الاتفاقيات فيما بينها وفيما بينها وبين الحكومة المركزية .

٣ — الحكومة المركزية كانت تتضمن السلطات الثلاث التقليدية : فالسلطة التنفيذية تتمثل فى رئيس الجمهورية والحكومة المركزية والسلطة التشريعية تتمثل فى مجلسين : أحدهما مجلس الشعوب ويتكون من نحو ٩٠٠

عضو ينتخبون عن طريق انتخابات عامة ، والثانى مجلس الولايات او المجلس الاعلى ، ويتكون من ستة وستين نائبا ، منهم ستة وعشرون يمثلون بروسيا ، اما الاربعون الباقون فيمثلون الاقاليم الستة عشر الاخرى . والسلطة القضائية تتمثل فى محكمة ليبزج العليا .

ولما وصل الحزب النازى الى الحكم فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ بدأت المانيا تتحول من دولة اتحادية الى دولة بسيطة (٤٢) .

ثالثا : جمهورية بون : على اثر هزيمة المانيا فى الحرب العالمية الثانية احتلتها جيوش الحلفاء ، وقسمتها الى اربع مناطق احتلال ، ثم ادمج الحلفاء الغربيون مناطق احتلالهم وجعلوها منطقة واحدة هى التى اصبحت « الجمهورية الاتحادية الالمانية » او المانيا الغربية التى ينظمها قانون ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ وعاصمتها مدينة بون ؛ ويقابلها منطقة الاحتلال السوفيتية التى اصبحت « المانيا الشرقية » او « الجمهورية الشعبية الالمانية » وعاصمتها برلين الشرقية ، وهى تعتبر دولة بسيطة بعكس المانيا الغربية التى اصبحت دولة اتحادية .

وتتكون المانيا الغربية من احدى عشرة ولاية تتمتع كل منها بحكومة خاصة ، وبرلمان خاص ، اما الحكومة المركزية التى مقرها بون فعلى رأسها رئيس جمهورية ، ووزارة اتحادية ويتكون من نواب يمثلون الولايات على اساس ان يكون لكل ولاية عدد من المقاعد لا يقل عن ثلاثة ويكون للولايات التى يزيد سكانها عن مليونين اربعة مقاعد وللولايات التى يزيد سكانها عن ستة ملايين خمسة مقاعد . اما المجلس الثانى فهو مجلس الشعب ويختار على اثر انتخابات عامة ، ويكون له سلطة اختيار رئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيس الجمهورية . اما السلطة القضائية فتتمثل فى المحكمة الدستورية

---

(٤٢) كان هذا التحويل بمقتضى قوانين نقلت سلطة الولايات الى الحكومة المركزية ، ثم ما لبثت أن جردتها من كل سيادة محلية ، وجعلتها مجرد اقسام ادارية خاضعة لحكومة برلين . وقد تم ذلك بناء على القوانين الاتية : (١) قانون ٧ ابريل سنة ١٩٣٣ ، الذى بموجبه عين حكام من قبل الحكومة المركزية يشرفون على تصرفات الحكومات المحلية (٢) قانون ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ الذى قضى بحل البرلمانات المحلية ، واجل الانتخابات الى أجل غير مسمى . (٣) قانون ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ الذى قضى باعادة تنظيم المانيا وبموجبه الغى نظام البرلمانات المحلية الغاءا تاما ، ونقل اختصاصات هذه البرلمانات الى الهيئة الاتحادية . (٤) قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ الذى الغى مجلس الولايات او المجلس ، اذ أنه اصبح لا معنى لوجوده بعد الغاء الولايات . (٥) قانون ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ الذى منح حكام الولايات المعينين بموجب قانون ٧ ابريل سنة ١٩٣٣ سلطة مطلقة . (٦) قانون أول ابريل سنة ١٩٣٥ لتوحيد النظام القضائى فى كافة انحاء الدولة . (٧) قانون أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذى الغى ما كانت تتمتع به الولايات من امتيازات مالية . وفى ظل هذه القوانين اصبحت المانيا دولة بسيطة بعد سنة ١٩٣٩ .

التى مقرها مدينة كارلوش ، ومن اختصاصها مراقبة دستورية القوانين المحلية ، وفض المنازعات التى تقع بين الحكومة المركزية والولايات ، اما القضاة فنصفهم يعين من قبل مجلس الشعب ، والنصف الآخر يعينه مجلس الولايات .

(جـ) النظام الاتحادى فى سويسرا : الاتحاد السويسرى قائم بموجب دستور ٢٩ مايو سنة ١٨٧٤ الذى حل محل دستور ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وبموجب هذا الدستور الجديد :

اولا ــ تتكون سويسرا من اثنين وعشرين مقاطعة .

ثانيا ــ للاتحاد السويسرى أربع لغات رسمية (٤٣) .

ثالثا ــ السلطة التشريعية تتمثل فى الجمعية التعاونية الاتحادية التى تتكون من مجلسين هما : مجلس الدولة ويتألف من اربعة واربعين عضوا ، كل مقاطعة يمثلها اثنان منهم ، ومجلس الامة ويتألف من نحو مائتى عضو ينتخبون لمدة اربع سنوات ، وكل نائب يمثل عشرين الف نسمة .

رابعا ــ السلطة التنفيذية تتمثل فى المجلس الاتحادى ، وهو يتألف من سبعة اعضاء يشرف كل منهم على وزارة معينة ، وتنتخبهم الجمعية الاتحادية لمدة اربع سنوات (٤٤) . وعلى رأس مجلس الاتحاد رئيس الدولة ، وينتخب من قبل الجمعية الاتحادية لمدة سنة ، ووظيفته فخرية اكثر مما هى عملية .

خامسا ــ اما السلطة القضائية فتتمثل فى المحكمة الاتحادية التى مقرها مدينة لوزان ، وتتكون من ستة وعشرين قاضيا ، وتسعة قضاة مساعدين ، وتنتخبهم الجمعية الاتحادية لمدة ست سنوات ، وتختص هذه المحكمة بفض المنازعات التى تقع بين المقاطعات وبعضها ، او بين المقاطعات والحكومة المركزية التى مقرها مدينة برن .

---

(٤٣) هى الالمانية وتسود فى خمس عشرة مقاطعة ، والفرنسية فى خمس مقاطعات . والايطالية فى مقاطعة واحدة ، ولغة الرومانش فى مقاطعة الجريزون وحدها .

(٤٤) وانتخابهم يتم وفقا لتوزيع جغرافى وسياسى ، اما التوزيع الجغرافى فيكون على الوجه التالى : اربعة اعضاء للمقاطعات الالمانية ، عضوان للمقاطعات الفرنسية ، عضو للمقاطعة الايطالية . وقد عدل هذا التنظيم فيما بين سنة ١٩٣٤ و ١٩٤٧ فاصبحت المقاطعات الالمانية يمثلها خمسة اعضاء ، وكل من المقاطعة الايطالية والمقاطعات الفرنسية يمثلها عضو واحد ، وابتداء من سنة ١٩٥٠ اتبع نظام ثنائى على حساب المقاطعة الايطالية ، فصار للمقاطعات الالمانية اربعة اعضاء . وللمقاطعات الفرنسية ثلاثة . اما التوزيع السياسى للاعضاء فيكون بصفة عامة على الوجه التالى : ثلاثة يمثلون الحزب الراديكالى ، واثنان يمثلان الكاثوليكى ، وواحد يمثل حزب الفلاحين ، وواحد يمثل الحزب الاشتراكى .

سادسا — اما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والمقاطعات فيتم على الوجه الآتى :

١ — الشئون الاقتصادية والعسكرية والدولية من اختصاص الحكومة المركزية وحدها .

٢ — الشئون المدنية والجنائية والعمالية والصحية والمواصلات موزعة بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات .

٣ — الشئون التعليمية والمالية من اختصاص حكومات المقاطعات ، على أن تكون الضرائب المباشرة من اختصاص حكومة المقاطعة ، والضرائب غير المباشرة من اختصاص الحكومة المركزية (٤٥) .

(د) : النظام الاتحادى فى روسيا السوفيتية (٤٦) : الفكرة الاتحادية كانت دائما من عناصر الاشتراكية ، لذلك لم يكن عجبا أن تستند اليها روسيا السوفيتية فى تنظيم الدولة وكانت الامبراطورية الروسية دولة بسيطة ، ولكن على اثر قيام الثورة الشيوعية تفككت ، وساد فى اجزائها المختلفة كثير من الفوضى والتوتر . ولما تمت هزيمة الجيوش البيضاء التى هبت لمكافحة الجيوش الشيوعية ، وانسحبت الحملات العسكرية الاجنبية التى حاولت اخماد الثورة الشيوعية فى مهدها ، عملت الحكومة السوفيتية على ربط الاجزاء المتفككة من الامبراطورية القيصرية فى شكل من اشكال الترابط ، وكانت الخطوة الاولى فى هذا السبيل ابرام معاهدة تحالف بين الدولة الروسية وبين اوكرانيا فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، ولما دعيت حكومة موسكو لحضور مؤتمر جنوا لتحديد الديون التى يطلبها الحلفاء منها ، والتعويضات التى تطالب روسيا بها الحلفاء ، أسرعت بعقد اتفاقات بينها وبين كل من حكومات روسيا البيضاء واوكرانيا واتحاد جمهوريات القوقاز ، وبموجب هذه الاتفاقات صار لمندوبى روسيا حق التكلم فى مؤتمر جنوا وغيره باسم هذه الحكومات . وحين عقدت معاهدة رابلو بين حكومة موسكو والمانيا ، وكانت اول معاهدة دولية تعقدها الحكومة السوفيتية الجديدة ، جاء فى المعاهدة ذكر الدول الاربع السالفة الذكر .

---

(٤٥) تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية الى جانب الازمات الاقتصادية التى مرت بها أوربا فيما بين الحربين العالميتين أدى الى اخراج الشئون المالية من اختصاصات المقاطعات وادخالها فى اختصاص الحكومة المركزية ، وعليه فهناك ضرائب اتحادية تفرضها الحكومة المركزية ، وهناك اعانات مالية تمنحها للمقاطعات الفقيرة ، وهناك مرافق عامة كالجمارك والتليفونات والبريد والسكك الحديدية وتتولاها الحكومة المركزية . وبذلك اتسع النطاق المركزى على حساب المقاطعات .

(٤٦) انظر : D. Ziatorelsky, State System of the USSR, Moscow, 1961.

واقرا التعليق على هذا الكتاب فى مجلة الاهرام الاقتصادية عدد ١٥ مارس ١٩٦٤ .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ابلغ الرفيق ستالين المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى بضرورة اقامة اتحاد بين الجمهوريات الاربع السابقة ، وأسفر ذلك عن دستور ٦ يولية سنة ١٩٢٣ (٤٧) . وفى سنة ١٩٢٧ زاد عدد اعضاء الاتحاد من أربعة الى سبعة : اذ انضم اليه ثلاث جمهوريات آسيوية هى : جمهورية التركمان ، وجمهورية التادجيك ، وجمهورية الاوزبيك . وفى سنة ١٩٢٩ زاد عدد الجمهوريات الى تسع ، اذ قسم اتحاد جمهوريات القوقاز الى ثلاث جمهوريات مستقلة هى : جمهورية ارمينيا ، وجمهورية اذربيجان ، وجمهورية جورجيا . وفى سنة ١٩٣٦ زاد العدد فوصل الى احدى عشرة جمهورية بانضمام جمهوريتين آسيويتين جديدتين هما : جمهورية القازاق وجمهورية القرغيز . وبعد الحرب العالمية الثانية زاد عدد الجمهوريات فوصل الى ست عشرة جمهورية بانضمام دول البطليق وهى : استونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا ، وانضمام اقليم كاريليا بعد فصله من فنلندا وتسميته جمهورية كاريليا الفينية واقليم مولدافيا الذى سلخ من رومانيا ليكون جمهورية داخل الاتحاد السوفيتى . وفى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٦ اتفق على ان تصبح جمهورية كاريليا الفينية جمهورية تتمتع بحكم ذاتى داخل الجمهورية الروسية الاتحادية ، وبذلك انخفض عدد الجمهوريات الاتحادية من ست عشرة الى خمس عشرة جمهورية . والاتحاد السوفيتى منظم الآن بموجب دستور ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذى عدل اكثر من مرة . وبموجب هذا الدستور يتضمن الاتحاد السوفيتى :

اولا — خمس عشرة جمهورية اتحادية هى : روسيا السوفيتية ، واوكرانيا ، وروسيا البيضاء ، واذربيجان ، وجورجيا ، وارمينيا ، والتركمان ، والازبيك او ازبكستان ، والقادجيك ، والقازاق ، والقرغيز ، وليتوانيا واستونيا ، ولاتفيا ، ومولدافيا .

ثانيا — عشرون جمهورية ذات حكم ذاتى ، منها ست عشرة فى اوربا وتتكون منها الدولة الاتحادية الروسية ، والاربعة الباقية تقع فى آسيا وهى أعضاء فى الجمهوريات الاتحادية الآسيوية .

ثالثا — ثمانى مناطق ذات حكم ذاتى .

رابعا — عشر مقاطعات قومية .

---

(٤٧) كلفت لجنة بوضع مشروع الاتحاد ، وبعد ان استمرت تعمل ثلاثة ايام اعلن المؤتمر تصريحا يوافق فيه على اقامة الاتحاد ، ثم اقترح المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى تعديل دستور الدولة الروسية الاتحادية الصادر سنة ١٩١٨ ليصبح دستورا للاتحاد السوفيتى . ثم تالفت لجنة من خمسة وعشرين عضوا لوضع هذا الدستور ، كانت الجمهورية الروسية ممثلة فيها باربعة عشر عضوا ، والجمهوريات الباقية وهى : روسيا البيضاء ، واوكرانيا واتحاد جمهوريات القوقاز ممثلة باحد عشر عضوا ، وبعد موافقة الحكومات الاربع على المشروع صدر به دستور فى ٦ يولية سنة ١٩٢٣ .

فالاتحاد السوفيتي في حقيقة أمره مركب أوسع تركيب ، فالجمهورية الاتحادية الروسية التي تعتبر جمهورية اتحادية كغيرها من الاتحادات الخمسة عشر تتكون هي نفسها من ست عشرة جمهورية ذات حكم ذاتي ، ومن خمس مناطق ذات حكم ذاتي .

والاتحاد السوفيتي ايضا تختلف درجة استقلال اعضائه حسب الفئة التي ينتمون اليها ، فحقوق الجمهورية الاتحادية تفوق الجمهورية ذات الحكم الذاتي التي تفوق بدورها حقوق المنطقة ذات الحكم الذاتي ، وهذه تفوق المقاطعة القومية .

وانتماء العضو في الاتحاد السوفيتي الى فئة من الفئات ليس امر انهائيا ، بل أن كل عضو يستطيع ان ينتقل من الفئة التي ينتمي اليها الى فئة اعلى اذا امكن ان تتوافر الشروط اللازمة لانتمائه الى الفئة الاعلى ، ومرجع ذلك الى النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ودرجة الولاء للمذهب الشيوعي ، كما تستطيع الجمهورية الاتحادية الانتقال في هذا النوع من صور الاتحاد الى صورة ادنى على نحو ما كان الوضع بالنسبة في جمهورية كاريليا الفينية .

وسنتناول كل فئة من فئات اعضاء الاتحاد السوفيتي بشيء من الدراسة .

أولا : الجمهوريات الاتحادية : في المرتبة الاولى الجمهوريات الخمس عشرة التي سبق ان ذكرناها ، ولها وفقا لاحكام الدستور السوفيتي :

١ — السيادة الداخلية والخارجية بكافة مظاهرها فيما عدا ماورد في المادة الرابعة عشرة من الدستور من اختصاصات تعتبر من اختصاص الحكومة المركزية ٢ — لكل منها دستورها الخاص الذي يراعي سماتها الخاصة ، ويتفق مع دستور الاتحاد السوفيتي ٣ — لكل منها حق الانفصال من الاتحاد السوفيتي ولكن لم تمارس اية جمهورية هذا الحق حتى اليوم ، لذلك لا نستطيع الحكم على مدى قابلية هذا الحق للتطبيق ٤ — لكل منها حق التمثيل الدبلوماسي الايجابي والسلبي ، ولم تمارس هذا الحق الا روسيا البيضاء واوكرانيا اللتان قبلتا في الامم المتحدة منذ قيامها ، فاصبح لكل منهما ممثل دائم في الامم المتحدة وليست لهما اي علاقة دبلوماسية مع الدول الاجنبية رغم المحاولات التي بذلتها الحكومة الانجليزية في اغسطس سنة ١٩٤٧ ليكون لهما بعثات دبلوماسية لدى عواصم هذه الجمهوريات ٥ — هيئات الادارة الحكومية للجمهوريات قد نظمها الدستور السوفيتي في الفصل السادس منه ، وهي عبارة عن وزارة مسئولة امام البرلمان المحلي الذي يسمى مجلس قوميساري الشعب للجمهورية الاتحادية (٤٨) .

---

(٤٨) وفي ١٩٥٥ بدا الاتجاه نحو توسيع اختصاصات هذه الجمهوريات ، وقد نقل اكثر من ١٥ الف مشروع صناعي من اختصاص الحكومة الاتحادية الى اختصاص حكومات الجمهوريات الاتحادية .

ثانيا : الجمهوريات ذات الحكم الذاتى : عـــدد هذه الجمهوريات عشرون جمهورية ، وقد سبق ذكرها ، وليس لها حـــق الانسحاب ، ولا حـــق التمثيل الدبلوماسى الايجابى أو السلبى ، ولكن لهـــا برلمان وهـــو السوفيت الاعلى للجمهورية ذات الحكم الذاتى ، ولهـــا دستورها الخاص ، ولهـــا وزارة ينتخبها البرلمان ، وتكون مسئولة أمامه .

ثالثا ــ المناطق ذات الحكم الذاتى والمقاطعات القومية : والمناطق ذات الحكم الذاتى والمقاطعات لهـــا مجالس محلية ، وهى سوفييت نـــواب الطبقة العامة تنتخبها هذه الطبقة ، ولهـــا أن تختار اللغـــة الرسمية التى تدرسها فى مدارسـها ، وتستخدمها فى ادارات الحكومة ، وهى فى هذا تخالف المناطق الادارية اذ ليس لها هذه الحقوق .

وتتكون هيئات حكومة الاتحاد السوفيتى من السلطات الثلاث ، ولـــكل سلطة هيئات خاصة .

فالسلطة التشريعية تتكون منذ سنة ١٩٣٦ من مجلســين هما : مجلس سوفييت القوميـــات ، ومجلس ســـوفييت الاتحاد . أما مجلس ســـوفييت القوميات فيتكون من نواب عن جميع الدول الاعضـــاء فى الاتحاد ، ويختلف عدد نواب كل دولة عضـــو باختلاف الفئة التى ينتمى اليهـــا العضو ، فالجمهورية الاتحادية تنتخب ٣٢ نائبا ، والجمهورية ذات الحكم الذاتى تنتخب احـــد عشر نائبـــا ، والمنطقة تنتخب خمسة اعضاء ، والمقاطعة تنتخب نائبا واحـــدا (٤٩) . ومجلس سوفييت القوميات فى مجموعه يتكون من نحـــو ٧٥٠ عضوا أما مجلس سوفييت الاتحاد فينتخبه جميـــع المواطنين على اســـاس نائب لكل ٣٠٠ الف نســـمة .

أما السلطة التنفيذية فتتولاها هيئتان : الاولى ديوان السوفييت الاعلى للاتحاد ، ويتكون من خمسة عشـــر عضــــوا ، يمثل كل جمهورية اتحـــادية واحـــد (٥٠) . والهيئة الثانيـــة هى مجلس الوزراء ، وكان يســـمى مجـــلس قوميسارى الشعب ، وذلك قبل تعديل ١٥ مارس ١٩٤٦ ، ويتكون من نحـــو خمسين وزيرا ، وترجع كثرة العدد هـــذه الى أن جميع مرافق الدولة مؤممة ، فهناك وزارة للقطن ، واخرى للجرارات ، وثالثة لبترول القوقاز ونحو ذلك .

---

(٤٩) وعلى هذا فالجمهورية الاتحادية التى تتكون من عدة جمهوريات ذات حكم ذاتى يكون لها فى مجلس سوفييت القوميات ٣٢ نائبا ، وكل جمهورية ذات حـكم ذاتى من الجمهـــوريات المكونة لها احد عشر نائبا .

(٥٠) بناء على تعديل المادة ٤٨ من الدستور السوفيتى بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨ .

اما السلطة القضائية فتتمثل فى المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى وابتداء من سنة ١٩٥٧ اصبح رئيس المحكمة العليـا فى محكمة الجمهورية الاتحادية عضوا فى المحكمة الاتحادية لدولة الاتحـاد .

اما توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والدول الاعضاء فقد ورد ذكره فى احكام المادة ١٤ من الدستور السوفيتى التى ذكرت الاختصاصات التى تنفرد بهـا الحكومة المركزية ، ويمكن اجمالها فيما يلى : ١ ــ مسائل الحرب والسلام ، وتنظيم شئون الدفاع ، وحماية سلامة الدولة ٢ ــ قبول انضمام جمهوريات جـديدة الى الاتحاد السوفيتى ٣ ــ الموافقة على تغيير حـدود الجمهوريات الاتحادية ٤ ــ الموافقـة على تشكيل مناطـق واقاليم جديدة ، وتشكيل جمهوريات ذات حكم ذاتى نطاق الجمهورية الاتحـادية ٥ ــ ضمان التوفيق بين دساتير الجمهوريات الاتحادية وبين دستور الاتحاد السوفيتى ٦ ــ التجارة الخارجية على اساس احتكار الدولة ٧ ــ وضـع المشاريع الاقتصادية القومية ٨ ــ التصديق على ميزانية الدولة الاتحادية ، وميزانيات الجمهوريات الاتحادية وغيرها من الميزانيات المحليـة ٩ ــ ادارة النقل ووسائل الاتصال ١٠ ــ ادارة البنوك ، وعقد القروض ، وادارة نظام النقـد ، ونظام الاعتمادات .

اما باقى الشئون فتدخل فى اختصاص الدول الاعضاء فى الاتحاد ، ويلاحظ انه وفقـا للاصول الاتحادية اذا اختلفت القوانين الاتحادية مع القوانين المحلية التى تصدرها كل دولة فى الاتحـاد داخل دائرة اختصاصها فتكون الاولوية للقانون الاتحادى . ويبـدو من ذلك ان السلطات الممنوحة للحكومة المركزية اكبر كثيرا من السلطات الممنوحة للدول الاعضاء فى الاتحاد .

هذا باختصار اهم الخصائص الاتحادية للدولة السوفيتية . غـير انه لا يمكن فهم تلك الخصائص الا اذا ادركنا ما يلى :

اولا ــ ان الحزب الشيوعى هو الحزب الوحيد فى الاتحاد السوفيتى وهو الذى يربط بين كافة الدول الاعضاء فى الاتحـاد برابطة جـديدة لا تتوافر فى الدول الاتحادية الاخرى .

ثانيا ــ السلطة الحقيقية فى يد الحكومة المركزية ، فهى تستطيع ان تمحو من الخريطة اى دولة عضو فى الاتحاد ، ولذلك لم تتردد خلال الحرب العالمية الثانية فى الغـاء ثلاث جمهوريات ذات حكم ذاتى (٥١) ، ونقلت معظم سكانها لانهم تعاونوا مع الجيوش الالمانية .

---

(٥١) هذه الجمهوريات هى : جمهورية المان الفولجا ، وجمهورية تشيتشين انجوس ، وجمهورية كالموك .

ثالثا — الحياة الاقتصادية فى مختلف ضروبها ينظمها تخطيط شامل يصدر من الحكومة المركزية فى موسكو .

وعليه فكثير من الشراح فى الغرب وفى امريكا يرون أن الاتحاد السوفيتى رغم مظاهره الاتحادية ، هو فى الحقيقة دولة بسيطة اكثر مما هو دولة مركبة ، وأن وراء الجبهة الاتحادية نظام مركزى جامد على راســه ديكتاتورية الحزب الشيوعى . وحقيقة الامر انه مهمــا يكن لهذا الراى من قيمة فانه لا يــمكن انكار أن النظام الاتحادى فى الدولة السوفيتية هــو الذى تغلب على مشكلة الجنسيات والقوميات المختلفة وقــد اخفق فى حلها النظام القيصرى .

(هـ) النظــام الاتحادى فى الهند (٥٢) : عنــدما أعلن استقلال الهند فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ استمرت الجمعيــة التأسيسية التى كانت مؤلفــة منذ الاحتلال البريطانى قائمة بالعمل ، ولكن بصفتين ، الاولى بصفتها برلمان مؤقتا للهند . والثانية بصفتها هيئة تأسيسية من مهمتها وضع دستور جــديد للدولة . وظلت الجمعيــة تعمل بهاتين الصفتين حتى تمــت الموافقــة على الدستور الهندى الجديد فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وآخــر جلسة لها كانت فى ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ ، ويعتبر هذا اليوم تاريخ ميلاد الجمهورية الهندية .

ووفقا للمادة الاولى من الدستور تعتبر الهند دولة اتحادية ، والولايات التى تتكون منها مقسمة الى ثلاث درجات رمز لهــا بدرجة (أ) ودرجة (ب) ودرجة (جـ) والولايات التى تنتمى الى الدرجة « أ » والى الدرجة « ب » تتمتع على وجه العموم باستقلال ذاتى متشابه ، بخلاف الولايات التى تنتمى الى الدرجــة « جـ » فاستقلالها الذاتى اقل مرتبة من الولايات الاولى . غير أن هذا التنظيم لم يستقر فقــد اعيد النظر فيه ، وابتداء من نوفمبر ١٩٥٦ اصبحت الولايات الاعضاء فى الاتحاد الهندى تتمتع بمساواة تامة فى الاستقلال الذاتى والمركز القانونى ، وهناك اربع مناطق لا تتمتع بأى استقلال ذاتى ، وتحكمها الهيئــة الاتحادية التى مقرها مدينة نيودلهى ، وتتمثل فيها السلطات التقليدية .

أولا — السلطة التنفيذية ويتولاها رئيس الجمهورية ، ويتم انتخابه من قبل اعضاء المجلسين الاتحاديين ، ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد مــرة أخــرى ، وهو الذى يعين الوزراء بمــا فيهم رئيس الوزراء ، ويعاونه نائب رئيس الجمهورية الذى يتم انتخابه من قبل المجلسين ايضــا ، ويعتبر رئيس مجلس الولايات .

---

(٥٢) انظر نورمان بالمر ، النظام السياسى فى الهند ، ترجمة الدكتور فتح الله الخطيب ، الناشر مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩١٥ .

ثانيا ـ السلطة التشريعية ، ويتولاها مجلسان : مجلس الولايات ومجلس الشعوب . ومجلس الولايات يشترط فيه الا يزيد على ٢٥٠ عضـوا ، يعين رئيس الجمهوريه اثنى عشر منـهم ، اما الباقون فيتم انتخابهم عن طـريق المجالس المحلية الخاصة بكل ولاية ، وهذا المجلس غير قابل للحل . ومجلس الشعوب يتكون من نحـو ٥٠٠ نائب يتم انتخابهم وفقا لانتخابات عامة ، ومدة عضويتهم خمس سنوات ، ولرئيس الجمهورية حـق حل هذا المجلس .

ثالثا ـ السلطة القضائية تتولاها محكمة عليا تتكون من رئيس وعـدد لايزيد عن ثلاثة عشر قاضيا آخـر يعينهم رئيس الجمهورية ، وتعتبر وظيفتهم دائمة حتى يبلغ كل منهم سن الخامسة والستين (٥٣) . اما الولايات فـكان مركزها القانونى يختلف باختلاف درجتها فالولايات التى من درجة « أ » أو من درجة « ب » لها نظـام سياسى اقرب الى النظام السياسى للهيئة الاتحاديـة بمعنى ان السلطـة التنفيذية يتولاها حـاكم يعنيـه رئيس الجمهورية . وأن رئيس الوزراء والوزراء فى كل ولايـة يعينهم الحـاكم العـام ، وأن مجلس الوزراء مسئول أمام البرلمان المحلى . وهـذا بدوره مكـون من مجـلس أو مجلسين حسب ظروف كل ولايـة ، كما انه كانت لكل ولاية محكمة عليـا . أما الولايات التى تنتمى الى درجة « ج » فكان يحكمهـا رئيس الجمهورية عن طريق حكم يعنيـه ، ولهذا الحاكم اذا شاء أن ينشىء برلمـان أعضاؤه يعينون او ينتخبون . وجاء تعديل نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فقضى على تقسـيم الولايات الى درجات ، وأصبحت كلها بموجبه تتمتع بما تتمتع به ولايات درجـة « أ » .

أما توزيع الاختصاصات بين الهيئة الاتحادية والولايات فقـد نص عليهـا الدستور بالتفصيل (٥٤) .

---

(٥٣) كان الغرض أن تقوم هذه المحكمة بنفس ما تقـوم به المحكمة العليا للولايات المتحـدة الا انها حتى الان لم تستطع أن تؤدى هذا الدور .

(٥٤) قد ورد هذا التفصيل فى ثلاث قوائم :

قائمة الاتحاد وتشـمل الاختصـاصات التى تنفـرد بهـا الهيئة الاتحادية . وتتضمن سبعة وتسـعين موضـوعا . (ب) قائمة الولاية وتشمل الاختصـاصات التى تنفـرد بهـا الولاية . وتتضمن ستة وستين موضوعا . (ج) القائمة المزدوجة التى تذكر الاختصاصات المشـتركة بين الهيئة الاتحادية والولايات وتتضمن سبعة وأربعين موضـوعا .

واللغة الرسمية للجمهورية هى الهندية . ولكن ستظل الانجليزية لغة رسمية الى جـانب الهندية مدة خمسة عشر عاما ، كما أن هناك ثلاث لغات أخرى اعترف بانها أيضا لغات رسمية .

المبحث الخامس

الدولة ناقصة السيادة

الدولة ناقصة السيادة هى التى لا يكون لهـا مطلق الحـرية فى ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية لارتباطها بدولة اخـرى ، أو لخضوعها لمنظمة دولية كعصبة الامم ، او الامم المتحدة (٥٥) . وتنقسم الدول ناقصة السيادة الى ثلاث فئات : دول تابعة ، ودول محمية ، ودول مشمولة باشراف منظمة دولية . وسيكون كلامنا مقصـورا على هذه الانواع وحدها دون المستعمرات التى لا تتمتع بأى شخصية دوليـة ، والتى تـدار كأنها جـزء من الـدولة التى تستعمرها .

ويرى بعض علماء العلاقات الدولية أن تلك التقسيمات قانونيـة ، ومع ذلك فليس فيها الوضوح الذى يقتضيه التقسيم القانونى ، ويضيفون الى ذلك انها أيضـا لا تتمشى مع الواقع لانهـا قـد تترك دولا تبدو فى ظاهرها تامة السيادة وهى ليست كذلك ، لذلك رأى بعضهم ان توضـع جميـع الدول التى ينقصها شىء من السيادة تحت عبارة واحدة لا تبين مقدار النقص فى السيادة ، أو نوع هذا النقص ، أو طبيعة التبعية من حيث أنها سياسية أو اقتصادية ، أو نحو ذلك ، أو نوع المتبوع من حيث انه دولة او شركة كـبرى أو منظمة دوليـة . وقد اقترح أن يسمى هذا النوع من الدولة باسم « الدولة العميلة Client state » أما الدولة ذات السيطرة على هذه الدولة العميلة فاقترح أن تسـمى « الدولة المختصة او السائدة Patron state ومع التسليم بهذه الآراء ، ومـع التسليم بأن التقسيمات القانونية فيها كثير من الغموض والابهام ، فانه من الاوفـق فى رأينا اتباعها لانها توضح الخطوط العريضـة لانواع الدول ناقصة السيادة ، وتفسر ما بينها من فروق ؛ ولأن المواثيق الدولية قد سجلت هذه التقسيمات فى حين أن هذا التقسيم الثنائى يدمجها ادماجا .

والذى يجب الا ننساه هو ان تمام السيادة هو الاصـل ، أما نقص السيادة فانه عارض مؤقت مصيره الزوال وان طال الزمن ، فاما تستقل وتسـتكمل

---

(٥٥) يجب الا نخلط بين الدولة ناقصة السيادة وبين الدول الاعضاء فى اتحـاد فعلى ، او تعاهدى أو فيدرالى مما اشرنا اليه فيما سبق ، اذ ان الدويـلات التى تتالف منهـا الدولـة المركبة مرتبطة فيما بينها على أسـاس من المساواة ، بينمـا الدول ناقصة السيادة فى حالة خضوع أو تبعية لدولة أجنبية او لمنظمة دولية ، كما ان الدويلات الاعضـاء فى الدولة الاتحـادية لا تتمتع بالشخصية الدولية ، وليس لها حق التمتع باى سيادة خارجية ، فى حين ان الدول ناقصـة السيادة تتمتع بالشخصية الدوليـة ، الا انها مقيـدة فى ممارسـة السيادة ، أو محرومـة من ممارسـتها .

سيادتها كتلك الدول الافريقية والآسيوية التى استقلت منـــذ انتهاء الحـــرب العالميـــة الثانية ، واما ان تنضم الى الدول المتبوعة وتصبح جـــزءا منها مثـــل جـــزر هاواى والآسكا التى تحولت على ولايات امريكية ، وفى كلتا الحالتين ينتهى هـــذا الوضع الشـــاذ .

١ ـــ الدولة التابعـــة (٥٦) :

يدخل فى هذا النوع كل دولة تخضـــع لدولة اخـــرى تسمى « الدولـــة المتبوعة (٥٧) » ولحالة التبعية هذه درجات متفاوته ، على انها تفترض بصفة عامة حرمان الدولة التابعة من ممارسة سيادتها الخارجية مع احتفاظها بجـــزء من سيادتها الداخلية ، ويترتب على ذلك انهـــا لا تشترك فى الشئون الدولية الا عن طريق الدولة المتبوعة ، فهى التى تتولى تمثيلها ، وتقوم نيابة عنهـــا بتصريف شئونها الخارجية .

والعلاقة بين التابع والمتبوع لا تخضع لقواعد قانونية ثابتة ، بل تختلف باختلاف الظروف والملابسات التى ادت الى قيام التبعية ، فتارة تكون رابطـــة التبعية جامعة تجعل الدولة التابعة كأنهـــا جـــزء من الدولة المتبوعة ، ومالها الاندماج فيها ، كما حصل لكوريا التى اندمجت فى اليابان سنة ١٩١٠ وتارة تكون الرابطة مالية مقصورة على دفـــع مبلغ من المـــال يؤديه التابع للمتبوع ويسمى الجزية كمـــا كان الوضع بين مصر وتركيا قبل قيام الحرب العالميـــة الاولى ، وتارة تكون الرابطة اسمية شرفيـــة كما كان الوضع بين تركيا وجزيرة كريت التى استقلت سنة ١٨٩٩ وظلت تابعة اسما لسلطان تركيا حتى ضمت الى اليونان سنة ١٩١٣ ، وتارة تكون الرابطـــة موضحة بمعاهدة دوليـــة كما كان الوضع بين بلغاريا وتركيـــا بمقتضى معاهدة برلين المبرمة فى ١٣ يوليـــة سنة ١٨٧٨ . وفيما يلى ايضاح لحالتين من حالات التبعيـــة نعرضهما على سبيل المثال .

(ا) مصر فيما بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٩١٤ : كانت مصر ولاية عثمانيـــة لا تتمتع بأى شخصية دولية ، ثم جاء محمد على واستطاع ان ينـــال للبلاد نوعا من الاستقلال الذاتى .

لقد كان مركز مصر السياسى محـــددا من الباب العالى بموجب معـــاهدة لندن المبرمة فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ ، وبموجب الفرمانات التى منحت لمصر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ واول يونية سنة ١٨٤١ ، وبموجب الفرمان الكبير

---

(٥٦) Vassal state

(٥٧) Suzerain state

الصادر فى ٨ يوليــة سنة ١٨٦٧ . وكل هذه الوثائق تبــين ان مركز مصر السياسي كان مميزا بما يلى :

١ـ مصر دولة تابعة للامبراطورية العثمانية يحكمها محمد على وذريتــه باسم سلطان تركيا (٥٨) ٢ ـ تدفع مصر جزية سنوية لتركية (البند الثالث من ملحق معــاهدة لندن) ٣ ـ تعتبر قوات مصر العسكرية جزءاً من قــوات المملكــة العثمانية « ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر الفا من الجنــد للمحافظــة على داخليــة مصر » (فرمان اول يونية سنة ١٨٤١) ٤ ـ « جميع معاهدات الدولة العثمانية وقوانينهــا تسرى فى مصر .. كما يجــرى العمل بهــا فى كافة انحاء المملكة العثمانية » (البنــد الخامس من ملحــق معاهدة لنــدن) ٥ ـ تكون مباشرة مصر للشئون الخارجية عن طريق الحــكومة العثمانية ، فالمصريون فى الخارج يوكل أمــر حمايتهم ورعاية مصالحهم الى الممثــلين الدبلوماسيين العثمانيين .

هذه هى الامور التى توضح تبعية مصر للدولة العثمانية ، ولــكن هناك جوانب توضح استقلال مصر الذاتى فى ظل تلك التبعية : ١ ـ لمصر حــق التمثيل الدبلوماسى السلبى ، فمن حقهــا قبول الممثلين الدبلوماسيين الاجانب ، وان لم يكن لهــا حق ايفاد ممثلين دبلوماسيين الى الخارج ٢ ـ بموجب فرمان ٨ يولية سنة ١٨٦٧ يكون لمصر حق ابرام المعــاهدات الادارية والصــحية والجمركية ، على الا تكون لهــا صبغة المعاهدات السياسية التى هى من صميم سلطة الباب العالى ٣ ـ لمصر حق الاشتراك فى بعض المؤتمرات الدوليــة الفنيــة (٥٩) .

وهذه الاحكام كانت ملزمة لتركيا ولمصر ولانجلترا باعتبارها احدى الدول التى وقعت على معاهدة لندن ، غير ان انجلترا تجاهلت كــل ذلك وقامــت باحتلال البلاد عسكريا سنة ١٨٨٢ فى الظروف التى سجلها عليها التاريخ على اثر اخفاق الثورة العرابية . ومن سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٤ بقيت مصــر فى هذا المركز الخاص ، تحت تبعية تركيــا من جهة ، وتحت التسلط الانجليزى من جهة أخــرى ، ومتمتعة باستقلال الذاتى من جهــة ثالثــة . وسنعرض لمركزها الجديد بعد سنة ١٩١٤ فى دراستنا لنظام الحماية .

(ب) كوريا بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٠ : كانت اليــابان أول دولــة

---

(٥٨) جاء فى فرمان اول يونية سنة ١٨٤١ « متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل الولاية بالارث منكم الى اولادكم فاولاد اولادكم من الذكور من ذريتكم ، ثــم يصــدر أمر التعيين مــن لدنــا » .

(٥٩) على هذا الاساس ابرمت مصر معاهــدة برن سنة ١٨٧٤ وهى المعاهدة التى انشــأت اتحاد البريد الدولى .

استطاعت بسط نفوذها على كوريا ، ففي سنة ١٨٧٦ وافقت كوريا على ابرام معاهدة صداقة وتجـارة معها ، وكانت هذه المعاهدة بمثابة خطوة اولى لتدخل الدول الاجنبية التى حذت حذو اليابان وطلبت عقد معاهدات مماثلة للمعاهدة الكورية اليابانية ، ولم تجـد مقاومة الصـين فى تثبيت سيادتها السابقة على كوريا وابعاد النفوذ الاجنبى عنها ، وتلا ذلك قيام حكم ثنائى بـين الصـين واليابان على كوريا ، وعندما ثارت كوريا سنة ١٨٩٤ بادرت اليابان والصين بانزال قواتهما فى شبه الجـزيرة الكورية ، ودارت مفاوضات بين الصـين واليابان بشأن سلطتهـا على كوريا ، ولكنهما لم يصـلا الى نتيجة حاسمة ، وانتهى الامر بأن اعلنت اليابان الحـرب على الصين وهزمتها ، وعلى اثر هـذه الهزيمة اضطرت الى ابرام معاهدة شيمونوسيكى فى ابريل سنة ١٨٩٥ حيث فقدت سيطرتها وسيادتها الاسمية على كوريا ، واستطاعت اليابان بعدئـذ وضع اسس تكفل لهـا السيطرة على البلاد مما دعا امبراطور كوريا سـنة ١٨٩٦ الى الالتجاء الى السفارة الروسية .

وهكذا دخل فى القضية الكورية عامل جديد هو روسيا ، وانتهى الصـراع بين روسيا واليابان على اثر هزيمة روسيا فى الحرب التى دارت بينهما وانتهت بابرام معاهدة بورموث فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥ والتى اعترفت فيها روسـيا بان لليابان فى كوريا مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية عليا . وعـلى اثر ذلك اضطر امبراطور كوريا فى نوفمبر ١٩٠٥ الى ابرام معاهدة تبعيـة مـع اليابـان بمقتضاها : ١ ــ يتنازل الامبراطور عن حقه فى ادارة السياسـة الخارجية لكوريا وتوجيهها ٢ ــ يكون للحكومة اليابانيـة مندوب سـام فى سيول ٣ ــ يكون لليابان مستشارون ماليـون وسياسيون يعملون فى حكومة كوريا ، ومع ذلك كله ظلت كـوريا محتفظة بشخصيتها الدوليـة ، فالممثلون الدبلوماسيون للحكومات الاجنبية يمثلون دولهم لدى حكومة سـيول ، ويقدمون اوراق اعتمادهم الى امبراطور كوريا .

لكن فى يونية سنة ١٩٠٧ اجبرت الحكومة اليابانيـة المتبوعة امبراطور كوريا التابعة على التنازل عن عرشـه ، وفى ١٨ يونية سنة ١٩١٠ اعلنـت اليابان ضـم كوريا اليها ، وموهت على امبراطور كوريا اذا اعتبرته فى مرتبـة الامير الامبراطورى اليابانى ، وقـد انتهى هذا الوضـع فى كوريا بانتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ (٦٠) .

---

(٦٠) اتفق الاتحاد السوفيتى مـع الولايات المتحـدة على ان يكون تسليم الجيوش اليابانية الموجودة فى كوريا على اساس ان تستولى القـوات الروسـية على الجيوش اليـابانية الموجودة شمال خط العرض ٣٨ ، وتستولى القـوات الامريكيـة على الجيـوش الموجـودة جنـوبى هـذا الخط ، وكان هذا التقسيم محور الحرب الـكورية ، ومحور معـاهدة الهدنة التى ادت الى انهـاء هذه الحرب ، وما زال هـذا الخـط حتى اليـوم هو الحـد الفاصل بين كوريا الشـمالية وكوريا الجنوبيـة .

٢ — الدولة المحميـة :

الدولة المحمية هى الدولة التى تضع نفسها ، او تضع تحت سلطة دولة اخرى أقوى منها ، اذن فالحماية نوعـان : الحماية الاختيارية ، والحماية القهرية أو الاستعمارية ، وفى الحالتين يكون لكل من الدولة الحامية ، والدولة المحمية حقوق والتزامات .

اما التزامات وحقوق الدولة الحامية فتجمل فيما يلى : ١ — تقوم بالتمثيل الدبلوماسى للدولة المحميـة ، فممثلوها الدبلوماسيون يمثلون مصالح الدولـة المحمية ومصالح مواطنيها فى الخارج ٢ — تقوم بابرام المعاهدات والاتفاقات الدولية باسم الدولة المحمية ، وان جاز للدولة المحمية أن تعقد بعض الاتفاقات الفنية ما لم تعترض على ذلك الدولة الحامية ٣ — تقوم بتمثيل الدولة المحمية فى المؤتمرات والمنظمات الدولية ٤ — تتولى حفظ الامن ، والدفاع عن اقليـم الدولة المحمية ، وتتولى حفظ كيان حكومتها ٥ — تكون مسئولة امـام الدول الاجنبية عن تصرفات الدولة المحمية .

اما التزامات وحقوق الدولة المحميـة فتجمل فيما يلى : ١ — لا تفقـد شخصيتها الدولية ، فلرئيسها جميـع الامتيازات الدبلوماسية التى لرؤساء الدول ٢ — تشرف على شئونها الداخلية عن طريق حكومة محلية ٣ — لسكانها جنسية مستقلة عن جنسية الدولة الحامية .

وقد تولى القانون الدولى وضـع اصول لنظام الحماية ، واشترط لقيامه :

١ — وجود معاهدة دولية بين الدولة الحامية والدولة المحمية لتنظيـم العلاقة بينهمـا ٢ — اعـلان الحماية للدولة الاجنبية ٣ — اعـتراف الدول الاجنبية بهـذه الحماية .

وتنتهى الحماية اما باستقلال الدولة المحمية كما حدث لمصـر سنة ١٩٢٢ ، وكما حدث لتونس والمغرب سـنة ١٩٥٦ ، واما بضم الدولة المحميـة الى الدولة الحامية كما حدث لجزيرة مدغشقر اذ كانت تحت الحماية الفرنسـية بموجب اتفاقية ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ثم ضمت الى الامبراطورية الفرنسية سنة ١٨٩٥ ، وأما بوضع الدولة المحمية تحت نظـام الوصاية الدولية وفقـا لاحكام ميثاق الامم المتحـدة .

(أ) الحماية الاختيارية على بعض الدويلات الاوربية : هى التى تضـع فيها دولة ما نفسـها بمحض ارادتها تحت حماية دولة أخرى ، واكثر ما يـكون ذلك لضعف هذه الدولة او لصغر حجمها ، ومن أمثلة هـذه الدول فى الوقت الحاضـر امارة موناكو وتقـع على البحر الابيض المتوسـط داخـل الاقاليم

الفرنسية . ومساحتها لا تتجاوز ٢٢ كيلو مترا مربعا ، وسكانها نحو عشرين الف نسمة ، وتخضع للحماية الفرنسية ، والعلاقة بين الدولتين قائمة على اساس مجموعة من الاتفاقات التى تمت فى فبراير سنة ١٨٦١ ، وابريل سنة ١٩١٢ ، ويولية سنة ١٩١٧ ، وبموجب هذه الاتفاقات : ١ — تتولى فرنسا الدفاع عن الاستقلال السياسى للامارة ، وعن وحدتها الاقليمية . ٢ — تتعهد الامارة الا تتنازل عن اى جزء من اقليمها لدولة اخرى غير فرنسا ، كما تتعهد بأن تكون سياستها العامة متمشية مع المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية الفرنسية ٣— لفرنسا قنصل عام بمدينة مونت كارلو عاصمة الامارة وللامارة وزير مفوض فى باريس كما ان لها تمثيلا دبلوماسيا فى كل من اسبانيا ، وايطاليا ، ومدينة الفاتيكان ٤ — منذ ابرام اتفاقيات ١٤ ابريل سنة ١٩٤٥ امتدت الرقابة الفرنسية على الشئون المالية والنقدية والجمركية للامارة .

ومن الامثلة ايضا جمهورية سان مارينو التى تقع فى وسط ايطاليا ، ومساحتها ٦٤ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ١٢٠ ألف نسمة ، وكانت تحت حماية الفاتيكان ، ولكن منذ سنة ١٨٦٢ حلت ايطاليا فى ذلك محل الفاتيكان ، وتتمتع هذه الجمهورية باستقلال ذاتى مكنها من اعلان حيادها التام خلال الحرب العالمية الثانية رغم كل الظروف التى أحاطت بايطاليا .

وهناك ولاية لختنشتاين التى تقع بين النمسا وسويسرا ، ومساحتها ١٥٩ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ١٤ الف نسمة ، وكانت خاضعة لحماية الامبراطورية النمساوية المجرية ، ولما تفككت هذه الامبراطورية بعد الحرب العالمية الاولى اتفقت مع سويسرا على أن تضع نفسها تحت حمايتها ، لتتولى تمثيلها ورعاية مصالحها فى الخارج .

وهناك ايضا جمهورية اندورا ، وتقع فى جبال البرانس بين فرنسا واسبانيا ، ومساحتها ٤٥٢ كيلو مترا مربعا ، وعدد سكانها نحو ستة آلاف نسمة ، وقد وضعت تحت الحماية الدينية لاسبانيا والحماية الدنيوية لفرنسا ، وتتمتع فى شئونها الداخلية باستقلال ذاتى ، أما الشئون الخارجية فتتولاها عنها فرنسا (٦١) .

---

(٦١) كثير من كتاب العلاقات الدولية يرون ان هذه الدويلات ليس لها اية أهمية سياسية ، ولهذا لم تقبل فى عصبة الامم ، ولا فى هيئة الامم المتحدة ، ويضيفون الى ذلك ان صغرها لا يسمح لها بان تحمل الاعباء التى تلقى على عاتق أعضاء المجتمع الدولى ، ومهما تكن قيمة هذه الاراء فوجود تلك الدويلات يدل على مقدار تمسك المجموعات السياسية باستقلالها ، وعلى امكان تعايشها مع الدول الكبرى مهما صغر حجمها او شانها .

(ب) الحماية الاستعمارية الاوربية فى افريقيا وآسـيا : كانت الـدول الاوربية المستعمرة قـد اتخذت الحماية اسلوبا من اساليب فرض سلطانها على الدول الافريقية والاسيوية المختلفة الضعيفة ، اذ كان هذا النظـام الى جانب احتفاظه بالحكم الذاتى للدولة المحمية يخلص الدولة الحامية من نفقات اقامة ادارة خاصة تحكم بموجبها البلاد . وقـد اتبعت انجلترا وفرنسـا هذا الاسلوب فى أفريقيا وآسيا ، ونفذتاه فى دول مختلفة من بلاد الهند الصينية الى وسط افريقيا ، وسنكتفى بدراسة لثلاث دول عربية وضـعت تحـت الحماية ، وهى حسب الترتيب التاريخى تونس والمغرب ومصر .

اولا : تونس (١٨٨١ ــ ١٩٥٦) : خضعت تونس للحماية الفرنسـية بموجب اتفاقية « قصر سعيد » المنعقد فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، واتفاقية « المرسى » المبرمة فى يونية سنة ١٨٨٣ .

ووفقا لاحكام الاتفاقية الاولى :

١ ــ تحتل الجيوش الفرنسية الاقاليم التونسية ، وينتهى هذا الاحتلال حين ترى السلطات العسكرية فى كل من فرنسا وتونس أن الادارة المحليـة قادرة على حفظ الامن الداخلى .

٢ ــ تتولى البعثات الدبلوماسية فى الخارج الدفاع عن المصالح التى تخص تونس ورعاياها فى الخارج ، ومقابل ذلك تتعهد الحكومة التونسيـة الا تعقد اى اتفاق دولى دون ابلاغ الحكومـة الفرنسية والحصـول على موافقتهـا .

٣ ــ تتعهد الحكومة الفرنسية مساعدة باى تونس ضـد اى خطر يهدده او يهدد ورثة عرشه من بعـده .

أما الاتفاقية الثانية فقـد تضمنت تعهدا من الحكومة التونسية بأن تقوم بالاصلاحات الادارية والقضائية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية انهـا ضرورية ، وتضمن الحكومة الفرنسية ديون الباى على أن يتعهد بالا يعقـد أى قرض جـديد دون موافقة من الحكومة الفرنسـية .

وبموجب الاتفاقية الثانية تدخلت الحكومة الفرنسية فى كافة شـئون تونس الداخلية ، وبذل الشـعب التونسى مجهودات ضـخمة للخلاص من الحماية الفرنسية ، وتضاعفت تلك المجهودات بعد الحرب العالمية الثانية . وانتهت بابرام معاهدة ٣ يونية سنة ١٩٥٥ التى بموجبها نالت تونس كـثيرا من الاستقلال الذاتى ، الا ان فرنسا محتفظة بامتيازات ثقيلة منهـا : الاحتفاظ بادارة العلاقات الخارجيـة لتونس عن طريق المقيم العـام ، وانهـا احتفظت

بقوات عسكرية فى البلاد ، وبمحاكم خاصة الى جانب المحاكم التونسية . فاتفاقية سنة ١٩٥٥ لم تكن تصفية للحماية ولكنها خطوة نحو الاستقلال وحين استقلت المغرب بموجب اتفاق ٢ مارس سنة ١٩٥٦ استقلت على اثرها تونس بموجب اتفاق ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ . وبين اتفاقيتى استقلال المغرب وتونس تشابه تام ، ولهذا سنكتفى بعرض الاتفاقية الاولى حين نتكلم عن المغرب . وبعد ان ظفرت تونس باستقلالها انضمت الى الامم المتحدة سنة ١٩٥٦ ثم الى جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٨ ، كما انها تحولت من النظام الملكى الى النظام الجمهورى .

ثانيا : المغرب (١٩١٢ — ١٩٥٦) : وضعت المغرب تحت الحماية الفرنسية بموجب معاهدة فاس التى انعقدت بين الدولتين فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، وكان ابرام هذه المعاهدة ختاما لنزاع استعمارى عنيف قام فى نهاية القرن التاسع عشر بين كل من فرنسا وانجلترا والمانيا واسبانيا ، فكل منها كان يحاول الانفراد بالتسلط على المغرب . وتمكنت فرنسا من التخلص من النفوذ الانجليزى منذ ابرام الوفاق الودى بينهما وبين انجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، وقد اطلق هذا الوفاق يد انجلترا فى مصر مقابل أن تطلق فرنسا يدها فى المغرب . وتخلصت فرنسا من النفوذ الالمانى بمعاهدة ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ وفيها تنازعت المانيا عن مآربها فى المغرب مقابل تنازل فرنسا عن جزء من الكونغو لالمانيا . اما الاطماع الاسبانية فقد حصرتها الدبلوماسية الفرنسية فى منطقة محدودة (مساحتها نحو خمسة عشر كيلو مترا مربعا . وعدد سكانها نحسو مليون نسمة) وتقع حول مدينة تطوان وهى منطقة الريف ، وكانت تسمى « المغرب الاسبانية » وتم ذلك بمعاهدة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ بين الدولتين (٦٢) . اما ميناء طنجة فلم يقرر مصيره الا بعد الحرب العالمية الاولى ، ففى ٢٩ يونية سنة ١٩٢٣ عقدت كل من انجلترا وفرنسا واسبانيا مؤتمرا فى لندن لبحث هذه المسألة ، وكان من رأى انجلترا تدويل هذا الميناء ، بينما رأت فرنسا وجوب الاعتراف بسيادة سلطان المغرب عليها ، اما اسبانيا فكانت ترى ضمه الى المنطقة الخاصة بها ، وعلى اثر اخفاق هذا المؤتمر تقرر أن يجتمع مرة اخرى بباريس فى

---

(٦٢) وعلى اثر هذا الاتفاق قامت اسبانيا بانشاء ادارة مستقلة فى منطقة الريف عينت فيها مندوبا ساميا اسبانيا له اختصاص مشابه لاختصاص المقيم العام الفرنسى فى المغرب ، وعلى رأس الحكومة المحلية خليفة يمثل سلطان المغرب للدلالة على ان تلك المنطقة لم تخرج عن السيادة المغربية ، وان خضعت للحماية الاسبانية . ودار البحث حول طبيعة العلاقة بين اسبانيا ومنطقة الريف ، وكان من رأى البعض أن المغرب كلها دولة واحدة خاضعة لسلطان المغرب وللحماية الفرنسية ، وأن منطقة الريف تعد مجرد منطقة نفوذ اسبانية لا تتمتع فيها اسبانيا بحقوق الدولة صاحبة الحماية ، ومن رأى آخرين أن منطقة الريف تقع تحت الحماية الاسبانية ، وان اسبانيا هى التى تباشر جميع العلاقات الدولية الخاصة بتلك المنطقة . والواقع ان التفسير الصحيح لمعاهدة سنة ١٩١٢ يؤيد الرأى الاخير .

اكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وفى هذا الاجتماع توصـــل الى وضع نظام طنجـــة الدولى (٦٣) . وبالاجمـــال فقـــد كانت المغرب مقسمة الى ثلاث منـــاطق : ١ ــ المنطقة الكبرى وتخضع للنفوذ الفرنسى ٣ ــ منطقة الريف وتخضـــع للنفوذ الاسبانى ٣ ــ ميـنـــاء طنجة وتخضع للنفوذ الدولى .

اما معاهدة الحماية التى ابرمت بين كل من فرنسا والمغرب فتضمن للدولة الحامية الامور الآتية : ١ ــ السماح للقوات الفرنسية باحتلال جـــزء من الاراضى المغربية « التى ترى انها ضرورية للمحافظـــة على النظـــام وأمن المعاملات التجارية » وان تمارس كل الاعمال البوليسية فى الاراضى والمياه المغربية . ٢ ــ ان تتولى فرنســـا جميع الشئون الخارجية للمغـــرب عن طريق مندوب مقيم يمثل الحكومـــة الفرنسية ، ويكون « أداة الاتصـــال الوحيـــدة للسلطان بالممثلين الدبلوماسيين الاجانـــب ، وفى الاتفاقيـــات التى يبرمها هؤلاء الاجانب مع الحكومة المغربية » كما يتعهد جلالـــة السلطـــان بعـــدم ابرام أى اتفاق ذى طابـــع دولى دون الموافقة من حكومة فرنســـا . ٣ ــ لفرنسا السلطة العليـــا فى الميدان التشريعى ، فهى التى تقترح جميع التشريعات ، ولا يجـــوز اصـــدار أى قانون الا بموافقة المقيم العام . ٤ ــ لفرنسا حـــق مباشرة القضاء فى الاقليم المغربى ، وكان القضاء قبل ذلك خاضعا لنظـــام الامتيازات الاجنبية الذى يجعل الاجانب المقيمين فى المغرب غير خاضعين للقضاء المحلى بل لمحاكم خاصة ، وقـــد الغت فرنســـا هذا النظـــام باستثناء الولايات المتحدة فانها ظلت محتفظة بالامتيازات لصـــــالح رعاياها .

ومقابل ما ظفرت بـــه فرنســـا من امتيازات ضمنت للمغـــرب ما يلى :

١ ــ مراعاة التقاليد القوميـــة ، والشعائر الاسلامية ، والاماكـــن الدينية .
٢ ــ ادخال الاصلاحات التى تكفل الرفاهية للشـــعب المغربى الا أنه لا يجوز تنفيذ أى اصلاح تقترحه الحكومة الفرنسية الا بعد الحصـــول على موافقـــة السلطان ٣ ــ حماية صاحب الجلالة الشريفة من كل خطـــر يهدد شخصه أو عرشـــه أو يقلل من استقرار بلاده ٤ ــ اتبـــاع سياسة الباب المفتوح بالنسبة لتجـــارة جميع الـــدول ٥ ــ الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون يتولون تمثيل وحماية الرعايا المغربيين ومصـــالحهم فى الخارج ٦ ــ التعـــاون مع السلطات المحليـــة لاعادة التنظيم المـــالى ، مـــع احـــترام الحقوق الممنوحة لحملة سندات الدين العـــام المغربى .

---

(٦٣) وقد عـــدل هذا النظـــام فى ٢٥ يونية سـنة ١٩٢٨ . وبمقتضى هـــذا التعديل تكون انجلترا وفرنسا وايطاليـــا والبرتغال وبلجيكا وهولنـــدة وبون فى ميـنـــاء طنجة ، يكونون هيئـــة ذات سلطة تنفيذية تسمى « لجنـــة الرقابة » والى جانبها هيئة دولية اوسع نطاقا تتولى مبـــاشرة السلطات التشريعية والقضائية باسم سلطان المغرب صاحب السيادة الاسمية على كـــل الاقليم والواقع ان النفوذ الاسبانى والفرنسى كانا غالبين فى هـــذا النظام الـــدولى .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظلت المغرب تطالب فرنسا بالغاء معاهدة الحماية ، وتوحيد البلاد ، واعتبار المغرب جزءا من الامة العربية ، وكانت فرنسا ترفض ، واشتدت الازمة بين البلدين ، وترتب على ذلك عزل السلطان في ٢٠ اغسطس ١٩٥٣ ، ونفيه الى جزيرة كورسيكا ثم مدغشقر ، الا أن هذا الاجراء التعسفي لم يترتب عليه تحسين العلاقة بين البلدين ، واضطرت السلطات الفرنسية ازاء ذلك الى اعادة السلطان في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بعد أن وافقت على الغاء معاهدة الحماية ، والاعتراف باستقلال المغرب : وقد سجل في اتفاقية ٢ مارس سنة ١٩٥٦ ، وتتضمن نقاطا اهمها : ١ — الغاء معاهدة الحماية التي اصبحت لا تتلائم ومقتضيات الحياة العصرية ٢ — الاعتراف باستقلال المغرب الذي يقتضي بالاخص تمثيلا دبلوماسيا وجيشا وطنيا . ٣ — الاعتراف بتوحيد المناطق الثلاث (طنجة — الريف — المغرب) تحت سيادة السلطان الكاملة . ٤ — تنظيم العلاقات بين فرنسا والمغرب في فترة الاتفاق حيث تنتقل السلطات المختلفة من الحكومة الفرنسية الى الحكومة المغربية المستقلة ، وبحيث تحتفظ فرنسا بجيشها في المغرب خلال هذه الفترة .

وفي ٧ ابريل سنة ١٩٥٦ عقدت اتفاقية مماثلة بين اسبانيا والمغرب ورد فيها : ١ — الاعتراف باستقلال المغرب وسيادتها ، وبحقها في مباشرة هذه السيادة فيما يتعلق بالجيش الوطني والتمثيل الدبلوماسي ٢ — الاعتراف بالوحدة الكاملة للوطن المغربي . ٣ — احتفظت اسبانيا لنفسها بحقها في المحافظة مؤقتا على وضع الجيش الاسباني في منطقة الريف ، وعلى مركز العملة الاسبانية خلال هذه الفترة .

وفي ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وافقت الدول التي تتولى ادارة طنجة على الغاء نظامها الدولي ووضعها تحت سيادة المغرب . وقد قبلت المغرب في الامم المتحدة سنة ١٩٥٦ ، كما انضمت الى جامعة الدول العربية في سنة ١٩٥٨ ، واصبحت بذلك دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثا : مصر (١٩١٤ — ١٩٢٢) : لما قامت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ انضمت الدولة العثمانية الى اعداء الحلفاء فانتهزت بريطانيا هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ثم خلعت الخديو عباس حلمي الثاني وولت السلطان حسين كامل ، ووجهت اليه بيانا اكدت فيه ما اشتمل عليه اعلان الحماية . وقد اعترفت بهذه الحماية فرنسا بتاريخ ١٩ ديسمبر من العام نفسه واعترفت بها الولايات المتحدة في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، ثم اعترفت بها الدول المهزومة في معاهدة الصلح (٦٤) .

---

(٦٤) جاء هذا الاعتراف في المادة ١٤٧ من معاهدة فرساي ، والمادة ١٥٢ من معاهدة سان جرمان ، والمادة ١٠١ من معاهدة سيفر التي لم تصدق عليها تركيا ، والمادة ٦٣ من معاهدة نوي ، والمادة ٨٦ من معاهدة تريانو .

ولما انتهت الحرب العالمية الاولى وجدت انجلترا نفسها امام حركة وطنية شديدة فى مصر (ثورة ١٩١٩) تطالب بالاستقلال ، ولم تستطع تجاهلها فاصدر اللورد اللنبى تصريحا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعلن فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وعقب ذلك اعلن سلطان مصر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وانه سيتخذ لنفسه لقب « ملك مصر » . ورغم ذلك فقد احتفظت انجلترا لنفسها بما سمى « التحفظات الاربعة (٦٥) » ولم يرض المصريون عن هذا الوضع فتتابعت الاحداث ، وتعددت المفاوضات حتى تألفت جبهة وطنية سنة ١٩٣٦ لاجراء مفاوضات انتهت بتوقيع معاهدة فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ عرفت باسم « معاهدة الصداقة والتحالف » ، وظل كفاح المصريين مستمرا لاستكمال استقلالهم ، ففى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥١ الغت مصر معاهدة الصداقة والتحالف ، وفى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤ تم الاتفاق بين مصر وانجلترا على جلاء القوات البريطانية مع الاحتفاظ بقاعدة قناة السويس ، وفى اول يناير سنة ١٩٥٧ صدر قانون بالغاء معاهدة اكتوبر ١٩٥٤ على اثر الاعتداء الثلاثى على مصر . وبذلك زال كل اثر للحماية (٦٦) .

---

(٦٥) وهي : ١ ـ سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر . ٢ ـ الدفاع عن مصر ضد اى اعتداء او تدخل اجنبى مباشر او غير مباشر . ٣ ـ حماية مصالح الاجانب فى مصر وحماية الاقليات . ٤ ـ السودان .

(٦٦) يعنينا فى هذا معرفة القيمة القانونية للحماية البريطانية على مصر فيما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٢ . فكثير من علماء القانون يرون ان هذه الحماية لا سند لها من القانون للاسباب التالية : ١ ـ لم تعترف تركيا بهذه الحماية ، ولم تعلن قبولها ، وتركيا هى الدولة التى كانت مصر تابعة لها . ٢ ـ تستند الحماية فى القانون الدولى الى معاهدة تبرم بين دولتين الا أن الحماية الانجليزية أعلنت من جانب واحد . ٣ ـ الاعتراف بهذه الحماية من جانب الدول المحالفة لبريطانيا لا تعتبر سندا قانونيا ما دامت الدولة المحمية لم تعلن لها . ٤ ـ رغم موافقة مصر فان الموافقة كان يجب أن تصدر اولا من الدولة المتبوعة وهى تركيا وتصدر ثانيا من الدولة المحمية صراحة لا ضمنا . ٥ ـ تصريح ٢٨ فبراير الذى انتهت به الحماية صدر من جانب واحد فى حين ان الحماية كما تقوم باتفاق بين الدولة الحماية والدولة المحمية تنتهى ايضا باتفاق بينهما . ٦ ـ لم تعترف مصر بتصريح ٢٨ فبراير بل قاومته اول حكومة نيابية تولت الحكم فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وابت ان تعترف به او تقره .

وهناك اقلية ترى ان هذه الحماية تستمد كيانها القانونى من اعتراف الدول بها ، فى معاهدة لوزان التى ابرمت بين تركيا والحلفاء فى يولية سنة ١٩٢٣ ، فقد نصت المادة ١٧ من هذه المعاهدة على زوال السيادة التركية عن مصر والسودان ، على ان يكون لهذا التنازل اثر رجعى ينسحب الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وعلى هذا الاثر الرجعى رتبوا صحة الحماية .

الا ان هذا الرأى فى الواقع واه ضعيف ، فاعتراف الدول قد سبقت الاشارة اليه انه لا قيمة له ، ولم يصدر من تركيا اعتراف بالحماية اذا لم يرد لها ذكر فى المعاهدة ، واذا =

٣ ـ الدولة المشمولة بنظام الانتـداب :

منذ ان وضعت الحرب العالميـة الاولى اوزارها ، وشـاع مبدأ حق تقرير المصير ، وانتصرت مبادىء ولسن الاربعـة عشر ثارت المستعمرات مطالبـة باستقلالها ، وثارت القوميات المكبوتة فى الامبراطورية النمسويـة المجـرية والامبراطورية العثمانية تطالب بالحرية والاستقـلال ، وعز على الحلفاء ان يتنكروا للمبـادىء التى اعلنوها مختارين ، ولكن من جهه أخرى عز عليهم ان يفقدوا مستعمرات أعدائهم المهزومين ، فاخذوا يبحثـون عن مخرج يخفـون وراءه مآربهم الاستعمارية ، فابتكروا نظـام الانتـداب الذى كان من آثاره فى الاقاليم التى وضـعت تحت الانتـداب انه نقـل مشكلة استعمارها من النطاق الثنائى الضيق الى النطاق الدولى الجماعى ، حيث اصبح فى امكان شـعوب هذه المستعمرات ان يصل صوتها الى المحافل الدوليـة . ولنظـام الانتداب هدفان : أولهما مثالى ، وهو مساعدة الشعوب الواقعـة تحت الانتداب حتى تصـبح أهلا للاستقلال . وثانيهما مادى وهـو ارضاء الاطماع الاستعمارية للدول التى انتصرت فى الحرب العالمية الاولى .

وقد الحق نظام الانتداب بعصبة الامم ، ونص عليه فى المادة ٢٢ من العهد ، وتلك المادة لم تصنع حدودا للاقاليم التى توضع تحت الانتداب ، بل اكتفت بالاشارة اليهـا فى عبارة عامة : المستعمرات والاقاليم التى خرجت بمناسبة انتهاء الحرب من سيادة الدول التى كانت تحكمها قبلا ، والتى تسكنها شعوب لاتزال غير قادرة على أن تدير شئون نفسها بنفسها ، ثم قسمت هذه الاقاليم الى ثلاثة انواع هى : ١ ـ الجماعـات التى كانت خاضعة للامبراطورية العثمانيـة ٢ ـ الشعوب الموجودة فى أواسط افريقيا ٣ ـ الاقاليم الواقعة جنوب غربى افريقيـا ، وبعض جـزر المحيط الهادى . وجعلت هذه المادة لكل نوع من هذه الانواع حكما خاصا ، وسمت النوع الاول الانتـداب حرف « ا » ، والنـوع الثانى الانتـداب حـرف « ب » ، والنوع الثالث الانتداب حرف « جـ » .

والنوع الاول من الانتداب وهو يسـمى الانتـداب حرف « ا » يشمـل الاقاليم التى كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية ، والتى وصـلت فى رأى الحلفاء الى درجة من التقـدم تسـمح بالاعتراف مؤقتا باستقلالها الذاتى على أن تسترشد فى ادارة شئونها بنصائح الـدول المنتدبة الى أن تصبح قادرة على ادارة كافة شئونها بنفسها ، وبالتالى تصبح اهـلا للاستقلال ، ودخل فى نطاق

= اخذت الامور على وجهها الصحيح فان معاهدة لوزان تكون قد اعترفت لمصر باسـتقلالها منـذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فالـدولة التى كانت صاحبة السيادة عليهـا من النـاحية القـانونية قـد تنازلت عن تلك السيادة ، ولـم تمنحها لغيرها . وبالاجمال تعتبر الحمـاية التى فرضـت على مصر من سنـة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ قائمة على غير سـند من القانون .

هذا النوع سوريا ولبنان ، وقد وضعتا تحت الانتداب الفرنسي ، والعراق وفلسطين وامارة شرق الاردن وقد وضعت تحت الانتداب الانجليزى .

والنوع الثانى من الانتداب ، وهو الذى سمى الانتداب حرف « ب » يشمل الشعوب التى اعتبرت أقل تقدما فى أواسط افريقيا ، ويضم هذا النوع مستعمرات المانيا فى القارة الافريقية وهى : الكاميرون وتوجو ، وقد قسم كل منهما الى جزاين احداهما وضع تحت الانتداب الانجليزى ، والثانى تحت الانتداب الفرنسى . وتنجانيقا ووضعت تحت الانتداب الانجليزى ، واقليم رواند أورندى ، ووضع تحت الانتداب البلجيكى .

والنوع الثالث من الانتداب ، ويسمى الانتداب حرف « جـ » وتديره الدولة المنتدبة كجزء من اقليمها مع تعهدها بضمان المصالح المادية والادبية للسكان ، ويشمل جنوب غربى افريقيا وغينيا الجديدة ووضعتا تحت انتداب استراليا ، وجزيرة ساموا ووضعت تحت انتداب نيوزيلنده ، وجزر ماريان وكارولين ومارشال ووضعت تحت انتداب اليابان (٦٧) .

وسنكتفى هنا بدراسة نظام الانتداب الذى طبق على كل من سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والاردن ، والعراق ، لما لهذه البلاد من أهمية خاصة لدينا باعتبارها من أجزاء الوطن العربى (٦٨) .

---

(٦٧) قد حددت المادة ٢٢ الشروط التى يجب ان تتوافر فى الدولة التى تتولى الانتداب وهى : ١ ـ ان تكون دولة متقدمة . ٢ ـ ان تؤهلها مواردها وموقعها الجغرافى ومركزها السياسى لتحمل تبعات الانتداب . ٣ ـ ان توافق على تحمل هذا الانتداب . ويتبين من تلك الشروط : ١ ـ انه لا يشترط فى الدولة المنتدبة أن تكون كاملة الاستقلال . فقد وضعت بعض جزر كانت من ممتلكات المانيا فى المحيط الهادى تحت انتداب كل من نيوزيلندة واستراليا وكذلك وضع اقليم جنوب غربى افريقيا تحت انتداب جمهورية اتحاد جنوب افريقيا ، وكانت كلها غير كاملة السيادة . ٢ ـ لا يشترط فى الدولة المنتدبة ان تكون عضوا فى عصبة الامم فقد عرض على الولايات المتحدة أن تنتدب على ارمينيا ولم تكن عضوا فى عصبة الامم ، وحين انسحبت اليابان من العصبة ظلت تحتفظ بانتدابها على جزر المحيط الهادى . والواقع ان الحلفاء قد وزعوا تلك الاقاليم والدول فيها بينهم بعد أن فرضوا على المانيا وتركيا تنازلهما عن هذه الاقاليم لصالحهم فى معاهدات الصلح .

(٦٨) قد فرضت على الدول المشرفة على البلاد المشمولة بالانتداب عدة التزامات :
١ ـ على الدول المنتدبة أن تقدم الى مجلس عصبة الامم تقريرا سنويا عن ادارتها لتلك البلاد
٢ ـ تتولى فحص هذه التقارير لجنة خاصة تابعة لمجلس العصبة تسمى «اللجنة الدائمة للانتدابات الدولية» ثم تشير بما تراه لازما لتحسين حال البلاد الموضوعة تحت الانتداب
٣ ـ يجب على الدولة المنتدبة أن تتبع سياسة الباب المفتوح فى التجارة بالنسبة لكافة الاعضاء فى عصبة الامم ، ويستثنى من هذا الالتزام الدول التى تشرف على البلاد الموضوعة تحت =

(أ) **الانتداب على سوريا ولبنان :** وافق مجلس العصبة على صك الانتداب الخاص بسوريا ولبنان في ٢٢ يولية سنة ١٩٢٢ وبموجب هذا الصك : ١ ـ تتعهد فرنسا (الدولة المنتدبة) أن تعمل على اصدار دستور لكل من سوريا ولبنان يراعى في وضعه تحقيق الصالح العام ورغبات الشعوب القاطنة في كل من البلدين ، وأن تتخذ التدابير اللازمة للوصول بهما الى الاستقلال ٢ ـ لفرنسا حق وضع جيوش فرنسية في هذين الاقليمين ، ولها حق تنظيم قوات دفاعية محلية من أهل هذين الاقليمين للدفاع عن البلاد ، والمحافظة على الامن ٣ ـ لفرنسا حق الاشراف على الشئون الخارجية لـ من الاقليمين ، ولها حق اصدار براءات التنفيذ للقناصل المبعوثين والمعتمدين لدى البلدين ٤ ـ لفرنسا أن تضع النظم القضائية التي تضمن للاهالي والاجانب أن يتمتعوا بحقوقهم ، وذلك بمناسبة الغاء نظام الامتيازات بعد قيام الانتداب . واشتمل صك الانتداب غير ذلك على القواعد الخاصة بتسليم المجرمين ، وعدم التمييز العنصري وتشجيع التعليم واللغات الرسمية للبلاد (العربية والفرنسية) ، والتنقيب عن الآثار ، وغير ذلك من التفصيلات .

وقد قام في وجه الدولة المنتدبة كثير من الصعاب مصدرها الوعي القومي العربي ، ومن ذلك المحاولة التي قام بها الامير فيصل لمحاولة اقامة ملكية في سوريا ، ولكن فرنسا قضت على هذه المحاولة عسكريا في ٢٣ يولية سنة ١٩٢٠ ، وعلى اثر ذلك قامت فرنسا بتجزئة البلدين ففصلت سوريا عن لبنان ، وجعلت كلا منهما جمهورية مستقلة ، وأعلنت استقلال لبنان بحدوده الحالية في سبتمبر سنة ١٩٢٠ ، وأنشأت بعد ذلك حكومة جبل الدروز في ابريل سنة ١٩٢٢ ، وحكومة اللاذقية وسميت « اقليم العلويين » في يولية سنة ١٩٢٢ أما ما تبقى من سوريا فقد اقامت فيه فرنسا حكومتين احداهما في دمشق ، والثانية في حلب ، واعترفت لسنجق الاسكندرونة الذي كان يتبع حكومة حلب بشيء من الاستقلال الذاتي ، واعترفت باللغة التركية لغة رسمية لهذا السنجق الى جانب اللغة العربية والفرنسية ، اذ كان من سكان هذه المنطقة بعض المتكلمين باللغة التركية ، وفي يولية سنة ١٩٢٢ قررت الحكومة الفرنسية اقامة اتحاد بين حكومات دمشق وحلب واللاذقية ، ولكن هذا الاتحاد الغي في ابريل سنة ١٩٢٣ ، وابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٥ ضمت حلب ودمشق من جديد تحت اسم « حكومة سوريا » . واجمالا من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٦ قسمت الدولة المنتدبة هذين البلدين (سوريا ولبنان) الى اربع وحدات : (أ) لبنان بحدوده الحالية : (ب) سوريا بما فيها سنجق الاسكندرونة ذو الحكم الذاتي (ج) دولة العلويين وسمته

= « الانتداب حرف ج » والتي تديرها كجزء من ممتلكاتها . ٤ ـ يجب أن يحتفظ البلد الموضوع تحت الانتداب بكيانه . ويجب أن تكون له ادارة مستقلة . ويستثنى من ذلك البلاد الموضوعة تحت الانتداب حرف « ج » اذ يجوز أن تديرها الدولة المنتدبة كجزء من مستعمراتها . ٥ ـ لا يصح أن يتحول سكان البلاد الموضوعة تحت الانتداب عن جنسية الدولة المشرفة على الانتداب .

حكومة اللاذقية (د) دولة جبل الدروز . وابتداء من سنة ١٩٣٦ ضمت اللاذقية وجبل الدروز الى سوريا .

وبعد كفاح طويل بين الشعب والدولة المنتدبة وصل الطرفان فى سنة ١٩٣٣ الى مشروع معاهدة صداقة وتحالف يتضمن انتهاء الانتداب ، وقبول سوريا فى عصبة الامم ، وتنظيم التعاون بين الدولتين فى مختلف الميادين ، وكانت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة . ولم يرض الشعب عن هذا المشروع فظل يكافح حتى توصل الى معاهدة جديدة ابرمت فى ٩ سبتمبر ١٩٣٦ (٦٩) . واعقب تلك المعاهدة معاهدة اخرى مماثلة لها ابرمت بين فرنسا ولبنان فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ . وكان يظن ان العلاقة ستتحسن بين كل من سوريا ولبنان من جهة ، وفرنسا من الجهة الاخرى ، ولكن سرعان ما توترت الحالة ، ويرجع ذلك الى امرين : ١ — سنجق الاسكندرونة الذى تنازلت عنه فرنسا لتركيا بموجب اتفاق ٢٣ يولية ١٩٣٩ (٧٠) (ب) عدم توصل الحكومة الفرنسية الى تصديق البرلمان الفرنسى على المعاهدة .

---

(٦٩) وقد تضمنت : مبدأ الصداقة والتحالف بين الدولتين « المادة الاولى » والتشاور فى الامور الخارجية « المادة الثانية » ، وانهاء الانتداب « المادة الثالثة » وتبادل المساعدة العسكرية اذ وقعت احدى الدولتين في حرب « المادة الرابعة » ، ومدة هذه المعاهدة خمس وعشرون سنة يبدا تاريخ نفاذها من تاريخ قبول سوريا في عصبة الامم .

(٧٠) على أثر ابرام المعاهدة السورية الفرنسية سنة ١٩٣٦ طلبت الحكومة التركية اعادة النظر في سنجق الاسكندرونة ، ووافقت الحكومة الفرنسية على طرح المسالة امام مجلس عصبة الامم (ديسمبر سنة ١٩٣٦) وفى الشهر التالى وافق مجلس العصبة على قرار جاء فيه أن السنجق وحدة مستقلة فى الشئون الداخلية . اما الشئون الخارجية فهى من اختصاص الحكومة السورية ، وقرر تشكيل لجنة لوضع نظام اساسى للسنجق ، ووضع هذا النظام الاساسى ووافق عليه المجلس فى ٢٩ مايو سنة ١٩٣٧ رغم اعتراضات سوريا التى اعتبرت هذا الاجراء خيانة لسوريا ، واول اخلال بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى تقضى بالتعاون الوثيق والمعاهدة المتبادلة بين كل من فرنسا وسوريا ، ومنذ بداية سنة ١٩٣٧ كان من الواضح ان تركيا كسبت الجولة الاولى وهى وضع السنجق تحت نظام خاص - فاغراها ذلك بالعمل على كسب الجولة الثانية وهى ضم السنجق ولذلك فاوضت فرنسا فى ذلك وحصلت على موافقتها . على أن القوات التركية يحق لها دخول السنجق للتعاون مع القوات الفرنسية لحفظ النظام . وفى ٤ يولية سنة ١٩٤٨ ابرمت معاهدة صداقة بين تركيا وفرنسا ، وفى اليوم التالى دخلت القوات التركية فى السنجق . وكان القانون الاساسى الذى وضعه مجلس العصبة للسنجق يقضى بتكوين مجلس تشريعى من ٤٠ عضوا ، ومع أن الاتراك فى السنجق لا يتجاوزون ٣٩٪ من السكان فقد استطاعوا ان يكون لهم ٢٢ مقعدا فى هذا المجلس ، واصبح للسنجق حكومة معظم اعضائها من الاتراك وعملت تركيا على ازدياد الاتراك فى السنجق على حساب العنصر العربى . وانتهى بضم السنجق الى ممتلكات تركيا بموجب اتفاقية بينها وبين فرنسا تمت فى ٢٩ يونية سنة ١٩٤٩ ، وقد ترتب على ذلك هجرة كثير من الارمن ومن العرب اذ فضلوا أن يهجروا موطنهم على ان تحكمهم تركيا .

واثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعد هزيمة فرنسا ، وانقسامها بين انصار ماريشال بيتان ، وانصار جنرال ديجول نقل الخلاف الذى كان بينهما الى سوريا ولبنان حيث دخلت القوات الانجليزية مع قوات ديجول فى سوريا ولبنان فى ٨ يولية سنة ١٩٤١ ، ولكن القوات الفرنسية والموالية لبيتان قاومتها مقاومة لم تهدأ بابرام اتفاقية وقف القتال المنعقدة بين الطرفين فى ١٢ يولية ١٩٤١ ، وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ ، اعلن الجنرال كاترو الممثل للجنرال ديجول أن فرنسا قد منحت سوريا حقها فى الاستقلال والسيادة ، وصدر مثل هذا الاعلان بالنسبة للبنان فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ويعتبر هذان التاريخان نهاية الانتداب .

وبادرت الدول العربية الى الاعتراف باستقلال كل من سوريا ولبنان ، واشتركت كل منهما فى وضع ميثاق جامعة الدول العربية وصارتا من اعضائها ، كما اشتركتا فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى وضع ميثاق الامم المتحدة ، واصبحت كل منهما عضوا فى هيئة الامم ، وكان فى اشتراكهما هذا تسجيلا دوليا لانتهاء الانتداب ، فبمقتضى المادة ٧٨ من الميثاق لا ينطبق نظام الوصية على الاقاليم التى اصبحت أعضاء فى الامم المتحدة (٧١) .

(ب) الانتداب على فلسطين وشرق الاردن : صك الانتداب الخاص بفلسطين يختلف عن صك الانتداب الخاص بسوريا ولبنان فى ناحيتين هامتين :

الاولى : يتضمن صك الانتداب على فلسطين اشارة الى تنفيذ تصريح بلفور (٧٢) الذى يحوى تعهداً من الدولة المنتدبة بأن تراعى فى تنظيمها للاقليم المشمول بالانتداب تهيئة الظروف لانشاء وطن قومى National Jewish home وبتيسير هجرتهم الى فلسطين وتيسير تجنسهم بجنسيتها على ان يراعى فى ذلك عدم المساس بالجماعات غير اليهودية المقيمة فى فلسطين وهو يشير بهذه العبارة الى السكان الاصليين للبلاد (٧٣) .

---

(٧١) تم جلاء القوات الانجليزية والفرنسية عن سوريا ولبنان وفقا لاتفاق ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ ، وبموجب هذا الاتفاق تخرج القوات الاجنبية من الاقليم السورى فى مدة اقصاها ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ ومن اقليم لبنان فى مدة اقصاها ٣١ اغسطس سنة ١٩٤٦ . اما التصفية المالية لنظام الانتداب فقد تمت بعد ذلك بموجب اتفاقية لبنانية فرنسية عقدت فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٨ واتفاقية سورية فرنسية عقدت فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ .

(٧٢) صدر هذا التصريح فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ فى صورة رسالة بعث بها بلفور وزير خارجية بريطانيا الى لورد وتشليد وضمنها وعد الحكومة البريطانية بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

(٧٣) انظر المادة الثانية من صك الانتداب .

الثانية : اعتراف الهيئة المنتدبة بوجود هيئة يهودية خاصة Appropriat Jewish Ageney (الوكالة اليهودية) يكون لها حق الاشتراك مع ادارة فلسطين فى جميع المسائل التى تمس انشاء هذا الوطن القومى ، او مصالح الشعب اليهودى فى فلسطين .

وقد اثار تصريح بلفور هذا احتجاج العرب وهم سكان الاقليم الاصليون ، وقاموا بعدة ثورات اخمدتها الدولة المنتدبة بالقوة المسلحة وعلى اثر تلك الثورات شكلت الحكومة البريطانية لجنة تحت رياسة لورد بيل وقد درست القضية الفلسطينية واقترحت الغاء الانتداب ، وتقسيم الاقليم الى ثلاثة اقسام (٧٤) . ولم يلق الاقتراح قبولا من العرب ولا من الصهيونيين ، ولما عرض على العصبة فى اجتماع سنة ١٩٣٧ اعلن مندوبو دول كثيرة على رأسهم مصر عدم الرضا عن فكرة التقسيم .

وفى سنة ١٩٣٩ قررت انجلترا عقد مؤتمر لندن لدراسة القضية من جديد ودعت ممثلى اليهود ، وممثلى عرب فلسطين والدول العربية ، ولكن اخفق المؤتمر ، واصدرت الحكومة البريطانية كتابا ابيض فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ لتضع الطرفين امام الامر الواقع ، واهم ما فى الكتاب انه ليس فى نية الحكومة البريطانية تكوين دولة يهودية ، ولكن الهدف الذى تعمل له هو تكوين حكومة مستقلة لفلسطين من العرب اليهود فى مدى عشر سنين ، على اساس معاهدة تعقد مع بريطانيا ، وقيد الكتاب الابيض الهجرة اليهودية الى فلسطين بخمسة وسبعين الف مهاجر ، ولم تمض بضعة اشهر من ظهور هذا الكتاب حتى اندلعت نار الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهائها وجهت الحكومة الانجليزية الدعوة الى الولايات المتحدة التى تركز فيها النشاط الصهيونى للتعاون معها فى تكوين لجنة مشتركة لبحث الحالة فى فلسطين ، وفى مايو سنة ١٩٤٦ صدر تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية بعد أن قامت بتحقيقات وزيارات لاوربا وبلاد الشرق الاوسط ، وفى هذا التقرير اقترحت وضع فلسطين تحت نظام الوصاية ، وان يصرح فورا لمائة الف يهودى بالهجرة الى فلسطين ، وتلا ذلك مؤتمر جديد عقد فى لندن تبين فيه أن التوفيق بين وجهات النظر العربية واليهودية أمر غير ممكن ، فقد كان العرب يطالبون وهم على حق ، بدولة مستقلة فى حين كانت الوكالة اليهودية تطالب بهجرة غير محدودة ليصبح لليهود اغلبية عددية تمكنهم من انشاء دولة يهودية مستقلة ، وامام هذا نقلت انجلترا هذه المشكلة الى الامم المتحدة .

---

(٧٤) دولة يهودية تشمل الشاطىء والسهول الخصبة الملاصقة له ، ودولة عربية فى الاراضى غير الخصبة تنضم الى شرق الاردن ليتكون من انضمامها دولة عربية مستقلة ، والقسم الاوسط يشمل الاماكن المقدسة ويبقى تحت الانتداب البريطانى .

واجتمعت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧ وقررت تشكيل لجنـــة خاصة لدراسة مسألة فلسطين ، وانتهت اللجنة الى وضـــــع تقرير اوصت فيه بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ، وأخرى يهودية ، وقسم ثالث يشمل مدينة القدس على ان تكون كل من الدولتين مستقلة بعد سنتين ، وان تتولى انجلترا ادارة شئون فلسطين اثناء فترة الانتقال هذه ، وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحـــدة قرارهـــا بتقسيم فلسطين فكان هذا بمثابة اشارة ببـــدء الاعمال العدوانية ، وبينما الامم المتحدة تعمل على تهدئة الحال وتدعو اللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية لوقف هذه الاعمال العدوانية ، اذا بانجلترا على اعتبار انها الدولة المنتدبة تقـــــرر أنهاء الانتداب فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وفى اليوم التالى لذلك سارعت الجيوش العربيـــة الى دخول فلسطين ، وتوقف القتال بين العـــرب واليهود بانعقـــاد سلسلة من الاتفاقات بين اسرائيل والدول العربية . أولها اتفاقية الهـــدنة المصرية الاسرائيلية المنعقدة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد قبلت اسرائيل فى الامم المتحدة فى ١ مايو سنة ١٩٤٩ .

اما الانتداب على شرقى الاردن الذى ذكر وضعه الخـــاص فى المادة ٢٥ من صك الانتداب على فلسطين فقـــد انتهى بموجب معاهدة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ بين كل من شرق الاردن وانجلترا .

الانتداب على العراق : على اثر هزيمة الامير فيصل فى سوريا امام القوات الفرنسية ، كما اشرنا من قبل ، منحته السلطات الانجليزية عرش العراق بعد نوع من الاستفتاء اجرى فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢١ ، وفى ١٠ أكتوبر ســـنة ١٩٢٢ وقـــع معها معاهدة تحالف ، واعتبر مجلس العصبة هذه المعـــاهدة بمثابة صك انتداب لتنظيم العلاقة بين انجلترا (الدولة المنتدبة) والعـــراق (الموضوع تحت الانتداب) وبموجب تلك المعاهدة : ١ ـــ تلتزم الحـــكومة البريطانية ان تقـــدم الى الحكومة العراقية بناء على طلب ملكها النصـــائح والمعونة التى يطلبها ، على الا يمس ذلك بسيادة العراق ، كمـــا ان الحكومة العراقية عليها واجب الاسترشاد بآراء الحكومة البريطانية ، والمنتدب السامى البريطانى فى بغداد . ٢ ـــ على العراق ان يضع لنفسه دستورا يعرض على جمعية تأسيسية (٧٥) ويجب ان يكون متضمنا حرية العقيدة ، وعدم التمييز بسبب اللغة ، او الدين ، او الجنس (المـــادة الثالثة من المعاهدة) ٣ ـــ للحكومة العراقية حـــق ايفاد بعثة دبلوماسية الى لندن ، والى عواصم البلاد الاخـــرى بعد موافقة انجلترا على ذلك ، وتتولى الحكومة البريطانية الدفاع عن مصالح العراق ورعاياه فى البلاد التى لا يكون للحكومة العراقيـــة ممثلون دبلوماسيون عندما يتقدم به بعـــد استكمال استقلالة .

---

(٧٥) بـــدأت الجمعية التاسيسية اعمالها فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ ، واصـــبح الـــدستور نافـــذا فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ .

وقد بقى العراق خاضعــا لهــذا النظام حتى تم ابرام معاهدة ٣٠ يونيـــة سنة ١٩٣٠ ، وفيها اعترفت انجلترا باستقلال العراق وبانهاء نظـــام الانتداب . وفى جلسة ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣١ ناقشت اللجنة الدائمة للانتداب المعاهدة وانتهت بالموافقة عليها ، وفى ٣ اكتوبر سنة ١٩٣٢ وافقت الجمعية العامة لعصبة الامم على قبول العراق الذى اصبح الدولة الســـابعة والخمسين فى العصـــبة .

٤ — الدولة المشمولة بنظـــام الوصاية :

أثناء اعداد ميثاق الامم المتحـــدة دار صراع خفى بين الدول صـــاحبة المستعمرات ، والدول المناهضة للاستعمار ، فالمستعمرون يريدون أن تظل المستعمرات بعيدة عن اشراف المنظمة الدولية ، اما معارضوهم فيرون تدويل قضية المستعمرات ، ويريدون ان ينص فى متن الميثـــاق صراحة على مساعدة كل مستعمرة فى الحصول على استقلالها ، ومما زاد المسألة تعقيدا مصير الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب وفقـــا لاحكام عصبة الامم ، ومصـــــير المستعمرات التى ستنتزع من ايطاليا و اليابان بعد هزيمتهما .

وفى مؤتمر يالتا الذى انعقد سنة ١٩٤٥ تقرر وجوب وضع تلك الاقاليم تحت اشراف المنظمة الدولية الجديدة ، وفى مؤتمـــر ســـان فرنسسكو عـــاد الصراع بين انصـــار الاستعمار ومناهضيه ، واسفر عن حل وسط يقـــوم على تصريح خاص بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، ونظام الوصاية .

اولا — الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى : اطلقت هـــذه التسمية على المستعمرات ، وهى الاقاليم التى تسكنها شعوب لا تباشر سيادتها الداخلية والخارجية بنفسها ، ويتولاها عنها المستعمر ، وقـــد افرد ميثاق الامم المتحدة الفصل الحادى عشر منه لذلك (٧٦) وقد فرض الميثاق على الدول التى لهـــا مستعمرات التزامات تجمـــل فيما يلى ١ — يكلفون بالعمل على تقـــدم هـــذه الشعوب فى الشئون السياســـية والاقتصادية والاجتماعيـــة والتعليميـــة ٢ — يعملون على تنمية الحكم الذاتى وفقا لظروف كل اقاليم ، واعترضت بعض الدول وتشدد على استعمال عبارة « حكم ذاتى » وحاولت أن تحل محلها عبـــارة « استقلال سياســـى » ولكن لم تنجح تلك الدول فى تحقيق رغبتـــا هـــذه ٣ — يوطدون السلم والامن الدوليين ٤ — يعززون التدابير الانشائية للرقى والتقدم ٥ — يحيطون الامين العام للامم المتحدة علما بالبيانات الفنية المتعلقة

---

(٧٦) يقضى هـــذا الفصل بان اعضاء الامـــم المتحـــدة الـــذين يضطلعون بتبعـــات عن ادارة الاقاليم التى لـــم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحـــكم الذاتى يقرون المبـــدا الـــذى يقضى بان مصالح اهل هذه الاقاليم لها المقام الاول ، ويتعهدون بالعمل على تنمية رفاهية اهـــل هـــذه الاقاليم الى اقصى حـــد مستطاع .

بالاقتصاد والاجتماع والتعليم في الاقاليم التي يكونون مسئولين عنها . وبهذا الالتزام الاخير فتح الباب لاشراف المنظمة الدولية ورقابتها على المستعمرات ، وخرجت قضية الاستعمار من نطاقها الضيق الذي كان محصورا في الدولة التي تتولى الاستعمار الى نطاق اوسع هو الرقابة الدولية .

الا ان الميثاق وقف عند حد تقرير المبادىء دون ان يضع رقابة فعلية على الدول التي لها مستعمرات وتولت الدول المناهضة للاستعمار مسألة انشاء لجنة سميت « اللجنة الخاصة بالمعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي » (٧٧) ومهمتها دراسة البيانات التي تقدمها الدول ذات المستعمرات ، ومعاونة الجمعية العامة في مناقشتها لها ، وتقديم توصيات خاصة بشأن هذه البيانات ثم انشأت اللجنة الخاصة واصبحت الهيئة الوحيدة ، في الامم المتحدة المختصة بالمسائل المتعلقة بالاقاليم غير المستقلة (٧٨) .

ثانيا ـ نظام الوصاية : الى جانب النظام الذي وضعه ميثاق الامم المتحدة خاصا بالمستعمرات ، وضع نظام آخر سمي « نظام الوصاية » تدخل تحته الاقاليم الآتية : ١ ـ الاقاليم والدول التي كانت تحت الانتداب وقت صدور ميثاق الامم المتحدة ٢ ـ الاقاليم التي ستنفصل عن دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية ٣ ـ الاقاليم والمستعمرات التي تضعها الدولة المسئولة عن ادارتها تحت الوصاية بمحض ارادتها . ويلاحظ ان نظام الوصاية كان لا يشمل الا جزءا يسيرا من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، اذ أن سكانه لا يتجاوزون ثمانية عشر مليونا من الانفس ، بينما سكان المستعمرات التي لا تدخل تحت نظام الوصاية يبلغون نحو مائة مليون نسمة (٧٩) .

ويشرف على تطبيق نظام الوصاية مجلس خاص سمي « مجلس الوصاية » ويتكون من الاعضاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية وعدد من الاعضاء الآخرين مساو لعدد الفريق الاول تختارهم الجمعية العامة

---

(٧٧) تألفت هذه اللجنة في الدورة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة .

(٧٨) في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة الاعلان بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وفي ١٩٦١ انشأت الجمعية العامة لجنة خاصة من سبعة عشر عضوا لبحث تنفيذ اعلان ١٩٦١ . وفي سلسلة من القرارات اتخذت في دورة ١٩٦٢ حلت الجمعية العامة مختلف اللجان التي انشأتها من قبل لفحص الحالة في المستعمرات ونقلت وظيفتها الى اللجنة التي اصبحت الهيئة الوحيدة في الامم المتحدة المختصة بتصفية الاستعمار .

(٧٩) كانت أهداف نظام الوصاية وفقا للميثاق هي : ١ ـ توطيد السلم والامن والتعليم ٢ ـ العمل على ترقية سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية في السياسة والاجتماع والتعليم واضطراد تقدمهم نحو الحكم الذاتي ، او الاستقلال . ٣ ـ التشجيع على احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين . ٤ ـ كفالة المساواة في المعاملة في الامور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية بين هذه الاقاليم وجميع أعضاء الامم المتحدة .

للامم المتحدة ، ويختص هذا المجلس بالمسائل الآتية تحت اشراف الجمعية العامة للامم المتحدة : ١ ـ ينظر في التقارير السنوية التي ترفعها الدول القائمة بالوصاية ٢ ـ يقبل العرائض التي تد تتقدم بها شعوب هذه الاقاليم ويفحصها ويصدر توصيات بشأنها ٣ ـ ينظم زيارات دورية لهذه الاقاليم ٤ ـ يضع قائمة بطائفة من الاسئلة عن مدى تقدم شعوب كل اقليم لتقوم السلطة التي تتولى الوصاية بالرد عليها .

وكما أشرنا من قبل قسمت الاقاليم والدول التي وضعت تحت نظام الوصاية الى ثلاث فئات .

الفئة الاولى : هي الاقاليم التي كانت تحت الانتداب وقت صدور ميثاق الامم المتحدة . والانتداب كان ثلاثة انواع : فالدول التي كانت تخضع لانتداب حرف « أ » قد استقلت وفق التفصيل الذي سبق ذكره . اما الاقاليم التي كانت موضوعة تحت الانتداب حرف « ب » وحرف « ج » فقد وضعت تحت نظام الوصاية بموجب اتفاقات ، صدقت عليها الجمعية العامة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ واول ديسمبر سنة ١٩٥٧ (٨٠) ، باستثناء اقليم جنوب غربي أفريقيا (٨١) ، وهذه الاقاليم كلها باستثناء غينيا الجديدة قد حققت اهداف نظام الوصاية فاصبحت اما دولا مستقلة او اجزاء من دول مستقلة .

---

(٨٠) وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على وصاية استراليا على غينيا الجديدة ، وبلجيكا على رواندا اورانـدى ، وفرنسا على جزء من اقليم توجو ، وقسم من اقليم الكميرون ، ونيوزيلنده على سامو الغربية ، والمملكة المتحدة على تنجانيقا وجزء من الكميرون ومن اقليم توجو . وفي نوفمبر سنة ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على اتفاق للوصاية الذي بمقتضاه وضعت جزيرة نارو تحت وصاية المملكة المتحدة ونيوزيلنده واستراليا .

(٨١) وضع هذا الاقليم تحت انتداب جنوب افريقيا ، واعتبرته عصبة الامم من مرتبة انتداب حرف «ج» في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وعندما وضعت النصوص الخاصة بالوصاية سنة ١٩٤٦ ابدى مندوب اتحاد جنوبي افريقيا رغبة بلاده في ضم هذ المنطقة الى اقليمها لقلة عدد سكانه ، ولاستحالة تمتع مثل هذا الاقليم باستقلال سياسي عاجلا او اجلا . ولم تقبل الجمعية العامة للامم المتحدة هذا الطلب ، بل اوصت باخضاع هذا الاقليم للوصاية الدولية وقد قضت محكمة العدل الدولية في راى استشارى ادلت به في عام ١٩٥٠ ان تواصل حكومة جنوب افريقيا الالتزامات الدولية من اجل الاقليم وانه ينبغي للامم المتحدة ان تمارس الاشراف على ادارتها له . وفي ١٩٥٣ دعت الجمعية العامة جنوب افريقيا ان تضع الاقليم تحت نظام الوصاية . كما انتقدت سياسة جنوب افريقيا في الاقليم انتقادا شديدا . وفي ١٩٦٠ طلبت حكومتا اثيوبيا وليبريا من محكمة العدل الدولية ان تحكم بان جنوب افريقيا يخالف شروط الانتداب لعدم قبوله اشراف الامم المتحدة ، ولادارة الاقليم على نحو يخالف شروط الانتداب وقررت المحكمة في يوليو ١٩٦٦ انه لا يمكن القول بان اثيوبيا او ليبريا لها حق او مصلحة مشروعة في موضوع دعواهما وبالتالي لم تصدر المحكمة حكما بصدد الموضوع الخاص بالنزاع . وفي اكتوبر ١٩٦٦ انهت الجمعية انتداب جنوب افريقيا وكونت في مايو ١٩٦٧ مجلسا تابعا للامم المتحدة لشئون جنوب غرب افريقيا يقيم فيه ويديره حتى يحصل على الاستقلال ، وتحدد تاريخ يونيو ١٩٦٨ لحصول الاقليم على الاستقلال غير ان جنوب أفريقيا لم يسمح للمجلس بممارسة مسئولياته ، وفي يونيو أعلنت الجمعية العامة ان الاقليم سيعرف منذ ذلك الحين باسم =

الفئة الثانية : هى الاقاليم المقتطعة من دول الاعداء نتيجة الحرب العالمية الثانية ، هـذه الاقاليم كانت خاضعة لايطاليا او لليابان ، اما المانيـا فلم يكن لها مستعمرات منذ هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى .

والمستعمرات التى كانت لايطاليا هى اريتريا وليبيا والصومال قد صارت فى الوضع الآتى : ١ ــ دخلت ارتيريا فى اتحاد مع اثيوبيا ١٩٥٠ ٢ ــ اعتبرت ليبيا باجزائها الثـلاثة (برقة ــ طرابلس ــ فـزان) دولة مستقلـة ١٩٥٢. ٣ ــ اعتبرت الصومال دولة مستقلة ذات سيادة سنة ١٩٦٠ بعد ان وضعت تحت الوصاية الايطالية منذ سنة ١٩٥٠ .

واما المستعمرات التى كانت لليابان فهى : كوريا ، ومنشوريا ، وفرموزا وجزر المحيط الهادى التى كانت موضوعة تحت انتدابها فقـد صارت فى الوضع التالى : فى مؤتمر القاهرة الذى انعقد بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٤٣ بـين الرئيس روزفلت وتشان كاى تشيك وتشرشل تقـرر منح كوريا استقلالهـا . اما منشوريا وفرموزا فقـد تقرر اعادتهما الى الصين ، وجزر المحيط الهادى التى كانت تخضع للانتداب اليابانى وهى جزر كارولين ومارشـال وماريان ، فقد تقرر وضعها تحت وصاية الولايات المتحدة ، وتمت الموافقة على اتفـاق الوصاية بواسطة مجلس الامن باعتبار ان هذه الجـزر من المواقع الاستراتيجية

الفئة الثالثة : هى الاقاليم التى تضعها فى الوصاية دولة مسئولة عن ادارتها بمحض اختيارها ، وكان الغرض من هذا النص تشجيـع الدول ذات المستعمرات على ان تضعها تحت الوصاية بمحض رغبتها لتتخلص من اعبـاء ادارتها ، ولكن لم يحدث منذ قيام الامم المتحدة أن طلبت دولة ذات مستعمرات ان تضع تحت الوصاية أى اقليم تشرف عليه ، بل فضلت ان تمنح لهـا الاستقلال مباشرة .

وهكذا اصبح مجلس الوصـاية مسـئولا فقط عن غينيا الجديد وتتولى ادارتها استراليا (٨٢) وجزر المحيط الهادى وتتولى ادارتهـا الولايات المتحدة الامريكية . وختاما ، فان نظـام الوصاية مهما قيل فى قيمته فانه قـد أتم رسالة الانتداب وهى اخراج الاستعمار من كونه علاقة ثنائية غير متكافئة الى التدويل ، ثم الى تصفيته نهائيا .

=ناميبيا ، واوصت بان يتخذ مجلس الامن اجراءات عاجلة لضمان ازالة وجود جنوب افريقيا من ناميبيا فـورا . وفى اغسطس ١٩٦٩ ، دعـا مجلس الامن جنوب افريقيا الى سحب ادارته من ناميبيـا فى ميعاد لا يتجاوز ٤ اكتوبر ١٩٦٩ ، ثـم أدان جنوب أفريقيا لرفضه تنفيذ قرارات الامـم المتحدة المتعلقة بناميبيا فى ينـاير ١٩٧٠ . وفى اكتوبر ١٩٧١ قرر مجلس الامن بنـاء على مشورة محكمة العدل الدولية ان وجود جنوب افريقيا فى ناميبيا غير شرعى وأن عليه سحب ادارته من ناميبيـا فورا . وفى ديسمبر ١٩٧١ تبنت الجمعية العـامة قرارا يؤكـد التطورات السابقة . وبنـاء على طلب مجلس الامن عقـد الامين العام محادثات فى ١٩٧٣ مع المسئولين فى جنوب افريقيـا لتمكين سكان ناميبيا من ممارسة حقهم فى تقرير المصير والاستقلال .

(٨٢) حصل هـذا الاقليم على الحكم الـذاتى منذ اول ديسمبر ١٩٧٣ ، وينتظر أن يحصل على استقلاله كاملا فى نهـاية هـذا العام (١٩٧٥) .

الفصـــل الثانى

الحكومة والسلطات العامة

المبحث الاول

الحكومة وأنواعها

قبل الكلام عن انواع الحكومات يجدر ان نبين الفروق بين الدولة والحكومة لان كثيرا من الكتب يخلط بين انـواع الدول وانواع الحـكومات ، فتضـع التقسيمات الخاصة باشكال الحكومات تحت انواع الدولة . وقـد قسم كتاب سياسيون عديدون انواع الحكومات وفقا لقاعدة عامة ترتكز على نقطتين هما : ١ ــ عدد من يملكون السلطة العليا فى الحكومة . ٢ ــ شكل النظام الحكومى ، ولكن يتعـذر ايجاد اساس مقبول تقسم بموجبـه الحـكومات الحديثة ، فقـد تشترك عـدة حكومات فى صفات عامة ولكن تتميز كل حكومة منها بصفات خاصة ، كمـا ان اشكال الحكومات سريعة التغير بحيث ان المقبول اليوم قد يصبح غير مقبول غـدا ، وسنعرض فى هذا المبحث لمحـة تاريخية عن التقسيمات التى وضعها كبـار الفلاسفة السياسيين عن انواع الحكومات ، ثم نتبـع ذلك بمحاولة لوضـع أساس مقبول تقوم عليـه انواع الحكومات الحـديثة .

تقسيمات فلاسفة الاغريق لانواع الحكومات : واشهرها الى اليوم تقسيم ارسطو ، وقـد استعان على وضعها بكثير من آراء اسـتاذه افـلاطون ، وافلاطون بدوره اقتبس كثيرا من افكاره استاذه سقراط ، وسـقراط يقسم الحكومات الى ثلاثة انواع هى : الملكية ، الارستقراطيـة ، والديمقراطيـة . ثم يقول ان الملكية والاستبدادية يتشابهان فى انهما حكم الشخص الواحـد ، ولكن الملكية تخضع للقانون وتحترمـه ، بينما يختفى هذا الاحترام فى ظـل النظام الاستبدادى . ويفرق سقراط بين الحـكم الارستقراطى والحـكم البيروقراطى فيقول : رغم انهما يتشابهان من حيث أن الاقلية الغنية فيهمـا تحكم الدولة ، فهما يختلفان فى ان الحـكم الارستقراطى يستند الى الغنى والمقدرة على الحكم معا بينما الحكم البيروقراطى يستند الى الثروة وحدها ، ثم يعرف الديمقراطية بانها حكم الاغلبية الجاهلـة ، ومن راى سقراط انـه لا يصبح ان يتولى الحكم الا اصحاب المعرفة .

وقد استعار افلاطون فكرة سقراط من حيث جعـل المعرفة اساس جميع الحكومات الفاضلة ، ووضـع التقسيم التالى لانواع الحكومات :

١ — حكومة تقوم على اســاس المعرفة الكاملة ، وهذه فى راى افلاطون حكومة مثالية يجب ان يقاس عليها ، ولكن لا وجــود لها ، ويراسها الحاكم الفليسوف ، او طبقة ارستقراطية متعلمة ، ويطلق الكتــاب على هذا النــوع من الحكومات اسم « ايديوكراسى » Ideochacy اى الحكومة التى تكون السيادة فيها للعقــل .

٢ — الدول التى لا توجــد فيهــا المعرفة الكاملة ، ولهذا لابد لهــا من القانون وهذه الدول تحترم القوانين وتنفيذها .

٣ — الدول الخاليــة من المعرفة ، وافراد هذه الدول لا يحترمون القانون ولا ينفــذونه .

ومن راى افلاطــون ان نظام الحكم الملكى افضل نظم الحكم وشرها نظــام الحكم الاستبدادى ، اما الارستقراطية والاليجاركية فهما انظمة متوسطــة ، وكان يرى ان الديمقراطية اســوا انواع الحكم فى الدول التى تحــترم القوانين ، اما التى لا تحترمها فالديمقراطية افضلها .

تقسيم ارسطو : يقوم تقسيم ارسطو لانواع الحكومات على اســـاس مزدوج مثل تقسيم افلاطون ، والاساس الاول هــو التفرقة بين الحــكومات الفاسدة التى تستهدف نفــع الطبقة الحاكمة ، وبين الحكومات الفاضــلة التى تستهدف اغراضا فاضلة ، واساس الثانى هــو عدد افراد الطبقة الحاكمــة ، ولذلك كان تقسيمه لا يختلف عن تقسيم افلاطون ، وتقسيم ارســـطو يعتبر كلاسيكيا لا يكفى لبيان الحكومات الحديثة .

الدورات السياسية : يؤمن كل من افــلاطون وارســطو بالـــدورات السياسية ، وتبــدا دورة افلاطون من المراتب العليا الى السفلى ، فاعلى نظم الحكم عنــده هو النظام الملكى ويكون فيه الحكم للمعــرفة ، ثم يتحــول الى نظام اقل مرتبة ، وهــو يسمى هذا النظام الحكم الديمقراطى (٨٣) ، وهــذا الحكم يتحول عن الارتكاز على المعرفة الى الارتكاز على الشرف ، وهو نظــام حكم عسكرى يبقى للمعرفة فيــه قــدر معين من المكانة ، ولكن فيــه عوامل اخــرى مثل عامل الرغبة فى الملكية الخاصة ، ومن خصائص هذه الملكية انها تدفع المرء الى الاستزادة من ثروته ، فيتحول هــذا النظام التيموقراطى الى نظام اوليجاركى فى ايدى الطبقة الغنية ، ثم يبــدا الشعب يثور على طغيــان هذه الطبقة ، فيتحــول نظام الحكم الى نظام ديمقراطى تســوده الفوضى والجهل ويختفى فيــه حكم العقل والعدالة والحُرية والاتحاد ، ثم يتحــول النظــام الديمقراطى الى نظــام الحكم الاستبدادى ، حيث يسيطر فــرد واحــد على جماهير الشعب وهذا اسوا انواع الحكم .

---

(٨٣) Timochacy

اما ارسطو فيبدا دورته السياسة بنظام الحكم الملكى ، اذ يعتقد ان الحكومات الاولى كانت حكومات ملكية ، ثم بدأ يظهر اشخاص آخرون ذوو فضيلة وحكمة يطالبون بنصيب من السلطة السياسية ، فظهر الحكم الارستقراطى ، فلما دب فيه الفساد ظهرت الاوليجاركية وهذه تحولت الى استبدادية ، واخيرا ظهر نظام الحكم الديمقراطى .

وترتكز نظرية ارسطو فى الدورة السياسية على الهدف من وجود الدولة ، اما نظرية افلاطون فانها ترتكز على المعرفة ، وقد حاول معظم الفلاسفة السياسيين تقسيم انواع الحكومات ، ولكن معظمهم كان يقتفى اثر الاغريق القدماء .

فبودان مثلا كان يرى اساس تقسيم الحكومات هو عدد افراد الطبقة الحاكمة ، فاذا كانت السيادة لفرد واحد كان نظام الحكم ملكيا ، اما اذا كانت لعدد دون اغلبية الشعب فهو نظام ارستقراطى ، واذا كانت للاغلبية فالنظام ديمقراطى . والنظام الملكى عنده اما مطلق ، واما دستورى ، واما استبدادى ، فالملكى المطلق يشبه سلطة الاب على عائلته ، والملكى الدستورى يضمن للافراد حقوقهم الشخصية ، وحقوقهم فى ملكياتهم الخاصة ، ثم يرى ان الملك الدستورى يحترم القوانين الهية كانت أو طبيعية ، أو من وضعه هو ، اما الملك الاستبدادى فانه متحلل من جميع هذه القوانين ولا يتقيد الا باهوائه ونزعاته الشخصية .

اما الفليسوف لوك فانه يقول ان نظام الحكم يتوقف على مكانة السلطة العليا فى الدولة ، وهى السلطة التشريعية . ثم يقول : انه عندما تعاقد الافراد فى مبدا الامر ليوجدوا الدولة انتقلت سلطة الجماعة الى الاغلبية ، فاذا مارست الاغلبية هذه السلطة كان نظام الحكم ديمقراطيا كاملا ، فاذا كانت سلطة اصدار القوانين فى يد قلة من الافراد ذوى المصالح فنظام الحكم اوليجاركى ، فاذا وضعت سلطة التشريع فى يد فرد واحد فنظام الحكم ملكى .

والفيلسوف مونتسكيو يقسم الحكومات الى جمهورية وملكية واستبدادية ، فالنظام الجمهورى عنده يتميز بأنه يقوم لتحقيق مبدا الخدمات العامة . والنظام الارستقراطى لتحقيق التوازن والاعتدال ، والنظام الملكى للاحتفاظ بمبادىء الشرف ، اما النظام الاستبدادى فيقوم على مبدا الخوف . ويرى ان قيام اى نوع من الحكم فى مجتمع ما يتوقف على مدى استعداد المجتمع لقبول هذا الحكم اى ان نظام الحكم ينبع من الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية التى تعيش فيها المجتمع .

اما الفيلسوف روسو فانه يعتقد ان نوع الحكومة منوط بعدد القائمين

بأمر الحكم ، فاذا كانوا فئة قليلة فنظام الحكم ارستقراطى ، أما اذا كانوا اغلبية فالنظام ديمقراطى ، أما اذا استأثر بالحكم شخص واحد فالنظام ملكى .

والكاتب الالمانى بلونتشيلى يأخذ بتقسيم أرسطو لانواع الحكومات ، ولكنه يرى اضافة نوع رابع سماه تيو كراسى Theocracy اى حكومة قائمة على اساس الحكم الالهى .

من كل ما سبق يبدو أن هناك اعتبارات كثيرة تؤثر فى شكل الحكومة ، فمن الخطأ وضع معيار واحد لقياس نوع الحكومات ، فمثلا يوجد اليوم تشابه بين نظام الحكم فى كل من انجلترا والولايات المتحدة فكلاهما ديمقراطى ، على الرغم من ان انجلترا دولة ملكية ، والولايات المتحدة جمهورية ، والحكومة فى انجلترا مسئولة ، ولكنها فى الولايات المتحدة غير مسئولة ، وقد اقترح الكتاب ثلاثة مبادىء اساسية للتفرقة بين انواع الحكومات المختلفة . وهى . اولا — الحكومات البسيطة او الموحدة ، والحكومات الفيدرالية . ويطلق الكتاب على هذا المبدأ اسم « تقسيم السلطات » وهو يعنى أن شكل الحكومات يختلف تبعا لاختلاف مدى سلطتها ، فالحكومة الموحدة تفرض سلطاتها على الحكومات المحلية مثل مجالس المديريات ، والمجالس البديلة ، بل ان الحكومة المركزية فى الدول ذات نظام الحكم الموحد هى التى تحدد للهيئات المحلية سلطاتها ، ولها أن تلغيها أو تعدلها متى شاءت . أما فى نظام الحكم الفيدرالى فان الحكومات المحلية تستمد سلطاتها من الدستور ، فلا تملك الحكومة تعديلها . ثانيا — الحكومة ذات الدساتير المرنة حيث للسلطة التشريعية خاضعة للسلطة التنفيذية كان نظام الحكم استبداديا . والملاحظ ان الجامدة حيث سلطة الهيئة التشريعية محدودة فيما يختص بالقوانين الدستورية الاساسية . فالحكومات طبقا لهذا المبدأ اما جامدة مثل انجلترا ، واما ديكتاتورية يستطيع فيها الدكتاتور أن يعدل الدستور او يلغيه . ثالثا — العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، فاذا كانت السلطة التشريعية سلطة تغيير الدستور او تعديله ، والحكومات ذات الدساتير السلطتين فى جميع الدول الحديثة اما متماثلتان فى القوة كما فى الولايات المتحدة ، واما أن تخضع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية كما فى انجلترا وايطاليا ، وهذا النظام يسمى نظام « الحكومة المسئولة او النظام الوزارى »
« cabinet government »

وبعد تكوين الاتحاد السوفيتى اتجه بعض الكتاب الى تقسيم أنواع الحكومات حسب اهدافها الاجتماعية ، فالسوفيت منهم يصفون حكومة بلادهم بانها اشتراكية ، فى حين تعتبر من الوجهة الدستورية حكومة جمهورية اتحادية ، فاسمها هو « اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » ، مع انها فى الحقيقة خاضعة لديكتاتورية الحزب الشيوعى ، وكذلك الحال بالنسبة

لجميع الدول الشيوعية الاوربية التى تسمى نفسها الديمقراطيات الشعبية ، او الديمقراطيات الاشتراكية . والواقع ان الشيوعيين لا يفرقون الا بين نوعين اثنين من الحكومات ، هما الحكومات الشيوعية ، والحكومات الراسمالية او البرجوازية ، وهى حكومات جميع الدول غير الشيوعية ، ويسمونها « الحكومات الراسمالية » ايا كان نظام الحكم القائم فيها .

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر تعبير جديد وهو « دولة الرفاهية » « Welfane state » ويشمل جميع الدول مهما اختلف نظامها ما دامت قائمة بتنفيذ بعض الاهداف الاجتماعية كالعمالة الكاملة ، والتعليم المجانى ، والعلاج المجانى ، والتأمين الاجتماعى . ولكن تقسيم الحكومات حسب اهدافها الاجتماعية تقسيم غير علمى لانه يخلط بين الدولة وهى دائمة وبين الحكومة المعرضة للتغير بين وقت وآخر . والاساس الوحيد الذى يستساغ لتقسيم الحكومات هو الذى يعتمد على الشكل الدستورى للحكومة القائمة .

١ ــ الحكومة الملكية :

نظام الحكم الملكى اقدم انظمة الحكم المعروفة فى التاريخ ، وفى المجتمعات الاولى كانت فى يد الملك جميع السلطات فكان هو المشرع والقاضى والحاكم . وللحكم الملكى اشكال مختلفة . منها : ١ ــ نظام الحكم الملكى المطلق ، ونظام الحكم الملكى المقيد او الدستورى . ٢ ــ نظام الحكم الملكى الوراثى ، ونظام الحكم الملكى الانتخابى . والاول هو الاعم والذى تجرى عليه الدول الحديثة ، أما الثانى فقد عرف فى أول عهد الرومان ، وفى بولندا كان نظام الملكية قائما على الانتخابات .

الملكية المطلقة (٨٤) : ويكون الملك فيها هو صاحب جميع السلطات فى الدولة ، واشهرها الملكية الفرنسية فى عهد لويس الرابع عشر الذى اعلن أن « الدولة هى انا » (٨٥) ولا زالت الملكية المطلقة موجودة فى بعض الدول الآسيوية والافريقية ، ولكنها آخذة فى الزوال نتيجة لانتشار التعليم ، وذيوع الافكار التحررية . ومن رأى الفيلسوف هوبز أن نظام الحكم الملكى المطلق هو احسن انظمة الحكم على الاطلاق . وكثيرا ما تجتمع الملكية المطلقة مع التيوقراطية : والحاكم فى النظام التيوقراطى اما ان يكون منفذا لارادة الله واما وكيلا عنه ، ونظام الحكم اليهودى القديم يعتبر اكبر مثال لهذه النظرية ، اذ أن اليهود كانوا يؤمنون ان الله يحكمهم عن طريق ملوكهم ، ولازالت بعض المجتمعات المتأخرة نسبيا تؤمن بهذه النظرية .

---

(٨٤) Absolute Monarchy

(٨٥) L'Etat C'est moi

الملكية المقيدة (٨٦) : ويقصد بها المقيدة دستوريا ، وكثيرا ما تكون الملكية المقيدة تطورا للملكية المطلقة ، فقد يتنازل الملك المطلق للشعب عن كثير من الحقوق الدستورية اضطرارا او اختيارا ، ونظام الملكية المقيدة على هذا شبيه بنظام الحكم الجمهورى ، والفرق بينهما هو أن الرئيس فى النظام الجمهورى ينتخب بواسطة الشعب ، أما الرئيس فى النظام الملكى اى الملك فوظيفته وراثية ، واهم ما يؤخذ عليه من العيوب ان مبدأ الوراثة مبدأ غير سليم فى تعيين رئيس الحكومة ، ولهذا نجد سلطات الملك فى النظام الملكى المقيد اسمية بحتة ، فسلطات الامبراطور فى اليابان مثلا قد انتقلت جميعا الى مجلس الوزراء .

(أ) مزايا النظام الملكى : كان النظام الملكى من اكثر نظم الحكم انتشارا فى التاريخ ، وكثير من الكتاب يرون أن : ١ — الحكم الملكى كان لازما للمجتمعات الاولى ، حيث كان من الضرورى فرض النظام والطاعة على افراد غير متحضرين ، وغير معتادين للعيش فى مجتمع سياسى ، ولا قدرة لهم على الاشتراك فى الحكم ٢ — ان النظام الملكى المطلق (حكم الفرد الواحد المطلق) اصلح نظام للدول التى تكون فى حاجة الى الاخذ بالاصلاحات السريعة فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لما تمتاز به حكومة الفرد الواحد من كفاية عالية ، وسرعة فى اداء العمل .

(ب) مساوىء النظام الملكى : ١ — اذا كان الحكم وراثيا فانه لا يوجد ضمان باستمرار كفاية الحكام وفى التاريخ ما يثبت ان كثير من الملوك غير الاكفاء تولوا الحكم لا عن اهلية بل نزولا على احكام قوانين وراثة العرش ٢ — ثبت من التاريخ ان الملك حين تتركز جميع السلطات فى يديه فانه غالبا ما يستعملها لصالحه الخاص ، ولصالح حاشيته ٣ — مادام الملك هو مصدر جميع القوانين فليس ثمة ما يضمن طاعته لها ، وبخاصة اذا راى فى عدم اطاعتها مصلحة شخصية له ٤— فضلا عن ان نظام الحكم الملكى يندر أن يكون مصحوبا بالحكمة والكفاية فى تصريف الامور فانه لا يصلح كنظام سياسى لقوم نضجت حضارتهم ، لان الحكومات من واجبها أن تعمل على نشر الوعى السياسى ، وانماء روح الوطنية بين افراد الشعب والعمل على تحقيق الضمان الجماعى للشعب والحكومات التى تحول بين افراد الشعب وبين الاشتراك فى الحكم لا يمكن ان تحقق هذه الاهداف ، ولابد أن تتعرض فى النهاية لغضب الشعب وثورته ٥ — التكاليف الباهظة التى تتحملها خزانة الدولة فى الصرف على البلاط الملكى ، والخطر الذى ينجم من احتمال تحول الملك الى شخص مبتذل مستهين بتكاليفه لا فائدة منه ، واخيرا عدم انسجام فكرة الملكية الوراثية مع النظريات الديمقراطية الحديثة .

---

(٨٦) Limited Monarchy

٢ — الحكومة الارستقراطية :

هناك انواع متعددة للحكم الارستقراطي ، اذ توجد ارستقراطية المال ، والارستقراطية الوراثية ، وارستقراطية الجيش ... الخ ومعنى حكومة ارستقراطية « حكومة افضل الناس » ، وقصد بها ارسطو نوعا من الحكومات الفاضلة ، يقابلها من الحكومات الفاسدة النظام الاوليجاركى ، ويعرف النظام الارستقراطى الآن بأنه حكم الطبقة العليا من الشعب لتحقيق مصالحها الخاصة ، وكان الفكر السياسى فى العصور الماضية يعتبر أن نظام الحكم الارستقراطى افضل انواع الحكم ، ولكن لم يعد الآن سوى مجرد قيمة تاريخية .

ومع ذلك فان بعض الحكومات الحديثة لا زالت ترى ضرورة الاحتفاظ بشيء من النظام الارستقراطى ، ويظهر ذلك فى اخذها بنظام البرلمان المكون من مجلسين : مجلس شعبى ، ومجلس شيوخ او مجلس لوردات وهو بطبيعته مجلس يمثل الارستقراطية ، وهذه الحكومات تضع نظام الانتخاب للمجلس الثانى بحيث يكون كفيلا بتمثيل الطبقة الارستقراطية ، سواء أكانت ارستقراطية المولد كما هو الحال فى انجلترا ، او ارستقراطية الثروة ، او ارستقراطية العلم والمعرفة ، كما كان الحال فى فرنسا ابان الجمهورية الثالثة .

ومما يعيب نظام الحكم الارستقراطى أنه يقسم المجتمع الى طبقات ، وهذا التقسيم فيه جور على حقوق الشعوب ، فاذا كان اساس التقسيم هو الثروة فمعنى ذلك أن الحكم سيوضع فى ايدى طبقة الملاك ، وهى طبقة قليلة العدد ، ولابد انها ستستغل الحكم لتحقيق مصالحها التى تتعارض مع مصالح الشعب .

٣ — الحكومة الديمقراطية :

نظام الحكم الديمقراطى اوسع أنظمة الحكم انتشارا فى العصر الحديث والديمقراطية معناها حكم الشعب ، او الحكومة الشعبية ، وهناك من يعرفها بأنها الحكومة الشعبية التى يختار اعضاؤها من الشعب ، وتعمل على تحقيق مصالح الشعب ، وآخرون يعرفونها بأنها نظام الحكم الذى يعطى مجموع الشعب حق ممارسة السيادة ، وهى تقوم على اساس المساواة السياسية بين الافراد ، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لاى طبقة من طبقات الشعب ، وتحتم وضع الحكم بين ايدى الاغلبية ، وصدور القوانين بموافقة الراى العام . كما تقوم على اساس الثقة بمقدرة الشعب على حكم نفسه ، وسلطة الحكام فى راى انصار الديمقراطية مستمدة من رضاء المحكومين . وتضع الحكومات الديمقراطية كثيرا من القيود لصلاحية المواطن لممارسة الحكم مثل قيود السن ، والاهلية ، والتعليم ، وبعضها يحرم النساء من حقوقهن السياسية .

ونظام الحكم الديمقراطى نوعان : مباشر وغير مباشر او تمثيلى ، اما الحكم الديمقراطى المباشر فيكون للمواطنين فيه حق التعبير المباشر عن ارادة الدولة ، ولا يمكن ان يتحقق هذا الحكم الا حين تكون الدولة صغيرة المساحة قليلة السكان ، بحيث يمكن ان يجتمعوا كلهم لمناقشة قوانين الدولة واصدارها ، وهذا النوع كان منتشرا فى العالم الاغريقى ، ومع ذلك ففى دولة المدينة لم يكن يشترك فى التشريع بعض الفئات مثل العبيد ، والاجانب المقيمين (٨٧) . اما الديمقراطية غير المباشرة او التمثيلية ، فهى النظام المتبع فى الدول القومية الحديثة لانها قد اتسعت رقعتها ، وزاد عدد سكانها بحيث اصبح من المستحيل ان يجتمع كل المواطنين فى مكان واحد لمناقشة القوانين والتصويت عليها ، فاكتفى بممثلين ينتخبهم الشعب انتخابا حرا ، ليحضروا عنه اجتماعات الجمعية التشريعية ، ويتكلمون باسمه ما داموا حائزين ثقته ، والا لم يعد انتخابهم .

مميزات الحكم الديمقراطى : يقول انصار الحكم الديمقراطى الحديث انه النظام الوحيد الذى يجعل الحكام خاضعين للمسئولية إمام المحكومين ، والذى يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم ومصالحهم ، وان الحكومات الديمقراطية تولد الكفاءات الممتازة ، وتعمل على نشر الرفاهية للشعب كله ، لان رقابة الشعب المستمرة على الحكومة وعلى القائمين بأمرها تجعلهم يبذلون جهدهم فى القيام بأعمالهم على خير وجه ليضمنوا اعادة انتخابهم ، والديمقراطية قائمة على مبدأ المساواة التامة فى الحقوق فهى لهذا نظام أصيل لاقرار العدل الذى هو من اهم الوظائف التى من اجل تحقيقها قامت الدولة ، ونظام الحكم الديمقراطى يجعل السيادة فى الدولة ترتكز على الاقناع والموافقة العامة لا على القوة ، والديمقراطية ايضا تجعل الدولة خادما للفرد ، وليس الفرد خادما لها ، وفيها الضمانات الكافية للحريات الشخصية .

واقوى حجج انصار الديمقراطية هى أن الديمقراطية تنمى عادة الشعوب ، وترفع من مستواهم ، وتنشىء فيهم اهتماما بالمشاكل العامة ، وتقوى ولاءهم لحكومتهم ، وتغرس الثقة فى نفوسهم . وذلك لشعورهم بأنهم يشتركون فى الحكم اشتراكا فعليا ، فالديمقراطية بمثابة منظمة لتدريب المواطنين على تحمل أعباء الحكم ، وهى تقوى حب الوطن فى نفوسهم ، وتقلل من اخطار السخط

---

(٨٧) يرى بعض العلماء ان الديمقراطية المباشرة لم تكن ممكنة التطبيق فى دولة المدينة لان جميع الاعمال اليدوية فيها كان يقوم بها العبيد ، ولا يمكن أن تقوم فى الدول الحديثة لان الطبقة العاملة ، وهى الطبقة التى حرمتها دولة المدينة من ممارسة حقها السياسى ، هى الطبقة الاساسية فى نظام الحكم ، وهذا هو الذى حمل الكتاب على أن يقولوا ان الديمقراطية اليونانيه القديمة لم تكن الا نظاما ارستقراطيا ، اذ جعل الامتيازات السياسية وقفا على طبقة واحدة من طبقات الشعب .

والانتقاد على الحكم ؛ كمـــا انها ترفع مستوى الذكاء فى الشعب ، وتنتشـر فيـــه الفضيلة .

وكثير من المؤمنين بالديمقراطية يرون انها لا تنجح ولا تحقق اهـــــدافها الا اذا توافرت فى الشعب شروط منها : ارتفـــاع متوسط ذكائه ، وشعوره بالمسئولية العامة ، ودوام اهتمامه بالاعمال العامة ، وادراكه ان ايمــــانه بمبدأ حكم الاغلبية يجب ان يكون مصحوبا بمبـــدأ احترام حقوق الاقليات .

وانصار الديمقراطية يقولون ان الدول الديمقراطية تهدف الى نشر التعليم وبث الوعى السياسى بين افراد الشعب حثا لهم على الاهتمام بشئون الحكم ، وعندهم ان الشـــــعوب التى لم تالف الحكم الديمقراطى يجب ان تأخـــذ به تدريجيـــــا .

ومن الكتاب من يرى ضرورة احاطة الحكومات الديمقراطية بعـــدة قيود دستورية ترمى الى صيانة الملكية الخاصة ، والى احترام العقود والعهود ، كما ترمى الى الحـــد من سلطة الاغلبية حتى لا تطغى على الاقليات ، والى مراعاة القصد من تغير الوضـــع الدستورى للحكومة .

ومما لا شـــك فيه ان الديمقراطية قد عملت الكثير لمساعدة عامة الشعب واقرار حقوقه ، ولهذا اقبلت عليها شعوب العالم قاطبة فلم يعـــد من اليسير ان تتخلى عنهـــا بعد ان تذوقت طعم الحرية ، وممارسة السلطة ، بل لابـــد أن تقـــاوم من يريد انتزاعها منهـــا .

عيوب الحكم الديمقراطى : اما معارضو الديمقراطية فقد كانــوا كثيرين فى الماضى ، ولكنهم اخذوا يتناقصون فى العصور الحديثة ، وكانت حجج قدماء الكتاب أن الديمقراطية تضـــع مقاليد الحكم فى ايدى عامة الشعب وهى طبقة فوضوية جاهلة بأساليب الحكم ، وليس عنـــدها استعداد طبيعى له ، وان مبـــدأ المساواة لا محل له مع وجود الفوارق الكبيرة بين بعض الافراد وبعضهم من حيث الاستعداد الذهنى ودرجة التعليم والثقافة ، ودرجـــة الاهتمـــام بالمسائل العامة ، والمعرفة المتخصصة بالنسبة للمشاكل السياسية ، وعندهم أن الديمقراطية معناها حكومة الجهلاء وغـــير الاكفاء وانها تخلق طائفة من الزعماء المشاغبين الذين لا ســـند لهم من الزعامة سوى الخطابة المنمقـــة ، والوعود المستحيلة ، ويأخذون على نظام الحكم الديمقراطى كثرة اجـــراء الانتخابات ، وقصر مـــدة الحكم ، وسرعة تبـــادل المراكز الرئيسية فى الدولة ، ومن آثـــار هـــذا كله تعطل الاعمال الحكومية ، عـــدم الاستمرار فى التزام سياسة واحدة مدة كافية لتحقق نتائجها ، هذا الى أن عـــدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين فى مناصبهم قـــد يغرى بعضهم باستغلال نفوذه للكسب السريع على حساب المجتمع ، كما يأخذون على هـــذا النظام انه وان كان يعنى بنشر

التعليم ، الا أن مستوى العلم فى هبـوط ، اذ تتجه نظم التعليم نحو العنايه بالتعليم الفنى والعملى ، واهمال الثقافة والآداب والفنون ، ويعيبـون على الحكومات الديمقراطية اسرافها وتعريضها الحريات الشخصية لخطر استبداد الاغلبية ، او استبداد الطبقة التى يصير الحكم اليها .

٤ ــ الحكومات الشمولية :

قبيل الحرب العالمية الاولى كان الاتجاه العام فى العالم نحو الديمقراطية ، ويرى كثير من الكتاب ان الحرب العالمية الاولى لم تكن الا حـربا بين نظـم الحكم الديمقراطى ونظم الحكم المطلق ، ولكن معاهدة الصلح بدلاً من أن تصفى مشـاكل الحرب ، وتضـع اسس السلام العالمى ، جاءت وثيقة اذلال للدول المغلوبـة مثل المـانيا ودول وسط اوروبا ، حتى لتعتبر معاهدة فرساى مسئولة الى حد كبير عن التطورات السياسية المتطرفة التى ظهرت فى المـانيا وايطاليا ، وظهر أيضا مثل هذه التطورات فى روسيا نتيجة للثورة الشيوعية .

والحكومة الشمولية أو الدكتاتورية تختلف فى مجموعهـا عـن الحكومة الديمقراطية ، وتتسم بصفات عامة ، أهمها :

١ ــ تعتقد ان الغاية تبرر الوسيلة ولو كانت منافيـة لمبادىء الاخلاق مثال القوة والكذب والقتل ، لان القوة هى اساس وجود الحكومة .

٢ ــ تدعو كلها الى الغاء النظام الطبقى ، وتختلف الشيوعية عن الفاشية فى ان الشيوعية تعمل على الغاء جميع الطبقات ما عدا طبقـة العمال ، أمـا الفاشية والنازية فتدعو الى تنسيق مصالح الطبقات المختلفـة فى ظل قومية متطرفة لتحقق بذلك وحدة الدولة .

٣ ــ لا تمانع كلها فى استخدام القـوة والقسوة لتامين السلطة العليا للزعيم وللقضاء على كل معارض فى الدولة .

٤ ــ اداة هؤلاء الزعماء الدكتاتوريين لبلوغ هـذه الغاية هيئات تنظم على نمط شبه عسكرى وتمنح سلطات واسعة تبيح لهـا حـق الاعتقـال والتفتيش ، بل الاعدام دون محاكمة ، ومن هنـا أطلق على هـذه الحكومات الشمولية لقب « الدول البوليسية » .

٥ ــ تزعم هذه الدكتاتوريات انهـا متمسكة بالنظم الديمقراطية ، رغم أن السلطات كلها مجموعة فى يد الزعيم وأعوانه .

٦ ــ تفرض عقيدة سياسية واحدة على الشعب ، ومن هنا يظهر سبب اهتمام الحكومات الدكتاتورية بنشر مبادىء الحزب والدعاية لها بين جميـع افراد الشعب واحكام الرقابة عليهم ، وتتمثل هذه الرقابة فى الستار الحديدى الذى تضربه الدكتاتورية حول بلادها .

وفيما يلى بيان موجز لطبيعة الحكومة الشمولية فى كل من روسيا فى عهد ستالين والمانيا النازية وايطاليا الفاشية .

(أ) الشمولية الشيوعية فى روسيا الستالينية : كانت روسيا الى ما قبل الحرب العالمية الاولى دولة ملكية براسها قيصر ، وهو حاكم مطلق ، واعوانه ووزراؤه من ابناء الطبقة الارستقراطية المعارضة للافكار التحررية ، ولم تكن الحالة الداخلية مستقرة بسبب تصادم الطبقة الارستقراطية المحافظة مع الطبقة المتوسطة المتحررة ، ولما اشتركت روسيا فى الحرب العالمية الاولى ظل الشعب متماسكا ، واقبل على الحرب بروح عالية ، ولكن هذه الروح ما لبثت أن تضعضعت بسبب هزيمة الجيش الروسى نتيجة لفساد الطبقة الحاكمة المسئولة عن تنظيم اداة الحرب فى الدولة ، ونتيجة لنقص المواد الغذائية ، نشا تذمر عام فى الشعب كله ، وعلى اثر ذلك تفكك الجيش الروسى ، وانهارت الحكومة ، واضطر القيصر اخيرا الى التنازل عن العرش ، ووقعت روسيا فى حالة فوضى لا مثيل لها فى تاريخها الطويل ، فقد رفض الجيش مواصلة الحرب ، وظهرت المجاعات فى المدن الكبرى .

وفى هذه الاثناء اخفقت محاولات كثيرة من الزعماء والاحزاب للسيطرة على الموقف الداخلى ، فأصبح الطريق ممهدا أمام لينين وأعوانه للسيطرة على الحكم ، ويرجع نجاح لينين وأعوانه فى السيطرة على الحكم الى انه كان الزعيم الوحيد الذى له سياسة واضحة ، وحزب منظم ، وهدف ثابت ، وهو مؤمن بمبادىء كارل ماركس ، وبخاصة نظريته عن ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة) ، وفحواها ان الحرب لابد أن تنشب بين الطبقات العاملة والراسماليين وأن العمال سوف ينتصرون فى هذه الحرب ، وبذلك يقضى على الطبقة المالكة او البورجوازية ، ويستتب الامر للعمال فينشئون الدولة الشيوعية الخاضعة لدكتاتورية البروليتاريا ، وقد جعل لينين من هذه النظرية اساسا للثورة الشيوعية فى روسيا ورغم أن ماركس كان يؤمن ان حرب الطبقات لا تنشب الا حين تتوافر لها العوامل اللازمة ، فان لينين واعوانه لم ينتظروا هذا التطور للشروع فى ثورتهم الشيوعية وسنحت لهم فرصة تطبيق هذه النظرية حين انهار نظام الحكم القيصرى ، وكان للشيوعيين حزب اسمه « الحزب البلشفى » وله برنامج واضح كما اسلفنا ، فاستغلوا فرصة الفوضى السائدة فى روسيا وسيطروا بواسطة العمال ومنظماتهم على الحكم ، فقضوا على النظم السياسية والاجتماعية القديمة قضاء تاما واتبعوا لذلك الوسائل الآتية : ١ ــ الغاء الملكية الخاصة ٢ ــ القضاء على افراد الطبقة المتوسطة بالقتل ، او الاندماج فى النظام الجديد ٣ ــ اقاموا نظاما جديدا للحكم بكل مقوماته القانونية والدستورية ٤ ــ وضعت السلطة كلها فى يد الحزب الشيوعى .

وقد واجه الحزب الشيوعى صعوبات جمة فى بادىء الامر حتى اضطر الى ان يغير برنامجه اكثر من مرة ، ففى ميدان الصناعة اضطر الى اقرار المكافأة التشجيعية للعمال لحثهم على زيادة الانتاج ، وبدأ الحزب تنفيذ برنامج ثقافى واسع هدفه بث المبادىء الشيوعية بين ابناء الشعب ، وبدأ التخطيط الاقتصادى لتحقيق الاكتفاء الذاتى للاقتصاد الروسى ، وقامت الحكومة بانشاء المزارع الجماعية الواسعة لغرضين : توفير المواد الغذائية للشعب ، والغاء طبقة الملاك الزراعيين .

وفى سنة ١٩٣٦ قام ستالين بتعديل الدستور الروسى تعديلا جعله ديمقراطى المظهر اوتوقراطى الجوهر ، وينص على ان الاتحاد السوفييتى يتكون من ست عشرة جمهورية اشتراكية . وان السلطة التشريعية تكون لمجلس السوفييت الاعلى supreme soviet وهو من مجلسين ، سوفييت الاتحاد ، وسوفييت القوميات ، اما السلطة التنفيذية فتكون لمجلس البريزيديم Presidium وهو مسئول من الناحية النظرية شأنه فى ذلك شأن مجلس السوفييت الاعلى ، اما الزعامة الرئيسية فى نظام روسيا السياسى فهو الحزب الشيوعى ، وهو الحزب الوحيد فى روسيا الذى يخضع لنظام اجتماعى مكون من طبقة واحدة هى طبقة العمال ، ولا يسمح بقيام احزاب معارضة له ، والحزب الشيوعى يتألف من منظمات تلائم نظام الدولة الفيدرالى (الاتحادى) ، فمنها منظمات محلية ، ومنها منظمات اقليمية ، ويجمع بينها كلها « الكونجرس الاتحادى السوفييتى » وهو اعلى منظمة فى الحزب ، وهو الذى يتولى انتخاب اللجنة التنفيذية ، وانتخاب بعض اللجان الفرعية الاخرى ، وينعقد مرة على الاقل فى كل اربعة اشهر ، وتقوم بالمهام العادية سكرتارية الحزب وتتألف من خمسة اعضاء من بينهم السكرتير العام للحزب ، وهو يعتبر الزعيم الفعلى للحزب ، والحاكم الاعلى لروسيا .

ومع ان الحزب الشيوعى يتكون من اقلية ضئيلة من الشعب الروسى ، فهو يسيطر على الحكومة سيطرة تامة بفضل اسناد المراكز الهامة فى الدولة الى انصاره ، وهم اكثرية ساحقة من العمال والفلاحين ، واقلية من المثقفين ، وكان انتماء الفرد الى اصل بروليتارى شرطا اساسيا للالتحاق بعضوية الحزب ، وهى تخلع على صاحبها عدة امتيازات جعلت الحزب يتحول الى طبقة ارستقراطية جديدة ، ولا يسمح بحرية المناقشة والمعارضة الا فى داخل الحزب ، ويشرف الحزب على الجهاز الحكومى وعلى سائر اوجه النشاط فى الدولة ، والخلية الشيوعية تتصل بالمنظمات الشيوعية اتصالا وثيقا ، وهى تتولى مراقبة جميع التطورات فى منطقة اختصاصها ، وتبعث بتقارير دورية عن هذه التطورات .

ان تكوين الاتحاد السوفييتى يعتبر اقوى تحد تعرضت له الديمقراطية

الغربية حتى اليوم . وعلى الرغم من أن النظرية الماركسية التى يقوم على اساسها هذا الاتحاد تؤمن بالديمقراطية ، فان البلاشفة الستالينيين حولوا هذه الماركسية الى دكتاتورية خالصة ، وآية ذلك ان اقلية من الشعب تتمثل فى الحزب الشيوعى تحت زعامة فرد واحد تتحكم فى الشعب كله عن طريق احتلال جميع المراكز الهامة فى الدولة . ووضع الحكومة تحت اشراف الحزب الشيوعى . وعلى الرغم من المظهر الديمقراطى للدستور لا توجد مساواة حقيقية أمام القانون والطبقات الاجتماعية التى تدعو الشيوعية اصلا الى مكافحتها ما تزال قائمة فى روسيا ، وما تزال بعض الطبقات تتمتع بامتيازات كما كان الحال اثناء قيام الحكم القيصرى ، وكل ما هناك ان الامتيازات التى كانت خلال العصر القيصرى لطبقة ارستقراطية بالوراثة اصبحت لطبقة ارستقراطية فى العقيدة الشيوعية ، وأن اعضاء الحزب حلوا مكان الطبقة الحاكمة فى العهد القيصرى .

(ب) الشمولية الفاشية فى ايطاليا الموسولينية : ترجع نشأة الفاشية فى ايطاليا الى عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية فى أوربا بعد الحرب العالمية الاولى ، ويتجه هذا النظام اتجاها مضادا للنظام الشيوعى فى روسيا ، وان كان أسلوبه واسلوب الحكم الشيوعى متماثلين من حيث سيطرة الفرد الواحدة ، أو الحزب الواحد . وقد ساعد على ظهور الفاشية فى ايطاليا أن الشيوعية الروسية اغتنمت فرصة سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى ايطاليا غداة هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى ، وما اعقب ذلك من انتشار التذمر بين الجنود المسرحين والفوضى والاضطراب بين طبقات العمال ، وحاولت — اى الشيوعية الروسية — اقامة نظام حكم البروليتاريا فى ايطاليا ، وفى هذا الوقت كان بنيتو موسيلينى وهو اشتراكى المذهب قد تمكن من تكوين عصبة محاربة مكونة من فئات مختلفة من الشعب ، ففيهما جنود مسرحون وعمال وطلبة ورجال أعمال ، ورجال ادب واصحاب أملاك وابناء نبلاء ، وفى سنة ١٩٢٢ زحف موسيلينى وحزبه على روما ، فاستولى على الحكم واعاد النظام فى الدولة ، ولم يلبث أن توطد مركزه واصبح السيد المطلق فى ايطاليا كلها ، وقد أصبح للفاشية جيش غير رسمى ، يلبس رداء أسود اللون واطلق عليه اسم « أصحاب القمصان السوداء » .

واخذ موسيلينى فى بداية الامر يتعاون مع الاحزاب الفاشية القائمة ، ومع البرلمان القائم ، فلما زادت قوته بدا يتجاهل هذه الاحزاب ، ويهمل البرلمان ، ولكن مع الابقاء على سلطته الدستورية ، والمحافظة على دستور الدولة ، وكان ينص على ان الملك يرأس السلطة التنفيذية ، وأن البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) يمارس السلطة التشريعية ، ولكن موسيلينى جمع كل السلطات فى يديه باعتباره رئيسا للحزب الفاشى ، وانشأ مجلسا أطلق عليه اسم « المجلس الفاشى الكبير » وجعل جميع الموظفين ذوى

(م — ١٨ المدخل)

المناصب الرئيسية فى الحكومة مسئولين مباشرة امام رئيس الحكومة الذى هـو فى الوقت نفسه رئيس الحزب الفاشى ، وتحول مجلس النواب الى برلمـان يمثل الطوائف المختلفة ، وكان هـذا النظام الطائفى من اهم صفات النظام الفاشى ، فبمقتضاه يقسم الشعب الايطالى الى عدة طوائف أو نقابات تمثـل اوجـه النشاط المختلفة فى الدولة ، مثل نقابة الموظفين وطوائف المشـتغلين بالزراعة ، والتجارة ، والصناعة ... الخ ، وهذه النقابات والطوائف كانت تقدم بيانا بأسماء مرشحيها للبرلمـان ، ثم يقوم « المجـلس الفاشى الكبـير » بدراسة القوائم ، واستبعاد غير المرغوب فيهم ، والحزب الفاشى هـو الذى يقترح القوانين التى تعرض على البرلمـان ، واعضاء البرلمـان لهم حق مناقشتها فقط لا رفضها .

والواقع أنه لم يكن هناك مذهب فاشى محدد المعالم ، غير ان هذا لا يمنع انه كان لها بعض المبادىء العامة واهمها : ١ ــ سيادة الدولة التـامة عـلى المنظمـات الطائفية اوالنقابات ٢ ــ وحدة الوطـن ، فـلا تسمح الفاشية الا بوجود حزب واحد ، لان تعدد الاحزاب يعنى اختـلاف المصـالح ، وهـذا من شأنه ان يضعف الدولة ٣ ــ التوافق التام بين راس المـال والعمل .

٤ ــ ان النظام الفاشى اصـدق تمثيلا للشعب من النظام الديمقراطى المعرض للانقسامات الداخلية ، ولعدم الاستقرار فى الحكم ، وان الفاشيين هم الفئـة المختارة من العناصر الصالحة فى الشعب القادرة على رسـم السياسة الصالحة للشعب .

(ج) الشمولية النازية فى المانيا الهتلرية : كانت النازية فى المـانيا وليدة هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى ، واضطرارها الى قبول شروط معـاهدة فرساى ، مما اوقع بها اضرارا مادية ونفسانية جسيمة ، فقد خسرت مساحة كبيرة من أغنى أراضيها ، وتدهورت حالتها الاقتصادية حتى تعرضت ماليتها لتضخم لا مثيل له فى التاريخ ، فساءت حال الطبقة المتوسـطة ، وانتشرت البطالة بين العمال ، مما عرضها للدعاية البلشفية كما تعرضت ايطاليـا ، لان الشيوعيين وجدوا فى الفوضى الاقتصادية فرصـة سانحة لفرض دكتاتورية البروليتاريا ، ولكن الحزب الاشتراكى القومى (٨٨) سيطر على الموقف سريعا ووقف فى وجه الشيوعية بفضل زعامة « هتلر » فقد استطاع أن يعيـد النظام فى المـانيا الى نصابه ، وأن يرد الى شعبها ثقته بوطنه الاكبر .

---

(٨٨) الاسم الكامل لهـذا الحزب هـو « الحزب الاشتراكى الالمـانى العمالى القومى » ويطلق عليه من بـاب الاختزال اسم Nazi ، كما ان نظام الحكم هنـاك سمى « النـازية » .

انظر رسالة الدكتوراه فى العلوم السياسية التى قدمها الدكتور محمد عـادل شكرى عـن النازية بتاريخ ١٠ يولية ١٩٦٥ (كلية التجارة جامعة القـاهرة) .

والاشتراكية القومية فى المانيا معناها الايمان التام بالقومية الالمانية وهى مستمدة أصلا من مبادىء سيكولوجية اكثر مما هى اقتصادية أو سياسية ، فمن الناحية النظرية كانت ترى امكان جمع الطبقة العاملة مع طبقـات الشعب الاخرى فى ظل نظام ديمقراطى ، اما من الناحية العملية فلم تكن الا ايديولوجية مبداها « المانيا للالمان » اى انها ايديولوجية وطنية متطرفة ، لذلك بنى الحزب خطته الاقتصادية على أسس تحقيق الاكتفاء الذاتى ، اما خطته السياسية فقامت على اقرار النظام فى الداخل ، ومكافحة الشيوعية الروسية ، واعادة الاراضى التى خسرتها فى الحرب الاولى . وقـد نادى الحزب بفـكرة تفوق الجنس المانى على الاجناس الاخرى ، ونادى بمعـاداة الجنس اليهودى ، ذهابا مع اعتقاده ان المـانيا لم تهزم فى الحرب بقوة السـلاح ، بل بفعل الدعاية اليهودية خلف خطوط القتال ، وان الازمة الاقتصادية التى حلت بالمـانيا بعـد الحرب هى من صنع اليهود . وقد بذل الحزب النازى مجهودات جبارة لتعليم الشبان الالمان مبادىء القومية الوطنية ، كما حرم تأليف الاحزاب المعارضة ، واحتاط اشد الاحتياط من المؤامرات والانقسامات الداخلية .

وكان جهاز الحزب النازى يتالف من مركز رئيسى فى برلين ، وفروع متعددة فى كل بقاع المانيا ، وكان الحزب يهيمن على جميع منظمات العمال فى الدولة . وكان هتلر — ويلقب « بالزعيم » — يسيطر على الحزب وعـلى الحكومة ، وقد استصدر قانونا برلـمانيا يمنحه حق ادارة الدولة عن طـريق مراسيم حكومية ، كما انـه استطاع أن يحصل على اغلبية ساحقة فى الريشستاغ ، وهـو المجلس التشريعى الالمـانى ، وقضى على النظام الفيدرالى الذى كانت تتمتع به الولايات الالمـانية ، وجعلها خاضعة لحكمة مباشرة ، فصارت المـانيا بهذا كله دولة موحدة ذات حكومة مركزية .

٥ — النظرية الحديثة فى انواع الحكومات (٨٩) :

لقد نحى فرنى الدراسة الكلاسيكية لانواع الحكومات على اساس انـه لم تعد لها سوى قيمة تاريخية ، فما من شعب يرضى اليوم بأن يـرزح تحت نير حاكم مطلق ، او طاغية ، او حكم اقلية ارستقراطية ، او اى نوع آخر من انواع الحكم لا يعتمد عـلى رضـاء الشعب ومشاركته ، مـع استثناء حالات قليلة لبعض الحكومات التى ما زالت تعيش بعقلية العصور الوسطى ، وعـلى ذلك يري فرنى أن الحكومات الحديثة تعتمد اساسا على مشاركة الشـعب فى الحكم ، فهى حكومات ديمقراطية وان كان بعضها يختلف عن البعض الآخـر من نواح كثيرة ، وقد استطاع فرنى أن يميز بين ثلاثة انواع رئيسية من الحكم وهى : الحكومة البرلمانية ، والحكومة الرئاسية ، وحكومة الجمعية الوطنيـة

---

(٨٩) هـذه النظرية تستند الى دراسة الاستاذ فرنى فى كتـاب تحليل النظم السياسية .

او نظام الحكم المجلسي فيما يسميه البعض . والمبادىء الاساسية التى تميز كل نوع منها هى تداخل السلطتين التشريعية والتنفيذية فى الحكومة البرلمانية ، وانفصالهما فى الحكومة الرئاسية ، واولوية السلطة التشريعية فى حكومة الجمعية الوطنية . وقد وضع فرنى خصائص لكل هذه الحكومات .

(أ) **الحكومة البرلمانية** ــ وتتلخص خصائصها فيما يلى :

١ ــ المجلس يتحول الى برلمان : مرت الحكومة البرلمانية اثناء تطورها من حكومة ملكية مطلقة الى حكومة برلمانية فى ثلاث مراحل : ففى المرحلة الاولى وجد ملك مسئول بمفرده عن النظام السياسى برمته ، ثم مجلس يتكون من اعضاء جعلوا يتحدون سلطة الملك ، وفى النهاية اضطلع المجلس بمسئولية الحكم ، واخذ يمارس اعمال البرلمان ، ولذلك فقد الملك جميع مسئولياته . وكلمة برلمن تعنى هنا الحكومة والمجلس معا ، فعندما نقول ان السيادة للبرلمان نقصد انها للحكومة والمجلس معا ، اما اذا قلنا ان الحكومة مسئولة امام البرلمان فان كلمة البرلمان فى هذه الحالة تنصب فقط على المجلس التشريعى .

٢ ــ السلطة التنفيذية مكونة من جزءين : كان من نتيجة تحول المجلس الى برلمان ان انقسمت السلطة التنفيذية الى رئيس وزراء وهو يراس الحكومة ، وملك أو رئيس جمهورية وهو يراس الدولة .

٣ ــ رئيس الدولة يعين رئيس الحكومة : ومن طبيعة النظام البرلمانى أن يكون مشتملا على مركزين متميزين وان يعين رئيس الحكومة بواسطة رئيس الدولة ، ولا يتبادر الى الذهن ان هذا التعيين هو مجرد اجراء شكلى ، فرئيس الدولة وان كان مقيدا بتعيين رئيس الحزب الحائز للاغلبية فى المجلس رئيسا للحكومة ، الا انه توجد حالات كثيرة لا يفوز فيها حزب واحد بالاغلبية المطلقة ، فعندئذ تكون لرئيس الدولة سلطة فعلية فى اختيار رئيس الحكومة .

٤ ــ رئيس الحكومة يعين الوزراء : من الاوضاع الجديرة بالاهتمام فى الحكومة البرلمانية التمييز بين رئيس الوزراء وباقى الوزراء ، اذ أن رئيس الدولة يعين رئيس الوزراء ، وهذا بدوره يقترح أشخاص الوزراء . فمن أهم مبادىء الحكومة البرلمانية أن يتحمل رئيس الوزراء مسئولية تكوين الوزراء وتبعة تصرفات وزرائه .

٥ ــ الحكومة هيئة جماعية : وهذا يعنى ان الحكومة مسئولة جماعيا عن السياسة العامة ، ورئيس الوزراء هو المسئول الاول بين اقرانه .

٦ ــ الوزراء يكونون عادة اعضاء برلمانيين : فهم يقومون بدور مزدوج فى الحكومة البرلمانية ، فالى جانب مناصبهم الوزارية هم فى الوقت نفسه

اعضاء منتخبون فى المجلس ، ولكن هـذه ليست قاعـدة عامة فى جميـع الحكومات البرلمـانية .

٧ ــ الحكومة مسئولة سياسيا امام المجلس : فالمجلس فى العصر الحديث يستطيع ان يسقط الحكومة اذا رأى انهـا غير حائزة لثقته ، أمـا قديما فقد كان الوزراء مسئولين أمام الملك ، وهذا يعنى ان الملك أصبح اليوم غير مسئول عن السياسة العامة للحكومة ، ولذلك فان جميع ما يصـدر عـن الملك أو رئيس الجمهورية لا يتخذ صبغة قانونية الا اذا كان موقعا عليـه منه ومن رئيس الوزراء والوزيـر المختص .

٨ ــ لرئيس الحكومة الحق فى نصح رئيس الدولة بحل البرلمـان ، اذا سحب المجلس ثقته بالحكومة ، فأما ان تستقيل الحكومة وأما ان يطلب رئيس الحكومة من الدولة حل البرلمـان اى المجلس واعضـاء الحكومة معا ، غير ان العادة جرت فى انجلترا على أن تظل الحكومة قائمة الى ان يتكون المجـلس الجديد ، وهذا يعنى أيكال الفصل فى الخلاف بين جزئى البرلمان الى الشعب ، ويعتقد بعض الكتاب ان هذه الخاصية من اهم اسباب نجاح الحكم البرلمـانى واستقراره ، والحكومات التى لا تأخذ بهـذا المبدأ تتعرض لتقلبات مستمرة .

٩ ــ البرلمـان له الاولوية على كل من الحكومة والمجلس ، وليس لاى منهما أن يدعى تفوقه على الآخر : فتعتمد الحكومة على تعضيد المجلس لهـا اذا ارادت الاستمرار فى الحكم ، وهذا لا يعنى اولوية المجلس لان الحـكومة فى استطاعتها حله واجـراء انتخابات جديدة ، والواقع ان كـثيرا من الحكومات البرلمـانية فشلت لعدم مراعاتها هـذه القاعدة .

١٠ ــ الحكومة فى مجموعها مسئولة مسئولية غير مباشرة امام الهيئـة الناخبة ، فالهيئة الناخبة لا تنتخب الحكومة مباشرة ، اذ أن الحكومة تتكون من بعض النواب المنتخـبين انتخابا مباشرا ، ومسئوليتهم امـام دوائـرهم الانتخابية انما تنصب على اعمالهم النيابية وليس على اعمالهم الوزاريـة ، وقد يقول البعض ان الحكومة مسئولة مباشرة أمام الهيئة الناخبة من الناحيـة الواقعية ان لم تكن من الناحية الدستورية ، وقد يكون هذا القول صـحيحا بالنسبة الى الدول التى تأخـذ بنظـام الحزبين ، كالمملكة المتحـدة ، وكنـدا ونيوزيلندا ، ولكن حتى فى هـذه الحالة نجد أن الناخب فى المملكة المتحـدة لا ينتخب الحكومة على نحو ما يجرى فى انتخابات الرئاسة فى الولايات المتحـدة الامريكية ، بل ينتخب اعضاء مجلس العموم فقط .

١ ــ البرلمان يعتبر مركز الثقل فى هذا النظام : ان تداخل كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل البرلمان هو السبب المباشر فى الاولوية التى يتمتع

بها البرلمان فى النظام ، ولكى يعمل النظام البرلمانى بنجاح يجب على الحكومة ان لا تشعر بحرج من استمرار مهاجمة المجلس لها ، كما يجب على المجلس ان لا يحاول الانتقاص من اختصاصات الحكومة وحقوقها عن طريق التدخل الزائد فى اعمالها .

(ب) **الحكومة الرئاسية** ــ وتتلخص خصائصها فيما يلى :

١ ــ المجلس يظل كما هو ، اى انه لا يتحول الى البرلمان كما هو الحال فى الحكومة البرلمانية .

٢ ــ السلطة التنفيذية ليست مجزأة ، بل هى مكونة من رئيس ينتخبه الشعب لمدة محدودة ، ويجرى انتخابه وقت الانتخابات العامة للمجلس .

٣ ــ رئيس الحكومة هو فى الوقت نفسه رئيس الدولة : وهذه الصفة قد تؤدى الى تعارض فى الولاء من المواطنين ، اذ بينما قد يعارض المواطنون الرئيس بصفته رئيسا للحكومة ، يتحتم عليهم ان يدينو له بالولاء بصفته رئيسا للدولة .

٤ ــ الرئيس يعين رؤساء المصالح المختلفة ، ويظل هؤلاء تابعين له ، ويطلق عليهم فى الولايات المتحدة الامريكية اسم السكرتيرين ، والرئيس ليس ملزما بان يعين السكرتيرين من اعضاء المجلس ، كما هو المتبع فى الحكومة البرلمانية ، فهو حر فى تعيين من يشاء بشرط موافقة مجلس الشيوخ ، وهو بذلك يتمتع بحرية اوسع من حركة زميله رئيس مجلس الوزراء .

٥ ــ الرئيس بمفرده هو السلطة التنفيذية ، فبينما الحكومة البرلمانية حكومة جماعية ، نجد الحكومة الرئاسية تتمثل فى فرد واحد ، وعندما يجتمع الرئيس بسكرتيريه فهو غير مقيد بآرائهم ، بعكس الحال بالنسبة لاجتماعات مجلس الوزراء فى الحكومة البرلمانية ، حيث يتقيد رئيس الوزراء بقرار الاغلبية .

٦ ــ لا يجوز تعيين اعضاء المجلس فى المراكز الادارية ، كما لا يجوز ان يكون من السكرتيرين عضو بالمجلس ، وفى الكونجرس الامريكى لا يحق للرئيس او اى من مساعديه ان يكونوا اعضاء ، ولكن يحق للسكرتيرين ان يشتركوا فى مناقشات المجلس .

٧ ــ الرئيس مسئول أمام الدستور ، وليس مسئولا أمام المجلس ، ولكن المجلس له حق اتهامه بالخيانة اذا خالف الدستور ، والمجلس يقوم بهذا العمل بصفته اعلى سلطة تشريعية فى الدولة ، ولكن يجب الا يفهم من ذلك ان الرئيس يخضع من الناحية السياسية للمجلس على ما هو الحال فى الحكم البرلمانى .

٨ — ليس للرئيس سلطة حل المجلس ، والمجلس كما رأينا ليس له حق اسقاط الرئيس ، فكل منهما لا يتيح له وضعه اى سلطان على الآخر ، ولكن للرئيس حق طلب عقد دورة غير عادية للمجلس اذا رفض المجلس الموافقة على مشروعات الرئيس فى الدورة العادية .

٩ — تفوق المجلس على الحكومة : ألمحنا فيما سبق الى انه فى الحكومة البرلمانية ليس للحكومة ولا للمجلس تفوق على الآخر ، لان كلا منهما جزء من البرلمان ، اما الحكومة الرئاسية فانها تتميز بطابع الانفصال التام بين كل من الحكومة والمجلس ، اذ ان لكل منهما مجاله المستقل ، هذا من الناحية الدستورية ، اما من الناحية الواقعية فان الرئيس يستطيع ان يسيطر على المجلس ، لانه زعيم حزب ، وقد تكون لهذا الحزب الاغلبية فى المجلس فيستطيع الرئيس عن طريق نفوذه المستمد من هذا الوضع ان يفرض سيطرته على المجلس وينفذ جميع مشروعات القوانين المقدمة من اعضاء حزبه المنتمين للمجلس ، وقد حدث هذا ابان رئاسة روزفلت للولايات المتحدة منذ سنة ١٩٢٣ . أما اذا لم يوجد تفوق برلمانى ، فأى من الاثنين يكون له التفوق فى الحكومة الرئيسية ما دام ليس بامكان الرئيس حل المجلس ، وليس بامكان المجلس ارغام الرئيس على الاستقالة ؟ هل هذا يعنى أن التفوق للدستور ؟ ولكن الواقع يؤكد أن التفوق من الناحية الفعلية يكون فى النهاية للمجلس ، فعلى الرغم من أن اختصاصات الرئيس مستمدة من الدستور ، الا انه لا يمكنه أن يضعها موضع التنفيذ الا اذا اقر المجلس الاعتمادات المالية اللازمة لها ، ومن ناحية أخرى فى مقدور المجلس أن يحاكم الرئيس بتهمة الخيانة اذا خالف قواعد الدستور ، ومحكمة العدل العليا نفسها خاضعة لارادة المجلس فى نهاية الامر ، وذلك لما يتميز به المجلس من مقدرة على تعديل مواد الدستور اذا أراد ، وقد يبدو من هذا انه لا فرق بين الحكومتين البرلمانية والرئاسية من حيث استطاعة السلطة التشريعية تعديل الدستور ، ولكن هناك فرقا كبيرا ، اذ ان التعديل فى الحكومة البرلمانية يتم عن طريق البرلمان ، وهو يشمل الحكومة والمجلس معا ، أما التعديل فى الحكومة الرئاسية فيتم عن طريق المجلس فقط ، وقد يكون هذا التعديل موجها ضد الحكومة ، ومثال ذلك تحديد الكونجرس الامريكى لمدة حكم الرئيس بفترتين فقط .

١٠ — الرئيس مسئول مباشرة امام الهيئة الناخبة : رأينا ان رئيس الحكومة فى الحكومة البرلمانية يعين من قبل رئيس الدولة ، فهو اذن غير منتخب ، أما الرئيس فى الحكومة الرئاسية فانه لما كان منتخبا بواسطة الشعب فهو لذلك مسئول امام الشعب مباشرة ، وهذا يعنى انه يخاطب الشعب مباشرة لا عن طريق المجلس كما هو الحال فى الحكومة البرلمانية ، والواقع أنه محظور على الرئيس من الناحية الدستورية القاء خطابات داخل المجلس الا فى الحالات الاستثنائية ، ولذلك جرت العادة ان يشرح الرئيس سياسته للشعب مباشرة

عن طريق مختلف وسائل الاعــلام : الاذاعات ، أو المؤتمــرات الصــحفية الدورية الخ .

١١ ــ لا يوجد مركز ثقل فى النظام السياسى ، فبينما نجــد أن مركز الثقل فى الحكومة البرلمــانية يتمثل فى البرلمــان ، لا نجد مثل هذا فى الحكومة الرئاسية ، بسبب انفصال السلطات بعضها عن بعض ، وعدم وجود الاداة الدستورية التى تجمع بينها ، كما يجمع بينها البرلمــان فى الحكومة البرلمــانية ، وهــذا مؤداه انه لا يمكن أن يقوم خلاف طويل الامد بين الحكومة والمجلس فى الحكومة البرلمانيــة ، لانه فى هــذه الحالة يحدث احد الامرين : اما أن تستقيل الحكومة ، واما أن يحل المجلس ، أما فى الحكومة الرئاسية فالمفروض ان يوجد خــلاف مستمر بين الحكومة والمجلس .

(جـ) **حكومة الجمعية الوطنية :** لم يجد فرنى ضرورة لدراســة حكومة الجمعية الوطنية على اسس دراسته للنوعين السابقين ، وأهم ما يميز حكومة الجمعية الوطنية نظريا أنها تحصر السلطتين التشريعية والتنفيذية فى المجلس ، فلا توجد حكومة منفصلة ، وهذا لا يعنى عــدم وجود حكومة على الاطــلاق فالحكومة قائمة ، وهى تتكون من لجنــة يعينها المجلس من بين أعضــائه ، وليس لهذه الحكومة رئيس بذاته تنعقــد له الزعامة على ما هــو الشأن فى الحكومة البرلمــانية أو فى الحكومة الرئاسية .

ونظرية الجمعية الوطنية تضع فى الشعب كل الثقة ، ومن ثم فهى لا تجيز نظام المجلسين : مجلس منتخب وآخــر معين ، وان اجازته فانما لضرورة التنظيم السياسى ، فالمجلس الاعلى فى روسيا يمثــل الجمهوريــات الشعبية والقوميات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى ، أما المجلس الاعلى فى سويسرا فهو يمثــل الولايات التى يتكون منهــا الاتحاد .

وفى حكومة الجمعية الوطنية يكون حق عقد المجلس أو انفضــاضه أو حله للمجلس نفسه ، ويمكن القول اذن أن اهم خصائص حكومة الجمعية الوطنية هى تفوق المجلس على اعتبار انــه ممثل لارادة الشعب وانه مصدر السيادة القومية ، وترجع اهمية نظرية حكومة الجمعية الوطنية الى مدى ما خلفتــه من آثــار فى كثير من دساتير الدول الحديثة ، على الرغم من ان هذه الدول لــم تطبق نظريتها بحذافيرها ، فالنظرية تبلغ فى كثير من نواحيها حــد المثل الاعلى ، ومن ثم كان من الصعب الاخذ بها فى الدول الحديثة ، بالنظر الى حاجة هــذه الدول الى سلطة تنفيذية قومية ، على حين أن نظرية حكومة الجمعية الوطنية من شأنها اضعاف السلطة التنفيذية وجعلها مجرد لجنة تابعة للمجلس .

والملاحظ أن الدول الشيوعية اكثر من غيرها اخذا بنظرية حكومة الجمعية

الوطنية فدساتير معظم هــذه الدول تنص على ان المجلس هو المسئول عــن تكوين الحكومة ، ففي الاتحــاد السوفيتي مثــلا نجد أن السوفييت الاعــلى (المجلس) له السلطة الحاسمة في تعيين وعزل مجــلس الوزراء ولكن يقلل من اهميــة هذا النص ان السوفييت الاعلى لا يجتمع الا في فترات متباعدة ، وفي هــذه الاثنــاء يتحمل البريزيديوم مسئولية الاشراف على الحــكومة ، والبريزيديوم هذا ليس الا مجــرد لجنة ينتخبها السوفييت الاعلى مــن بين اعضائه ، لتمارس مهام رئيس الدولة ، وتمثله اثناء فترات عــدم انعقــاد السوفييت الاعلى وفي هذا ما يقلل من قيمة النظرية ، اذ ان قوام قوة النظرية انها تجعل الحكومة مسئولة مسئولية مباشرة وواضحة امام ممثلي الشــعب ، على حين ان ما يحدث فعــلا في روسيا ان المجلس لا يجتمع الا في فــترات متباعدة ، بحيث يتيح للبريزيديوم سلطة الاشراف عــلى الحكومة آمادا طويلة ، مما يجعل العلاقة بين ممثلي الشعب والحكومة علاقة غير مباشرة .

وتطبيق هذه النظريات الثلاث يختلف من دولة الى اخرى ، فغالبا ما يكون الدستور مجرد تعبير عن مثل اعلى ، ولكنه يستعصى على التطبيق العملى ، غير ان قيام دستور في الدولة يدل على خروجها من عهد الحكم المطلق وانطلاقها نحو الحكم الديمقراطى ، واليوم لم يبق من بين دول العالم سوى قلة صــغيرة من الدول خلو من الدساتير ، ما زال الحكم فيها قائما على اساس حكم الفــرد الواحد ، اما باقى دول العالم فتنقسم الى ثــلاثة اقسام : مجموعــة الدول الامريكية وتأخذ بنظام الحكم الرئاسى ، مجموعة الدول الشيوعيــة وتأخــذ بنظام حكم الجمعية الوطنية ، اما بقية دول العالم فتأخذ بنظام الحكم البرلمانى . ثم هنــاك ست دول هى فرنســا وفنــلندا وايرلنــدا واليــابان والحبشــة والنمســا لا تأخذ بأى من النظم الثــلاث ، بــل بنظم تمــزج بين صــفات اكثر من نظام واحــد ، ففى كل من فنلنــدا والنمسا وايرلندا حكومة برلمانيــة ، الا أن رئيس الدولة ينتخب انتخابا مباشرا . يخلص مــن ذلك أن التقســيم التقليــدى لانواع الحكومات الى ملكية وارستقراطية وديمقراطية لــم يعد يعبر عن حقيقة الواقع في النصف الثانى من القرن العشرين ، فنظام الحكم الملكى لــم يعد نظام حكم مطلق ، والحكومات الجمهورية لا تأخذ جميعا بنظام حكم جمهورى اما نظام الحــكم الارستقراطى فلم يعد له وجود في عصرنــا هــذا ، فالمملكة المتحدة تأخذ بنظام الحكم البرلــمانى ، مثلها في ذلك مثل جمهوريــة المــانيا الاتحادية ، ولكن يلاحظ بصــفة عامة أن نظام الحكم البرلــمانى يصلح للملكيات اكثر مما يصلح للجمهوريات . وقــد انبثقت كل من هــذه النظــم عن رغبــة الشعوب في ايجــاد نوع من الحكم يعطى لهــا حق الاشراف عــلى الجهــاز الحكومى ، بعد ان كان هذا الاشراف وقفــا على فرد واحد او عائلة واحدة .

(د) مزايا وعيوب كل من هذه الانظمة : يمتــاز النظام البرلــمانى بالدهاء والتحايل ، اذ بينما احتفظ بالشكل الملكى للحكومة الا انه نقل القــوة السياسية

من الملك الى البرلمان ، كما اعطى مسئولية الحكم لرئيس الحكومة ، ولكنــه فى الوقت نفسه احتفظ للملك بسلطة تعيين رئيس الحكومة ، فلسـلطة تعيين الحكومة لم تنتقل للشعب كما يحدث فى النظام الرئاسى ، ولا للمجلس كما هـو فى ظل النظام المجلسى . ولا شك ان تصميم النظام البرلمـانى على جعل مسئولية الحكومة مسئولية جماعية يجعل هذا النظام افضل من النظامين الآخرين ، كما ان تداخل السلطات يساعد على تمكين النظام السياسى من العمل بكفاية كبيرة ، وهذا التداخل اوجد للقوى السياسية مركز ثقل قادراً على اتخاذ القرارات .

ولكن النظام البرلمـانى يحمل فى طياته عوامل ضعف كثيرة ، فالعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعيـة بالدقـة والحساسية بمكان بحيث يسـهل الاخلال بميزان القوى فى اى لحظة ، خاصة فى الدول التى اخذت بهذا النظام حديثا نقلا عن غيرها ، فالحكومة الى جانب كونها سلطة تنفيذية فانها وثيقـة الصلة بالسلطة التشريعية ، وبذلك قد تأخذ لنفسها حق التكلم باسم البرلمـان بل العمل نيابة عنه كذلك ، وفى استطاعتها بما لها من سلطة شغل المناصب ان تضغط على اعضاء المجلس ، كما يمكنها ان تؤثر فى نتائج الانتخابات بحيث تضمن نجاح المرشحين المؤيدين لهـا ، ولا يوجد فى هذا النظام اية ضـمانات دستوريـة تحد من قـدرة السـلطة التنفيذية عـلى السيطرة على السلطة التشريعية ، وقد ظهر هـذا الخطر واضحا فى دول الشرق الاوسـط التى لجأت حكوماتها الى حل مجالسها دون اتخـاذ اية اجراءات لدعـوة مجالس أخرى تقوم مقامها . ومن ناحية اخرى قـد يختل ميزان القوى نتيجة ميـل المجلس الى الاستزادة من سلطاتــه على حساب السلطة التنفيذية ، مما يعرقل اعمال الحكومة ويقف دون تنفيـذ سياستها ، مثلما كان يحدث فى فرنسا حتى دستور الجمهورية الخامسة ، وكثيرون من الاحـرار لا يميلون الى النظام البرلمـانى بسبب عدم ارتكاز السلطة التنفيذية عـلى قاعـدة شعبية مباشرة ، فمسئولية الحكومة امام الشـعب مسئولية غير مباشرة .

اما النظام الرئاسى فيبدو انه ابسط من النظام البرلمـانى ، اذ ان السلطة التنفيذية فيه يتولاها رئيس واحـد مسئول مباشرة امـام الشعب ، وهـذه الخاصية تجعله اشبه بنظام الحكم الملكى المطلق ، ولكن بعـد ادخال تعديلات كثيرة عليه ، فالرئيس لا يتـولى الحكم وراثيا بـل على ارادة الشـعب ، وفى استطاعة ممثلى الشعب ، اى اعضاء المجلس ، ان يقيموا ضـده الدعوى بتهمة الخيانة ، واسقاطه اذا ثبت عليـه التهمة ، والمجلس لـه التفوق فى النهاية على الرئيس ، اذ يمكنه أن يتجاهل حق الفيتو الذى يتمتع به الرئيس ، ثم ان قاعدة فصل السـلطات تحمى الشعب حماية كافية من تعسف اى من السلطتين ، وعلى الرغم من هذه الضمانات لم ينجح هذا النظام فى كثير مـن الدول التى اخذت به ، اذ انحصر نجاحه فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهى منشأ هذا النظام ، ولعل السبب فى فشله فى دول امريكا اللاتينية يرجـع

الى عـــدم نضج هذه الدول من الناحية السياسية ، وعدم قدرة ساستها على فهم النظام على حقيقته .

أما النظام المجلسى قد نبت فى أفكاره الكثيرين من الفلاسفة امثال روسو والراديكاليين الانجليز واليعقوبيين فى فرنسا والرواد الاوائل من الشيوعيين ، وقد كان همهم أن يجدوا وسيلة لجعل الحكومة أداة فى ايدى الشعب ، وكـــان من رأيهم أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية الحقة ، ولذلك فكروا فى انشـــاء مجلس واحـــد يمثل ارادة الشعب بأجمعه ويحل محل الملك ، أو مجلس يمثل طبقات الامة ، وبهذه الوسيلة يمكن الاستغناء عن الســـلطة التنفيذية كأداة منفصلة ومـــع ان انصار النظـــام المجلسى ارادوا تحقيق العدالة الاجتماعية ، الا أن القصـــــد التـــوى عليهم فأضعفوا من شأن المنظمات السياسية بتجاهلهم اهم قاعـــدة سياسية طالمـــا نادى بهـــا معظم الكتـــاب السياسيين من ارسطو الى مونتسكيو ، وهى أن الهيئـــة السياسيـــة التى تتولى رقابة الحـــكومة غير صالحة بطبيعتها للقيـــام بمهام الحكم ، فنظرية فصل السلطات ترى ضرورة وجـــود هيئة منتخبة الى جانب الحكومة تكون وظيفتهـــا الاولى مراقبة الحكومة ، والواقـــع ان وظيفة المراقبة اهم بكثير من وظيفـــة تقنين القوانين ، ومن الناحية النظرية قـــد لا يظهر تعارض بين قيام المجلس بوظيفته المراقبة والحكم معـــا ، ولكن تظهر صعاب كثيرة عند التطبيق العملى ، فالحكومات غير الخاضعة للرقابة سرعان ما تفقد صلتها بالرأى العـــــام ، والمجلس لا يمكنه أن يراقب لجنـــة مكونة من بـــين أعضائه ، كما ان المجلس الذى يتولى مسئولية الحكم يفقد وظيفته الاساسية ، وهى تمثيل الرأى العام ، فمؤيدو النظام المجلسى يضعون ثقة مثالية فى الطبيعـــة البشريـــة بتحميلهم المجلس هذه المسئولية الضخمة ، اما مؤيدو النظم البرلمانية والرياسية فمنهم ينظرون الى الطبيعة البشرية نظرة واقعية ، فيقولون بحاجة الحكومـــة الى مجلس ليقوم بمهمـــة الرقابة ، اذ انـــه وان كان من المرغوب فيـــه أن تـــزداد الصـــــلة بين الحكومة والشعب ، فانه من التجاوز أن نعتقد أن المجلس معصوم من الخطأ ، او من أساءة استعمال سلطته ، وقـــد دل كثير من تجارب الحكم المجلسى التى قامت لتقضى على الحكم المطلق على انحلالها ووقوع الحكومة فى أيـــدى امبراطور ، كمـــا حدث عقب ثورة كرومويل فى انجلترا والثـــورة الفرنسية والثورة الشيوعية .

الا ان قوة النظرية ترجع الى انها كانت دائمـــا مصدر الهام للثوريين الذين ارادوا القضاء على النظم الاجتمـــاعية القديمة واحلال نظم اجتماعية عادلـــة محلها ، فلا شـــك ان النظم الاجتماعية التى قامت فى كل من انجلترا وفرنســـا وروسيا كانت اقرب الى العدالة من الانظمة القديمة ، ثم ان النظـــرية كان لهـــا تأثير كبير فى جميع النظم السياسية الحديثة .

تعقيب :

والخلاصة ان دراسة انواع الحكومات على ما لهـا من اهمية تقصر عن اعطائنا صورة واضحة للواقع السياسى ، فلا يكفى ان نقنع بدراسة القواعد القانونية التى تحكم بمقتضاها الدول ، فالمـرء لا يستطيع أن يؤمن بجـدوى نظريات الحكم التى تضـع الولايات المتحدة الامريكية وبارجواى مثـلا فى وصف واحـد ، وتضع كلا من المملكة المتحدة والاردنية الهاشمية فى صف آخـر ، وسويسرا والاتحاد السوفيتى فى صف ثالث ، فكيف تختلف اذن نظـم الحكم فى هذه الدول بعضها عن بعض ؟ .

والواقع ان هناك وجوها كثيرة لهذا الاختلاف ، فتطبيق هـذه النظريات يختلف من ناحيـة المدى ، فالدستور فى حـد ذاته لا يعنى شيئا اذا لم تنفـذ احكامه تنفيذا امينا ونزيها ، والنظـام السياسى ينبغى أن ينبع مـن النظـام الاجتماعى . ثم ان هناك التكوين الطبقى للامة ، فقد يتخذ هذا التكوين مـن حق الانتخاب العـام وسيلة تسيطر بها طبقة على الطبقات الاخرى ، أو قـد يتيح لزعيم قوى ان يبسط سلطاته على المجلس ، أو لحـزب عقائدى أن يفرض نفوذه على جميع الاجهزة الحكومية .

المبحث الثانى

السلطات العامة وأنواعها

١ ــ نظرية فصـــل السلطات :

وضع مونتسكيو تعريفه المأثور لنظرية فصل السلطات فى كتابه « روح القوانين » الذى الفه سنة ١٧٨٣ ، ويتضمن أن لـكل حكومة ثلاثة أنـواع من السلطات هى : السلطة التشريعية ، وسلطة تنفيذ المسائل التى يختص بهـا القانون الدولى ، وسلطة تنفيذ المسائل الخاصة بالقانون الداخلى . وهو يعرفها بما يلى ١ ــ السلطة التشريعية : وبمقتضاها يحـق لولى الامـر اصـدار التشريعات ، وتعديل القائم منهـا أو الغاؤه ٢ ــ سلطة تنفيذ مسائل القانون الدولى : وبمقتضاها يحـق لولى الامر اعـلان الحرب أو انهاؤها ، وارسـال المبعوثين الدبلوماسيين ، واستقبال مبعوثى الدول الاجنبية ، وحماية الدولة من الغزو الاجنبى ، واقرار الامن الداخلى ٣ ــ سلطة تنفيذ مسـائل القانون الداخلى ، وبمقتضاها يحـق لولى الامر معاقبة المجرمين ، والفصل فى منازعات الافراد ، وهو يسمى هـذا الحق « السلطة القضائية » . أما اسم السلطة التنفيذية فيطلقه على السلطة العامة .

ثم يقول بعد ذلك ان حرية الافراد تزول اذا اجتمعت السلطتان التشريعية

والتنفيذية فى يـد شخص واحد « الملك » ، أو فى ايدى عدة أشخاص « مجلس النواب » ، اذ يخشى أن يسن أو يسنوا قوانين تعسفية ، او ان تنفذ بطريقة تعسفية ؛ وأنه اذا تركزت السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية فى يد شخص واحد تعرضت حرية الافراد لخطـر التعسف ، واذا اجتمعت السلطتان القضائية والتنفيذية فى يـد شخص واحد فقـد يستعمل الضغط والعنف فى محاكماته للافراد ، اما اذا وضعتا فى يـد فرد واحد او هيئة واحدة سـواء أكانت أرستقراطية أم شعبية فان هذا يعنى زوال جميع الحريات .

أما المشرع الانجليزى بلاكستون فيعرف نظرية فصل السلطات بقوله : أنه عندما يمارس شخص واحـد او هيئة واحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية فان الحريات العامة تزول ، اذ يصـدر الحاكم تشريعات تعسفية ثم يطبقها بطريقة تعسفية ما دام يملك حق تشريع القوانين المنفذة لسياسته التعسفية . ويقول ايضـا : اذا اجتمعت السلطة القضائية والسلطة التشريعية فى يـد شخص واحد او هيئة واحدة فان حياة الافراد وحرياتهم وممتلكاتهم تصـبح تحت رحمة هذا الفرد او تلك الهيئة ، مادام ما لهما من حـق التشريع يتيح لهما أن يصبا آراءهما الخاصة فى قالب قانونى .

وقد وضع مونتسكيو نظرية فصل السلطات من آخر القرن الثامن عشر . وان كان الكتاب السياسيون يقولون بتعـدد سلطات الدولة منـذ القدم ، فلقـد ميز ارسـطو وشيشيرون وبوليبيس وغيرهم من فلاسفة الاغريق والرومان ، بين وظائف الدولة المتعددة ، وقسمها ارسطو الى وظائف : ١ — المشاورة أو المناقشة ٢ — الادارة ٣ — القضاء . وتنصب المشاورة على المشاكل العامة ، مثل اعلان الحرب أو اقرار السلم أو عقـد المعاهدات أو اصدار القوانين الخ كما تنصب على المسائـل السياسية العامة . أما الكتاب المحدثون فتـدل المشاورة عندهم على سلطة جديدة فى الدولة تقف من وراء السلطة التشريعية ، وهى الرأى العام والصحف وكل ما من شأنه التعبير عن الارادة العـامة ، ويقولون أن هذه السلطة تقـوم بمهمة المفكر للسلطة التشريعية ، اما وظيفة الادارة التى قال بها ارسطو فتقابلها السلطة التنفيذية فى الدول الحديثة ، على حين أن الوظيفة الثالثة تقابلها السلطة القضائية . وتقسيم ارسـطو غـير واضح ، الا انه مع ذلك يمثـل ما كان معمولا به فعلا عند الاغريق القدماء ، أما العصور الوسطى فى أوربا فلم تكن تفرق بين سلطات الدولة تماما ، اذ كان الملك يجمع فى يـده كل السلطات .

ثم جاء جان بودان فى أوائل العصور الحديثة ، ونادى برأى يشبه الى حد كبير نظرية منتسكيو عن فصـل السلطات ، فهو يدعو الى وضـع السلطة القضائية فى يد قضاة مستقلين ، وهـو رأى مستمد من نظام الحكم فى فرنسا ، اذ نقل ملوكها السلطة القضـائية الى محاكم مستقلة ، محتفظين لانفسـهم بحـق التصديق على احكامها .

وقد اوضح مونتسكيو مقدار الخطر الكبير الذى تتعرض له حريات الافراد اذا وضعت السلطات الثلاث فى يد واحدة ، ولو كانت هى يد الشعب ممثلا فى البرلمان ، فطبيعية افراد الشعب باعتبارهم بشرا تجعلهم يتمادون فى مباشرة السلطة فيسيئون استعمالها ، لذلك نادى مونتسكيو بفصل السلطات بعضها عن بعض توخيا للتوازن بينها وعدم خضوع واحدة منها للاخرى . ثم بين مونتسكيو ان فصل التشريع عن التنفيذ يضفى على القوانين صفة كونها قواعد عامة محايدة توضع للمستقبل دون نظر الى الحالات الخاصة التى قد تضعف فى حالات حيادها وعموميتها ، ثم يقول بحق ان هذه الصفة المجردة للقانون تختفى اذا كان المنفذ هو المشرع نفسه ، اذ قد يغير من القانون وقت تنفيذه لكى يحقق مأربا شخصيا ، وهذا ينطبق ايضا على حالة الجمع بين سلطتى التشريع والقضاء ، اذ قد يستطيع المشرع القاضى أن يشرع فى اقضيته قوانين تلائم اهواءه .

والواقع أن الانتقادات الموجهة الى مبدأ فصل السلطات لا ترجع الى المبدأ نفسه ، بل الى فهمه فهما خاطئا والى سوء تطبيقه ، وكثير من الانتقادات التى وجهت الى نظرية مونتسكيو كانت تنصب على نتائج الاسراف فى تطبيقها . اما المعارضون لنظرية فصل السلطات فيقولون أن الدولة جسم عضوى متماسك ، والفصل بين السلطات يقضى على هذا التماسك ، ويضعف بنية الدولة ، فضلا عن أنه يجعل المسئولية شائعة ، مما يضعف الرقابة على اعمال الحكومة ، ويصفون مبدأ فصل السلطات بانه خيالى ولا يمكن تحقيقه عمليا ، لان تعاون السلطات أمر ضرورى فى الدول الحديثة ، ففى الولايات المتحدة ظهرت صعوبة فى تطبيق مبدأ السلطات ، مما اثار انتقاد كبار المشرعين ، وهو الى ذلك مبدأ لا ينسجم مع مبدأ وحدة الدولة ، ووحدة سلطاتها .

٢ ــ الدستور :

الدستور هو مجموع القواعد القانونية التى تبين شكل الحكومة ونظام الحكم فى الدولة (٩٠) . والدساتير نوعان : اما مدونة مكتوبة ، واما عرفية غير مكتوبة ، وعليه فلكل دولة دستور من الناحية الموضوعية حتى ولو لم يكن قائما من الناحية الشكلية ، فانجلترا مثلا لها دستور ، ولو أنه غير مكتوب ، والنوع الاول يصدر فى شكل وثيقة رسمية او اكثر ، مثل الدستور المصرى الذى صدر سنة ١٩٥٦ ، والدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذى صدر سنة ١٩٥٨ . أما النوع الثانى فيجرى به العرف ، ومن أشهر دساتير

(٩٠) لكلمة دستور اكثر من معنى ، فقد يكون وثيقة لاثبات نوع نظام الحكم ، وقد يكون لتسجيل القواعد الاساسية التى اشتملت عليها هذه الوثيقة . ويجب الا نخلط بين الدستور والقانون الدستورى ، فالقانون الدستورى هو ذلك الفرع من فروع القانون العام الداخلى الذى يبين نظام الحكم فى دولة ما ، اما الدستور فهو ــ كما اسلفنا ــ الوثيقة الرسمية او القواعد التى تشتمل عليها تلك الوثيقة .

هذا النوع الدستور الانجليزي الذي ما زالت معظم قواعده غير مدونة ، وأن كان يشمل وثائق مكتوبة مثل العهد الاعظم الصادر سنة ١٢١٥ ، وملمس الحقوق الصادر سنة ١٦٢٨ ، ومشروع الحقوق الصادر سنة ١٦٨٩ ، وغيرها (٩١) .

وتنقسم الدساتير ايضا الى مرنة (٩٢) وجامدة (٩٣) ، فالدستور المرن هو الذي يمكن تعديله بقانون تصدره الهيئة التشريعية او الهيئة التنفيذية في الدولة دون حاجة الى اجراءات خاصة ، اما الدستور الجامد فان تعديله يتطلب اجراءات اشد تعقدا كاستفتاء الشعب ، او اجماع مجلسي البرلمان ، او اشتراط اغلبية خاصة كاغلبية الثلثين أو الثلاثة الارباع . واغلب الدساتير المكتوبة جامد ، ولكن هناك استثناءات كثيرة كالدستور الايطالي الصادر سنة ١٨٤٨ ، والدستور السوفيتي الصادر سنة ١٩١٨ ، فكلاهما مرن ، كما أن اغلب الدساتير العرفية مرن ، ولكن بعضها جامد ، فقبل الثورة الفرنسية كانت القوانين الاساسية للملكة عرفية ، ومع ذلك ما كان يمكن تعديلها الا باتباع اجراءات خاصة .

اهم قيود الدساتير الجامدة : تنص بعض هذه الدساتير على تحريم تعديلها الا بقيود اهمها : (أ) القيود الزمنية : فلا يجوز تعديل احكامها او بعضها الا بعد مرور فترة معينة من الزمن ، ومن امثلة ذلك الدستور الامريكي الصادر سنة ١٧٨٩ (لا يجوز تعديل بعض احكامه قبل سنة ١٨٠٨) ، والدستور اليوناني الصادر سنة ١٩٢٧ (لا يجوز تعديله الا بعد مضي خمس سنوات) ، والغرض من ذلك اكساب الدستور نوعا من الثبات والاستقرار (ب) القيود الموضوعية : فيحرم تعديل بعض النصوص الدستورية تحريما مطلقا ، فالدستور المصري الصادر سنة ١٩٢٣ كان يمنع تعديل الاحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي ونظام وراثة العرش ، والدستور الايطالي الصادر سنة ١٩٤٧ يمنع تعديل النظام الجمهوري منعا مطلقا (ج) القيود الاجرائية : كأن يعهد بالتعديل الى البرلمان وفقا لاجراءات خاصة ، كاجتماع مجلسي البرلمان في مؤتمر خاص ، أو اشتراط نصاب معين من الاصوات ، أو كحل البرلمان ليتولى برلمان جديد مهمة التعديل ، ومن الاجراءات التي تتبع ايضا منح سلطة التعديل للشعب عن طريق الاستفتاء ، وأحيانا منحها للبرلمان والشعب معا ، او ايكال التعديل الى السلطة التنفيذية ، ثم استفتاء الشعب .

---

(٩١) ومن هذه الوثائق قوانين وراثة العرش Act of settlement لسنة ١٧٠١ وقانون البرلمان Parliament Act الصادر في ١٩١١ ، وقانون الوصاية Regency Bill الصادر في سنة ١٩٣٧ والخاص بتشكيل مجلس للوصاية في حالة وفاة الملك .

(٩٢) Constitution souple, flexible constitution

(٩٣) Constitution rigide, rigid constitution

اصـــدار الدساتير : اذا كان نظام الدولة اوتقراطيا قد يصدر الدستور فى شكل منحة من ولى الامر ، وعلى هذه الصورة صـــدر الدستور الفرنسى سنة ١٨١٤ ، والدستور اليابانى سنة ١٨٨٩ ، وكذلك الدستور الاثيوبى الصـــادر فى سنة ١٩٥٥ ، وإذا كان الوعى السياسى لدى الشعب متقدما فان الدستور يصدر فى صورة تعاقد (٩٤) بين الحاكم والشعب ، ومن امثلة ذلك الدســـتور الانجليزى ، اذ اجـــبر النبلاء الملك جون على التوقيـــع على ما يسمى « العهـــد الكبير » سنة ١٢١٥ ، ويعتبر هذا اول دستور لانجلترا ، وكذلك الدســـتور الفرنسى الذى صدر سنة ١٨٣٠ ، فقـــد كان نتيجة لتعاقد بين نواب الشـــعب الفرنسى والملك لويس فيليب (٩٥) .

أما فى البلدان الديمقراطية حيث يكون الشعب ناضجا سياسيا فـــان الدســتور يصـــدر من جمعية تاسيسية ينتخبها الشعب لهذا الغرض (٩٦) ، وهذا شأن معظم الدساتير التى صدرت بعد الحرب العالمية الاولى ، وأول دولـــة اتبعت هذا النظام هى الولايات المتحدة بعد استقلالها سنة ١٧٧٦ ، واتبعته أيضـــا عند صـــدور الدستور الاتحـــــادى الذى وضعه مؤتمر فيلادلفيـــا سنة ١٧٨٧ .

وهناك طريقة اخرى لاصدار الدستور ، وهى ان تقوم هيئة معينة أو يقوم الحاكم نفسه باعداد مشروع الدستور ، ثم يعرض على الشعب للاستفتـــاء عليه ، ولا تصبح له قيمة قانونية الا بعد موافقة الشعب عليه ، ومن امثـــلة هذه الدســـاتير الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٥٦ ، والدستور الفرنســـى الذى وضعه الجنرال ديجـــول سنة ١٩٥٨ .

وتنتهى الدساتير اما انتهاء عاديا ، واما نتيجة لثورة . اما الدساتير المرنة فلا يتطلب الغاؤها اجراءات خاصة ، ففى انجلترا مثلا يستطيع البرلمان الغاء الاحكام الدستورية على نحـــو ما يلغى الاحكام القانونية العادية ، أما الدساتير الجامدة فتعديلها يتطلب اجراءات خاصة ، أما الغاؤها فقـــد اشار بعضها الى جواز تعديلها تعديلا كاملا ، وهذا يعنى الغاؤها ، أما باقى الدســاتير فلا تشير الى التعديل الجزئى ، اى ان السلطة القائمة على امر التعديل لا تملك سلطة الالغاء ، ولكن مبـــدا السيادة الشعبية يخـــول الشعب حق انتخاب جمعية تاسيسية لوضع الدستور الجديد ، كمـــا ان البرلمان يستطيع توكيل السلطة التنفيذية فى وضع دستور جديد يستفتى فيه الشعب .

---

(٩٤) Pacte

(٩٥) من الدساتير التى صـــدرت فى شكل تعـــاقد دستور مصر الصـــادر سنة ١٩٢٣ ، لانـــه صـــدر بنـــاء على تعاقـــد بين الملك والامـــة متضمنـــا نصـــا صريحا على ان الامـــة مصدر السلطات . بينما يرى بعض الفقهاء انـــه صـــدر فى صـــورة منحـــة من الملك ، ويستندون فى ذلك الى ديباجته .

(٩٦) وقـــد تسمى convention او Assemblée constituante

واصبحت الثورة اسلوبا جاريا لالغاء الدساتير ، ويجب الا يفوتنا التنبيه الى ضرورة التفريق بين الثورة والانقلاب ، فالثورة تتضمن تغيير نظم الحكم ، اما الانقلاب فلا يتضمن الا تغيير الحكام ، والثورة تصدر من الشعب ، اما الانقلاب فيحدث على يد كتلة من الشعب كحزب سياسي ، او مجموعة عسكرية ، والمتفق عليه فقهيا أن الثورة والانقلاب يسقطان الدستور القائم (٩٧) .

ويختلف الكتاب فى تكييف آثار الثورة فى الدستور ، فمنهم من يرى انها آثار مادية محضة ، ومنهم من يلتمس للثورة تبريرا قانونيا ، واهم حججهم فى ذلك : ١ — الشعب برضائه عن الثورة يكون قد عبر عن رغبته فى الغاء الدستور ٢ — التعديل الثورى للدستور الغاء للتباعد الذى تراه الثورة قائما بين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وبين الدستور لتجعله يتمشى مع تطور احوال الدولة ٣ — الثورة تستند فى الغاء الدستور الى انه سقط بسقوط الهيئة الحاكمة التى تطبقه وتنفذه .

٣ — الهيئة الناخبة :

عرفنا كيف كان المواطنون فى الديمقراطيات القديمة يعربون عن آرائهم . اما فى الديمقراطيات الحديثة فقد تكونت هيئات ناخبة لانتخاب اعضاء السلطة التشريعية وفقا لقوانين انتخابية بعضها يبيح حق التصويت لجميع من بلغوا سن الرشد من المواطنين ، وبعضها يقضى بحرمان جزء من المواطنين من حق الانتخاب لاسباب يقررها ، الا أن الديمقراطيات الحديثة بوجه عام تذهب نحو توسيع حق الانتخاب ، حتى صار شعارها الآن « صوت لكل مواطن » ، يستوى فى ذلك الرجال والنساء .

كان القرن التاسع عشر قرن التوسع فى منح المواطنين حق الانتخاب ، وظهرت اثناءه عدة نظريات تؤيد مبدأ الاقتراع العام ، وهو يقضى بأن يكون لجميع المواطنين حق الانتخاب دون تقيد بشروط العلم ، أو الثروة ، وقد جاء هذا المبدا نتيجة مباشرة لنظريات روسو عن الارادة العامة ، ولكن المجتمع الاوربى لم يكن مهيأ لتطبيق هذا المبدا لان الشعب كان ما يزال جاهلا ولما بدات الآراء التحررية تنتشر بدا حق الاقتراع العام يتسع ، فبعض الدول الغى شرط الملكية ، وبعضها الغى شرط التعلم بعد ان جعلت التعليم اجباريا ومجانيا ، فزالت بذلك العقبة الاخيرة فى سبيل اقرار مبدا الاقتراع العام ،

---

(٩٧) قد يحدث الا يجد القائمون بالثورة بعد نجاحها داعيا لالغاء الدستور ما داموا يستطيعون التحايل على احكامه لخدمة اهدافهم ، ومن ذلك ان الديمقراطية الشعبية على ثورتهم فى سورة دستورية لتبريره مشروعية ثورتهم ، ومن ذلك ان الديمقراطيات الشعبية فى اوربا الشرقية استندت الى الدساتير التى كانت سائدة فى العهد البورجوازى ، ولم تحاول الغاءها فى المرحلة الاولى من قيامها .

وقد لقى هـذا المبدا كثيرا من معارضـة كبار الكتاب السياسيين ، مثـل جون ستيوارت ميل ولكى Lecky وسير هنرى مين وسدويك وبلونتشلى .

ولحق الانتخاب شروط يجب توافرها ، فجميع الدول تشترط فى الناخب ان يكون قـد بلغ سن الرشد ، وتختلف سن الرشد باختلاف الدول ، غير أن اغلبها يحددها بسن الحادية والعشرين ، وان كان بعضها يجعلها الثامنـة عشرة ، وبعض آخـر يرتفع بها الى الخامسة والعشرين ، والديمقراطيات الحديثة تقصر حق الانتخاب على الوطنيين دون الاجانب ، وجميع الدسـاتير تحـرم المجانين والمجرمين من حـق الانتخاب ، وبعضها يحرم ايضا من شهروا افلاسـهم .

وهناك شروط اخرى تتنافى مع مبدا الاقتراع العام ، ومنها : ١ ــ شرط التعليم ، واشهر من عرض له الكاتب جـون ستيوارت ميل ، وهو يقول انه يجب ان يتوافر فى الناخب شرط المعرفة باوليات القراءة والكتابة ، ومبادىء الحساب الا انه فى الوقت نفسه يحتم على الدولة ان توفـر التعليم لجميـع المواطنين ، لانه يرى أن حق الانتخاب يجـب ان يكون عاما . ٢ ــ شـرط الملكية أو النصاب المالى ، وهو يقضى بأن يكون الناخـب مالكا ، أو حائـزا او شاغلا لعقار له دخـل معين ، أو ممن يدفعون ضريبة ، ويقول الكاتـب جون ستيوارت ميل فى هذا الصدد انه من المهم ان تـكون الهيئة التى تقـرر الضرائب (البرلمان) منتخبة بواسـطة المواطنين الذين يقع على عاتقهم عبء هذه الضرائب .

حق الانتخاب للمراة : اغلب الدساتير الحديثة اقرت هذا الحق ، واصبحت المراة على قدم المساواة مع الرجل فى معظم دول العالم ، وقـد انقسم الرأى حـول هذا الحق بين مؤيدين ومعارضين ، اما حجج المعارضين فمحصلهـا : ١ ــ الحياة السياسية ليست المجال الطبيعى للمراة ٢ ــ الاصل فى ممارسة حق الانتخاب يرجع الى ضريبة الدم (الخدمة العسكرية) ، وما دامت المـراة لا تؤديها وجب الا تمنح الحقوق المترتبة عليها ٣ ــ الراى الشائع ان المراة اضعف من الرجل جسمانيا وادبيـا ، ومن ثم لا يجوز مساواتها بالرجل فى حـق الانتخـاب .

اما المؤيدون فيردون على ذلك بأن : ١ ــ اثبتت المراة المصرية فى كل ميادين الاعمال مقدرة وجدارة لا تدعان مجالا للقول بأن ميدانهـا ينحصر فى البيت . ٢ ــ اشتركت المراة مع الرجل فى دفع ضريبة الدم (الخدمة العسكرية) فى الحربين العالميتين ، سواء فى الميادين أو فى المدن ، ويضيفون أن المراة فى حاجة الى الحماية من كثير من القوانين الجائرة التى يصدرها الرجل ، ولا يتأتى لها ذلك الا بالاشتراك فى وضع هذه القوانين . ٣ ــ نقص المراة عن الرجل

من الناحية الجسمانية امر طبيعى ، اما نقصها من الناحية العقلية والادبية فقد اظهرت التجارب أن المرأة لا تقل عن الرجل فى هاتين الناحيتين .

الدوائر الانتخابية : تقسم الدول عادة الى عدد معين من الدوائر الانتخابية تيسيرا لعملية انتخاب نواب الامة ، ويراعى فى ذلك ان تكون بقدر الامكان متساوية فى عدد السكان ، ولكن اذا نشأت ظروف تؤدى الى عدم ثبات عدد السكان فى الدوائر الانتخابية فان الدول تحدث تغييرا فى تقسيم الدوائر الانتخابية ، وهذا التغيير يسمى « اعادة توزيع المقاعد » ، وقد ينجم عن ذلك زيادة عدد النواب وفق ما تظهره نتائج احصاء السكان العام ، ومعظم الدول تراعى فى تقسيم الدوائر الانتخابية أن يمثل النائب عددا معينا من المواطنين ، وبعض الدول تحدد عددا ثابتا من النواب ، ويبقى هذا العدد سواء تعرض سكان الدولة للزيادة او للنقصان .

طرق الانتخاب : للانتخاب طريقتان : انتخاب فردى ، وانتخاب بالقائمة . فالطريقة الاولى هى ان تقسم الدولة الى عدد من الدوائر يتساوى مع عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس ، فيصوت الناخب لمرشح واحد ، ويكون لكل دائرة نائب واحد . اما الطريقة الثانية فهى أن تقسم الدولة الى عدد صغير من الدوائر الكبيرة الحجم ، ويمثل الدائرة فى هذه الحالة عدة نواب ، ويكتب الناخب قائمة بأسماء النواب الذين يريد انتخابهم .

أما مزايا الانتخاب الفردى فيمكن اجمالها فيما يلى ١ — يكون النائب المرشح عارفا باحتياجات دائرته ومشاكلها لانه غالبا من أهلها ٢ — طريقة الانتخاب الفردى سهلة لان الناخب يختار نائبا واحدا يكون غالبا معروفا لاهل الدائرة ، اما لانه من سكانها ، واما لانه ممن عاشوا فيها مدة طويلة على الاقل ، خلافا لطريقة الانتخابات بالقائمة حيث يختار الناخب عدة مرشحين قد لا يعرفهم . ٣ — الانتخاب الفردى يحقق توازنا كبيرا بين المصالح المختلفة ، لان نظام الانتخاب بالقائمة قد يتيح للحزب القوى ان يفوز بجميع المقاعد ، أما نظام الانتخاب الفردى فانه يتيح للاقلية فرصة النجاح فى الانتخابات ، لان صغر الدائرة الانتخابية ييسر للاقلية التى تتركز فى دائرة ما أن تنال اغلبية اصواتها ، خلافا للانتخابات بالقائمة فان كبر دوائرها يجعل من المحال على الاقليات ان تفوز باختيار ممثل لها فى المجلس .

ويقول انصار الانتخاب بالقائمة ان الانتخاب الفردى يجعل النائب يهمل المصالح العام ليهتم بمصالح الدائرة ، كما يجعله يعتقد انه يمثل دائرته وحدها ، لا الامة فى مجموعها . والحقيقة ان هذه المناقشة جدلية اكثر مما هى عملية اذ ان مصالح الدائرة فى الدول الديمقراطية تقع تحت اختصاص المجالس المحلية ، هذا فضلا عن ان الناخبين فى الدوائر يحكمون على المرشحين تبعا

لآرائهم فى المشاكل العامة . وحتى اذا افترضنا ان النائب فى نظــام الانتخاب الفردى يهتم بمصالح دائرته فدائرته هذه جــزء من الوطن الكبير ، وهى فى حاجة الى من يرعاها ، ويهتم بمشاكلها .

وهناك من يقول ان نظام الانتخاب الفردى يسهل الرشوة الانتخابيــة ، ويســهل على رجال الادارة التدخل فى الانتخابات ، وأن صــح هذا العيب فى الانتخاب الفردى فانه يصح كذلك فى الانتخابات بالقائمة .

ويقول مؤيدو الانتخاب بالقائمة ايضا ان الانتخاب الفردى يقيــد حرية الناخب فى الاختيار ، ويتسبب عــن ذلك ضعف كفاية النـــواب فى المجلس ، فكلما صغرت الدائرة الانتخابية قلت الكفايات البارزة فيهــا ، ولكن الواقــع يثبت أن غير هــذا مطابق للحقيقة لان معظم الدول الآن لا تحتم أن يكون المرشح من اهل الدائرة ، وانما يصح لاى مرشــح ان يتقدم بترشيح نفسه لاى دائرة انتخابية ، وأن كان الغالب أن كل دائرة تفضــل ان تختار احد أبنائها . ولكن يثبت كذلك ان الدائرة كثيرا ما تفضل اختيار نائب ليس من ابنائها لكفايتــه وجدارته ، فالديمقراطيات الحديثــة الآن تميل الى اختيار المرشح الافضــل ايــا كان مولده أو مقر عمله ، وهذا التطور فى عقل الناخبين جاء نتيجة لانتشار التعليم ، وارتفاع مستواه فى الدول الديمقراطية .

ويقول ايضا انصار الانتخاب بالقائمة ان مفاضلة الناخبين بــين مرشــح ومرشح انها تقوم على الموازنة بين المبادىء والافكار المختلفة ، لا بين الافراد كما هو الحال بالنسبة للانتخاب الفردى ، ولكن يــرد على ذلك بأن الانتخاب الفردى يقوم على المبادىء والافكار أيضــا ، بدليل أن الاغلبية العظمى مــن النواب فى الدول التى تتبــع هذا النظام ينتمون الى احزاب سياسية ، وان النواب المستقلين نسبتهم الى الاحزاب قليلة .

والخلاصة : أن الانتخاب الفردى اثبت صلاحيته لتنظيم الانتخابات فى معظم الدول ، وهذا لا يعنى انه خال من العيوب ، ولكن الذى نعنيه أن عيوبه اقل من فضائله ، كمــا أن جميع الانظمة الانتخابية الاخــرى لا تخلو من العيوب ، والانتخاب الفردى يتطلب من الهيئــة الحاكمة اشرافا وتنظيما دقيقــين ، ولا سيما فيما يختص باعادة توزيع المقــاعد ، وتساوى عــدد سكان الدوائر ، وقد صــار هذا النظام مفضلا لدى الحكومات الحديثة لبساطته وبعده عن التعقيــد .

وفى جميع طرق الانتخاب المتبعة ينجــح المرشح الحاصل على الاغلبية المقررة من الاصوات . وطريقة الاغلبية هذه تهمل عــددا كبيرا من الاصوات ، فمثلا اذا فرضنا أن دائرة ما فيها مرشحان : (أ) ، (ب) . وأن المرشح (أ)

حصل على ٥٠٠٠ صوت ، وان الثانى حصل على ٤٩٩٩ صوتا ، فان ٤٩٩٩ يصبحون غير ممثلين فى المجلس ، ولا يمكن بأى حال ان نقول ان المرشح (ا) الذى انتخب يمثل دائرته تمثيلا صحيحا .

وكثير من الكتاب يعارضون هذه الطريقة على اساس انها تتنافى مع الديمقراطية الحقة ، ويعالج جون ستيوارت ميل هذه المشكلة فى كتابه « الحكومات التمثيلية » ، وهو يقول فى هذا الصدد : ان الاغلبية العددية لا تمثل المبدأ الديمقراطى الحق ، بل تضع القوة السياسية فى يد الطبقة التى تظفر بها ، ويترتب على ذلك اهمال ما عداها من الطبقات التى قد يكون بعضها ذا اهمية كبيرة مما يجعل المجلس النيابى المنتخب بعيدا عن ان يكون ممثلا لجميع طبقات الامة . وما لم تمثل الاقليات فى المجلس فان الحكومة لا تكون حكومة ديمقراطية قائمة على مبدأ المساواة ، بل تكون حكومة طبقة ممتازة تفرض سلطاتها على كل مخالفيها فى الراى ، ولذلك اخذت بعض الدول بطرق متعددة لضمان تمثيل الاقليات نجملها فيما يلى :

اولا — التمثيل النسبى : وهو اهم ما لجأت اليه بعض الدول لتحقيق تمثيل الاقليات ، وفحواه ان يكون لكل فئة من الراى العام عدد من المقاعد يتلاءم مع نسبتها الى مجموع الشعب .

وللتمثيل النسبى طرق متعددة ، ولكن هناك طريقتين هما اكثرها ذيوعا بين الدول ، وهما طريقة هير ، وطريقة الانتخاب بالقائمة :

(ا) طريقة هير (٩٨) : واول من اقترحها « توماس هير » ، وقد ايدها « جون ستيوارت ميل » وكثير غيره من الكتاب السياسيين ، وتعتمد هذه الطريقة على تقسيم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة يمثل كلا منها عدد من النواب يتراوح بين ثلاثة وثمانية ، ولا يشترط فيهم الانتماء الى حزب سياسى ، ويحق للناخب ان يعطى صوته لمرشح واحد او اكثر من مرشحى الدائرة ، فاذا زاد على مرشح واحد فعلى الناخب ان يضع رقم (١) امام مرشحه الافضل ، ورقم (٢) امام المرشح التالى له فى الافضلية ، وهكذا . ثم تفرز الاوراق ، ويفوز المرشح الذى يحصل على عدد معين من الاصوات يعادل ناتج قسمة مجموع اصوات الناخبين على عدد مقاعد الدائرة ، ويطلق عليه اسم كوتا «Quota» . وعند اول فرز للاصوات لا يحتسب للمرشح سوى اصوات الافضلية الاولى ، فاذا ما توافرت له « الكوتا » يعتبر ناجحا ولا تحتسب له اصوات بعد ذلك ، ولكن الاصوات التى نالها بعد الكوتا تعطى للمرشح صاحب الافضلية الثانية ، فاذا زاد عدد مقاعد الدائرة على اثنين يؤخذ فى حسبان اصوات الافضلية الثالثة لملء مقاعد الدائرة .

---

(٩٨) The Hahe system

(ب) طريقة الانتخاب بالقائمة : يقيد المرشحون فى قوائم انتخابية منفصلة ، كل قائمة تمثل حزبا سياسيا ، وللناخب ان يعطى صوتا واحدا أو اكثر ، بشرط ان لا يزيد عدد الاصوات على عدد مقاعد الدائرة ، وبشرط الا يعطى مرشحا واحدا اكثر من صوت واحد ، وعند حسبان عدد الاصوات يقيد كل صوت فى القائمة للحزب أولا ، ثم توزع مقاعد الدائرة بين الاحزاب أو القوائم وفق طريقة « هير » السابقة ، أى يقسم مجموع الاصوات التى حصل عليها الحزب على الكوتا ، ويكون الناتج هو عدد المقاعد التى يفوز بها الحزب فى الدائرة .

غير ان مبدا التمثيل النسبى لم يجد قبولا بين اغلبية الدول ، ويرجع ذلك الى التعقد الذى يصاحب تنفيذه ، فقد يتعذر على الناخب أن يوازن بين عدد كبير من المرشحين ويرتبهم حسب الافضلية ، وهناك ايضا تعقد آخر فى حساب عدد الاصوات . ويهاجم هذا المبدا كتاب ممن يعرفون الحكومة الديمقراطية بأنها حكومة الاغلبية ، ويرون انه لا محل لمناقشة حق الاقليات فى التمثيل السياسى ، وأن ممارسة الاغلبية للحكم لا تعنى ايقاع الظلم بالاقليات ، ولا تعنى انهم يريدون ابعاد الاقليات ابعادا تاما عن المجلس النيابى ، بل هم يرون ان وجود المعارضة امر ضرورى للحياة الديمقراطية الصحيحة ، لان المعارضة تثير الراى العام ، وأى عدد منهم مهما كان قليلا يكفى لبيان وجهة نظر المعارضة ، ومن الكتاب من يرى أن التمثيل النسبى يقسم المجتمع الى فئات متنافرة ، ومنهم من ينبه الى تقوية تمثيل الاقليات التى يترتب عليها زيادة عدد الاحزاب مما يتعذر معه استقرار الوزارات على نحو ما حدث فى فرنسا عدة مرات ، والراى عند الكتاب المعارضين لمبدا التمثيل النسبى انه لا سبيل امام كل اقلية الا ان تسعى الى أن تكون اغلبية .

ثانيا — التصويت المحدود : The Limited Vote system : ومن شأنه تمكين الاقليات من أن تكون ممثلة فى المجالس النيابية ، ومؤدى هذه الطريقة أن تقسم الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة ، ويكون لكل دائرة ثلاثة مقاعد على الاقل ، ويعطى كل ناخب اصواتا عددها اقل من عدد مقاعد الدائرة كثلثيها مثلا ، فاذا كان المطلوب انتخاب ستة نواب عن الدائرة يكون للناخب أربعة اصوات فقط ، وبهذا يتسع المجال امام الاقليات لتفوز بنائبين الى جانب النواب الاربعة الذين تختارهم الاغلبية . ويؤخذ على هذه الطريقة انها ليست مضمونة النجاح الا فى حال وجود حزبين قويين ، غير أن هذه الطريقة لم يعد يعمل بها الا فى قلة من الدول الصغيرة فى أمريكا اللاتينية .

ثالثا — التصويت الجماعى Cumulative Vote system : بمقتضى هذه الطريقة يسمح للناخب بعدد من الاصوات يساوى عدد مقاعد الدائرة ، فاذا كان للدائرة خمسة مقاعد مثلا كان للناخب أن يعطى اصواته الخمسة لمرشح

واحد ، او يعطى اربعة منها لمرشح ، والصوت الخامس لمرشح ثان ، وهكذا . وله ايضا الا يستعمل الا بعض هـذه الاصوات .. وبهذه الطريقة تستطيع الاقلية المنظمة ان تعطى كل اصواتها لمرشح واحد فتضمن له الفوز فى الانتخاب ، وهذه الطريقة يؤخذ عليها كسابقتيها انها لا تحقق تمثيلا نسبيا حقيقيا للاقليات وانها قد تزيد من قوة الاقلية على حساب الاغلبية .

رابعا ــ تمثيل المصالح : تأخـذ بعض الدول بمبدأ تمثيل الطبقات أو المصالح المتعددة فى الدولة ، وقد اخذت بروسيا بهذا المبدأ قبل الحرب العالميـة الاولى ، فقسمت الهيئة الناخبة الى ثلاث طبقات تبعا لمـا تدفعه من ضرائب للدولة ، وهذا التمثيل الطبقى يظهر بصفة عامة فى المجالس العليا فى الدول التى تأخذ بنظام المجلسين ، مثل مجلس اللوردات بانجلترا . وفى سنة ١٩٣٥ اخـذ دستور الهند بمبدأ تمثيل المصالح فى المجلس الفيدرالى وفى مجالس المقاطعات ، اذ خصص فيها عددا من المقاعد لكل مصلحة من المصالح المختلفة مثل الصناعة والتجارة والتعدين والزراعة وملاك الارض الزراعيـة والعمـال والجامعات وخصص بعض المقاعد للنساء . وعـلى الرغم من مساوىء هذا النظام فانـه ضرورى لاى مجتمع معقد التركيب مثل المجتمع الهندى .

ويؤخذ على نظام تمثيل المصالح انه يصعب تحديد المصالح أو الجماعـات الواجب تمثيلهـا ، وكذلك تحديد نسبة التمثيل لكل فئة ، كما يؤخذ عليه انه يؤدى الى جعل المجلس التمثيلى مكونا من ممثلين لا يهتمون الا بمصالح الفئـة التى ينتمون اليها ، ويهملون المصلحة العامة .

خامسا ــ تعدد الاصوات : القاعدة فى نظام الاقتراع العـام ان يكـون لكل ناخب صـوت واحـد ، والا يبـاشر التصويت الا فى دائـرة انتخـابية واحدة ، الا ان بعض الدول خرجت على هـذه القاعدة فمنحت بعض الناخبين اكثر من صوت واحد ، وذلك لاسباب منها : ان يكون النـاخب ذا مركـز اجتماعى ممتاز ، او ان يكون ممن يدفعون ضريبـة تـدل على انه مصالـح كثيرة ، او ان يكون رب اسرة ، او ان يكون لـه املاك متفرقة فى دوائـر انتخابية متعددة فيعطى حق التصويت فى كل دائـرة يقع فيها جزء من املاكه .

سادسا ــ التصويت الاجبارى : القاعدة العامة التى تأخذ بها معظم الدول الديمقراطية هى ان يكون الانتخاب اختياريا ، ولكن لتخلف كثيرين عن القيـام بهذا الواجب لجأت بعض الدول كاسبانيا وبلجيكا الى جعل الانتخاب اجباريا ، وفرضت جزاءات على الناخبين المتخلفين بدون اعذار ، وقد اخذت مصر بهذا النظام فى دستور سنة ١٩٥٦ .

سابعا ــ الانتخاب غير المباشر : فى الانتخاب غير المباشر لا يقوم الناخب

بانتخاب النائب مباشرة ، بل ينتخب كل عدد من الناخبين مندوبا ، وكل عدد من المندوبين تتالف منهم هيئة تقوم بانتخاب نائب ، ويطلق على هذه الهيئة عادة اسم . «Electoral College»

والدول تاخذ بهذا النظام فى انتخاب المجالس العليا وحدها مثل مجلس الشيوخ ، اما المجالس الشعبية فتأخذ بنظام الانتخاب المباشر ، وسبب ذلك رغبة هذه الدول فى تجنب تكرار عملية الانتخاب ، ويظهر هذا واضحا فى الدول الفيدرالية حيث يكون مجلسان فى الحكومة الاتحادية ، ومجلسان فى الحكومة المحلية .

وانصار الانتخاب غير المباشر يبررونه بأنه يخفف من حدة التوتر اثناء الانتخاب ، ويضع حدا للانفعالات الشعبية ، ويقولون ايضا ان هذه الطريقة تخفف من مساوىء الاقتراع العام بجعل الانتخاب فى يد طبقة المندوبين ، وهى اقدر من طبقة الناخبين على معرفة المسائل العامة ، وعلى تقدير كفاية المرشحين ، غير انه يؤخذ على هذه الطريقة انها لا تشبع رغبة المواطن ، من حيث الاشتراك فى النشاط السياسى من طريق مباشر ، وذلك يشعره بأنه يشترك اشتراكا فعليا فى الحياة العامة للدولة ، كما يؤخذ عليها ان المندوبين يكونون قلة يسهل التاثير عليهم بشتى الوسائل كالرشوة وغيرها .

٤ — الهيئة التشريعية :

الهيئة التشريعية هى السلطة التى تملك حق سن القوانين ومناقشتها ، فوظيفة الهيئة التشريعية اذن ذات شقين ، وهى لا تقوم بهذه الوظيفة منفردة بل تستنير فى وظيفة المناقشة بآراء الشعب ، كما تعتمد فى صياغة القوانين على فقهاء القانون .

(ا) **العضوية فى المجالس النيابية :** جرت العادة على ان يكون النائب فى المجلس التشريعى ممن لهم اصلا حق الانتخاب ، فيجب ان يكون اسم المرشح مقيدا فى جداول انتخابات الدائرة (وان كانت بعض الدول لا تاخذ بهذا المبدأ) ، ومعنى هذا القيد انه مواطن ، وانه لم تصدر فى حقه احكام جنائية ، وانه ليس معتوها ، ولا مفلسا ، ولا ناقص الاهلية .

ومن اهم الشروط المرعية فى اكثر دول العالم للترشيح لعضوية المجالس النيابية : ١ — الجنسية : يشترط ان يكون مواطنا ٢ — السن : المرشح للمجلس الاعلى لا تقل سنه عن ثلاثين سنة ، والمرشح للمجلس الشعبى لا تقل سنة عن خمس وعشرين سنة ٣ — الملكية : كثير من الدول تنص على شرط الملكية (وان كان هذا الشرط آخذا فى الزوال) ، ولكن فى الدول

التى لا تخصص لاعضاء المجلس التشريعى مكافآت يكون شرط الملكية واجبا من الناحية العملية ، وان لم يكن واجبا من الناحية القانونية ، غير أن معظم الدول تأخذ بمبدأ دفع مكافآت لاعضاء المجالس التشريعية لتتاح الفرصة لغير الملاك ان يكونوا من اعضائها ٤ — الوظيفة : اكثر دساتير العالم تحرم على جميع الموظفين العموميين ترشيح انفسهم لهذه المجالس باستثناء الوزراء ٥ — الدين : شرط الدين بدأ يختفى من معظم دول العالم .

(ب) **تنظيم السلطة التشريعية** : فى عهد قدماء الاغريق كان المجلس التشريعى تمثل فيه جميع الطوائف ذات المصالح ، اما الدول الحديثة فان مجالسها التشريعية مقصورة على ممثلى الشعب لتعذر تمثيل جميع الطوائف ، ولما كانت القوانين التى تصدر عن السلطة التشريعية تؤثر فى جميع المواطنين وجب مراعاة التأنى والحيطة فى اصدارها لتكون ممثلة لارادة الشعب تمثيلا صحيحا .

وفيما يلى عرض لاهم الوسائل التى تتبعها الدول الحديثة فى تنظيم سلطتها التشريعية .

اولا — نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين : نظام المجلس الواحد «unicamehal system» حيث يتولى السلطة التشريعية مجلس واحد لم يكد يكون معروفا قبل الحرب العالمية الاولى ، ومن امثلته المجلس الوطنى فى فرنسا (عام ١٧٩١) ومجلس العموم فى انجلترا ، حتى اخذت به دول حديثة العهد مثل بلغاريا واستوانيا ، أو دول تعرضت لثورات تقدمية مثل تركيا والبرتغال .

اما نظام المجلسين «Bicamehal system» حيث يتولى السلطة التشريعية مجلسان ، فقد تثبتت افضليته اذ انه نشأ نتيجة التطور التاريخى حيث ظهر على التعاقب مجلس اللوردات ، ومجلس العموم ، ثم اخذت اكثر الدول بهذا النظام لما فيه من مزايا تفوق مزايا النظام الفردى .

ثانيا — مبررات نظام المجلسين : يمكن اجمالها فيما يلى : ١ — تلافى الاخطاء فى التشريع ، فوجود مجلس آخر كفيل بتلافى ما عسى أن يقع فيه المجلس الاول من اخطاء ٢ — امكان تمثيل المصالح والاقليات فى الدول الحديثة فقد حقق الاقتراع العام الغلبة للطبقات الشعبية مما جعلها تسيطر سيطرة تامة على المجلس الادنى ، وبذلك تعرضت مصالح الطبقات العليا للخطر والاهمال ، فتلافيا لذلك نشأ المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ ، او مجلس الاعيان او مجلس اللوردات) ٣ — امكان الانتفاع بكفايات غير متوافرة فى المجلس الشعبى ، اما عن طريق التعيين ، واما باشتراط كفايات خاصة فى أعضاء

المجالس العليا ٤ — تمثيل الولايات فى الدول الاتحادية فى المجلس الاعلى تمثيلا عادلا ، اما المجلس الادنى فيمثل فيه السكان بحسب اهميتهم العددية كما هو الحال فى الدول البسيطة ٥ — منع استبداد السلطة التشريعية ، فهى تنظر الى نفسها على انها اقوى سلطة فى الدولة باعتبارها مصدر جميع القوانين ، فمنعا لهذا الاستبداد ، وتحقيقاً للتوازن بين السلطات الاخرى ، كان من اللازم ايجاد مجلس ثان يقف بين المجلس الشعبى والسلطات الاخرى .

ثالثا — مبررات نظام المجلس الواحد : وهى ان ذلك النظام اقل تعقيدا من نظام المجلسين واسرع منه فى انجاز التشريع ، فضلا عن خلوه من مساوىء الاحتكاك بين المجلسين ، ويعيبون على نظام المجلسين انه يؤدى الى خلق ارستقراطيات جديدة ، فكثير من الدول تقصر عضوية المجلس الاعلى على طبقة خاصة من اصحاب الاملاك او الاغنياء وتمنحه امتيازات كعدم جواز — حله .

رابعا — العلاقة بين المجلسين : جرت العادة ان تقترح القوانين فى المجلس الادنى اى الشعبى ، وتكون مهمة المجلس الاعلى مراجعتها ونقدها ، وان كان فى بعض الدول تقترح القوانين فى كل من المجلسين بدون تفرقة ، وما يقترحه احدهما يتولى الآخر نقده ومراجعته ، الا ان أكثر الدول تجعل مهمة اقتراح القوانين من خصائص المجلس الادنى ، وعندئذ تكون مهمة المجلس الاعلى الاساسية هى دراسة القوانين بعناية ودقة بعيدا عن الانفعالات النفسية التى قد يتعرض لها المجلس الادنى .

٥ — الهيئة التنفيذية :

هى السلطة التى تقوم بتنفيذ اردة الشعب التى تعبر عنها القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ، وعلى هذا يكون موظفو الدولة من رئيس الجمهورية الى رجل الشرطة باستثناء القضاة هم الهيئة التنفيذية ، ولكن احيانا يطلق اسم « السلطة التنفيذية » على رئيس الجمهورية والوزراء فقط ، واما باقى الموظفين فيسمونهم الموظفين او الاداريين او رجال الادارة او الهيئة الادارية ، ويجب التفرقة بين السلطة التنفيذية الاسمية والسلطة التنفيذية الفعلية ، فالملك فى الحكومات الملكية المقيدة ورئيس الجمهورية فى الجمهوريات البرلمانية كلاهما رئيس السلطة التنفيذية ، وكلاهما سلطته التنفيذية اسمية ، اما السلطة الفعلية فى كل منهما فيمارسها رئيس الوزراء بمعاونة الوزراء . واهم ما يجب توافره للعمل التنفيذى هو ان تقوم به هيئة واحدة ، او شخص واحد كالملك او رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء تحقيقا لوحدة الغرض مع السرية التامة فى اتخاذ القرارات .

(أ) **اختيار رئيس السلطة التنفيذية :** يتم اختياره غالبا بثلاث طرق : الوراثة ، الانتخاب ، الاختيار ، والتعيين .

اولا — الوراثة : فى الدول القديمة كان يتولى رياسة السلطة التنفيذية الملك وارث العرش ، ومن بعده يرثه ولى عهده . اما فى الدول الحديثة فقد حل مبدا الانتخاب او التعيين محل الوراثة ، ومن مميزات نظام الحكم الوراثى الاستقرار ، والواقع ان صفة الاستقرار هذه لا تستند الى التقليد التاريخى بقدر ما تستند الى ارادة الشعب ، فالملك الوراثى فى الديمقراطيات الحديثة ليست له سوى سلطات اسمية ؛ اما المسئولية الحقيقية فيتحملها الوزراء ، ومما يعاب على هذا النظام انه يحد من اختيار الشعب لحاكمه ، وقد تنحصر وراثة العرش فى ملك غير كفء ، وطالما حدثنا التاريخ عن ملوك كانوا وبالا على بلادهم بسبب عدم كفايتهم .

ثانيا — الانتخاب : لانتخاب رئيس السلطة التنفيذية ثلاث طرق : ١ — الانتخاب المباشر بواسطة الشعب ٢ — الانتخاب غير المباشر بواسطة الشعب ٣ — الانتخاب بواسطة السلطة التشريعية .

والطريقة الاولى تأخذ بها معظم الحكومات ، وتقوم فكرة الانتخاب المباشر على ان يكون رئيس السلطة التنفيذية حائزا لثقة الشعب ، وانصار هذا المبدا يقولون ان له مميزات كثيرة منها انه يجعل رئيس الحكومة اكثر شعورا بالمسئولية امام الشعب ، ويزيد من اهتمام الشعب بالمسائل العامة : ولكن يؤخذ على هذه الطريقة ان الشعب لا يكون فى معظم الحالات قادرا على ان يحكم حكما صحيحا على جميع المرشحين .

اما الطريقة الثانية فترمى الى ان يكون انتخاب الرئيس مقصور على المواطنين ذوى الكفايات الممتازة التى تمكنهم من ممارسة حق الانتخاب بذكاء مع مراعاة الصالح العام ، فرئيس الجمهورية فى الولايات المتحدة تنتخبه هيئة انتخابية «Electoral college» مكونة من ممثلين عن الولايات بنسبة ما لكل منها من نواب فى الكونجرس ، ولا عيب فى هذه الطريقة نظريا ، اما عمليا فقد لوحظ ان اعضاء الهيئات الانتخابية يكونون خاضعين لرغبات الاحزاب التى ينتمون اليها ، وبذلك يفقدون حرية استقلالهم فى الاختيار ، حتى ان انتخاب الرياسة فى الولايات المتحدة الامريكية اصبح الآن مباشرا اكثر مما هو غير مباشر ، لان المندوبين يتقيدون سلفا برغبات الناخبين فى اختيار رئيس الجمهورية .

اما الطريقة الثالثة فهى تدخل فى الواقع فى نطاق الانتخاب غير المباشر ، وتقوم هذه الفكرة على اساس ايكال انتخاب رئيس الجمهورية الى السلطة

التشريعية لانها اقدر هيئة على انتخابه ، ومن مميزات هـذه الطريقة انها تتلافى عيوب الطريقة السابقة ، فتحد من تكرار الانتخابات ، كما انه لا مبرر لدعوة الشعب لاختيار هيئة انتخابية جديدة ما دامت هناك سلطة تشريعية قد انتخبها الشعب ، ومن حقها ان تمارس حق انتخاب رئيس الجمهورية ، وهذه الطريقة ايضا تحقق الانسجام المطلوب بين السلطتين التشريعية ظهرت آثارها واضحة فى الولايات المتحدة الامريكية حيث تنفصل السلطة التنفيذية عن التشريعية تماما ، وذلك مما يعرقل اعمال الحكومة ، ويجعل عدم التفاهم هو الصفة السائدة بين الكونجرس والرئيس .

ثالثا ــ الاختيار او التعيين : هناك من يرى أن تعيين اعضاء السلطة التنفيذية افضل من اختيارهم ، وبخاصة حين يكون هذا التعيين منصبا على الوظائف التنفيذية الثانوية ، اما الوظائف العليا فان التعيين فيها يكون موقوفا على الخبرة السابقة فى الوظائف العامة ، او الكفاية الممتازة التى يتطلبها نوع العمل .

وتختلف مدة حكم رئيس السلطة التنفيذية باختلاف انواع الحكومات ، وواضح ان مدة حكم الرئيس الوراثى (الملك) هى مدى الحياة ، اما مدة حكم رئيس الجمهورية المنتخب فتتراوح بين سنة وسبع سنوات . وهناك من يعارض فكرة اعادة انتخاب الرئيس ، اى تجديد مدته ، ومما يذكر ان دستور الولايات المتحدة الامريكية عدل سنة ١٩٥١ تعديلا يقضى بمنع اعادة انتخاب الرئيس اكثر من فترة واحدة ، كما أن هناك من يجيز التجديد على اساس ان ذلك يدعو اطراد سير الاداة الحكومية ، والى الافادة من خبرة الرؤساء السابقين .

(ب) الاعمال الاساسية للسلطة التنفيذية : هى المتصلة بالنشاط الاساسى للحكومات . وتتلخص فيما يلى : (١) تحقيق الاستقرار الداخلى : وتتولاه وزارة الداخلية (٢) تنظيم مالية الدولة : وتقوم به وزارة الخزانة او وزارة المالية (٣) الدفاع : وتتولاه وزارة الدفاع او وزارة الحربية ، ومهمة الدفاع اهم ما تقوم به الحكومات فى العصور الحديثة ، وبعض الدول تكل هذه المهمة الى عدة وزارات ، فوزارة خاصة بالجيش ، واخرى خاصة بالطيران ، وثالثة خاصة بالبحرية . والرئيس التنفيذى فى كل الدول هو الرئيس الاعلى لجميع القوات العسكرية (٤) تنظيم العلاقات الخارجية للدولة : وتقوم بهذا وزارة الخارجية ، وهى المسئولة عن تنظيم علاقة الدولة بغيرها من الدول الاخرى ، وعن المفاوضات الدبلوماسية ، وعن عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وعن تعيين ممثلين للدولة لدى الدول الاخرى ، وتتمتع وزارة الخارجية باستقلال وحرية فى العمل اوسع مما تتمتع

بــه اى وزارة اخرى ، وقد تشترك السلطة التشريعية فى تنظيم العــلاقات الخارجية للدولة عن طريق وجوب موافقة البرلمــان على المعاهدات التى تعقــد مع الدول الاجنبية (٥) تنظيم القضاء : تقوم الحكومة (من طــريق وزارة العدل) بترتيب الدفاع فى قضايا الحكومة التى لها والتى عليهــا ، وباعــداد مشروعات القــوانين اللازمة للاداة الحكومية ، وتنفيــذ سياسة الحــكومة بأن تصدر مراسيم لهــا قــوة القوانين ، وتصــدر اللوائح المفسرة للقــوانين ، وتصدر الاوامر الادارية المنظمة للعمل الحكومى . والســلطة التنفيذية يقــع ـى عاتقهــا ، الى جانب كل هــذه الوظائف الرئيسية ، مهمة تنفيــذ القوانين ، وادارة الدولة ، وما يتبع ذلك من نحــو تعيين الموظفين وعزلهم ، كمــا تقــوم ايضا ببعض اعمال تعتبر قضــائية بحتة مثل اصدار العفو ، والعفو الشامل ، والتصديق على بعض الاحكام ، وقد انشأت الحكومات الحديثة وزارات خاصــة للاشراف على بقية مرافقها ، مثل وزارة التجارة ، ووزارة الزراعــة ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الاشــغال العامة ، ووزارة الصناعــة ، ووزارة العمــل .

٦ ــ الهيئة القضائيــة :

يراد بها السلطة التى تفسر القانون ، وتطبقه عــلى الوقائــع المعينة التى تعرض امامها ، فالقاضى مهمته أن يفسر القــانون ويطبقه ، ولكن القــوانين لا يمكن أن تلم بجميع المشاكل التى قد تعرض على القــاضى ، وفى هذه الحالة يترك للقاضى حرية أختيار القانون الذى يتلاءم مــع الحالة المعروضة عليــه ، فان لم يجد فالامر متروك لادراكه واجتهــاده ، ومن هنا تنشــأ السوابق التى يعتمد عليها القضاه فما بعد فى اصدار احكامهم ، فالقاضى يصــبح فى هــذه الحالة مشرعا ومفسرا للقانون فى آن واحد .

الصفات الاساسية للقضاة : يجب انَ تتوفــر فى القاضى صفتان اساسيتان الى جانب العدالة ، وهما (أ) معرفــة القانون (ب) الاستقلال . ولــذلك كانت طرق اختيار القضاة وتعيينهم على جانب كبير من الخطورة والاهميــة ، ووسائل اختيار القضاه ثلاث :

الوسيلة الاولى : اختيار القضاة بواسطة الهيئة التشريعية ، وهى طريقة غير شائعة ، ولا تستعملها فى الدول الاوربيــة الا سويسرا ، ومن عيوبهــا أن يكون القاضى مدينا بالولاء للحزب المسيطر على هــذه الهيئة فضــلا عــن منافاتها لمبدا فصل السلطات ، ومما يذكر أن معظم الدول التى كانت تاخــذ بهذه الطريقة قد عدلت عنها نهائيا .

الوسيلة الثانية : اختيار القضاه بالانتخــاب الشعبى المبــاشر ، ويكثر استخدام هــذه الطريقة فى الولايات الامريكية ، (أما قضاة الاتحاد الفيــدرالى

فانهم يعينون بواسطة السلطة التنفيذية) . وهى اكثر عيوبا من الطريقة الاولى رغم انها تحقق عدم خضوع القضاه للسلطة التنفيذية ، فمن نتائجها هبوط مستوى القضاة ، وخضوعهم للاحزاب السياسية ، وتأثرهم بنزعاتها ، وميلهم الى كسب رضاء الجمهور .

الوسيلة الثالثة : تعيين القضاة بواسطة السلطة التنفيذية ، وهى افضل طريقة لاختيار القضاة ، وقد اخذت بها معظم الدول ، لان السلطة التنفيذية ادرى بالكفاية اللازمة لوظيفة القاضى ، ومما يؤخذ على هذه الطريقة انها لا تتلافى عيوب الطريقتين السابقتين ، فالسلطة التنفيذية التى تتولى الاختيار مسئولة أمام الهيئة التشريعية التى يسيطر عليها حزب الاغلبية ، ومحصل ذلك أن تعيين القضاة يخضع لاعتبارات حزبية ، ولكى تتلافى الدول هذا العيب اوجدت نظما مختلفة تضمن بها الحياد التام فى تعيين القضاة ، فدستور الجمهورية الرابعة فى فرنسا مثلا كان ينص على تكوين هيئة غير حزبية تقدم قائمة بأسماء من يصلحون للمناصب القضائية ، ويتقيد بها رئيس الوزراء عند التعيين ، ودستور الهند يحمل رئيس الجمهورية على استشارة أعضاء المحكمة العليا ، أو اعضاء المحاكم العليا للمقاطعات عند التعيين .

وتحديد مدة القاضى ذو اهمية لا تقل شأنا عن طريقة تعيينه ، اذ أن استقلال القاضى يتطلب أن يكون مستقرا فى وظيفته ، مطمئنا عليها ،ولذلك اتجهت اغلبية الدول الى أبقاء القاضى فى عمله حتى يبلغ السن القانونية وفق الاوضاع المقررة قانونا ، ليرتفع مستوى القضاء ، ويستفاد بخبرة رجاله الطويلة ويكفل لهم الاستقلال التام فى أعمالهم .

ويرتبط بموضوع استقلال القضاة موضوع عزلهم ، والقاعدة التى تأخذ بها اكثر الدول فى عصرنا ان تكون عملية العزل عملية صعبة ضمانا لاستقلال القضاة ، ففى الولايات المتحدة الامريكية تشترط بعض الولايات أن يكون عزل القضاة بمحاكمة بواسطة السلطة التشريعية ، بموافقة اغلبية كبيرة ، خوفا من أن يتم العزل لاسباب حزبية .

ومعظم الدول الحديثة تضع قواعد دقيقة لتنظيم مرتبات القضاة وترقياتهم ، ليوفر ذلك لهم ما يلزم لوظيفتهم من استقرار واستقلال وكرامة .

الفصل الثالث

التنظيمات السياسية والرأى العام

المبحث الاول

الاحزاب السياسية

١ ـ طبيعة الاحزاب السياسية :

تفرض النظرية الديمقراطية الكلاسيكية وجود علاقة مباشرة بين الحكومة والشعب ولكن الديمقراطية التمثيلية الحديثة اوجدت وسيطا بين الشعب والحكومة وهو المجلس ، ولم يدخل فى حسبان أى من النظريتين امكان تطور النظم الحزبية . وحتى وقت قريب كانت نظريات الحكم الحديثة تنظر الى تكوين الاحزاب السياسية بعين الشك والحذر ، وكانت ترى انها شر لابد منه ، وقد عرف ادمون بيرك الحزب السياسى بأنه اتحاد بين مجموعة من الافراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقا لمبادىء خاصة متفقين عليها جميعا . ومن ذلك نرى أن الحزب السياسى هو اداة يستعملها الشعب للتعبير عن امانيه ، ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الامانى ، وهو فى الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة ، اذ أن مجموعة الافراد التى تركز امانيها فى حزب ما ، انما ترمى الى تحقيق وزن اكبر لهذه الامانى وتأمل تنفيذها من طريق العمل المشترك الذى يتيحه لها جهاز الحزب .

والحزب السياسى هو وحدة معقدة ، فهو منظمة اجتماعية ، لها جهاز ادارى كامل وهيئة موظفين دائمين ، كما أن لها انصارا عديدين بين افراد الشعب ينتمون الى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة ، ولعل هذا التباين بين افراد الشعب هو الذى يدفع بهم الى الانتماء الى الاحزاب كما سنبين بعد ، والقيادة لازمة لكل حزب سياسى ، لان الحزب يهدف دائما الى الاستيلاء على القوة السياسية ، ولا شك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحق الرابطة القوية بين انصار الحزب العاملين ، فالحزب لا يتمكن من تحقيق اهدافه الا عن طريق الاستيلاء على الحكم ، أو الاشتراك فيه مع غيره من الاحزاب ، أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبى يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة .

٢ ـ وظائف الاحزاب السياسية :

فى سبيل الحصول على السلطة السياسية يقوم الحزب بأعمال ترمى

اساسا الى تحقيق هـذا الهدف ، ولكنها تحقق فى الوقت نفسـه خدمات للمجتمع ولما كانت هذه الاعمال نتاجا ثانويا ، فانها تتحدد وفقا للمبادىء التى تتحكم فى طبيعة العمل السياسى فى الدول المختلفة ، وعلى ذلك يمكن القول أن وظائف الاحزاب السياسية جميعها وظائف ثانوية ، قياسا الى وظيفتها الكبرى وهى الاستيلاء على السلطة السياسية ، وهذه الوظائف تختلف من دولة الى اخرى وفقا للنظام السياسى الذى تأخذ به الدولة ٠

والواقع ان الدافع على تكوين الاحزاب السياسية فى الانظمة الديمقراطية الحديثة يرجع الى احساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ فى علاقتها بالهيئة الحاكمة ، فالهيئة الناخبة تتكون من ملايين الافراد المختلفين فى درجة الذكاء والاخلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية ، ولهذا هم فى حاجة الى اداة تجمع بينهم وتبلور أهدافهم وتمدهم بالوسيلة التى تسهل عليهم مهمة الانتقاد لتصرفات أفراد الهيئة الحاكمة ، ومهمة اسقاط حكومتها ، او الضغط عليها لتغيير سياستها ، وهذه الحاجة بخاصة هى التى تحدد وظائف الاحزاب السياسة فى الدول الديمقراطية الحديثة .

فالاحزاب السياسية هى التى تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية والادارية ، وهى التى تقدم لها البرامج السياسية والطرق السليمة لتنفيذها ، كما تمدها بالوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الاعمال ، فهو وان كان باستطاعته الحكم على صلاحية السياسة الحكومية أو عدم صلاحيتها ، الا انه لا يستطيع ان يقدم سياسة بديلة عنها ، لا عن عجز ، انما لعدم توافر التنظيمات وغيرها من الامكانات التى تتيح له الحصول على المعلومات الكافية لرسم هذه السياسة ٠

وعلى ذلك فالحزب يقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة ، وهذه الخدمات ليست غاية فى ذاتها ، وانما هى وسيلة للسيطرة السياسية ، وتقلد مناصب الحكم ، وتتلخص هذه الخدمات فى الآتى :

١ ـ يعمل الحزب كمنظمة تعليمية ، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية بالطرق المبسطة الواضحة التى توقظ فيه الوعى السياسى ٠

٢ ـ يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية ، اذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الافراد او الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية او المصلحية أو الطبقية ، مع اعلاء شأن كل ما يرمى الى تنمية المصالح المشتركة ٠

٣ – يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة ، مما يقوى روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة .

٤ – يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة .

٥ – يهيىء الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين ، وللاختيار بين السياسات المتباينة .

٦ – وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجدين ، ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين ، وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادىء حزبه ، اما فى حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيده بمبادىء حزبه فان مسئولية الحزب وزعمائه أمام الشعب لا تكون محددة المعالم .

٣ – وسائل الاحزاب السياسية :

تحاول جميع الاحزاب ان تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الاعضاء ، وتستعمل الاحزاب فى سبيل ذلك وسائل مختلفة ترمى الى اشباع شتى رغبات الافراد . ويمكن اجمال الوسائل المحققة لوحدة الحزب فى الآتى :

(أ) **الوسائل السياسية** : تشتمل الوسائل السياسية على ثلاثة عناصر وهى : التمثيل النيابى ، والمناقشة ، والاشتراك فى الاعمال الادارية والقضائية . ففيما يتعلق بالتمثيل النيابى تتحقق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذين يختارهم الاعضاء ونجاحهم فى اسناد المناصب النيابية والادارية اليهم ، وهؤلاء الزعماء مقيدون بقانون غير مدون يحتم عليهم تعيين أعضاء الحزب فى مختلف المراكز الادارية .

أما عنصر المناقشة فى الوسائل السياسية ففائدته هى تحقيق التماسك داخل الحزب ، اذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة بين اعضاء الحزب ، ولا يخفى أن المناقشة العلنية حول المسائل العامة داخل الحزب لا ترمى الى كسب الانصار بقدر ما ترمى الى زيادة توثيق الوحدة بين الاعضاء .

والعنصر الثالث ، وهو الاشتراك فى الاعمال الادارية والقضائية ، يتيح للحزب فرصة لتحقيق مبادئه ، مما يؤلف بين اعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ ، حتى اذا نجح الحزب فى الاستيلاء على الحكم ، تمكن من وضع

السياسة العامة للدولة عن طريق زعمائه القابضين على ازمة الحكم ، ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابى على هذه السياسة عن طريق الاغلبية التى لاعضائه ، ثم يعهد فى تنفيذها الى الهيئة الادارية التى يكون انصاره قد احتلوا مناصبها ، ويظهر هذا بوضوح تام فى المملكة المتحدة ، وبوضوح اقل فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن وحدة المبدأ هذه لا تظهر بمثل هذا الوضوح فى الدول ذات الاحزاب المتعددة ·

وقد تلجأ بعض الاحزاب الى اثارة شعور الافراد والجماعات لكسب التأييد الشعبى ، ويحدث هذا بصفة خاصة فى مبدأ تكوينها ، وان كان بعضها يظل مستخدما هذا السلاح طوال فترة حياته ليستميل اليه انصارا جددا ولكن مع تخفيف حدته ·

كما تعمد الاحزاب عادة الى الهجوم على الاحزاب الاخرى صونا لسلامة التماسك والتضامن بين اعضائها ، وتوثيقا للشعور بالوحدة فيهم ، ولا شك ان هذه الوسيلة تثبت فى نفوس اعضاء الحزب الاعتقاد بأنهم هم ذوو الخلق الكريم واهل الفضل الحقيقيون فى الشعب ، وان من عداهم من اعضاء الاحزاب الاخرى ليسوا الا منافقين وانتهازيين ، وفى الوقت نفسه تستفز هذه الوسيلة شعور انصار الحزب وتغريهم بمهاجمة خصومه بدون وجه حق ، أو بسبب اساءة الفهم ، مما يزيد من تماسكهم وتضامنهم (٩٩) ·

ولا يتبادر الى الذهن ان استعمال هذا السلاح مقصور على اصحاب السلطة المطلقة ، بل ان كثيرين من زعماء الاحزاب فى الدول الديمقراطية يتهجم بعضهم على بعض ابتغاء الاحتفاظ بتماسك وحدة احزابهم ، غير ان هذه الطريقة ، وان كانت تنجح فى المدى القصير ، مآلها الفشل فى النهاية ، ما لم يكن للحزب مبادىء وبرامج واضحة يؤمن بها الشعب ·

(ب) ادماج المصالح الخاصة فى المصلحة الوطنية : تعمل جميع الاحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لاعضائها وللجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات

---

(٩٩) من هذا يتضح ان وجود خصوم للحزب يقوى من معنويته ويزيد من قوته ، ما دام له قاعدة شعبية كبيرة واعوان يؤمنون بمبادئه عن عقيدة واقتناع ، وقد استعمل الاغريق القدماء هذه الوسيلة فنجحوا فى الاحتفاظ بوحدتهم تجاه الاجانب وقد كانوا يسمونهم « البرابرة » ، ولاشك ان غزو الاسكندر الاكبر لدول العالم المعروفة فى ذلك الوقت كان من أهم العوامل التى حققت وحدة العالم الاغريقى · وهذا يثبت الحقيقة الماثلة وهى ان حياة المنظمات ، ايا كان نوعها ، سواء كانت دولة ، او جمعية ، او حزبا ، رهن بقيام منظمات معادية او منافسة ، ولعل هذا يفسر سر مناواة المانيا الهتلرية المستمرة لليهود والشيوعيين ·

القومية ، وينستوى فى ذلك جميع الاحزاب حتى الهدام منها فهى دائما تحـــاول الظهور بمظهر المدافع عن المصلحة العامة ، وكثير من الاحزاب يربط نفســــه بالدستور وحكم القانون ليضمن التاييد العام من الشعب ، حتى ولو كـــان واضحا ان هدفه هو القضاء على الدستور والقانون ، وتتمسح بعض الاحـــزاب بالدين متخذة لنفسها شعارات دينية ، وقد يكون الدين منها براء ، كى تتمكن من التغرير بافراد الطبقة المحافظة وبسط نفوذها عليهم ، غير ان الاحـــزاب جميعا متفقة على نهج عام واحد هو ربط مبادئها بالمبادىء الانسانية الاســاسية مثل مبادىء الشرف والجراة والفضيلة والتمسك بالحق والامانة والعدل ٠

(جـ) **أمل الانتصار :** يظل الحزب محتفظا بكيانه وقوته ما دامت قــلوب انصـــاره عامرة بأمل الانتصار ، **وما يستتبع ذلك من السيطرة على السـلطة** السياسية فى الدولة ويتفكك الحزب وينفض من حوله الاعضاء اذا مـــا وهنت فيه هذه الروح او انعدمت ، غير انه توجد مجموعة صغيرة من الاحزاب تظـــل محافظة على كيانها رغم شعورها باستحالة الانتصار ، ولعل الســـبب فـى استمرار بقاء مثل هذه الاحزاب يرجع الى نزوع اعضائها الى التضـــحية وايمانهم بالخلود ٠

(د) **الوسائل القهرية :** تستعمل بعض الاحزاب وسائل العنف للاحتفاظ بقوتها واستمرار تضامنها ، والعنف على نوعين : العنف الســافر ، والعنف المستتر ٠ اما النوع الاول فتستخدمه الاحزاب فى الدول ذات الحكم المطـلق ، مثل الحزب النازى فى المانيا ، والفاشى فى ايطاليا ، وتتمثل وســـائل العنف فى الزج بالناس فى معسكرات الاعتقال دون محاكمة ، والارهاب الســياسى ، وتطبيق نظام البوليس الخاص ، وما الى ذلك من طرق القمع والتنكيــــل لاشاعة الرعب فى قلوب المواطنين ٠ اما احزاب الدول الديمقراطية فتاخـــذ بوسائل العنف المستتر ، وهى تتمثل فى اتخاذ تدابير الضغط الاقتصـــــادى والضغط الاجتماعى ، وان كان بعض هذه الاحزاب لا يتورع عن اللجوء الى العنف السافر ، ولكن هذا لا يحـــدث الا فى النادر من الاحـزاب التى تتشبه بالاحزاب الفاشية ٠

(هـ) **وسائل الاتصال :** وبعض الاحزاب يستعمل اعضاؤه زيا رســميا ، كالحزب الفاشى فى ايطاليا وكان زيه الرسمى القمصان السوداء ، والحـــزب النازى فى المانيا ، وزيه البنى لقوات العاصفة الملحقة بالحزب ، والاســـود لحرس النخبة الممتازة ٠ والغرض من استعمال الزى الرســـمى هو بث روح الوحدة بين انصار الحزب وبخاصة شبابه ، واظهار الحزب بمظهر القـــوة كى تهابه الاحزاب الاخرى ، وقد انتشر استعمال الزى الرسمى فى كثير مـــن **الاحزاب الفاشية التى نشأت فى الدول الديمقراطية قبيل الحـرب العـالمية** الثانية ٠

وتستعمل الاحزاب السياسية جميع وسائل الاتصال بالشعب ، من صحف وراديو وتليفزيون ومدارس وما اليها من الوسائل الاخرى للتاثير فى الراى العام وكسب تأييده ، وفى الدول التى تتبع نظام الحكم المطلق تستخدم المدارس لخدمة الحزب المسيطر ، كما تخضع الصحف والاذاعة لرقابته الشاملة . وعلى الرغم من ان اغلبية الدول الديمقراطية تملك دور الاذاعة وتشرف عليها اشرافا تاما ، الا انها تمنحها جزءا كبيرا من حرية التصرف ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، ففى انجلترا والسويد والدانمارك مثلا يسمح للاحزاب السياسية باستعمال الاذاعة بفرض الدعاية لنفسها لمدد تتناسب وحجم الحزب ، أما فى الولايات المتحدة ، حيث دور الاذاعة ملك للشركات فقد تكونت لجنة حكومية تسمى « باللجنة الفيدرالية للاتصال » ، وهى تضمن للاحزاب السياسية حق شراء الوقت اللازم لها من دور الاذاعة لكى تتمكن من الاتصال بالشعب ، بشرط أن لا تستعمل هذا الوقت فى اذاعة بيانات او خطابات هدامة ، ولكن لا يوجد اى التزام يجبر دور الاذاعة على منح أوقات مجانية او مخفضة الثمن للاحزاب ، مما حدا ببعض الاحزاب الصغيرة مثل الحزب الاشتراكى وحزب العدالة الاشتراكية ، الى انشاء دور اذاعة خاصة بها ، نظرا لارتفاع اجر الوقت الذى تفرضه دور الاذاعة الكبرى .

٤ ـ أنواع الاحزاب السياسية :

يمكن تقسيم النظم الحزبية الى أربعة اقسام : (أ) احزاب البرامج (ب) احزاب الاشخاص (ج) نظام الحزبين (د) نظام الحزب الواحد .

وقبل ان نبدأ بدراسة هذه النظم يجب ان نبين ان هذه النظم ليست جامدة ، بمعنى ان الدول التى تأخذ بنظام مثلا يوجد فيها الى جانب الحزبين الكبيرين احزاب اخرى ، ولكنها صغيرة لا تسيطر الا على جزء ضئيل من الراى العام ، اما الصراع السياسى على تولى الحكم فانه منحصر فى الحزبين الرئيسيين على ما هو الحال فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، وحتى فى اسبانيا توجد مجموعة كبيرة من الاحزاب السياسية رغم أنها تجرى على نظام الحزب الواحد ، ولكن هذه الاحزاب لا تاثير لها فى الراى العام ، ومن ثم ما زال النظام الحزبى فى اسبانيا يوصف بانه نظام الحزب الواحد ، بالرغم من وجود عدد من أحزاب البرامج . يتبين من ذلك ان الغرض الاساسى من التقسيم الذى اوردناه هنا هو ابراز الصفات السائدة للنظام السياسى فى الدولة ، دون ان يمنع ذلك من احتواء قسم على بعض الصفات المميزة لقسم آخر .

(أ) احزاب البرامج : ان اهم خصائص احزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من ناحية ايديولوجية جامدة ، وهذا النوع

من الاحزاب يتميز عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة ، وباختلاف ايديولوجيته اختلافا واضحا عن ايديولوجية الاحزاب الاخرى ، كما أن حزب البرامج يصر دائما على ان من اهم شروط استمرار العضوية تمسك العضو بمبادىء الحزب وعدم جواز انفصاله عن الحزب الا فى حالة تخلى القيادة عن مبادىء الحزب .

وليس من السهل تعاون احزاب البرامج بعضها مع بعض ، اذ كل منها يؤمن بمبادىء غير قابلة للائتلاف مع غيرها ، ومن امثلة ذلك الاحزاب الشيوعية والاشتراكيةوالملكية والكاثوليكية والجمهورية ، وهذه الاحزاب غالبا ما تكون على درجة عالية من التنظيم ، واعضاؤها مطيعون لاوامرها وخاضعون دائما للتفسيرات الحديدة لايديولوجية الحزب .

وأحزاب المبادىء منتشرة فى دول اوربا حيث يختلف السكان من النواحى العنصرية والاجتماعية والدينية والامانى القومية ، مثل المانيا وتشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية ، والنمسا وبلجيكا وسويسرا حاليا . كما توجد احزاب المبادىء ايضا فى اوربا الشمالية فى الدانمارك والسويد والنرويج وهولندا وايسلندا . اما فى شرق اوربا فقد وجدت أحزاب المبادىء قبل الحرب العالمية الثانية ، مثل بولندا والمجر ودول بحر البلطيق وفنلندا الا انها كانت تنزع نحو الديكتاتورية . اما فى جنوب شرقى اوربا (رومانيا وبلغاريا ويوجوسلافيا واليونان) فكانت أحزاب المبادىء فيها تتحول الى أحزاب اشخاص . اما فرنسا فتتميز احزابها بنظام خاص ، اذ تجمع احزابها بين صفات احزاب المبادىء وصفات احزاب الاشخاص .

يتبين من التوزيع الجغرافى السابق لاحزاب المبادىء انها تنتشر فى الدول التى يحتدم فيها الصراع الطبقى ويكثر فيها الاستغلال الاقتصادى ، ويزيد من حدة الصراع كثرة الاقليات القومية أو الدينية الى حد يصعب معه ايجاد قاعدة عامة ، أو هدف جماعى تلتف حوله هذه الاحزاب على ما هو الحال فى المملكة المتحدة او الولايات المتحدة ، فالحدود الفاصلة بين هذه الاحزاب هى حدود اقتصادية او دينية او قومية ليس من السهل التوفيق بينها ، ومن ثم يصعب تطبيق الديمقراطية الغربية ان لم يكن تطبيقها مستحيلا وسرعان ما تتحول هذه الدول نحو النظم الديكتاتورية او الشمولية .

(ب) **احزاب الاشخاص** : ان اهم عنصر يميز أحزاب الاشخاص هوالولاء لشخصية الزعيم ، وعلى الرغم من ان للزعامة دورا هاما فى كل نظام حزبى الا انها فى أحزاب الاشخاص تضطلع بالدور الرئيسى ، لان الزعامة او الزعيم

هو الذى ينشىء الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامجه ، ومن ثم يستطيع الزعيم ان يغير فى برامج الحزب دون ان يخشى عدم ولاء اتباعه واعضاء حزبه ، وغالبا ما تكون برامج هذه الاحزاب متشابهة ، ولا يختلف بعضها عن بعض الا فى شخص الزعيم ، ويرجع ولاء اعضاء هذه الاحزاب لزعيمها الى عاملين :
١ ــ المقدرة السياسية او الدبلوماسية او العسكرية التى يتمتع بها الزعيم
٢ ــ **التقليد الطبقى أو العائلى الذى يمثله الزعيم ، والواقع أن احزاب** الاشخاص تتكون فى الدول التى يقوى فيها الشعور برابطة القربى أو القبيلة فلا دخل للاختلافات الاقتصادية او السياسية فى تكوين هذه الاحزاب وعدد هذه الاحزاب آخذ فى الازدياد كثيرا فى الدول التى تتميز بهذا النظام تبعا لازدياد عدد الشخصيات ذات الشان فيها .

وتنتشر هذه الاحزاب فى بلدان الشرقين الاوسط والاقصى ، مثل مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، ولبنان والاردن واليابان ، كما تنتشر فى دول البلقان وامريكا اللاتينية ، ويبدو أن انتشار هذا النوع من الاحزاب يعزى الى ما يأتى :

١ ــ وجود بيئات خاصة لا تزال تترسب فيها العادات الاقطاعية القديمة .

٢ ــ عدم انتشار التعليم .

٣ ــ استمرار زعامة الطبقة الارستقراطية وممالاة الطبقات الخاصة لها .

٤ ــ قوة الروح العائلية او الطبقية .

وتفتقر احزاب الاشخاص الى التنظيم والطاعة اللذين تتميز بهما احزاب المبادىء ، **نظرا لاعتماد الاولى دائما على قوة شخصية الزعيم ونشاطه** وحيويته فاذا ما اختفى الزعيم ، سواء بموته أو بانسحابه من الميدان السياسى ، انهار حزبه تبعا لذلك .

(ج) **نظام الحزبين** : يوجد نظام الحزبين فى المملكة المتحدة ، ودول الدومنيون البريطانى ، **والولايات المتحدة الامريكية . ويختلف نظام الحزبين** عن نظام احزاب البرامج فى ان النظام الاول لا يعتمد فى وجوده على البرامج وحدها ، ففى الولايات المتحدة مثلا ، لا يوجد اختلاف كبير بين مبادىء **وبرامج كل من الحزبين الرئيسيين الديمقراطى والجمهورى ، ونظام الحزبين** يعبر عن حاجة الشعب فى الدول الديمقراطية الى ممارسة رقابته على الاجهزة الحكومية ، وعن حاجته الى ايجاد معارضة منظمة ، فقيام الحزبين لا يعنى

بالضرورة وجود اختلاف بين الحزبين فى المبادىء او فى البرامج او فى الـــدين او فى القومية او فى الطبقة ، وان كان بعض هــذه الاختلافات يظهر من آن الى آخر ، وكذلك لا يستنــد هــذا النظام على الشخصيات البارزة كما هـــو الحال فى نظام احزاب الاشخاص ، وان كانت شخصية الزعيم لهـا تأثـير واضح فى الحزب ؛ الا أن الزعماء يتوالون على زعــامة الحزب دون أن يؤثر ذلك فى كيانه ، ومن ثـم كان اهم عامل من عوامل استمرار تماســك الحزب هــو حاجته الى الاستحواذ على قوة كافية للحزب تمكنــه من الاستيلاء على الحكم اذا مــا حاز اغلبية اصوات الناخبين ، او تمكنه من زعامة المعارضة اذا لـم يحصل حزبه على الاغلبية ، وفى الولايات المتحـدة الامريكية لا تتـم للحزب وحـدته الا وقت الانتخابات ، أمــا فيما بين الانتخابات فان سياسة الحزب تصبح عادة فى مهب الاختلافات الاقليمية او الاختلافات التى تثور بين الجماعات بعضها وبعض ٠

نظام الحزبين فى الولايات المتحدة الامريكية : تعرضـــت الاحزاب فى الولايات المتحدة لتطورات اساسية منــذ نشأتها الى يومنا هــذا ؛ اذ أن واضعى الدستور الامريكى لـم يتصوروا ان هناك لزوما لقيام الاحزاب ، ولذلك لا نجد لها ذكرا فى الدستور اطلاقا . وعندما تكون الحزب الفيدرالى كان يضـــم الطبقة الغنية من الشعب ، ومن ثـم كان ذا نزعة محافظة فى سياسته ، وقـد دعــا الى تقوية الحكومة المركزية ٠ وعنـدما نشأ الحزب الجمهورى ، فى عهـد رئاسة جيفرسون ، وجه اهتمامه الى الطبقات الفقيرة ، واخـذ بالسياســة التحررية ؛ وايـد حقوق الولايات ؛ ونادى بتدعيم الحكم المحلى ٠ ومن هــذا نرى ان الحزب الجمهورى نشأ اصلا حزبا تحرريا ، على حين نشــأ الحزب الديمقراطى محافظا ٠ امــا اليوم فقـد انعكست الآيــة ، اذ انقلب الحزب الجمهورى محافظا ، بينما جنح الحزب الديمقراطى الى الآراء والمبـــادىء التحررية ، وفضــلا عن ذلك حـدثت انقسامات داخل كل من الحزبين ، ففى الحزب الجمهورى توجـد اليوم عناصر متضاربة ، منها ما يؤيـد الاخـــذ ببرامج فى السياسة الداخلية مشابهة لبرامج الحزب الديمقراطى ، ومنهـــا عناصر تعارض برامج هــذا الحزب معارضة شديدة .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ؛ فبعض العناصر تؤيــد سياسة الحزب الديمقراطى فيما يتعلق بالاحلاف والتعاون الـدولى ، على حين يرى البعض الآخر الرجوع الى سياسة العزلة والانكماش القـــارى ٠ وفى الحزب الديمقراطى ايضا تجرى الانقسامات هـذا المجرى ، فانصـــار الحزب من اهل الجنوب يعارضون سياسة الحزب فى المسائل الداخليـــة خاصة ؛ ويؤيدون المماثلين لسياستهم فى هــذه المسائل فى الحزب الجمهـــورى على حين يؤيدون سياسة الحزب فى الشئون الخارجية .

وتؤدى الاحزاب الامريكية عـدة وظائف اهمها : ١ ـ الترشيح للوظائف العامة ٠ ٢ ـ التنسيق بين فروع وادارات الحكومة المختلفة ٠ ٣ ـ التوفيق بين العناصر المتضارية التى يتكون منها المجتمع الامريكى ٠ ٤ ـ بث روح المنافسة فى اوجـه النشاط الحكومى ٠ ٥ ـ تحمل مسئولية الفشل وتقبـل التقدير عند النجاح فيما يتعلق بالخدمات العامة٠ ٦ ـ تحديد المشاكل العامة ، وتوضيحها للهيئة الناخبة والعمل على طرحها للتصويت العـــام اذا اقتضى الامر ذلك ٠

نظام الحزبين فى المملكة المتحدة : ادى تعميم حق الانتخاب على جميـع الطبقات فى انجلترا الى ادماج الاحزاب المحلية فى احزاب قومية تسهيـــــلا لتدابير التوجيه عنـد اجراء الانتخابات ، وظلت الفروع المحلية للاحزاب تـدين بالولاء للتنظيمات الرئيسية فى مجلس العموم ٠ وقـــد تمكنت الاحزاب من ضمان طاعة الاعضاء عن طريق استعمال رئيس الوزراء حقـه فى التهـــديد بحل المجلس ، وكان من اثر سيطرة الحزب على رئاسة الحكومة ورئاســـة المجلس كليهما ان سيطر الحزب سيطرة كاملة على جميع الاجهزة التنفيـــذية والتشريعية فى الحكومة ، وبـذلك انحصر النشاط السياسي للســــلطتين التشريعية والتنفيذية فى قبضة قيادة واحــدة .

وعلى الرغم من ان حزب المحافظين البريطانى يمثل ايديولوجية ومصالح الطبقة العليا ، الا انـه ظـل دائما مؤيدا تاييدا كبيرا من افراد الطبقـة العاملة نتيجة للروح المحافظة التى تتميز بها هـذه الطبقة ، مما جعلها تدين بالاحترام التقاليد الطبقية ، واهم مـا يميـز حـزب المحافظين : ايمانه بالامبراطورية الانجليزية ودفاعـه عن النظـام الملكى ، وتاييـده تنميـة التجـــارة بـين انجلترا وبين دول الامبراطورية مع فرض الضرائب المرتفعة على تجارة الدول الاخرى ، وتعضيده للكنيسة الانجليزية ، كل هذا كفل للحزب تأييد قطاعات كبيرة من المواطنين مثـل المتمســكين بالدين ورجال الاعمال والعسكريين .

امـا حزب العمال فقد وضـع برنامجا اكسبه رضـاء شعبيا كبيرا ، فقــد نبـذ منذ البداية الاشتراكية الماركسية ، تلك الاشتراكية التى تؤمن مبـــدا تطاحن الطبقات ، ولم يمنع ذلك من ان تكون ميول الحزب دائما ثوريـــة ، على الاقل من الناحية الفكرية ، فهو يؤمن بامكان التحول من النظام الراسمالى الى الاشتراكية تحولا سلميا عن طريق التاميم التدريجى لادوات الانتـاج وتعميم التعليم ، والتوسع فى الاخـذ بنظم الضمانات الاجتماعية ٠ كـل هذه اهـداف عملية يسهل تحقيقها ، وخاصة انها تتفق واحتياجـات المجتمـع الصناعى الحديث ٠ وبرامج الحزب ليست جامـدة ، ولكنهـا متطورة وفـق

احتياجات العصر ، ولذلك لم يتردد الحزب فى سنة ١٩٣٢ فى الاخذ بالمزيد من المبادىء الاشتراكية ، فاخذ بسياسة الاقتصاد الموجه ، والاشراف الحزبى التام على الحكومة ، والتوسع فى سياسة التاميم • ولكن الحزب لم يستطع ان ينفذ برنامجه الاشتراكي قبل الحرب العالمية الثانية لعدم تمكنه من الحصول على الاغلبية المطلقة فى المجلس ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لان الحكومتين العماليتين اللتين قامتا فى انجلترا عام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٩ لم تدوما الا بمساندة حزب الاحرار لها ، اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد استطاع الحزب ان يحصل على اغلبية مطلقة ، فتالفت اول حكومة عمالية صرفة استغنت عن مؤازرة حزب آخر ، ومن ثم استطاعت ان تنفذ الكثير من برنامج الحزب •

(د) نظام الحزب الواحد : قامت الانظمة الحزبية السابقة على فرض ان اشتراك الشعب فى انتخاب ممثليه عن طريق احزابه المنظمة هو العامل الاساسى لتحقيق الديمقراطية فى المنظمة البرلمانية الحديثة ، اما اخضاع الحكم لسيطرة حزب واحد فانه يفضى الى احتكار سياسى يسلب النظام صفته الديمقراطية .والواقع ان النظم الشمولية الحديثة ليست نظما سياسية نافية أو مجافية للنظم الديمقراطية ، بل هى حلقة فى سلسلة تطورات هذه النظم ، وهى تعتمد فى بقائها على التعضيد الجماعى والمساندة الشعبية • وعلى الرغم من ان النظم الشمولية الحديثة لا تؤمن بالوسائل التقليدية للديمقراطية البرلمانية ، فانها من الناحية الشكلية تحتفظ بالكثير من هذه الوسائل • والنظم الشمولية الحديثة مختلف بعضها عن بعض اختلافا بينا من ناحية الشكل والجوهر ، فهناك الدكتاتوريات الشخصية التى يعتمد نظامها على شخصية الدكتاتور أو عصبيته ، مثل الملك كارول ملك رومانيا السابق ، أو مثل الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية السابق • ثم هناك الدكتاتوريات الجماعية ، وفيها يعتمد الدكتاتور على قيادته لحزب جماعى ، مثل ديكتاتورية ستالين فى الاتحاد السوفيتى ، أو ديكتاتورية هتلر فى المانيا النازية ، او موسيلينى فى ايطاليا الفاشية ، وان كان لشخصية هؤلاء الزعماء اثر كبير فى بقاء حكمهم •

وقد نشأ نظام الحزب الواحد فى العصور الحديثة فى كل من روسيا الشيوعية والمانيا النازية وايطاليا الفاشية والواقع انه على الرغم من وجود اختلاف كبير بين الشيوعية والفاشية من حيث المبادىء الاجتماعية والسياسية الا انهما يتفقان كثيرا من ناحية وسائل تطبيق هذه المبادىء •

والحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم ، ولذلك نجد ان اعضاء الحزب لا يقفون انفسهم على خدمة مصالح الشعب ، بل على ارضاء الزعماء وكسب ثقتهم •

الحزب الواحد فى روسيا : تظهر اهمية الـــدور الذى يؤديـــه الحزب الواحد فى روسيا من العلاقة الرسمية القائمة بين الحزب والحكومة ، فقد نص الدستور على ان الحزب الشيوعى هو « طليعة الشعب العامل فى صراعـــــــه لتقوية النظام الاشتراكى وتنميته » • ويصف الدستور الحزب بأنه خلاصـــة مركزة لانشط المواطنين من الناحية السياسية ، ويقول ان الحكومة لا يمكنها ان تتخــذ ايـــة قرارات هامة ، سياسية او تنظيمية ، الا بتوجيه من الحزب يتضح من ذلك ان الحزب هـــو اساس النظام السياسى السوفيتى ، وانـــــه المنظمة الوحيـــدة التى لها حق تفسير الايديولوجية الشيوعية ، فهو حـــــاكم جماهير الشعب ، وهو موجهها وهـــو مصـــدر جميع السلطات وواضع مختلف السياسات ، اى انه هـــو صاحب السيادة المطلقة فى الاتحـــاد السوفيتى • ويقوم الحزب بثلاث وظائف اوليـــة تطبيقا لهـــذه السيادة • فهو اولا يحـــكم الدولة ، وثانيا يـــدافع عن النظام من الناحية السياسية والايديولوجية ، وثالثا يحقق تجميع الشعب •

اولا ـ حكم الحزب للدولة : ويرجع قيام الحزب بوظيفتـــــه الاولى الى اعتقاد لينين أن العمال ليسوا اهـــلا بعد للنهوض بمسئولية الحكم ، وانهم يحتاجون مـــدى سنين طويلة الى المران والدراسة لتحمل هـــذا العبء ، ومن ثـــم يجب القضاء على جميع الاحزاب باستثناء الحزب الشيوعى • ويتبـــع الحزب ثلاث وسائل لحكم الدولة وتثقيف الجماهير :

١ ـ تحقيق الادماج التام بين هيئة موظفى الحزب وهيئـــة موظفى الحكومة فستالين مثلا كان يحتل مركز سكرتير عام الحزب ، وفى الوقت نفسه يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء فى الحكومة السوفيتية •

٢ ـ السيطرة التامة على السلطة التشريعية ، فاعضاء السلطـــــــة التشريعية جميعا (مجلس السوفيت الاعلى) منتمون الى الحزب الشيوعى ، أو مؤيـــدون منه ، علاوة على أن رؤساء المصالح المختلفة يطبقون السياسة التى يمليها عليهم الحزب ، ولا يسع مجلس السوفيت الاعلى الا التصـــــديق على جميع مشروعات القوانين التى يقدمها له مجلس الوزراء •

٣ ـ السيطرة التامة على جميع المنظمات الاهلية ، فالحزب الشيوعى يسيطر على نقابات العمال ، كمـــا يسيطر على جميع المنظمات الزراعيـــــة والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية •

ثانيا ـ الدفاع عن النظام : يلجا الحزب الى اتخاذ مختلف الوســـــائل للدفاع عـــن كيانه ومبادئه ، فيقيم زعماء الحزب نظاما بوليسيا مهمته القضاء

على الحركات المعادية للحزب سواء داخل الحزب أو خارجه ، ومن ثـم انشأ الحزب هيئة التشكا التى تحولت الآن الى مـا يسمى وزارة أمن الـــدولة ، ومهمتها القضاء على أى تهـديد للنظام القائم ٠

ثالثا ـ تجميع الشعب : بما أن الحزب هو طليعة الشعب العامل ويجب عليه ان يعمل على تجميع الشعب وتلقينه الايديولوجية الشيوعية ، وعلى ذاك ينبغى عليه ان يسيطر على جميع وسائل الاعلام والاتصـال كالصحافة والراديو والسينما والتليفزيون والمسرح ، وكذلك يقـــوم الحزب بالاشراف المبـاشر على المنظمات الثقافية والعلمية والمهنية ٠

الحزب الواحـد والديمقراطية : ذكرنا سابقا ان نظام الحزب الواحـد يؤدى الى ايجاد نظام حكم دكتاتورى ، كما حـدث فى المـانيا النـــازية وفى **ايطاليا الفاشية ، ولكن هـل يعنى ذلك أن هـذا النظـــام يتعارض مـــع** الديمقراطية ؟

لو تتبعنـا تطورات النظم الحزبية فى العالم لوجـدنا انها اجتــازت **مراحل متعـــددة وتطورت وفقا لاحتياجات العصر والظروف المحيطـة بكل دولة** ففى الاحقاب الاولى من تكوين الولايات المتحـدة الامريكية لـم يكن يوجد فيها سوى الحزب الفيدرالى ، ثم بـدا الرئيس جيفرسون يكون الحزب الجمهورى وعنـدما انهار الحزب الفيدرالى ظل الحزب الجمهورى يعمل دون منافســة لفترة من الزمن ، ثـم بـدا نظام الحزبين يتطور حتى اتخـذ صورته المعروفة الآن والواقع ان نظام الحزبين يحتاج الى خبرة طويلة الامد ، كما يحتـــاج الى تضافر جميع المواهب ، بالاضافة الى الإستقرار فى البنـــاء الاجتماعى للـدولة . ولا يخفى ان كل هـذه العوامل لا تتوافر فى الدول التى خرجت حديثا من تحت نير الحكم الاستعمارى ، مثـل الدول الآسيوية والافريقية ، او الدول التى ظلت مئات السنين ترزح تحت نوع من الحكم الاقطاعى او الحــــكم الملكى المستبد ٠ فوضع هـذه الـدول يتميز بما يأتى :

١ ـ انها استقلت حديثا ، ومن ثم فليس لـديها تجربة طويلة بنظـام الحـكم الديمقراطى ٠

٢ ـ ان نسبة التعليم فيها منخفضة الى حـد بعيـد بحيث يسهل على الطبقة الحاكمة فيها ان تغرر بالشعب وتسىء استغلاله ٠

٣ ـ ان الدول الاوربية التى كانت تسيطر عليها ما زالت تطمـــع فى **مواصـــلة هذه السيطرة عن طريق التواطؤ مع طبقة حكامه الاقطاعيين ، وايسر**

طريق للوصول الى هذا الغرض هو تشجيع قيام الاحزاب السياسية ومساندة الاحزاب الرجعية منها ٠

٤ ـ ان معظم هذه الدول تتميز بوجود العصبيات القبلية ، او العصبيات العائلية ، او العصبيات الاقليمية ، مما يهدد بقيام مجموعة من الاحزاب الشخصية التى تعمل على تحقيق اغراض اقليمية او طبقية ، ومن شأن هذا ان يعرض وحدة الدولة للضياع ٠

لهذه الاعتبارات نجد ان بعضا من الدول الحديثة ، وخاصة الدول الافريقية بدات تأخذ بنظام الحزب الواحد ، فلم تجعل حجر الاساس فى ديمقراطيتها تعدد الاحزاب ، بل جعلته الاعتراف بحقوق المعارضة البناءة والتمسك بحكم القانون ولا شك ان هذا النظام يختلف كلية عن نظام الحزب الواحد فى الدول الشيوعية فتلك الدول الحديثة اخذت بنظام الحزب الواحد لا كعقيدة لا محيد عنها كالعقيدة الشيوعية عند الشيوعيين ، بل كتجربة عملية لتحقيق وحدة الدولة ونموها الاقتصادى ، وهى بذلك تحذو حذو الدول الاوربية ، خاصة انجلترا عندما عبات كل جهودها لكسب الحرب العالمية الثانية ، ففى وقت الازمات الكبرى نجد أن الدول الديمقراطية تعطل نظام الاحزاب وتؤلف حكومات قومية يقف وراءها الشعب صفا واحدا ولا شك ان هذه الدول احوج الى الوحدة القومية من الدول الاوربية ، نظرا الى ما يعترضها من صعاب ومشكلات لا حصر لها يتعذر عليها ان تواجهها مبعثرة القوى ممزقة الصفوف فى مجموعة من الاحزاب العقيدية او الاحزاب الشخصية ٠

واهم ما يميز هذه الاحزاب عن الاحزاب الدكتاتورية ان كل حزب منها يسمح بالمعارضة داخل الحزب نفسه ، بل يعطى وزنا كبيرا لهذه المعارضة حتى أن الحزب لا يتردد فى احداث تغيير أصيل فى سياسته واوضاعه ليتجاوب مع المعارضة ، ومن المميزات الاخرى لهذه الاحزاب انها لا تنفى بتاتا امكان تكوين احزاب فى المستقبل ، فكان ما هنالك انها ترى ان الوقت لم يحن بعد للاقدام على هذه الخطوة ٠

(و) **مقارنة بين نظام الحزبين ونظام تعدد الاحزاب** : لقد ذكرنا فيما تقدم ان الانظمة الحزبية تنقسم الى اربعة اقسام ، ولم ندخل فى هذا التقسيم نظام تعدد الاحزاب ، على اساس أن هذا النظام معمول به فى الدول التى تسود فيها انظمة احزاب البرامج وأحزاب الاشخاص اى دول القارة الاوربية بصفة خاصة ، ودول الشرق الاوسط والشرق الاقصى وبعض

دول امريكا اللاتينية بصفة عامة . واهم ما يميز احد النظامين عن الاخر ما ياتي :

١ — عندما يدلي الناخب بصوته في نظام الحزبين يكون على ثقة من احد امرين : اما ان يفوز الحزب الذي يؤيده فيؤلف الحكومة ، واما ان يفشل فيؤلف المعارضة الاساسية في الدولة ، اما في نظام تعدد الاحزاب فلا يكون الناخب متاكدا مما اذا كان الحزب الذي اعطاه صوته سيؤدي احدى هاتين المهمتين .

٢ — الحزب في نظام الحزبين ، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، يعمل كمجمع للقوى والمصالح المختلفة في الدولة ، فهو يجمع في عضويته أعضاء من مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، وهم منضوون تحت لواء الحزب بعد تفاهم فيما بينهم على المسائل الاساسية ، وتنازلهم عن بعض من مطالبهم ، وهذا التدبير يطلق عليه اسم سياسة التوفيق ، فالتوفيق بين مختلف القطاعات يتم خارج المجلس ، وعندما يصبح عضو الحزب عضوا بالمجلس فانه يتبع سياسة الحزب ، ايا كان القطاع الاجتماعي الذي ينتمي اليه ، او المصلحة الاقتصادية التي يمثلها ، اذ ذاك ينشا تفاهم تام بين اعضاء الحزب داخل المجلس ، مما يترتب عليه استقرار الحكم في البلاد .

٣ — يصعب في نظام تعدد الاحزاب تحقيق هذا الاستقرار لعدة عوامل ، وفي مقدمتها ان حزبا بمفرده لا يستطيع ان يحصل على اغلبية مقاعد المجلس الا فيما ندر ، مما يترتب عليه ان تكون الحكومة مؤلفة من مجموعة متآلفة من ممثلين لاحزاب متضاربة المذاهب ، ولما كانت هذه الاحزاب قائمة اصلا على مجموعة من المبادىء والبرامج الجامدة ، فانه من الصعب على اي منها ان يتنازل عن بعض مبادئه في سبيل التفاهم مع الاخرين ، وتكون النتيجة تصدع التآلف ، فسقوط الحكومة . فتعدد الاحزاب يؤدي اذن في معظم الحالات الى عدم الاستقرار الحكومي ، والى زيادة قوة المجلس على حساب السلطة التنفيذية ، والى نزوع نواب المجلس الى التحلل من قيود السياسة التي تسير عليها احزابهم .

وقد ذكرنا سابقا ان تعدد الاحزاب يرجع الى مجموعة من العوامل ، منها تضارب المصالح الاقتصادية ، واختلال البنيان الاجتماعي ، وتعدد الاجناس ، ومنازعات التفضيل العقائدي ، ولكن ظهور زعيم قوي الشخصية ، او مجموعة من المشاكل ذات الاهمية القصوى ، قد يؤدي الى جمع شمل الاحزاب المتضاربة في حزبين رئيسيين ، على نحو ما حدث في المانيا الغربية في عهد اديناور ، وعلى نحو ما حدث في الهند قضى نهرو بقوة شخصيته

على كثير من التضارب فى وجهات النظر داخل حزب واحـــد هو حزب المؤتمر وعنـــدما تستفحل الخلافات بين الاحزاب الى حـد انهـا تهـدد بتفشى الفوضى فى الداخل ، او بوقوع كارثة فى الخارج ، كما حـدث فى فرنسا فى الايام الاخيرة للجمهورية الرابعة ، فان الامر يحتاج اذ ذاك الى شخصية قوية تستطيع أن تسمو بالموقف العصيب فوق الخلافات الحزبية ، فتقضى على هـذه الخلافات وتوحـد صفوف الامة توخيا للمصلحة القومية .

ونظام الحزبين لا يخلو تماما من العيوب فيمـــا يعتقـد البعض ، ففى انجلترا مثلا نجـد الاختلاف بين حزب العمال وحزب المحافظين اختلافا طبقيا اكثر منـــه اختلافا قوميا ، مما هـدد فى وقت من الاوقات بوقوع اضـــطرابات عنيفة داخـل انجلترا عندما شعرت طبقة المـلاك بأن ليس بامكانها ان تسلم طوعـا لحزب العمال بتطبيق المبادىء الاشتراكية ، والـذى حال دون وقوع صراع جـــدى بين الفريقين هـــو اتفاق الاحزاب السياسية هناك على الاحتكام الى الراى العام والرضوخ لمشيئته التى تسفر عنها الانتخابات العامة ، ولعـل السبب فى تخفيف حـدة التوتر يرجع الى ان الاصلاحات التى حققها حزب العمال وقت توليه الحكم جاءت متفقة والحاجة الاجتماعية التى كان يشـــعر بهـا الشعب الانجليزى فى ذلك الوقت .

٥ ـ تمويل الاحزاب السياسية :

ظهرت مشكلة تمويل الاحزاب بتطور الاحزاب القومية التى ينتمى اليها ملايين الموظفين ، ومثل هـذه الاحزاب فى حاجة ماسة الى ميزانية ضخمـــة لتسد نفقات مكاتبها المنتشرة فى جميع الاقاليم ، وكذلك لدفع مرتبات موظفيها الدائمين ، ولكن اهم بنـد يستنفد ميزانية الاحزاب هو بنـد الحمـــلات الانتخابية ، وقديما كان المرشح يعتمد على نفسه فى تمويل حملته الانتخابية ولكن الاغلبية العظمى من المرشحين اليوم لا يستطيعون تحمل أعباء هـــذه الحملات ، هـذا بالاضافة الى أن الاحزاب الحديثة نفسها لا ترغب فى انفراد مرشحيها بتحمل نفقات حملاتهم كى لا يكون ذلك مدعـاة الى جنوحهم الى الاستقلال عن سياسة الحزب بعـد نجاحهم فى الانتخابات ، ومن هنـا نشأت مشكلة تمويل الاحزاب أو بالاحرى مشكلة النظام الديمقراطى برمته .

فالاحزاب السياسية فى حاجة ماسة الى المـال لكى تصـل الى تحقيق غرضها الاصيل وهو الوصول الى الحكم ، وهـذه الحاجة أكبر من أن يسدها الاعضاء العاملون أو الانصار عن طريق اشتراكاتهم السنوية أو تبرعاتهم الـــدورية ، ولهذا تلجأ الاحزاب الى الجماعات ذات المصـــــالح الكبرى فى الدولة ، مثـل المؤسسات المـالية والتجارية والصناعية ، وهنـا مكمن الخطر فى الديمقراطيات الحديثة .

ذلك ان هذه المؤسسات لا تمد يد المساعدة الى الاحزاب دون مقابل وانما تجزل العطاء للاحزاب التى ترضخ لمطالبها وتتبنى رعاية مصالحها . ولما كان المال هو عصب النجاح ، فان الاحزاب تتسابق لترضى هذه المؤسسات والمنظمات ، ومن ثم تتحقق سيطرة راس المال على الاحزاب السياسية ، وبالتالى على الجهاز الحكومى برمته ، فينقلب النظام الديمقراطى من نظام قائم لخدمة مصالح الشعب الى نظام يخدم المصالح الخاصة لراس المال ، وليت الامر يقف عند هذا الحد ، بل هو يتعداه الى التاثير فى المشاكل الدولية ، فبعض المنظمات مثل المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة الامريكية تستطيع ان تؤثر فى السياسة الخارجية الامريكية فتوجهها لخدمة مصالحها الخاصة .

أما بالنسبة الى الدول الآسيوية والافريقية والى دول امريكا اللاتينية فان المشكلة اشد تعقدا واكبر خطرا ، ذلك ان الاحزاب السياسية فى هذه الدول تخضع لمشيئة المنظمات الاجنبية ، وفى كثير من الاحيان تخضع خضوعا مباشرا لسيطرة الدول الاجنبية من حيث ان شركات الامتياز الاجنبية ترى ان خير وسيلة للمحافظة على مصالحها داخل الدولة هى السيطرة الخفية على الاحزاب السياسية عن طريق امدادها بالمال ، وبذلك تحقق سيطرتها السياسية من وراء الستار ، وفى احيان أخرى تلجأ الحكومات الاجنبية الى تمويل الاحزاب السياسية مباشرة ، حتى تمكنها من السيطرة على الجهاز الحكومى وتجعلها بمثابة اداة لتنفيذ سياستها الاستغلالية . ومن هنا راينا احزابا سياسية ، قامت اصلا للتعبير عن الارادة العامة وتوثيق الصلة بين الشعب والهيئة الحاكمة ، تنقلب الى اداة لتحقيق السيطرة المطلقة للمنظمات ذات المصالح الخاصة ، مما ترتب عليه تعرض نظام الحكم الديمقراطى برمته للانهيار .

المبحث الثانى

جماعات الضغط

تتضمن الديمقراطية الحديثة ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية كافراد ، ولذلك يؤكد الكتاب السياسيون ضرورة تمتع الفرد بحرياته المقدسة ، وحماية هذه الحريات عن طريق الاقتراع السرى ، ولكن هل حقيقة يمارس المواطن حقوقه السياسية كفرد ؟ أن المواطن الى جانب عضويته فى مجتمع الدولة هو عضو ايضا فى عدة جماعات مثل المجتمع العائلى او المجتمع النقابى او المهنى ، وما الى ذلك من الجماعات التى تتميز بها الحياة الاجتماعية الحديثة ، وهذه الجماعات جميعا تتطلب الولاء والطاعة لها من الفرد .

وهـذه الجماعات تؤثر فى الافراد من ناحيتين : النفسانية ، والاجتماعية فمن الناحية النفسانية تؤثر الجماعات فى المواطن من حيث انها تجعله يمارس حقوقه السياسية وفقا لمبادىء الجماعة واحتياجاتها لا وفقا لمبادئه الفردية . وهـذا لا يمنع المواطنين بطبيعة الحال من ممارسة حقوقهم السياسية كافراد عملا بمبـدا الاقتراع السرى ، ولولا هـذه الحقيقة لما تمكن الشيوعيون فى ايطاليا مثـلا من الفوز بستة ملايين من الاصوات فى الانتخابات بالرغـم من انتماء الايطاليين الى الكنيسة الكاثوليكية التى تحرم الشيوعية ، ولما حصل حزب المحافظين فى المملكة المتحـدة على تاييـد كبير من العمال المنتمين للنقابات العمالية ، يخلص من هـذا ان الاخـذ بمبـدا الاقتراع السرىيخفف الى درجة مـا خطر القضاء على الحرية الفرديـة للمواطن وقت ممارسته لحقوقـه السياسية ٠

امـا الاثر الاجتماعى لهـذه الجماعات فهو الذى يعنينـا هنا ، اذ انـه يختلف تماما عن الاثر النفسانى من حيث أن هـذه الجماعات تخول نفسها حق العمل باسم المواطنين ، وتـدخل فى مفاوضات مباشرة مع السلطة الحاكمة . مما يتنافى تماما مع النظرية الديمقراطية الحديثة التى تؤكـد للمواطنين الحرية الفردية فى الاختيار ٠

١ ـ ماهيـة جماعات الضغط (١٠٠) :

عرف الاستاذ جورج هومانز الجماعة بانها منظمة تضـم مجموعة من الناس يعرف بعضهم بعضـا تمام المعرفة ٠ وواضح ان هـذا التعريف ينصب على الجماعات الصغيرة ، ولكن مـا يهمنـا هنا هو الجماعات الكبـيرة التى تترك اثرا فى الحياة السياسية والاجتماعية للـدولة ، اى الجمـاعات التى تستطيع ان تحـدث ضغطا سياسيا على الحكومة ، والواقع أن الجماعـات الصغيرة هـذه هى النواة التى تنبت منها الجماعات الكبيرة ، بمعنى أن كل جماعة كبيرة تبـدا حياتها نفرا من الناس يعرف بعضهم البعض الآخر تماما ، ثم يتكاثرون ويسيطرون على الجماعة ويوجهون سياستها ، وسنترك التفسير الكامل لجماعات الضغط الى أن ننتهى من بيان انواعها ٠

٢ ـ انـواع جماعات الضغط :

لجماعات الضغط انواع كثيرة نـذكر منها :

(ا) جماعات الضغط السياسية : وهى جماعات ليس لها الا مصـلحة سياسية بحتة . ويطلق عليها اسم « لوبيمات » Lobbies مثل « لوبى الصين » وسمى كذلك لانـه فيما يقال يقف حائلا دون اعتراف الولايات المتحدة بحكومة الصين الشيوعية ٠

---

(١٠٠) Pnessuhe Jroups

(ب) جماعات الضغط شبه السياسية : وهى تتمثل فى نقابات العمال المختلفة ، أو اتحادات أصحاب الاعمال ، ومع أن نشاطها لا ينحصر جميعه فى الناحية السياسية ، غير أن هذه الجماعات لا تتمكن بدون هذا النشاط السياسى من تحقيق أغراضها .

(ج) جماعات الضغط الانسانية : وهى لا تمارس نشاطا سياسيا الا فى القليل النادر ، ومن أمثالها جمعيات رعاية الطفولة ، وجمعيات الرأفة بالحيوان ، ويدخل فى نطاق هذا النوع الجمعيات الخيرية كافة ، وكلها لا يتدخل فى الشئون السياسية ، ولا تستعمل وسائل الضغط على السلطة الحاكمة ، الا عند طلب المعونة المالية وعند مناقشة مشاريع القوانين التى تمس أوجه نشاطها.

(د) جماعات الضغط ذات الهدف : وهى تختلف باختلاف أهدافها ، فمنها جماعات المبادىء أو جماعات البرامج ، وهى ترمى الى تحقيق أهداف قومية مثل جماعة « الوحدة الاوربية » او جماعة « الحكومة العالمية » فى المملكة المتحدة ، ومنها جماعات المصلحة الخاصة ، وهى التى ترمى الى تحقيق المصالح الخاصة لاعضائها ، وقد تأخذ هذه المصلحة الخاصة صبغة قومية مثل اقرار حق التقاعد لكبار السن ، أو تأخذ صبغة محلية بحتة مثل الدفاع عن مصالح صناعة القطن فى ولايات نيوانجلند بأمريكا او لانكشير بانجلترا او منتجى الالبان فى الولايات الوسطى من الولايات المتحدة الامريكية . ولكن هذا التقسيم ليس ثابتا ، فكثير من المصالح الخاصة قد يكون قوميا فى الوقت نفسه ، ولاشك أن الاغلبية العظمى من أعضاء الجماعات المختلفة تنكر وجود تضارب بين أهدافها وبين الاهداف القومية ، فنقابة موظفى الحكومة مثلا عندما تطالب برفع المهايا تؤمن بأن فى تحقيق مطلبها انتصارا على الرشوة والفساد فى الاداة الحكومية .

(هـ) جماعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الاجنبية داخل الدولة : وهذا النوع من الجماعات منتشر بصفة خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تعمد الدول الاجنبية الى تشكيل لوبيهات لتاييد وجهات نظرها ، والدفاع عن مصالحها ، وقد نشرت مجلة نيوزويك الامريكية فى يوليو ١٩٦٢ مقالا فى هذا الموضوع روت فيه أن الدول الاجنبية انفقت نحو ١٥٠ مليون دولار للدفاع عن مصالحها وسياستها لدى سلطات واشنطن .

وبختلف نشاط الجماعات ونفوذها باختلاف حجمها ، فكلما زاد حجم جماعة الضغط سهل عليها الاتصال بالسلطة الحاكمة والتأثير فيها ، ولكن الحجم وحده لا يكفى معيارا لقوة الجماعة ، فجماعة الصين أو « لوبى الصين » فى الولايات المتحدة استطاعت ان تحقق غرضها بالرغم من صغرها ،

ويرجع ذلك الى قوة ايمانها بقضية الصين الوطنية من ناحية ، والى عدم وجود معارضة قوية تقف فى طريقها من ناحية اخرى .

مما تقدم يمكن القول بأن جماعات الضغط هى منظمات تعمل مستقلة عن ارادة أعضائها ، ولها مصالح سياسية اكيدة ، وبعضها قد يكون جماعات مبادىء ، ولكن الاغلبية العظمى منها جماعات مصالح ولها صفة الدوام .

٣ ـ جماعات الضغط وانظمة الحكم :

يختلف مدى نشاط جماعات الضغط فى النظام الرئاسى عنه فى النظام البرلمانى ، فهو اقوى وابعد اثرا فى النظام الرئاسى ، خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية للاسباب الآتية :

١ ـ مبدا فصل السلطات الذى تأخذ به النظم الرئاسية ، وخاصة فى الولايات المتحدة ، يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل اقرار القوانين المختلفة ، ولا يتم هذا الاتفاق الا عن طريق الضغط على كل من الرئيس والمجلس ، فالنظام الرئاسى اذن مرتع خصب لنشاط جماعات الضغط ، ومن هنا تتميز جماعات الضغط فى الولايات المتحدة باستمرار حاجتها الى التنظيم ليكون لها المرونة الكافية التى تتيح لها سرعة الاتصال بالرئيس وباعضاء المجلس .

٢ ـ عاصمة الحكم فى الولايات المتحدة تختلف عن عواصم الحكم فى الدول الاخرى ، من حيث انها اقل من هذه العواصم كثافة فى السكان ، ومعظمهم يعتمدون على الحكومة فى كسب معيشتهم ، فهى بهذا الوضع منفصلة ماديا عن المراكز الصناعية والتجارية والاجتماعية فى الدولة ، على حين ان مقر حكومات الدول الاخرى فى مدن كبرى تعتبر المركز الرئيسى لجميع أوجه النشاط فى الدولة ، ففى الولايات المتحدة اذن انفصال اجتماعى بين أعضاء الحكومة واعضاء المجلس من جهة ، وبين زعماء الصناعة والزراعة والتجارة من جهة اخرى ، مما استلزم قيام اللوبيهات لعرض وجهات نظر واحتياجات الجماعات المختلفة التى يتكون منها الشعب الامريكى ، وهو مالا لزوم له فى الدول الاخرى على هذا النحو ، نظرا لان الاتصال وثيق بين السلطة الحاكمة وبين مراكز النشاط المختلفة لاجتماع الفريقين فى منطقة العاصمة .

٣ ـ الولايات المتحدة تختلف عن الدول الاوربية من ناحية الحجم ، وتنوع اوجه النشاط ، بحيث لا يمكن لاى مدينة امريكية ، حتى مدينة نيويورك نفسها ، ان تدعى انها مركز الحياة فى الدولة ، فكبر حجم الدولة وتنوع النشاط الاقليمى يحتم على الحكومة المركزية ان تبنى سياستها على

اساس التوفيق بين المصالح الاقليمية ، والواقع أن النظام الفيدرالى قام أساسا لحماية الطبائع والمعالم الخاصة لكل ولاية من الولايات ، لا القضاء عليها .

أما فى البلاد ذات النظام البرلمانى ، وخاصة المملكة المتحدة ، فان وظيفة جماعات الضغط تختلف عن ذلك فمصدر النشاط السياسى هناك هو الحكومة وحدها ، ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها الا فى نطاق الحكومة ، فبينما يتأثر التشريع فى الولايات المتحدة الى حد كبير بمساعى جماعات الضغط ، نرى حكومة المملكة المتحدة لا تفرط اطلاقا فى مسئوليتها الكاملة فى وضع السياسة الرئيسية للدولة وفى اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة ، وجماعات الضغط لها وضع معترف به فى النظام السياسى الانجليزى ، ويتضح ذلك من تصريح الاستاذ جننجس Jennings بأن المصلحة القومية ما هى الا مجموع مصالح الافراد ، ثم يفسر مصالح الافراد بانها ليست مصالحهم وهم يعيشون حياة انعزالية ، بل مصالحهم وهم يعيشون حياة اجتماعية اى جماعات .

ولا تشك السياسة الانجليزية فى ذمة اعضاء البرلمان الذين يحصلون على مساعدات مالية من جماعات الضغط او اى منظمة اخرى ، ويتضح ذلك من ملاحظة رئيس الحكومة السابق ونستون تشرشل حيث يقول : « نحن لا نفترض فى انفسنا اننا نؤلف مجلسا من سادة لا مصلحة لهم على الاطلاق ان هذا لهراء ، فلربما يحدث ذلك فى السماء ، ولكنه لحسن الحظ لا يحدث هنا » واذن فالحكومة الانجليزية تنظر الى جماعات الضغط من ناحية واقعية ، وهى دائما تشاور هذه الجماعات قبل التقدم بمشروعات قوانينها للمجلس .

أما جماعات الضغط فى فرنسا فيبدو انها اقوى منها فى انجلترا ، وأميل غالبا الى ايثار مصالحها المحددة على المصلحة القومية (١٠١) ، وقد يرجع السبب فى ذلك الى ان نظام الحكم فى فرنسا كان دائما يزود المجلس بقوة اكبر من القوة التى يزود بها الحكومة ، مما جعل اللجان البرلمانية المختلفة وزنا كبيرا ، وجماعات الضغط كانت ممثلة تمثيلا قويا فى هذه اللجان ، بل ان مشروعات القوانين لم تكن تتم الموافقة عليها فى هذه اللجان الا بعد التوفيق والتراضى بين جماعات الضغط الممثلة بها .

أما نظام الحكم المجلسى فيصعب تقدير اهمية دور جماعات الضغط فيه ، لان هذا النظام معمول به فى حكومات الدول الشيوعية ، والشيوعية لا تسمح

---

(١٠١) يؤيد هذا المعنى الاستاذ برنارد براون فى مقاله « جماعات الضغط فى فرنسا » الذى ظهر فى عدد سنة ١٩٥٦ من (مجلة السياسة) حيث يقر أن جماعات الضغط تميل الى تفضيل مصالحها الاقليمية على المصلحة القومية .

باعطاء الحرية لهذه الجماعات ، وفي كثير من الاحيان تحظر تكوينها بتاتا ؛ وعلى الرغم من ذلك ينص دستور الاتحاد السوفيتي صراحة على الدور الذي تؤديه الجماعات في الترشيح لعضوية مجلس السوفيت الاعلى مثل نقابات العمال والجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية .

٤ ــ وسائل جماعات الضغط :

سبق القول ان الاساليب التي تستخدمها جماعات الضغط لتحقيق اهدافها تختلف باختلاف النظام السياسي الذي تعمل فيه وباختلاف طبيعة الهدف الذي ترمي الى تحقيقه . وهذه الاساليب هي :

(أ) الاتصال المباشر بالحكومة : من الظواهر الحديثة في نظم الحكم ازدياد تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي ؛ وقد كان من نتيجة ذلك ان ارتبطت مصالح الافراد ارتباطا وثيقا بسياسة الحكومة ، خاصة وان ازدياد الرقابة الحكومية ؛ والاخذ بسياسة التوجيه الاقتصادي ؛ وزيادة التسلح ؛ كل أولئك جعل معظم النشاط الاقتصادي خاضعا للاشراف الحكومي . ويظهر ذلك واضحا حتى في الولايات المتحدة نفسها ؛ حيث تمد الحكومة بمعوناتها المالية صناعة بناء السفن وصناعة النقل ، كما تقوم بمهمة التنظيم لشئون التجارة ووسائل الاتصال ؛ وبتحديد أسعار السلع الزراعية وغيرها من السلع الاساسية (١٠٢) . وغير ذلك من التدابير التي اخضعت كثيرا من تصرفات الافراد للسياسة الحكومية .

ومن الطبيعي ان تتجه جماعات الضغط الى الاتصال بأعضاء الهيئة التنفيذية لمحاولة التأثير فيهم كي يستصدروا القرارات التي تتفق ومصالحها . ويتم هذا الاتصال بطريق مباشر في انجلترا ؛ حيث تلجأ الحكومة هناك الى مناقشة الجماعات المختلفة في القوانين المقترحة ؛ اما في الولايات المتحدة فتعمد الجماعات الى اغراق رئيس السلطة التنفيذية بفيض من الرسائل والبرقيات لوقف تنفيذ قانون ما ؛ أو وقف التصديق عليه ؛ أو التوصية بحذف بعض مواده ؛ أو اضافة مواد اخرى . وقد تطالب الجماعات السلطة التشريعية بتعديل القوانين تعديلا ينقص او يزيد من سلطان السلطة التنفيذية وفقا لمقتضيات مصلحة الجماعات . وربما تعاونت السلطة التنفيذية مع جماعات الضغط لضمان الحصول على موافقة السلطة التشريعية على بعض التشريعات المتفقة مع مصلحة الطرفين ؛ غير انه كثيرا ما تتعاون بعض الجماعات مع احدى المصالح الحكومية ضد مصلحة أخرى لتحقق لنفسها كسبا على حساب خلاف قائم داخل السلطة التنفيذية .

---

(١٠٢) يطلق على ازدياد الاشراف الحكومي في أمريكا اسم « الحكومة الكبرى»
Big Government

(ب) التأثير فى اعضاء المجلس : لا شك ان المجلس هو الميدان الرئيسى لنشاط جماعات الضغط ، خاصة فى الدول الرئاسية ، وفى الدول البرلمانية التى تفوق فيها قوة المجلس قوة الحكومة على ما سلف القول . وقد يكون الغرض من التأثير فى المجلس الحصول على الموافقة على تعديل دستورى مقترح أو اسقاطه ، أو الموافقة على مشروع قانون أو رفضه أو تعديله ، حسبما يتفق وسياسة الجماعة . وتستعمل جماعات الضغط وسائل عديدة للتأثير فى المجلس ، منها تقديم الهدايا والرشاوى للاعضاء ، واقامة الحفلات والولائم الفاخرة ، غير ان هذه الوسائل صارت مستهجنة ولاقت معارضة شديدة من الراى العام ، مما أدى الى التقليل من شأنها ولو ظاهريا .

ولجأت جماعات الضغط فى الولايات المتحدة الى انشاء مكاتب خاصة فى كل انحاء الدولة زودتها بطائفة من الكتاب والناشرين ورجال القانون والدعاية والابحاث العلمية ، ومهمة هذه المكاتب هى تزويد اعضاء الكونجرس بالمعلومات اللازمة بشأن موضوع معين ، فتجمع الادلة ومشروعات القوانين المماثلة وتبحث التعديلات المحتملة ، كما تضع التقارير المطلوب تقديمها الى اللجان وتعهد هذه المكاتب الى بعض اعضاء الكونجرس بعرض وجهة نظرها امام المجلس والدفاع عن قضاياها ، وذلك مقابل أجر ثابت أو مكافأة ، كما تعين كل جماعة ممثلا لها فى الكونجرس مهمته الاتصال بالاعضاء ، ويشترط القانون الامريكى على الجماعات تسجيل موظفيها فى سكرتيرية الكونجرس .

وقد تسعى الجماعات الى تأييد بعض المرشحين لعضوية الكونجرس المؤيدين لآرائهم ، وامدادهم بالمال اللازم لمواصلة الحملة الانتخابية ، وعلى الرغم من أن القانون يحرم على نقابات العمال دفع اعانات او انفاق اموال للتأثير فى انتخابات الكونجرس او الرئاسة ، فقد ثبت ان معظم النقابات وكثيرا من الشركات الكبرى تواصل تقديم المساعدات الى كثير من المرشحين .

(ج) تعبئة الراى العام : لما كانت الحكومات تعتمد فى بقائها على تأييد الراى العام ، فطبيعى ان تعير جماعات الضغط اهتماما كبيرا لتعبئة الراى العام وتوجيهه فى كثير من الاحيان الى تحقيق اهدافها ، ولا شك أن هذه الجماعات قادرة بما لديها من موارد مالية كبيرة على هذا التوجيه فى طريق مصلحتها وحمل الحكومة والمجلس على تبنى قضاياها . وتلجأ الجماعات الى استخدام مختلف الوسائل التى تؤثر فى الراى العام ، مثل اصدار النشرات وتوزيعها ، وعقد الندوات ، والقاء المحاضرات ، واستخدام الاذاعة والتلفزيون ، وما الى ذلك من مختلف وسائل الاتصال بالراى العام ، فاذا ما تحقق لها اقتناع الراى العام بقضيتها حثته على كتابة الرسائل والبرقيات للمجلس أو للحكومة ، حتى يتم التعديل المطلوب لمشروع قانون ، أو لسياسة حكومية . وتسمى هذه الوسيلة باسم الضغط الجذرى ، أى ضغط طبقة عامة الشعب .

وقد تتعاون جماعات الضغط بعضها مع بعض لتحقيق اكبر قدر من الضغط على السلطات الحاكمة ، وهذا التعاون يظهر جماعات الضغط بمظهر المؤيد من الراى العام . وفى سبيل تحقيق هذا التعاون تتنازل جماعات منها عن خلافاتها الاساسية لتضمن الحصول على تايبد جماعات اخرى لها عند عرض قضاياها على المجلس ، وفى كثير من الاحيان يتم هذا التعاون عن طريق اتفاقات صريحة أو عقود رسمية ، وقد تنشأ جماعة ضغط مهمتها الاساسية السعى الى التوفيق بين مختلف الجماعات ، وهى تتكون من ممثلين ينوبون عن الجماعات المختلفة ، وتنفض هذه الجماعة بمجرد تحقيق الغرض من تكوينها .

٥ ــ جماعات الضغط والديمقراطية :

قبل ان نبدأ بشرح اثر جماعات الضغط فى الديمقراطية يجب ان نفرق بينها وبين الاحزاب السياسية ، ويقتضينا هذا التفريق أن نمهد بملاحظة هى ان الاحزاب تنشأ اصلا لبلوغ غرض سياسى ، اما جماعات الضغط فتنشأ لقضاء مصلحة اقتصادية او اجتماعية لمجموعة من الافراد ، وان كانت قد تستعمل الوسائل السياسية فى هذا السبيل ، فالهدف اذن هو الفارق الاساسى بين الاثنين ، لان الحزب يهدف الى الاستيلاء على السلطة السياسية او الاشتراك فيها ، بينما يقتصر هدف جماعات الضغط على تحقيق مصلحة الجماعة دون مطمع فى السيطرة على الحكم . وهذا الفرق يتبدى واضحا فى الدول الآخذه بنظام الحزبين ، ولكنه يتضاءل فى الدول الآخذه بنظام تعدد الاحزاب ، حيث تقوم الاحزاب على اسس ومبادىء ثابتة مما يجعلها شبيهة بجماعات الضغط الى حد كبير . وعلى سبيل التبسيط يمكننا التميز بين جماعات الضغط و الاحزاب السياسية فى الامرين التاليين :

أولا : ان الاغلبية العظمى من جماعات الضغط لا يكون غرضها الوحيد بلوغ هدف سياسى ، وحتى لو انشئت جماعة منها لهذا الغرض فان مهمتها تنتهى ببلوغه ثم تنفض ، ومن هنا لا تضع هذه الجماعات لنفسها برنامجا سياسيا عاما كالاحزاب السياسية .

ثانيا : ان جماعات الضغط ، خلافا للاحزاب السياسية ، لا تقدم مرشحين لها فى الانتخابات العامة ، وان كانت تعمل على تأييد بعض المرشحين وفحوى ذلك ان جماعات الضغط لا تخوض بنفسها المعركة السياسية فى الانتخابات العامة ، وهذا هو فى الواقع الفارق الاساسى الفاصل بينها وبين الاحزاب .

اما من ناحية اثر جماعات الضغط على الديمقراطية فقد يبدو أن هناك تعارضا بين الحريات الفردية وبين تصرفات جماعات الضغط ، ولكن جماعات الضغط ما هى فى الحقيقة الا وسيلة منظمة للدفاع عن مصالح الافراد

وحرياتهم شأنها فى ذلك شــأن الهيئات الاخــرى التى ترعى مصالح بعض الفئات ، فالطبقة العاملة ترى أن خـير وسيلة للدفاع عن مصالحها هى تكوين النقابات ، أو الانضمام الى الاحزاب الاشتراكيـــة ، فيرى أصحاب الاعمال مقابل ذلك أن يؤلفوا اتحادات تصون مصالحهم حيال تكتلات العمال .

ولكن لا يمكن أن ننكر من الناحيــة الاخرى ان نشاط جماعات الضغط يتعارض تماما مع النظرية الديمقراطية التحررية التى تنص على أن للمواطنين كأفراد حق الاشتراك فى العمل السياسى ، ومادمنا نسلم بأن المواطن لا يستطيع كفرد أن يكفل مصالحه ، وما دمنا نسلم ايضا بأنه لا يصـــح ترك زمام الامـــر كله فى أيـــدى هذه الجماعات ، فان ذلك يؤدى بنا الى الاعتقاد بضرورة اشتراك الاثنين معـــا فى العمل السياسى .

بقى ان نقول ان كثيرين من الكتاب يهاجمون جماعات الضـــغط ، وحجتهم فى ذلك :

١ ــ أن جماعات الضغط تقوم على أساس تحقيق مصالح طبقية ، مما يتعارض مـــع المصلحة العامة ، وتامين هذه المصلحة من أوجب واجبـــات الديمقراطية الحديثة .

٢ ــ أن جماعات الضغط تفرض على اعضائها الولاء لهـــا ، وهذا يتنافى مع ولاء العضـــو للجماعة الكبرى وهى الدولة .

٣ ــ يساور الطبقة المتوسطة خــوف كبير من تكتل العمال فى نقابات قوية قـــد تهدد فى النهاية بتغليب مصلحة الطبقـــة العاملة على ما عداها من مصالح ، وتنذر باقامة دكتاتورية البروليتاريا .

٤ ــ يتبع كثير من جماعات الضغط وسائل مجافية للخلق فى ســـبيل تحقيق أغراضها ، مثـــل الرشوة ومثل الوسائل القهرية ، ويتضـــح ذلك من قول رئيس الولايات المتحدة السابق ترومان : ان جماعـــات الضغط تقوض بنيان الحكومات البرلمانيـــة وتعوق مسعى الدولة لاســـعاد مجموع الشعب ، لا سيما أن هـــذه الجماعات تعتمـــد فى تحقيق اهدافها على رشوة اعضـــاء الكونجرس وتقديم الهدايا وغير ذلك من الاساليب المنافية للاخلاق .

٥ ــ ان جماعات الضغط لا تمثل المصالح المتعارضة لجميع فئات المجتمع ، فبينما توجـــد جماعات ضغط للمنتخبين مثـــلا ، لا توجد جماعات تقابلهـــا للمستهلكين ، وهلم جـــرا . ومن ذلك يتبين انـــه حين تحقق جماعات الضغط اهدافها فانما يكون ذلك لمصـــلحة فئـــة على حساب فئة أو فئات اخرى من الشعب قـــد تكون أكبر منهـــا .

٦ — ان زمام الامــور فى جماعات الضغط تستأثر به عــادة فئة قليلة من الزعمــاء وبعض الموظفين المأجورين ، وهؤلاء هم الذين يرســمون السياسة العامة للجماعة غير مكترثين بآراء المعارضين داخــل الجماعة نفسها ولو كانوا اغلبيــة . وهذه الفئة القلية تسعى الى تحقيق اغراضهــا باسم الجماعة دون ان تضطلع بادنى مسئولية قبل باقى اعضاء الجماعة ودون مبالاة بالمصلحــة العــامة .

ولكن هذه المطاعن والمســاوىء ، وهى صحيحة فى معظمها ، تقابلهــا محاســن وفوائد كثيرة تقدمها جماعات الضغط للنظام السياسى ، خلاصتها :

١ — أن جماعة المصلحين الذين يندون بمساوىء جماعات الضــغط هم انفسهم فى حاجــة الى أن ينتظموا فى جماعات كى يمكنهم التغلب على هــذه المساوىء..

٢ — ان نمو الجهاز الحكومى وازدياد عــدد موظفيه يهدد بالقضاء على حريات الافراد ، ما لم ينتظم هؤلاء الافــراد فى جماعات قوية تستطيع أن تكون نــدا لهذا الجهاز ، وأن تحمى حرياتهم من استفحــال نمو هذا الجهــاز باســتمرار .

٣ — تقوم جماعات الضغط بالتأثير فى الحكومة طــوال الفترات بين الانتخابات العامة ؛ هــذا بينما يكون الفــرد فى هذه الفترات عاجزا عن احداث أى تأثير يقابله .

ولا يتبادر الى الذهن ان جماعات الضغط تقوم بأعمالها دون عــون من الفــرد ، ذلك انها ليست الا مجموعة من الافراد تحتاج الى تعضيدهم المتواصل لكى تظل الجماعة مترابطة متماسكة الكيان والواقع أن الفــرد اقــدر على ممارسة حقه السياسى داخل الجماعة منه لو كان خارجها ، كمــا أن زعمــاء الجماعة لا يتمتعون بنفوذ مطــلق على الاعضاء كمــا يعتقد البعض ، فالزعيم الناجح الحريص على دوام زعامته يعوزه التعــرف على الراى العــام داخل جماعته واحــترامه .

٤ — اما المساوىء الاخلاقية فهى اولا لا تنفى عنهم انهم يعملون عــلى مسايرة الناموس الطبيعى ، وهو ضرورة بقــاء الجماعات . وثانيا يمكن علاج هذه المساوىء بواسطة التدخــل الحكومى واصــدار التشريعات المنظمــة للجماعات كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية (١٠٣) .

---

(١٠٣) القانون الاتحادى لتنظيم اللوبيهات الذى صــدر سنة ١٩٤٦
Fpderal Regulation of Lobbying act

٥ — أن هذه الجماعات تملك بحكم تخصصها وتمرسها بمهامها وسائل الوقوف على البيانات والاتصال بالجهات الموثوق بها واهل الخبرة في مختلف الوان المعارف ، ومن ثم يسهل على الحكومة دراسة مشروعات القوانين المقترحة وايسر طرق تنفيذها . يضاف الى ذلك ان الجماعات اكثر تأثرا بالقرارات الحكومية من الافراد ، واقدر منهم على استثارة المعارضة السريعة الفعالة تجاه القرارات الحكومية المجحفة بحقوق الافراد والضارة بمصالحهم ، واذا فرض أن عملت جماعات على تحقيق مصالحها الخاصة غير عابئة بالمصلحة العامة فان هذا يصدق على الكثير من الافراد وعلى الحكومة نفسها .

المبحث الثالث

الرأى العام

١ — طبيعة الرأى العام :

هناك تعريفات متعددة للرأى العام ، فالاستاذ ليونارد دوب يقترح التعريف العملى الآتى : « يشير الرأى العام الى اتجاهات افراد الشعب ازاء مشكلة ما فى حالة انتمائهم الى مجموعة اجتماعية واحدة (١٠٤) » . اما الاستاذ وليم البيج فيعرفه بأنه : « تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها » .

والواقع ان عبارة « الرأى العام » تستعمل عادة للدلالة على تجميع آراء الناس بشأن المسائل التى تؤثر فى المجتمع او تهمه ، وهو بهذا المعنى يحمل فى طياته مجموعة مختلفة من الآراء والمعتقدات والآمال والاحقاد ، فالرأى العام اذن غامض وغير ثابت ، اذ يتغير من يوم الى يوم ومن أسبوع الى

= ويتضمن هذا القانون ما يأتى :

(أ) ضرورة تسجيل اسماء الاشخاص الذين ينوون القيام بضغط على اعضاء الكونجرس ، فيعطى كل منهم بيانات عن اسمه ووظيفته والجماعة التى ينتمى اليها ومقدار ما يتقاضاه منها ومقدار ما ينفقه لهذا الغرض .

(ب) أن يقدم تقريرا كل ثلاثة اشهر عن جميع الاموال التى تسلمها وانفقها اثناء هذه المدة .

(جـ) تحفظ هذه التقارير بانتظام فى سجل الكونجرس .

(د) من يخالف هذا القانون يتعرض لغرامة لا تزيد على ٥٠٠٠ دولار والسجن لمدة اقصاها ١٢ شهرا ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كما يحرم ممارسة الضغط مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من قرار الاتهام .

(١٠٤) لعل الاستاذ دوب يقصد ان الرأى العام ما هو فى الواقع الا رأى الفئة الاجتماعية التى تتأثر بالمشكلة اكثر من غيرها .

آخــر ، وفى خضم هذا الغموض تجتــاز جميع المشاكل ذات الاهمية طورا من التجمــع والتوضح حتى تطفو على السطح بعض الآراء ، او مجموعة مترابطــة من الآراء تؤمن بكل منهــا مجموعات الشعب المختلفــة ، فاذا ما تمكن راى منها ان يحــوز تعضيد اغلبية الشعب ظهرت لهــذا الراى قوة هى ما يعبر عنه بالراى العام ، والراى العام حين يبلغ هــذه المرحلة من القوة يستطيع ان يخذل او يناصر مبــدا او اقتراحا ما ، ومن ثــم يكون هــو القوة الموجهــة للسلطة الحاكمة ، ومن الجائز ايضا ان ننظــر الى راى الشعب على انه يتكون من التيارات العاطفية المختلفة التى يناصر كل منها رايا معينا او مبــدا معينــا او اقتراحا معينا ، فاذا ما حــاز احــد هــذه التيارات قوة تفوق ما تحــوزه التيارات الاخــرى نتيجة تأييــد اغلبية الشعب له فانه يصبح « الراى العام » . وعلى الرغم من صعوبة قياس قــوة التيارات المختلفة قياســا دقيقا ، الا انه من المحتم ان يجىء وقت تظهر فيه قوة احــد التيارات واضحة ، فتصبح قــوة ملزمة على اعتبار انهــا تمثل الراى العــام ، ولكن هذا الالزام لا تكون له قوة القانون الا اذا طــرحت المشكلة للتصويت الشعبى ونال الاغلبية المقررة ومــع ذلك فان الحكومات الرشــيدة لا تستطيع ان تتجاهل اتجاهات الراى العــام بحجة عــدم وضوحه قانونا ، ولهذا فانها تطور سياستها وتشريعاتها لتتفق مع حقيقة الراى العــام ، وفى هــذا ما يدل على ان الشعب هو صاحب السلطة دائمــا مادامت الحكومة تعترف بارادته كلمــا اتضحت لها هذه الارادة دون ان تنتظر وضوحها وضوحا قانونيــا .

٢ ــ طــرق دراسة الراى العام :

(ا) طريقة الاستقصاء : كانت الطريقة المتبعة لمعرفة افكار الناس قديمــا هى دراســة الطبيعة البشرية ؛ ولم يــدر بخلد احــد فى العهد الحديث ان يسال الناس انفسهم عما يخامر خواطرهم ، وكــان يتبع فى ذلك طريقة الاستقصاء ، ونحواها توجيه اسئلة مكتوبة الى مجموعات من النــاس كل منها ينتمــى الى فئة من الفئات التى يتكون منها الشعب ، وبعبــارة اخرى اخــذ نمــوذج من آراء كل فئة ، وبعــد دراسة هذه النمــاذج ، ووزنها تراعى فيه فئات الشعب التى تمثلها هذه النماذج من حيث الكم والكيف يمكن لواضع الاستقصاء ان يتبين اتجاه الراى العام بشأن مسالة متنازع عليها ، او بشــأن النتــائج المتوقعة لانتخابات عامة تشــغل اذهان الشــعب . وقد كانت جمــاعة الـــ Literary Digest اول من اجرى هذا النوع من الاستقصاء فى الولايات المتحدة وكان ذلك عام ١٩١٦ ، وظلت هــذه الجماعة تتنبأ بجميــع الانتخابات العامة التى جرت حتى سنة ١٩٣٦ بنجــاح تام ، وكانت طريقتهــا فى ذلك ان ترسل بطاقات بهــا اسئلة مطبوعة الى مجموعة من الافراد ينتمون الى جميع الفئات التى يتكون منها الشعب ، ثم تجمع ما يصــل اليها من اجابــات ، ومن هذه الاجابات تستطيع ان تتبين اتجــاه الراى العــام تجاه انتخابات عامة

مقبلة ، ولكن هــذه الجماعة جانبها الصواب فى التنبؤ بنتائج انتخابات سنة ١٩٣٦ ممــا ادى الى انهيــارها ، ولعل خطأها راجــع الى اخفاقهـــا فى الحصول على نماذج تمثــل الهيئة الناخبة تمثيلا صحيحا . ثم ظهرت بعــد ذلك هيئات أخرى واصلت مهمة جماعة الـــ Literary Digest اهمها المعهد الامريكى للراى العام (جالوب) ، غير انهـــا ايضا فشلت فى التنبؤ بانتخابات الرئاسة سنة ١٩٤٨ ، مما زعزع ثقة الناس فى اعتبــار الاستقصاء وسيلة للتعرف على اتجاهات الراى العام ، حتى لقــد اعتقد كثيرون ان الاستقصاء قد قضى عليه تماما ، ولكنا نخالف هذا الراى ونقــول انه ما زال باقيــا ، وكل ما هنا لك انه علم حديث يجتاز مرحلة من مراحل نموه ، وانـــه على الرغــم من الاخطاء العديدة التى ارتكبت باسمه فانه سائر نحــو النجاح ولربما يحقق نتائج عظيمة فى المستقبل .

(ب) طريقة مقاييس وجهات النظر : ان هــذه الطريقة قريبة الشــبه بالاستقصاء ، ولكنها أدق منه ، فالاسئلة الموجهة الى الناس بمقتضى هــذه الطريقة تعنى بمعرفة مبلغ اقتناعهم بالــراى الذى يبدونه او مدى معارضتهم لمشروع ما ، غير انه يؤخــذ على هذه الطريقة انهــا تحتاج الى زمن طــويل ومجهود شاق ، مما جعلها اقل استعمالا من طريقة الاستقصاء .

(جـ) طريقة المقابلات الشخصية : هــذه الطريقة تحتم على المهتــمين بمعرفة الراى العـــام الاتصال المباشر بافراد الشــعب وتقصى آرائهم تفصيلا بخصوص المسائل المختلف عليهـــا ، والعيوب الظاهرة لهــذه الطريقة هى عيوب الطريقة السابقة بعينها .

(د) طريقة المناظرات والمناقشات : وهذه الوسيلة تعتمد على جمــع بضعة افراد بارزين من ذوى الراى فى المسائل العـــامة ، وتهيئة فرصـــة لاجـــراء مناقشة علنيــة بينهم ، ويشترك فيها الجمهور فى كثير من الاحيـــان ، وقد يظهر من ثنايا الجــدل والنقاش اتجاهات الراى العام فى الموضوع المطروح . وهذه الطريقة تتميز بالبساطة وقلة التكاليف وكثيرا ما تسفر عن نتائـــج صائبة اذ تكشف عن حقيقة اتجاهات الرى العام .

(هـ) الدراســـة الاحصائية التاريخية : تعتمد هذه الطريقة على جمــع الحقائق التاريخية ودرسها واستخلاص اتجاهات عامة منهـــا تصلح اســاســـا طيبا للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلة .

والواقع ان دراسة الراى العام تتصـــل بدراسة العلوم الاجتماعية كلهـــا ، اذ هى فــرع من هذه العلوم ، فضعفها او قوتهـــا انما يرجع الى ضعف او قوة الدراسة فى هــذه العلوم .

٣ ــ طرق التاثير فى الراى العام :

لا شك ان مواطــن القوى التي تشترك في تكوين الراى العــام هى الاسرة ودور العبادة والمدرسة ، وان اهم وسائل توجيه هــذا الراى هى الصحافة والاذاعــه وافلام السينما ، الى جانب مجموعـــة من الوسائل الثانوية مثــل الكتب والمجلات ، وانضم اليهــا اخيرا التلفزيون ، ويبــدو انه يتطور بسرعة ليحتل بين هذه الوسـائل مكانة مرموقة .

والصحافة تؤثر فى الراى العام عن طريق الاخبار والمقالات الافتتاحية والتعليقات والمقتطفات والصور والرســوم ، وما دام يراعى فيهــا الصــدق والامانة ومجانبة التحــيز فانها تؤدى خدمــة لا تقــدر فى بسط مشكلات الساعة للمواطنين . ولقــد كانت الآراء التى تقــدم فى المقالات الافتتاحية للصحف فى الزمن الماضى ذات وزن كبير ، وكان للكتاب الموثوق بهم تاثير كــبير فى الراى العــام . اما فى الزمن الحديث فاننــا نجــد قراء الصحف يغفلون عادة مقالاتها الافتتاحية ويولون اهتمامهم الى موادها الاخبارية ليتخــذوا منهــا مصــــدرا لتكوين آرائهم الخاصة . ومن هذا يتبين ان الراى العــام يتأثر اكثر ما يتاثر بنوع الاخبار المنشورة وبالطابــع الذى تتمــيز به فى عرضها ، وتلاقى الصحافة نقــدا شديدا ومستمرا حين لا تقدم الحقائق تقديمــا موضوعيا وتصبح عرضة لفقد ثقــة الراى العام بهــا ، وقد يرجع تحيز بعض الصحف الى ان ملاكها من افراد الناس ذوى المصالح الشخصية ، وقصــارى همهم ان يوحوا للشعب بسلوك معين ، او آراء معينــة . فهم يسيئون توجيه الراى العــــام لتحقيق مآربهم الخاصــة .

واذا استطاعت الصحف ان تغفل اخبارا فان الوقوف عليها ميسور بوسـائل الاتصال الحديثة كالراديو والافــلام السينمائية والتلفزيون ، ذلك ان اخبــار الناس وآراء الزعمــاء التى تهم الملايين من الناس ولم يكن يقراها الا القليل منهم ، اصــبحت الآن فى متنــاول الجميــع عن طريق الاذاعة والتلفزيون ، والكلمة المسموعة ايسر على المواطنين من الكلمة المكتوبة ، كمــا ان الكلمــة المرئية اوقع فى النفس من الكلمــة المسموعة ، ولاشــك ان مخترعات الراديو والتلفزيون اصبحت كبيرة الاثر فى الراى العام لما لهــا من قوة هائلة امــا فى تثقيف الناس ، واما فى تضليلهم .

٤ ــ نطاق الراى العــام :

لقد جابه اصطلاح الراى العام انتقادات عديدة ، منها ان هــذه التسمية لا يصح اطلاقها عليه لانه ليس بعــام وليس براى للاسباب الآتية :

١ ــ ان الآراء السـائدة تمثل فى الغالب اقلية قليلة من الخاصــة ذوى

المصالح ، ومن الرؤساء الموجهين ، اما عامة الشعب فاغلبه غير مكترث او جاهل او غير مطلع على حقائق الامور ، من هذا يتضح ان اسناد صفة العمومية الى الراى العام لا يتفق مع الواقع .

٢ — والراى العام ليس براى كذلك ، لان الراى مفروض فيه ان يكون وليد معلومات وافية دقيقة فى موضوع طرحته على بساط البحث بغية الوصول الى احكام ناضجة متزنة او نتائج صحيحة بعد تفكير ودراسة .

٣ — ان الكثير مما يسمى بالآراء ليس فى الحقيقة الا اتجاهات املاها التعصب ، او المعتقدات الموروثة ، او التقاليد البدائية ، فقلة من الافراد هى التى تملك المعلومات الصحيحة او التى تنزع الى اعمالها الفكر لتكوين الآراء ، اما اغلب الافراد فانهم يستوحون افكار غيرهم على غير وعى منهم ثم يتوهمون انها من بنات تفكيرهم .

ولكى يكون للراى العام نفوذه ووزنه لابد أن تتوافر ظروف معينة منها :

١ — يجب ان يكون افراد المجتمع واعين واذكياء وحذرين على الدوام فى تقبل الآراء التى تمس الشئون العامة .

٢ — يجب ان تتوافر لهم وحدة المصالح والتجانس فى البيئة والدين واللغة والجنس والطبقة ، لان الاختلاف البين فى ذلك يتعذر معه تكوين راى عام منسجم فى الشئون العامة .

٣ — يجب ان يكون هناك اتفاق واضح بين افراد المجتمع على طبيعة الحكومة التى يريدون أن يولوها أمورهم ، وعلى المثل القومية التى يستهدفونها .

٤ — يجب ان تكون وسائل الاعلام والتأثير فى الراى العام على اوسع نطاق ، وان تتوخى فيها الامانة والنزاهة ، والا تستخدم فى خداع الشعب او لتحقيق اغراض خاصة لمنفعة فئة انانية مستغلة .

٥ — أن تتوافر حرية الراى والكلمة ، وان تعطى الاقليات حق عرض آرائها وتوضيحها بطرق سلمية .



الكتاب الثالث
فى
العلاقات بين الدول



الفصـــل الاول

ماهيــة العلاقات الدوليــة

المبحث الاول

تعريف العلاقات الدولية

١ — علم العلاقات الدولية :

تعددت الاسماء التى تطلق على العلاقات الدولية ، فأحيانا تسمى « الشئون الدولية International Affairs » . واحيانا اخرى تسمى « الشئون العالمية World Affairs » . وقد تسمى « الشئون الخارجية Foreign Affairs ، أو « السياسة الدولية International Politics » . ونحن نفضل اسم « العلاقات الدولية » على غيره ؛ لان كلمة « علاقة » توضح فكرة الرابطة الوثيقة التى تجمع بين الدول . كما انها ادق دلالة من كلمة « شئون » . ولان كلمة « دولية » تحدد الموضوع وتبرز أن محور الدراسة لهذا العلم يدور حول الدول . كما اننا نفضل عدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية ؛ لانه اذا كان الجانب السياسى هو الغالب فيها فان لبعض العناصر الاخرى من ثقافية واقتصادية واجتماعية اثرا لا يقل عن السياسة .

واذا كانت مادة العلاقات الدولية تتناول دراسة الصلات التى تربط مختلف الدول . فهل تشمل كل انواع الصلات . ام انها تشمل منها انواعا بعينها . وعلى سبيل المثال : هل الصلات المتعلقة باقامة مباراة دولية فى كرة القدم او نحوها من المباريات الرياضية تدخل فى نطاق هذه المادة ؟ وهل تدخل فيها ايضا صفقة تجارية تمت بين شركتين من دولتين مختلفتين وبعبارة عامة : ما هى الصلة الدولية التى تدخل فى نطاق دراسة مادة العلاقات الدولية ، وما هى التى لا تدخل ؟ ان العلماء الذين تخصصوا فى دراسة العلاقات الدولية يختلفون فى ذلك ؛ فمنهم من يرى أن قوام مادة العلاقات الدولية هو السياسة ؛ فكل ماله تاثير مباشر فى السياسة يدخل فى نطاق هذه المادة ؛ فالمباراة الرياضية او الصفقة التجارية اذا كان لواحدة منهما اثر سياسى مباشر فانها تعتبر من صميم مادة العلاقات الدولية ، وتبعا لذلك يقولون ان المادة يجب أن تسمى « العلاقات السياسية الدولية » . ومن علماء هذه المادة من يقولون ان المعيار فى تحديد ما يدخل فى نطاق دراسة هذه المادة هو مدى اثر الرابطة او العلاقة فى المجتمع الدولى بأسره ؛ فكل علاقة يكون لهـا اثر فى المجتمع الدولى عامة تدخل فى دائرة هذه

(م — ٢٢ المدخل)

الدراسة (١) . ووفقا لآراء هؤولاء العلماء يكون مقتضى دراسة العلاقات الدولية دراسة كل الاتصالات ، سواء ما يتناول منها الدول والشعوب والسلع والافكار بشرط ان تتعدى الحدود ، وان تؤثر في المجتمع الدولي جميعه .

وقد تضمنت تقارير المؤتمرات العلمية التى نظمتها هيئة اليونسكو لبحث موضوع العلوم السياسية ان مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواد فرعية ، ولكنها متصلة . وهى :

١ — السياسة الدولية : وتتناول دراسة السياسات الخارجيـــة للدول وتفاعل تلك السياسات بعضها ببعض .

٢ — التنظيم الدولى ، ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية من عالميـــة مثل الامم المتحدة ، او اقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحـــاد الامريكى ، أو فنيـــة مثل هيئة العمل الدولية .

٣ — القانون الدولى ، ويتناول دراسة القواعد القانونية التى تنظـــم علاقات الدول بعضـها ببعض ، وعلاقاتها بالتنظيمات الدولية .

ونحن ، وان كنا نقـــر ما جاء في مؤتمرات اليونسكو ، سنكتفى فى هـــذا الكتاب الذى نعـــده مدخلا لبعض العلوم السياسية بدراسة موجزة لبعض نواحى العلاقات الدوليـــة .

٢ — العلاقات الدولية والعلوم السياسية :

العلماء لا يجمعون على أن مادة العلاقات الدولية جـــزء من علم السياسة ، فان منهم من يرى انهـــا مادة مستقلة قائمة بنفسها ، وفى الاجتماع الدولى الذى نظمته هيئة اليونسكو فى مدينة كمبردج بانجلترا فى ابريل سنة ١٩٥٢ لدراسة هذا الموضوع تم الاتفاق تقريبا على ان مـــادة العلاقات الدوليـــة جزء من مادة علم السياسة واستندوا فى قرارهم هذا الى حجج منهـــا : ١ — ان هـــدف كل العلاقات الدولية وعلم السياسة واحـــد ، وهو دراسة السلطـــة والجماعة ســـواء اكانت كل منهما محلية او قومية أو دولية ٢ — ان وسائل البحث واسس الدراسة فى كل من العلاقات وعلم السياسة واحدة ٣ — ان علم السياســـة يـــدور حول دراسة الدولة ، ولا يمكن ان تقـــوم علاقات دولية بغير وجـــود دولة ، واذن فمادة العلاقات الدولية جـــزء من مادة العلوم السياسية ٤ — ان دراسة السياسة الخارجية للدولة جـــزء اساسى من مـــادة العلاقات ، وهذه

(١) غزو الفضاء الخارجي يدخل في دائرة هذه الدراسة ، رغم ان الفضاء لا يدخل في حيازة دولة معينة ، لان كل ما يتصل به له أثر في المجتمع الدولي .

السياسة الخارجية مرتبطة بنظام الحكم داخل الدولة ، كما أن نظام الحكم جزء من مادة علم السياسة ، واذن فالعلاقات الدولية جزء من علم السياسة

٥ — دراسة السياسة الداخلية للدولة وهى جزء من دراسات علم السياسة ، ودراسة السياسة الخارجية وهى جزء من دراسات العلاقات الدولية ، بينهما روابط وثيقة لا تقبل الانفصال ، وعلى هذا فعلم السياسة والعلاقات الدولية متصلان ولا انفصال بينهما .

المبحث الثانى

تطور العلاقات الدولية

نشأت العلاقات الدولية منذ نشأت الجماعات البشرية ، وقامت القبائل ثم تطورت ، وعرفت الحرب والسلم والصفقات التجارية ، لذلك نستطيع أن نقول ان هذه العلاقات قديمة قدم وجود الانسان ، وان كان كثير من العلماء يرون ان العلاقات الدولية بمفهومها الحديث لم تنشأ الا منذ نشأت الدول ، اى انها لم يكن لها وجود قبل مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، ولكن اصحاب هذا الراى ارخوا هذه البداية لنشأة العلاقات الدولية بالنظر الى بلاد الغرب دون الشرق ، ولكنا نرى أن العلاقات الدولية ترجع الى ما قبل هذا المؤتمر بأجيال كثيرة . والكشوف الاثرية توضح أنه نشأت علاقات دولية منظمة بين بلاد ما بين النهرين وبعضها منذ نحو ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد . ومن ذلك الاتفاق بين مدينتى لاجاش وامة من جانب ، ومدينة شط الحى ومدن بابل من جانب آخر ، وعلى فض النزاع حول الحدود ، وذلك حوالى سنة ٢٨٥٠ قبل الميلاد . وسنتناول فيما يلى تطور العلاقات الدولية فى مختلف العصور :

١ — العلاقات الدولية فى العصور القديمة :

(أ) **العلاقات الدولية فى عهد الفراعنة :** كانت مصر الفرعونية (٢) ذات علاقات دولية بالدول المجاورة لها ، مثل النوبة جنوبا ، وسوريا وفينقيا وفلسطين شرقا ، وليبيا غربا ، ومملكة كريت وجزر بحر ايجه شمالا . واتبعت مصر كثيرا من القواعد التى لا تكاد تختلف عما هو متبع اليوم فى السياسة الخارجية ، ومن ذلك انها كانت تتبع :

(أ) سياسة خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى مع امارات سوريا وفلسطين باثارة المنازعات بينهما لكى لا تتحالف قواهما ، ولكى لا تكون واحدة

---

(٢) راجع ص ١٥ الى ص ٢٠ من هذا المؤلف .

منهـــا اقوى من الاخرى فتتمكن من السيطرة عليها ، ويكون فى ذلك تهـــديد لسلطان مصـــر الفرعونية .

(ب) سياسة تقديم المعونات المالية والهدايا الى ملوك البلاد المجـــاورة لهـــا وأمرائها .

(ج) وسيلة المصاهرة والزواج . وقبول شـــباب البلاد المجاورة لتربيتهم فى بلاط ملكها . لتوثيق الروابط بينها وبين الدول المختلفة .

ومعاهدة التحالف التى أبرمت بين الفرعون رمسيس الثانى وبين حتتيار الثالث ملك الحيثيين من اقوى الدلائل على مبلـــغ ما وصلت اليه مصـــر من التقدم فى العلاقات الدولية والمعاهدة التى أبرمت بين هذين العـــاهلين ســـنه ١٢٧٨ قبل الميلاد تتضمن النقط الآتية :

١ ـــ مبـــدأ السلام الدائم بين الدولتين .

٢ ـــ مبدأ التحالف الدفاعى بين الدولتين ضد أى عدوان يأتى من الخارج . فبمقتضى هذه المعاهدة تلتزم كل من الدولتين بتقـــديم المساعدة العســـكرية للدولة التى يعتدى عليهـــا عدو خارجى . كمـــا تلتزم أيضـــا بالمساعدة اذا قامت ثورة داخليـــة ضد اى الملكين .

٣ ـــ تسليم اللاجئين السياسيين لبلادهم ، بمقتضى قواعد خاصة بحسن معاملتهم عقب ترحيلهم الى وطنهم .

ويلاحظ أن هذه المعاهدة التى تمت نتيجة للصلح بين الملكين لم تشر الى حـــدود المملكتين على خلاف ما هـــو معروف فى المعاهدات الحديثة ، ويرجـــع ذلك الى انه ربما كان هناك حـــد معترف به ، فلا داعى لذكره فى المعـــاهدة ، أو ان الحدود لم تكن موضوع النزاع .

(ب) العلاقات الدولية فى عهد الاغريق : كانت العلاقات الدولية التى قامت بين مختلف المدن اليونانية (٣) تتصف بالثبات والنظام ، وفى وقت السلم كانت قائمة على المعاهد . وتبـــادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة ، فاذا قامت خلافات بينهما لجأت الى التحكيم ، كما جاء ذلك صراحة فى معاهدة الصـــلح بين اسبارطة وارجوس المبرمة سنة ٤٧٠ قبل الميـــلاد . أما وقت الحـــرب فالعلاقات بين المـــدن اليونانية بعضهـــا وبعض تكون خاضعة لقواعد منهـــا : ١ ـــ لا تبدأ الحرب الا بعـــد الاعلان بهـــا ٢ ـــ اعتبار المعابد والملاعب أماكن مصونة الحـــرمة ٣ ـــ عدم الاعتداء على الجرحى والاسرى .

---

(٣) راجع ص ٢٦ الى ص ٤٧ من هـذا المؤلف .

ولم يكن لتلك العلاقات فيما بعد اثر فى السياسة الدولية لاسباب ، فى مقدمتها :

١ — أن المدن اليونانية لم تعترف لغيرها من الدول بتلك القواعد اذ انها تراها اقل منها شأنا .

٢ — أن العلاقات بين الدويلات اليونانية كانت فى واقع الامر علاقات داخلية بين مدن ، وانه وان كان كل منهما معتبرا بمثابة دولة مستقلة ، فان روابط الدم واللغة والعبادة والجوار تجمع بينهما وتجعلها داخلية أكثر مما هى خارجية .

٣ — ومع أنها كانت ترى غيرها من الدول اقل شأنا فانها لم تكن ذات قوة تمكنها من فرض سيطرتها أو قواعد علاقاتها على غيرها من الدول ، وظل الامر كذلك حتى بدأ عصر الاسكندر المقدونى .

(جـ) **العلاقات الدولية فى عهد الرومان :** كانت الامبراطورية الرومانية (٤٦) تفضل استعمال القوة فى علاقاتها الخارجية على الاستعانة بالدبلوماسية كالمفاوضات والمعاهدات ، ورغم ذلك فان روما دخلت فى محالفات ، وعقدت معاهدات مع المدن التى تغلبت عليها ، ومنحتها نوعا من الحكم الذاتى والاستقلال الاسمى . أما علاقات روما بالدول المستقلة فى حوض البحر الابيض المتوسط فكانت اقرب ما تكون الى العلاقات التى كانت بين مختلف المدن اليونانية .

وكان الرومانيون ينظرون الى المعاهدات الدولية كنظرتهم الى عقود مبرمة فى ظل القانون الخاص ، من حيث شروط التكوين ، واركان الصحة ، وكل نواحى ابرامها ، واسباب فسخها . بل لقد وضعوا صيغا معينة لتلك المعاهدات ، منها معاهدات الصلح ، ومعاهدات وقف القتال ، ومعاهدات الهدنة .

ووضعوا ايضا قانون الشعوب Jus gentium ، وهو القانون الذى وضع لتنظيم العلاقات بين روما وغيرها من الامم والشعوب ، وقد تطور هذا القانون فيما بعد فصار أساسا لفكرة « القانون الطبيعى Jus naturale وهو مجموعة من المبادىء المثالية للعدل والانصاف وضعت لتكون بمثابة قانون يصلح تطبيقه على جميع الشعوب والاجناس ، وقد أصبحت هذه القواعد فيما بعد من المصادر الاولى للقانون الدولى العام الحديث . ومع تطور الامبراطورية الرومانية نشأ ما سمى « بقانون الاجانب Jus Peregrinum

---

(٤٦) راجع ص ٤٨ الى ص ٣د من هذا المؤلف .

فى شكل مجموعة من القواعد مستقلة عن قانون الشعوب ؛ وقد طبق هـذا القانون على سكان الاقاليم التى كان يتم فتحهـا ما عـدا الارقاء والذين لم يستحقوا بعد حق المواطنة الرومانية .

وكان مجلس الشيوخ الرومانى هو الذى يتولى ادارة السياسة الخارجية للبلاد ، ثم انتقلت سلطة مجلس الشيوخ الى الاباطـرة ؛ على أن يرجـع الامبراطـور الى مجلس الشيوخ للاسـتعانة بمشـورته . وكان هنـاك ديوان خاص بالشئون الخارجية College of Fetials مهمته الاولى رعاية العلاقات الدولية التى تقوم بين روما وغيرها من الـدول الاجنبيـة ؛ ومن مهامه ايضا فض ما قـد يقع من منازعات فى تقـدير مدى الحصانات والامتيازات التى تمنـح لسفراء الدول الاجنبية لدى روما او للبعثات الرومانيـة لدى الدول الاجنبية ؛ وكانت هذه البعثات تمثل مجلس الشيوخ ؛ ويختلف عـددها باختلاف اهمية الموضوع الذى تتولى معالجته .

وحين ضعفت الامبراطورية الرومانية ؛ وانقسمت الى دولتين : رومـا الغربية . وروما الشرقية . تحولت سياستها الخارجيـة من عسكرية الى دبلوماسية . وكانت السياسة الخارجيـة لروما الشرقية قائمة على النقـط الآتية : ١ ــ اضعاف القبائل والشعوب المجاورة لهـا بنشر الفرقة بينهـا ؛ واثارة الخصومات الداخلية فيهـا ٢ ــ شراء صداقة تلك القبائل والشعوب بالمنح والهدايا ٣ ــ نشر الديانة المسيحية بين اكبر عـدد ممكن من اهل تلك القبائل والشعوب .

ولتحقيق هذه السياسة انشـأ اباطرة بيزنطـة (روما الشرقيـة) فى القسطنطينية ديوانا خاصا لتولى الشئون الخارجية للدولة وتمرين المبعوثين الدبلوماسيين فى الخارج ممـن كانوا يكلفون باعداد تقارير عن الاوضـاع الداخلية فى البلاد التى يوفدون اليهـا . وهكذا ادخلت بيزنطـة جانبا جـديدا من الدبلوماسية . فبعد ان كانت مهمة الدبلوماسى مقصورة على أعلان وجهـة نظـر بلاده والدفاع عنها ؛ اصبح من مهامه استقصاء اسرار البلاد التى يبعث اليهـا ؛ وتعرف مواطن الضعف فيهـا ؛ والاحاطة بمبلغ أطماع حكامها ، ورسم الخطة لاستغلال كل ذلك لصالح وطنـه .

٢ ــ العلاقات الدولية والمسيحية :

فى العصور القديمة كانت العلاقات الدولية تقوم اصلا على التمييز بين الجماعات والاجناس ؛ فكانت كل امة تعتقـد انها متفوقة على كل ما عـداها من الامم جنسـا وحضـارة وديانة ؛ ثم ظهرت الدعوة المسيحية وهى تبشر بالسلام فى الارض وبمحبـة الناس على اسـاس انهم مجتمع بشرى واحـد

لا تفرق بينه الاجناس ولا الحدود ، ولا تقر بفضل امة على امة غيرها ، ولا تميز جنسا على جنس غيره .

وقد عبر الرسول بولس عن هذه العقيدة بقوله للكورنثيين : « لقد عمدنا جميعا روحا واحدة لنؤلف جسما واحدا ، ينتظم اليهود واليونانيين والعبيد والاحرار » . الا ان مبدا العالمية الذى رسمته المسيحية ، والدعوة الى السلام التى جعلتها من اسسها ، لم تجديا نفعا امام تفكك اوربا وانقسامها الى اقطاعيات وامارات يحارب بعضها بعضا ، حتى صارت حياة الامم المسيحية سلسلة من الحروب المتواصلة فيما بينها ؛ وان كان ظهور الاسلام وتهديده بانتزاع سيادة العالم من المسيحية ساعد على عودة شىء من الوئام بين الاوربيين لا سيما بعد وقوع الحروب الصليبية .

وقد قامت الكنيسة المسيحية بدور خطير فى العلاقات الدولية ، وبخاصة فى العصور الوسطى ، واتبعت لذلك عدة اساليب ، منها :

(ا) السلم الالهى : وكان بمثابة نوع من الحماية تطلبه الكنيسة لرجال الدين والرهبان والراهبات ، فكان يحرم على الامراء وعلى العسكريين اصابة احد من هؤلاء بأى سوء ، بل كانت مثل هذه الاصابة — لو حدثت — خطيئة يعاقب مرتكبها بأشد عقوبة دينية ، منها اصدار قرار بالحرمان ، او صب اللعنة على فرد أو على مقاطعة بأكملها .

(ب) الهدنة : وكانت تقضى بتخصيص بضع فترات وبضعة أيام فى السنة تحرم فيها الحرب تحريما قاطعا .

(ج) التحكيم البابوى : وكان يقوم فيه البابا بدور الحكم فى المنازعات التى تقع بين الدول ، أو بين الملوك والامراء . وقد يكون اوضح مثال على ذلك القرار الذى اصدر البابا اسكندر السادس عام ١٤٩٢ بتقسيم العالم الجديد (أمريكا) بين دولة أسبانيا ودولة البرتغال بعد ان اشتركتا فى الكشف عنه .

وأيا كان الامر ، فمما لا شك فيه ان المسيحية ادت دورا جوهريا فى وضع مبادىء الاخلاق الدولية ، وقواعد القانون الدولى ، وهى مبادىء وقواعد قصد بها تنظيم العلاقات بين دول العالم فى سبيل تحقيق السلام والامن الدوليين .

٣ ـ العلاقات الدولية والاسلام :

كان ظهور الاسلام ، وتكوين امبراطورية اسلامية (٥) تهدد أوربا بانتزاع سيادة المسيحية فيها ، حدثا جديدا فى تاريخ العلاقات الدولية ، وقد قام خلاف بين علماء المسلمين فى تفسير العلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التى لم تعتنق الاسلام ، فمنهم من قال بأن العلاقات الدولية بين الامة الاسلامية وغيرها من الامم غير الاسلامية لا تقوم الا على اساس الحرب والقتال ، واستند اصحاب هذا الراى الى الحجج الآتية :

اولا : فى القرآن الكريم امر للمسلمين بأن يقاتلوا غير المسلمين حتى يدخلوا فى دينهم او يعطوا الجزية (٦) .

ثانيا : فى الحديث الشريف تأييد لما تقدم من ان محاربة غير المسلمين هى طريق دعوتهم الى الاسلام (٧) .

ثالثا ـ نهى القرآن الكريم عن محالفة غير المسلمين (٨) .

والعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم ، وفقا لآراء هؤلاء العلماء ، يجب ان تكون خاضعة لمبدأ الجهاد المستمر ، وهو فرض على كل مسلم ، وينبنى على ذلك ان يكون ما بين المسلمين وغيرهم هو الحرب ، ويخلص من هذا ان يكون العالم دارين : دار الاسلام وهى التى يسودها الاسلام سواء اكان سكانها جميعا مسلمين ام ذميين ، ودار الحرب او دار الشرك وهى البلاد التى لا تجرى عليها احكام الاسلام .

وهناك فريق من علماء الاسلام قالوا ان العلاقات الدولية بين الامة الاسلامية وغيرها من الدول التى لم تدن بدين الاسلام قد تقوم على السلام وحجتهم فى ذلك :

اولا : ان الاسلام لا يجيز قتل الانسان لمجرد انه يدين بدين غير الاسلام (٩) .

ثانيا : ان آيات القتال فى القرآن الكريم جاءت فى كثير من السور المكية والمدنية موضحة السبب الذى من اجله اذن بالقتال ، وهو سبب لا يخرج

---

(٥) راجع ص ٧٠ الى ص ٧٥ من هذا المؤلف .

(٦) فى القرآن الكريم . « قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة » .

(٧) روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله » .

(٨) فى القرآن الكريم : « يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » .

(٩) جاء فى القرآن الكريم « ومن قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الارض فكأنما قتل الناس جميعا » .

فى مجموعه عن دفع الظلم ، والقضاء على الفتنة ، والدفاع عن النفس ، وحماية الدعوة (١٠) .

ثالثا : ان وسائل القهر والاكراه ليست من التدابير التى امر بها الدين بل أن أساس الايمان هو الاعتقاد الناتج عن الاقتناع (١١) .

وبناء على ذلك فالسياسة الخارجية للدولة الاسلامية ، وفقا لآراء العلماء ، تكون قائمة على المبادىء التالية :

(أ) دعوة غير المسلمين الى الاسلام فرض كفاية ، على أن تكون الدعوة وفق ما نص عليه القرآن الكريم اذ قال : « وجادلهم بالتى هى احسن » ويتم ذلك باعداد الدعاة وايفادهم الى البلاد غير الاسلامية .

(ب) أساس العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو السلام ، الا اذا طرأ ما يوجب الحرب ، كالعدوان ، أو الفتنة ، أو الوقوف فى وجه الدعوة .

هذا هو مجمل الجدل الفقهى الذى دار حول العلاقات الدولية فى عصر الاسلام ، أما من الناحية العلمية فنرى أن المفهوم الاول للعلاقات الدولية كان سائدا فى عصر النبى وخلفائه الراشدين لسببين : اولهما الدفاع عن الدين الجديد ، وثانيهما الدعوة اليه . ولم يظهر المفهوم الثانى للعلاقات الدولية الا فى عصر دولة العباسيين ، وبانقسام الدولة فى نهايته اهتمت بالعلاقات الودية مع الدول غير الاسلامية مثل القسطنطينية وروما والفرنجة والهند والصين ، وتطورت العلاقات بين المسلمين وغيرهم حتى وصلت الى حد التحالف وعقد المعاهدات مع غير المسلمين كما فعل هارون الرشيد مع الامبراطور شارلمان ، ثم تدهورت العلاقات بين المسلمين والغرب المسيحى بسبب اندلاع الحروب الصليبية فى الاراضى المقدسة ، غير أن الاسلام والتعاهد عاد الى سالف عهدهما وكان ذلك فى ظل الحكم العثمانى .

٤ — العلاقات الدولية فى عصر المؤتمرات :

يعتبر مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) الذى أنهى حرب الثلاثين سنة نقطة بداية فى تاريخ العلاقات الدولية ، حتى ان بعض العلماء يرى أن دراسة هذه المادة يجب ان تبدأ من هذا التاريخ . واهم ما استحدثته معاهدة وستفاليا فى نطاق العلاقات الدولية ما يلى :

---

(١٠) وضع القرآن الكريم ذلك فى قوله تعالى : « وقاتلوا فى سبيل الله حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله ، فان انتهوا فان الله لا يحب المعتدين » .

(١١) فى القرآن الكريم : « لا اكراه فى الدين . قد تبين الرشد من الغى » .

١ ـ تعتبر فاتحة لما سمى فيما بعد « دبلوماسية المؤتمرات Diplomacy of Conference التى اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والامرا لتبادل وجهات النظر . فصلح وستفاليا كان لاول اجتماع عقد بين الملوك والامراء فى هيئة مؤتمر .

٢ ـ اقرت مبدا المساواة بين الدول دون نظر الى نظمها الداخلية ، سواء اكانت تتبع النظام الملكى أو الجمهورى ، ودون نظر الى المذهب الدينى الذى تأخذ به ، كاثوليكيا كان او بروستانتيا ، فكان هذه المعاهدة كانت الخطوة الاولى نحو تسجيل علمانية العلاقات الدولية .

٣ ـ اقرت نظام احلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة التى كانت قائمة الى ذلك الوقت ، وان كانت اول بعثة دبلوماسية دائمة سبقت هذا المؤتمر ، وهى التى بعث بها دوق ميلانو الى جنوا سنة ١٤٥٥ م ولكن هذا النظام لم يستقر الا بعد معاهدة وستفاليا التى تلاها اقرار أهم القواعد الدبلوماسية من حصانات وامتيازات لرجال السلك الدبلوماسى ، وعدم التعرض لدار البعثة الدبلوماسية .

٤ ـ اخذت بفكرة توازن القوى باعتبارها وسيلة للعمل على استتباب السلام فى أوربا ، ومؤدى هذه النظرية انه اذا حاولت دولة ان تتسع على حساب غيرها من الدول فان الدول الاخرى يجب عليها ان تتحد ضدها لتحول بينها وبين هذا التوسع كى لا يختل توازن القوى . ولم ترد عبارة التوازن الدولى صراحة فى المعاهدة ، ولكن ظهر تطبيقها فى القرارات التى اتخذها المؤتمر .

وقد استقر الحال فى اوربا على هذا الوضع الى ان عمد لويس الرابع عشر ملك فرنسا الى توسيع ممتلكاته على حساب الدول المجاورة له ، دون مراعاة لمبدا توازن القوى اشرنا اليه لذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت معها فى حرب طويلة انتهت بابرام معاهدة او ترخت سنة ١٧١٣ م ، وبمقتضاها أعيد تنظيم اوربا على أساس فكرة توازن القوى ، تلا ذلك وقوع احداث دولية ذات شأن ، منها : ازدياد قوة روسيا ، وظهورها فى الصعيد الدولى ، واشتداد بأس بروسيا التى بلغت غاية قوتها فى عهد فردريك الاكبر (١٧٤٠ ـ ١٧٨٦) ، ومنها الثورة الامريكية ، واعلان استقلال الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٧٦ ، ومنها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، وقد جاءت بمبادئها المعروفة وبفكرة حق الامم فى اختيار ما تراه من النظم الدستورية .

هذه المبادىء الثورية هددت نظم الحكم فى البلاد المجاورة لها : فاتحدت الممالك واتفق الملوك والامراء على صد تيار النشاط الثورى الفرنسى

ذلك التيار الذي لم يقف عند حد اعلان المبادىء : بل سعى الى تطبيقها لتحرير الشعب ، ولكن بظهور نابليون انقلب الدفع الثورى الفرنسى الى حرب استعمارية ترمى الى تكوين امبراطورية تكون هى صاحبة السيادة ، فوقفت الشعوب وراء أمرائها وملوكها تشد أزرهم فى محاربة نابليون حتى تمت هزيمته .

واجتمعت الدول فى مؤتمر جديد هو مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ لاعادة تنظيم علاقاتها ببعضها ببعض ، ومن المبادىء التى سجلت فى هذا المؤتمر : ١ — مبدأ توازن القوى (١٢) ٢ — مبدأ المشروعية ، وهو اعادة الملوك الى عروشهم بما لهم فى ذلك من حق مشروع ٣ — مبدأ الحياد الدائم ، وقد وضعت سويسرا بمقتضى هذا المبدأ فى حال حيادهم (١٣) مبدأ حرية الملاحة فى الانهار الدولية ٥ — تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، ووضع قواعد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماسيين ٦ — تحريم تجارة الرقيق . وتلا مؤتمر فيينا سلسلة من المؤتمرات الدولية أطلق عليها فيما بعد اسم « الكونسرت الاوربى (١٤) » وكان الغرض منها تثبيت مبادىء مؤتمر فيينا .

ولما عاد الى فرنسا الحكم الملكى عقد الحلفاء الذين هزموا نابليون معاهدة باريس فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ، واثبتوا فيها انهم يعلنون العزم على تقرير سلام دائم بين الدول يقوم على أساس من « التوازن العادل » بين القوى المختلفة ، وعقب هذه المعاهدة عقدت المحالفة المقدسة ، وهى تصريح مشترك صدر من امبراطور روسيا وامبراطور النمسا وامبراطور بروسيا ، اعلنوا فيه ترابطهم وتحالفهم (١٥) ، وان كان هذا التصريح لا يتضمن غير مبادىء عامة لا تقيد الدول الموقعة عليه بأى التزام معين ، اما انجلترا فلم تنضم الى هذه

---

(١٢) فى سبيل تطبيق هذا المبدأ قرر المؤتمر اعادة المملكة البروسية والنمسوية . وضم دولتى السويد والنرويج فى اتحاد فعلى (انظر ص ١٨٩ ، ١٩٠ من هذا المؤلف) وضم بلجيكا الى هولندة ليجعل منها دولة واحدة قوية تكون حائلا دون توسع فرنسا . كما اقر تجزئة دولة بولونيا بين روسيا والنمسا وبروسيا .

(١٣) انظر ص ١٩٣ من هذا المؤلف .

(١٤) ان واضع الحجر الاول فى بناء الكونسرت الاوربى هو مؤتمر شاتيون الذى انعقد فى ٥ فبراير سنة ١٨١٤ وكان ذلك حين صرح ممثلو النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا لمندوب نابليون بانهم لا يمثلون انفسهم أو دولهم وحدها ، بل يمثلون أوربا كلها أيضا ، ويتكلمون باسمها .

(١٥) جاء فى هذا التصريح ان الملوك اعلنوا عزمهم على « ان يسترشدوا فى حكمهم لشعوبهم ، وفى علاقاتهم بحكومات الامم الاخرى ، بمبادىء المسيحية وهى : العدالة ، والتسامح ، والسلام . وان يعتبروا انفسهم أخوانا تربطهم الاخوة الصادقة . وان ينظروا الى شعوبهم نظرة الوالد الى اولاده » .

المحالفة المقدســـة . ولكنها ابرمت فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ معـــاهدة رباعيـة بينهـــا وبين روسيا وبروســـيا والنمسا مدتها عشرون سنة ، وبموجب هـــذه المعاهدة تلتزم الدول الموقعة عليها ان تحافظ بالقـــوة المسلحة على الاوضـــاع الاقليمية والسياسية التى تقررت فى مؤتمرات شـومون ، وفيينا ، وباريس ، وان لا تسمح بعودة عرش فرنســـا الى أحـــد من اسرة نابليون .

غير ان هذه الانظمـــة الرجعية لم تثبت طـــويلا امام حركة القوميات الجديدة فالوحدة التى فرضهـــا مؤتمر فيينا على بلجيكا وهولنـــدا سرعان ما انحلت باعلان بلجيكا استقلالهـــا سنة ١٨٣٠ مـــع حيدتها الدائمة . وقامت بعـــد ذلك الثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨ ، وفى اعقابها أعلنت الجمهورية فى فرنســـا ، واعادت النمســـا تكوينها كمملكة مزدوجة سميت (الامبراطورية النمســـوية المجرية (*) ، وتمت لايطاليـــا وحدتها وكذلك المانيا ، وبدأ تفكك الامبراطورية العثمانية ، فاستقلت الصرب ورومانيا والجبل الاسود وبلغاريا .

ولازمت القوميات حركة تشريعية قانونية ترمى الى وضع قواعـــد لتنظيم العلاقات بين الدول ، وتاليف منظمات دولية للاشراف على تلك العـــلاقات ، ومن ذلك القومسيون الاوربى للدانوب (ســـنة ١٨٥٦) الذى كلف بالاشراف على الملاحة الدولية فى نهـــر الدانوب ، ومنهـــا اتحاد البريد الدولى (سنة ١٨٧٥) واتحاد التلغراف الدولى (ســـنة ١٨٦٥) ، ومن المؤتمرات مؤتمـــر لاهاى الاول (ســـنة ١٨٩٩) والثانى (سنة ١٩٠٧) وفيهمـــا نظمت القواعد الخاصة بالحرب والحيـــاد والقواعد الخاصة بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وانشئت محكمة التحـــكيم الدولى الدائمة فى لاهاى ، ولكن كل هـــذه المحاولات وما تمخضت عنه من منظمـــات دوليـــة لم تستطيع الحيلولة دون قيـــام الحرب العالمية الاولى .

٥ ــ العلاقات الدوليـــة فى عصر التنظيمات :

اذا جاز ان نسمى الفترة السالفة الذكر « عصر المؤتمرات » جاز لنا ايضا ان نسمى الفترة الواقعـــة بين قيـــام الحرب العالمية الاولى وبين القاء اول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما سنة ١٩٤٥ « عصر التنظيمات الدولية » .

وكانت الحرب العالمية الاولى كما يبدو من اسمها أول حـــرب شـــاملة اشتركت فيها دول العالم ، وامتدت الســـنة نيرانها الى اقصى بقـــاع أرضه ، وقد اسفرت هذه الحرب عن انشاء اول منظمـــة دوليـــة عالمية هى « عصبة

(*) انظر ص ١٩٠ من هذا المؤلف .

الامم » ، وكان ميثاقها جزءا من سلسلة معاهدات الصلح (١٦) التى عقدت بين الدول المتحاربة ، واخذت عصبة الامم تعمل من وقت انشائها على تدعيم السلام بين الدول عن طريق تخفيض التسلح ، وتوفير الضمان الجماعي للدول الاعضاء ؛ وقد عقدت الدول لهذا الغرض عدة مواثيق ؛ بعضها تم التوقيع عليه داخل عصبة الامم ، والبعض الآخر خارج عصبة الامم (١٧) .

على جهود العصبة فى صيانة السلم ذهبت ادراج الرياح ، على ما سنفصله فى الفصل الخامس من هذا الكتاب ، فعقد ميثاق العصبة ، وعقد المواثيق الدولية ، كل ذلك لم يحل دون وقوع الحرب العالمية الثانية (١٨) التى انتهت بالقاء اول قنبلة ذرية فى تاريخ العالم على مدينة هيروشيما ، مسجلة بذلك ابتداء فترة جديدة فى العلاقات الدولية .

٦ — العلاقات الدولية فى عصر الذرة :

تميز هذه الفترة بالخصائص التالية :

أ — التقدم العظيم فى التكنولوجية العسكرية الذى بدأ بالقاء قنبلة هيروشيما ، وتطور باختراع الصواريخ عابرة القارات والاقمار الصناعية . وهو تقدم أن كان قد يهدد بقيام حرب لافناء لا يقف خطرها عند حد ، فانه من جانب آخر يجعل احتمال وقوع حرب عالمية تؤدى الى هذه النتيجة أمرا مستبعدا أو ضربا من المحال ، وذلك أنه مهما تكن نزوات العسكريين والسياسيين فان توقع فناء البشرية خليق أن يكفهم عن الاقدام على مغامرة تؤدى بالعالم كله الى هذا المصير ، غير أنه اذا كانت الحرب العالمية الذرية قد أصبحت بعيدة الاحتمال فان الحروب المحلية قد فتح لها الباب ، وان كانت تتميز بشيئين

---

(١٦) تضمنت معاهدات الصلح خمس معاهدات مع الدول الخمس المهزومه وهى : معاهدة فرساى مع المانيا فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ ، ومعاهدة سان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، ومعاهده نويى مع بلغاريا فى ٢٧ نوفمبر سنه ١٩١٩ ، ومعاهدة تريانون مع هنجاريا فى يونيه سنة ١٩٢٠ ، ومعاهدة سيفر مع تركيا فى اغسطس سنة ١٩٢٠ ؛ وقد استبدلت بها فيما بعد معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣) .

(١٧) من هذه المواثيق : بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ لفض المنازعات الدوليه بالطرق السلمية ، اتفاقات لوكارنو سنة ١٩٢٥ للضمان المتبادل والمساعدة المشتركة والتحكيم ، ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ لمنع الحرب واعتبارها جريمة دولية .

(١٨) بوادر الحرب العالمية الثانية بدأت فى الواقع عندما ضمت المانيا النمسا فى مارس سنه ١٩٣٨ ، ثم ضمت منطقة السوديت التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر سنه ١٩٣٨ ، وقد وافقت على ذلك الضم المخالف لاحكام عصبة الامم كل من انجلترا وفرنسا وايطاليا بموجب اتفاقات ميونيخ . ثم ضمت المانيا بقية تشيكوسلوفاكيا فى مارس سنة ١٩٣٩ . وقد وقعت الحرب عندما اعلنت المانيا رغبتها فى ضم ميناء دانزج والممر البولونى اللذين ادخلتهما معاهدة فرساى ضمن حدود دولة بولونيا . فى هذا الحين لم تجد انجلترا وفرنسا بدا من اعلان الحرب وفاء لتعهداتهما لبولونيا .

اولهمـا انحصارها فى اقـل دائرة ممكنة . وثانيهما عـدم اسـتخدام الاسلحه الذرية والنووية فيهـا (١٩) .

٢ ـ انتقال محـور العلاقات الدولية من اوربا التى كانت تتزعم العـالم فى القرون الماضية الى الولايات المتحدة والاتحـاد السوفيتى ؛ ووقوع الحـرب الباردة بين المعسكر الغربى الذى تتزعمـه الاولى والمعسكر الشيوعى الذى يتزعمه الثانى . وهـذه الحرب الباردة ليست سياسية او اقتصادية فحسـب ؛ ولكنها ايضـا ايديولوجية ؛ فهى بذلك تشبه الى حد ما الحروب الدينية القديمة . غير أن السنوات الاخيرة قد شهدت انفراجا دوليـا فيما سمى بالوفـاق بين الدولتين الكبريين (٢٠) . ولا يعنى هـذا الوفاق نهاية الصراع بين المعسكرين وانما الانتقال به من مستوى الحرب الباردة واحتمالات المواجهة العسـكرية ولو المحدودة الى مستوى الصراع الاقتصادى والحضـارى . ومن ناحية اخرى شهدت هذه السنوات ايضا بـدء الاتجاه نحو تعدد الاقطاب فى العلاقات الدولية ببروز قـوة الصين الشيوعية والاحتمالات المستقبلة لقوة أوربا الغربية المتحدة واليـابان .

٣ ـ ظهور مجموعة جديدة من الدول التى تحررت حديثا فى كل من آسيا وافريقيـا ؛ واصبحت تؤدى دورا ايجابيا فى الصـعيد الدولى من طريق سياسة عـدم الانحياز التى اختطتها لنفسها بعـد أن كانت خاضعة للتخطيط الدبلوماسى الاوربى (٢١) ؛ وهذه الدول الجديدة على رغم ضعفها اقتصاديا وعسكريا فانها ذات اغلبية عددية فى الامم المتحدة .

٤ ـ تطور الاسلوب الدبلوماسى فى الدولة ؛ اذ أصبحت الدبلوماسية الحديثة تلازمها الدعاية من ناحية ؛ وترتبط بالاساليب البرلمانية داخل المنظمات الدولية من ناحية ثانية . كما اصبحت ذات صبغة جماعية عالميـة من ناحيـة ثالثه . وبعيدة مع كل هذا عن قواعد القانون الدولى (٢٢) .

---

(١٩) من أمثلة هـذه الحروب المحليـة : الحـرب الكوريه التى انتهت فى يوليـو ١٩٥٣ بمعاهدة هدنة بان مون جم ، وحـرب الهنـد الصينية التى انتهت فى مايو ١٩٥٤ بهزيمة ديان بيان فو ، والحرب الجزائرية التى انتهت فى يوليـو ١٩٦٣ باتفاقات افيان ، وحرب الفيتنـام التى انتهت فى ابريل ١٩٧٥ بسقوط سايجون عاصمة فيتنام الجنوبية فى وجه قوات الثوار . والحرب الهندية الباكسـتانية فى ديسمبر ١٩٧١ ، والحـروب العربيـة الاسرائيلية واخرها حرب اكتوبر سـنة ١٩٧٣ .

(٢٠) انظر كلا من السياسه الخارجية الامريكية والسوفيتيه فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

(٢١) انظر مجموعة عدم الانحياز فى كتابنا هذا .

(٢٢) ترتب على تغيير الاسلوب الدبلوماسى عـدة نتـائج خطيرة ، منها انها اتسمت بالصعوبه لان الدبلوماسية الجمـاعية او المتماثلة اشق كثيرا من الدبلوماسية الثنائية التى تـكون مهمـه الدبلوماسى فيها مقصورة على التوفيق بين مصلحتين متعـارضتين ، بينمـا مهمته فى الدبلوماسيه الجماعية هى التوفيق بين عـدة مصالح متضاربة ، ومنها ان امتزاج الدبلوماسـية بالدعاية أدى الى ظهور دبلوماسية الزعمـاء ، ومظهرها اشـتراك وزراء الخارجيـة ورؤسـاء الدول اشـتراكا مباشرا فى الشـئون الدبلوماسـية ، وبذلك تغيرت وظيفـة الدبلوماسى الذى كان بمثـابة الوسـيط بين رئيس دولته ورئيس الدولة المعتمد لديها .

الفصـــل الثانى

السياسة الخارجيـــة

المبحث الاول

نظريـــة السياسة الخارجية

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما بأنها تنظيم نشـــاط الدولة فى علاقاتها مع غيرها من الدول . وقـد قدم الكاتب السياسى الامريكى والترليبمان ما يكاد يكون معادلة تتركب منهـا السياسة الخارجيـة اذ قال : « ان السياسة الخارجية هى العمل على ايجـاد التوازن بين الالتزام الخارجى لدولة مـا ، والقوه التى تلزم تنفيـذ هـذا الالتزام » . ثم يعرف الالتزام الخارجى بانه « كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها . وقـد يستلزم تنفيذه اسـتعمال القوة . أمـا تلك القوة فتتضمن الجيش . والمواد الاولية . والروح المعنوية للشعب » . ويرى أن محـور السياسة الخارجية هـو ان تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجى اكبر مما يتطلبه هذا الارتباط ، وعلى هـذا الاساس فالعدو المحتمل اما ان يخشـى تلك القـوة فيحجم عن المهاجمة ولا يخـاطر بمعادلتها . واما ان يركب راسه فلا يجنى غير الهزيمة والخسران (٢٣) .

١ — العوامل المؤثرة فى تشكيل السياسة الخارجية :

ترتبط السياسة الخارجية لدولة ما بعوامل عـدة تختلف باختلاف الدول والازمان والملابسات . ودراسة هذه العوامل أساسية . اذ انهـا السبيـل الى معرفة : (أ) الاهـداف التى تنشدها الدولة من سياستها الخارجيـة . (ب) الوسائل التى تستعين بهـا الدولة على صيانة مصالحها . وتحقيـق تلك الاهداف . (ج) الثغرات والعيوب الى تحـول بين الدولة وبين تحقيق أهداف سياستها الخارجيـة .

وسنعالج بايجاز خمســا من هـذه العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية هى : الوضع الجغـرافى . وعـدد السكان ، والمـوارد الطبيعية ، والقـوة العسكرية . والنظـام الداخلى للدولة .

(أ) **الوضع الجغرافى :** الجغرافيا فى مقدمة العوامل المادية الدائمة التى تؤثر فى السياسة الخارجية للدولة ، وقد قال نابليون فى هذا الصدد : ان الوضع

---

(٢٣) Walter Lippmann. U.S.A. Foreign Policy. Boston. 1943 p. 9.

الجغرافي هــو الذى يملى السياسة (٢٤) » . وقال موسوليني ايضا في خطبه القاها في سنة ١٩٢٤ : « ما كانت للسياسة الخارجية امــرا مبتكرا ، لكنهــا خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية » ، فوضع الاتحاد السوفيتي الجغرافي او وضع الولايات المتحدة أو بريطانيا . كما سيتضح بعــد له اكبر الاثر في رســم خطوط سياستها الخارجية . وقد تكون المخترعات التكنولوجية الحديثة مثل الصواريخ عابرة القارات تركت اثرا في تقليل اهمية الوضع الجغرافي ، الا انهــا رغم ذلك لم تستطيع القضاء على كل آثــاره ، فاتســاع الاراضي السوفيتية او الاراضي الصينية من العوامل التي تعطي قــوة لكل من الدولتين . ســواء في عصر الفرسان او في عصر الصواريخ الموجهــة ، والعداء او الصداقة بين دولتين بينهما حــدود جغرافية مشتركة لم يتغير حالهما بتغير الاسلحة وتنوع المخترعات .

(ب) عدد السكان : مما لا شك فيه ان عدد سكان دولة ما يؤثر في سياستها الخارجية . فدولة يتناقص عــدد المولودين فيها (مثل فرنسا فيما بين الحربين العالميتين) يتناقص كذلك معدل نفوذها ، ودولة يزداد عــدد سكانها بزيادة عــدد المواليد تكون لها سياســـة توسعية ان لم تكن عدوانيـــة (المانيا وايطاليا فيما بين الحربين العالميتين) . ولاشك ان دولة يتجاوز عــدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة مثل الهند او الصين ستكون لها مكانة في المجتمع الدولي لمجــرد ان عدد سكانها وصـــل الى هذا القدر دون نظر الى الاعتبارات الاخرى ، وقــد قيل ان التقدم التكنولوجي او الحضاري الذى تصل اليه دولـــة من الـــدول يعوض ما بينهــا وبين دولة اكثر منها ســكانا من فروق ، فسويسرا مثلا برغم ان عدد سكانها لا يتجاوز بضعة ملايــين لهــا مكانة في المجتمع الدولي اعظم من دول مزدحمة بالسكان ولكنها متخلفة . الا انـــه قــد ثبت ان التكنولوجية الحديثة ــ لاسيما في الميدان العسكري ــ من السهل نقلها . وبذلك تكون دولة ذات عــدد ضخم من السكان مهيأة لان تصبح عاجلا اقوى من دولة قليلـــة الســـكان كثيرة الحضــارة .

ويرتبط بموضوع عدد السكان موضوع الوحدة الوطنيــة ، او موضــوع التجانس بين السكان ، فدولة يتالف سكانها من عــدة اقليات متباينة تــكون اضعف من دولة اقل ســـكانا ولكنها تتالف من شـــعب متجانس . فضــعف الامبراطورية النمسوية المجرية كان سببه ان ثلاثة اخماس سكانها يتكون من اقليات وطنية (٢٥) . ولموضوع الاقليات مظهر جديد في الدول الافريقية الحديثة الاستقلال التي لا يزال النظــام القبلي يسودها فيضعف سياستها الخارجية .

---

(٢٤) « On ne fait jamais que la Politique de sa géographie».

(٢٥) قال في هــذا الصدد الكونت ررنن وزير خارجيــه الامبراطورية النمسوية المجريه في الحرب العالميــة الاولى ان حكومته لا تستطيع ان يكون لها سياســة خارجية تتمتع باجماع شعوب الامبراطورية ، لان تلك الشعوب لا تتفق في شعور وطني واحد .

(هـ) **الموارد الطبيعية** : الموارد الطبيعية لاى دولة من الدول من العوامل التى تؤثر الى حـــد كبير فى سياستها الخارجية ، وحين قال السياسى الفرنسى كليمنصو : « نقطة من البترول تعـادل نقطة دم من دمـــاء جنودنا » لم يــكن مبالغا ، والبترول من الموارد الطبيعية ، مثله مثــل اى مورد آخـــر ، فكون الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتى لكل منهما من موارده الطبيعية ما يكفيه يجعل لكل منهما فى ميدان السياسة الخارجية قـــوة لا تتحقق مثلا لدول السوق الاوربية المشتركة واليابان التى تستورد بترولها من الشرق الاوســـط (٢٦) . وهناك موارد طبيعية غير البترول ذات اهمية كبرى ، مثل المـــواد الغذائيـــة ، فالاستراتيجية الالمانية تاثرت اكبر تاثر بحاجتها الى هـــذه المـــواد ، لذلك قررت ان تخوض معركة حـــرب قصيرة المـــدى قبل ان تستنفد احتياطيها من مواد الغـــذاء .

ومن آثار الموارد الطبيعية فى توجيه السياسات الخارجية سياسة الاكتفاء الذاتى ، وتتبعها الدول لتدعيم موقفها فى السياسة الدولية .

(د) **القوة العسكرية** : ليس للقوة العسكرية طابـــع الثبات الذى تتميز به العوامل الاخرى التى سبق ذكرها كالوضع الجغرافى والموارد الطبيعية ، ولكنها عرضة للتغيير المفاجىء ، والتاريخ حافل بامثلة تغير قوة الدولة تبعـــا لتغير الوسائل العسكرية وتغير الاستراتيجية ، فلقـــد انهارت الامبراطورية الفرعونية امام هجمات الهكسوس حـــين جاءوا بشىء جـــديد من آلات القتال وهو العجلات الحربيـــة ، وانهارت قوة الاقطاع فى العصور الوسطى عندما تم اختراع البارود واستخدام المدافع لتحطيم استحكامات الاقطاعـــيين ، وفى النصف الاول مـــن هذا القـــرن انشات فرنســـا خط ماجينو متاثرة باستراتيجية حفر الخنادق التى سادت ابان الحـــرب العالمية الاولى ، ولكن المانيـــا فاجاتها باستراتيجية جديدة قضت على هذا الخط وجعلته كانه لم يكن ، واستسلمت اليابان فى الحرب العالمية الثانية بعد ان استعملت ضدها أول قنبلة ذرية (٢٧) .

ان اسلحة الحرب تتبدل بسرعة ، والاساليب الاستراتيجية تتغير بسرعة ، مما يجعل القوة العسكرية غير ذات ثبـــات وقرار ، ويضـاف الى ذلك انه الى جانب القوة العسكرية توجـــد القوة المعنوية التى لا تقل شأنا عن القوة المادية ،

---

(٢٦) ولـذلك فعندما استخدم العرب حظر تصـدير البترول كسلاح فى المواجهة الاخيرة مـع اسرائيل (حرب اكتوبر ١٩٧٣) كانت دول السوق الاوربية المشتركة واليابان هى اكثر الـدول تاثرا بذلك .

(٢٧) يمكن ان نضيف ايضـــا على امثلة تغير قـــوة الـدولة عسكريا تغير القـوة العسكرية لمصر بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ الامر الـذى انعكس على نتائج المواجهـة العسكرية مـع اسرائيـل فى السـنة الاخيرة .

وقــد ترتب على ذلك الحرب النفسية وحـرب الدعاية الاذاعيــه ، وكل ذلك ذو اثر في السياسات الدولية .

(هـ) **النظام الداخلي للدولة** : للسياسة الداخلية في اي دولة اثر كبير على السياسة الخارجية ، والمقصود بالسياسة الداخلية في اى دولــة هو نظامها الدستورى ، واستقــرار الحكم فيها ، ودور جماعات الضغط والتنظيمــات الحزبية ، ونحو ذلك من القوى الداخلية التى لها اثر فى المسلك الخارجي للدولة . فاذا اضطربت الاحوال فى دولة استحال ان تكون لهــذه الدولة سياسة خارجية ذات قوة وذات ايجابية ، فلا يمكن فهم معاهــدة الصلح التى قبلت روســيا القيصرية ان تعقدها مع اليابان سـنة ١٩٠٥ الا اذا ادخلنا فى الاعتبار تلك الاضطرابات الداخلية التي كانت تهــدد النظام القيصرى وتتلذ . وهناك حالات عكسية حيث تلجأ الدولة الى مغامرات خارجية ، ابتغاء تهدئة اضــطرابات داخلية ، ولذلك طالما شاهدنا اسرائيل تقــوم بعدوان على بعض الحدود العربية كلما تازمت امورها الداخلية .

والنظام الدستورى فى الدولة يؤثر فى سياستها الخارجية ، فالحكم المطلق يتمتع بمرونة وبسرعة فى تصريف الامور الخارجيــة ، وذلك بخــلاف الحاكم المقيــد بنظم دســتورية جامدة ، فالاتحاد السوفيتى فى ذلك يمتاز عن الولايات المتحدة التى تتقيــد فى تصرفاتها الخارجية برقابة الكونجرس والراى العــام وجماعات الضغط ، وبمعنى آخــر فان الامريكيين فى السياســة الخارجيــة يتكلمون بعــدة اصوات ، بينمــا يتكلم السوفييت بصوت واحد .

ولشخصية المشرف على السياسة الخارجية فى الدولة شان كبير ، فلا شك ان شخصية نابليون فى بداية القــرن الماضى ، وشخصية لينين او سن يات فى بداية هذا القرن ، او شخصية هتلــر وموسولينى وتشرشل فى الحرب العالمية الثانية هــذه الشخصيات كلها كان لهــا دور اساسى فى السياســة الخارجية لدولهــم .

هذه بعض العوامل اوردناها على سبيل المثــال لتوضيح كيف ان السياسة الخارجية لدولة من الدول نتيجة لتفاعل عوامل متعددة ، منها الدائمة ومنهــا المؤقتة او العارضة ، ومنهــا المعنوية والمادية ، والاساسية والثانوية ، والسلمية والدموية .

٢ ــ عملية صنع السياسة الخارجية :

تهدف السياســة الخارجية لكل دولة بصفة عامة الى حفظ اســتقلالها وامنهــا اولا ، وحماية مصالحها الاقتصادية ثانيا ، ولتحقيق هذه الاهــداف فان الاجهزة المسئولة عن السياســة الخارجية فى الدولــة تضطلع بمسئوليــة صنع هذه السياســة .

وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسئولون بهذا الصدد موقفا يدخل في نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا ازاءها ، أو سلوك لخصم يتطلب رد فعل تجاهه ، أو تنبؤ بحدث دولي هام يستدعي الاستعداد له ، وهكذا . وفي كل الاحوال فان صانعي السياسة الخارجية يبحثون موضوعات مثل : الى اى مدى يتضمن الموقف الماثل امامهم المصالح المعنية لدولتهم ، وهل المصالح المتضمنة حيوية أم ثانوية ؟ وهل يتوقع للتطورات المتعلقة بهذا الموقف ان تمس هذه المصالح على نحو جوهري ام هامشي ؟ وهكذا . فاذا انتهوا الى ما يفيد ضرورة تحرك الدولة لحماية مصالحها بداوا في استعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء امكانيات الدولة المتاحة بما في ذلك امكانيات حلفائها المحتملين والمؤكدين ، وكذلك امكانيات التحركات الدولية المضادة ، والخبرات الماضية لتحرك الدولة في مواقف مماثلة ان وجدت ، والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة ، وذلك حتى يصلوا الى اختيار انسب بديل بينها فيكون هو القرار المتخذ .

وكلما كان على الحكومة في دولة ما ان تصنع قرارات اكثر كانت حاجتها الى « سياسة » (٢٨) أكبر ، والسياسة عبارة عن مجموعة محددة من التفضيلات والخطط موضوعة بحيث تسهل التوصل الى القرارات المستقبلة وتجعلها اكثر تناسقا . ولهذا فان « السياسة » تعطي وزنا خاصا في عملية صنع القرار . ولا يجب ان نتصور ان السياسة تعبر عن مفهوم جامد ، فقد يكون من الواجب انْ تتغير هذه السياسات من وقت لآخر كي تواجه الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب ان يكون معدل هذا التغير كبيرا بحيث يؤثر على تماسك وفعالية السلوك الدولي للحكومة المعنية .

غير ان ما سبق لا يعدو أن يكون تصويرا عاما مبسطا لعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية بينما هي في الواقع عملية بالغة التعقيد ، ويتضح ذلك مما يلي :

(١) ذكرنا ان عملية صنع السياسة الخارجية تبدأ عندما يواجه المسئولون عنها موقفا يدخل في نطاق اختصاصهم ، والواقع ان ما يحدث فعلا هو وجود فيض من المواقف التي ينبغي عليهم مواجهتها بنفس الكيفية التي شرحناها حتى يتم التوصل الى قرار بشأنها ، وقد تكون هذه المواقف من الكثرة بحيث تتنافس على وقت واهتمام صانعي القرارات مما يتطلب وضع نظام للاولويات يقضي بتناول الموقف الاهم فالمهم فالاقل اهمية ، وهكذا ، كما أن القرارات المتخذة بشأن هذه المواقف قد تتضارب بحيث تحتاج مجهودا اضافيا للتنسيق

---

(٢٨) Policy.

بينها : ولا شك ان هذا الوضع لا ينطبق بنفس الدرجة على كل اعضاء المجتمع الدولى ، فكلما زاد وزن الدولة فى هذا المجتمع كان انطباق هذا الوضع عليها اكبر (٢٩) .

(ب) تحدثنا قبل ذلك بصفة عامة عن « الاجهزة المسئولة عن صنع القرار » و « صانعى السياسة الخارجية » .. الخ دونما تحديد ، والواقع أن جهاز صنع السياسة الخارجية فى اية دولة حققت قدرا معقولا من النضج السياسى جهاز معقد ، وسبب ذلك هو ما يمكن ان نطلق عليه ظاهرة « تعدد صانعى القرار » فنحن نستطيع ان ننظر الى حكومة مثل هذه الدولة ككل باعتبارها نظاما رئيسيا للقرار ، ولكننا فى نفس الوقت نستطيع ان نجد داخلها نظما فرعية اصغر مثل وزارة الخارجية او وزارة الدفاع (او الحربية) او التنظيمات السياسية الرئيسية احزابا كانت او غير ذلك ، وكذلك تنظيمات السلطة التشريعية ، فكل هذه النظم الفرعية تقوم بدور بدرجة او باخرى فى صنع السياسة الخارجية ، بمعنى أن اى قرار فعلى رئيسى فى السياسة الخارجية سوف يجىء كمحصلة لتفاعل هذه النظم الفرعية (٣٠) ، واية سياسة خارجية طويلة المدى سوف يكون ضروريا بالنسبة لها أن تبنى على اساس هذا التفاعل . ومع هذا فيجب ان ناخذ فى اعتبارنا المسألتين التاليتين :

اولا — ان هذه النظم الفرعية لا تمارس بالضرورة نفس القدر من التاثير بالنسبة لناتج عملية صنع القرار ، ويمكن تشبيه هذه العملية بمنابع نهر تختلف من حيث قدرتها على تغذيته لكنها فى النهاية تتحد كلها فى مجراه ، ويتوقف هذا على عوامل عديدة لعل من اهمها طبيعة الموقف الناشىء ، وطبيعة النظام السياسى ، وهذا يفضى بنا الى المسألة الثانية .

ثانيا — ان هذه الصورة لتعدد صانعى القرار وتفاعلهم تفترض نظاما ناضجا حقق درجة معقولة من التخصص وتمايز الادوار ، بحيث أن صانع القرار الرئيسى حتى ولو كان ديكتاتورا — لا يمكن أن يكون مدركا لكل

---

(٢٩) ورغم هذا فمن الواضح أن دولة متوسطة كمصر تواجه هذه الظاهرة ، بل ان دولة صغيرة — كالامارات العربية المتحدة — قد تكون مطالبة فى نفس الوقت باتخاذ موقف من قضية رفع سعر البترول ، ومن أزمة الشرق الاوسط ، ومن الحرب الاهلية فى لبنان ... الخ ، ويمكن ان نجد امثلة مشابهة بدرجة او باخرى لكثير من الدول الصغيرة .

(٣٠) كقرار الحرب فى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ من الواضح ان رئيس الجمهورية المصرى وان كان قد انفرد باتخاذه الا انه استعان فى التوصل اليه بمجهود وزارة الخارجية فى تقييم امكانية التحرك الدبلوماسى ، ووزارة الحربية فى تقييم امكانية للتحرك العسكرى ، وبالتنظيمات السياسية والسلطة التشريعية فى جس نبض للراى العام بالنسبة لقرار الحرب أو السلام ... وهكذا .

أبعاد القرار الذى ينوى اتخاذه ، مما يجبره على الاستعانة بأجهزة معاونة ، وتختلف هنا الانظمة الديمقراطية عن غير الديمقراطية فى الدور المسيطر لصانع القرار الرئيسى .

(جـ) قد يفهم من العرض المبسط السابق لعملية صنع السياسة الخارجية ان هذه العملية تتوقف بمجرد التوصل الى القرار المنشود ، والواقع أن هذا التصور غير صحيح ، ويتطلب منا توضيح ذلك الاشارة الى ما يسمى « بالتغذية الاسترجاعية » (٣١) ، ويقصد بهـا تدفق المعلومات للنظام (اى نظام وليكن هنا نظام السياسة الخارجية) حول نتائج أفعاله الذاتية بحيث يستعملها فى ترشيد أفعاله اللاحقة ، وهكذا فان التغذية الاسترجاعية تعمل بالتسلسل الآتى : الفعل — عودة المعلومات حول نتائج هذا الفعل — رد الفعل ، وهـذا الاخير يكون اما تكرار للفعل الاصلى (وهنا تسمى التغذية الاسترجاعية ايجابية) أو فعلا مختلفا على الاقل بشكل ما عن الفعل الاصلى (وهنا تسمى سلبية) ، وذلك حسب درجة نجاحه فى تحقيق اهداف الدولة ، فكلما زادت هذه الدرجة قلت درجة اختلاف رد الفعل عن الفعل الاصلى ، وكلما قلت زادت درجة الاختلاف وهكذا (٣٢) . وكلما كان نظام السياسة الخارجية اكثر تعقيدا كان من الممكن ان نتصور حدوث جزء من عملية التغذية الاسترجاعية فى النظم الفرعية سواء المسئولة عن صنع السياسة الخارجية أو تنفيذها (٣٣) ، واحد المشاكل فى السياسة الخارجية (وفى السياسة عموما) يتعلق بنوعية القرارات التى يمكن ترك التغذية الاسترجاعية فيها النظم الفرعية ، وتلك التى تتطلب بالضرورة الرجوع الى نظام القرار القومى ، ومن الواضح أن هـذه المشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة المركزية واللامركزية .

وفى نهاية هـذا التناول المبسط تجدر الاشارة الى اننا نفترض أن تتحقق مثل هـذه الابعاد لعملية صنع السياسة الخارجية فى دولة تتمتع بقدر

---

(٣١) Feedback

(٣٢) نستطيع ان نضرب مثالا هنا على التغذية الاسترجاعية بنوعيها الايجابى والسلبى بما حدث فى يونيو ١٩٦٧ ابان الحرب بين اسرائيل والدول العربية ، فالمعلومات التى تلقتها القيادة الاسرائيلية عن النجاح الكامل لضربتها الاولى ضد مصر جعلها تكرر الفعل الاصلى حتى حققت اهدافها كاملة (تغذية استرجاعية ايجابية) ، وبالنسبة لمصر فان التغذية الاسترجاعية السلبية كانت واضحة فى أوامر الانسحاب بعد الاخفاق فى صد ضربة الطيران الاسرائيلى .

(٣٣) فقد يكون ضمن اختصاص مدير ادارة فى وزارة الخارجية مثلا الامر بتعديل طريقة مواجهة حملة دعائية فى بلد معاد مثلا بعد ورود معلومات عن عيوب فى الاسلوب المتبع ، وقد يعدل قائد لاحدى الوحدات العسكرية خططه لمواجهة ظروف متغيرة فى الميدان دون انتظار لاوامر تاتيه من العاصمة ، وهكذا .

معقول من النضج السياسى بحيث يمكن ان تتوفـــر فيها صفة الرشاد التى تجعلها تتبع نظاما علميا فى ادارة سياستها الخارجية ، ومن البديهى ان الدول سـوف تتفاوت بهذا الصدد حسب مرحلة النمو السياسى التى تمر بهـــا ، ومن ثم فان صفة الرشاد فى قرار السياسة الخارجية ليست امرا مسلما بالنسبة لكل الدول ، او بنفس الدرجة من دولة لاخـــرى .

٣ — ادوات تنفيذ السياسة الخارجية :

بعد صياغة السياسة الخارجية تجىء مرحلة التنفيذ ، ويكون هـــذا عن طريق ما يعرف بأدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وهى ادوات لعل اهمهـــا واقدمها على الاطلاق الدبلوماسية والحرب ، وادوات اخرى كالاداة النفسية والاداة الاقتصـادية ، وســـوف نتناول هنـــا ثلاثا من هذه الادوات هى الادوات الدبلوماسية والنفسية والاقتصادية على اساس أن استخدام القـــوة المسلحة سوف يكون موضع دراسة تفصيلية فى الفصل القادم .

(أ) الدبلوماســـــية :

لا جدال فى ان الدبلوماسية من أهم ادوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وهى اهمها ولا شك فى وقت السلم ، ولعل هـــذه الاهمية تتضح من الاستعمال الشائع الذى يخلط بينها وبين السياسة الخارجية ذاتها . ويمـــكن تعـــريف الدبلوماسية بانها عمليــــة التمثيل والتفاوض التى تجرى بين الدول فى غمـــار ادارتها لعلاقاتها الدوليـــة .

اولا — المؤسسات الرسمية للوظيفة الدبلوماسية :

يتكون تنظيم الوظيفة الدبلوماسية فى الدولة الحديثة من جزاين رئيسيين اولهما فى الداخل وثانيهما فى الخارج .

اما الجزء الداخلى فهو تلك المؤسسة التنفيذية التى تخول المسئوليـــة الاساسية لادارة الشئون الخارجية والتى يصطلح على تسميتهـــا عمومـــا بوزارة الخارجية او الشئون الخارجية ، ويراسها رئيس تنفيذى يسمى عـــادة بوزير الخارجية او الشئون الخارجية ، ويعاونه فى عمله نواب ووكلاء ، ويلى ذلك نزولا فى السلم الادارى ادارات تبنى غالبـــا على اسس جغرافيـــة او وظيفية (٣٤) . والسبب فى وجود ادارات مبنية على كل من الاساس الجغرافى والوظيفى هو ان العلاقات الدولية تنشأ مع دول منتشرة فى كافة انحاء العالم ، وفى نفس الوقت مع منظمات دولية تتراوح من منظمـــة كالامم المتحـــدة الى

---

(٣٤) اى ادارة شئون افريقيـــا وادارة المعاهـــدات وادارة المؤتمرات مثلا .

منظمة كاتحاد البريد العالمى ، ومن ثم فان الحاجة تنشـأ الى خبراء فى الدول والمناطق المختلفة ، وايضا الى متخصصين وظيفيين اقتصاديين وقانونيين ، والخبير فى منطقة او دولة منه ان يكون ملمـا بمشاكل السياسة الخارجية لبلده فيمـا يتعلق بتلك **المنطقة او الدولة ، بينمـا** يركز المتخصص الوظيفى على مشاكل بعينها دونمـا علاقة بالاصل المكانى لتلك المشكلة . ومن الواضـح ان ثمة حاجة للتنسيق تنشـأ بين هاتين المجموعتين من الادارات ، ويقع عبء التنسيق على وزير الخارجية ومساعديه ، وهـو مشكلة معقدة فى الـدول الكبيرة بالذات التى تملك مؤسسات ضخمة فى مجال السياسة الخارجية .

وأما الجـزء الخارجى فهو البعثـات الدبلوماسية فى الخارج ، وهى المؤسسات التى تتولى مهمة التمثيل الدبلوماسى ، وتتحـدد مرتبة هذه البعثات الدبلوماسية بحسب الاهمية التى تعلقها الدولة عـلى العلاقات الدبلوماسية مع الدولة الاخرى أو وفقا لمبـدأ المعاملة بالمثل ، ولكن يلاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية بدرجة سفارة ، ويراسها ممثلون دبلوماسيون بدرجـة سـفير ، وتلى ذلك فى الاهميـة المفوضيات ، ويراسها الوزراء المفوضـون ، وتضـم كثير من البعثات الدبلوماسية فى الخارج رسـميا ملحقين عسكريين واقتصاديين وعلميين وفنيين ... الخ ، وذلك نظـرا لتشعب العلاقات بـين الدول الى مختلف المجالات السياسـية والعسكرية والاقتصاديـة .. الخ ، وهم وان كانوا يتبعـون رئيس البعثة الدبلوماسية الا انه قـد يكون لبعضهم او لهم جميعـا نوع من الاستقلال النسبى فى القيام بعملهم ، وفى علاقتهم بالوزارات المعنية فى دولهم . وبالاضافة الى ذلك توجد القنصليات التى تقتصر فى نشاطها على الجوانب المتعلقة بالمصالح الاقتصادية والتجارية للدولة ، وهى غالبـا ما تتركز فى المـدن الساحلية باعتبارها مراكز للنشاط التجارى ، وتكون الهيئة القنصلية مسئولة بصفة رئيسـية أمـام رئيس البعثة الدبلوماسية . كذلك توجـد بعثات دبلوماسية دائمة تبعث بها الدول الى الامم المتحـدة ، والمنظمات الدولية الفنية ويراسها دبلوماسى بدرجة سـفير .

ولا يجب أن نتصور بهـذا التحديد للمؤسسـات الرسميـة للوظيفـة الدبلوماسية أنها هى وحـدها التى تضطلع دائمـا بمسئولية هذه الوظيفة ، ففى الواقع ان نطـاق المشاركة فى الوظيفة الدبلوماسية أصبح يتخطى هـذه المؤسسات ليشمل اطرافا اخـرى نذكر منها المبعوثين الخاصين الذين توفدهم حكوماتهم الى بعض الدول فى مهام محـددة ، ويكونون عادة من ذوى الكفاية الممتازة فى النواحى المتعلقة بمهامهم ممـا يجعلهم أقـدر من السفراء العاديين على معالجتها ، وقـد يكون فى هذا مثـار لتناقض قـد ينشأ بـين البعثـة الدبلوماسـية الدائمـة وبين المبعوث الخاص ولهذا فان الدول لا تلجأ الى ايفاد المبعوثين الخاصين الا فى أضيق الحـدود . وهناك ايضـا مشاركة رؤساء

الدول والحكومات فى العمل الدبلوماسى بالاتصالات المباشرة بينهم ، وسوف نتحدث عن هذه الظاهرة تفصيلا عند الحديث عن صور الدبلوماسية .

ثانيا ــ الخصائص المعاصرة للوظيفة الدبلوماسية :

الدبلوماسية كما رأينا أداة تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها تجاه المجتمع الدولى ، ولذلك فقد كان طبيعيا أن يطرا عليها من التحولات ما يواكب التغيرات التى حدثت فى النصف الثانى من القرن العشرين سواء فى نظم الحكم أو فى العلاقات الدولية ، وسوف نكتفى هنا ببيان التطور المعاصر للوظيفة الدبلوماسية فى ناحيتين الاولى تتعلق بطبيعة وحدود التحول من الدبلوماسية السرية الى الدبلوماسية المفتوحة ، والثانية تتعلق بالدبلوماسيين انفسهم .

ولعل اهم تطور يميز الدبلوماسية المعاصرة هو الانتقال الى الدبلوماسية المفتوحة ، ولقد ارتبط هذا الانتقال بالاحساس الشعبى الواسع الانتشار بان الالتزامات السرية للدول قد افضت الى حروب عانت الشعوب من ويلاتها دون ان تكون راضية عنها بالضرورة ، واذا شئنا التحديد فقد ارتبط الانتقال الى الدبلوماسية المفتوحة بحدثين هامين فى تاريخ العلاقات الدلية ، اولهما نجاح الثورة الروسية فى اكتوبر ١٩١٧ وكشف قادتها للالتزامات السرية للحكومة القيصرية ، واعلانهم رفض هذه الالتزامات ، وثانيهما هو اعلان الرئيس الامريكى ويلسون لمبادئه الاربعة عشر فى يناير ١٩١٨ والتى جاء اول بند فيها متضمنا لمبدأ الدبلوماسية المفتوحة . وقد جاء اول تقنين لهذا المبدأ فى المادة ١٨ من عهد عصبة الامم التى قررت ضرورة تسجيل كل معاهدة او التزام دولى قامت به اية دولة عضو فى العصبة بحيث تقوم العصبة بنشر هذا الالتزام والا اصبح الاحتجاج به غير ملزم ، وبعد قيام الامم المتحدة انتقل نفس المبدأ الى المادة ١٠٢ من الميثاق .

غير انه لا ينبغى أن نقع فى خطأ مزدوج مؤداه ان كل ما يتعلق بالدبلوماسية قبل الحرب الاولى كان سريا او ان كل ما اصبح يرتبط بها بعد ذلك اضحى علنيا ، ففى الواقع ان معظم الالتزامات الهامة وبالذات فى معاهدات التحالف لم يكن سريا تماما ، فغالبا ما كان يتم اللجوء لعمليات تسريب متعمدة لاخبار العدو المحتمل بوجود تحالف ضده ، والسبب فى هذا انه ليس ثمة معنى فى ابقاء ترتيبات التحالف فى عمومياتها سرية طالما انها لا يمكن ان تعمل رادعا للطرف الآخر اذا ظل جاهلا بوجودها .

ومن ناحية اخرى نجد انه فى الفترة اللاحقة للدبلوماسية المفتوحة لم تكن الدبلوماسية فيها علنية بمعنى مطلق سواء فيما يتعلق بالالتزامات الدولية ، او باجراءات التوصل اليها ، ففيما يتعلق بالالتزامات الدولية كان نتيجة

المادة ١٨ من عهد عصبة الامم ان معاهدات ما بعد ١٩١٩ اصبحت تصاغ فى مصطلحات عامة تاركة كل التفصيلات الهامة للمذكرات الدبلوماسية التى ظلت سرية ، وكذلك فان المادة ١٨ لم تستطع عملا ان تسلب من الاتفاقات قوتها الملزمة اذا لم يتم تسجيلها ، فكل ما كانت تستطيعه هو ان تجعلها غير قابلة للتنفيذ فى مواجهة العصبة ، او المحكمة العالمية ، اما فيما يتعلق بالمفاوضات فان الرئيس ويلسون نفسه سرعان ما اعلن فى سبتمر ١٩١٨ انه لم يكن يقصد أن تشمل العلانية المفاوضات نفسها وانما نتائجها ، وقد استمرت المفاوضات تأخذ طابعا سريا فى جانب أساسى منها رغم ازدهار الدبلوماسية المفتوحة فى المؤتمرات والمنظمات الدولية وغيرها ، فالخطب على المنابر الدولية ومشروعات القرارات العلنية تصاحبها مفاوضات سرية لكسب المؤيدين واضعاف مواقف الخصوم وهكذا ، وفى الواقع انه ليس من العملى ان يكون كل ما يتعلق بالمفاوضات الدبلوماسية علنيا ، فهى اولا تتضمن فى كثير من الاحيان امورا قد يتنافى اعلانها مع الامن القومى لاطراف المفاوضات ، كما انها من ناحية اخرى تنتهى فى الاحوال العادية بالتوصل الى حل وسط ، وهو ما يعنى تحولات متبادلة فى مواقف اطرافها قياسا على المواقف التى بدأت بها المفاوضات الامر الذى يفضى بالضرورة الى سماع صيحات الاتهام بالاستسلام فى الجبهات الداخلية لاطراف المفاوضات خاصة اذا كانت تجرى مع عدو فعلى او محتمل .

ولا يعنى كل ما سبق ان تستهل الحكومات الدبلوماسية السرية فتبقى التزاماتها الدولية سرا عن شعبها ، ففى اية حكومة معاصرة سوف يكون هذا الطريق انتحارا وخداعا للذات ، ذلك أن الشعب فى النهاية لن يساند سياسة غامضة من حيث ابعادها ناهيك عن تناقضها الممكن مع مصالحه ، لكن المعادلة الصعبة فى الواقع تبقى فى التوفيق بين ضرورة « الديمقراطية فى الالتزامات الدولية » وضرورة السرية فيما يتعلق باغراض الامن .

اما الخاصية المعاصرة الثانية للوظيفة الدبلوماسية فتتعلق كما سبقت الاشارة بالدبلوماسيين انفسهم ، وأول ما نلاحظه بهذا الصدد ظهور فئة من الدبلوماسيين المحترفين يكون اختيارهم محكوما بمدى كفاءتهم فى تمثيل الدولة والدفاع عن مصالحها فى الخارج وليس بمجرد النفوذ الشخصى أو الانتماء الى الطبقة الارستقراطية ، وذلك لان الوظيفة الدبلوماسية لم تعد عملية مظهرية ، وانما اصبحت تستند الى الكفاءة بحيث تستطيع أن تنجح فى تحقيق الجزء المنوط بها من اهداف السياسة الخارجية للدولة .

واما الملاحظة الثانية فمؤداها ان الدبلوماسيين قد اصبحوا فى الفترة المعاصرة اقل من سابقيهم من حيث حرية التصرف فى تنفيذ الاوامر ، فقبل

الثورة الحديثة فى وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية كان على الدبلوماسيين الذين يعملون بأوامر عامة ، وربما بدون اوامر على الاطلاق ، أن يتخذوا قرارات حيوية قد تلزم حكوماتهم بسياسات لم توافق عليها مقدما بالضرورة ، أما اليوم فان الدبلوماسيين قد ينصحون حكوماتهم بأن الظروف فى مكان عملهم تجعل مراجعة السياسة تجاه الدولة الموفدين اليها أمرا مرغوبا فيه ، ولكنهم ينتظرون الموافقة من العاصمة قبل أن يحدثوا التغيير المنشود ، ومن ثم فان وظيفة السفير لا تشمل صناعة القرارات الا فى حالات الطوارىء حين يصعب عليه الاتصال مع حكومته مع التتابع السريع فى المواقف ، وهذه الحالات فى الواقع نادرة الحدوث فى وقتنا هذا .

ثالثا ـ الصور المعاصرة للعمل الدبلوماسي :

فى الواقع أن اكمال توضيح التحول الذى لازم العمل الدبلوماسى فى النصف الثانى من القرن العشرين يقتضى منا بيان الصور المختلفة للعمل الدبلوماسى فى هذه المرحلة ، وسوف نتحدث هنا عن خمس من هذه الصور :

١ ـ **الدبلوماسية الثنائية او التقليدية** : وهى اقدم صور العمل الدبلوماسى ، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما ، وعلى الرغم من أن هذه الصور ما زالت هى الاسلوب الجارى فى العمل الدبلوماسى الا أن عدة عوامل قد جعلتها تتراجع الى المرتبة الثانية للعمل الدبلوماسى ومن هذه العوامل :

(أ) زيادة عدد الدول فى العالم من نحو ٢٠ دولة فى بداية هذا القرن الى نحو ١٥٠ دولة فى وقتنا الحاضر مما يجعل الاتصال الثنائى عسيرا ، فى حين أن الاتصال عن طريق منظمة دولية اقليمية مثلا يكون أيسر .

(ب) ازدياد تشابك المصالح بين الدول مما يجعل اى اتصال ثنائى لا جدوى منه .

(ج) انضمام الدول الى تكتلات سياسية وعسكرية وتنظيمات اقليمية مما يوفر اطارا اجماعيا للاتصالات الدبلوماسية داخل هذه التكتلات والتنظيمات كما أن اى اتصال ثنائى تقوم به دولة عضو فى تكتل او تنظيم لابد وأن يعكس التزامها باتجاهات ومواقف هذا التكتل او التنظيم ، وفى كثير من الحالات تكون هذه الاتصالات الثنائية مجرد تمهيد لاتصالات جماعية ، او تكون هى ذاتها رغم مظهرها الثنائى جماعية فى حقيقتها .

وعلى الرغم مما سبق فان الدبلوماسية الثنائية تحتفظ باهميتها فى حالتين : الاولى حالة الاتصال الثنائى بين الدولتين العملاقتين : الاتحاد السوفيتى

والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالامور التى تحتكرها هاتان الدولتان ، كالمفاوضات الخاصة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والثانية هى الاتصال الثنائى بين دولة كبرى واخرى صغرى ، وهو ما يسمى بالدبلوماسية غير المتكافئة او الاستعمارية ، وهذا الاتصال يتضمن علاقة تبعية كانت ابعدها واضحة فى عصر الاستعمار التقليدى ، اما اليوم فهى تتستر وراء الاستغلال السياسى للدول التابعة .

٢ — الدبلوماسية الجماعية او دبلوماسية المؤتمرات : هناك ظاهرة جديدة تتسم بها الدبلوماسية الحديثة وهى كثرة المؤتمرات بخلاف ما كان عليه الامر فى القرن الماضى ، اذ كان عقد المؤتمرات نادر الحدوث ، ولا يكاد يقع الا كل بضع سنوات ولمناسبات هامة ، اما اليوم فان المؤتمرات تعقد بكثرة حتى لتكاد ان تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور فى مشكلة او لاتخاذ موقف مشترك ازاء قضية ما .

وسواء كانت هذه المؤتمرات سياسية او اقتصادية او عسكرية ... الخ فان العمل فيها يخضع لاسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية ، فاذا كانت الاتصالات التى تجرى بين اعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية وسرية احيانا فان كثيرا من المناورات الدبلوماسية تجرى علانية لاشراك الرأى العام فيها ، وللتأثير عليه رغبة الافادة من ذلك فى توجيه سياسات الدول ، كما ان العمل فى المؤتمر عمل جماعى يخضع للتصويت وتكون نتائجه علنية ، وهكذا فانه الى جانب الدراية الفنية بما يجرى فى المؤتمر يكون مطلوبا من الدبلوماسى المشترك فيه ان يكون ذا قدرة على الخطابة ، حاضر البديهة قادرا على الاقناع ، اذ انه لا يخاطب المؤتمرين وحدهم ، لان صوته فى الغالب سيصل الى الرأى العام ، كما ان عمله قد يقتضى منه الادلاء بالاحاديث الصحفية والاذاعية والتليفزيونية ، وكلها قدرات لا تطلب الا نادرا فى الدبلوماسية الثنائية التقليدية .

٣ — الدبلوماسية البرلمانية او دبلوماسية المنظمات الدولية : وقد سميت بهذا الاسم نظرا لما بين العمل فيها والعمل فى البرلمانات الوطنية من تشابه وتختلف هذه الصورة عن سابقتها فى نواح ثلاثة :

(أ) انها تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الاساسى للمنظمة واللوائح الداخلية لهيئاتها العاملة وتقاليد العمل فيها ، اما المؤتمر فلا يخضع الا للقواعد التى تتفق عليها الدول المشتركة فيه .

(ب) انها تمارس داخل اطار ثابت فى مقر المنظمة الدولية بمعاونة الامانة العامة الدائمة لها بخلاف المؤتمر الذى ليست له امانة عامة دائمة وانما تختار امانته من بين وفود الدول الاعضاء .

(جـ) تتسم دبلوماسية المنظمات الدولية بالاستمرار وهو أمر لا يتوافر في المؤتمر الدولي الذي يعقد مرة وتنتهي أعماله بعدها .

ومن الظواهر المعروفة في دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت الكتلي (وهي تقابل التصويت الحزبي في البرلمانات الوطنية) ، فالجمعية العامة للامم المتحدة مثلا التي تتكون من اكثر من ١٤٠ دولة تنقسم عادة الى كتل سياسية تقوم الدول الكبرى بدور بالغ الاهمية في قيادتها ، وفي الواقع أن احد أسس الدبلوماسية البرلمانية قائم على أن الدولة التي ليس لها مصالح عالمية توكل الدولة الكبرى التي لها مصالح عالمية في توجيه صوتها في المسائل التي لا تمس مصالحها مباشرة في مقابل امتيازات ومساعدات تحصل عليها من الدولة الكبرى ، كما أن هناك ما يسمى بالوزن الادبي لصوت الدولة الكبرى ، ومصدره الاشعاع الثقافي والدبلوماسي والاعلامي للدولة الكبرى الذي يؤثر على الدولة الصغرى ويجعلها تستجيب لرغبات الدولة الكبرى حتى دون أن تطلب منها ذلك ، ويظهر دور الكتل السياسية بوضوح في الحالات التي يتبع فيها التنظيم الدولي قاعدة الاغلبية الخاصة كاغلبية الثلثين ، ويترتب على ذلك أن اية كتلة يصل عدد اعضائها الى الثلث تستطيع أن تحول دون صدور القرار بالتصويت ضده ، وحتى تستطيع المنظمة الدولية أن تصدر القرار فقد تجرى مفاوضات بين هذه الكتل للوصول الى حل وسط يحقق الاغلبية المطلوبة .

٤ — **الدبلوماسية الرياسية او دبلوماسية القمة** : هذه الصورة ليست حديثة كما قد يتصور البعض ، فقد اعتاد الملوك منذ عهد مضى أن يجتمعوا لبحث موضوعات خاصة بهم أو ببلادهم ، غير انه مع ازدياد أهمية الدبلوماسية الجماعية برزت دبلوماسية القمة بازدياد مشاركة رؤساء الدول والحكومات فيها اشتراكا مباشرا ، بل ان بعض المنظمات الدولية قد جعلت العضوية في بعض هيئاتها العاملة مقصورة على رؤساء الدول او الحكومات مثل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية . وجدير بالذكر أن البعض يرى ان دبلوماسية القمة من الناحية الفنية الخالصة تتضمن خلطا بين صنع السياسة وبين الدبلوماسية التي هي اداة لتنفيذ السياسة ، ورغم ذلك يبقى ولا شك أن الرؤساء يقومون ايضا بدور دبلوماسي في لقاءاتهم . ومما يؤخذ على دبلوماسية القمة :

(أ) انها لا تأتي غالبا بالنتيجة المرجوة منها لان جانب الدعاية والاعلان يطغى على الحلول المدروسة .

(ب) انها تؤدى كثيرا الى تعقيد العمل الدبلوماسي العادى بما تنتهى اليه من اصدار لبيانات مشتركة أو ابرام لاتفاقيات لم تدرس بعناية ويقع عبء تنفيذها في النهاية على الدبلوماسية التقليدية .

(جـ) أنهـا اذا أخفقت فان اخفاقها سيكون نهائيا ، وذلك بخلاف الوضع اذا تمت الاتصالات على مستوى الـوزراء او السفراء او ما دونهم من رجال السلك الدبلوماسي ، فاخفاق هؤلاء يمكن استئناف الاتصالات بعـــده عـلى مســـتوى أعلى .

واذا كان في هذه الانتقادات كثير من الصحة فان فيها أيضا بعض المبالغة ، ولتصحيح ذلك فاننـــا نرى :

(أ) أن دبلوماسية القمة يجب ان تسبقها الدبلوماسية التقليدية بجهـــود الاعـــداد بحيث تكون خاتمة للعمل الدبلوماسي وليست بداية له ، وبعد انتهـــاء مؤتمر القمة يبـــدأ العمل الدبلوماسي التقليدي في ممارسة دور التنفيذ .

(ب) أن دبلوماسـية القمة تساعد ولا شك بمـــا تنشئه من رباط شخصي بين ملوك الدول ورؤسائها على حـــل مشـاكل كثيرة ربمـــا كان يصعب حلهـــا عن طريق السفراء .

(جـ) أنها تتمشى مع الطبيعة الجديدة للعلاقات الدولية التى تقتضى سرعة اتخـــاذ القرار السياسي .

٥ — **الدبلوماسية الشعبية او دبلوماسية الاعلام :** كانت الدبلوماســـية التقليدية تقوم اســـاسا على التعامل بين الحكومات ، امـــا اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسـائل الاتصـــال فان الدول تحاول ان تكون لهـــا علاقات مباشرة مع الشعوب ، ويسمى هذا الاسلوب باســـــم الدبلوماسية الشـعبية أو دبلوماسية الاعـــلام . والســـؤال الذى يثار هنا هو : هل يدخل هذا الاسلوب ضمن مهام الممثل الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما ؟ في الواقع ان الاجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول المعتمد لديهـــا هذا الممثل الدبلوماسي ، فبعضها يقبله بل ويحبذه ، وبعضها الاخـــر يعتبره تدخلا ســـافرا في شئونها الداخلية ، ولذلك فان كثيرا من الدول تتجه تخلصا من الحـــرج الى أن تجعل هذا الاسلوب من اختصاص منظمـــــات غير رسمية كالتنظيمـــات السياسـية والنقابية والاتحادات الطلابيـــة ، وبذلك تستطيع السفارة التراجع امام تصرف مجموعة من المبعوثين التابعين لدولتها مثـــلا اذا اثـــار ازمة مـــا . ولا شك أن هذا يفرض على الدبلوماسي المعتمد لـــدى دولة ما أن ينسق عمله مع مثل هذه التنظيمات .

رابعـــا — مسئوليات العمل الدبلوماسي :

عبر كل العصور كان الدبلوماسي يقـــوم بوظيفتين اساسيتين تنبع منهما كل وظائفه الاخرى : الاولى أن عليه أن ينفذ السياسة الخارجية لبلـــده بتنفيذ

الاوامر الصادرة اليه من عاصمته على افضل نحو ممكن ، والثانية ان عليه ان يبقى حكومته على علم بالظروف السائدة فى مكان عمله وبسياسات الحكومة الموفد لديها .

ويتفرع من الوظيفة الاولى مسئوليات عديدة منها :

١ — قيام الدبلوماسى بعرض وجهات نظر دولته فى الدولة الموفد اليها باكبر قدر ممكن من اللياقة والدقة والوضوح دونما اعتبار لمدى اتفاقه او اختلافه مع وجهات النظر هذه .

٢ — قيامه بحماية مصالح دولته وحقوق رعاياها فى الخارج ، وعندما تكون هذه المصالح والحقوق مقننة فى معاهدات أو اتفاقات دولية فان وظيفته هنا تكون نوعا من المتابعة لمدى تنفيذ الدولة الموفد اليها لالتزاماتها بهذا الشأن .

٣ — قيامه بالتفاوض مع الدولة الموفد اليها ، والتفاوض واحد من اهم اعمال الدبلوماسى ، وهو يتفاوض بشأن اية أمور يطلب منه التفاوض بشأنها ، ولما كان التفاوض يعنى فى الاحوال العادية الوصول الى تسوية أو حل وسط فان معرفة كيفية وتوقيت الوصول الى تسوية هو سمة المفاوض البارع ، ويتطلب التفاوض قدرا هائلا من الصبر ، ذلك أن الدبلوماسى قد يقوم بتسويات فرعية كثيرة قبل الوصول الى النتيجة التى يريدها ، كما انه من المعروف أن الدبلوماسية تسير كبعض عمليات البيع والشراء ، اذ يقع الثمن المطلوب فى البداية فى الحدود غير المعقولة من كلا الجانبين ، ويكون الثمن النهائى ربما فى منتصف الطريق ، وهكذا فان المفاوض اذا بدأ بتقديم كل تنازلاته او الكشف عن المستوى الذى يأمل أن تصل اليه التسوية النهائية قد يجد نفسه مجبرا فى النهاية على قبول تسوية تقع فى منتصف الطريق بين ذلك المستوى وبين مطالب خصمه المغالى فيها .

ويستطيع الدبلوماسى فى تنفيذه للسياسة الخارجية لدولته وفقا لمدى حرية الحركة المسموح له بها ان يكون دائرة فرعية للتغذية الاسترجاعية ، وبعبارة اخرى يستطيع ان يقوم بتعديلات ما على بعض تفصيلات الاوامر الصادرة اليه اذا ما راى انها لا تحقق الهدف المطلوب تماما ، ويفترض بالطبع أن يكون ثمة اتفاق على اعطائه هذا الحق ، أو أن تكون هناك حالة طارئة يرى فيها الدبلوماسى ضرورة اجراء مثل هذه التعديلات قبل ان يتمكن من الاتصال بحكومته ، وقد سبقت الاشارة الى أن مثل هذه الحالات تكون قليلة عادة ، كما أن الدبلوماسى يتحمل بشأنها مسئولية ما يقوم به .

اما الوظيفة الثانية فهى تشير فى الواقع الى قيام البعثات الدبلوماسية فى الخارج بدور فى صنع أو تعديل السياسة الخارجية لبلادها ، فالدبلوماسى وهو يرسل لحكومته بكل ما يتعلق بالظروف السائدة فى مكان عمله بما فى ذلك سياسات الحكومة الموفد اليها انما يقدم لحكومته البيانات الاولية التى تستطيع بناء عليها ان تتخذ قرارا او تبنى سياسة ما ، أو تستطيع أن تجرى تعديلا على قرارات او سياسات متبعة بالفعل فى دول او مناطق اخرى من العالم (٣٥) .

وفيما مضى فى عصور الحكم المطلق كان القيام بهذه الوظيفة يقتضى من السفراء ان يظلوا فى حالة مراقبة دائمة للملك الاجنبى ومجتمع البلاط المحيط به حتى يتبينوا مجريات الراى والنفوذ التى تؤثر على صياغة السياسة الخارجية ، وهكذا فانه فى هذه العصور التى لم تكن الشعوب تلعب فيها اى دور فى صناعة السياسة الخارجية كان الدبلوماسيون يستطيعون القيام بهذه المهمة بطريقة مرضية دون الخروج ولو لخطوة واحدة خارج العاصمة الاجنبية ، او دون الاحتكاك بالراى العام ، ومع ازدياد اهمية الراى العام فى صناعة السياسة الخارجية يصبح من واجب الدبلوماسى اليوم ان يتحسس نبض كل مستويات المجتمع ، وان كانت الحاجة والقدرة على مخالطة الشرائح العليا فى المجتمع لم تضمحل بالطبع .

خامسا ــ تقييم الاداة الدبلوماسية :

تردد فى السنوات الاخيرة رأى يقول ان الدبلوماسية فقدت اهميتها ، ولم يعد لها الشأن الكبير الذى كان لها من قبل فى العلاقات بين الدول وبعضها ، ويستند القائلون بهذا الراى الى حجج لعل اهمها :

١ ــ ان الدبلوماسية لا تقوم فى الواقع سوى بدور تابع للدور الذى تقوم به « القوة » بمفهومها الشامل فى ادارة العلاقات بين الدول ، فليس للدبلوماسى مثلا الفضل فى التوصل الى اتفاق بين دولتين متحاربتين وانما الفضل الاول لموازين القوة بين هاتين الدولتين ، فاذا كانت متعادلة أمكن الوصول الى حل وسط ، واذا كانت مختلة لصالح احدى الدولتين لا يمكن سوى التوصل الى اتفاق سياسى يعكس هذا الاختلال وهكذا . واذا كان الامر غير هذا فيم كان التوصل الى اتفاقات غير متكافئة عبر التاريخ .

٢ ــ انه حتى فى مجال العمل الدبلوماسى فان الدبلوماسية بمعناها

(٣٥) وذلك لان المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية فى الدولة الموفد اليها الدبلوماسى تدخل فى صميم وظيفته الاولى .

التقليدى (اى بمعنى البعثات الدبلوماسية فى الخارج) قد توارت لتفسح الطريق للدبلوماسية الرياسية او دبلوماسية القمة على النحو الذى فصلناه .

وفى ردنا على هذا الانتقاد الاول الاشارة الى أمرين :

الاول ان احدا لم يقل بأن الدبلوماسية كاداة لتنفيذ السياسة الخارجية تعمل فى استقلال عن غيرها من الادوات ، وفى الواقع ان احد المبادىء الاساسية فى تنفيذ السياسة الخارجية هو التنسيق بين ادواتها المختلفة ، وفى ضوء هذا الفهم تقوم كل اداة بدورها المرسوم ، فقد يكون دور الدبلوماسية هو محاولة تجنب الحرب بتاكيد النوايا السلمية ، او اثارتها بمحاولة ابتزاز تنازلات مهينة ، او تحقيق الخديعة بان دولة الدبلوماسى لن تحارب حتى تأخذ الفرصة فى توجيه ضربة عسكرية قاضية . وهكذا فانه من الواضح انه كما ان القوة قد تشكل ناتج العمل الدبلوماسى فان هذا العمل ضرورى ايضا للممارسة السليمة للقوة .

والامر الثانى ان هذا الانتقاد قد ينطبق اكثر على العلاقات بين الدول غير الصديقة ، واما العلاقات بين الدول الصديقة — او حتى غير المتعادية — فلا شك ان الدبلوماسية تستطيع ان تقوم بدور فعال فيها بعيدا عن حسابات القوة ، وعلى سبيل المثال فان الاداة الدبلوماسية وحدها هى التى تستطيع ان تعالج ازمة عارضة فى علاقات بين دولتين صديقتين .

اما الانتقاد الثانى فقد سبق ان فندناه عند تناول صور العمل الدبلوماسى وبينا ضرورة الدبلوماسية التقليدية لنجاح وعلاج العيوب الموجودة فى اسلوب دبلوماسية القمة .

(ب) الاداة النفسية او الدعاية (٣٦) :

يقصد بالدعاية بصفة عامة اية محاولة لاقناع الافراد او المجموعات بتقبل وجهة نظر معينة او القيام بعمل معين ، وذلك على ان تأخذ فى اعتبارنا

---

(٣٦) يرتبط الحديث عن الدعاية احيانا بالحديث عن الحرب النفسية ، وتغفل بعض الكتب التى تتعرض لدراسة الدعاية كاداة للسياسة الخارجية الحديث عن الحرب النفسية باعتبار انهما وجهان لعملة واحدة ، ونحن وان كنا لن نفرد جزءا مستقلا لدراسة الحرب النفسية بحكم النطاق المحدود لهذه الدراسة الا انه تجدر الاشارة الى انه على الرغم مما بين الدعاية والحرب النفسية من اوجه شبه وبالذات فى الوسائل الا ان ثمة فارقا هاما هو ان جمهور الدعاية يكون عادة جمهور صديق او على الاقل صديق محتمل بينما تتجه الحرب النفسيه الى الخصم ، وبينما تسعى الدعاية الى الاقناع كما سنرى فان الحرب النفسية لا تعرف لاهدافها بديلا سوى تحطيم معنويات الخصم .

أن هؤلاء ما كانوا ليقبلون وجهة النظر هـــذه أو يقومون بهذا العمل من تلقاء انفسهم اى دون الدعايـــة . ولاغــــراض هـــذه الدراسة نضيق نطـــاق الدعايـــة بحيث يعنى فقط الجهـــود الحكوميـــة المنظمـــة لاقنـــاع الـــدول الاجنبيـــة بقبـــول سياســـات مواتيـــة للدولة مصـــدر الدعايـــة أو عـــلى الاقل غير معادية لها .

أولا ــ تزايد اهميـــة الدعاية فى السياسة الخارجية :

على الرغم من انه من الممكن أن نجد على مر التاريخ تطبيقا للادارة الدعائية سواء فى السياسة الداخلية او الخارجية الا ان اهميتها لم تتأكد كأداة للسياسة الخارجية الا فى النصف الاول من القرن العشرين ، فقد استخدمت الولايـــات المتحدة الاداة الدعائية فى تحقيق أهدافهـــا من الحرب ، ثم كان الاتحاد السوفيتى أول دولة حديثة تستخدم الدعاية على نطاق واسع فى الداخـــل والخـــارج سواء فى وقت السلم او الحرب بعـــد الثورة الروسية فى ١٩١٧ ، ولا شـــك ان أهم التطورات التى لحقت بالدعايـــة بعد ذلك قد ارتبطت بالنظام النـــازى فى المانيـــا ، وبعد الحرب العالمية الثانية تلقى العمـــل الدعائى دفعات هـــائلة حتى لقـــد بدا فى بعض الاحيان أن هـــذا العمل هـــو الجبهـــة الاســـاسية الصراع فى الحرب البـــاردة . وهكذا وصلنا الى مرحلة لا تستطيـــع فيهـــا اية دولـــة أن تتغـــاضى عـــن اســـتخدام العمـــل الدعـــائى فى سياستهـــا الخارجيـــة .

ولقـــد ساعد على هذا التطور مجموعة من العوامل لعل اهمها :

١ ـــ الثورة الهائلة فى وسائل الاتصال من اتصالات سلكية ولا سلكية ووســـائل سريعة للانتقال ، وتطور اجهزة الاعـــلام المختلفـــة من صـــحافة وسينما وراديـــو وتليفزيون ، وكلهـــا اضافت رصيدا هائلا لامكانيات العمـــل الدعـــائى .

٢ ـــ بروز دور الايديولوجية فى العـــلاقات الدولية ابتداء من نجاح الثورة المـــاركسية فى روسيا ١٩١٧ ، ومن ثم اكتساب الصراعات الدولية الاساسية طابعا ايديولوجيا ليس هناك انسب من الاداة الدعائية سلاحا لـــه . وقـــد تزايدت أهمية الدعاية اكثر بالوصول الى ما يعرف بتوازن الرعب النـــووى الذى اصبحت معه المواجهـــة المباشرة بين الدولتـــين العظميين فى العـــالم أمرا فى حكم المستحيل ، ومن ثم اخذت الدعاية فرصة اكبر فى الظهـــور عـــلى مسرح العمل الدولى . ثم اكتسبت اهميـــــة مضافة بظهور مجموعة الـــدول حديثة الاستقلال التى كان الســـلاح الايديولوجى أحد ادوات محاولة استقطابها الى صف هذه الدولة الكبرى أو تلك ، وليس هناك افضل من الدعاية وسيطا يحمل هـــذا الســـلاح .

٣ — الاتجاه العالمى لتزايد المشاركة الشعبية فى أمـور الحكم وبينها تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية ، ويعنى هـذا امكانية أن تقوم الدعاية بـدور غير مباشر فى صـياغة السياسة الخارجية فى الدولة التى توجـه اليها عن طريق التأثير على الراى العالم والاجهزة التشريعيـة والاحزاب السياسية ، وما الى هـذا .

ثانيا — القواعد العامة للعمل الدعائى :

كثيرا ما يقال أن الدعاية فن ولذلك فمن الصـعب ان نتحدث عن نظرية عامة للدعاية ، وبغض النظـر عن أن العلم قـد أضحى يلعب دورا متزايدا فى العمل الدعائى ، وبفرض ان العمـل الدعائى فن خالص فان هذا لا يمنـع من محاولة تحديد بعض القواعـد العامة التى يجب على العمـل الدعـائى ان يتبعها . ونذكر من هذه القواعد ما يلى :

١ — يمكن استخلاص القاعدة الاولى عن طريق تشبيهنا للعمل الدعائى بفنون الاعـلان والبيع ، فرجل الدعاية كالمعلن والبائـع أن يدرس الجمهور الذى سيتجه اليـه بدعايتـه فيدرس المفاهيم المسبقة المتكونة لـدى افراده ، وآمالهم وآلامهـم ، ونقـاط الضعف فيهـم ، ومـا الى هـذا ، وذلك بغرض ان يسـلك اكثر الطـرق ملائمة لهـذا الجمهور ، ومـن ثـم اكثرها نجاحا فى تحقيق غرضـه .

٢ — القاعدة الثانية يمكن استخلاصها عن طريق تشبيه رجل الدعايـة بالمحامى الذى يضع مرافعته بعناية بحيث يثبت جانبا واحدا من القضـية ، فعـلى الرغم من أنه يضـمن مرافعته جانبا من الحقيقة الا انها لا تتضـمن بالتأكيد كل الحقيقة ، وهـو عادة يحذف الشواهد المناقضة لوجهة نظـره ، فرجل الدعاية اذن يلجأ الى ما يسمى بتشويه الحقيقة حتى يسهل الوصـول الى هدفه ، بل انه قد يلجـأ الى الكذب ، وهـو أمـر غير مرفوض فى حد ذاته طالمـا إن دعايته تكون قابلة للتصديق ، فالدعاية ليست قضائية اخلاقيـة ، ورجل الدعاية الناجح هو الذى يستطيع — اذا اضطر الى ذلك — ان يستخدم الكذب بذكاء دون أن ينكشف أمره ، وان يعـد العدة لمواجة افتضاح كذبـه أن حـدث . ورغم هـذا كلـه فلا شـك ان الدعـاية التى تسـتطيع الاسـتناد الى الحقـائق فقط هى أنجح دعـاية حتى ولـو كانت هذه الحقائق مـرة (٣٧) .

---

(٣٧) فحديث تشرشل عن الدم والعرق والدموع كان تشخيصا أمينا وصادقا تماما للنضال الذى ينتظر الشعب البريطانى فى الحرب العالمية الثانية ، وقد اثار تشرشل بكلماتـه الصادقة روح التحدى فى شعبه الذى صمد حتى تحقق النصر .

٣ ـــ القاعدة التالية تتلخص فى ان الدعاية الناجحة هى تلك التى تفلح فى جذب انتباه الجمهور الذى توجه اليه ، واحد الصفات التى ينصح بتوفرها فى الدعاية لتحقيق هـذا الغرض (بعد ارتباطها بواقع الجمهور الذى يستقبلها) هى صفة البساطة ، فالتعقيد فى صياغة المادة الدعائية قد يبعث على النفور والملل بينما تقديمها فى شكل شعارات مختصرة ومؤثرة مثلا يؤدى الى جذب الانتباه واثارة الاهتمام (٣٨) .

٤ ـــ القاعدة الرابعة تتلخص فى ضرورة ان تحقق الدعاية استجابة مواتية من الجمهور الذى يستقبلها ، ويتحقق ذلك باتباع الدعاية لعدة اساليب منها ضرورة التكرار المستمر للمضمون الذى تريد توصيله للجمهور بشرط تنويع الاساليب المستخدمة حتى لا يصاب الجمهور بالملل ، وضرورة الا تقع الدعاية فى شرك التناقض الذاتى بشكل واضح ، ونقول بشكل واضح لانه بندر أن تنجح دعاية ما فى أن تحقق توافقا وانسجاما كاملا سواء بين مقوماتها الفكرية أو مراحلها الزمنية .

ثالثا ـــ تقييم الاداة الدعائية :

لعل حديثنا عن تزايد الاهمية النسبية للدعاية كاداة للسياسة الخارجية فى نصف القرن الاخير يكون قد أوضح بعض الجوانب التى يمكن ان تستقل فيها الدعاية بدور مؤثر فى تنفيذ السياسة الخارجية ، ولاستكمال هذا الايضاح فاننا نورد هنا الملاحظات التالية :

١ ـــ نكرر هنا ما سبقت الاشارة اليه عند الحديث عن الدبلوماسية من ضرورة أن تعمل الدعاية ـــ كاية اداة لتنفيذ السياسة الخارجية ـــ فى تنسيق كامل مع باقى الادوات ، فالدعاية قد تسبق العمل العسكرى الذى تنوى الدولة القيام به بالتمهيد له بين الاوساط الدولية واضفاء المشروعية عليه ، وهى قد تصاحب العمل الدبلوماسى (ولعل ذلك قد اتضح عند الحديث عن دبلوماسية الاعلام) وهكذا .

٢ ـــ فى ضوء هذه القاعدة العامة (ضرورة التنسيق بين ادوات السياسة الخارجية) يمكن أن نفهم لماذا لا يمكن للدعاية ان تحيل سياسة فاشلة الى سياسة ناجحة ، وكما يقال دائما ليس هناك اقوى من دعاية « الافعال » ، فالدولة الكبرى مهما نجحت فى دعايتها فى استقطاب دولة صغرى لن تتمكن من الاحتفاظ بها فى فلكها ما لم تصل بها بالفعل

---

(٣٨) فى الواقع ان عبارة « كالستار الحديدى » مثلا قد تغنى عن عشرات الكتيبات التى تهاجم الاتحاد السوفيتى ، كما ان عبارة كعبارة « تجار الحروب » قد تقوم بنفس الدور بالنسبة لمهاجمة الدول الراسمالية ، وهكذا .

الى الامن والسلام او الرخاء الاقتصادى .. الخ ، وذلك وفقا لما وعدت به دعايتها .

جـ ـ الاداة الاقتصادية :

ترى بعض الدراسات ان استخدام الادوات الاقتصادية فى تنفيذ السياسة الخارجية خاص بالدول الراسمالية والاستعمارية ناسية أن دبلوماسية المساعدات الاقتصادية قديمة قدم نشوء المجتمعات ، وقد عرفها العالم القديم سواء فى عهد الامبراطورية الرومانية أو ما بعدها مثل عهد العرب فى الاندلس ، ولا يمكن فهم التقارب الدبلوماسى الذى تم بين فرنسا وروسيا القيصرية فى بداية هذا القرن الا على ضوء التسهيلات المالية التى قدمتها فرنسا لروسيا .

وايا كان الامر فان دبلوماسية المساعدات الاقتصادية أصبحت عنصر هاما فى العلاقات الدولية ، وتلك الدبلوماسية تكون ثنائية اذا كانت المساعدات تقدم من دولة الى دولة ، وتكون جماعية اذا قدمتها مجموعة من الدول او منظمة دولية الى دولة ، او قدمتها دولة الى منظمة دولية اقليمية ، ومهما يكن نوع او شكل هذه المساعدات فانه يلاحظ أن الدول المانحة تحاول دائما ان تسبغ صفة الضخامة على ما تقدم وتشهر ذلك على الراى العام عندها او عند الدولة الممنوحة ، وذلك رغم أن الاحصاءات تدل على انخفاض مستمر فى قيمة المساعدات التى تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة .

وتجد الاشارة الى أن كثير من الدول تنادى بمقاطعة المساعدات الاجنبية الثنائية مفضلة عليها المساعدات الجماعية على اساس أن المساعدات الثنائية ضارة بها ، ومن اضرارها :

اولا ـ ان الهدف من الدبلوماسية الاقتصادية هو اكتساب ود القيادات فى الدول النامية ، ومن هنا يتفشى الفساد وتكثر الرشوة .

ثانيا : ان التنافس بين الدول الغنية فى ميدان المساعدات قد ينتهى الى فوضى عامة تتفشى فى الدول المتلقية للمساعدات نظرا لعدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات .

ثالثا : ان المساعدات الاجنبية تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المانحة اكثر مما تحقق مصالح الدول المتخلفة .

رابعا : ان المساعدات تكون مشروطة غالبا بمعنى أن الدول التى تتلقى المعونة قد تلزم باستيراد كل حاجاتها من الدول المانحة وبذلك تنقلب المعونة

الى وسيلة من وسائل ترويج سلع الدول المانحة ، بل قد ترتبط هذه المساعدات بشروط سياسية ، وهنا فان الدول المتلقية لها قد تفقد استقلالها ثمنا لتلك المساعدات .

وباختصار فان الدبلوماسية الاقتصادية هي في رأى كثير من الكتاب الصورة الجديدة للدبلوماسية الاستعمارية .

المبحث الثانى

السياسات الخارجية للدول الكبرى

نتناول فى هذا المبحث بالدراسة السياسة الخارجية للدول الآتية : الاتحاد السوفييتى ، الولايات المتحدة ، انجلترا ، فرنسا ، الصين ، مصر . وحين تخيرنا هذه الدول جعلنا مصر بينها لانها وطننا ، أما الدول الاخرى فقد كان اختيارنا لها بسبب عدة اعتبارات متعددة منها :

١ — انها الدول التى اتيح لها أن تنتصر فى الحرب العالمية الثانية ، فكان لها دور ايجابى فى المؤتمرات التى تلت تلك الحرب ، والتنظيمات الدولية التى تمخضت عنها .

٢ — ان كلا منها تتزعم مجموعة او اكثر من الدول .

٣ — انها تمتلك اسلحة ذرية تجعل لها مكانة خاصة بين دول العالم .

٤ — انها تمثل مختلف اقاليم العالم ، ومختلف الانظمة السياسية والاقتصادية السائدة .

١ — السياسة الخارجية السوفيتية :

تشمل رقعة روسيا نصف كل من قارتى آسيا وأوروبا ، اذ تمتد من بولونيا غربا الى المحيط الهادى شرقا ، ومن البحر الاسود والصين جنوبا الى المحيط المتجمد الشمالى شمالا (٣٩) ، وهذه الدولة المترامية الاطراف التى تبلغ ثلاثة أمثال مساحة الولايات المتحدة تتسم بثلاث خصائص .

(أ) ليس لها حدود جغرافية طبيعية بينها وبين الاثنتى عشرة دولة التى تجاورها ، فكان أرضها مفتوحة اما من يريد غزوها كما حدث عندما حاول هذا الغزو كل من نابليون وهتلر ، لذلك تعمل روسيا فى سياستها

---

(٣٩) راجع ص ٢٠٥ الى ص ٢١٠ من هذا المؤلف .

الخارجيـــة على ان تكون الدول التى تقـــع على حدودهـــا متحالفة معهـــا ، او تابعـــة لها ، او ضـعيفة بحيث لا تسـتطيع ان تفكر فى مهاجمتها ، واتبـــاع هـــذه السياسـة قـــد اعان عليهـــا ان هذه الدول المجـــاورة هى فعـــلا اما انها اصـــغر منهـــا ، أو ضـعيفة بالنسبة لهـــا .

(ب) ليس لروســـيا منافـــذ على البحار المفتوحة ، فشواطئها تمتـــد اما على بحـــار متجمدة لا تصـــلح للملاحة فى اكثر العام (مثل المحيط المتجمـــد الشمالى وشمال المحيط الهـــادى) ، واما على بحـــار مقفلة مثـــل بحـــر البلطيق الذى تقفله المضـــايق الدانمركية ، والبحـــر الاسود الذى تقفـــله المضـــايق التركية) ، ولذلك كان من أهداف السياســـة الخارجية السوفيتية العمل على الوصول الى البحـــار الدافئة ، أو المفتوحة ، فضغطهـــا عـــلى تركيا لتمنحهـــا امتيازا خاصـــا فى المضـــايق ، واحتـــلالها لميناء بورت آرثر ، وديران عقب الحرب العالميـــة الثانية ، كل ذلك ليس الا امثلة لاتجـــاهات سياستها الخارجية .

(جـ) الشـــعب القاطن فى الدولة السوفيتية يتكون من نحو ١٥٠ جنســـا مختلفا ، لهم لغات مختلفة ، وبيئات متباينة فى البداوة والحضارة ، ولهـــذا تأثير فى سياستها الخارجية ، فهو من ناحية يجعلها حذرة من خوض حـــروب مخافة ان تسود فيها نزعات قومية انفصالية فتمزق وحدتها ، كمـــا حـــدث عقب ثورة سنة ١٩١٧ ، وعقب الغزو النازى سنة ١٩٤١ ، ومن ناحية أخـــرى فانها تنتفع بهذه الاقليات فى نشر مبادئها فى البلاد المختلفة التى من جنسهـــا بعض الاقليات فيهـــا .

وقد ورث الاتحاد السوفيتى تلك الاوضاع الجغرافية والثقافية التى كانت تسيطر على السياسة الخارجية الروسية ، وذلك رغـــم اعتقـــاد لينـــين أن المـــاركسية حررت بلاده من ما ضيها لتجعـــل منها دولة جديدة لا تمت بأية صلة الى الامبراطورية القيصرية . ولكن مـــن ناحيـــة أخـــرى يجب الاعـــتراف بأن المـــاركسية جاءت لتكسو جغرافية روسيا وتراثها بثوب أيديولوجى جـــديد ، وكان لذلك اكبر تأثير فى سياستها الخارجيـــة ، فاذا كان هنـــاك تكامـــل بين السياســـة الخارجية لروسيا القيصـــرية والسياســـة الخارجية للاتحـــاد السوفيتى فان بين السياستين اختلافا كبـــيرا يرجع الى أمور اهمها :

(أ) روسيا السوفيتية عقب الحرب العالمية الثانية حققت أقصى ما كانت تطمع اليه روســـيا القيصرية ، فأصبحت ذات أهداف جديدة تقتضى منهـــا سياسة خارجية جديدة .

(ب) روسيا السوفيتية حققت من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ما جعلها

هى والولايات المتحدة اكبر دول العالم ، بعد ان كانت فى عهد القيصرية دولة كبرى بين مجموعة الدول الكبرى .

(جـ) اصبحت روسيا السوفيتية تتزعم عقيدة جديدة هدفها السيطرة على العالم كله ، ومحورها الانسانية جمعاء ، أما فى عهد القيصرية فلم يكن لها ايديولوجية متحركة ، باستثناء « السلافية » التى لا تعدو كونها قومية غايتها ربط البلاد السلافية .

وسنتناول دراسة السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم البورجوازى او الراسمالى ، ثم تجاه العالم الشيوعى ثم تجاه العالم الثالث .

(أ) السياسة الخارجية السوفيتية والعالم غير الشيوعى : هناك تشابه كبير بين موقف روسيا السوفيتية من العالم غير الشيوعى ومواقف دار الاسلام من دار الحرب ، فكلاهما يجعل الجهاد اساسا لسياسته تجاه العالم الذى لا يدين بعقيدته . ووفقا للعقيدة الشيوعية لابد للاتحاد السوفيتى من الجهاد ، حتى يتحول العالم الراسمالى الى عالم شيوعى ، وحتى تتحقق الثورة البروليتارية الكبرى ، وتكون السيادة للشيوعية الدولية .

وفى رأى السوفييت انه لا تعارض بين الاهداف العاجلة للدولة السوفيتية ومصالح الثورة الشيوعية العالمية ، فكل هدف يتحقق لروسيا السوفيتية يمثل نصرا للشيوعية الدولية (٤٠) . وتحقيق الثورة العالمية لا يقتضى حتما محاربة العالم الراسمالى . بل ان ذلك قد يكون ممكنا دون حرب تراق فيها الدماء ، لا سيما بعد ما أتيح لروسيا من انتصارات فى الحرب العالمية الثانية (٤١) .

فالسياسة السوفيتية تجاه العالم الراسمالى تسير وفق الخطوط الآتية :

أولا : أى تقارب دبلوماسى ، أو تحالف عسكرى ، او تعاون فى ظل منظمة

---

(٤٠) يقول ستالين فى ذلك : « للاتحاد السوفيتى كدولة وطنية مؤقتة مصالح معلومة . ولكن مصالحه لا تتعارض مع مصالح الثورة العالمية ، كما ان مصالح البروليتاريا العالمية لا تتعارض مع مصالحه » .

(٤١) يقول ستالين فى ذلك فى التقرير السياسى الذى قدمه للجنة المركزية للحزب فى مؤتمره الرابع عشر بموسكو سنة ١٩٥٠ : « ان أهم ظاهرة تؤثر (الاحداث) ميدان العلاقات الخارجية فى الحاضر هى قيام توازن مؤقت للقوى بين البلاد الراسمالية وبلادنا ، وهذا التوازن هو الذى يكيف الفترة الراهنة للتعايش السلمى » .

دولية مع دولة غير شيوعية ، يكون مؤقتا ، ولا يخرج عن كونه مهادنة لا تعوق الجهاد في سبيل سيادة الشيوعية الدولية (٤٢) .

ثانيا : العمل على ان تتضارب المصالح في داخل المعسكر الاستعماري والراسمالي ، عسى ان يؤدي ذلك الى وقوع حرب بين اعضائه ، كالتضارب الذي ادى الى قيام الحرب العالمية الثانية ، وان كان السوفييت قد اصبحوا يعتقدون ان الحرب بين الدول الراسمالية بعضها وبعض لم تعد بعد امرا حتميا بعد ان اصبح المعسكر الغربي تحت زعامة الولايات المتحدة .

ويجب عدم الخلط بين هذه الخطوط الاستراتيجية للسياسة السوفيتية وبين الاعتبارات التكتيكية التي املت اتباع سياسة التعايش السلمي مع المعسكر الرسمالي ، وهي السياسة التي تضرب بجذورها في السنوات الاولى لخبرة الحكم السوفيتي ، والتي تجد اليوم تعبيرا معاصرا عنها فيما يسمى بسياسة الوفاق مع الولايات المتحدة الامريكية ، ويلاحظ انه بينما كان ضعف الدولة السوفيتية الوليدة هي الدافع الاساسي لهذه السياسة في البداية فان القوة السوفيتية قد اصبحت الآن ضمانا لها ، بينما اصبح الدافع الاساسي هو الثقة بانتصار الشيوعية النهائي في صراع سلمي يكون معيار النجاح فيه حضاريا واقتصاديا بصفة اساسية .

(ب) السياسة الخارجية السوفيتية والعالم الشيوعي : حين وقعت الثورة الشيوعية في روسيا عقب الحرب العالمية الاولى اعتبرت الخطوة الاولى نحو تحقيق الثورة الشيوعية العالمية ، ولكن لم يتحقق ذلك بعد ان اخفقت الثورة الشيوعية في المجر والمانيا ، وظل الاتحاد السوفيتي وحده هو الدولة الشيوعية المحاصرة بالعالم الراسمالي الذي يناهضها ، وهنا وقع الخلاف الكبير بين ستالين الذي دعا الى مبدأ « الاشتراكية في بلد واحد » ، أي استتباب الثورة الشيوعية في روسيا اولا ثم بعد ذلك يكون « العمل على نشر الثورة في باقي دول العالم » وبين تروتسكي الذي كان ينادي « بالثورة الدائمة » اي العمل فورا على نشر الثورة العالمية دون انتظار استتبابها في روسيا ، وانتصر ستالين على تروتسكي (٤٣) ، ونتيجة لذلك تحولت الاحزاب

---

(٤٢) وضح هذا مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا في الجمعية العامة للامم المتحدة في سبتمبر ١٩٤٨ حين قال موجها كلامه الى ممثل الاتحاد السوفيتي : « اود ان القي سؤالا على الرفيق فيشنسكي : هل حقا ما يقال من ان النظرية الماركسية ـ بغض النظر عما تجهر به من فوق هذا المنبر ستذهب الى انه لا سبيل الى اتفاق نهائي مع الدول التي لا تعتنق الشيوعية وان كل ما تفعله الحكومة السوفيتية هو من قبيل الحيل ، وانها لا تنحرف عن هدفها المرسوم مهما قالت غير ذلك » .

(٤٣) راجع ما سبق ص ١٣٩ ـ ١٤١ .

الشيوعية فى مختلف انحاء العالم الى ادوات للدبلوماسية السوفيتية ، على اساس أن روسيا هى مركز الثورة العالمية ، وأن تلك الثورة لا نجاح لها الا بمؤازرة روسيا . وعليه فالمحافظة على الاتحاد السوفيتى كقاعدة للثورة العالمية تقتضى الولاء المطلق لروسيا .

وتغيرت الظروف بعد الحرب العالمية الثانية . لا سيما بعد وفاة ستالين (مارس ١٩٥٣) :

اولا : لم تعد روسيا السوفيتية هى الدولة الشيوعية الوحيدة فى العالم .

ثانيا : لم تعد نظرية اخضاع الاحزاب الشيوعية لموسكو لها مبرر مادامت تلك الاحزاب قد وصلت الى الحكم .

ثالثا : وقع الخلاف المذهبى الخطير بين يوغوسلافيا وروسيا من ناحية ، وتورت العلاقات بين موسكو وبعض الدول الشيوعية الاخرى .

وكانت وفاة ستالين نقطة تحول فى السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم الشيوعى ، ويظهر ذلك فى النقط الآتية :

اولا : اتباع مجموعة من الاجراءات عرفت فيما بعد باسم «اللاستالينية» (٤٤)، وهى اعطاء مزيد من الاستقلال للدول الديمقراطية الشعبية ، وتصفية الكومنفورم ، ورد الاعتبار لضحايا ستالين ، واطلاق سراح الشيوعيين الذين اتهمهم ستالين بالانحراف الوطنى (ومن صور هذا الانحراف التيتوية) ، وابعاد الحكام الشيوعيين الموالين لستالين عن مقاعد الحكم مثل مولوتوف .

ثانيا : العلاقات بين موسكو والدول الشيوعية يجب أن تقوم على أساس من المساواة التامة (٤٥) .

ثالثا : قبلت موسكو النظرية اليوغسلافية القائلة بأن « طرق النمو الاشتراكى » (الشيوعى) واحواله مختلفة باختلاف البلاد ، فلا يجوز لاحد

---

(٤٤) «Destalinisation»

(٤٥) صدر بيان سوفيتى اثناء الثورة المجرية يتحدث عن علاقة روسيا بالاحزاب الشيوعية جاء فيه أن روسيا قد ارتكبت فى الماضى اخطاء مست مبدأ المساواة فى العلاقات بين الدول الاشتراكية ، وانها مستعدة لان تناقش مع هذه الدول التدابير التى يمكن ان تؤدى الى العودة الى المساس بمبدأ المساواة ، ذلك المساس الذى نشأ من النزعة الاستبدادية لستالين .

ان يفرض وجهة نظــره فى تحديد طــرق هذا النمو واشكاله ، ومعنى هــذا ان يكون لكل دولة ان تتبع ما يلائمها من اساليب الشيوعية دون ان تتقيــد تقيــدا جامــدا بما تسلكه موســكو .

رابعا : حدوث تقــارب بوغسلافيا وروســيا بعــد القطعية التى تمت فى عهــد ستالين .

خامسا : موافقة الصين على مطالبها التى تقدمت بها من نحو تنازل روسيا عن نفوذها فى منشوريا ، وعن احتلالها لبعض الموانى الصينيــة . الخ .

ولكن هذا التساهل السوفيتى تجــاه العالم الشيوعى لم يكن تســاهلا على اطلاقه ، بل كان ذا حــدود وقيود هى قوام العلاقة بين الاتحاد الســوفيتى والدول الشيوعية الاخــرى . وهذه القيود هى :

اولا : لا يقبل الاتحاد السوفيتى تغيير نظام الحــكم فى أى دولة من الدول الشيوعية بل يجب أن تظــل السيطرة للحــزب الشيوعى ، وتعــد الحــالة التشيكوسلوفاكية آخــر الامثلة بهذا الصدد (٤٦) .

ثانيا : الإعتراف بالزعامة السياسية والايديولوجية للاتحاد السوفيتى داخل المعسكر الشيوعى وان كان النزاع الصينى السوفيتى (٤٧) قد جعل هذا القيــد موضع نظــر ، فقــد جعل هذا النزاع الذى لم يحقق حتى الآن تقدما نحــو الحل من تعدد الاقطاب فى المعسكر الشيوعى حقيقــة واقعة ، كذلك يمــكن أن يشــار فى هذا السياق الى خلاف الاتحاد السوفيتى مع بعض الاحــزاب الشيوعية فى أوربا الغربيــة .

ثالثا : لا يجوز لاية دولة شيوعية فى هذا المعسكر ان تكون لهــا سياسة خارجية مستقلة تجــاة العالم غير الشيوعى ، وقــد أصبح هذا القيد ايضــا موضع نظــر سواء بالنظر الى استقلال السياسة الخارجيــة الصــينية (والالبانية) عن السياسة الخارجيــة الســوفيتية او بالنظــر الى النزعــة الاستقلالية لرومانيا فى الشئون الخارجية التى بدأت تتضح فى الســنوات الاخــيرة .

---

(٤٦) انظر للوثائق الخاصة بهذه الازمة فى مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ٢٢٥ ـ ٢٤٠ . انظر ايضــا دراسة د . سامى منصور عن الاتحــاد السوفيتى وازمــة تشيكوسلوفاكيا فى نفس العــدد ص ٦ ـ ١٧ .

(٤٧) انظر مــا يلى ص ٣٤٢ ومــا بعدها .

(جـ) السياسة الخارجية السوفيتية والعالم الثالث : منذ السنوات الاولى للحكم السوفيتي ايـد الحركة الوطنية فى المستعمرات فى أفريقيا وآسيا ضد البلدان الاوروبية الاستعمارية على اعتبار ان ذلك سـوف يعجل بالثورة فى بلدان غـرب أوربا الصناعية المتقدمة ، ولمـا لم يتحقق هذا التنبؤ علق القـادة السوفيت أملهم على ثورة المستعمرات فى آسيا وافريقيـا فى اشعال ثـورة بروليتارية عالمية على أساس أن هذه المستعمرات هى مصـدر قوة الراسمالية الاوربية وبحرمانها منهـا سوف يصبح من السهل على الطبقات العاملة فى أوربا أن تقضى على النظام الرأسمالى .

وبعد تصاعد موجة التحرر من الاستعمار ونيل عـدد متزايد من المستعمرات لاستقلالها بعـد الحرب العالمية الثانية لم يعتقد الحكم السوفيتى ابان ستالين بجدوى سياسة الحياد لهذه الدول الجديدة ، فقـد فسر ستالين طبيعة الموقف الدولى حينذاك بأنه صراع بـين القوى الشيوعية والتقدمية والمحبة للسلام من جانب ، والقوى الراسمالية والاستعمارية من جانب آخر : وكان الطريق الثالث خرافـة ووهما مما يعنى انه اما أن تنحاز دول العالم الثالث الى المعسكر الشرقى او الغربى .

الا انه بعد وفاة ستالين حدث تغير عميق فى السياسة السوفيتية خصوصا تجاه دول العالم الثالث ، فقـد حبذت الحكومة السوفيتية سياسة الحياد لهذه الدول وربطتها بتشجيعها لسياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وقـد انعكس هذا فى سياسة سوفيتية ايجابية تجـاه دول العالم الثالث مبنية على احـترام استقلالها وبذل العون لهـا مع تطـوير الاقتصاد السوفيتي بمـا يثبت تفوقه فى الصراع الاقتصادى مـع الغرب حتى تقدم الخـبرة السوفيتية نموذجا يمكن الاحتذاء به فى دول العالم الثالث .

٢ ـ السياسة الخارجية الامريكية :

ساعد الموقع الجغرافى للولايات المتحدة الامريكية على العزلة التى عاشت فيها منذ استطاعت أن تتحرر من الاستعمار الانجليزى وتظفر باستقلالها (٤٨) ، فالمحيط الاطلسى يفصل بينهـا وبين أوربا ، والمحيط الهادى يفصل بينهـا وبين آسيا ، واذا لم يكن بينها وبين كنـدا من الشمال والمكسيك من الجنوب حـدود طبيعية فان هاتين الدولتين لم تعتبرا مصـدر خطر على امنها وسلامتهـا فى اى وقت من الاوقات . وتلك العزلة الجغرافية سيطرت على السياسـة الخارجية الامريكية وتولدت عنهـا نظريتان : اولهما نظـرية مونرو ، والاخرى نظرية تجنب الاحـلاف .

---

(٤٨) انظر ص ٢٠٠ الى ص ٢٠٢ من هذا المؤلف .

(ا) نظرية مونرو : وهى مجموعة من المبادىء العامة قد أعلنها الرئيس جيمس مونرو أمام الكونجرس الامريكى فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٢٣ ، وتتضمن ثلاثة مبادىء يمكن ايجازها فيما يلى :

أولا : القارة الامريكية لا يصح أن تصبح فى المستقبل مجالا لاستعمار اوربى جديد .

ثانيا : الولايات المتحدة لا تنوى أن تتدخل فى الشئون السياسية الاوربية

ثالثا : لا تقبل الولايات المتحدة تدخل الدول الاوربية فى شئون دول القارة الامريكية .

ومنذ هذا الحين اشارت الولايات المتحدة الى هذه النظرية فى اكثر من مناسبة ، كما سجلتها فى معاهدات دولية (٤٩) .

(ب) نظرية تجنب الاحلاف : كان الرئيس واشنطون اول من نادى بهذه النظرية ، اذ قال فى خطبة الوداع التى القاها سنة ١٧٩٦ : « سياستنا الحقيقية هى تجنب كل محالفة دائمة مع اى حكومة اجنبية ايا كان نوعها » ، ثم اضاف الى ذلك قوله : « واذا اقتضى الامر مثل تلك المحالفة يجب أن تكون قصيرة المدى ما أمكن لتحقيق هدف معين ، حتى اذا تحقق وجب أن تعود الولايات المتحدة الى سيرتها الاولى » .

ومما كان يشجع هذا الاتجاه القائم على الانحياز ، وبخاصة تجاه المحالفات والمنازعات الاوربية تكوين الشعب الامريكى نفسه ، اذ كان يتألف من خليط من المهاجرين الاوربيين ، وقد عبر عن ذلك الرئيس ولسن فى خطبه له القاها فى ١٩ من اغسطس سنة ١٩١٤ وهو يطالب الشعب الامريكى بالوقوف موقف الحياد وعدم الانحياز تجاه الحرب التى قامت فى أوربا فقال : « شعب الولايات المتحدة مكون من عدة أمم ، وبالاخص من الامم التى يحارب بعضها بعضا ، فبعضنا يريد أن تنتصر أمة فى حين أن فريقا آخر يرجو أن تنتصر أمة غيرها ، وسيكون من السهل فى هذه الحال اثارة النفوس » .

ولكن ما لبث الرئيس ولسن أن ناقض نفسه حين قبل أن تخوض الولايات

---

(٤٩) فى معاهدة لاهاى الثانية المبرمة فى ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٠٧ مثلا تحفظ المندوب الامريكى بعد توقيعه عليها مسجلا أن انضمام بلاده الى هذه المعاهدة لا يصح أن يفسر بأنه قد يجبر الولايات المتحدة على التخلى عن سياستها التقليدية ، وكان يقصد بذلك السياسة المستمدة من تصريح مونرو ، وفى ميثاق عصبة الامم ذكر صراحة انه يتمشى مع تصريح مونرو (انظر المادة ٢١ من هذا الميثاق) .

المتحدة هـذه الحرب ، وان تكون عضوا في المنظمة الاولى التي كانت من ثمار معاهدات فرساى ، وان يكن مجلس الشيوخ الأمريكي قـد ابى ان يصـدق على هذه المعاهدة ، وبالتالى رفض انضمام الولايات المتحدة الى عضـوية عصبة الامم متـرا بذلك سياسة العـزلة التى كانت تلتزمها الولايات المتحـدة من قبل . غـير ان هذا الموقف لم يـدم طويلا ، فان تذائف الطائرات اليابانية التى دمرت الاسطول الامريكى فى ميناء بيرل هاربور (٥٠) قد كانت سببا فى الخروج بها عن هذا الموقف والدخول فى الحرب العالمية الثانية ، والانضمام على اثر انتهائها الى منظمة الامم المتحدة ، بعـد أن ابت من قبل ان تنضم الى منظمة عصبة الامم .

والحرب الباردة ، وارتباطها بسلسلة من المحالفات العسكرية فى اوربـا وآسيا ، تكفلت بالقضاء على اكثر ما بقى من آثار نظـرية مونرو ، وعلى البقية الباقية من نظرية تجنب الاحـلاف ، وان كانت النظريتان قـد اصبحـت كل منهمـا غير ذات موضوع فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فـان بعض الاوساط الامريكية تنـادى بهما ، وتتحسر عليهما تحسر الشـاعر العربى على الاطـلال والدمن حين يقف عليهما فى شعره .

(جـ) الحرب الباردة والسياسة الخارجية الامريكية : عقب الحرب العالمية الثانية كان برنامج السياسة الخارجية الأمريكية قائما على النقطتين التاليتين :

أولا : التحالف بين الولايات المتحدة وروسيا وانجلترا الـذى ادى الى الانتصار على دول المحـور يجب أن يظل قائما لمواجهة اية سياسة عدوانية قد تصدر من الدول المهزومة ، ولاستتباب السلام والامن الدوليين .

ثانيا : لتحقيق هذا الهدف لابـد من اقامـة منظمة دولية دائمـة ذات اختصاصات واسعة يكون لهذه الدُّول فيها الدور الاساسى .

ولم يكـد يمضى عامان حتى تبين خطأ هذه السياسة فى اوربا وفى آسيا ، فتدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا ، ونتيجة لذلك ضعفت المنظمة الدولية الجديدة . واضعاف مركز الولايات المتحدة فى أوربا وفى آسيا ، وزيادة النفوذ السوفيتى الشيوعى هناك ، يرجع الى :

أولا : افتقار الدبلوماسية الامريكية الى الخبرة نتيجة لسياسة العـزلة التى ظلت تلتزمها حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

ثانيا : الدولتان اللتـان كانتا تستطيعان مساعدة الولايات المتحدة ضـد

---

(٥٠) ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤١ .

الخطر الشيوعي — وهما : المانيا في أوربا ، واليابان في آسيا — كانتا مهزومتين ، وأرضهما محتلة بالجيوش الامريكية ، نطلب المعونة منهما المقاومة حليفتها السوفيتية التي اشتركت معهما في هزيمتها واحتلالهما أمر غير طبيعي .

ثالثا : حليفتا الولايات المتحدة — وهما فرنسا وانجلترا — شغلتهما أمور المستعمرات التي كانت تجاهد في سبيل الاستقلال في آسيا وافريقيا .

رابعا : كان هناك خلاف بين جميع الدول غير الشيوعية حول الطبيعة الحقيقية للخطر الشيوعي (سياسي . اقتصادي . ايديولوجي ..) ، بل كان هناك خلاف على افضل الطرق لمقاومة هذا الخطر ، وان تكن تلك الحيرة ما تزال متغلغلة حتى اليوم حتى في الجهاز الحكومي الامريكي ، وقد زادت تلك الحيرة امام سياسة التعايش السلمي التي تبنتها روسيا ، ولم يخفف منها حتى الخلاف الذي وقع بين روسيا والصين .

واتبعت الولايات المتحدة عدة اساليب لمقاومة هذا الخطر عرفت فيما بعد باسم سياسة الـ Containement : وتقوم على :

اولا : المساعدات الاقتصادية للدول التي انهكتها الحرب العالمية ، ومن ذلك مشروع مارشال .

ثانيا : ابرام سلسلة من المحالفات العسكرية مثل حلف الاطلنطي . والمعاهدات الثنائية مع اسبانيا وكوريا والصين الوطنية .

ثالثا : الدخول في حروب محلية او الوقوف من ورائها في سبيل ايقاف الزحف الشيوعي ، ومن الامثلة على ذلك الحرب الكورية ، والحرب في فيتنام .

رابعا : الاسراع في التسلح ، لاسيما انها بادرت بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى تسريح قواتها العسكرية ، وانها ايضا تباطأت في الانتاج النووي ، وانتاج الاسلحة الجديدة ، وكان غرضها من هذا التسلح ان تتمكن من اتباع ما يسمى سياسة « الانتقام الكثيف » وهي سياسة تقضي على الولايات المتحدة ان ترد على العدوان في اى مكان تختاره هي ، ولو كان في قلب الاتحاد السوفيتي او الصين (٥١) .

---

(٥١) وقد دافع عن هذه النظريةفوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق ، وقد صرح « بان المعتدى العنيد يجب ان يعرف ان اعماله ستجلب عليه انتقاما يجعله يخسر اكثر مما يكسب ، ويجب أن تحدد أهداف الانتقام ، وان يتفق عليها مقدما ، لان طريق رد العدوان هو أن يكون العالم الحر مصمما وقادرا على ان يرد ردا قويا بوسائل يختارها » .

وكانت وفاة ستالين وابرام الهدنة الكورية بداية طور جـديد فى السياسه الخارجية الامريكية تقوم على الهوادة مع روسيا ، والاهتمام بمجموعة جـديدة من الدول برزت عقب مؤتمر باندونـج ، وهى المجموعة الافريقية الآسيوية ، واعادة الاهتمام بمجموعة دول امريكا اللاتينية بعـد ان ضعف اهتمامها بهـا نتيجة لمقتضيات الحرب الباردة فى اوربا وآسيا .

وترجع تلك المهادنة التى اتخذتها السياسـة الامريكية تجاه العالم الشيوعى الى اطلاق السوفيت اقمارهم الصناعية ، والى تقدمهم فى صناعة الصواريخ الموجهة عابرة القارات ، فقـد ادى كل ذلك الى : اولا : الحـرب العسـكرية أصبحت اقل احتمالا ، وثانيا : أن الحرب الباردة لا تصفى فى الميدان العسكرى ، وثالثا : لابـد من ميدان جديد لتصفية الحـرب الباردة ، ولن يكون الا الميـدان الاقتصادى والايديولوجى ، ومن ذلك نشـأ اهتمام كل من المعسكرين المتعاديين بالعالم المتخلف سـواء أكان فى آسيا أم فى امريكا اللاتينية .

(د) **السياسة الامريكية فى عصر الوفاق :** ظهرت فى ظل رئاسة الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون سياسة المفاوضة بديلا عن المواجهة فى العلاقـات الدولية ، وقـد حاول نيكسون ان يضع هذه السياسة موضع التطبيق ، ووظف كيسنجر مستشاره لشئون الامن القومى ثم وزير خارجيته فيمـا بعد لتنفيـذ هذه السياسة ، وتقوم هذه السياسة على اساس رؤية عصرية للمصـالح الامريكية يتم الاعتراف بمقتضاها بحقائق القـوة فى الواقع الدولى والبحث عن الاسلوب الامثل للتعايش مع هذه الحقائق الواقعية ، فاذا كانت الصين الشعبية قوة دولية يتنبأ كل المحللين لهـا بدور هائل على مسرح السياسات الدولية مع نهاية هذا القرن فان المصلحة الامريكية تقتضى التعامل معهـا وليس تجاهلها حتى ولو لم تجـىء المبادرة من الطرف الآخـر ، وحتى لو اثر ذلك التعامل على المصالح الامريكية كاليابان مثلا ، وكان من نتائج هذه السياسة ما سمى بعصر الوفاق بين العملاقين الامريكى والسـوفيتى والاتصالات الامريكية بالصـين الشعبية ، وانهـاء التورط العسكرى الامريكى المباشر فى فيتنام ، وبعض بوادر لتغير الموقف الامريكى من ازمة الشرق الاوسط (١٩٧٤ ، ١٩٧٥) . ويلاحظ أن هذه السياسة لم تهتز بخـروج الرئيس الامريكى نيكسون من الحكم وتولى نائبه فورد للرياسة فى أغسطس ١٩٧٤ .

ومن المشكلات الهامة التى تواجهها الولايات المتحدة فى عصر الوفاق :

اولا : مشكلة العلاقات مع اوربا الغربية ، وهى المشكلة التى تتعلق بزعامة الولايات المتحدة للمعسكر الغربى بالنظـر الى النزعـة الاستقلالية لاوربـا الغربيـة (٥٢) .

---

(٥٢) يذكرنا هذا بمشكلة تعدد الاقطاب فى المعسكر الشيوعى ، وقد كانت حرب اكتوبر =

ثانيا : مستقبل السياسة الامريكية فى آسيا ، وقد برزت هذه المشكلة بصفة خاصة بعد الانسحاب الامريكى من فيتنام والاتصال مع الصين ، فقبل ذلك كانت آسيا عموما منطقة نفوذ للامريكيين بصفة اساسية ، الا ان بروز قوة الصين الشعبية عالميا والاعتراف الامريكى بذلك ، والاهتمام السوفيتى بآسيا الذى تزايد منذ تفاقم الصراع مع الصين بصفة خاصة ، والاحتمالات المستقبلة لقوة اليابان ، امور تفتح كلها الطريق لتصور توازن دولى جديد فى القارة الآسيوية .

ثالثا : مشكلة العلاقات مع امريكا اللاتينية ، وهى المشكلة التى برزت بالثورة الكوبية ثم بالتجربة الاشتراكية فى شيلى التى صفيت عسكريا فى ١٩٧٣ ، ورغم انه لا يمكن الحديث عن تغير اساسى فى بنية امريكا اللاتينية الا ان البوادر السابقة وغيرها تشير الى المستقبل القلق للسياسة الامريكية فى امريكا اللاتينية .

٣ ـ السياسة الخارجية البريطانية :

السياسة الخارجية البريطانية متأثرة بعاملين جغرافيين هامين : **اولهما** ان بريطانيا جزيرة ، **وثانيهما** ان تلك الجزيرة مجاورة للقارة الاوربية ، وهذان العاملان فرضا عليها ان تسعى الى تحقيق هدفين اساسيين : ١ ـ تامين حرية المواصلات البحرية للامبراطورية التى كونتها ٢ ـ الحيلولة دون تمكين اية دولة كبرى من السيطرة على القارة الاوربية ، اذ ان ذلك يشل سيطرتها ، وبالتالى يعرضها لان تصبح مسيطرة عليها . والدارس للسياسة البريطانية يجد ان مسعاها الاكبر فى القرن الماضى لم يكن يدور الا حول تحقيق هذين الهدفين ، وليس استيلاؤها مثلا على جبل طارق او قناة السويس أو سنغافورة او هونج كونج او عدن ، وما الى ذلك ، الا امثلة من سعيها لتحقيق الهدف الاول . ومحاربتها لاسبانيا لتقضى على اسطولها حين قويت شوكته ، ومحاربتها لنابليون حين أراد توحيد اوربا تحت لوائه ، ثم محاربتها للامبراطور غليوم ، ثم هتلر من بعده ، حين أراد كل منهما ان يحقق ما عجز عنه نابليون ، كل ذلك لم يكن منهما الا سعيا وراء تحقيق الهدف الثانى .

والسياسة الخارجية البريطانية فى بداية القرن العشرين قد اوجزها لنا ونستون تشرشل فى نظرية الدوائر الثلاث التى يرى أن السياسة البريطانية

= ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل مناسبة ظهرت فيها مظاهر التوتر فى العلاقات الاوربية الامريكية . انظر • د • اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات الامريكية الاوربية وحرب اكتوبر ١٩٧٣ ، فى مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٩ .

يجب أن تدور فيها ، وهي : دائرة الكومنولث ، دائرة العلاقة الخاصة بأوربا ، ودائرة الصداقة الابدية مع الولايات المتحدة الامريكية .

(أ) دائرة الكومنولث : وتتلخص سياسة بريطانيا تجاهه فى :

أولا : الكومنولث هو الذى يمكن بريطانيا من ان يكون لها دور سياسى هام ، ولولا الكومنولث لاصبحت بريطانيا مجرد دولة أوربية لا تختلف عن اسبانيا او هولندة او بلجيكا مثلا ، فكل هذه الدول كانت الى عهد قريب مثل بريطانيا تشرف على امبرطوريات واسعة ثم فقدتها (٥٣) .

ثانيا : السياسة الحيادية التى اتبعتها الهند فى آسيا وغانا فى أفريقيا ، والتى تجتذب اليها كثيرا من دول الكومنولث من آسيويين وافريقيين ، تختلف كل الاختلاف عن السياسة الانحيازية التى اتبعتها انجلترا باعتبارها احد اركان المعسكر الغربى ، وهذا الاختلاف الجذرى تجاه الحرب الباردة قد يكون من شانه اضعاف نفوذها داخل الكومنولث ، مما يترتب عليه اضعاف نفوذها فى السياسة الدولية .

ثالثا : الوحدة الاوربية التى من مظاهرها السوق الاوربية المشتركة ، والتى تحاول بريطانيا أن تنضم اليها ، من شأنها أيضا أن تؤثر فى السياسة الخارجية لبريطانيا تجاه الكومنولث ، لذلك فمن المحتمل ان تفقد السياسة الخارجية لبريطانيا قوتها المستمدة من الكومنولث .

(ب) دائرة العلاقة الخاصة بأوربا : لبريطانيا روابط سياسية واقتصادية مع أوربا عامة ، والجانب الغربى منها بصفة خاصة ، ولكن كان يعزلها عنها — باعتبارها جزيرة — بحر المانش ، وذلك قد جعل لها طابعا خاصا ، فلم تعتبر دولة أوربية بمعنى الكلمة ، لذلك كان مستر تشرشل يرى أن تكون العلاقة بين انجلترا واوربا علاقة خاصة ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ارتبطت بريطانيا بدول أوربا الغربية بموجب محالفات عسكرية اخرجتها من عزلتها عن أوربا ، وادخلتها فى نطاق المجموعة الاوربية ، وعندما قامت السوق الاوربية المشتركة وبدأت آثارها تظهر ظهر فى انجلترا خلاف بين فريقين اخداهما للانضمام اليها باعتبار أن هذا الانضمام هو الصياغة المثلى لدور بريطانيا العالمى فيما بعد عصر الامبراطورية ، كما أنه يمثل حلا طويل المدى لمشكلاتها الاقتصادية ، والثانى يدعو الى البقاء بمعزل عنها

---

(٥٣) عبر سير روجير ماكنز سفير انجلترا لدى الولايات المتحدة عن ذلك بقوله : « من الخطا الاعتقاد بان دور بريطانيا فى العالم الحر يقتصر على جهود خمسين مليونا من سكان الجزر البريطانية واقتصادهم ، فبريطانيا هى قلب الكومنولث ، والكومنولث يشمل ٦٠٠ مليون نسمة ، اى اكثر من ثلث سكان العالم » .

تذرعا بالعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة ، ووضع بريطانيا بالنسبة لدول الكومنولث ، والآثار الداخلية الضارة لهذا الانضمام ، وقد انتصر الاتجاه الاول فى ظل حكومة المحافظين (١٩٧٠ — ١٩٧٤) حيث انضمت بريطانيا الى السوق المشتركة فى ١٩٧٢ .

(جـ) دائرة الصداقة الابدية مع الولايات المتحدة الامريكية : منذ تحررت الولايات المتحدة من الاستعمار البريطانى قامت بين الدولتين علاقات وثيقة تقوم على التراث المشترك واللغة والانظمة السياسية والقانونية التى وان كانت تختلف فى مظاهرها فانها فى جوهرها تكاد أن تكون متشابهة ، وكان ونستون تشرشل وغيره من الساسة البريطانيين والامريكيين يرمزون الى تلك العلاقة باسم جماعة الشعوب الناطقة بالانجليزية أو بالعالم الانجلوسكسونى .

وعلى ضوء تلك العلاقة الوثيقة دخلت الولايات المتحدة الحرب فى صف انجلترا وحلفائها مرتين ، ولم تتردد فى ان ترتبط بهما بمقتضى محالفة طويلة الاجل ، وقد رأينا ان تلك العلاقة ايضا قد استخدمت من جانب انصار عدم انضمام بريطانيا للسوق الاوربية المشتركة ، وفى الواقع انها ما زالت عقبة فى تدعيم المشاركة البريطانية فى الوحدة الاوربية .

٤ — السياسة الخارجية الفرنسية :

قد يبدو غريبا لدى البعض ان نعد فرنسا بين الدول الكبرى او من بين الدول التى لها دور جوهرى فى السياسة الدولية ، ولكن اذا ذكرنا أن هناك خمس عشرة دولة افريقية ناطقة بالفرنسية ترتبط فى سياستها الخارجية بفرنسا ، وذكرنا ايضا أن هناك خمس دول عربية ذات صلات ثقافية وثيقة بفرنسا وهى لبنان وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، ادركنا أنه على الرغم من تدهور فرنسا فيما بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين فانها ما زالت تقوم بدور رئيسى فى السياسة الدولية .

وموقع فرنسا الجغرافى يرسم الى حد كبير سياستها الخارجية ، فهى من جهة تقع فى اوربا ، تجاورها فيها من الشرق المانيا ، والحدود بينهما فى حكم المفتوحة ، ومن جهة اخرى فانها كانت لها امبراطورية كبرى يمتد سلطانها الى بعض الاقاليم الافريقية والآسيوية .

أما السياسة الفرنسية تجاه اوربا فكانت تقتضى منها الاهتمام بروسيا والمانيا ، لانهما الدولتان الكبريان فى اوربا بعد أن تدهورت اسبانيا . واما سياستها تجاه افريقيا وآسيا فكانت تقتضى منها الاهتمام بانجلترا ، حين كانت

سيدة البحار . وحين كانت المنافسة شديدة بينهما فى هاتين القارتين . وهذان الاتجاهان الاساسيان فى السياسة الخارجية الفرنسية كان لكل منهما مدرسته وقوانه وانصاره ودعاته .

(أ) **الاتجاه الامبراطورى** : وكان يقوم على المطالبة بما يلى :

أولا : وجود اسطول بحرى قوى وتأمينه للمحافظة على الامبراطورية ، ومن المفكرين السياسيين من كان يرى انصار تقوية البحرية الفرنسية كانوا يطالبون بالمستعمرات والتمسك بها فى سبيل تعزيز الاسطول البحرى القوى الذى يعملون فيه ، اذ لا بحرية بدون مستعمرات على حد قول بعضهم (٥٤) .

ثانيا : العمل على التقارب بينها وبين المانيا ، لتستطيع فرنسا فى ظل هذا التقارب تأمين حدودها الشرقية لتتفرغ لامبراطوريتها . وبعد هزيمتها فى الحرب السبعينية ظهر عامل جديد للاستمرار فى هذه السياسة ، وهو ازالة آثار الهزيمة التى لحقت بها فى تلك الحرب السبعينية لاسترداد ما فقدته بسببها من هيبة وعظمة .

ثالثا : عدم الاطمئنان الى انجلترا ، ونفور جزء كبير من الشعب الفرنسى منها ، باعتبارها اكبر منافس لفرنسا ، او العدو الحقيقى لها .

(ب) **الاتجاه الاوربى** : وكان يقوم على :

أولا ــ المحافظة على حدودها الطبيعية ، وبخاصة حدودها مع المانيا (٥٥) ، والعمل فى سبيل ذلك على التقارب مع روسيا ، وهى اقوى دولة فى اوربا ، للحد من النفوذ الالمانى ، وحماية الدول الاوربية الصغيرة ، لتقوية نفوذها فى أوربا .

ثانيا : التقارب مع بريطانيا ، ولو بالتضحية ببعض مستعمراتها فى سبيل ارضائها .

---

(٥٤) انظر الدكتور بطرس بطرس غالى « العزة والاستعمار الفرنسى » صفحة ١٣٧ من كتاب « دراسات فى المذاهب السياسية » . القاهرة ١٩٦٢ .

(٥٥) المحافظة على الحدود الطبيعية الفرنسية دعوى قديمة نادى بها دانتون منذ سنة ١٨٩٣ اذ قال : « ان الطبيعة رسمت حدود الجمهورية وهى : الرين ، والالب ، وجبال البرانس » . وبعد ذلك بنحو قرن قال كليمنصو : « كان الاتجاه نحو الرين تقليدا من تقاليد اسلافنا . ومن تقاليدهم ايجاد حدود حقيقية تميز الاراضى الفرنسية من غيرها » . وفى هذا المعنى قال ديجول سنة ١٩٤٤ : « سلامة فرنسا ، ان لم تكن سلامة العالم كله ، عند الرين » .

ثالثا : الاهتمام بالقوات البرية وتقويتها . ولو كان ذلك على حساب الاسطول البحرى .

وفى نهاية القرن الماضى لم يكن قد تغلب اى من الاتجاهين على الآخر ، بل أن كلا من المانيا وبريطانيا اخذت تشجع الاتجاه الذى يخدم مصالحها : فاهتمت آلمانيا بتشجيع الاتجاه الامبراطورى ، واهتمت بريطانيا بتشجيع الاتجاه الاوربى ، ثم اذا بالاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا يسجل تغلب الاتجاه الاوربى على الاتجاه الامبراطورى ، ووقوع الحرب العالمية الاولى لم يكن الا صورة من صور هذا التغلب .

وفى مرحلة ما بين الحربين العالميتين تذبذبت السياسة الخارجية الفرنسية بين هذين الاتجاهين ، ثم تغلب مرة اخرى الاتجاه الاوربى ، فوقع التحالف بين انجلترا وفرنسا حتى هزيمتهما سنة ١٩٤٠ . وعقب هذه الحرب كانت السياسة الخارجية الفرنسية قائمة على الاتجاه الاوربى ، فتم التحالف مع بريطانيا ، ولم تتردد فى تضحية بعض اقاليم من امبراطوريتها فى سبيل تحقيق ذلك ، وتم التحالف ايضا مع روسيا (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤) ، وللتخلص نهائيا من الخطر الالمانى ساهمت فى تجزئتها واحتلت منطقة السار ، وطالبت بتعويضات ضخمة ، وعملت عبثا على تدويل منطقة الروهر الصناعية ، ولكن لم تؤيدها فى ذلك كل من الولايات المتحدة وانجلترا .

وعندما اشتدت الحرب الباردة بدا لفرنسا ان هناك خطرا على حدودها الطبيعية اهم من الخطر الالمانى الذى كان يهدد حدودها الطبيعية منذ نحو قرن ، وان هناك خطرا اهم من الخطر الانجليزى الذى كان يهدد امبراطوريتها منذ قرون : ذلك هو الخطر الشيوعى الممثل فى الاتحاد السوفيتى الذى يمثل ، بقوته العسكرية والايديولوجية ، خطرا شديدا على حدودها الطبيعية وامبراطوريتها ، وصحب هذه الحرب الباردة أن مستعمراتها اخذت تستقل عنها واحدة تلو الاخرى . ووفقا لهذا كله تلاشى طابع الازدواج من السياسة الخارجية الفرنسية ، واستطاعت ان تجمع بين التحالف مع المانيا ، والتحالف مع بريطانيا . .

وفى ظل الجمهورية الخامسة سعى ديجول كأهم هدف لسياسته الخارجية لان يعيد لفرنسا المجد الذى كان لها فى نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن والمكانة التى كانت تتبوأها بين الدول الكبرى ، وكان ديجول يرى أن ذلك سوف يتحقق بصفة اساسية عن طريق الدور القيادى لفرنسا فى أوربا متحدة ، وعن طريق دبلوماسية حيادية جديدة تطمئن اليها دول العالم الثالث ، ولا شك ان ديجول قد حقق نجاحا نسبيا فى هذا السعى ، غير أن

هذا النجاح كان فى النهاية محددا بعوامل القوة الفرنسية (٥٦) ، وعموما فانه بوفاة ديجــول اصبح التحرك الفرنسى فى مجال السياســة الخارجية اقــل ايجابية ممــا كان فى عهده .

٥ ــ السياسة الخارجية الصينية :

كما كانت الامبراطورية العثمانية تسمى « الرجل المريض » فى الصـــعيد الاوربى ، فان الصين فى الصعيد الاســيوى يجــوز أن تسمى ايضا « الرجل المريض » ، فالدول الاوربية كانت تتقاسم ممتلكات الرجل المريض قبــل ان يموت ، وكذلك كانت تفعل بالنسبة للصين ، فاستولت انجلترا على هونـــج كونج ســـنة ١٨٤٢ ، وعلى بورما فيمــا بين سنة ١٨٨٦ وســـنة ١٨٩٤ ، واقتطعت فرنســا منطقــة آنام والهنــد الصينية فيما بين سنة ١٨٨٥ وســـنة ١٨٨٦ ، واخــذت روسيا القيصرية منهــا مناطق واسعة تقــع فى الحـــدود المشتركة فيمــا بين ســـنة ١٨٦٠ وســـنة ١٨٦٤ ، واستولت اليابان عـــلى كوريا وتيوان وجزر بسكادور فى سنة ١٨٩٥ .

ولم تكن آثار هذا التفكك ظاهرة فى مناطق الحدود النائية وحــدها ، بل فى الداخل ايضـــا ، اذ كان ميدانا لحروب خطيرة كالحروب بين الشمال والجنوب (سنة ١٩١٨ ــ ١٩٢٨) بين حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحــرب بين الصين واليابان ، التى ادت الى انشقاق منشوريا وقيام دولة مونشكو التابعة لليابان ؛ والحــرب بين تشـــان كاى تشــيك وماوتسى تونج التى اسفرت عن انتصار ماوتسى تونج وعن قيــام الدولة الشيوعية ســـنة ١٩٤٩ . لـــكن هذا لم يستقر النظام فى الصين الا فى النصف الثانى من القـــرن العشرين ، حين استطاع ماوتسى تونج أن يسيطر على الارض الصينية كلها سيطرة تامة تمكنه من أن يكون له سياسة خارجية كاملة .

وهذا لا يعنى أن الحكومات التى سبقت الحكومة الشيوعية لم يكن لهـــا سياسة خارجية واضحة المعالم ، فالصـــين لها سياسة تقليدية نادت بهـــا الامبراطورية الصـــينية ، وجمهورية ســـن يات ســـن ، ثم أخـــيرا حـــكومة شان كاى تشيك ، ويمكن ايجاز تلك السياسة فيما يلى :

(أ) المطالبة بالاراضى المفقودة ، واسترداد الاقاليم الصينية التى ضاعت ابان الغزو الاستعمارى الذى اشتد فى النصف الثانى من القرن الماضى (٥٧) .

---

(٥٦) انظر : د . بطرس بطرس غالى ، الدبلوماسية الديجولية والجمهورية الخـامسة . فى مجلة السياسة الدولية ، القـاهرة ، ابريل ١٩٦٦ .

(٥٧) قال شان كاى تشيك فى هـذا الصـدد : « قـد كان للصين قبـل مائة عام اقليم مساحته عشرة ملايين من الكيلوات المربعة ، وكانت كل قطعة منه ضرورية لبقاء الامة الصينية ومطبوعـــة بطابع ثقافتها ، فادى تقسيم هـذا الاقليم الى تهـديد سلامة الامة وانحطاط ثقافتهـــا . وعلى الشعب كله أن يعتبر ما حدث لم يكن الا اهانة وطنية ، وعلينا ان لا نســـمح لجهودنا بـــان =

(ب) كراهية كل ما هو اجنبى ، وبخاصة الاستعمار الاوربى الذى ذاقت الصين آلام ولايته عليها .

(جـ) التحفظ فى العلاقات القائمة بينهما وبين روسيا التى تشترك معها فى حدود ارضية مترامية .

وعندما قام النظام الشيوعى فى الصين تأثرت سياستها الخارجية بشكل هذه الظروف (٥٨) ، ولا نبالغ اذا قلنا ان السياسة الخارجية للصين الشيوعية ليست الا امتدادا للسياسة الخارجية للصين الوطنية . ويتجلى هذا الامتداد فى النواحى التالية :

(أ) طالبت الصين الشيوعية بالاراضى المفقودة (٥٩) ، كما كانت تطالب من قبل امبراطورية المانشو ، والصين الوطنية .

(ب) كراهية كل ما هو اجنبى ، وقد تحولت هذه الكراهية عن الاستعمار الاوربى الى الاستعمار الامريكى الذى تعده الصين مصدر كل متاعبها .

(جـ) ظل التحفظ فى العلاقات القائمة بينها وبين الاتحاد السوفيتى قائما ، رغم التحالف العسكرى والاقتصادى والايديولوجى الذى قام بين البلدين .

وأبرز جوانب السياسة الخارجية الصينية فى النصف الثانى من القرن العشرين : سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى ، وسياستها تجاه البلدان الاسيوية .

(أ) سياسة الصين تجاه الاتحاد السوفيتى : اذا كانت العلاقات قد ساءت فيما مضى بين امبراطورية المانشو وامبراطورية القياصرة فانها قد

= تتراخى حتى نمحو هذه الاهانة ، ونستعيد ما خسرنا من أرض ، وننقذ أنفسنا من الدمار » . من كتابه China's Desliny نيويورك ١٩٤٧ صفحة ٣٤ .

عشرة ملايين من الكيلو المربعة ، وكانت كل قطعة منه ضرورية لبقاء الامة الصينية ومطبوعة

(٥٨) انظر فتح الله الخطيب ، الحزب الشيوعي الصيني والسياسة الدولية . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة اول يناير ١٩٦٦ العدد الثالث .

(٥٩) جاء فى تصريح لماوتسي تونج سنة ١٩٣٦ : « ان مهمتنا العاجلة هى استعادة اراضينا المفقودة ، وهى لا تشمل كوريا التى سبق أن كانت مستعمرة صينية ، ولكننا سنكون مستعدين بعد أن نستعيد اراضينا لتلبية طلب الكوريين فيما لو أرادوا مساعدتنا ليتخلصوا من نير الاستعمار اليابانى ، اما جمهورية منغوليا الخارجية فانها ستصبح بطريقة آلية جزءا من الاتحاد الفيدرالى الصينى » منشور فى كتاب « السياسة الخارجية فى السياسات العالمية » الناشر ر. ى. مكر بدس ، نيوجرسي ، ١٩٥٨ .

تحسنت بين حكومة الكومنتنج وحكومة السوفيت ، وقد وافق سن يات سن زعيم الكومنتنج على التعاون مع الشيوعين ، لا فى الميدان السياسى والاقتصادى فحسب ، بل أيضا فى الميدان الايديولوجى ، الا أن ازدياد قوة الحزب الشيوعى والحركة النقابية اليسارية بدأ يخيف الجناح اليمينى من الكومنتنج ، وعلى رأسه شان كان شيك (الذى حل فى زعامة الحزب محل سن يات سن بعد وفاته فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥) . وفى مارس سنة ١٩٢٧ بدأ الصراع بين الكومنتنج والشيوعية الصينية ، وانتهى باخماد الثورة الشيوعية بقوة النار والحديد .

وانحصر العداء بين الصين الوطنية وروسيا الشيوعية حتى ظهرت وطأة الهجوم اليابانى على البلاد (سنة ١٩٣٦ ـ سنة ١٩٣٨) ، مما ترتب عليه أن قامت شبه هدنة بين الاتحاد السوفيتى والصين (٦٠) ، وظلت مستمرة فى أثناء الحرب العالمية الثانية .

وساءت العلاقات بين الدولتين والحرب العالمية الثانية على وشك النهاية ، وبخاصة حين اضطرت الصين بضغط من الولايات المتحدة وانجلترا اللتين كانتا فى حاجة الى معونة السوفيت لاتمام هزيمة اليابان الى ابرام معاهدة ١٤ اغسطس ١٩٤٥ مع الاتحاد السوفيتى ، وبموجب هذه المعاهدة :

أولا ـ تنازلت الصين عن منغوليا الخارجية ، ووافقت على أن يكون تقرير مصيرها موقوفا على استفتاء عام ، واستقلت منغوليا نتيجة لهذا الاستفتاء فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٥ .

ثانيا ـ أصبحت الخطوط الحديدية فى منشوريا وشرقى الصين نصفها مملوكا للاتحاد السوفيتى .

ثالثا ـ اصبح ميناء بورت آرثر قاعدة بحرية مشتركة بين الاتحاد السوفيتى والصين وتحتلها القوات السوفيتية .

وبعبارة قصيرة : لم تختلف معاملة الاتحاد السوفيتى للصين عن معاملة الدول الاستعمارية لها فى النصف الاول من القرن العشرين .

وعادت الحرب الاهلية بين الصين الوطنية والصين الشيوعية ، ورغم المساعدات الامريكية للصين الوطنية انتصر ماوتسى تونج ، وتراجعت قوات

---

(٦٠) فى هذا الحين وقع حادث اختطاف شان كاى تشيك (ديسمبر سنة ١٩٣٦) من جانب العناصر الشيوعية ، ثم افرج عنه بتدخل من حكومة موسكو التى أرادت فيما يبدو أن تحتفظ بالوحدة الصينية أمام العدوان اليابانى .

شان كان شاى تشيك ، وانحصر حيزها فى جزيرة فرموزا . ويعتبر اول اكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ ميلاد الصين الشيوعية ، وبه تبدأ مرحلة جديدة فى سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى ، واهم مظاهر هذه السياسة :

اولا — ابرام معاهدة الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة بين الدولتين فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وبموجب هذه المعاهدة تنازلت الحكومة السوفيتية عن جميع حقوقها فى الادارة المشتركة فى الخطوط الحديدية الصينية ، وانسحبت قوتها من قاعدة بورت آرثر ، ونظم التعاون الاقتصادى والعسكرى بين الطرفين .

ثانيا — زاد التعاون بين الدولتين اثناء الحرب الكورية ، فقدم الاتحاد السوفيتى الاسلحة والعتاد ، وقدمت الصين الرجال ، وبذلك امكن ايقاف الزحف الامريكى .

ثالثا — نظم التعاون الاقتصادى والفنى بسلسلة من المعاهدات والقروض ، وكان ذلك من مكملات المحور السياسى والايديولوجى بين موسكو وبكين .

ومنذ نحو سنة ١٩٦٠ (٦١) بدات ملامح خلاف تظهر بينهما ، ويرجع ذلك الى عدة اسباب :

اولا — خلاف ايديولوجى يدور حول تفسير الماركسية اللينينية عامة .

ثانيا — خلاف يدور حول تطبيق الماركسية فى الامور الداخلية ، وبخاصة بالنسبة للسياسة الزراعية الجديدة التى اتبعتها الصين ، وعرفت فيما بعد باسم « الكوميون » .

ثالثا — خلاف حول الاستراتيجية الدولية يجب ان يتبعها محور موسكو — بكين تجاه العدو المشترك ، وهو الولايات المتحدة (٦٢) ، فالاتحاد السوفيتى يريد انهاء مشكلة برلين قبل ان تتبلور الوحدة الاوربية ، وقبل أن تستعيد المانيا الغربية قوتها ، فى حين أن الصين الشيوعية تريد انهاء قضية فرموزا والجزر المحيطة بشواطئها ، والانضمام الى الامم المتحدة .

---

(٦١) يرى بعض المعقبين السياسيين ان بداية الخلاف ترجع الى الخطبة التى القاها الرفيق خروشوف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى وامجم فيها ستالين والستالينية . فاغضب ذلك الصينيين لسببين : اولهما ان العناصر المسئولة فى بكين لم تبلغ بنية خروشوف مهاجمة ستالين ومبادئه ، ولم تستشر بكين فى ذلك . وثانيهما ان نقد ستالين فى راى الصين لا يقوم على اساس ، ولم يكن فى وقت مناسب .

(٦٢) انظر بحث : القنبلة الذرية الصينية . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، اول يوليه ١٩٦٥ .

واذا كان هناك اتفاق بين الحليفين فيما يتعلق بتحقيق الاهداف الآجلة (تحقيق الشيوعية الدولية) فان الخلاف يدور حول المسائل العاجلة ، ولكن كما يقول ماوتسى تونج « ليست المتناقضات بين البلاد الاشتراكية والاحزاب الشيوعية أساسية لانها لا تنجم عن تصادم كلى بل عن تصادم جزئى بين المصالح » .

(ب) سياسة الصين تجاه آسيا : ترمى السياسة الخارجية للصين فى آسيا الى تحقيق « التحكم الاخوى » الاقتصادى والسياسى فى البلاد الآسيوية بواسطة قيام ديمقراطية شعبية ترتبط بهما على غرار ارتباط الجمهوريات الشعبية الاوربية بالاتحاد السوفيتى ، وهى فى سبيل ذلك قد التزمت اساليب منها :

اولا — محاربة الاستعمار الامريكى فى آسيا ، حيث تعم احلافه العسكرية المنطقة ، وتنتشر قواته الضاربة فيها عامة ، وفى اليابان وجنوبى كوريا خاصة .

ثانيا — مساعدة الثورات المحلية ، والحروب الاهلية ، على نحو ما فعلت فى الملايو (١٩٤٩ — سنة ١٩٥٢) ، وفى لاوس (١٩٦١ — ١٩٦٢) ، وفى فيتنام الشمالية (١٩٥٠ — ١٩٧٥) .

ثالثا — الاستناد الى الاحزاب الوطنية الشيوعية ، واخصها الحزب الشيوعى الهندى ، والحزب الشيوعى الاندونيسى ، والى جماعات المغتربين الصينيين الذين أصبحوا جزءا من كل وطن يعيشون فيه ، كما هو الحال فى تايلاند وسنغافورة .

رابعا — تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية الى مختلف الدول الآسيوية ، رغم ما تتحمل من جهد فى سبيل ذلك .

ويمكن أن يقال انها قد حققت كثيرا من النجاح مع مجموعة هذه الدول منذ اشتراكها فى مؤتمر باندونج الذى اعتبر بمثابة اعتراف الدول الافريقية الآسيوية بالصين الشيوعية ، حتى يتم انضمامها الى الامم المتحدة .

٦ — السياسة الخارجية المصرية :

لا نكون مبالغين اذ قلنا ان مصر تعتبر من بين شتى دول العالم واكثرها تأثرا فى سياستها الخارجية بموقعها الجغرافى .

انها دولة افريقية ، مرتبطة بهذه القارة أشد الارتباط عن طريق نهر النيل الذى تقع منابعه فى قلب القارة ، ويقع مصبه عند نهايتها شمالا .

وهى ايضا من دول البحر الابيض المتوسط . اذ تطل عليه شواطئها الشمالية مما يتيح لها أن تحسب فى عداد الدول الاوربية من الناحية المدنية والحضارية ؛ وقد اجمع هيجل فى كتابه « فلسفة التاريخ » وتوينبى فى كتابه « دراسة للتاريخ » على اعتبار مصر وجنوبى افريقيا جزءا من المدنية الاوربية .

وفى بداية القرن السابع بعد الميلاد دخلها العرب . ومن وقتئذ تحولت الى دولة اسلامية ، ثم الى دولة عربية ، ولما استأثرت به من تراث اسلامى عريض ؛ وبسبب قيام الازهر فيها وهو اكبر جامعة اسلامية فى العالم ، لم تعد دولة اسلامية فحسب ؛ بل احتلت مكان الصدارة والقيادة بين الدول الاسلامية ، وبسبب موقعها الجغرافى وضخامة عدد سكانها ووفرة خيراتها ؛ واخذها بأسباب المدنية والحضارة ، لم تعد دولة عربية فحسب ؛ بل انعقد لها لواء الزعامة على دول العالم العربى قاطبة .

وعلى اثر تحرير مصر من الاحتلال البريطانى (باتفاقية يوليو سنة ١٩٥٤) واشتراكها فى مؤتمر باندونج (ابريل سنة ١٩٥٥) انتهجت سياسة خارجية جديدة هى سياسة الحياد الايجابى ؛ وعليه نستطيع ان نقول أن السياسة الخارجية المصرية تدور فى خمس دوائر : الدائرة الافريقية ؛ والدائرة الاسلامية ، والدائرة الاوربية ، والدائرة العربية ، والدائرة الحيادية . وسنخصص لكل دائرة منها بحثا وجيزا (٦٣) .

(أ) الدائرة الافريقية : أول من وضع قواعد السياسة الخارجية لمصر تجاه افريقيا هم فراعين مصر . وكان ذلك منذ عهد الدولة الوسطى . وكان هدفها بسط النفوذ على السودان ، وعلى بعض الاقاليم المعروفة اليوم باسم الصومال واثيوبيا . وقد كتب لهم النجاح حينا ، ومنوا بالاخفاق حينا آخر .

ولما دخل العرب البلاد ظلت تلك السياسة قائمة . وكان دخول القبائل السودانية فى الاسلام ؛ ثم تعريبها . وفى العصور الحديثة نهج محمد على وخلفاؤه ذلك المنهج نفسه ؛ وامتد النفوذ المصرى الى السودان كله . ثم الى الصومال واوغندة .

---

(٦٣) اتبعنا التسلسل التاريخى فى ترتيب تلك الدوائر . فالسياسة الافريقية اقدمها ، ثم تلتها السياسة الاسلامية منذ الفتح العربى . ثم ظهرت السياسة الاوربية منذ سيطرة الاستعمار الغربى . على الشرق الاوسط ، ثم ظهرت السياسة العربية فى بداية هذا القرن ، واخيرا ظهرت السياسة الحيادية .

واذا كانت الثورة المهدية عاملا من عوامل تفكك تلك الامبراطورية فانها لم تكن غايتها القضاء على الروابط الوثيقة التى تربط سكان اقليم وادى النيل ؛ بل كان من اهداف المهدي الوصول الى القاهرة لتخليصها من المستعمرين الذين كان يسميهم الكفار .

وعادت مصر مرة أخرى الى الاستيلاء على السودان سنة ١٨٩٨ ، الا أن ثمرة نجاحها استأثرت بها انجلترا باسم اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ التى وضعت قواعد الحكم الثنائى فى السودان . وزاد ضعف النفوذ المصرى فى السودان بعدئذ . وبلغ غاية الضعف سنة ١٩٢٤ بعد مقتل السردار سيرلى ستاك فى القاهرة ، وما ترتب عليه من سحب ما بقى من الجيش المصرى فى السودان ، وظل الامر على ما هو عليه بالرغم من اتفاقية سنة ١٩٣٦ التى تضمنت اعادة بعض النفوذ المصرى فى السودان .

وجاءت ثورة سنة ١٩٥٢ فسلكت فى بداية الامر تلك السياسة التقليدية نحو افريقيا ؛ وهى العمل على تحقيق وحدة وادي النيل ، الا انها جددت فى تلك السياسة وتطورت بها (٦٤) :

أولا — لم تربط بين قضية الجلاء وقضية « وحدة وادى النيل » ؛ كما كانت تفعل كل الحكومات منذ استقلال مصر .

ثانيا — جعلت لقضية « وحدة وادى النيل » الاولوية على قضية الجلاء ..

ثالثا — وافقت على تطبيق مبدا حق تقرير المصير فى السودان ، وترتب على هذا المسلك السياسى الجديد قيام اتفاقية فبراير سنة ١٩٥٣ التى

---

(٦٤) لخص الرئيس جمال عبد الناصر السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا فى كتابه « فلسفة الثورة » (الطبعة العاشرة ص ٧٧) فقال :

« أيمكن ان نتجاهل ان هناك قارة افريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها ، وشاء أيضا ان يكون فيها صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا او علينا . سواء أردنا أم لم نرد ... » .

« أننا لن نستطيع بحال من الاحوال - حتى لو اردنا - ان نقف بمعزل من الصراع الدامى المخيف الذى يدور فى اعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ؛ لا نستطيع لسبب هام وبديهى هو اننا فى افريقيا ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر طريق صلتها بالعالم الخارجى كله ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء ، ويبقى بعد ذلك سبب هام هو ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة » .

« ويبقى أيضا أن السودان - الشقيق الحبيب - تمتد حدوده الى اعماق افريقيا ، ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها » .

اسفرت عن استقلال السودان فى اول يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم قبول السودان فى جامعة الدول العربية فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٦ ، ولهذا القبول مغزى سياسى هام ، اذ بموجبه انتقلت العلاقة بين مصر والسودان من الدائرة الافريقية الى الدائرة العربية ، وترتب على هذا الاتجاه الجديد أمر آخر ، وهو ان السياسة المصرية تجاه افريقيا تجاوزت نطاق وادى النيل الذى كانت محصورة فيه ، الى نطاق أوسع امتد الى قلب القارة الافريقية . ومن آثار ذلك ميثاق دول الدار البيضاء (يناير ١٩٦١) ثم ميثاق اديس ابابا (مايو ١٩٦٣) . ومجمل خصائص تلك السياسة :

اولا — بعد ان كانت السياسة الخارجية لمصر تجاه افريقيا محصورة فى وادى النيل ترامت آفاقها حتى شملت القارة الافريقية كلها .

ثانيا — بعد أن كانت تلك السياسة تقوم اصلا على نشر الاسلام فى القارة التى لم تهتد بعد الى التوحيد ، ونشر اللغة العربية ، اضافت الى ذلك دعوتين جديدتين ، هما الدعوة الى الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، والدعوة الاشتراكية فى سبيل التنمية الاقتصادية .

ثالثا — اصبحت سياسة مصر نحو افريقيا مكملة لسياستها تجاه العالم العربى ، ومدعمة لها ، اذ ان نحو ٧٢٪ من اراضى الوطن العربى تقع فى افريقيا(٦٥) .

(ب) **الدائرة الاسلامية :** نهضت مصر بدورها فى العالم الاسلامى منذ استقر فيها الاسلام ، وبخاصة بعد ان قامت فيها اكبر جامعة دينية اسلامية . ونعنى بها « الازهر » ، فقد قامت بدور قيادى للعالم الاسلامى فى العصر الفاطمى ، وظلت تقوم به حتى جاء الغزو العثمانى للبلاد (سنة ١٥١٦) فكاد يقضى على هذا الدور ، وساعده على ذلك انه تمكن من نقل الخلافة من القاهرة الى القسطنطينية .

---

(٦٥) جاء فى الميثاق « ١٩٦٢ » : ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى لافريقيا المناضلة ، وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى » ، وجاء فى ورقة اكتوبر (١٩٧٤) : « واول ما يهمنا فى حركة العالم النامى هو حركة الدول الافريقية الشقيقة ، فنحن ننتمى لهذه القارة ، ومصر ناضلت من اجل تضامن دولها ، وشاركت فى تاسيس منظمة الوحدة الافريقية ، وللدول الافريقية الاعضاء فى جامعة الدول العربية تضم اكثر من ثلث سكان افريقيا ، فالروابط متعددة والمصالح مشتركة . ومصر لن تنسى وقفة افريقيا الى جوارها ، وهى لا بد ان تستجيب ليد التعاون التى تمدها شعوب افريقيا ، وان تاخذ مكانها الطبيعى بينها » .

وعادت الحياة الى الدعوة الاسلامية على يد السيد جمال الدين الافغانى . والشيخ محمد عبده ، وكانت الفرصة مواتية لهذه الحركة بعد الغاء الخلافة من تركيا فى مارس سنة ١٩٢٤ ، واخذ الملك فؤاد وبعض رجال الازهر يعملون على استغلال تلك الدعوة ، الا ان حزب الوفد وبعض العناصر السياسية الاخرى كانت لا تقر هذا الاتجاه ، خوفا من أن يؤدى الى تقوية سلطة الملك ، وخوفا من أن يكون ذلك عقبة فى سبيل الاستقلال ، ورغم هذا فقد انعقد فى القاهرة المؤتمر الاسلامى الاول فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ تحت رياسة شيخ الازهر لبحث امور الخلافة ، وتلاه مؤتمر آخر فى السعودية فى يونية سنة ١٩٢٦ تحت رياسة الملك عبد العزيز بن سعود ، ومؤتمر ثالث فى القدس فى ديسمبر سنة ١٩٣١ برياسة الحاج أمين الحسينى وشوكت على ممثل مسلمى الهند . ولم تسفر كل هذه المؤتمرات عن نتائج ذات شأن(٦٦) .

أما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ فان السياسة المصرية تجاه الدعوة الاسلامية قد لخصها الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » مشيرا اليها باسم الدائرة الثالثة . « الدائرة التى تمثله عبر قارات ومحيطات . والتى قلت انها دائرة اخوان العقيدة الذين يتجهون معا أينما كان مكانهم تحت الشمس الى قبلة واحدة ، وتهمس شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات » . وكانت سياسة الثورة تجاه العالم الاسلامى تتلخص فى اتخاذ الحج وسيلة لاقامة منظمة دولية اسلامية تشرف على أمور الامة الاسلامية(٦٧) .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٤ تمت بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود ورئيس وزراء باكستان مقابلة بمكة اثناء الحج ، واثناء هذه المقابلة وضعت الاسس لمنظمة دولية اسلامية أطلق عليها اسم « المؤتمر الاسلامى »

---

(٦٦) دار المؤتمر الاول حول موضوع الخلافة بضرورة عقد مؤتمر يعمل لاعادتها . أما المؤتمر الثانى فدارت قراراته حول شئون الحجاز وشئون الحجاج ، وانتهى الى قرار بانشاء لجنة دائمة للاشراف على هذه الامور . أما المؤتمر الثالث فتناول شئون المسلمين عامة ، والتدابير اللازمة للدفاع عن مصالحهم ومن الموضوعات التى عالجها : التعاون بين المسلمين ، والدفاع عن المدن المقدسة بما فيها القدس ، وانشاء جامعة اسلامية يكون مقرها القدس . وقد انشأ هذا المؤتمر جمعية عامة تجتمع بالقدس كل سنتين ، ومجلسا تنفيذيا من ٢٥ عضوا ، ومكتبا دائما . ولكن لم يكن لكل هذه الاجهزة نشاط يذكر .

(٦٧) جاء فى « فلسفة الثورة » : يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تهرع صحافة العالم الى متابعة انبائه لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صورا طريفة لقراء الصحف وانما بوصفه مؤتمرا سياسيا دوريا يجتمع فيه كل قادة الدول الاسلامية ورجال الرأى فيها وعلماؤها فى كافة انحاء المعرفة وكتابها وملوك الصناعة فيها وتجارها وشبابها ليضعوا فى هذا البرلمان الاسلامى العالمى خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معا حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام » .

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ عين لهذا المؤتمر أمين عام . الا أن هذه المنظمة لم يقدر لها النجاح الذى كان يرجى لها ، واصبحت الدائرة الاسلامية روحية اكثر مما هى سياسية(٦٨) .

وقد أعطى حريق المسجد الاقصى فى اغسطس ١٩٦٩ دفعة لفكرة التجمع الاسلامى فعقد فى الرباط فى سبتمبر من نفس العام مؤتمر قمة اسلامى اشتركت فيه ٢٦ دولة مثلت عشرة منها على مستوى الملوك والرؤساء . غير ان مصر لم تلعب فى هذا المؤتمر دورا بارزا ، وقد فسر بعض المراقبين ذلك بوجود اتجاه قوى داخل المؤتمر للنظر الى حادث المسجد الاقصى فى اطاره الدينى فحسب وهو الامر الذى لم تكن مصر توافق عليه ، وذلك على العكس من مؤتمر لاهور الذى عقد فى فبراير ١٩٧٤ ، وحضرته وفود ٣٧ دولة اسلامية مثلت ٢٣ منها على مستوى الملوك والرؤساء ، فقد ركز المؤتمر على دعم الموقف العربى واعتبره المراقبون علامة على تبلور موقف جماعى للدول الاسلامية من قضية الشرق الاوسط للمرة الاولى(٦٩) ، وقد لعبت مصر فى هذا المؤتمر دورا بارزا تمثل بصفة خاصة فى الوساطة التى قام بها الرئيس السادات بين باكستان وبنجالاديش .

(جـ) الدائرة الاوربية : اتصلت مصر اتصالا مباشرا بأوربا منذ الحملة الفرنسية عليها ، وكان هذا الاتصال من عوامل احياء القومية المصرية وابرازها كقوة منفصلة عن القومية الاسلامية(٧٠) وكانت سياسة حكام مصر

---

(٦٨) يقول الميثاق الوطنى فى هذا الصدد : « اذا كان شعبنا يؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ... » .

(٦٩) أنظر قرارات المؤتمر فى مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٧٤ ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠ .

(٧٠) يقول الميثاق الوطنى فى هذا الصدد : « ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخين ـ فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر وجدت الازهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة فى مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المتنع باسم الخلافة ، والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد .

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على ولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى ، وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان .

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر ، جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الاوربية بعد ان اخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة احوال مصر او بالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل افاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى » .

منذ عهد محمد على وخلفائه من بعده ترمى الى التقرب من أوربا . وتقليد النظم الاوربية ، والاخذ بمفاهيمها ، واقتباس معارفها ، وكان قول الخديو اسماعيل « سأجعل مصر قطعة من أوربا » صورة واضحة لهذا الاتجاه .
وكانت الثورة العرابية تعبيرا عن الرغبة من التخلص من الدائرة الاوربية ، الا أن اخماد هذه الثورة ووقوع الاحتلال البريطانى ادخل مصر فى الدائرة الاوربية راضية أم كارهة .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ اول وثيقة سياسية دولية وضعت العلاقة السياسية بين مصر والدائرة الاوربية فى وضع قانونى . ثم كان قيام جامعة الدول العربية ، ومشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط ، أسلوبا جديدا لتنظيم علاقة مصر والدول العربية كلها مع الدائرة الاوربية . ولم تشر ثورة سنة ١٩٥٢ صراحة بعد قيامها الى أنها تنوى قطع أى صلة سياسية مع الدائرة الاوربية ، ولذلك لم يرد لها ذكر مع الدوائر السياسية الثلاث التى ذكرت فى كتاب « فلسفة الثورة » .

وكان العدوان الثلاثى (سنة ١٩٥٦) ، والغاء معاهدة اكتوبر سنة ١٩٥٤ بين مصر وانجلترا ، بمثابة الفصل النهائى بين مصر والدائرة الاوربية . وأصبح الانضمام اليها ، أو الارتباط بها ، يتعارض تعارضا تاما مع دائرة جديدة لم يرد لها ذكر فى كتاب « فلسفة الثورة » ، اذ لم تكن قد ظهرت بعد ، وهى « الدائرة الحيادية » ، لان أوربا قد انقسمت سياسيا الى معسكرين متناهضين تشتد بينهما الحرب الباردة التى قامت الدائرة الحيادية لتخفيف حدتها بعدم الاشتراك فيها .

وبعد الستينات برزت الدائرة الاوربية فى السياسة المصرية من جديد باتخاذ أوربا موقفا حياديا من النزاع العربى الاسرائيلى وصل ذروته بتصريح وزراء خارجية السوق الاوربية المشتركة فى نوفمبر ١٩٧٣(٧١) ، ويفسر هذا التطور بوعى أوربا بمدى ارتباط مصالحها بالعرب وبالذات فيما يتعلق بالبترول العربى ، وقد كانت ردود فعل هذه التطورات فى الموقف الاوربى ايجابية لدى العرب خاصة بالنظر الى ادراكهم المتزايد للاحتمالات المستقبلة لقوة أوربا عالميا . وترتب على هذا كله الوعى بأهمية تنشيط حوار عربى أوربى لم تتبلور أبعاده بعد . وفى الفترة الاخيرة تزايدت احتمالات نمو العلاقات العربية الاوربية وخصوصا بعد الدور الذى بدات فرنسا وبريطانيا تقومان به فى تزويد مصر بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة .

---

(٧١) انظر نصه فى مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٢٠٣ .

(د) الدائرة العربية : اهتمام مصر بالعالم العربى مشرقه ومغربه يسبق سيطرة العرب على هذه المنطقة ، فالمعاهدة التى ابرمت بين الفرعون رمسيس الثانى وملك الحيثيين تدل على ان الترابط والتواصل بين اجزاء تلك المنطقة سبق عروبتها بقرون(٧٢) . ثم كانت غزوات ابراهيم باشا ، واستيلاؤه على سوريا ، بداية القرن الماضى تكرارا للمخطط الذى رسمه تحتمس ورمسيس الثانى قبل الفتح العربى ، ورمزا للتكامل السياسى والاستراتيجى بين منطقة الشام ومنطقة مصر ، الا ان سياسة محمد على تجاه العالم العربى قد اخفقت لاسباب ، منها :

اولا — لم يكن محمد على عربيا ، فكانت تنقصه الشعبية التى يكتسب بها تأييد الرأى العام العربى .

ثانيا — لم يحاول تدعيم الروابط بين المنطقتين بايديولوجية عربية .

ثالثا — وقفت انجلترا ، وكانت يومئذ فى مقدمة دول العالم قوة وسيطرة ، فى وجهه ابقاء على الامبراطورية العثمانية لما لها من مصلحة فى ذلك .

وقد اضطر محمد على وخلفاؤه من بعده ان ينصرفوا عن الدائرة العربية الى الدائرة الافريقية ، وترتب على ذلك انفصال بين الحركة الوطنية المصرية وبين الحركات الوطنية التى قامت فى كل من المشرق والمغرب العربى . وتجلى ذلك فيما بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ قام تعارض بين الحركة التحررية الهاشمية المعتمدة على انجلترا ، وبين الحركة التحررية المصرية المعتمدة على مقاومة انجلترا .

ثم كان وعد بلفور ، ونشاط الصهيونية فى فلسطين ، والمؤتمرات

---

(٧٢) يقول الميثاق الوطنى فى هذا الصدد فى بابه الثالث :

منذ زمان بعيد فى الماضى ، لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الامة العربية الان .

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة .

ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها ، بل كانت دائما بالوعى ، وباللاوعى فى بعض الاحيان ، تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل . وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى . كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية الاغريقية .

وكان الفتح الاسلامى ضوءا ابرز هذه الحقيقة وانار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى .

الاسلامية التي سبقت الاشارة اليها ، من عوامل الاتجاه نحو الدائرة العربية ، فمنذئذ بعث من جديد ما كان بين العرب من روابط تاريخية ، وشركة فى الآلام والآمال ، ثم كان قيام الجامعة العربية أول مظهر قانونى وتنظيمى لدخول مصر من جديد فى الدائرة العربية ، وكانت فلسطين هى المحك الذى أظهر جوهر هذه العروبة ، وعقب قيام ثورة سنة ١٩٥٢ ظلت سياسة مصر داخلة فى نطاق جامعة الدول العربية(٧٣) ، ولكن لما تبين لها ان نطاق الجامعة العربية لا يحقق امانى العرب ، وانه لا بد من تخطيها للوصول الى اقامة اتحادات مباشرة بين الدول العربية ، قامت تجربة الوحدة بين سوريا ومصر ، وغيرها من المحاولات التى سنعرض لها فيما بعد . والتى جعلت الدائرة العربية هى المخطط الاول فى سياستنا الخارجية(٧٤) .

(هـ) **الدائرة الحيادية** : كانت هذه آخر دائرة بانت فيها ملامح سياستنا الخارجية ، وهى على خلاف الدوائر السابقة لا ترتبط بسياسه تجاه منطقة بعينها قدر ما ترتبط بالسياسة العالمية عامة ، اذ انها ترمى — عن طريق عدم الارتباط بالاحلاف العسكرية — الى توسيع منطقة العالم غير المنحازة ، حتى تنكمش رقعة البلاد المنحازة ، مما يخفف حدة التوتر الدولى ويبعد شبح الحرب ان لم يقض عليه .

---

(٧٣) جاء فى كتاب « فلسفة الثورة » ص ٥٩ : ما من شك فى ان الدائرة العربية هى اهم هذه الدوائر واوثقها ارتباطا بنا ، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ ، وعانينا معا نفس المحن ، وعشنا نفس الازمات ، وحين وقفنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك .

وامتزجت هذه الدائرة معنا ايضا بالدين ، فنقلت مراكز الاشعاع الدينى فى حدود عواصمها من مكة الى الكوفة ثم الى القاهرة ، ثم جمعها الجوار فى اطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية » .

(٧٤) اكد الميثاق الوطنى ذلك ، فحرص على ان يفصل بين موضوع الوحدة العربية فخصص لها الباب التاسع من الميثاق ، وبين شئون السياسة الخارجية فخصص لها الباب العاشر ، ليوضح لنا ان مسالة الوحدة لا تتصل بالسياسة الخارجية بقدر ما هى جزء اصيل من السياسة الداخلية ، فعندما تتحقق فان العلاقات بين مختلف الاقطار العربية ستكون خاضعة لاحكام القانون الداخلى لا احكام القانون الدولى ، ولكن لان هذه الوحدة لم تتحقق بعد ورد ذكرها فى الباب العاشر الخاص بالسياسة الخارجية ، لانها ستظل متصلة بها الى ان تتحقق الوحدة . وفيما يتعلق بالوحدة العربية هذه تقدم الميثاق بعدة مبادىء ، منها ان اى وحدة جزئية فى العالم العربى هى خطوة وحدوية تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وفى ذلك تاييد لما جاء فى المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ، اذ تقول : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض » . ومن هذه المبادىء ايضا ان الحركات الشعبية الوطنية التقدمية وسيلة من وسائل تحقيق الوحدة العربية ، ومنها انه يجب مساندة جامعة الدول العربية ، ولكن بدون تحميلها اكثر مما تطيق بحكم كونها جامعة للحكومات ، وليست جامعة للشعوب .

والاتجـاه الحيادى لمصر — فى حقيقة الامر — يسبق بكثير قيـام الحرب الباردة ، وتمتـد جذوره الى تدخـل الاستعمار الاوربى فى شئون البـلاد منذ منتصف القرن المـاضى ، وكراهيـة الشعب لـكل ما هو اجنبى ، ورغبته فى التزام الحيـاد ازاء كل حـرب تدور بين هـؤلاء الاجانب ، وموقـف مصر فى الحرب العـالمية الاولى والحـرب العـالمية الثانية انما هو تعبير صـادق عن الفكر الحيـادى الذى اجمل شعب مصر رايه فيه بقوله : « لاناقة لى فى هذه الحرب ولا جمـل » . وكانت حـرب فلسطين من العـوامل التى دعمت التيـار الحيـادى فى البـلاد ، اذ وجـدت أن كلا من المعسـكرين المتناهضين قد ايد اسرائيل ، وبادر الى الاعتـراف بهـا ، وعمل على ضـمها الى الامم المتحدة ، وبذلك كله عارض المعسـكران الرأى العـام العـربى ، فنفـر منهما ، وفضل أن يلتزم الحياد(٧٥) .

ولم تتبلور سياسـة الحيـاد وعـدم الانحيـاز هذه الا بعد أن استطاعت البـلاد أن تتخلص من الاحتـلال العسـكرى البريطانى ، من آثـار تسـلط الاستعمار ، وساعد على تبلورها :

---

(٧٥) موقف منـدوب مصر فى الامم المتحـدة ، وهـو يومئذ الدكتـور محمود فوزى ، يعـد أول تعبير عن الحيـاد الايجابى ، اذ امتنع عن التصويت عند اخذ الراى فى القـرار الامريـكى الذى يطلب من الامم المتحـدة التدخل لحمـاية كوريا الجنوبية من عـدوان كوريا الشمالية ، وكان ذلك فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ ، وقد عبـر مندوب مصر عن موقفـه بقـوله انه لم يـكن يستطيع ابداء رايه فى القرار الامريـكى منذ ثلاثة أيام اذ لم تـكن قد وصلت اليه تعليمات من القـاهرة ، ثم اضاف : اننى اليوم فى موقف يمكننى من التصريـح باسم حكومتى أن مصر كانت سـتمتنع عن التصويت فى القرار الذى اتخذه مجلس الامن فى ٢٧ يونيـة ، لو كان منـدوب مصر فى امكانه أن يشترك فى التصويت .

وهذا الموقف يمليه السببان التاليان : أولا : ان النزاع موضـع النظر ليس فى الواقع سوى طور جديد من سلسلة الخـلافات التى تهدد السلام العالمى والامن . وثانيا : انه كانت هنـاك عدة حالات عـدوان على الشـعوب ، وهتك للسـيادة والوحـدة الاقليميـة لدول هى أعضـاء فى الامم المتحـدة . وتلك الاعتداءات وهـذا الهتك عرضـا على الامم المتحـدة ولم تتخذ بشانهما أى اجراء لانهائها ، كما فعلت اليوم بالنسبة الى قضية كوريا .

وقد انتقد سير جلادوين جب منـدوب بريطانيا فى مجلس الامن موقف مصر هـذا ، زاعما أن الامم المتحـدة لم تمتنع فيما سبق عن التدخـل فى انهـاء حالات تراها حـكومته عـدوانا . وأن هـذا لا يجوز أن يـكون مبررا للامتنـاع عن مقـاومة عـدوان لا سـيما اذا كان واضحا وغير مشكوك فى وقوعـه كعدوان كوريا الشمالية . وحينئذ اجاب الدكتور محمود فوزى بانه حينمـا كان يشـير الى حالات عـدم تدخل الامم المتحـدة لانهـاء عـدوان كان يمر بخـاطره العـدوان الغاشم من الصـهيونية العالمية على شعب فلسطين المسالم .

يستخلص من هـذه المناقشـة أن الحيـاد الايجابى المصرى ينبع من مصدرين : أحدهما عـام وهو أن مصر اجنبية عن الـكتلتين المتناهضتين ، وبالتـالى فهى اجنبيـة عن الخـلاف الذى ينشب بينهما . والمصدر الثانى هو موقف الامم المتحـدة والكتلتين المتناهضتين من مأسـاة فلسطين مما يملى على مصر ذلك الموقف الحيادى تجاه قضـايا الكتلتين فى منظمة الامم المتحدة .

اولا — ابرام معاهدة الصداقة الهندية المصرية فى ٦ ابريل سنه ١٩٥٥ فقد اتسع افق السياسة الحيادية المصرية حين التقى بسياسة الحياد الهندية(٧٦) .

ثانيا — جاء مؤتمر باندونج الذى انعقد فى ابريل سنة ١٩٥٥ مدعما سياسة الحياد الايجابى المصرى وادماجه فى اطار افريقى آسيوى .

ثالثا — صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ . فقبل ذلك كانت مصر تعتمد فى تسليحهما على الغرب فيوقعهما ذلك تحت رحمة دولة ، اما فى ظل السياسة الجديدة فقد تحررت من هذا الحرج . وعندما احست مصر ان اعتمادها التام على الكتلة الشرقية فى التسلح قد يوقعها فى نفس الحرج اتخذت قرار تنويع مصادر السلاح فى ١٩٧٤ .

رابعا — مؤتمر بريونى الذى عقد فى يولية سنة ١٩٥٦ ، وضم رؤساء دول كل من الهند ومصر ويوغسلافيا ، تطور مفهوم الحياد الايجابى . فلم يعد مقصورا على الدول الافريقية الآسيوية التى تخلصت من التسلط الغربى ولكنه تلاقى مع سياسة دولة اوربية تخلصت هى الاخرى من التسلط السوفيتى .

خامسا — العدوان الثلاثى على مصر كان من العوامل التى دفعت سياسة عدم الانحياز الى الامام دفعة قوية ، اذ كان بمثابة فصل نهائى بين مصر والغرب فى الميدان العسكرى (الغاء اتفاقية سنة ١٩٥٤ فى اول يناير سنة ١٩٥٧ باثر رجعى من تاريخ العدوان) ؛ وفى الميدان الاقتصادى (تصفية ممتلكات الدول المعتدية فى مصر) .

سادسا — انعقاد مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز فى سبتمبر ١٩٦١ . ومؤتمر القاهرة فى اكتوبر ١٩٧٤ ، ولوزاكا فى سبتمبر ١٩٧٠ ؛ والجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد ابرزت كلها الدور الطليعى لمصر فى هذه السياسة .

---

(٧٦) عبر سفير مصر فى الهند عن ذلك التوسع بقوله فى خطبة القاها عقب التوقيع على المعاهدة . « انه لشرف كبير لكل من الدولتين ان نواجه العالم بموقف مشترك فى جميع المشاكل الدولية » .

الفصــل الثالث

فى الاستراتيجية والاحلاف العسكرية

السياسة الخارجية كمــا ذكرنا فى الفصل الســابق يمكن ان تعرف بأنها تنظيم نشــاط الدولة فى عــلاقاتها مــع الدول الاخــرى ، وعنــدما توضــع السياسات الخارجية لــــكل اعضــاء المجتمع الدولى موضع التطبيق فان بعضها قد يتصــادم ، وبعضـــها قد يتوافق ، وهــكذا ، ومن السياســـات الخارجيــة المتصــادمة نشأ ظاهــرة الصراع الدولى ، ومن تلك المتوافقــة تنشــأ ظاهــرة الاندماج الدولى ، وفى هــذا الفصــل سوف نتناول بالبحث موضــوعين من الموضــوعات المرتبطــة بظاهرة الصراع الدولى وهمـــا الاستراتيجيــة والاحــلاف العســكرية ، فالدولة وهى تعــد العــدة لمواجهة اعدائهـــا يــكون عليهـــا أن نختار بين عدة بدائل استراتيجية فى توظيف قوتها العسكرية ، كما انها تلجأ للاحلاف العسكرية لزيادة امكانياتها فى الصراع .

المبحث الاول

فى الاستراتيجية

فى دراسة العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة فراغ فسيح يفترض فى العلوم العسكرية ان تملأه ، ما دامت القوة العسكرية ركنا اساسيا من اركان السيـــاسة الدولية بل ومن اركان الســياســة الداخليــة ايضـــا . وعلى الرغم من ذلك فقد مرت بنا فتــرة ســاد فيها عــدم الاهتمـــام بالعلوم العسكرية فى دراســـة العلوم السياسية عامـــة والعلاقات الدولية خاصـــة ؛ اما بسبب خضـــوع الامـــور العســكرية للسرية ، أو بسبب تأثر منـــاهج الدراسة لدينـــا بالمناهـــج الاوربية حيث الانفصال تام بين الدراسة العسكرية والدراسة المدنية ، أو بسبب سيطرة الطابع الاقتصـــادى والقانونى والتاريخى على مناهج العلوم السياســـية ، واهتمـــامها بحــالة السلم أكثر من حـــالة الحرب . الا ان الاوضـــاع قد تغيرت اليوم لعــدة اعتبـــارات منها ان ظاهرة الحرب خاصـــة مع وجود الســلاح الذرى الذى يهــدد البشرية بالفنــاء التام لم تعد قضية محــدودة لا تهم ســوى فئــة خاصـــة من العســـكريين والسياسيين ، كمـــا ان الحجــة الخاصة بسرية الامـــور العســكرية لم يعد يصح أن تقف حائلا دون الاهتمام بهـــذه النــاحية من العـــلاقات الدوليـــة ؛ فالمطلوب هو تدريس القـــواعد العـــامة والاصـــول الاولية للامور العسكرية حتى تستكمل دراسة العلاقات الدولية اركانها .

١ ـ التعريف بالاستراتيجية :

اشتقت كلمة « استراتيجية » من كلمـــة « استراتيجوس » اليونانية بمعنى قائد ، والاستراتيجية فى الاعمال الحربية هى الخطة العامة الموضوعة لاحــراز هدف ؛ ويرى البعض انها علم القيادة ، بينما يرى آخرون انها فن القيـــادة . وتختلف الاستراتيجية عن « التكتيك » ، وهى كلمة مشتقة من كلمة « تاسين » اليونانية ؛ وهى بدورها فعل معنـــاه يهيىء للحـــرب ، ويعرف التكتيك بانه فن القيادة فى ميدان المعركة ، او بانه تخطيط يوضع لمعركة واحدة(٧٧) .

(أ) اهداف الاستراتيجية : تهدف الاستراتيجية الى تحقيق الغايات التى ترسمها السياسة مستعملة فى ذلك خـــير الوســـائل التى تـــكون فى امكانها ، وقد يكون هذا الهدف الذى تطلب السياســـة من الاستراتيجية تحقيقه هجوميا ؛ كهدف المانيـــا عام ١٩٣٩ فى الاستيلاء على بعض الاقاليم الاوربية ، وقد يكون دفاعيـــا كدفاع بريطانيا عن جزيرتهـــا فيما بين ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، وقد يـــكون ارغـــام العـــدو على التفـــاوض ، اما لعـــدم وجود مصلحة فى فرض الهزيمـــة العسكرية عليه ابتغاء اتخاذه حليفا فى المستقبل ، ويتمثل هذا فى موقف الحلفاء من ايطاليـــا فى الحرب العـــالمية الثانية ، واما للعجز عن ايقـــاع هزيمة شاملة بالعـــدو ، فالجزائر فى محـــاربتها لفرنســـا لم تسكن لديهـــا الامكانيات الكفيلة بتحقيق هزيمـــــة عســـكرية شاملة ، ومن ثم كان قصـــارى سياستها ارغـــام حكومة باريس على التفـــاوض للوصـــول الى اســـتقلال الجزائر . ويتضـــح من ذلك ان الاستراتيجية تبحث قبل كل شىء عن النصر السياسى لا عن مجرد النصر العسكرى ، فهذا الاخير قد ينتهى بهزيمة سياسية تقضى على ثمـــراته كما حدث مثلا بالنسبة للنصر العسكرى الذى حققته الدول المعتـــدية على مصر فى عام ١٩٥٦ .

(ب) فروع الاستراتيجية : فى مقـــدمة الفـــروع التى انقســـمت اليهـــا الاستراتيجية ، الاستراتيجية الكلية او الشاملة ، وهى تلك التى ترســـم الخطوط العريضة للحرب الشاملة ، وتنسق بين مختلف الاستراتيجيات من عســـكرية

---

(٧٧) قد يكون من المناسب هنا ان نشير الى تعريفات ثلاثة من اشهر خبراء الاستراتيجية فى العالم وهم كلاوسفيتز الالمانى ، وليدل هارت الانجليزى ، وبوفـر الفـرنسى . اما كلاوسـفيتز فيعرف الاستراتيجية بانها فن اعداد المعارك او الخطـة العـامة لحملة عسكرية كاملة ، اما طريقة تنفيذ للحملة وادارتها فيطلق عليها اسم التكتيـك ؛ ويعـرفها ليدل هارت بانها فـن توزيـــع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق أهـــداف سياسية ، بينما يعرفهـــا بوفر بقولـه ان الاستراتيجية هى ديالكتيكية الارادات المتقـابلة التى تسـتعمل القـوة فى فض ما ينشا بينها من نزاع . ويلاحظ ان كلاوسفيتز هـو الوحيـد بينهم الذى لم يدخـل فى اعتباره العنصر السياسى فى تعريف الاستراتيجية ، مع ان السياسة والاستراتيجية كلاهما مكملة للاخرى .

واقتصادية ودبلوماسية ، وهى من اختصاص رئيس الدولة والقيادة العليا التي تعاونه .

والى جانب الاستراتيجية الكلية الشاملة توجد الاستراتيجية الكلية العسكرية ومهمتها التنسيق بين الاستراتيجية البرية والاستراتيجية البحرية والاستراتيجية الجوية ، وقد زادت تعقدا باضافة السلاح الذرى وأسلوب العصابات الى ابعاد العمل العسكرى ، فكأن مهمتها قد أصبحت التنسيق بين خمس شعب من الفن العسكرى .

(ج) **القرار الاستراتيجي** : فى جميع الفروع السالفة من فروع الاستراتيجية يتلخص لب المشكلة فى كيفية اتخاذ القرار الذى يجب عند اتخاذه أن يوضع فى الاعتبار كل من المكان والزمان والقوة المادية والمعنوية التى تكون تحت تصرف المختص باتخاذ هذا القرار ، وهناك عنصر رابع مركب يسمى الحركة او المناورة ، ويتكون من الاعتبارات الثلاثة السابق ذكرها مضافا اليها موقف العدو من هذه الأعتبارات .

وينقسم القرار الاستراتيجي الى نوعين هما : الهجوم ، ويتخذ عدة صور كالاعتداء والتهديد والمفاجاة والمراوغة والمطاردة ، والدفاع ، وله ايضا عدة صور منها الصمود فى وجه العدو واستنفاذ قوى العدو والهجوم المضاد والتقهقر المنظم . وخلال الهجوم او الدفاع يستطيع القائد ان يتخذ قرارا بتجميع قواته وتركيزها أو توزيعها او زيادتها أو انقاصها .

وهذه القرارات المختلفة والمواقف المترتبة عليها يتفاعل بعضها ببعض . كما تتفاعل بالقرارات والمواقف المقابلة التى يتخذها العدو ، وهذا يبين مدى الصعوبة التى يلقاها الاستراتيجى فى اتخاذ قراراته الاستراتيجية .

(د) **الخطط الاستراتيجية** : عند وضع الخطط الاستراتيجية التى تعمل على تحقيق أهداف الدولة ونقا للامكانيات المتاحة لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار التخطيط الاستراتيجى للعدو ، ويزداد الامر تعقدا بادخال عنصر ثالث هو موقف المجتمع الدولى أو الدول غير الاطراف فى المعركة ، فهؤلاء اما حلفاء محتملون او اعداء محتملون لاحد طرفى المعركة ، والتخطيط الاستراتيجى لاى من الطرفين يتغير بدخول أحد المحايدين محالفا أو معاديا ، ويتضح من ذلك ان مهام التخطيط الاستراتيجى تشمل التكهن بالخطط المضادة المحتملة للعدو ، وكذا التكهن بموقف المحايدين ، واعداد العدة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لمجابهة أى موقف طارىء .

ومن الاعتبارات التى تزيد من صعوبة التخطيط الاستراتيجي سرعة التغير فى ميزان القوى بين الدول بسبب الاطراد الحثيث فى اختـراع الاسلحـة أو تحسينها ، وبسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة للدول ، وهذا التغير المستمر يقابله جمود فى القيادات العسكرية المحافظة بطبيعة تكوينها وتربيتها العسكرية ، ويزيدها جمودا التكاليف الباهظة التى يستلزمها تغيير الاسلحة والتدريب عليها .

٢ ـ النماذج المعاصرة الاستراتيجية العسكرية :

تناولنا فى الجزء السابق المبادىء العامة للاستراتيجية ، وتتناول فى هذا الجزء تطبيق هذه المبادىء على النماذج الثلاثة المعاصرة للاستراتيجية العسكرية وهى الاستراتيجية التقليدية والاستراتيجية الذرية ، والاستراتيجية غير المباشرة .

(أ) **الاستراتيجية التقليدية :** وهى تقوم على المعركة التى تدور بين جيشين يقف كل منهما فى وجه الآخر ، ويتقدم كل منهما نحو الاخر حتى يقع الصدام ، وبما ان اضعف نقطة فى الجانبين تكون عادة فى جناحى كل منهما فان الاستراتيجية التقليدية ترمى إلى تدمير احد جناحى العدو لتتمكن من تطويقه ، وفى الواقع ان الخطوط العريضة للاستراتيجية التقليدية البرية منذ اقدم العصور لم تخرج عن امرين : اما سحق قلب الجيش وحمله على التقهقر ثم الانسحاب ، واما تطويقه عن طريق تدمير احد جناحيه ، وبما ان الخطة الثانية ايسر من الاولى فقد جرى الفن الاستراتيجي منذ القدم على تقوية أجنحة الجيش بسلاح الفرسان جيش العدو فان الغرض النهائى هو القضاء على الزول الخطتين هى سحق جيش العدو فان الغرض النهائى هو القضاء على الروح المعنوية باعتبار ان ذلك مما يشل الجيش ، ويفقده ترابطه ، ويعجزه عن تنفيذ اوامر قادته .

وتفرق الاستراتيجية التقليدية بين التحركات والمعركة ، فتحركات الجيش او الاسطول هى الخطوة الاولى التى تضع الجيش فى مواجهة العدو ، اما المعركة فهى التصادم الذى يقع مع العدو وينتهى بنصر أو هزيمة ؛ وفى العصور القديمة حتى نهاية القرن الثامن وينتهى بنصر او هزيمة ، وفى التحركات والمعركة ، اذ كانت الجيوش المعادية تتحرك ببطء ، واحيانا تقضى عليها الظروف بأن تعود من حيث اتت دون خوض المعركة ، الا انه ابتداء من القرن التاسع عشر جدت ظاهرة الارتباط بين التحركات والمعركة نتيجة لسرعة المواصلات ، وفى الحرب العالمية الاولى جدت ظاهرة اخرى

هي تجميد المعركة ، لان كل فريق كان يحفر الخنادق ويقيم الاستحكامات بحيث لا يكون امـــام عـــدوه سوى احـــد امرين : امـــا اقتحام هـــذه الاستحكامات ، واما الاحتماء وراء استحكاماته ، فكان عامل التحركات قـــد انعدم ، الا ان الحرب العالميـــة الثانية قـــد شهدت عودة اهمية التحركات حين ظهر سلاح الدبابات والطيران ، ذلك لان استخدامها يقوم على التحركات المستمرة وادارة المعارك اثنـــاء هذه التحركات .

وتقوم الاستراتيجية التقليدية اصـــلا على الجيش البرى ، ومـــا الســـلاح البحرى والجوى ســـوى سلاحين مساعدين للزحف البرى الـــذى هو عمـــاد النصر الحقيقى فى ظل الحروب التقليدية ، وان كانت الاصول الاستراتيجيـــــة لم تستقر بعـــد بالنسبة لـــدور سلاح الطيران فى الاستراتيجية التقليدية نظرا لحداثته ، فمن المـــدارس العسكرية بـــا يرى انـــــه يجب استعماله لتحقيق اهداف تكتيكية هى مساعدة القوات البرية على التقدم وتامين زحفها او تغطيـــة انسحابها (المدرســـة العسكرية الالمانيـــة النازية والسوفيتية) ، وهنـــاك مدرســـة ترى انـــه من الواجب استعماله لتحقيق اهـــداف استراتيجية ليست لهـــا علاقة مباشرة بالمعركة الدائرة ، مثـــل تدمير المـــدن وطرق المواصلات وغير ذلك مما قـــد يحـــدد وحده مصير المعركة الدائرة (المدرســة العسكرية الانجليزية والامريكية) ، والحق ان خبرة الحرب العالميـــة الثانية قـــد انتصرت للفريق الاول ، اذ وضح فيها ان السلاح الجوى التقليـــدى لم يستطع ان يكســـــب الحرب ضـــد المـــانيا النازية بمفرده ، بـــل ان فترة اشتداد وطـــاة الهجوم الجوى على المـــانيا النازية قـــد شهدت تزايدا فى انتاجها الحربى ، وهـــكذا يمكن تاكيـــد الحكم الـــذى بـــدانا بـــه وهو ان الجيش البرى هـــو عمـــــاد الاستراتيجية التقليـــدية .

(ب) الاستراتيجية الـــذرية : يمكن القول بان الاستراتيجية الـــذرية هى تطبيق اصول الاستراتيجية وفقـــا لمقتضيات سلاح جـــديد هو الســـــــلاح الذـــرى ، ويختلف السلاح الذرى عن التقليـــدى فى النواحى الآتية :

اولا ـــ قوته التدميرية الهائلة اذا قورنت بالسلاح التقليدى .

ثانيا ـــ ان السلاح الـــذرى يستطيع ان يجعل ميـــدان المعركة غـــــير محـــدود بعكس التقليـــدى .

ثالثا ـــ ان استخدام السلاح الـــذرى قـــد الغى عنصر الوقت الاستراتيجية بعـــد ان اصبح الوقت الـــذى تستغرقه الصواريخ الحاملة لـــه يحسب بالدقائق او بما هـــو دونها .

رابعا — ان السلاح الذى قد الغى الكم فى الصراع العسكرى ، فبينما قد يتطلب تدمير مدينة الف طائرة وفقا لمنطق الاستراتيجية التقليدية فانه يحتاج طائرة واحدة وفقا لمنطق الاستراتيجية الذرية .

وامام هذا السلاح الرهيب يرى خبراء الاستراتيجية ان هناك ثلاث خطط يمكن ان تتبعها الدولة :

أولا — الهجوم الوقائى من جانب الدولة صاحبة التفوق العسكرى الذرى لتدمير اسلحة العدو الذرية قبل ان تتاح له فرصة استعمالها .

ثانيا — الدفاع الوقائى عن طريق منع وصول اسلحة التدمير الذرى التى يسلطها العدو على البلاد ، ومن اساليب تلك الخطة تدمير الصواريخ والقنابل الذرية قبل أن تصل الى اهدافها ، ومنها وسائل الوقاية المدنية التى تلطف من آثار الانفجار الذرى اذا حدث ، كبناء المخابىء ، وتوزيع الملابس الوقائية وما الى ذلك .

ثالثا — التهديد بالانتقام وهو ما يسمى باستراتيجية الرَدْع ، وبمقتضى هذه الخطة يحجم العدو عن استخدام سلاحه الذرى حين يعلم أنه سيصاب بدمار الكذى يصيب به عدوه ان لم يكن اشد ، وهذه الخطة تفترض قدرة الدولة التى تطبقها على البقاء بعد أن يقع عليها هجوم ذرى مفاجىء ، ثم قدرتها بعد ذلك على أن ترد الضربة باشد منها (٧٨) ، أو بمثلها (٧٩) .

ويشغل بعض الباحثين الآن موضوع امكانية نشوب الحرب الذرية نتيجة خطا ، فمن المعروف أن حربا ذرية لم تقع حتى الآن بسبب التوازن الذرى بين العملاقين الامريكى والسوفيتى ، لكن بعض الباحثين يتحدث عن امكانية وقوع خطأ فنى ، كان ترصد أجهزة احد الاطراف خطأ بدء هجوم نووى معادى ، فيبادر هذا الطرف باطلاق اسلحة الهجوم المضاد ، أو امكانية وقوع خطأ سياسى ، كان يهدد أحد الطرفين خصمه بالحرب دون أن ينوى التنفيذ ، ويكون هذا هو نفس موقف خصمه ، لكن سوء التفاهم يتفاقم فيؤدى الى نشوب الحرب الذرية ، وهكذا .

---

(٧٨) ترتبط بهذا نظرية الانتقام العنيف التى سادت الاستراتيجية الذرية الامريكية فى بداية الحرب الباردة فى ظل احتكارها للسلاح الذرى .

(٧٩) وترتبط بهذا نظرية الرد المرن التى اخذت بها الولايات المتحدة بعد أن تحقق التوازن الذرى بينها وبين الاتحاد السوفيتى . انظر فى تفصيل هاتين النظريتين : د . بطرس بطرس غالى ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٧ ، ص ٤٣ — ٤٨ .

ويرى هؤلاء الباحثون ان احتمال حدوث هذا الخطا سوف يزداد كلما زاد عدد الدول التى تملك السلاح الذرى على أساس ان الدول الحديثة فى ميدان السلاح الذرى لن تستطيع اتخاذ جميع الاحتياطات التى تتخذها الدول العريقة فى هذا الميدان ، كما انها لن تكون من النضج السياسى بحيث تستطيع تقدير مسئولية امتلاكها لهذا السلاح الخطير . ونحن نرى أن هذا التفسير يغلب عليه طابع التشاؤم ، لان الدول الذرية الكبرى تملك من الاجهزة ما يمكنها من التعرف على مصدر التفجير الذرى ، فاذا كان من دولة حديثة التملك للسلاح الذرى قامت بردعها دون أن يترتب على ذلك وقوع حرب ذرية شاملة ، كما ان حضر الحكمة وحسن التصرف فى دول دون اخرى لا يتمشى مع خبرة التاريخ التى تشير الى انه كثيرا ما اساءت التصرف فيما تملكه من اسلحة دول عريقة فى تلك الاسلحة على حين احسنت التصرف دول محدثة فى شئون السياسة الدولية . ولا ينبغى ان يفهم من هذا اننا نؤيد انتشار تلك الاسلحة الذرية ، غير اننا لا نرى أن هذا الانتشار لو تحقق سوف يزيد فى مدى ما يهدد الامن والسلام فى العالم اكثر مما هو قائم فى حال حصره فى دول معينة .

(د) الاستراتيجية غير المباشرة : تتضمن الاستراتيجية غير المباشرة عدة مفاهيم تلتقى كلها فى عدم الهجوم على العدو هجوما مباشرا صريحا ، وفى هذا الاطار العام يمكن أن نحدد ثلاثة مفاهيم للاستراتيجية غير المباشرة :

اولا — حرب العصابات : وهى التى تقوم بها جماعات المتسللين وراء خطوط العدو أو داخل معسكراته بغية احداث الفوضى وايقاع التدمير واشاعة الفتن ، ثم تنسحب الى معاقلها بعد قيامها بمهمتها .

ثانيا — فتح جبهة ثانوية فى اقليم العدو أو فى اقليم دولة تابعة له بعيدا عن جبهة القتال الاساسية ، وهو المفهوم الذى دعا له ليدل هارت (٨٠) .

ثالثا — اثارة الفتنة داخل اقليم العدو كان تقاتل طائفة طائفة اخرى او يثور انصار مذهب على انصار مذهب آخر ، أو تتحرك اقلية مطالبة بامتيازات من الاكثرية ، أو نحو ذلك مما يؤدى الى اضعاف العدو من الداخل .

ومهما اختلفت مفاهيم الاستراتيجية غير المباشرة فانها ترجع كلها الى سبب واحد هو أن العدو الذى يراد محاربته عن طريقها يكون اعظم قوة من الطرف الثانى الذى يراد محاربته عن طريقها يكون اعظم قوة من الطرف الثانى الذى يصبح مرغما فى الواقع على الاخذ بهذه الاستراتيجية

---

(٨٠) يمكن ان نمثل لهذا بنابليون حين دخل مصر ١٧٩٨ ليهاجم فيها الامبراطورية البريطانية .

إما كسبا للوقت عسى أن يتقوى بعدئذ ، وإما انتظارا لمساعدة تجعله متعادلا مع عدوه في القوة ، وإما أملا في ان يمل عدوه طول الكفاح فيتراجع أو يعدل الى المسالمة .

وقد زادت اهمية الاستراتيجية غير المباشرة في السنوات الاخيرة لعدة اعتبارات منها :

أولا — ان معظم الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار في افريقيا وآسيا اتبعت هذه الاستراتيجية في سبيل تحقيق حريتها نظرا لملائمتها لموازين القوى بينها وبين المستعمر .

ثانيا — ان التوازن الذرى بين العملاقين قد جعل الحرب الذرية مستبعدة لانها ان وقعت ادت الى دمار شامل لجميع المحاربين ، كما ان الحرب التقليدية اصبحت وخيمة العقبى اما في ذاتها بسبب تطور الاسلحة التقليدية ، واما خشية ان تنقلب الى حرب ذرية ، ومن ثم اصبحت الدول التي تستطيع الاخذ بالاستراتيجية الذرية او التقليدية تتبع الاستراتيجية غير المباشرة .

ثالثا — ان المعسكر الشيوعي يعلن صراحة تبنيه لهذه الاستراتيجية لحروب التحرير او الصراعات داخل العالم الحر ، الامر الذى ادى الى ظهور مدرسة عسكرية امريكية قائمة ايضا على الاستراتيجية غير المباشرة تدعو الى حرب العصابات المضادة .

وهناك عدة قواعد تحكم الاستراتيجية غير المباشرة يمكن ان نوجزها فيما يلي :

أولا — ان الطرف الضعيف يعوض ذلك بمضاعفة قواه المعنوية ؛ ومن هنا فان التعبئة المعنوية ذات اهمية بالغة في الاستراتيجية غير المباشرة ؛ وهذه التعبئة المعنوية لا تقتصر على اظهار شرعية موقف الطرف الضعيف ، بل تمتد لتوضيح بطلان موقف الطرف القوى .

ثانيا — ان الطرف الضعيف يعوض ضعفه أيضا بتأييد الشعب له واشتراكه معه في الكفاح ، وقد يتحقق هذا التأييد بايمان الشعب بالاهداف السياسية التي يدور حولها الكفاح كان الحال في اغلب حروب التحرير الافرو آسيوية ، أو بالتخويف والارهاب بمعنى أن المحاربين لا يترددون في حمل الجموع على مساعدتهم ضد العدو .

ثالثا — ان المحاربين يجب ان يحصلوا على مساعـدة ايجابية من دولـة صديقة لا تقتصر على السلاح والمـال وانما تمتـد الى علاج الجرحى والمصابين كعنصر هام فى الاحتفاظ بالقـوة المعنوية .

رابعا — سرعة التنقل والتحرك للانسحاب امـام قوات العـدو بعـد أن يسـدد المحاربون ضرباتهم أو حين يجـدون أن العـدو على وشك أن يقضى عليهم ، وتتطلب هـذه القاعـدة ان تكون القوات التى تتبع الاستراتيجية غير المباشرة مسلحة بأسلحة خفيفة ، وأن تكون على معرفة تامة بطبيعة الارض التى تحارب عليها، ولعل تلك القاعـدة هى التى تفسر لمـاذا يسهل تطبيق هـذه الاستراتيجية فى البـلاد المتخلفة حيث لا توجـد طريق مواصـلات صالحة لتحركات الجيوش النظامية .

ومهمة الاستراتيجية المضادة للاستراتيجية غير المباشرة هى مواجهـة عناصر القوة فى هـذه الاستراتيجية ، ومن ذلك :

اولا — اضعاف القوة المعنوية للطرف الـذى يتبع الاستراتيجية غـير المباشرة بعزله عن العالم الخارجى .

ثانيا — محاولة ابتكار ايديولوجية مناهضة لايديولوجية المتبعـين للاستراتيجية غير المباشرة .

ثالثا — محاولة اثارة الفتنة داخل صفوف الفدائيين ، وعزلهم عن الشعب وانشاء قوات مناهضة لهم من مواطنيهم .

رابعا — محاولة تزويـد الجيوش النظامية بأسلحة خفيفة وتنظيمها بمـا يسمح لها بسرعة التنقل لمواجهة قوات العـدو .

المبحث الثانى

فى الاحـلاف العسكرية

الاحلاف العسكرية قديمة ترتـد فى قدمها الى اعماق التاريخ ، ولا يوجـد فرق جوهرى فى الواقع بين اقدمها واحـدثها ، فالمـلابسات السياسية تـد تتغير ، وفنون الحرب تتطور ، ولكن الالتزامات التى يلتزم بهـا المتحـالفون لمجابهـة العـدو الـذى ابرم الحلف ضـده تكون واحدة .

١ ـ النظرية العامة للاحلاف العسكرية :

يمكن تعريف الحلف العسكرى بانه معاهدة تبرم بين دولتين او اكثر من اجل صد عدوان يقع على طرف او اكثر من اطراف المعاهدة من دولة معينة أو غير معينة ، وهذا هو الحلف العسكرى الدفاعى الشائع ، اما الحلف الهجومى الذى يكون عادة حلفا سريا فانه تعاهد بين دولتين او اكثر للهجوم على دولة معينة .

(أ) الاحلاف الثنائية والجماعية : الاحلاف الثنائية هى ما تعقد بين دولتين ، والاحلاف الجماعية هى ما تعقد بين أكثر من دولتين ، فاذا استطاعت الدولة الكبرى ان تجمع فى منطقة جغرافية معينة مجموعة من الدول تؤيدها فانها تعتمد على اسلوب التحالف الجماعى ، واذا لم يتيسر لها ذلك فانها تلجأ للاسلوب الثنائى فى حد ذاته ، أو كتمهيد للاسلوب الجماعى ، كما انها قد تلجأ للاسلوب الثنائى رغم نجاحها فى تكوين حلف جماعى فى الحالات الآتية :

أولا : قد تكون مجموعة الدول المكونة لهذا الحلف غير راضية عن ضم دولة معينة ، فترتبط بها الدولة الكبرى بتحالف ثنائى لحرصها على ارضاء أطراف الحلف الجماعى من ناحية ، وعلى محالفة هذه الدولة من ناحية اخرى .

ثانيا : قد تلجأ الدولة الكبرى الى اسلوب التحالف الثنائى مع دولة ذات وضع خاص (٨١) .

ثالثا : قد تلجأ الدولة الكبرى للمحالفة الثنائية تفاديا لتحمل الاعضاء فى محالفة جماعية الاعباء الثقيلة للدفاع عن الدولة الداخلة فى محالفة ثنائية .

رابعا : قد تلجأ الدولة الى عقد محالفة ثنائية مع دولة اخرى على الرغم من اشتراكهما فى محالفة جماعية اذا ظهر ان ما بين هاتين الدولتين تضامنا أقوى من تضامن المحالفة الجماعية .

ويرى بعض الباحثين ان الحلف الجماعى يعبر عن نزعة ديمقراطية نتيجة تعدد الدول الاطراف فيه ، فسواء اتخذت قرارات الحلف باجماع او الاغلبية فان هذا دليل على عدم املاء الدولة الكبرى ارادتها على باقى الدول

---

(٨١) كما بالنسبة للمحالفة الثنائية بين الاتحاد السوفيتى وفنلندا شبه المحايدة .

المتحالفة ، أمـا المحالفة الثنائية خاصة اذا كانت بين دولتين احداهما كبيرة والاخرى صغيرة فان الدولة الصغيرة تكون فيها تحت تسلط الدولة الكبيرة ، وقـد تكون هـذه التفرقة شكلية ، لانـه حتى فى ظـل المحالفة الجماعية يكون للـدولة الكبرى وسائل ضغط أو اغراء تستطيع بموجبها أن تضمن لنفسهـا ولسياستها الاغلبية على نحو تلقائى ، غير أن المعاهـدة الجماعية خليقـة ولا شك من الناحية النفسية ان تبعث الطمأنينة فى نفس الـدولة الصـغيرة المتحالفة مع دولة كبيرة ، كذلك فان ثمة احتمالات لاتحاد كلمة الدول الصغيرة فى الحلف الجماعى بما يقربها الى قوة الدولة الكبرى فى الحلف ، أو على الاقـل يجعلها اقوى بكثير من وضعها وهى متفرقة .

(ب) **الاحلاف الدائمة والاحلاف المؤقتة :** المحـالفة الـدائمة هى التى لا يضرب لها تاريخ محـدد لنهايتها كيما تاخـذ صفة الدوام والاستمرار ، أمـا المحالفة المؤقتة فهـى التى تحـدد لها فترة زمنيـة ينص عليهـا فى متن المحالفة سواء طالت هـذه الفترة او قصرت ، وينظر البعض لمدة المعاهـدة باعتبارها مقياسا لقوتها ، فالمعاهـدة الدائمة أقوى من المؤقتة ، والمعـاهدة التى تمتـد لخمسين سنة اقوى من تلك المستمرة لعشر سنوات ، وهـكذا غير ان كثيرا من علماء السياسة الـدولية يرون أن هـذا المعيار شكلى ، فقوة المعاهـدة تكمن لا فى مدتها وانما فى طبيعة الحلفاء وهل هم دائمون أم غـير دائمين (اى هل يتصور أن ينضم أحـدهم يوما الى معسكر مناهض للآخر ؟ **وهذا لا يمكن استنتاجه من نصوص المعاهـدة وانما من دراسة الملابسات** السياسية التى تكتنف ابرام المعاهـدة ، وسياسة كل طرف من المتحالفـين ، ونظرة كل منهم الى الآخر .. الخ ، واحـد المعايير التى قـد يستند اليها فى بيـان طبيعة الحليف وهل هـو دائم ام غير دائم هـو تشابه الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والايديولوجيات بين الدول المتحالفة ، فاسـتقراء اعتبارات استراتيجية وجغرافية وغيرها تعمل على اضعاف هـذا الدوام ، واشتراك الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية مثلا فى الايديولوجية المـاركسية لـم يحل دون وقوع الخلاف بينهما .

كذلك قـد يستند فى قياس دوام الحلف الى الجانب التاسيسى فيه أى ما اذا كان الحلف تنبثق منـه هيئات عاملة ذات شخصية دولية وارادة ذاتية يوكـل اليها تنفيذ سياساته ، فوجود هـذا الجانب وقوته تساعد على دعـم الحلف لان طبيعة المؤسسـات الدوام بـل والتوسع ومع ذلك فقـد يكون هذا الجانب التاسيسى سببا فى الاضرار بالحلف اذا مـا أبرز مواطن الضعف فيـه عنـدما لا تستطيع الهيئات العاملة للحلف أن تعمل بكفاءة بسبب مواطن الضـعف هـذه .

(جـ) **الاحلاف المتكافئة وغير المتكافئة** : تكون المحالفة متكافئة اذا ابرمت بين دولتين متقاربتين او دول متقاربة من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وتكون غير متكافئة عندما يتباعد المتحالفون من حيث القوة . وعدم التكافؤ لا يتضح من نصوص المعاهدة ، فعادة ما تصاغ بحيث تخفيه ولكنه يتضح من واقع وامكانات القوة العسكرية وغيرها لدى كل من الطرفين .

وتتفرع من المحالفة غير المتكافئة صورة اخرى هى المحالفة الاستعمارية سواء أجاءت فى صورة الاستعمار القديم أم الجديد ، اما المحالفة الاستعمارية التى تأتى فى صورة الاستعمار القديم فتظهر فى مثل معاهدة الحماية (٨٢) ، وأما المحالفة الاستعمارية فى صورتها الجديدة فهى التى تتبعها الدولة الاستعمارية مع دولة كانت تحت حمايتها او داخلة فى دائرة نفوذها ، ثم منحتها استقلالها ، ويكون مضمون هذه المحالفات كلها هو ابقاء الاستعمار القديم فى ثوب جديد ، كأن تنص على ابقاء قوات المستعمرات السابق بحجة الدفاع عن البلد الذى كان مستعمرة فيما قبل ضد العدوان الخارجى بل واحيانا ضد الاضطرابات الداخلية (المناهضة بالطبع لنظام الحكم الموالى للحليفة الكبرى) .

٢ — الاحلاف العسكرية والصراع بين الشرق والغرب :

ايا كان نوع الاحلاف العسكرية فقد استخدمها كل من العملاقين المتناهضين بعد الحرب الثانية سلاحا للارهاب والتهويل ، ثم اسرف فى استخدامه لها بغية تدعيم مكره فى الحرب الباردة ؛ وذلك مما يفسر لنا اتجاه دول عدم الانحياز الى استنكار الاحلاف العسكرية والعمل للقضاء عليها باعتبار ان ذلك وسيلة لمكافحة الحرب الباردة . ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى هما المحورين الاساسيين فى سياسة الاحلاف بعد الحرب الثانية فمن الطبيعى ان تكون الاحلاف فى هذه المرحلة منقسمة الى مجموعتين من حيث الانتماء الى احد العملاقين ، ومن هنا سوف نعرض فى هذا الجزء نماذج لاهم الاحلاف فى كلا المعسكرين .

(ا) **حلف الاطلنطى** : يتكون هذا الحلف من خمس عشرة دولة اوربية وامريكية ارتبطت بعضها ببعض بمقتضى معاهدة عسكرية تسمى « حلف الاطلنطى » (٨٣) ، وفى رأى كثيرين ان تلك المجموعة تكونت فى الواقع قبل

---

(٨٢) راجع ما سبق ص ٢١٥ — ٢٢٠ .

(٨٣) هذه الدول هي : الولايات المتحدة ، كندا ، انجلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندة ، لكسمبرج ، الدانيمرك ، ايسلندة ، ايطاليا ، النرويج ، البرتغال ، ثم انضمت اليها منذئذ كل من : اليونان ، وتركيا ، والمانيا الغربية .

عقد حلف الاطلنطى ، فوجودها يرجع الى التحالف الذى ربط كلا من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فى الحرب العالمية الاولى ، وتمتد جذوره الى التراث المشترك بين أوربا وأمريكا ، ومهما يكن الامر فانه حين اشتدت الحرب الباردة ، وزاد النفوذ السوفيتى فى اوربا رأت كل من فرنسا وانجلترا
وفرنسا الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الاولى ، وتمتد جذوره الى التراث المشترك بين اوربا وامريكا ، ومهما يكن الامر فانه حين اشتدت الحرب الباردة ، وزاد النفوذ السوفيتى فى اوربا رأت كل من فرنسا وانجلترا
وبلجيكا وهولندة ولكسمبرج أن مصالحها تقتضى أن تتحد عسكريا ، وقد تم ذلك فى حلف ابرم فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ وسمى « ميثاق بروكسل » ، ولكن سرعان ما ظهر ان تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف فى وجه التوسع السوفيتى دون مساعدة الولايات المتحدة ، وكان ذلك من اسباب عقد حلف الاطلنطى فى ١٤ ابريل سنة ١٩٤٩ .

وبعد ذلك قبلت تركيا واليونان فى هذا الحلف رغم معارضة الدول الاسكندنافية التى كانت ترى أن هاتين الدولتين من دول البحر الابيض المتوسط ليس مما يساعد على تقوية الحلف ، بل ان حدودها المشتركة مع لهما ليس مما يساعد على تقوية الحلف ، بل أن حدودهما المشتركة مع الاتحاد السوفيتى وحلفائه مما يعيد اعباء حلف الاطلنطى ثقلا ، ولكن الدبلوماسية الامريكية تغلبت على تلك الاعتراضات . وقبلت الدولتان فى عضوية الحلف .

اما قبول المانيا الغربية فلم يكن بمثل هذه السهولة بل كانت هناك معارضة فى قبولها لا سيما من فرنسا وانجلترا ، ومن الحجج التى كانت تلك المعارضة تستند اليها ، اولا : حلف الاطلنطى ميثاق دفاعى ، وسينقلب الى ميثاق هجومى بسبب انضمام المانيا لانها ستكون الدولة الوحيدة التى لها مطالب اقليمية ، من ناحية بسبب تقسيمها ، ومن ناحية اخرى بسبب انتزاع بعض الاقاليم منها . ثانيا : اذا قويت المانيا فى ظل الحلف فقد تتخلص منه ، وتتقرب من الاتحاد السوفيتى لاسترداد وحدتها واستعادة اقاليمها المنتزعة . ثالثا : الاتحاد السوفيتى يخشى الجيش الالمانى اكثر مما يخشى اى جيش آخر لانه سبق ان وصل الى أبواب موسكو ، واعادة تكوين هذا الجيش وتسليحه بالمعدات الامريكية يكون تحديا لروسيا ، ويخشى أن يؤدى الى قيام الحرب .

وقد لعبت الدبلوماسية الامريكية دورا هاما فى مسألة قبول المانيا ، واوضحت للمعارضين انه من الناحية العسكرية لابد من تسليح المانيا اذا أريد اقامة جيش قوى فى أوربا ، بل لقد قال الجنرال ايزنهاور رئيس جيش

حلف الاطلنطي حينئـذ فى الاجتماع الثامن لمجلس الحلف : « من المستحيـل أن يقوم دفاع يستطيع ان يحتفظ بالاوضاع القائمة فى اوربا مـا لم تشترك فيـه المـانيا » ، وكان من دفاع أمريكا ايضا ان انضمام المـانيا الى الحلف سيكون سببا فى التوفيق بين فرنسا والمـانيا .

واثناء هـذه الفترة تم التوقيع على معاهـدة الدفاع الاوربى المشترك فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٢ ، وتقضى هـذه المعاهـدة بتكوين جيش اوربى تشترك فيه المـانيا ، ويكون فرعـا من فروع جيش حلف الاطلنطي ، وبـذلك تكون المـانيا قـد انضمت الى الحلف من طريق غير مباشر ، ولكن رغم ان اغلبيـة دول اوربا الغربية قـد صدقت على هـذه المعاهـدة فان البرلمـان الفرنسى قـد رفض التصديق عليها فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥٤ ، وحينئذ تدخلت الدبلوماسية الامريكية مرة اخرى ، بمعاونة الدبلوماسية الانجليزية ، وتمكنت من الوصول الى الحـل التالى : (١) تعديل حلف بروكسل ، السالف الـذكر ، وقبول كل من المـانيا وايطاليا فيه (٢) الاعتراف بالسيادة التامة لالمـانيا الغربية (٣) قبول المـانيا فى حلف الاطلنطي وقـد سجلت تلك الامور فى سلسـلة من المعاهدات عرفت باسم « اتفاقات باريس » ، اذ انهـا تمت هنـاك فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٤ .

ولحلف الاطلنطي جهاز يسمى « مجلس الحلف » يجتمع بانتظام ، وعنـد اول اجتماع لـه بمدينة واشنطن فى ١٧ ديسمبر سـنة ١٩٤٩ وضع لائحة نظامه الداخلى ، وانشا عـدة لجان فنية . امـا فى اجتماعه الثانى ، وكان فى واشنطن ايضـا فى ١٨ نوفمبر فروع لجانه ، الى ان تقرر فى اجتماع لشـبونة فى ٢٠ فبراير ١٩٥٢ تحويل الحلف الى منظمة دولية اقليمية دائمة يكـون مقرها باريس ، ويعمل بهـا عـدد من الموظفين الدوليين . ويجتمـع مجلس الحلف على مستوى الوزراء ثلاث مرات على الاقل كل سنة ، وبين تلك الدورات يجتمع مجلس الحلف بطريقة دائمة بحيث لا تزيد الفترة بين كل اجتماع وآخـر على اسبوع . وبذلك طلب من الدول الاعضاء فى الحلف أن يعتمدوا لـدى منظمة الاطلنطي مندوبين دائمين يختارون من بين الدبلوماسيين البـارزين .

ويكون على رأس الامانة للحلف امين يشرف على الجهاز الادارى الـذى ينتمى موظفوه الى جنسيات الدول الاعضاء فى الحلف ، ويتمتعون بالحصانـات الدبلوماسية ، ويتقاضون مرتباتهم من الامانـة العامة راسـا ، وهى ذات ميزانيـة مستقلة .

وللحلف جهاز عسكرى دائم ، لـه عـدة قيادات عسكرية ، منها : القيادة العليـا للقوات المتحالفة فى اوربا (٨٤) ، والقيادات العليا لمنطقة الاطلنطي ،

---

(٨٤) كان اول قائد اعلى لتـلك القيـادة هو الجنـرال ايزنهـاور من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الى مايو سنة ١٩٥٢ .

والقيادة العليا لمنطقة بحر المانش والجزر البريطانية . ولكل قيادة جيش مسلح يخضع لها ، ويتكون من عدة فرق من الدول الاعضاء ، فلكل دولة في الحلف ثلاث فئات من القوات : القوات التى اعارتها للحلف فأصبحت خاضعة لقيادته ولا سلطة للدولة العضو عليها ، والقوات المعدة تقديمها للحلف فيما اذا وقع اعتداء او فيما اذا طلبت قيادة الحلف ذلك ، ثم القوات التى تحتفظ بها الدولة العضو لنفسها .

وحلف الاطلنطى كان موضع انتقاد من الدول الشيوعية ، ودول الحياد الايجابى وعدم الانحياز .

أما الدول الشيوعية فترى : (١) ان حلف الاطلنطى قيامه مناقض لقضية السلام ، ومخالف لميثاق الامم المتحدة (٢) انه يناقض المعاهدتين اللتين ابرمتا بين كل من انجلترا والاتحاد السوفيتى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، وبين فرنسا والاتحاد السوفيتى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، (٣) انه يناقض معاهدتى يالتا وبوتسدام اللتين أبرمتا بين كل من الولايات المتحدة وانجلترا والاتحاد السوفيتى .

وفى ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ خطت الدبلوماسية السوفيتية خطوة جديدة نحو اثبات ان حلف الاطلنطى مناقض لقضية السلام ، فتقدمت بطلب الانضمام الى عضوية هذا الحلف ، فرفضت هذا الطلب كل من الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا فى ٩ مايو سنة ١٩٥٤ .

أما انصار الحياد الايجابى فانهم يعارضون حلف الاطلنطى للاسباب الآتية : (١) لانه أكد انقسام العالم الى كتلتين متناهضتين ، وجعل التقارب بينهما عسيرا (٢) لانه يدعو الى التسليح ، ومن آثار التسابق فى التسلح خفض مستوى المعيشة ، فالملايين التى تصرف فى التسليح من الخير أن تعطى للدول النامية أو المتخلفة (٣) حلف الاطلنطى يضعف هيئة الامم المتحدة (٤) الاستعانة بحلف الاطلنطى فى تدعيم الاستعمار ، والقضاء على الحركات التحررية على نحو ما جرى فى الجزائر ، وفى المستعمرات البرتغالية بافريقيا .

أما انصار الحلف فيردون على هؤلاء واولئك بما يأتى : ١ ـ هذا الحلف لا يخالف ميثاق الامم المتحدة نصا او روحا ، ولكن غرضه ضمان اطرافه من النتائج التى تحدث لو اخفقت الامم المتحدة ٢ ـ لم يساعد هذا الحلف على انقسام العالم الى كتلتين متناهضتين ، بل انه نشأ بسبب هذا الانقسام ، فروسيا قد سبقت بانشاء المعسكر الشرقى منذ سنة ١٩٤٧ ، وذلك بابرام

٢٤ معاهدة عسكرية بينها وبين الديمقراطيات الشعبية ٠ ٣ ـ هذا الحلف لم يقصد به ان يحل محل الامم المتحدة ، ولا ان يضعف مركزها ، فهى تتكون من اكثر من ١٠٠ دولة ، فى حين انه لا يضم أكثر من ١٥ دولة ، وكل مهمته اتخاذ التدابير لمواجهة اى اعتداء مسلح يقع على أحد أعضائه ٠

وقد تعرض حلف الاطلنطى فى السنوات الاخيرة لازمة هددت تماسكه وبالذات منذ انسحبت فرنسا من قيادته العسكرية عام ١٩٦٦ ، ويمكن أن نرد هذه الازمة فى سببها الاصيل الى التناقض الذى ظهر فى الستينات بين حركة الوحدة الاوربية بزعامة فرنسا وما ارادته لها من نزعة استقلالية عن الولايات على المشاركة الاوربية ، وكذا الى ظاهرة الانفراج الدولى بين المعسكرين الشرقى والغربى التى يمكن ان يؤدى تعزيزها الى التشكيك فى أساس قيام الحلف نفسه ٠

(ب) التكتل الآسيوى الغربى : وهو يضم دولا من آسيا (٨٥) والولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا ، وهو يختلف عن الحلف السابق اختلافا كبيرا بسببهما بين اعضائه من بعد جغرافى يصل الى آلاف الكيلو مترات ، وبذلك يتعذر ايجاد منظمة تجمع بين الاعضاء سياسيا ، وهذا مما جعل الولايات المتحدة تتبع مع هذه البلاد سياستين مختلفتين : الاولى خاصة بالدول التى لها وضع سياسى خاص ، او التى بينها وبين جاراتها خلافات ، وهذه قد ارتبطت معها بمعاهدات ثنائية ٠ والثانية خاصة بالدول التى تستطيع ان يتعاون بعضها مع بعض ، وهذه قد اتبعت معها سياسة المعاهدات الجماعية ٠

وقد لجأت الى سياسة المعاهدات الثنائية مع الفيلبين التى كانت بينها وبينها من قبل معاهدة مبرمة سنة ١٩٤٧ خاصة بالقواعد الحربية الامريكية فى هذه الجزر ، وقد سجل التحالف الثنائى الجديد بين الدولتين فى معاهدة وقعت فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥١ ، ومن مقتضيات هذه المعاهدة أن تساعد كل من الدولتين الاخرى اذا وقع عليها او على جزء من اقليمها اعتداء ، ولم يكن المقصود بالاقليم هو الاقليم الاصلى وحده ، بل كذلك الجزر الموضوعة تحت ولاية كل منهما فى المحيط الهادى ، او اذا وقع الاعتداء على قواتهما المسلحة فى هذا المحيط ، سواء أكانت تلك القوات بحرية ام جوية ٠

ثم عقدت الولايات المتحدة معاهدة ثلاثية بينها وبين استراليا وزيلندة الجديدة فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وبموجبها اصبح لهذه الدول مجلس

---

(٨٥) كانت هذه الدول هى : استراليا ، زيلندة الجديدة ، باكستان ، الفيلبين ، تايلانده ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، فورموزا ٠

خاص يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء يجتمع مرة ـ على الاقل ـ كل سنة ، وابرام هذه المعاهدة قد اثار غضب انجلترا لعدم اشتراكها فيها مع ما بينها وبين استراليا وزيلندة الجديدة من علاقات قديمة وثيقة فى ظل الكومنولث وخارجه ٠

وعقدت الولايات المتحدة معاهدات اخرى مع اليابان منذ ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وتلتها سلسلة اخرى من المعاهدات فى مارس سنة ١٩٥٤ ، وفى اكتوبر سنة ١٩٦٠ ، وبموجب هذه المعاهدات تصبح للولايات المتحدة قواعد عسكرية فى الجزر اليابانية ، ويقوم بينهما تعاون عسكرى واقتصادى منظم ٠

وابرمت الولايات المتحدة معاهدات ثنائية اخرى على هذا النسق ، مع كوريا الجنوبية فى ٨ اغسطس سنة ١٩٥٣ ، ومع باكستان فى ١٩ مايو سنة ١٩٥٤ ، ومع فرموزا فى يناير سنة ١٩٥٥ ٠

وفى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٤ عقدت معاهدة جماعية فى مدينة مانيلا عاصمة الفيلبين بين كل من : الولايات المتحدة ، استراليا ؛ وفرنسا ، وزيلندة الجديدة ، وباكستان ، والفيلبين ، وتايلاند ، وانجلترا ٠ وهذه المعاهدة قد عرفت فيما بعد باسم « حلف جنوب شرقى آسيا » أو السياتو S.E.A.T.O. (٨٦) وهو منظمة مفتوحة بمعنى انه يجوز لاى دولة أن تنضم اليه ، الا انه لم تنضم اليه اية دولة جديدة .

ويتضمن الحلف مبدا فض المنازعات بالطرق السلمية بين اعضائه ، ومبدأ الضمان الجماعى ضد اى اعتداء مسلح يقع على اى دولة عضو ٠ ويمتد هذا الضمان بموجب بروتوكول خاص الى اقليم كمبوديا ولاوس وفيتنام الجنوبية ٠ ويلاحظ ان الولايات المتحدة تحفظت فى تحديد معنى الاعتداء الذى يستوجب تطبيق الضمان الجماعى ، اذ ذكرت انه لا ينطبق الا على « الاعتداء الشيوعى » ٠

وللحلف عدة هيئات دائمة ، منها مجلس الحلف الذى يتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء ، ويجتمع مرة كل عام فى احدى عواصم الدول الاعضاء ، ومن هيئات الحلف مجلس الممثلين المكون من مندوبى الدول الاعضاء بدرجة سفير ، ويشرفون على عدة لجان دائمة ، ومجلس الخبراء

---

(٨٦) South East Asian Treaty Organization

انظر الدكتور عادل محمد شكرى ، « ازمة حلف جنوب شرقى آسيا » فى عدد اول يناير ١٩٦٦ من مجلة السياسة الدولية ٠

العسكريين المكون من مندوبي الدول الاعضاء المتخصصين فى الشئون العسكرية ، ويشرف على عدة لجان متخصصة فى هذه الفنون ، والامانة العامة الدائمة ويشرف عليها امين عام ٠

ويلاحظ على المجموعة الآسيوية الغربية بوجه عام :

أولا : البعد الجغرافى بين اعضائها يجعل التعاون العسكرى والاقتصادى لا يمكن ان يحقق الجوانب المختلفة التى من اجلها قامت المجموعة ٠

ثانيا : وجود اليابان فى هذه المجموعة عقبة فى سبيل تدعيمها ، فكثير من الدول مثل استراليا والفيلبين وكوريا الجنوبية ما زالت تخشى التسلط اليابانى وكأن الدبلوماسية الامريكية لم تنجح فى ادماج اليابان (العدو السابق) فى هذه المجموعة ، كما نجحت فى ادماج المانيا (العدو السابق ايضا) فى المجموعة الغربية ٠

ثالثا : الاستعمار الغربى الذى كان مسيطرا على اغلبية دول هذه المجموعة ، فرغم تخلصها منه فانها ما زالت تأخذ حذرها منه بسبب عدم الاطمئنان اليه والثقة به ٠

من كل ذلك يتضح ضعف التكتل الآسيوى الغربى ، وقد زاد هذا الضعف بالتطورات التى طرات على السياسة الخارجية الفرنسية ، فى عهد ديجول والتى يعنينا منها هنا النزعة الاستقلالية عن الولايات المتحدة الامريكية ، والتقارب مع العالم الثالث ، والتى نجم عنها اكتفاء فرنسا بوضع المراقب فى حلف جنوب شرقى آسيا منذ مايو ١٩٦٥ ، كذلك بالتطورات الداخلية فى باكستان التى ترتب عليها انسحابها من الحلف فى نوفمبر ١٩٧٢ ، وقد فسرت قرارها هذا بانه اتساق مع السياسة التقدمية لحكومة الرئيس بوتو ، وان كان يمكن ان يفسر ايضا بانه رد الفعل الطبيعى لافتضاح قصور الحلف فى الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١ ، كذلك لا شك ان بروز دور الصين الشيوعية عالميا وما تلى ذلك من تقارب صينى امريكى قد افقد التكتل الآسيوى الغربى كثيرا من معناه ، كما أن الدبلوماسية النشطة للاتحاد السوفيتى فى آسيا قد اضافت الى ضعف هذا التكتل الشىء الكثير خاصة وقد كانت نتائج الحرب الهندية الباكستانية فى ١٩٧١ محسوبة لصالح النفوذ السوفيتى فى آسيا ٠

غير أن الضربة القاضية للتكتل الآسيوى الغربى قد تمثلت فى هزيمة النظم الموالية للولايات المتحدة فى كمبوديا وفيتنام الجنوبية ، فى ابريل

١٩٧٥ ، وبالفعل اعلنت الدول الستة الاعضاء فى حلف جنوب شرقى آسيا فى سبتمبر ١٩٧٥ انها تؤمن بان الحلف قد ادى رسالته ، ومن ثم فانها ترى وجوب تصفيته تدريجيا خلال عامين ، كما اتفقت هذه الدول على تحويل بعض نشاطات الحلف خاصة الفنية والاقتصادية الى منظمات اخرى ثنائية أو جماعية • ومن ناحية أخرى طالبت الفيلبين باعادة النظر فى اتفاقياتها حول القواعد العسكرية الامريكية ، وبدات بوادر فكرة التجمع الاقليمى المستقل عن الولايات المتحدة فى الظهور •

(ج) التكتل الشيوعى فى أوربا الشرقية : وهو يتكون من سبع دول اوربية (٨٧) ارتبطت مع الاتحاد السوفيتى عسكريا واقتصاديا بمقتضى سلسلة من المعاهدات الثنائية ، ثم بموجب معاهدة جماعية تم ابرامها فى ١٤ مايو ١٩٥٥ بمدينة وارسو وتسمى « حلف وارسو » • وتعرف هذه الدول باسم « الديمقراطيات الشعبية » ، وهى بلاد تخضع لنظام سياسى انتقالى بين الديمقراطية الراسمالية (البورجوازية) والديمقراطية الشيوعية (الماركسية) ، وتجمع بين خصائص كل من النظامين ، فيحكمها تكتل من الاحزاب اليسارية باشراف الحزب الشيوعى المحلى • ويرجع تكوين هذه المجموعة الى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تمكن السوفيت من السيطرة على اوربا الشرقية •

وقد نظم الاتحاد السوفيتى علاقاته مع هذه الدول بابرام سلسلة من المعاهدات الثنائية ، فعقد معاهدة مع تشيكوسلوفاكيا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، ثم مع يوغوسلافيا فى ١١ ابريل سنة ١٩٤٥ ، ثم مع بولونيا فى ٢١ ابريل سنة ١٩٤٥ • اما الخطوة الثانية نحو تكوين تلك المجموعة السياسية فكانت من نتائج نشاط الدبلوماسية اليوغوسلافية التى تهدف الى ابرام سلسلة من المعاهدات الثنائية بينها وبين بولونيا فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين تشيكوسلوفاكيا فى ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين البانيا فى ٩ يوليو سنة ١٩٤٦ ، ثم بينها وبين بلغاريا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم بينها وبين المجر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ • وفى الوقت نفسه كانت تلك الدول تعقد معاهدات ثنائية فيما بينها • وبعدئذ ابرمت روسيا سلسلة من المعاهدات مع حلفاء المحور السابقين ، فعقدت معاهدة مع رومانيا فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٨ ، واخرى مع المجر فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٨ ، وثالثة مع بلغاريا فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ •

---

(٨٧) هذه الدول هى : بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والبانيا ويوغوسلافيا • وقد خرجت يوغوسلافيا من هذه المجموعة اثر النزاع المذهبى بين ستالين وتيتو ، ثم انضمت المانيا الشرقية اليها •

واذ كانت هذه المجموعة على وشك ان تتكامل برز النزاع بين الرفيق ستالين والماريشال تيتو ، وفصلت يوغسلافيا من الكومنفورم فى ٢٨ يونية سنة ١٩٤٨ ، والغيت جميع المعاهدات المبرمة بين يوغوسلافيا وباقى اعضاء المجموعة ، وبدأ ذلك بأن الغى الاتحاد السوفيتى معاهدته معها فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، ثم تلته رومانيا فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٩ ، ثم بولونيا فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم المجر فى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ ، ثم بلغاريا فى اول اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ثم تشيكوسلوفاكيا فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ أما المعاهدة التى كانت بين البانيا ويوغسلافيا فقد الغاها ماريشال تيتو فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ولم تحل تلك الالغاءات بين باقى الديمقراطيات الشعبية وبين النشاط فى عقد المعاهدات ، فاستمرت المفاوضات ، وأبرمت سلسلة من الاتفاقات الثنائية : بين بولونيا ورومانيا فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٩ ، ثم بين المجر وتشيكوسلوفاكيا فى ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩ .

وهذه المعاهدات الثنائية ذات نمط واحد وتتضمن : (١) المساعدة العسكرية المتبادلة ضد اى اعتداء يصدر من المانيا او أحد حلفائها (٢) التعاون فى الميدان الاقتصادى والثقافى (٣) عدم عقد أى تحالف ، او الاشتراك فى اى تكتل يكون موجها ضد الطرف الثانى (٤) الاعتراف بمبادىء الامم المتحدة واهدافها .

والى جانب هذه المعاهدات اقيمت منظمة اقتصادية اقليمية دولية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ سميت « الكوميكون » ، والغرض منها الاشراف على المساعدة الاقتصادية المتبادلة بين الجمهوريات الشعبية ، وتصنيع تلك البلاد بمعونات مالية روسية .

وفى الميدان الثقافى انشىء « الكومنفورم » ، وهو هيئة سياسية دولية تجمع كل الاحزاب الشيوعية فى العالم لتنسيق السياسة . ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظمة تجمع الى جانب ممثلى الاحزاب الشيوعية فى الجمهوريات الشعبية ممثلين للحزب الشيوعى الايطالى والحزب الشيوعى الفرنسى .

وفى ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ حلت معاهدة جماعية هى « حلف وارسو » محل المعاهدات الثنائية التى ذكرناها (٨٨) ، وهذا الحلف يتضمن المبادىء الآتية : ١ - العمل على استتباب السلام العالمى ٢ - الخضوع لمبادىء

---

(٨٨) انعقد حلف وارسو على اثر مؤتمر ظل منعقدا من ١١ مايو سنة ١٩٥٥ الى ١٤ منه ، واشترك فيه رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية ووزراء الدفاع فى كل من : البانيا وبلغاريا وبولونيا والاتحاد السوفيتى والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الالمانية الديمقراطية وحضره نائب رئيس وزراء الصين الشعبية بصفته مراقبا ، وتم التوقيع على المعاهدة فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ ، واصبحت نافذة ابتداء من ٦ يونيه ١٩٥٥ . اذ كانت كافة الدول الموقعة قد تم تصديقها .

الامم المتحدة ، والعمل على تحقيق اهدافها ٣ ـ تضمنت كل اهداف التعايش السلمى ، وان لم يذكر باسمه هذا ، فذكرت ان المعاهدة مفتوحة لجميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية أو السياسية ٤ ـ ذكرت مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ٥ ـ اشتملت على مبدأ الضمان الجماعى العسكرى وهو يختلف عن الضمان الجماعى الذى اشارت اليه المعاهدات الثنائية والذى لم تقم له هيئات عسكرية دائمة أو قيادات مشتركة كما هى الحال فى حلف وارسو الذى انشأ قيادة مشتركة للقوات المسلحة ، وكان أول قائد عام هو الماريشال كونييف السوفيتى ، اما مقر القيادة العامة فهو موسكو ، واصبح للاتحاد السوفيتى حق وجود قواته فى داخل مختلف الدول الاعضاء بموجب اتفاقات ثنائية أبرمت معها ، وفيها تحديد لعدد القوات ومكان مرابطتها .

وارجئ اشتراك قوات المانيا الديمقراطية فى الحلف الى ان انعقد المجلس السياسى الاستشارى للحلف فى دورته الاولى فيما بين ٢٧ و ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ بمدينة براج ، ووافق على انضمام الفرق الالمانية الى الحلف .

وينظر فقهاء القانون من السوفيت ومن الديمقراطيات الشعبية الى هذا الحلف على انه مغاير لاحلاف الغرب فى أمور :

أولا ـ انه حلف مفتوح لكافة الدول الاوربية ، مهما يكن لونها السياسى ، أو مذهبها الاقتصادى ، أو نظامها الاجتماعى .

ثانيا ـ انه حلف يتمشى مع مبادئ الامم المتحدة واهدافها .

ثالثا ـ انه معاهدة مؤقتة تنتهى بمجرد قيام اى معاهدة جماعية تشترك فيها الدول الاوربية كافة لضمان الامن والسلام .

رابعا ـ يحق لالمانيا الشرقية ان تنسحب من الحلف بمجرد أن يتم توحيدها مع المانيا الغربية ، ولها بعد ذلك ان تنضم الى الحلف أو لا تنضم .

اما فقهاء الغرب فيقولون ان الاتحاد السوفيتى لجأ الى المعاهدات الثنائية كوسيلة لربط مختلف الجمهوريات الشعبية واحدة بعد الاخرى بعجلته ، فلما تمكن من السيطرة عليها دفعها الى الاشتراك فى هذا الحلف . وهناك من يرى ان حلف وارسو لم يأت بجديد ، فليس هو فى حقيقته الا مجرد تكرار للمعاهدات الثنائية ، والغرض منه الرد على انضمام المانيا الغربية الى

حلف الاطلنطى (٨٩) . وفى رأينا أن حلف وارسو جاء متضمنا تيارات جديدة فى العلاقات الدولية بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية ، ومن هذه التيارات :

١ – انه حل محل مجموعة من المعاهدات الثنائية المقفلة ، وذات الطابع غير المتكافىء ، وادماجها فى معاهدة واحدة مفتوحة ذات طابع انشائى ، ويسود فيها التكافؤ اكثر مما يسود فى المعاهدات الثنائية .

٢ – انضمت المانيا الشرقية الى المجموعة السياسية الاوربية الشيوعية على قدم المساواة مع باقى الجمهوريات الشعبية الاخرى ، وهذا الانتصار لا يقل شأنا عن انتصار الغرب فى ادخال المانيا الغربية فى حلف الاطلنطى .

٣ – انشأ حلف وارسو قيادة مشتركة ، ومجلسا سياسيا استشاريا . وامانةعامة دائمة . وبذلك اضاف الى الجهاز الاقتصادى والجهاز الثقافى فى هذه المجموعة جهازا عسكريا منظما .

الا ان اهمية حلف وارسو هذه قد تغيرت امام امرين : احدهما عسكرى والآخر سياسى . أما العسكرى فهو التقدم التكنولوجى السوفيتى فى ميدان الاسلحة ، فروسيا السوفيتية لم تعد فى حاجة الى المعسكر الشيوعى الاوربى لحماية نفسها من اى اعتداء غربى بقدر ما كانت حاجتها الى ذلك من قبل ، فهى الآن تملك السلاح الذرى والصواريخ عابرة القارات . اما الامر السياسى فهو وقوع الانشقاق الايديولوجى الذى جعل روسيا فى حاجة الى تدعيم نفوذها فى أوربا الشيوعية حتى تحول دون امتداد الهرطقة الصينية الى هذه البلاد كما حدث فعلا فى البانيا ، او امتداد اية نزعة استقلالية عن المجموعة الشيوعية الى احد اعضائه ، وذلك كما حدث لرومانيا فى الستينات ، وكما حدث بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨ الامر الذى دعا الاتحاد السوفيتى الى التدخل عسكريا لمنع انشقاقها عن المجموعة الشيوعية ، ويلاحظ ان التدخل قد جاء ولو من الناحية الشكلية فى اطار حلف وارسو مما يؤكد الملاحظة الاخيرة .

---

(٨٩) والى جانب كل هذه الاراء فهناك من يقول ان حلف وارسو منح السوفيت مبررا قانونيا لاحتلال اوربا الشرقية بجيوشه اذا تمت معاهدة الصلح مع النمسا (اذ لم تكن تمت وقت ابرام حلف وارسو) وتقرر سحب الجيوش السوفيتية منها بحيث تفقد روسيا المبرر القانوني لمرور جيوشها فى ارض المجر وتشيكوسلوفاكيا للوصول الى النمسا ، ولكن حلف وارسو عندئذ يصبح مبررا قانونيا للاحتلال العسكرى السوفيتى لدول اوربا الشرقية .

٣ ـ العالم الثالث ورفض سياسة الاحلاف :

ذكرنا ان كلا من العملاقين المتناهضين قد استخدم سلاح الاحلاف العسكرية ، بل واسرف في استخدامه في الحرب الباردة ، ولقد تواكب ذلك مع بروز مجموعة الدول حديثة الاستقلال التي لم تكن ترى لها في هذه الحرب ناقة ولا جمل ، ومن ثم كان عليها ان تبحث عن طريق مغاير لطريق الاحلاف العسكرية المستقطبة حول المحورين الغربي والشرقي ، ومن هنا ظهرت سياسة عدم الانحياز كبديل تقدمه الدول حديثة الاستقلال لسياسة الاحلاف العسكرية . وسوف نتناول في هذا الجزء مجموعة عدم الانحياز كتجسيد لهذه السياسة ، على اننا سوف نشير قبل ذلك الى المجموعة الافرو آسيوية باعتبار انها قد شهدت البدايات الاولى لفكرة عدم الانحياز ولو ان الدول غير المنحازة بالمعنى الصحيح للكلمة لم تكن تشكل الاغلبية بين اعضائها .

(أ) المجموعة الآسيوية الافريقية : يرجع ظهور هذه المجموعة الى انعقاد مؤتمر باندونج فيما بين ١٨ و ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ (٩٠) .

والبيان الرسمي الذى صدر عقب المؤتمر بالاجماع تضمن المبادىء الرئيسية التي يرجى ان تسير عليها المجموعة الآسيوية الافريقية ، ومن اهم هذه المبادىء تلك التي تتصل بالتعاون الاقتصادى (٩١) ، وبالتعاون الثقافي (٩٢) .

---

(٩٠) ترجع فكرة عقد مؤتمر افريقي اسيوى غالبا الى رئيس وزراء اندونيسيا ثم تبناها من بعده مؤتمر كولومبو الذى كان مكونا من رؤساء وزارات بورما والهند واندونيسيا وباكستان وسيلان ، فقد درس الفكرة ثم عين اسماء الدول التي يصح ان تدعى ، واجتمع المؤتمر مرة أخرى في ديسمبر سنة ١٩٥٤ في بيجور ، وهي مدينة تجاور باندونج ، ووضع مبادىء المؤتمر الآسيوى الافريقي ، وعين اسماء الدول التي دعيت اليه وحددت باندونج مكانا لانعقاده .

(٩١) فقد اوصى المؤتمر كل الدول الاعضاء لتحقيق هذا التعاون ان تتخذ الوسائل الآتية :

١ ـ ان تقدم المعونة الفنية من بعضها لبعض عن طريق تبادل الخبراء .

٢ ـ ان تنشىء مركزا للتدريب الفني ، ومعاهد للابحاث ، ومعارض على نمط دولي ومحلي

٣ ـ ان تنشىء مصارف وشركات تامين قومية واقليمية .

٤ ـ ان تهتم المنظمات الدولية بالتعاون الافريقي الآسيوى عن طريق انشاء صندوق للامم المتحدة لتنمية التقدم الاقتصادى في هذه الدول ، وانشاء هيئة مالية دولية جديدة لاستثمار رؤوس الاموال ، وتوصية البنك الدولي بان يخصص جزءا اكبر من موارده لتنمية اقتصاديات هذه البلاد .

(٩٢) من هذه التوصيات ان المؤتمر طالب باعادة العلاقات الثقافية بين الدول الآسيوية الافريقية التي كانت قد توقفت خلال القرون الماضية تحت ضغط الاستعمار الاجنبي . كما اوصى بانشاء جامعات ومعاهد ، وتبادل المعلومات ، وابرام المعاهدات الثقافية .

اما التعاون السياسى فقد صدرت بشانه عدة توصيات تحت بنود مختلفة من البيان الذى اصدره المؤتمر : منها ما هو تحت عنوان « حقوق الانسان وتقرير المصير » ، ومنها ما هو تحت عنوان « مشاكل الشعوب التابعة» ومنها ما عنوانه « دعم السلام والتعاون الدولى » . ويستخلص من النقط التى اشتملت عليها الفصول التى اشرنا اليها ان المؤتمر اعترف بمبادىء دولية ، وسجلها فى قراراته ، واتخذها اساسا لتاييد مطالب سياسية معينة لبعض الدول الآسيوية والافريقية .

اما المبادىء التى اعترف بها المؤتمر فهى : مبادىء الامم المتحدة ، ومبادىء حقوق الانسان ، ومبدأ حق تقرير المصير ، ومبدأ تحديد التسلح ، وتحريم انتاج الاسلحة الذرية ومبدا فض المنازعات بالطرق السلمية . واما المطالب السياسية التى ايدها فهى : قضية فلسطين . قضية ايريان الغربية . قضية عدن . قضية التمييز العنصرى . قضية الجزائر وتونس ومراكش . كما طالب بضم مجموعة من الدول الآسيوية الافريقية الى الامم المتحدة . وطلب اعادة النظر فى توزيع مقاعد مجلس الامن غير الدائمة توزيعا يكفل تمثيل المجموعة الآسيوية الافريقية تمثيلا عادلا (٩٣) .

وتلك القرارات فى حقيقة الامر لم تنفذ بطريقة منتظمة ، لان المؤتمر قبل انفضاضه لم ينشىء هيئة دائمة تعمل على تنفيذ توصياته ، فلم ينشىء امانة عامة تكون همزة وصل بين الدول المشتركة فى المؤتمر ، وتعمل – ولو عن طريق تبادل المعلومات – على تحقيق اهدافه . الا ان هذا فى رأينا لم يكن ذا اهمية ، اذ ان العبرة الاولى من مؤتمر باندونج كانت هى التعارف بين الدول الافريقية والآسيوية ، وان تظهر كل منها للاخريات مشاكلها وحاجاتها ، وان تعبر عن طريق هذا الاجتماع واصدار القرارات والتوصيات عن اليقظة التى عمت افريقيا وآسيا ، وان تعلن المبادىء التى يجب أن تأخذ بها ، والاهداف التى تسعى لتحقيقها . فمن المقرر بداهة ان المجموعة لا يمكن ان تتكون قبل أن تعرف الاهداف التى من اجلها تتكون ، والمبادىء التى عليها تسير .

وعلى ضوء تطورات تلك المجموعة بعد مؤتمر باندونج نستطيع ان نستخلص مواطن الضعف فى المجموعة الآسيوية الافريقية واهمها :

---

(٩٣) بقى من قرارات مؤتمر باندونج امران : اولهما : اعلان خاص بمشاكل الشعوب التابعة ، وثانيهما : اعلان خاص بتوكيد السلام والتعاون العالميين . ويتضمن الاعلان الاول استنكار الاستعمار فى جميع مظاهره ، وتاييد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب التابعة . اما الاعلان الثانى فقد وضعت فيه عشر نقط تتضمن الاسس للسياسية الفلسفية التى تتمكن بموجبها الدول من العيش بعضها مع بعض فى وئام وسلام ، وتعرف باسم المبادىء العشرة .

١ ـ عدم ترابط اعضاء المجموعة من الناحية الجغرافية والاستراتيجية، اذ تنفصل بين الاعضاء وبعضهم مسافات شاسعة ، وبحار واسعة ·

٢ ـ اغلب الدول الافريقية الآسيوية حديثة عهد الاستقلال ، فمنهـا مـا تم له الاستقلال عقب الحرب العالمية الثانية ، ومنها مـا لم تستقل الا في السنوات الاخيرة ، ولذلك فأكثرها لا يزال مرتبطا بطريق مباشر او غير مباشر بالكتلة الغربية ، أمـا عن طريق معاهدات ثنائية مثـل اليـابان ، أو عن طريق احلاف عسكرية جماعية مثل حلف جنوب شرقي آسيا ، وامـا ان يكون هـذا الارتباط عن طريق قواعد عسكرية للدول الغربية كما كان الحـال في ليبيـا ·

٣ ـ الخلافات التي بين اعضاء هـذه المجموعة اكثر مما هي بين اعضاء المجموعات السياسية الاخرى ، فهناك خلاف بين الهند والصين ، وخـلاف بين الدول العربية بعضها وبعض ، وخلاف بين الهند وباكستان ، وخـلاف بـين الدول الافريقية الحديثة الاستقلال ·· وهكذا ·

٤ ـ اكثر هـذه الدول من الدول المتخلفة اقتصاديا ، وتحصـل على معونات عسكرية واقتصادية من المعسكرين المتناهضين ·

٥ ـ اخفاق المؤتمر الافريقي الآسيوي الثاني الذي كان مفروضـا ان ينعقد في الجزائر في يولية ١٩٦٥ ثـم في سبتمبر ١٩٦٥ ، وقـد أجـل الى اجل غـير مسمى ·

٦ ـ النزاع الصيني السوفيتي الذي كانت آثاره فادحة بالنسبة لهذه المجموعة ، فالصين لا تعتبر الاتحاد السوفيتي دولة آسيوية ومن ثـم تـرى ضرورة استبعاده من هـذه المجموعة ، والاتحاد السوفيتي يخشى أن تـم ذلـك ان تجد الصين في التجمع الافرو آسيوي اداة ميسرة لممارسة نفوذهـا على قسم كبير من دول العالم الثالث ، وتتهم القيادات الصينية الاتحاد السوفيتي صراحة بمسئوليته عن فشل الفكرة الافرو آسيوية .

(ب) **مجموعة عدم الانحياز** : ذكرنا فيما سبق ان البدايات الاولى لفكرة عـدم الانحياز قـد نشأت في اطار المجموعة الآسيوية الافريقية ، غير أن مـا يعتبر البـداية الحقيقة لهـذه الفكرة وتجسيدها في المجال الدولي هـو مؤتمر بريوني الـذي انعقـد في شهر يولية سنة ١٩٥٦ بيوغسلافيا واشترك فيه كل من الرئيس تيتو والرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر ونهرو · ففي هـذا المؤتمر برزت سياسة عدم الانحياز بصورة اوضح واكمل ·

وعقب مؤتمر بريونى تمت اتصالات بقصد الاعداد لمؤتمر على مستوى دولى لعدم الانحياز ، وانتهت هذه الاتصالات بأن قامت كل من الجمهورية العربية المتحدة ويوغسلافيا واندونسيا بتوجيه الدعوة الى عقد مؤتمر تحضيرى فى القاهرة فيما بين ٥ و ١٣ يونية سنة ١٩٦١ .

وتم فى هذا المؤتمر التحضيرى الاعداد لعقد مؤتمر على مستوى رؤساء الدول والحكومات بمدينة بلغراد فى اول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وعقد هذا المؤتمر فى موعده ، واشتركت فيه الدول التى سبق ان اشتركت فى مؤتمر القاهرة مضافا اليها الدل التالية : قبرص ، الكونغو (ليوبولدفيل) ، لبنان ، تونس ، وكانت كل من البرازيل وبوليفيا واكوادور ممثلة عن طريق مراقب . واصدر هذا المؤتمر توصيات استنكر فيها الاستعمار القديم والجديد ، والقواعد العسكرية ، وايد كفاح الشعب الجزائرى والشعب الانجولى فى المطالبة بالاستقلال ، وايد ايضا حق العرب فى فلسطين . وقد وجه المؤتمر رسالة خاصة الى كل من الرئيسين الراحلين كيندى وخروشوف ، بدعوتهما الى الدخول فى مفاوضات من اجل السلام .

وفى اكتوبر سنة ١٩٦٤ انعقد مؤتمر القاهرة لعدم الانحياز ، وحضرته تسع واربعون دولة ، واشترك فيه مندبو احدى عشرة دولة بصفة مراقبين وحضره ممثلون لمنظمتين دوليتين هما جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وانتهى هذا المؤتمر باصدار قرارات مماثلة التى سبق ان اصدرها مؤتمر بلغراد ، غير انها اشتملت على تفصيل أوسع للبلاد التى يؤيد المؤتمر كفاحها واكد المؤتمر فى قراراته ، مرة اخرى ، ان الفقر خطر على سلام العالم ورفاهيته ، وأبان ان البنيان الحالى للاقتصاد العالمى لم ينجح فى تضييق دائرة التفاوت التى تزداد اتساعا بين شعوب الدول النامية وشعوب الدول المتقدمة .

وفى سبتمبر ١٩٧٠ عقد مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز فى لوزاكا ورغم أن الموقف العام داخل المجموعة ظل مؤيدا لعدم انشاء تكتل دولى يعبر عنها ، الا ان اتجاها قد ظهر يرى ضرورة انشاء جهاز يتولى تنفيذ سياسة عدم الانحياز ويتولى الاتصال الدائم مع دول تلك المجموعة ، واقترح المؤتمر فى قرار له تكليف الرئيس كاوندا رئيس زامبيا القيام بهذا الدور . وبمعنى آخر صرح المؤتمر باقامة نواة لمنظمة دائمة تتمثل فى أمانة عامة دائمة وكلف رئيس زامبيا بتوليها مبدئيا .

وقد امتاز مؤتمر القمة الرابع الذى عقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ بالانتقال من الطابع الارتجالى الى الطابع التاسيسى التنفيذى الواقعى ، فحدد

مكان مؤتمر القمة التالي (كولومبو عاصمة سيريلانكا) وموعده (سبتمبر ١٩٧٦) ، وهي خطوة لم يسبق لها مثيل في المؤتمرات السابقة ، وكذلك خصص صندوقا تموله الدول الاعضاء لمساعدة حركات التحرير ، وحذر الدول النامية من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، واكد حق الدول النامية في التصرف في كافة مواردها الطبيعية ، بل لقد عمل على انشاء صندوق للتعاون والتنمية تموله دول عدم الانحياز المنتجة للبترول لصالح المجموعة كلها .

ويعكس هذا احساس مجموعة عدم الانحياز بالمتغيرات الدولية التي طرأت على العالم في هذه الحقبة من الزمان ، فقد وضعت سياسة عدم الانحياز باديء ذي بدء لتكون ملطفا لحدة الحرب الباردة ، واداة لمكافحة الاستعمار والتمييز العنصري ، وعندما انتهت الحرب الباردة وقارب الاستعمار على النهاية ضعف دور عدم الانحياز وضاق نطاقه الامر الذي يفرض على مجموعة البلاد غير المنحازة ضرورة البحث عن مجالات جديدة لعل اهمها بالفعل مواصلة السعي المنظم الى تضييق الشقة بين العالم الفقير والعالم الغني وذلك الى جانب العمل على التصفية النهائية للاستعمار ، واستتباب السلام والامن الدوليين .

الفصــل الرابــع

فى الانــدماج الدولى

ذكرنا فى الفصل السابق ان السياسات الخارجية للــدول عنــدما توضـع موضـع التطبيق فان بعضها قــد يتصادم وبعضها الآخر قــد يتوافق ، وفى هذا الفصل سوف نتناول موضوع الاندماج او التكامل (٩٤) الدولى الــذى ينشا عن توافق السياسات الخارجية لمجموعات من الدول .

المبحث الاول

نظرية الاندماج الدولى

تكون الدول فى المجتمع الدولى امــا جماعات صراع او جماعات مصلحة ايجابية ، امــا جماعات الصراع فهى تلك التى يكون فيها كل مــا يمثل كسبــا للدولة (أ) يمثل فى نفس الوقت خسارة للــدولة (ب) ، وأما جماعات المصلحــة الايجابية فهى تلك التى يسير فيها الكسب والخسارة بالنسبة للدولتين معــا فى اتجاه واحــد ، ومن ثــم تنسقان سلوكهما بحيث تحققان اقصى كســب وتتحملان اقل خسارة ، وغالبا ما تكون الــدول نوعــا ثالثا يكون وسطــا بين هاتين الجماعتين ، بمعنى أن تكون مصالحها متعارضــة فى بعض النواحى ، ولكنها تحقق مكاسب فى نواح اخرى بتنسيق سلوكها . ويكون النوع الثانى هو اقرب جماعات الدول الى الاندماج يليه النوع الثالث ، كذلك فان النــوع الاول قــد يتحول فى آخر مراحل الصراع الى هــذا النوع (الثالث) ويبــدا اولى خطواته على طريق الانــدماج .

١ — التعريف بالانــدماج :

أن تــدمج يعنى أن تكون كلا من اجزاء ، اى ان تحول وحدات منفصــلة الى عناصر فى نظام (٩٥) ، والصفة الاساسية لاى نظام هى درجة هامــة من التوافق (الاعتماد المتبادل) (٩٦) بين عناصره ، والتواقف بين (أ و ب) مثلا يعــبر عن احتمال تغييرا فى أيهمــا او اى فعل يتعرض لــه سوف يحدث تغييرا

---

(٩٤) integration

(٩٥) system

(٩٦) interdependence.

ممكن التنبؤ بـه فى الآخر ، وعادة ما تكون خصائص النظام ككل غائبة فى أى من عناصره وحدها (٩٧) . وعلى هذا الاساس يمكن أن نعرف الاندماج بأنه علاقة بين الوحدات تكون فيها متوافقة بالتبادل ، وتتصف سويا بخصائص كانت غائبة عنها وهى منفصلة ، واحيانا تستعمل كلمة اندماج لا لوصف هذه العلاقة او الحالة ولكن لوصف العملية التى تحققها . ويكون الاندماج السياسى هو اندماج الفاعلين السياسيين (٩٨) أو الوحدات السياسية كالافراد أو المجموعات او الدول فيما يتعلق بسلوكهم السياسى ، وهكذا فان الاندماج يعنى فى السياسة علاقة يحدث بموجبها تعديل فى السلوك السياسى للاجزاء او الوحدات او المكونات الداخلة فى هذه العلاقة عن السلوك السائد قبل الدخول فيها . ويكون الاندماج السياسى دوليا عندما تكون الوحدات الداخلة فى علاقة الاندماج دولا .

وعلى ضوء هذا التعريف من الممكن أن نتحدث عن أربعة ابعاد للاندماج :

(أ) سيطرة (٩٩) الاندماج : ويقصد بها سكان تلك المناطق الجغرافية الداخلية فى علاقة الاندماج ، فسيطرة الاندماج فى الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ — ١٩٦١) تشمل سكان اقليمى جمهوريتى مصر وسوريا قبل فبراير ١٩٥٨ .

(ب) نطاق (١٠٠) : وهو مجموعة الجوانب المختلفة للسلوك التى تنطبق عليها علاقة الاندماج ، فقد يشمل الاندماج السلوك الاقتصادى أو السياسى فحسب للوحدات الداخلة فيه ، واذا كان سياسيا قد يشمل السلوك السياسى الدولى فقط او التنظيمات الحزبية .. الخ .

(ج) مدى (١٠١) الاندماج : ويقصد به الفرق بين اقصى كسب يمكن ان تحققه الوحدات بدخولها فى علاقة اندماجية واقصى خسارة سوف تلحق بهما ما لم تفعل ذلك ، فيكون هذا المدى معتدلا فى حالة بعض المنظمات الدولية الصغيرة ذات الاهمية الهامشية لاعضائها ، ولهذا يحقق نجاحها لهم كسبا متواضعا ، كذلك يجلب حلها او انفصالهم منهما خسارة قليلة عليهم ، ويكون كبيرا فى حالات اخرى وهكذا .

---

(٩٧) فخصائص النظام التعليمى ككل لا تتوفر فى الطلبة وحدهم ، او القائمين بالتعليم وحدهم ، أو المنشآت التعليمية وحدها ... الخ .

(٩٨) political actors.

(٩٩) domain.

(١٠٠) scope.

(١٠١) range.

(د) تماسك (١٠٢) الاندماج : ويكون النظام الاندماجى متماسكا الى المدى الذى يستطيع اليه مقاومة الضغوط والتوتر والتمزق وعدم التوازن .. الخ ويمكن أن يقاس التماسك بمدى قدرة النظام الاندماجى على احداث تغيير فى سلوك وحداته (عن السلوك الذى كان يتوقع لها اتباعه فيما لو لم تندمج) ، وعلى هذا يمكن ان يقاس تماسك النظام الاندماجى المصرى السورى (١٩٥٨ — ١٩٦١) بالتغيرات التى احدثها فى النظام الحزبى والاقتصادى بالنسبة لسوريا ومصر .

٢ — عملية الاندماج :

لكى تبدأ عملية اندماجية من البديهى ان هناك شروطا مسبقة تكون بمثابة « خلفية الاندماج » ، فاذا توفرت الخلفية المناسبة بدأت العملية الاندماجية مارة بمراحل معينة ، حتى اذا حققت تجسيدا تنظيميا اصبح مطلوبا منها القيام بوظائف معينة ، غير ان العملية الاندماجية قد تلقى الاخفاق فى مرحلة من مراحلها او بعد اتمامها .

وبالنسبة لشروط الاندماج فانه يمكن القول استخلاصا من الدراسات التى اجريت بهذا الصدد بضرورة توفر شروط معينة لكى يمكن ان تبدا عملية اندماجية يتوقع لها قدر معقول من النجاح (١٠٣) ، ولعل اهم هذه الشروط :

(ا) الملائمة المتبادلة بين الوحدات ، وتقاس هذه الملائمة المتبادلة بالتفاعلات بين هذه الوحدات كتلك المتمثلة فى التبادل الجارى ، والاتصال الاجتماعى عبر حدودها سواء الاتصال غير المباشر عن طريق اجهزة الاعلام المختلفة وخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية او الاتصال المباشر بحراك الاشخاص عبر حدود هذه الوحدات . وتتوفر هذه الملائمة المتبادلة عادة عندما تزيد هذه التفاعلات عن الحد المعتاد بين الدول اعضاء المجتمع الدولى .

(ب) التناسق فى المكاسب والخسارة المشتركة ، ونكرر هنا ما سبق ذكره من أن اكثر الجماعات ملائمة للاندماج هى تلك التى يمكن ان يحقق السلوك المنسق لاعضائها مكاسب مشتركة لهم ، بينما يعود عدم اتباع هذا السلوك عليهم جميعا بالخسارة ، وعلى سبيل المثال فان الجماعات

---

(١٠٢) cohesion or cohesiveness.

(١٠٣) اذ من الممكن ان تبدا عملية اندماجية دون توفر هذه الشروط ، ولنقل لمجرد تحقيق مطامع زعامة شخصية ، وهنا فانه من الحقيقى انها سوف تبدا ، ولكن من الحقيقى بنفس الدرجة انه لن يقدر لها النجاح فى النهاية حتى لو حققت ما يبدو انه نجاح بينما هو لا يعدو أن يكون مسالة ظاهرية .

الملائمة للاندماج تتوقع ان تعود عليها العملية الاندماجية بزيادة ملحوظة فى القدرات السياسية والادارية لبعض او كل الوحدات المشاركة فى هذه العملية ، وزيادة ملحوظة فى النمو الاقتصادى لبعضها الآخر او لها جميعا . وزيادة ملحوظة فى القدرة العسكرية لفريق ثالث أولها كلها ، وهكذا بحيث يمكن الحديث عن توقع مكاسب مشتركة للجميع من العملية الاندماجية .

(ج) وجود درجة ما من الهوية المشتركة او الولاء المشترك ، ويفترض هذا اتساقا متبادلا فى القيم السياسية للوحدات التى تنوى الاندماج ، ويكون مجرد الوعى بالمصلحة المشتركة فى الاندماج مؤشرا على توفر الحد الادنى من هذا الولاء المشترك ، وقد يتبلور هذا الوعى فى ايديولوجية للحركة الاندماجية ، أو قد تدفع هذه الحركة بالاحساس بالانتماء لتراث مشترك ... الخ .

ومن الواضح بالطبع أن هناك درجة من التفاعل بين الشروط السابقة بحيث يقوى كل منها الآخر ، بينما قد يضعف غياب اى منها الآخر وهكذا .

واذا ما توفرت هذه الشروط امكن أن تبدأ عملية الاندماج ، ويكون الدافع الى بدئها اما اتضاح المكاسب التى سوف تترتب على الاندماج ، او وجود خطر خارجى يتطلب استجابة مشتركة ، وما الى هذا . غير أن تحقيق الاندماج لا يتم بمجرد توفر الدافع اليه ، وانما يمر ذلك بمراحل قد تطول حتى يصبح الاندماج هدفا واضحا لاكبر قدر ممكن من مجموعات المصلحة والطبقات الاجتماعية ، ويسير هذا فى تتابع معين يبدأ بدعوة شريحة معينة من شرائح المجتمع او طبقة من طبقاته الى تحقيق الاندماج ، وغالبا ما تكون الشريحة القائدة هنا من المثقفين ، ولا نقصد بهذا ان كل المثقفين يظاهرون الاندماج ، ولكن أن من يدعون اليه فى البداية يكونون منهم ، كما قد تدعمهم مجموعات المصلحة والطبقات الاكثر استفادة من الاندماج ، فاذا نجحت المرحلة الاولى فى تحقيق اهدافها تبنت القيادات السياسية المعبرة عن مصالح الاندماج هذه القضية فى مرحلة ثانية ، فاذا نجحت بدورها تكون قد وصلنا الى مرحلة الحركات الجماهيرية او شبه الجماهيرية التى تدعو للاندماج بل وتضغط من اجله ، فاذا حدث هذا فى كل او معظم او بعض الوحدات التى تسعى للاندماج فان المرحلة التالية تكون توافق الارادات السياسية لهذه الوحدات على شكل ومضمون الاندماج المطلوب ، وتكون هذه الوحدات بمثابة النواة التى تلتئم حولها فيما بعد باقى الوحدات عندما تنضج فيها نفس الظروف ، وعادة ما تقوم بدور أساسى فى تكوين هذه النواة دولة قوية تقود العملية الاندماجية لمجموعة الدول المهيأة لها . ولا يحدث هذا التتابع بالضرورة فى الواقع العملى ، فقد تتبادل مرحلة مكانها مع تلك السابقة عليها

(كأن تنشأ حركات جماهيرية تفرض ارادتها على القيادة السياسية) . وقد تختفى مرحلة (كأن تتبنى القيادة السياسية مطلب الاندماج وتنفذه دون اجماع او اغلبية شعبية واضحة) .

وعندما يصبح الاندماج حقيقة تنظيمية فان النظام الاندماجي يكون مطالبا بالوفاء بأعمال معينة لعل من اهمها :

(أ) حفظ السلام والامن ، ويقصد بذلك ان النظام الاندماجي يكون مطالبا بأن يفضى الى التسوية السلمية للمنازعات داخله ؛ كذلك بأن يحقق أمن وحداته ضد اى اعتداء خارجي ، ونذكر هنا بأن كثيرا من التجارب الاندماجية فى العالم قد حفز عليها فى البداية خطر خارجى مشترك .

(ب) تحقيق قدرات اكبر للوحدات الداخلة فيه كما قد يتمثل فى القدرات الاقتصادية بزيادة الناتج القومى الاجمالى ، أو القدرات السياسية بزيادة كفاءة الاجهزة السياسية والادارية فى النظام ، او القدرات العسكرية بتطوير القوات المسلحة ، وما الى ذلك .

(ج) انجاز مهمة محددة ؛ اذ فى بعض الاحيان يكون النظام الاندماجى مواجها بمشكلة محددة قد تكون هى تلك المشكلة التى لعبت دور الحافز فى بدء ونجاح العملية الاندماجية ، وهنا فان هذا النظام يكون مطالبا بحل هذه المشكلة على النحو المتوقع ، كما يكون الحال عندما تدمج بعض الدول قواتها المسلحة لطرد محتل اجنبى لاجزاء من اراضيها او الوقوف فى وجه تهديدات عدو لها .

(د) تحقيق هوية جديدة للنظام ، ولقد سبقت الاشارة ضمن شروط الاندماج الى ضرورة وجود ولو حد ادنى من الهوية المشتركة والولاء المشترك وهنا فان النظام الاندماجى بمجرد تحقيقه يكون مطالبا بتطوير هذه الهوية المشتركة او الولاء المشترك بحيث يصل الى المستوى الذى يساعد على تماسك النظام وليس العكس .

وعندما يخفق النظام الاندماجى فى الوفاء بهذه الاعمال او بعضها فانه يكون معرضا للانهيار ، وبصفة خاصة فان النظام الاندماجى قد يتعرض للتفكك فى حالات لعل اهمها :

(أ) اية زيادة حادة فى الاعباء الاقتصادية أو السياسية او العسكرية على النظام الاندماجى او على وحدة أو اكثر فيه خاصة اذا اتت هذه الزيادة فى مرحلة سابقة لتطوير وتاكيد الهوية المشتركة ، فأحيانا ما تكون المكاسب

المتحققة من الانــدماج متوسطة المــدى أو حتى بعيــدة المــدى ، ويكون المرور بمرحلة انتقالية صعبة ضروريا ، واحيانا قــد يكون هــذا الظرف خاصا ببعض الوحدات دون غيرها ، وفى كل الاحوال فان هــذا يمثل مشكلة حقيقيـــــة للنظام الانــدماجى .

(ب) ايــة زيادة فى الاتصال وبصفة خاصة الاتصال المباشر بين الافراد والمجموعات عبر الحــدود السياسية القديمة يكون معدلها اسرع من معـــدل اندماج مماثل فى الثقافات السياسية للوحدات المنــدمجة ، ففى هــذه الحالة قــد يسبب الاتصال البشرى نكسة مبكرة لجهود دعــم الاندماج بدلا من ان يلعب الــدور العكسى نتيجة مــا يحــــدث من تصــادم بين ثقافات سياسية ما زالت متبــــاينة .

(جـ) اى اخفاق للنظام الاندماجى فى احــداث التكيف المطلوب فى الوقــــت المناسب بالنظر الى الانهيار الــذى يحــدث لوضع مميز او سائد لصفوة او اقلية ومــا الى هــذا ، اذ احيانا ما تتضمن العملية الاندماجية بالضرورة خســـارة بالنسبة لمجموعة معينة قــد تكون صفوة حاكمة او اقليــة عرقية او مجموعــة مصلحة .. الخ ، وهنــا يكون من الضرورى مواجهة هــذا الموقف بالطريقــة التى لا تجعل من هــذه المجموعات عاملا سالبا فى تماسك الاندماج .

٣ ــ الوظيفة كطريق للانــدماج :

يبقى فى نهاية هــذا التناول النظرى لمفهوم الانــدماج ان نشير الى ما يسمى بالنظرية الوظيفية فى الانــدماج ، وهى نظرية سوف نجــد لهــا صدى كبيرا فى بعض محاولات الانــدماج التى سنعرض لها فى المبحث التالى ، وتعنى الوظيفية اندماجا محــددا من حيث نطاقه تفوض بموجبه الحكومات المشتركة فى العملية الانــدماجية بعض الاعمال المحــددة الى منظمة مشتركة بينها ، وقــد كان انصار الوظيفية فى الانــدماج يأملون ان تحقق الهدفين التاليين :

(أ) ان تتمكن المنظمــات الوظيفية ــ نظرا لكونها تقوم عادة بــوظائف لا تمس مشاعر السيادة الوطنية مساسا مباشرا ــ من الاتصــال المباشر بالشعوب ، ومن ثم يكون بمقدورها تنمية نوع من الولاء الدولى يكون اساســا لعملية اندماجية اوسع من حيث النطاق والقوى من حيث التماســك . لكن هــذا الهدف لم يتحقق ، فباستثناء بعثات المساعدة الفنية لا يستطيع الموظفون الدوليون التابعون لهذه المنظمــــات ان يتعاملوا مباشرة مــع افراد الشعوب التى يقومون بخدمتها ، وما زالت هناك قيود كبــيرة عموما عــلى الاتصالات المباشرة بين هذه المنظمات الوظيفية وبين شــعوب الدول الاعضاء فيها ، وفى

ظل هذه الظروف ليس من المحتمل أن ينمو بين هـذه الشعوب الولاء لرمز دولي معين على الاقل عن طريق المنظمات الوظيفية .

(ب) أن تكون الوظيفة تحقيقا تدريجيا للاندماج الدولى ، فكلما زادت الاعمال التى تفوض للمنظمات الوظيفية اصبحت دول العالم بالتدريج مندمجة فى جماعة واحدة . ولكن هـذا الهدف أيضا لا يبدو من المؤكد تحقيقه حتى الآن ، فالغالبية العظمى من هـذه المنظمات متصور اساسا على تبادل وجهات النظر ، ووضع الدراسات ، وصياغة التوصيات ، وتقديم المساعدة الفنية للحكومات التى تطلبها ، فهى اى المنظمات الوظيفية ـ لا تتمتع فى غالبيتها العظمى بما يسمى بالسلطة فوق الوطنية (١٠٤) ، اى السلطة التى تجب أو تسمو على سلطة الدول الاعضاء فيها ، ومن ثم فان قراراتها غير ملزمة لاعضائها حتى ولو وونق عليها بالاجماع ، وهيئاتها العاملة تتكون من مندوبين عن الحكومات ذوى صفة والتزام وطنيين وليس دوليين .

وربما كان هذا هو السبب الذى وصل ببعض الدارسين الى استنتاج مؤداه ان الوظيفية او التنظيمات الوظيفية لها اثر قليل فى حد ذاتها على النجاح او الاخفاق النهائى لجهودات الاندماج ، فمن المحتمل بدرجة اكبر أن تتوقف المحصلة النهائية لهذه المجهودات على ظروف وعمليات اخـرى ، وأن اقصى ما يمكن ان يقال عن الوظيفية هـو انها تتجنب مخاطر الاندماج الشامل السابق لاوانه ، وانها توفر الحكومات واعضاء الصفوة والشعوب فى الدول المشتركة فى مجهودات الاندماج وقتا اطول للتعلم التدريجي لسلوك الاندماج ، ولكن ليس من الضرورى أن تسبق الوظيفية الاندماج الناجح ، كما أن السبق بها لا يضمن فى حد ذاته نجاح مجهودات الاندماج .

المبحث الثانى

المحاولات الاندماجية فى السياسة الدولية المعاصرة

سبق ان قدمنا فى الكتاب الثانى من هـذا المؤلف بعض محاولات للاندماج فى اطار الحديث عن الدولة المركبة (١٠٥) ، ونقدم فى هذا المبحث أربعة نماذج لعديد من المحاولات الاندماجية يختص كل نموذج منها « باقليم » معين أو قارة معينة ، ولعل فى هذا منذ البداية اشارة لحقيقة ان الخلفية المطلوبة للاندماج تكون أيسر توفرا فيما نسميه عادة « بالاقليم » تعبيرا عن مجموعـة من الدول

---

(١٠٤) supranational

(١٠٥) راجع ما سبق ص ١٨٧ ـ ٢١١ .

توحدها بعض الروابط الجغرافية او الثقافية او التاريخيـــة او الاقتصاديـــة أو السياسية ، وما الى هـــذا .

١ ــ المحاولات الاندماجية فى القــارة الامريكية :

استقلت الولايات المتحدة من التسلط الانجليزى ســـنة ١٧٨١ ، اما الدول الاخرى فى المجموعة الامريكية فقد تخلصت كلها ــ ما عـــدا البرازيـــل الذى كان خاضعا للاستعمار البرتغالى ــ من الاستعمار الاسبانى فيما بين ســـنة ١٨٠٩ وسنة ١٨٢٦ . وفى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ اذاع مونرو رئيس الولايات المتحدة بيانه المشهور الذى عـــرف فيما بعد باسم مبدأ مونرو ، والذى يقضى بأن كل تهديد يقع على استقلال دولة امريكية او على سلامة اقليمها من قبـــل دولة غـــير امريكية فان الولايات المتحدة تعـــده واقعـــا على مصالحها الحيوية ، ومع مرور الزمن صارت الولايات المتحدة تعتبر دول امريكا اللاتينيـــة منـــاطق نفوذ خاضعة لها ، وقد وافقت انجلترا التى كانت ســـيدة البحار على ذلك ، اذا استطاعت ان تنفـــرد باســـواق هـــذه البـــلاد .

وقد حاولت الولايات المتحدة ربط هـــذه البـــلاد فى ظل اتحاد ، وعقد اول مؤتمر لذلك سنة ١٨٨٩ بمدينة واشنطن ، وقد اتخذ هـــذا المؤتمر قـــرارا يقضى بانشاء مكتب تجارى للجمهوريات الامريكيـــة مهمته جمـــع المعـــلومات الخاصـــة بالتجارة وللقوانين الجمركية وتوزيعها على الدول الاعضاء كافـــة ، وقد تم انشاء هذا المكتب فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٠ ، وهـــذا يعتبر تاريخا لميلاد منظمة الدول الامريكية (١٠٦) ، وابتداء من اكتوبر سنة ١٩٠١ تـــوبت الصبغة الدولية لهذا المكتب فاطلق عليه اسم جـــديد وهو « المكتب الدولى للجمهوريات الامريكية » ثم تحول سنة ١٩١٠ الى هيئة سميت « اتحـــاد الدول الامريكية » وهى ذات نشاط واسع فى النواحى السياسية .

ورغم كل هـــذا فان الولايات المتحدة كانت سياستها تجاه دول امـــريكا اللاتينية عامة ، وامريكا الوسطى خاصـــة ، تعتمد على القـــوة والمساعدات المـــالية اكثر مما تعتمد على الدبلوماسية ، ولم تردد الولايات المتحدة فى وضـــع بلاد البحر الكاريبى (ها يتى . كوبا . سان دومنيك) تحت حمايـــة مستترة ، كما انهـــا لم تردد فى اثارة الفتنة فى اقليم بنما حتى اعلن استقلاله عن كولومبيـــا سنة ١٩٠٤ ، وبعـــدئذ تشق قناة بنما فى هـــذه الدولة الجديدة المشـــمولة بحمايتهـــا .

وقد ابرمت بين هذه الدويلات وبين الولايات المتحدة سلسلة من المعاهدات الثنائية تتعهد بمقتضاها هذه الدويلات : ١ ــ بأن لا تتعاهد مـــع دولة اجنبية

(١٠٦) panamerican union

معاهدة تتنازل بموجبها عن اى جزء من اقليمها او حق من استقلالها . ٢ ـ ان تتقدم للولايات المتحدة ما تحتاج اليه من قواعد عسكرية لاسيما فى الموانى البحرية ٣ ـ تمنح الولايات المتحدة حق التدخل فى الشئون الداخلية لحماية الحكم القائم . واستمرت تلك السياسة سائدة فى الولايات المتحدة الى ان وصل الرئيس روزفلت الى الحكم ، ففى خطبة له اذاعها فى ٤ مارس سنة ١٩٣٣ وجه نداء الى دول امريكا اللاتينية قال فيه : ان الولايات المتحدة ستلتزم منذ الآن مع الدول الامريكية الاخرى سياسة حسن الجوار ، واهم عناصر هذه السياسة : ١ ـ علاقات ودية بين الدول ، كما يلزم ان يكون الوضع بين الجيران ٢ ـ احترام الدول كل منهما لحقوق الاخرى ٣ ـ احترام المعاهدات الدولية المبرمة بين الجيران .

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية اجتمعت الدول الامريكية فى مدينة بنما فى سبتمبر واكتوبر سنة ١٩٣٩ ، واتفقت على اعلان حياد القارة الامريكية تجاه الحرب الاوربية ، كما قررت انشاء منطقة حياد تحيط الامريكتين من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، ويصل اتساعها فى بعض المناطق الى ٣٠٠ ميل بحرى ، ولا يسمح فيها باجراء أى عمليات حربية من جانب اى دولة مشتركة فى الحرب . ولما هزمت فرنسا وهولندة فى الحرب اجتمعت الدول الامريكية مرة ثانية فى هافانا فى يونية سنة ١٩٤٠ ، وقررت أن مستعمرات هذه الدول فى امريكا (غيانا الفرنسية ، وغيانا الهولندية ، وجزر جوادلوب ومارتينيك) لا يمكن نقلها الى دول المحور التى كانت منتصرة فى هذا الحين . ولما وقع الاعتداء اليابانى على ميناء بيرل هاربور فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ واعلنت الحرب على الولايات المتحدة من جانب المانيا وايطاليا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ اعلنت الدول الامريكية تضامنها مع الولايات المتحدة . وبعد انتهاء الحرب العالمية اجتمعت الدول الامريكية فى مدينة مكسيكو لتوحيد سياستها تجاه مشروع اقامة منظمة دولية جديدة هى الامم المتحدة .

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٨ اجتمعت هذه الدول فى بوجوتا ، ووضعت دستورا جديدا لمنظمة سمتها « منظمة الدول الامريكية » وجعلت لها امانة دائمة مقرها مدينة واشنطون ، ولها هيئات عاملة تجتمع فى دورات منتظمة .

ورغم قيام الاتحاد الامريكى منذ سنة ١٨٨٩ ، وتطوره الى منظمة الدول الامريكية سنة ١٩٤٨ ، فان العلاقات بين الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية ظلت غير مستقرة يسودها التوتر ، ويرجع ذلك الى :

(أ) ان الاتحاد الامريكى لم يكن الا مجرد اتفاق بين حكومات ، اللاتينية (١٠٧) .
ولا يجد تأييدا من الرأى العام ، سواء فى الولايات المتحدة او دول امريكا اللاتينية .

(ب) ليس فى المنظمة الامريكية توازن بين اعضائها ، فبينما نرى فيها دولة عظمى نرى الى جانبها عشرين دولة تتراوح بين صغرى ومتخلفة . بل أن من أهم ما يفسد هذا التوازن اننا نرى الدولة العظمى يسودها التقدم الاقتصادى ، والاستقرار السياسى المستمد من التقاليد الانجلو سكسونية والفلسفة الدينية البروتستانتية ، فى حين أن أمريكا اللاتينية يسودها التخلف الاقتصادى ، والتوتر السياسى الناشىء عن الانقلابات العسكرية ، والتقاليد

(ج) مما يزيد الازمة حدة بين الجانبين اللذين يقوم عليهما الاتحاد الامريكى أن كل جانب فيهما له هدف يختلف عن هدف الجانب الآخر . فالولايات المتحدة كان هدفها ابعاد النفوذ الاوربى عن أمريكا اللاتينية فلما اضمحلت أوربا صار هدفها ابعاد النفوذ الشيوعى ، أما دول أمريكا اللاتينية ودول امريكا الوسطى فهدفها الافادة من مساعدات الولايات المتحدة .

(د) مما زاد هوة الخلاف بين الجانبين تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فبينما كانت السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية وما تزال اقليمية ذات نطاق محدود ، نرى سياسة الولايات المتحدة عالمية ، وقد ترتب على ذلك ان تلاشت سياسة الانعزالية التى تقضى بتجنب الاحلاف مع اوربا وآسيا ، والتى نادى بها الرئيس مونرو ، والتى كانت المحور الذى يدور حوله التضامن بين الجانبين ، بل كان من نتائج سياسة الولايات المتحدة العالمية ادخال دول امريكا اللاتينية فى حروب ومنازعات لا مصلحة لها فيها من جهة ، ومن جهة اخرى فان المساعدات المالية التى كانت الولايات المتحدة تبذلها لدول امريكا اللاتينية قد انخفضت اذ صارت المعونات توزع على مختلف دول العالم .

ولقد دل وصول المعونات والاسلحة السوفيتية الى كوبا وبعض دول امريكا اللاتينية على أن السياسة التى كانت قد رسمتها الولايات المتحدة

---

(١٠٧) اذا جازت المقارنة بين الاتحاد الامريكى والجامعة العربية فاننا نجد العروبة متغلغلة فى الشعوب العربية ، ونجد هذه العروبة قوة حقيقية تفوق كثيرا ما تعبر عنه الجامعة العربية من تضامن تتولاه الحكومات ، بينما تجد المنظمة الامريكية ليست الا ايديولوجية غير شعبية ينادى بها بعض المفكرين ، فمنظمة الدول الامريكية تفوق كثيرا ما تعبر عنه الشعوب الامريكية ، بعكس الوضع فى جامعة الدول العربية .

لعزل القارة الامريكية عن اى نفوذ غير امريكى قد اخذت تتعرض لهزات قوية ، وامتدت الحرب الباردة الى القارة الامريكية ، وأمام هذا الخطر الذى يهدد من جانب دبلوماسية واشنطن تجاه دول القارة الامريكية ، ويهدد من جانب آخر وحدة القارة الامريكية ، لجأت الولايات المتحدة الى أسلوب جديد هو مزيد من المساعدات الاقتصادية الضخمة تتمثل فى مشروع « التحالف من اجل التقدم » الذى تقدم به الرئيس كيندى فى ١٣ مارس ١٩٦١ ووافقت عليه القارة الامريكية فى مؤتمر بونتاديل استى فى اغسطس سنة ١٩٦١ ، كما اكد مؤتمر ريودى جانيرو الذى انعقد فى نوفمبر ١٩٦٥ هذا الاسلوب الجديد .

وقد شكل مؤتمر ريودى جانيرو لجنة خاصة لتنقيح ميثاق بوجوتا اجتمعت فى مارس ١٩٦٦ انتهى عملها باقرار مشروع توفيقى ينص على تعديل سير العمل فى بعض الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الامريكية بما يسبغ عليها مسحة اكثر ديمقراطية ، وعلى مزيد من الاهتمام بالتعاون الاقتصادى ، ولم تكن اهمية هذه التعديلات فى ذاتها فى الواقع بقدر ما كانت فى دلالتها على الرغبة الاكيدة لدول وشعوب امريكا اللاتينية فى وضع حد التسلط والنفوذ الامريكى عليها ، وقد عبرت المؤتمرات الامريكية منذ ذلك الحين عن هذه الرغبة ونتج عن ذلك الاتجاه الى اضعاف الدور السياسى الذى تقوم به منظمة الدول الامريكية وتوجيهها الى الميدان الاقتصادى (١٠٨) ، وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام ، ومن بعض التطورات غير المواتية للولايات المتحدة فى امريكا اللاتينية واهمها فترة حكم الرئيس الشيلى الماركسى سلفادور الليندى (١٩٧٠ — ١٩٧٣) (١٠٩) الذى جعل من شيلى قطبا مناوئا لها داخل المنظمة فانه يمكن القول بان نفوذ الولايات المتحدة على المجموعة الامريكية ما زال يتمتع بوضع احتكارى .

٢ — المحاولات الاندماجية فى العالم العربى :

تتكون المجموعة العربية من الدول التى تقع بين المحيط الاطلسى غربا والخليج العربى (الفارسى) شرقا (١١٠) وتوصف كلها بانها عربية . والعروبة

---

(١٠٨) انظر : د . سمعان بطرس فرج الله ، للجمود والتغير فى منظمة الدول الامريكية ، فى : السياسة الدولية ، ابريل ١٩٦٩ ، ص ٥٨ — ٧٥ .

(١٠٩) تولى الحكم دستوريا لست سنوات فى ١٩٧٠ الا ان نظامه قد صفى عسكريا فى ١٩٧٣ .

(١١٠) هذه الدول هى : فى افريقيا : المغرب — الجزائر — تونس — ليبيا — مصر — السودان ، ويلاحظ أن موريتانيا قد انضمت للجامعة العربية فى نوفمبر ١٩٧٣ والصومال فى فبراير ١٩٧٤ ، وفى آسيا : السعودية — الكويت — اليمن الشمالية — اليمن الجنوبية — الامارات العربية المتحدة — البحرين — عمان — قطر — الاردن — العراق — لبنان — فلسطين — سوريا .

التى تتصف بها تقوم على الروابط السياسية واللغويـة والثقافية دون العنصرية والدينية ؛ فالعروبة لا تقوم على العنصرية اذ أن الشعوب العربية فى مجموعها نتاج اختلاط عشرات الاجناس ، ولذلك تلمح فيهم تباين الالوان ، وتنوع تقاطيع الوجه ، واختلاف الشعر ؛ ولا تقوم على الاسلام وحده ، فليس العرب جميعـا مسلمين ، وليس المسلمون جميعا من العرب ، والعرب غير المسلمين يمثـلون نحو عشر الشعوب العربية ، بينما العرب المسلمون لا يمثلون الا نحـو سبع الشعوب الاسلامية قاطبة . والرابطة التاريخية والثقافية هى التى تربط بين مختلف البلاد العربية ، وكذلك التلاصق الجغرافى ، مما ادى الى ظهـور مذهب سياسى اتحادى يسمى « العروبة » أو « القومية العربية » يرمى الى تحريـر العالم العربى من كل تسلط اجنبى ، والى توحيده داخل حدوده الطبيعيـة .

وفى بداية هذا القرن كانت البلاد العربية خاضعة للاستعمار الغربى على اختلاف دولة ، واختلاف أساليبه فى الاستعمار ، فمصر كانت خاضعة للحمايـة الانجليزية ، وليبيـا كانت تحت الاستعمار الايطالى المبـاشر ، والمغرب تحت الحماية الفرنسية ، بينما تخضع منطقة الريف للحماية الاسبانية أمـا بـلاد المشرق العربى فكانت خاضـعة لنظام الانتـداب الدولى موزعـا بين فرنسـا وانجلترا . وكانت العلاقات بين مختلف البلاد العربية تكاد تكون معدومة (١١١) ، وساعـد على ذلك عـدة عوامل ، منهـا :

(أ) مصر بسبب موقعها الجغرافى بين المشرق والمغرب العربى ، وبسبب تقدمها ، وكثرة سكانها ، تعتبر موقع نقـل القوميـة العربية ، ولكنها لم تكن يومذاك تؤمن بهـا ، بل كان نشاطها السياسى محصورا فى طلب الاسـتقلال ووحدة وادى النيل .

(ب) الحركات التحرريـة التى قامت فى مختـلف البـلاد العربية قامت فردية لا يكاد يكون لهـا سند من البـلاد العربية الاخرى ، فثـورة ١٩١٩ فى مصر ، والحركة الهاشـمية فى سوريا (١٩١٩ أيضا) ، والثـورة السنوسية بليبيـا (١٩٢٠ ــ ١٩٢٢) ، وثـورة الريف فى المغرب (١٩٢١ ــ ١٩٢٥) ، والحركة الدستورية فى تونس (١٩٢٢ ــ ١٩٢٤) ، والثورة المناهضة للصهيونية فى فلسطين (١٩٢٢ ــ ١٩٢٩) كانت كلهـا تقـبع محليا دون أن تتجـاوب معها البـلاد العربية الاخرى .

---

(١١١) هذا لا يعنى أن الدعوة للقومية العربية لم توجد يومذاك ، فان مظاهر اليقظة العربية ترجع الى عام ١٨٨٠ حين وزعت منشورات باسم جمعية سرية عربيـة فى بيـروت ، وترجـع أيضا الى نشاط الجمعيات السياسـية مثل الجمعية القحطانيـة (١٩٠٩) وجمعيـة العهـد (١٩١٣) وجمعية الاصلاح البيروتية (١٩١٢) الخ ..

(ج) كانت هناك خلافات جوهرية بين مختلف البلاد العربيه ، بل لم يكن بين بعضها والبعض الآخر علاقات دبلوماسية .

غير ان الامور تطورت بعدئذ على النحو الآتى :

(ا) تدخلت الدبلوماسية البريطانية لتعمل على التقريب بين البلاد العربية وظهر ذلك فى سلسلة من المعاهدات التى ابرمت بين البلاد العربية بتوجيه من بريطانيا . ومن هذه المعاهدات معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين اليمن والمملكة السعودية (١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١) ، ومعاهدة الصداقة بين السعودية وشرق الاردن (٢٧ يولية سنة ١٩٣٣) ، ومعاهدة الصداقة والتحالف بين العراق والسعودية (٦ ابريل سنة ١٩٣٦) ، ومعاهدة صداقة وسلم دائم بين مصر والسعودية (٧ مايو سنة ١٩٣٦) ، وغيرها .

(ب) انشأت علاقات دبلوماسية بين بعض البلاد العربية وبعضها الآخر .

(جـ) اثناء الحرب العالمية الثانية ، وحين ضائقة انجلترا خلالها ، اعلن ايدن وزير خارجيتها تأييده ، باسم الحكومة البريطانية ، لفكرة الوحدة العربية ، وقرر ذلك فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ بمجلس العموم البريطانى .

● ● ●

وبعدئذ تمت عدة مشاورات بين البلاد العربية على اثرها قامت الحكومة المصرية بدعوة مندوبى الدول العربية التى اشتركت فى هذه المشاورات الى اجتماع عقد فى الاسكندرية فيما بين ٢٥ سبتمبر و ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ انتهى بتوقيع مشروع لاقامة « جامعة عربية » ، وعرف هذا المشروع فيما بعد باسم « بروتوكول الاسكندرية » . وفى شهر مارس سنة ١٩٤٥ اجتمع المؤتمر العربى العام ، ومثلت فيه سوريا ولبنان والسعودية وشرق الاردن واليمن والعراق ومصر ، وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ اقر المؤتمر ميثاق جامعة الدول العربية .

وأهداف جامعة الدول العربية تتلخص فى السعى الى استكمال استقلال الدول العربية الاعضاء فى الجامعة ، وتحقيق التعاون بينها فى ميدان السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة . والى جانب هذا الهدف الرئيسى ذكر الميثاق فى ملاحقه هدفين آخرين أولهما الدفاع عن فلسطين حتى تظل عربية ، وحتى تستقل ويتسنى لها الانضمام الى الجامعة ، وثانيهما مساعدة البلاد العربية التى لم تحصل بعد على استقلالها ، والتى لا تستطيع لذلك ان تنضم الى الجامعة ، حتى تنال هذا الاستقلال .

والعضوية في الجامعة مقصورة على البلاد العربية ، بمعنى انه اذا تقدمت دولة اسلامية كايران مثلا او باكستان تطلب الانضمام فان ذلك لا يجوز لهـا وفقا للميثاق التاسيسي للجامعة . وقد اصبحت الجامعة العربية تضم اليوم عشرين عضوا بعد أن قبلت في عضويتها ليبيا (٢٨ مارس ١٩٤٥) والسودان (١٩ يناير ١٩٥٦) وتونس والمغرب (١ سبتمبر ١٩٥٨) والكويت (٢٠ يوليو ١٩٦١) والجزائر (١٦ اغسطس ١٩٦٢) واليمن الجنوبية (١٢ ديسمبر ١٩٦٧) والبحرين وقطر (١١ سبتمبر ١٩٧١) وعمان (٢٩ سبتمبر ١٩٧١) ودولة الامارات العربية المتحدة (٦ ديسمبر ١٩٧١) وموريتانيا (٢٦ نوفمبر ١٩٧٣) والصومال (١٤ فبراير ١٩٧٤) .

وكما أن البلاد العربية يجوز لها ان تنضم الى الجامعة ، كذلك يجوز لهـا ان تفقد عضويتها فيها ، اما بانسحابها منها ، واما بسبب فصلها عقابا لها على اثر قرار يصدر من الجامعة بالاجماع ما عـدا صوت الدولة المفصولة ، ولم تخرج اي دولة عربية من الجامعة بالانسحاب او الفصل حتى اليوم .

وتتكون جامعة الدول العربية من ثلاث هيئات عاملة ، هي : مجلس الجامعة ، واللجان الفنية الدائمة ، والامانة العامة :

اما مجلس الجامعة فهو الهيئة التنفيذية المشرفة على سياسة الجامعة ، ويجتمع مرتين كل سنة في دورات عادية ، وينعقد في دورات غير عادية كلما دعت الحاجة بناء على طلب دولتين من اعضائه ، ولكل دولة في هذا المجلس متعمدا واحدا ، وصوت واحد ، وقراراته تصدر بالاجماع ، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية الواردة صراحة في الميثاق .

اما اللجان الفنية الدائمة ، مثل اللجان الاقتصادية والمالية والثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها ، فانها تتولى وضع قواعد التعاون بين اعضاء الجامعة ، كما انها تقدم التوصيات والاقتراحات والمشروعات ، كل منهـا في ميدان تخصصها ، وعلى مجلس الجامعة أن يوافق عليهـا .

اما الامانة العامة فهي الهيئة الادارية للجامعة ، وتتكون من أمين عام ، وامناء مساعدين ، وعدد من الموظفين الذين ينتمون الى مختلف الجنسيات العربية ، ويتمتعون بامتيازات وحصانات دبلوماسية ، وكان أول امين عام للجامعة هو السيد عبد الرحمن عزام ، ثم حل محله السيد عبد الخالق حسونة ، ثم السيد محمود رياض .

وكانت هزيمة البلاد العربية في الحرب الفلسطينية ، وقيام دولة اسرائيل ، من اسباب اعادة النظر في شأن جامعة الدول العربية بغية تدعيمها وتقويتهـا ،

وفى سبيل ذلك وافقت الدول العربية على ابـرام معاهـدة جديدة سميت « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربيـة » ، وقد وقعت الدول على هـذه المعاهدة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ (١١٢) .

وبموجب معاهدة الدفاع هذه انشىء (١١٣) — مجلس الدفاع المشترك المكون من وزراء الخارجية وزراء الدفاع فى الدول الاعضاء (١) لجنة عسكرية دائمـة تتكون من رؤساء اركان حرب الدول العربية (٢) امانة عسكرية مستقلة تخضع للهيئتين السـابقتين (٣) . وبموجب هـذه المعاهدة ايضا اخذت الدول الاعضاء على نفسها ان اى اعتداء يقع على واحدة منها يعتبر اعتداء عليهـا جميعـا ، وذلك يقتضى منها تقديم المساعدة فـورا للدولة المعتدى عليها ، كما تعهـدت بالا تعقد اى معاهدة سياسية تتعارض مع اغراض هذه المعاهدة ، والا تسلك فى علاقاتها مـع الدول الاخرى مسلكا يتعارض مع اهداف هذه المعـاهدة .

الا ان محاولة تدعيم الجامعة عن طريق معاهدة الدفاع المشـترك لم تظفر بالنجاح المرجو ، لسببين اولهما ان المعاهدة لم تصبح نافذة الا فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٥٢ ، وسبب ذلك تأخر كل من البرلمـان الاردنى والعراقى فى التصديق على المعاهدة التركية العراقية التى كانت نواة حلف بغداد ، وردت الدبلوماسية المصرية على تلك الخطوة بابرام سلسلة من المعاهدات العسـكرية مع الدول العربية الاخرى ، ومن ذلك معاهدة مع سوريا فى ٢٢ اكتـوبر سنة ١٩٥٥ ، ومعاهدة مع السعودية فى ٢٧ اكتوبر سـنة ١٩٥٥ ، ومعاهدة ثلاثية بين كل من اليمن والسعودية ومصر فى ٢١ ابريل سـنة ١٩٥٦ .

وكان ينتظر عقد اتفاقات مماثلة مـع الدول العربيـة الاخرى ، الا ان العدوان الثلاثى الذى وقع على مصر سـنة ١٩٥٦ عرقل نشاط الدبلوماسـية المصرية فى العمل على تدعيم المجموعة العربيـة رغم السياسة الانفصالية التى اتبعتها العراق . وحين انتهى امر العـدوان الثلاثى عادت الدبلوماسية المصرية الى نشاطها فأبرمت معاهدة الضمان العربى بين كل من السعوديـة ومصر والاردن وسـوريا فى ١٩ يناير سـنة ١٩٥٧ ، الا ان الاحـداث السياسية التى وقعت فى الاردن فى ابريل سنة ١٩٥٧ جعلت معاهـدة الضمان العربى هـذه تصبح غـير ذات موضـوع .

---

(١١٢) انظر سـامى حكيـم ، « الضـمان الجماعى العربى » ، مكتبـة الانجلو المصرية . القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١١٣) بموجب هذه المعاهدة انشىء ايضـا مجلس اقتصـادى للنهوض باقتصاديات البلاد العربية ، وفى ظل نشـاطه تم التوقيع على اتفاقيتين اقتصاديتين عربيتين احداهما خاصة بالتبادل التجارى وتنظيم تجـارة الترانسيت ، والثانية بشـان تسـديد مدفوعات المعاملات الجارية وذلك فى سنة ١٩٥٣ .

وبعد ذلك وقع حدث خطير فى المجموعة العربية ، وهو الوحدة بين سوريا ومصر تحت اسم « الجمهورية العربية المتحدة » ، ففى اول فبراير سنة ١٩٥٨ اجتمع رئيسا الجمهورية السورية والجمهورية المصرية بالقاهرة واصدرا بيانا اعلنا فيه الوحدة ، بين الجمهوريتين وتم الاتفاق على اجراء استفتاء عام خلال ثلاثين يوما على الوحدة وعلى شخصية رئيسها ، وفى ٢١ فبراير تم الاستفتاء فى كل من الجمهوريتين ، واسفر عن الموافقة على الوحدة ، وعلى انتخاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . وفى ٥ مارس ١٩٥٨ صدر الدستور الموقت (١١٤) لهذه الجمهورية متضمنا المقومات الاساسية للجمهورية الحديثة . ثم صدرت بعد ذلك سلسلة من القوانين لتنظيم الوحدة وتدعيمها (١١٥) ، الا ان ذلك كله لم يمنع قيام حركة انفصالية فى دمشق فى سبتمبر سنة ١٩٦١ انتهت بتفكك هذه الوحدة .

وقد جاء عقب هذه الخطوة الاتحادية خطوة اخرى تمت بين العراق والاردن ، اذ اتفقا على اقامة اتحاد بينهما اعلن فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٨ ورئيسه ملك العراق ، ويكون للاتحاد حكومة مركزية مسئولة امام برلمان اتحادى ينتخب من البرلمانيين العراقى والاردنى ، وفى ١٩ مايو سنة ١٩٥٨ تكون مجلس الوزراء الاتحادى ، وعين نورى السعيد رئيسا له ، كما افتتح البرلمان الاتحادى فى ١٧ مايو ، واذ كانت الخطوات متوالية لتنفيذ هذا الاتحاد الذى عرف باسم « الاتحاد الهاشمى » قامت فى العراق ثورة الجيش فى ١٤ يوليه (تموز) سنة ١٩٥٨ ، وصرع فيها ملك العراق ونورى السعيد رئيس الوزراء ، وكان هذا ختام حياة هذا الاتحاد .

وفى ٨ مارس سنة ١٩٥٨ ، وبعد مفاوضات قصيرة ، تم الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والملكة اليمنية المتوكلية على اقامة اتحاد بينهما سمى « اتحاد الدول العربية » بمقتضاها يلغى التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين ، وتتبعان سياسة خارجية موحدة ، ويكون لهما جيش اتحادى موحد . وقد انشئت هيئات دائمة للاشراف على هذا الاتحاد ، ورسم سياسته ، ثم انتهى الامر بانفصامه فى ديسمبر سنة ١٩٦١ .

---

(١١٤) ويتكون من ٧٣ مادة ، من اهمها ان الدولة العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامة العربية ، وان السلطة التشريعية تكون من اختصاص مجلس واحد هو مجلس الامة ، ومقره مدينة القاهرة ، وان السلطة التنفيذية تتمثل فى شخص رئيس الجمهورية الذى يتمتع فى هذه المرحلة الانتقالية بسلطات واسعة ، منها الاعتراض على القوانين ، وحق حل مجلس الامة ، وتعيين نواب رئيس للجمهورية وللوزراء وعزلهم .

(١١٥) هناك اتجاهان فى تفسير الوضع القانونى للجمهورية العربية المتحدة ، أما الاتجاه الاول فهو ان هذه الجمهورية كانت تعتبر دولة بسيطة ، إما الاتجاه الثانى فهو انها دولة مركبة اذ كانت تتكون من اقليمين هما : اقليم مصر ، واقليم سوريا ، ولكل منهما ميزانية خاصة ، ووزارة تنفيذية خاصة .

وفى عام ١٩٦٤ بدأ فى المجموعة العربية تقليد جديد ما زال متبعا حتى اليوم وهو دبلوماسية مؤتمرات القمة ، وبغض النظر عـن الاختلافات فى تقييم مدى فعالية هذه الاداة فى تحقيق تماسك المجموعة العربية فان الامر الذى لا شك فيه انها ساعدت الى حد كبير على تنقية الجو العربى مما أتاح للجامعة العربيـة احيانا فرصة لاداء رسالتها .

وقد تسببت نكسة ١٩٦٧ فى تعويق قيام محاولات جديدة للوحدة الجزئية بسبب تركيز دول المواجهة وبالذات مصر وسوريا على قضية ازالة آثار العدوان وقد كانتا دائما قاسما مشتركا فى اهم المحاولات الوحدوية الجزئية التى تمت فى المجموعة العربيـة ، غير ان قيام الثورة السودانية فى مايو ١٩٦٩ والليبية فى سبتمبر من نفس العـام قد اعطى دفعا لهـذه المحاولات .

وفى ١٧ ابريل ١٩٧١ صـدر اعلان بنى غازى الذى اعلن قيـام اتحـاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا ، وقـد اشار الاعلان الى توقع انضمام السودان الى الاتحاد ، وهـو الامر الذى لم يحدث لظـروف السودان الداخلية بصفة اساسية . وكان اتحاد الجمهوريات العربية يمثل موقفا وسطا بين الاتحاد التعاهدى والفيدرالى (١١٦) ، ومن مظاهر الاتحاد التعاهدى فيه ان الدول الثلاثة احتفظت بشخصيتها الدولية وما يترتب عليـه ذلك من تمثيـل دبلوماسى مستقل والاحتفاظ بمقاعـد مستقلة فى الامم المتحدة ، ومن مظاهـر الاتحاد الفيدرالى وجود مؤسسات اتحادية مركزية تنفيذية وتشريعية وقضائية ، أما السلطة التنفيذية فتتمثل اساسا فى مجلس الاتحاد وعدد يعينه من الوزراء ، ويتكون المجلس من رؤسـاء الدول الثـلاثة ويصدر قراراته بالاغلبيـة وان وضعت استثناءات لهذه القاعـدة ، وأما السلطة التشريعية فقد اخذت بقاعدة التساوى فى التمثيل بين اعضاء الاتحاد الثـلاثة وكذلك بنظام المجلس الواحد ، كذلك وجدت محكمة دستورية عليـا يكونها مجلس رئاسـة الاتحاد على اساس التمثيل المتساوى ايضا . وقد اعلن دسـتور دولـة الاتحاد فى ٢٠ اغسطس ١٩٧١ وتم الاستفتاء والموافقة على الاحكام الاساسية للاتحاد ودستوره فى سبتمبر ١٩٧١ (١١٧) .

وقـد أعقبت ذلك محاولة للوحدة بين مصر وليبيا بدات فى مايـو ١٩٧٢ بخطوات لتحقيق وحدة التنظيم السياسى فى البلدين ، وفى اغسطس مـن نفس

---

(١١٦) راجع ما سبق ص ١٨٢ ـ ٢١١ .

(١١٧) انظر : دولة اتحاد الجمهوريات العربية ـ قسم خاص ، فى : السياسـة الدولية ، اكتوبر ١٩٧١ ، ص ٩٨ ـ ١٢٨ .

(١١٨) انظر : وحدة ليبيا ومصر ـ قسم خاص بمجلة السياسة الدولية ، اكتـوبر ١٩٧٢ ، ص ٩٥ ـ ١٤٣ .

العام صــدر بيان باعــلان الوحدة بين مصر وليبيا وحدد سبتمبر ١٩٧٣ حــدا اقصى لتحقيقها (١١٨) . غــير ان السياسة الخاصة التى اتبعتها ليبيا سواء فى تصورها لاستراتيجية المواجهة للعسكرية مــع اسرائيل أو تحقيق الوحــدة وخطواتها قــد انعكست سواء على اتحاد الجمهوريات العربية فأصابته بالجمود او على محاولة تحقيق الوحدة بين مصر وليبيا فأوقفت تقدمها ، ثــم اضــافت الخلافات المصرية السورية فى النصف الثــانى من ١٩٧٥ مزيــدا من الظــلال على هــذا الاتحاد .

كذلك تجــدر الاشارة الى اتحاد الامارات العربية الذى بــدا فى فبراير ١٩٦٨ بقيــام وحدة ثنائية بين ابى ظبى ودبى ، ثــم دعيت الامارات الاخــرى الى الانضمام اليها وهى الشارقة وعجمان وام القــوين والفجيرة وراس الخيمة والبحرين وقطر ، الا ان امارة البحرين اعلنت استقلالهــا فى ١٤ اغســطس ١٩٧١ ، وفعلت امارة قطــر نفس الشىء فى اول سبتمبر ١٩٧١ ، وعلى أثر ذلك قامت دولة اتحاد الامارات مؤلفــة من سبع امارات فقط . وعلى الرغم من ان هذا الاتحاد يعتبر نجاحا على الطريق الوحدوى العربى الا انه يواجه بمشاكل لعل اهمها موقف الدول الكبيرة فى المنطقة مثــل ايران والعراق والسعودية والدول الكبرى ذات المصالح الحيوية فى المنطقة مثل الولايات المتحدة وانجلترا ، كذلك هناك موقف القيادات المحلية ومدى تمسكها بسلطتها فى مواجهــة سلطة الاتحاد (١١٩) .

وتبقى بعد ذلك الاشارة الى توقيع اتفاقية وحــدة بين شطرى اليمن فى ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ عقب وقف الاشتباكات المســلحة بينهما ، وقد قامت على اساس الجمع بين خصائص النظامين السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة ، ولا شك ان تباين هــذه الخصائص يفسر عدم تحقيق اى تقدم حتى الآن (١٩٧٥) بالنسبة لهذه المحاولة .

هذه هى اهم الاتجاهات التى قامت فى المجموعــة العربية ، الا ان هنــاك مواطن ضعف طبيعية نرى من اللازم ان نشير الى اهمها ، فمن ذلك قلة عــدد سكان المجموعة العربية بالنسبة لمســاحة ارضها ، وسوء توزيع السكان بين مناطقها ، وقد ذهب الكتاب السياسيين الى حــد تشبيه مجموعــة الــدول العربية بالارخبيل ، فالارض الزراعيــة بمثابة الجزر فى الارخبيل ، والصحراوات الفاصلة بينها تشبه البحر ، ويضيفون الى ذلك ان امتداد الوطن العــربى من حدود العراق شرقا الى المحيط الاطلسى غربا عبر ٧٠ درجة من خطوط الطول ، وعلى مدى نحو ٥٠٠٠ ميــل لا يقابله امتداد فى العرض ، مما يجعله سهل التفكك

---

(١١٩) انظر : د. بطرس غالى ، الحركة الاتحـادية فى الخليج العربى ، فى : السياســة الدولية ، ابريل ١٩٧٣ ، ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .

ومما يجعل مهمة الدفاع عنه عسيرة . ومما يزيد الامر صعوبة فى راى هؤلاء السياسيين ان المواصلات بين الاجزاء المترامية من هذه المجموعة ضعيفة اشد الضعف ، كما ان المواصلات الضئيله التى انشئت ونظمت انما قامت اصلا لخدمة مصالح الاستعمار الاوربى ، ولم يكن الهدف منها ربط البلاد العربية بعضها ببعض . ومن رجال الاقتصاد من يجعل من مواطن الضعف فى هذه المجموعة ان الغلات فيها متشابهة ، وذلك مما يجعل التبادل والترابط بين اجزائها ضعيفا . ومن العوائق التى تعترض سبيل وحدة العرب ايضا تباين النظم السياسية والاقتصادية لدولهم .

ومواطن الضعف هذه تقابلها رغبة اكيدة من الشعوب العربية فى ان تتحد ، ويبدو ذلك واضحا فى نمو الثقافة العربية ، وانتشار الاذاعة والسينما والصحافه من عوامل الربط بين تلك البلاد وتحبيب شعوبها فى الاتحاد ، وبخاصة بعد ان استطاعت ان تتخلص نهائيا فى اغلب اجزائها من تسلط الاستعمار الاجنبى .

٣ — المحاولات الاندماجية فى اوربا الغربية :

ترجع جذور الوحدة الاوربية على وجه التحديد الى الحرب العالمية الاخيرة ، فقبلها لم تكن هذه الوحدة سوى تعبير عن مشاعر ضعيفة لا تعكس اية جهود او حركات سياسية منظمة ، ثم جاءت الحرب وما اقترن من خراب اقتصادي وخسائر بشرية ماديا ومعنويا ، وكان ظهور راى عام اوربى مضاد للحركات القومية المتطرفة التى عرضت اوربا لويلات الحرب مرتين خلال جيل واحد من اول ردود الفعل لنتائج الحرب ، وكان البديل المطروح ان تفادى تكرار كارثة الحرب مرة اخرى لن يصبح ممكنا الا اذا امكن لشعوب اوربا ان تقيم بينها كيانا فيدراليا على اساس ديمقراطى . وقد ارتبطت الظروف السابقة بانهيار التحالف الغربى السوفيتى الذى كان قائما اثناء الحرب ، وانقسام اوربا الى معسكرين فى مواجهة بعضهما ، وبدء عمليات الاستقطاب الدولى فى اطار التكتلات ذات الاستراتيجيات والايديولوجيات المتميزة .

وانعكاسا لما سبق شهدت فترة ما بعد الحرب قيام عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية بذلت جهودا دعائية وتعليمية مكثفة من اجل هدف الوحدة الاوربية ، وقد انتظم شمل هذه الجماعات فى المؤتمر الذى عقد فى لاهاى فى مايو ١٩٤٨ وسمى بمؤتمر اوربا ، وقد امكن لهذا المؤتمر ان يولد ضغوطا فى اتجاه تأييد الاقتراح بانشاء جمعية برلمانية اوربية كان مقررا ان تكون وظيفتها الرئيسية بحث الامور ذات الاهمية المشتركة لدول اوربا ، والتوصل الى وضع التدابير التى تحقق تعاونها فى الميادين الاقتصادية والسياسية .

(م — ٢٩ المدخل)

وبعد مناقشة مستفيضة اتفق على اقامة ما أسمى بمجلس اوربا الذى تكون من لجنة وزراء ، وفيما يكون كل وزير مسئولا فقط امام حكومته ، وجمعية استشارية تكون وظيفتها اجراء المداولات ورفع التوصيات الى لجنة الوزراء ، ولم تسند الى هذه الجمعية الاستشارية اية وظيفة تشريعية ، وقد وقع على القانون الخاص بانشاء مجلس اوربا كل من بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج وهولندا وبريطانيا والدانمرك وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد فى مايو ١٩٤٩ ، وعقدت الجمعية الاستشارية اول اجتماعاتها فى ستراسبورج فى اغسطس من نفس العام .

وقد تنازع حركة الوحدة الاوربية فى هذه المرحلة تياران أولهما التيار الفيدرالى ويعنى الدعوة الى اقامة ولايات متحدة أوربية ، والثانى التيار الوظيفى ويدعو الى تحقيق التعاون بين الحكومات الاوربية حول بعض الموضوعات الخاصة المحددة ثم الانطلاق من هذه الاجراءات المحددة الى اجراءات اكثر شمولا كذلك وضح فى هذه المرحلة بروز معارضة بريطانيا لاية ترتيبات شاملة تنتقل بالتعاون الاوربى الى مرحلة الاندماج الاكثر تقدما مما جعل فرنسا تأخذ زمام المبادرة بهذا الشأن .

وبالفعل بادرت فرنسا بالدعوة الى ادماج بعض القطاعات الاقتصادية وتشغيلها تحت الرقابة التى تمارسها سلطة فوق وطنية (١٢٠) ، وقد تبلور هذا المشروع فى صورة معاهدة أنشىء بموجبها ما يعرف بمجمع الفحم والصلب الاوربى فى ابريل ١٩٥١ ، وقد وقع على هذه المعاهدة كل من فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج ، وكانت هذه علامة على وجود مجموعتين داخل أوربا الغربية : الاولى هى مجموعة الدول الستة السابقة والثانية تتزعمها بريطانيا وهى ليست على استعداد لان تشارك على مستوى اكبر من تدابير التعاون الحكومى المحدودة .

وفى ديسمبر ١٩٥١ انصح وزراء خارجية الدول الستة الاعضاء فى مجمع الفحم والصلب الاوربى عن نيتهم فى انشاء منظمة للدفاع الاوربى تكون تحت رقابة لجنة دفاع مشتركة ومجلس وزراء وجمعية ومحكمة عدل ، وهى فى جملتها مؤسسات على غرار ما اقيم فى مجمع الفحم والصلب ، وقد وقعت الدول الستة على هذه المعاهدة فى مايو ١٩٥٢ الا أن رفض بريطانيا التصديق عليها لعدم اقتناعها بمبدأ الاشتراك فى جيش أوربى موحد كان السبب وراء انهيار منظمة الدفاع الاوربى ، فقد انتهى الامر برمته برفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على المعاهدة فى اغسطس ١٩٥٤ بحجة انه لم يكن مقبولا

---

(١٢٠) Supranational

ان تتحمل فرنسا مسئولية المشاركة فى جيش أوربى ضخم موحـد يضم المانيا فى عضويته ما لم تكن بريطانيا عضوا فيه كذلك .

على أن اخفاق مجموعة اوربا الستة فى اقامة منظمات دفاعية وسياسية فوق وطنية قـد اعطى دفعة للتركيز على النواحى الاقتصادية ، ففى يونيـو ١٩٥٥ اجتمع وزراء خارجية الدول الستة فى ميسينا حيث ناقشـوا الاقتراح الداعى الى انشاء سوق مشتركة بينهم وكذلك مجمعا للطاقة الذرية ، وبعـد مفاوضات شاقة وقعت معاهـدة انشاء السوق الاوربية المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الاوربية فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، وأصبحت نافذة المفعول من اول يناير ١٩٥٨ ، وفيما يتعلق باقامة مجمع الطاقة الذرية انتهى الامـر بتوقيع معاهدة انشاء منظمة الطاقة الذرية الاوربية « يوراتوم » فى روما فى نفس تاريخ المعاهدة الاخرى ، وكان هدفها تشجيع الاستخدام السـلمى المشترك للطاقة الذرية ، وتحت رقابـة سلطة فوق وطنية . وقـد انيطت السلطة التنفيذية فى السوق المشتركة بما اسـمى باللجنة ومجلس الـوزراء والبرلمان الاوربى ومحكمة العـدل ، وهى فى جملتها الاجهزة والمؤسسات التى ارتكز عليها الكيان التنظيمى لهذه الجماعة الاوربية .

ولم تنضم بريطانيا الى عضوية السوق المشتركة كما فعلت عنـد تكوين مجمع الفحم والصلب الاوربى ، وقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال فى عام ١٩٥٩ على انشاء ما يسمى بالرابطة الاوربية للتجارة ، غـير ان التطور الهائل للجماعة الاقتصـادية الاوربيـة جعل بريطانيا تدرك مدى ضعف البديل الذى بادرت به ، ولذلك ففى يوليو ١٩٦١ اعلنت بريطانيا ومعها الدانمرك والنرويج وايرلنـدا عن تغـيير سياستها التقليدية بالابتعاد عن مؤسسات الوحدة الاوربية ، وظلت السويد وسويسرا والنمسـا على موقفها على أساس أن انضمامها يؤثر على حيادها .

وقد وجدت السياسة البريطانية الجديدة اقوى معارضة لهـا من الرئيس الفرنسى الراحل ديجـول الذى كان مقتنعا بأن الاطار الراهن للجماعة الاوربية كان كافيا ، وكان هدفه ان تقوى الجماعة الاوربية الى الحـد الذى يجعلهـا قادرة على ان تعمل مستقلة عن كتلة الاطلنطى وبعيدا عن التحكم الانجـلو ساكسونى ، وفى يوليو ١٩٦١ استطاع أن يقنع دول السوق بتاييـد من المانيا بأن تنشىء لجنة لوضع خطة للتعاون السياسى بينها ، وبالفعل توصلت اللجنة الى التقدم ببعض الاقتراحات ، وقـد ظهر اتجاه مضاد لهذا التحرك داخـل الجماعة مثلته دول البنيلوكس وايطاليا يقوم على أساس أنه اذا كان هـذا التحرك ضروريا فسوف يكون اكثر فائدة بانضمام بريطانيا ، وكـان مفهـوما ان هذه الدول تريد ان توازن بريطانيا محـور باريس ــ بون داخل الجماعة .

وفي يناير ١٩٦٣ وبعد توقيع أتفاقية « ناسو » بين بريطانيا والولايات المتحـدة فى ديسمبر ١٩٦٢ والتى رأى فيهـا ديجول علامـة على التبعيـة البريطانيـة للولايات المتحدة اعلن ان بريطانيا ستظل مبعدة عن دائرة السـوق المشتركة وانها ليست شريكا اوربيا طيبـا ، وفي اواخر يناير ١٩٦٣ استعملت فرنسا حق الفيتو ضـد عضوية بريطانيا ، وكان لهـذا أثره السيىء على وحدة الجماعة بالنظر الى الاتجاهات السابقة المعارضة لسياسـة ديجول غير انهـا لم تصب بأزمـة حقيقية وان كان قد اصبح واضحا ان اندماجها السياسى اصبح بعيـد الاحتمال .

وبغض النظر عن بعض التحولات الايجابية نسبيا فى مسألة عضـوية بريطانيا للسوق المشتركة بعد ذلك فقد كان تنحى ديجـول عن الحـكم فى مايو ١٩٦٩ ووصـول الاشتراكيين الديمقراطيين الى الحكم فى المانيا فى سـبتمبر ١٩٦٩ نقطة تحـول فاصلة فى دخـول بريطانيا للسوق ، فقد كان يعنى مزيدا من التاييـد الاوربى لانضمامها اليه ، وبالفعل اصـدر رؤساء حكومات دول الجماعة الاوربية فى لاهاى فى ديسمبر ١٩٦٩ توصـية تدعو الى التفاوض حول مسـألة عضوية بريطانيا والنرويج والدانمرك ، وايرلندا ، وفي ٢٠ مايو ١٩٧١ زار رئيس الوزراء البريطانى فرنسا وكان واضحا ان هـذه الزيـارة قد ازالت عقبات كثيرة ، وبالفعل اصبحت بريطانيا عضوا فى الجماعة الاوربية بعد أن وقعت هى والدانيمرك وايرلندا والنرويج على اتفاقية الانضمـام الى السوق المشتركة (١٢١) ، ولا شـك ان انضمام بريطانيا يزيد بالطبع من قـوة حركة الوحدة الاوربيـة .

وقد شـكل مؤتمر القمة الذى انعقد فى باريس من رؤساء حكومات دول الجماعة الاوربيـة التسع فى اكتوبر ١٩٧٢ نقطة بداية هامة فى تطوير كيـان هذه الجماعة الدولية ، وقد طرح هذا المؤتمر قضية الوحدة السياسية لاوربا فى أواخـر السبعينات وأوائل الثمانينات ، ولاشك ان وحدة أوربا السياسـية ان تحققت على النحـو الذى يتوقع لهـا ستتيح لها من النفوذ السياسى ومن قوة التاثير على المستوى العالمى ما لا يمكن أن يتوفر فى ظـل الوضـع القائم ، وسيكون لهـذه الوحـدة دلالة بالغة التأثير فى كيان العـلاقات الدولية لفترة طـويلة قادمة .

٤ ـ المحاولات الاندماجية فى القارة الافريقية :

عقب الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد الا ثلاث دول افريقية مسـتقلة

(١٢١) انسحبت النرويج من الجماعة بعد الاستفتاء الذى أجرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٢ واظهر معارضة الشعب النرويجى للانضمام .

هى أثيوبيا وليبريا ومصر (١٢٢) ، ولكن سرعان ما انتشرت موجة التحرر فى هذه القارة المستعمرة ، فأخذت دولها تستقل واحدة فى أعقاب الاخرى ، وكان أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة هو الذى انعقد فى أكرا عاصمة غانا فى ابريل سنة ١٩٥٨ ، ويضم ثمانى دول مستقلة (١٢٣) ، ثم زادت حتى صارت ١٢ دولة فى الدورة الثانية لهذا المؤتمر التى انعقدت فى أديس أبابا عاصمة أثيوبيا فى يولية سنة ١٩٦٠ ، ثم أصبحت بعدئذ ثلاثين دولة فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، واثنين وأربعين دولة بعد ذلك .

ويلاحظ على الدول الافريقية الحديثة أن عدد سكان كل منها يتراوح بين نصف مليون (مثل جابون وموريتانيا) وبين مليونين (مثل السنغال) ، والصومال ، وسيراليون ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، ولا توجد بين هذه الدول الافريقية — باستثناء مصر ونيجيريا — دولة واحدة تعتبر فى حدود المتوسط من حيث الحجم ، والثروة ، والنظام الداخلى . ويلاحظ أيضا أن اغلبية هذه الدول متخلفة لا تستطيع موازنة ميزانيتها دون مساعدات خارجية ، بل لا تستطيع النهوض باقتصادياتها وبأجهزتها الادارية دون الاستعانة بخبراء من خارجها . وكذلك يلاحظ أن الحدود السياسية التى تفصل بين هذه الدول بعضها وبعض لا تمثل شيئا واقعيا فى حياة هذه القارة . فمن الطبيعى أن تحاول ذه الدويلات ان يتحد بعضها مع بعض ، او أن يتحالف بعضها مع بعض ، سعيا الى القوة السياسية ، أو الى التنمية الاقتصادية ، الا أن السعى الاتحادى تقف فى طريقه ثلاث عقبات جوهرية :

(أ) عقبة جغرافية ، هى عدم ارتباط اجزاء القارة الافريقية ، وترامى اطرافها ، وانعدام المواصلات الحديثة بينها .

(ب) عقبة سياسية ، وهى الاستعمار الاوربى الذى يريد الاشراف على هذه التكتلات بحكم ما كان له من نفوذ سابق فى هذه البلاد .

(جـ) عقبة فنية ، وهى ضعف الكيان القومى لهذه البلاد ضعفا يجعلها لا تستطيع تحمل اعباء هذا الاتحاد .

وعلى الرغم من هذه العقبات فقد بذلت فى افريقيا عدة محاولات لاقامة اتحادات جزئية معالجة للتجزئة التى خلفها الاستعمار الغربى قبل انسحابه

---

(١٢٢) هناك دولة رابعة كانت مستقلة وهى اتحاد جنوبى افريقيا ، الا اننا لم نعدها من الدول الافريقية حسب المفهوم السياسى لهذه العبارة .

(١٢٣) هذه الدول هى : مصر . السودان . غانا . اثيوبيا . ليبيا . المغرب . تونس . ليبريا .

من القارة . وقد قام من هذه الاتحادات : « مجلس الوفاق » ، وهو اتحاد بين كل من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومى ، وضعت أسسه فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ لتنسيق سياسات هذه الدول ، واقامة اتحاد اقتصادى بينها . وقد قبلت توجو رسميا فى هذا الاتحاد فى ٩ يونيو ١٩٦٦ ، ويجمع المتتبعون للشئون الافريقية على ان التعاون الاقتصادى والسياسى الذى تم داخل مجلس الوفاق يعتبر من انجح انواع التعاون الاقليمى فى افريقيا . ومن هذه الاتحادات أيضا « اتحاد الدول الافريقية » بين كل من : جمهورية مالى ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية غانا ، وقد اعلن مولد هذا الاتحاد رسميا فى اول يوليه سنة ١٩٦١ فى عواصم الدول الثلاث ، ومع ان ايا من هذه الدول لم تعلن الغاءه فهو فى حكم الملغى . وقد كانت هذه المحاولات الاتحادية جزئية لا تجمع الا بين بعض الدول المتجاورة التى تمثل مجموعات صغيرة ، وهى غير المحاولات الاتحادية القارية التى سنعرض لها الآن ، والتى مهدت لقيام منظمة الوحدة الافريقية .

(أ) مجموعة برازفيل ، ومنظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى : مجموعة برازافيل اقدم مجموعة قامت فى افريقيا ، اذ يرجع تكوينها الى « الجماعة الفرنسية » التى قامت على اثر قيام الجمهورية الخامسة فى فرنسا سنة ١٩٥٨ ومنحت المستعمرات الفرنسية الافريقية الاستقلال الذاتى فى ظل « الجماعة » .

ولم تدم هذه المنظمة طويلا ، اذ ان الدول الاعضاء (١٢٤) فيها قررت أن تقيم فيما بينها مجموعة سياسية افريقية خالصة لا ترتبط بأية دولة أوربية . وعلى هذا اجتمعت فى اكتوبر سنة ١٩٦٠ كل من : السنغال ، وافريقيا الوسطى ، والكونغو (برازافيل) ، وجابون ، وموريتانيا ، وداهومى ، وساحل العاج ، والنيجر ، والكمرون ، فى مؤتمر عقد فى أبيجان لدراسة وسائل تنظيم التعاون فيما بينها ، ثم عادت فاجتمعت فى برازافيل فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومن هذا الحين سميت « مجموعة برازافيل » ، وانضم اليها بعد ذلك ثلاث دول جديدة هى الكونغو (ليوبولدفيل) ، وتشاد ، ومدغشقر . وفى مؤتمر عقدته دول هذه المجموعة فى مدينة تاناناريف فى سبتمبر سنة ١٩٦١ أعلن انشاء الاتحاد الافريقى الملجاشى ، وهو منظمة دولية ذات فروع متعددة منها : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ومجلس الوزراء والامانة العامة وكان مقرها مدينة كوتونو بداهومى ، ومنها مجلس الدفاع العسكرى ، ومجلس التعاون الاقتصادى ، واتحاد البريد والمواصلات السلكية .. الخ .

---

(١٢٤) انضمت جميع المستعمرات الافريقية التى كانت تابعة لفرنسا الى هذه المنظمة ما عدا غينيا اذ رفضت الانضمام وأعلنت استقلالها فى اكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وحين انعقد مؤتمر اديس ابابا لم يذكر شيء عن مجموعة برازافيل ولا عن الاتحاد الافريقي الملجاشي . ووقع خلاف بين وفود الدول ، ففريق رأى انها اصبحت غير ذات موضوع ، ويجب تصفيتها على قرار ما تم بشأن مجموعة الدار البيضاء . ورأى فريق آخر ضرورة الاحتفاظ بها . واجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي الملجاشي في يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة كوتونو ولم يتخذ اى قرار بشأن تصفية المنظمة ، ولكن في الاجتماع الذي عقد بمدينة داكار في مارس سنة ١٩٦٤ تم الاتفاق على تحويل الاتحاد الافريقي الملجاشي من منظمة سياسية عامة الى منظمة اقتصادية بحتة .

وقد كلفت لجنة باعداد تدابير هذا التحويل اجتمعت في نواكشوط عاصمة موريتانيا في ابريل ١٩٦٤ لوضع دستور للمنظمة الاقتصادية الجديدة ، غير ان هذه المنظمة الجديدة لم يتح لها ان تحقق وجودها بالفعل لان كلا من ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وجمهورية افريقيا الوسطى رفضت التصديق على الميثاق الاساسي للمنظمة ، وقد اثار اخفاق هذا المشروع الجديد اسف بعض رؤساء الدول لتصفية الاتحاد الافريقي الملجاشي القديم وقالوا ان تعاونا اقتصاديا يقوم بين مجموعة من الدول لا يتحقق دون ان يكون بينها تعاون سياسي ، ولهذا طلبوا انشاء منظمة جديدة تكون لها اختصاصات اقتصادية وسياسية واسعة ، وقد تقرر انشاء هذه المنظمة في اجتماع عقد بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوط في فبراير ١٩٦٥ ، وجاء في البيان المشترك للاجتماع ان المنظمة الجديدة التي سميت المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية ، المرموز اليها بالحروف الاولى من اسمها « اوكام » انما هي تجمع افريقي يهدف في اطار منظمة الوحدة الافريقية الى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الافريقية وملجاش بغية تعجيل نموها في جميع الميادين ، وقد وقع ميثاق منظمة الاوكام نهائيا في يونيو ١٩٦٦ ، وما زالت تعمل الى اليوم والهيئات العاملة بها تنعقد بانتظام ، وتتبع لها مجموعة من الوكالات المتخصصة وان كانت قد تعرضت لازمة حقيقية في السبعينات تجسدت في انسحاب زائير وجمهورية الكونغو الشعبية منها (١٩٧٢) ثم مالاجاش وتشاد والكاميرون (١٩٧٤) . وقد برز داخل المنظمة اتجاه منذ ذلك الوقت بعدم قصر العضوية فيها على الدول الناطقة بالفرنسية .

(ب) **مجموعة الدار البيضاء** : هي المجموعة التي انشئت بمدينة الدار البيضاء في ٧ يناير ١٩٦١ اثر اجتماع رؤساء كل من : الحكومة الجزائرية المؤقتة وجمهورية غانا وجمهورية غينيا ، وجمهورية مالي ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية المتحدة . وقد انشأت هذه المجموعة منظمة دائمة ذات هيئات متعددة ، منها اللجنة السياسية الافريقية التي تضم رؤساء الدول الاعضاء وتجتمع مرة كل عام للاشراف على سياسة المجموعة ، واللجنة الاقتصادية الافريقية ، واللجنة الثقافية ، والقيادة العليا ، وكان لها امانة

عامة سميت « مكتب الاتصال » ومقره مدينة باماكو عاصمة مالى ويراســـه امـــين عام .

وعلى الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة ، وابرام الاتفاقيات ، وتعدد الاجتماعات فى مختلف عواصم الدول الاعضاء ، لم تستطع المنظمة ان تحقق الاهداف التى رسمتها لنفسها . وقـد الغيت بطريقة ضمنية بعـد قيام منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا . هـذا ، وان كان لتلك المنظمة من اثر فهو انها جمعت بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربية ، وساعـدت على ابـراز الشخصية الدولية للجزائر ، وادخلت فى القـارة الافريقية مبادىء ثورية جديدة ، مثل : مبـدأ عدم الانحيـاز ، ومبدأ مكافحة الاستعمار الجديد .

(جـ) **مجموعة منروفيا** : كثير من الدول الافريقية المستقلة لم تنتسب الى اى من المجموعتين سالفتى الذكر ، كمـا أن مجموعة برازافيل كانت مقصـورة على الدول الناطقة بالفرنسية ؟ فكان هذا وذاك ممـا دعا بعض الدول الى التخلص من هاتين الظاهرتين من طـريق تكوين مجموعة جديدة ، وتجلى اثر هذا المجهود فى المؤتمر الذى انعقـد فى منروفيـا فى مايو سنة ١٩٦١ ، واشتركت فيه الاثنتا عشرة دولـة التى تتالف منها مجموعة برازافيل مع سـبع دول افريقية اخرى لا تنتمى الى اى مجموعة ، وهى : نيجيريا ، واثيوبيـا ، وليبيريا ، وسيراليون والصومال ، وتوجو (١٢٥) ، وتونس . ولم تشترك فى هذا المؤتمر دول مجموعة الـدار البيضاء ، على الرغم من ان غينيا ومالى كان لكل منهما دور ايجابى فى التمهيد لعقده .

وفى هذا المؤتمر وضعت مبادىء المجموعة الجديدة ، وتقرر عقـد مؤتمر جديد لهـا فى بداية يناير سنة ١٩٦٢ بمدينة لاجوس عاصمة نيجيريا لتصفيـة الخلافات التى بينها وبين مجموعة الـدار البيضاء ، ولكن دول مجموعة الدار البيضاء قـررت فى آخـر لحظة مقاطعة هذا المؤتمر احتجاجا على عـدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة بحجة ان الجـزائر لم تكن وقتئذ قـد حصلت عـلى الاسـتقلال .

وعلى الرغم من اخفاق مؤتمر لاجوس فى التقريب بين مجموعة منروفيـا ومجموعة برازافيل فقـد نجح فى اصدار مشروع باقامة منظمة دولية افريقيـة ، وكان هذا المشروع من المواثيق التى كان لهـا وزنها عند وضـع ميثاق أديس ابابا .

---

(١٢٥) لم تكن توجو منضمة الى مجموعة برازافيل ، ولكنها انضمت فيما بعد .

اذن فالخطوات التمهيدية التى ادت الى قيام الوحدة الافريقية التى تمخض عنها مؤتمر اديس ابابا سارت على النسق التالى :

(أ) تقارب بين أفريقيا العربية وافريقيا غير العربية فى ظل مجموعة الدار البيضاء .

(ب) تقارب بين افريقيا الناطقة بالفرنسية وافريقيا الناطقة بالانجليزية وافريقيا غير المنضمة الى اى مجموعة عن طريق اقامة مجموعة منروفيا .

(جـ) تقارب بين أفريقيا الثائرة (مجموعة الدار البيضاء) وافريقيا المعتدلة (مجموعتى برازافيل ومنروفيا) ، وهو ما تحقق فى مؤتمر اديس ابابا .

(د) مجموعة اديس ابابا : وهى المجموعة التى انبثقت عن مؤتمر اديس ابابا الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ واشتركت فيه ثلاثون دولة هى : اثيوبيا . الجزائر . الجمهورية العربية المتحدة . السنغال . السودان . الصومال . الكمرون . الكونغو (برازافيل) . الكونغو (ليوبولدفيل) . النيجر ، اوغندة . بوراندى . تشاد . تنجانيقا . تونس . جابون . جمهورية افريقيا الوسطى . داهومى . رواندا . ساحل العاج . سيراليون . غانا . غينيا . فولتا العليا . ليبريا . ليبيا . مالى . مدغشقر . موريتانيا . نيجيريا . وقد انعقد المؤتمر على مرحلتين : الاولى مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية ، والثانية : مؤتمر رؤساء الدول ، وفيه وضع ميثاق اديس ابابا ، وهو يعتبر دستورا لمنظمة الوحدة الافريقية (١٢٦) .

ويتضمن هذا الميثاق المبادىء التقليدية ، كالمساواة فى السيادة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وفض المنازعات بالطرق السلمية ، والتعاون فى اطار الامم المتحدة . والى جانب هذا يتضمن مبدأين لهما قيمة خاصة ، وهما : محاربة الاستعمار التقليدى ، والاستعمار الجديد ، واتباع سياسة عدم الانحياز . اما المبدأ فيتضمن مبدأ استعمال القوة لتخليص القارة الافريقية من الاستعمار القديم ، ومبدأ محاربة الاستعمار الجديد ، وان كان مفهومه غير واضح ، فهو يفسر احيانا بانه السيطرة الاقتصادية ، واحيانا بانه التجزئة التى فرضها الاستعمار على الدول الافريقية قبل انسحابه منها ،

---

(١٢٦) لم يشترك فى هذا المؤتمر كل من : المغرب ، احتجاجا على اشتراك موريتانيا ، لان المغرب كان يعتبرها جزءا منه . وتوجو ، بسبب تردد كثير من الدول الافريقية فى الاعتراف بحكومتها التى وصلت الى الحكم على اثر اغتيال الرئيس سلفانوس اوليمبيو . وقد اشترك فى المؤتمر عدا اعضائه كثير من المراقبين الذين يمثلون الاحزاب الافريقية فى الدول التى لم تكن قد استقلت بعد .

وهناك من يراه متمثلا فى الصهيونية الدولية . وأما المبدأ الثانى فمؤداه عدم الارتباط عسكريا او سياسيا باحدى الكتلتين المتنازعتين ، وعدم اتباع سياسة خارجية يمكن ان تؤدى الى الانحياز ، كما يتضمن رفض منح قواعد عسكرية لاى من الكتلتين ، والغاء جميع المعاهدات العسكرية التى قد تكون قائمة مع احداهما .

ومنظمة الوحدة الافريقية مكونة من خمس هيئات عاملة ، وعلى راسها مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ويجتمع مرة على الاقل كل عام فى دورة عادية ، وتصدر قراراته بالاغلبية ، ولهذا المجلس اختصاصات واسعة ، فهو يضع الخطوط العريضة للسياسة العامة للمنظمة ، ويوافق على قرارات مجلس وزراء الخارجية ، وينشىء الهيئات الفرعية التى يرى ضرورة انشائها . وقد عقد اجتماعاته بانتظام ابتداء من اجتماعه الاول بالقاهرة فى ١٩٦٤ وانتهاء باجتماعه الثانى عشر فى كمبالا ١٩٧٥ .

والهيئة الثانية للمنظمة هى مجلس وزراء الخارجية ، ويجتمع مرتين كل عام فى دورة عادية وقد عقد حتى يوليو ١٩٧٥ خمسا وعشرين دورة عادية ، كما عقد تسع دورات غير عادية حتى ١٩٧٥ عقد آخرها فى دار السلام لبحث الاوضاع فى جنوب افريقيا .

والهيئة الثالثة هى الامانة العامة ، وقد تم الاتفاق على أن يكون مقرها مدينة اديس ابابا ، كما وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات ابان اجتماعه فى القاهرة على انتخاب السيد ديالوتيللى امينا عاما لمدة اربع سنوات تنتهى فى يوليو ١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ٣٥ من النظام الداخلى لمؤتمر القمة تجيز اعادة انتخاب الامين العام لفترة ثانية ، فقد اعيد انتخاب ديالوتيللى ، وفى مؤتمر القمة التاسع الذى انعقد بمدينة الرباط اراد ديالوتيللى ترشيح نفسه للمرة الثالثة ولكن انزوايكانجاكى تغلب عليه ، وكان يشغل منصبا وزاريا فى الكاميرون ، وقد اعلن ايكانجاكى استقالته من منصبه فى يونيو ١٩٧٤ لاسباب شخصية ، واختار مجلس رؤساء الدول والحكومات وليام اتيكى مبوموا (من الكاميرون ايضا) خلفا له فى دورته الحادية عشرة التى عقدت فى مقديشيو فى يونيو ١٩٧٤ .

والهيئة الرابعة هى : اللجان المتخصصة ، وفى مقدمتها : لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم . وقد تمت الموافقة على نظامها الاساسى خلال انعقاد مؤتمر القاهرة . وهناك لجان فنية أخرى ، مثل : اللجنة العلمية الفنية ، ولجنة الدفاع ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة التربية والثقافة ، وغيرها ، وقد اجتمعت هذه اللجان فى مختلف العواصم الافريقية واصدرت توصيات وقرارات كل منها فى ميدان تخصصها .

وتختلف الآراء بشأن تقييم منظمة الوحـــدة الافريقية ، وقد اجتازت العقد الاول من عمرها ، ويمكن أن نشـــير هنـــا الى الملاحظتـــين التاليتين :

اولا : يلاحظ ان اهم الهيئات العاملة للمنظمة مثل مؤتمر القمة ومجلس الوزراء وان كانت تنعقد بانتظام الا انها فقدت وزنها السياسى ، ومن اول اسباب هذا عدم نظرة الرؤساء الافريقيين لها بجديـــة ، كذلك فان لجنة الوساطة والتحكيم الجهاز شبه القضائى الذى أنشىء كفرع من الفروع الرئيسية للمنظمة لم تعمل قط منـــذ تكوينها ، كذلك لم تخرج لجنة التحرير عـــن النطـــاق الرمزى أما الهيئات التى كلفت بتنظيم التعاون الاقتصادى والاجتماعى فقـــد اخفقـــت ، واضطرت منظمة الوحدة الافريقيـــة ان تكل عملها ضمنا الى الامم المتحـــدة ، ورغم الطابع السلبى الواضح لهذه الملاحظات فهنـــاك من يرى فى بعضـــها نواح ايجابية مثل انتظام دورات مؤتمر القمة ومجلس الوزراء والتعاون الفعـــال مـــع الامم المتحدة . الخ .

ثانيا : غير انه تجدر الاشارة الى موقف دول المنظمة من اسرائيل اثنـــاء حرب اكتوبر ١٩٧٣ وهو الموقف الذى تمثـــل فى القطع شبه الجماعى لهـــذه الدول لعلاقاتها الدبلوماسية مـــع اسرائيل الامـــر الذى فتح آفاقا رحبة للتعاون بين المنظمة والدول العربية وبالذات فى المجـــال الاقتصادى حيث يمكـــن ان تساعد الامكانيات المـــالية لدول البترول العربيـــة على تدعيم الدول العربيـــة اقتصـــاديا .

الفصل الخامس

التنظيم الدولي والعلاقات الدولية

منذ اقدم العصور وعلماء الفكر ودعاة الاصلاح ورجال القانون يسعون الى البحث عن اية وسيلة يمكن أن تتحقق بها صيانة الامن والسلام ، وتخلص البشرية من فتك الحروب ودمارها . وتمخضت مساعيهم هذه عن مشروعات متعددة غايتها اقامة منظمة دولية تكفل للعالم السلام ، وتوفر له الامن والاطمئنان ، فابو نصر الفارابى فى منتصف القرن العاشر يدعو فى كتابه « آراء اهل المدينة الفاضلة » الى اقامة اتحاد يربط بين مختلف دول العالم فى ظل ما اطلق عليه اسم « المعمورة الفاضلة » ، والشاعر الفيلسوف دانتى فى منتصف القرن الرابع عشر يقترح فى كتابه « De monarchia » اقامة حكومة عالمية تعترف بها جميع الدول ، ويخضع لها العالم ، وفى مطلع القرن السادس عشر نرى الفيلسوف الهولندى ايراسموس يصف الحرب بأنها انتحار جماعى ، وينادى بالعمل على تجنبها فى كتاب له يسمى « Laus Stultiae » وفى القرن السابع عشر ظهر فى فرنسا كتاب للقس سان بيير يتضمن دعوة الى جعل السلام دائما فى اوربا ، وفى نهاية القرن الثامن عشر ظهر مشروع جديد دعا اليه الفيلسوف الالمانى ايمانويل عنوانه « نحو سلام دائم » ولم تكن تمضى على ظهور هذا المشروع بضع سنوات حتى ظهر مشروع آخر للكاتب الفيلسوف الانجليزى بنثام يتضمن الدعوة نفسها .

هؤلاء جميعا وسواهم ، على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم وجنسياتهم بحثوا قضية السلام ، واجمعوا على ان السلام لا يمكن ان يتحقق الا فى ظل منظمة دولية .

ورغم كل هذه الدعوات وقعت الحرب العالمية الاولى ، وبينما كان العالم يصطلى نارها رددت السنة المصلحين الدعوة من جديد ، فى اعتبارات تشف عن الم دفين من الحرب قائلين : « يجب الا تتكرر المأساة » وكان لصيحتهم صدى تردد فى ارجاء العالم ، وظهرت على اثره اول منظمة دولية عالمية هى « عصبة الامم » . وحاولت العصبة جهدها تطبيق المبادىء والقواعد التى تضمنتها مشروعات اهل الفكر ودعاة السلام ، غير انها لم تنهض بتحقيق الآمال التى كانت منوطة بها ، ووقعت الحرب العالمية الثانية ، وجلبت على العالم أحزانا يعجز عنها الوصف . وعاد المصلحون ورجال الفكر والقانون الى الدعوة لاقامة منظمة دولية عالمية تكون اداة لتحقيق الامن والسلام ، فقامت « الامم المتحدة » على انقاض « عصبة الامم » ، وسنتناول فى هذا الفصل دراسة كل من عصبة الامم ، والامم المتحدة ، مع ايضاح الاسباب

التى أدت الى اخفاق عصبة الامم ، وبيـــان الظروف والمـلابسـات التى فى ظلها قامت الامم المتحـــدة .

المبحث الاول

عصبة الامم ومصيرها

١ ــ نشـــأة عصبة الامم :

اثناء الحرب العالمية الاولى رددت السنة المصلحين ، والسنة ذوى الراى واهل القانون ، عبارة تشف عن الم دفين شـامل ، كانوا يصيحون فى كل مكان « يجب الا تكرر المـأساة » ، وكان لصيحتهم صـــدى يتردد فى كل مكان . هذه العبارة على قصرها تكاد تهدينـــا الى مقدار ما بذل من جهد اثنـــاء الحـــرب العالمية الاولى ، وقد تضاعفت الجهود بعـــد أن وضعت الحرب أوزارهـــا ، وكانت تنادى كلها بضرورة انشاء مؤسسة دولية تنظم علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض ، وتكفل للسلام ان يسود ، وان يحل محل الخصـــام ، واخذت بوادر هذه الجهود تظهر فى شتى انحاء العالم فى وقت واحـــد ، وكانت فى اول الامر مجهودات فردية يبذلها كل محب للسلام ، ثم وجـــدت من بعض الحكومات آذانا صاغية ، فلما استمعت اليهـــا تاثرت بها ، ثـــم بدات تتبناها ، وتعمل على تحقيقها ، لان تلك الحكومات رات فيهـــا دعوة انســـانية نبيلة جـــديرة بالرعايـــة ، وسياسة حكيمة قـــد تستفيد منها .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الاولى اختلفت الدول حـــول طبيعة المنظمة الدوليـــة الجديدة ، اما المشروعات الانجليزية التى وضعتها لجنـــة فليمور ــ وسميت كذلك لانهـــا اسندت رياستها الى لورد فليمور ــ ثـــم لجنة هيرست ميللر ، فكانت تدور حـــول الاكتفاء بانشـــاء منظمة دولية تعتمد عـــلى تاييد الراى العام ، واما المشروعات الاوربيـــة ، ومنها مشروع ليون برجوا رئيس وزراء فرنســـا السابق ، فكانت تقترح منح التنظيم الدولى الجديد اختصاصات ذاتيـــة واسـعة ، وان توضـــع تحت تصرفه وسائل المنـــع والقمع .

واجتمعت اللجنة التى وضعت المشـــروع النهـــائى فى مؤتمر فرســـاى ، وكانت تتالف من مندوبين عن كل دولة من الدول الخمس العظمى (الولايـــات المتحدة ، فرنسا ، انجلترا ، ايطاليا ، اليابان) ومندوب واحد عن الدول العشر المتحالفة ، وانتهت اعمالها فى ١٣ فبراير ١٩١٩ حيث وضعت مشروعـــا نهائيا يجمع بين النزعـــة الفرنسية والنزعة الانجلوسكسـونية ، ووضـع نظام عصـــبة الامم فى ميثاق دولى يعرف بعهد عصبة الامم ، وادمج هذا الميثاق فى صـــدر

معاهدات الصلح — معاهدات فرساى — التى تلت الحرب العالمية الاولى ؛ ويقع عهد عصبة الامم فى ست وعشرين مادة ومقدمة . وهى : « الاطــراف » السامية المتعاقدة ، بقصد تنمية التعاون بين الامم ، وتحقيق الســلام والامن ، رات ان تقبل بعض الالتزامات التى تقضى بعــدم الالتجاء الى الحــرب ، وان تنفذ تنفيذا دقيقا قواعد القانون الدولى ، وان تجعلهــا القاعدة الحقيقيــة للصــلة بين الحكومات ، وان تحافظ على العدالة ، وتحــترم بنزاهة كافــة الالتزامات المترتبــة على المعاهدات فى علاقات الشــعوب المنظمة بعضــها ببعض » .

ويستخلص من تلك المقدمة ان اهداف العصبة هى : (ا) اســتتباب الســلام والامن بين الدول ومنــع الحروب (ب) تنشيط التعاون الدولى بين البلاد . اما المبادىء تلتزمها العصبة واعضاؤها فى الســعى الى تحقيق هذين الهدفين فهى : (١) قبول التزامات معينة بعــدم الالتجاء الى الحــرب (٢) ان تقوم العلاقات بين الدول على اساس العلانية والصراحــة والعــدل (٣) ان تكون قواعد القانــون الدولى هى اســاس التعامل بين الدول (٤) اتباع العــدالة واحترام المعاهدات .

٢ — العضوية فى عصبة الامم وموجة الانسحابات :

كانت العصبةمكونة من اعضاء اصليين (الحلفاء الذين انتصروا فى الحرب ومؤيديهم) واعضاء مدعوين ، وهم الدول المحايدة التى اخــذ رايهــا عنــد مناقشة نصوص العهد وتحريره ، وكان عــددها ١٣ دولــة ، واشــترط فى عضوية هذه الدول ان تقدم كل منها طلبا بالانضمام فى مدى شهرين من تاريخ ابرام العهد . اما بالنسبة للاعضاء غــير الاصليين ، وهم الدول التى دخلت العصبة بعــد انشائها بالانضمــام اللاحق ، فقــد نص فى العهد على ان اى دولة او دومنيون او مستعمرة تحكم نفسها بنفسها من حقهــا ان تنتخب عضــوا فى العصبة اذا وافق على ذلك ثلثــا اعضاء الجمعية العمومية ، واذا قــدمت الضمان الكافى على خالص نيتها فى احترام التزاماتهــا الدولية ، وصرحت بانها تقبل كل ما تضعه العصبة من النظام خاصا بالتسليح وبالقوات البرية والبحرية والجوية . وتطبيقا لاجراءات الانضمام قبــل فى العصبة فى ســنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ احــدى وعشرون دولة (١٢٧) .

---

(١٢٧) فى سنة ١٩٢٠ دخلت البانيا ، وفنلندا ، وبلغــاريا ، والنمســا ، وكوســتاريكا ، ولكسمبرج . وفى سنة ١٩٢٢ دخلت استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا . وفى ســنة ١٩٢٤ دخلت جمهورية دومينيك . وفى سنة ١٩٢٦ دخلت المانيا ، وفى ســنة ١٩٢٨ دخلت المجر ، والحبشة ، وايرلندا الحرة ، وفى ســنة ١٩٣١ دخلت المكسيك . وفى سنة ١٩٣٢ دخلت تركيــا ، والعــراق ، وفى سنة ١٩٣٤ دخلت افغانستان ، واكوادور ، والاتحــاد السوفيتى . وفى ســنة ١٩٣٧ دخلت مصر وبهذا طلبت جميع دول العالم ان تنضم الى العصبة ما عدا خمس دول لم تتقدم بطــلب =

وأباحت عصبة الامم لاعضائها ان ينسحبوا منها بشرط ان تقوم الدولة الراغبة فيه باعلان العصبة بعزمها على الانسحاب قبل حصوله بسنتين ، وأن تكون قد أوفت بالتزاماتها الدولية بما فى ذلك التزاماتها القانونية والمالية التى ارتبطت بها أثناء عضويتها ، وقد توالت الانسحابات فى العصبة من ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ حتى بلغ عدد الدول التى انسحبت ست عشرة دولة (١٢٨) .

كذلك تفقد الدولة عضويتها اما بالطرد اذا أخلت بواجباتها المنصوص عليها فى العهد ، واما نتيجة لعدم موافقتها على تعديل فى العهد صدر به قرار من المجلس والجمعية العامة . ولم توقع عقوبة الطرد الا مرة واحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ حين فصل الاتحاد السوفيتى على أثر أعتدائه على فنلندا فى نوفمبر ١٩٣٩ ، أما الانسحاب بسبب تعديل العهد فلم يحصل طول بقاء العصبة (١٢٩) .

والتغيرات التى طرات على العضوية فى العصبة تظهر واضحة حين نتأمل عدد أعضائها فى الفترات المختلفة ، فنجد ان عددهم بلغ الحد الاقصى سنة ١٩٣٢ اذ بلغ ستين دولة ، اما فى سنة ١٩٣٩ فقد انخفض هذا العدد حتى صار أربعا واربعين دولة ، وهو أقل عدد وصل اليه أعضاء العصبة .

٣ — تنظيمات العصبة وسياساتها :

نص عهد العصبة على أن تقوم باعبائها هيئات عاملة ثلاث ، هى : جمعية عامة ، ومجلس ، وامانة دائمة ، وانشئت الى جانبها هيئة قضائية دولية للفصل فى المنازعات ذات الصبغة القانونية هى محكمة العدل الدولية الدائمة .

= انضمام ، وهذه الدول هى المملكة العربية السعودية واليمن ونيبال ومنشوكو والولايات المتحدة الامريكية .

(١٢٨) أهم هذه الدول : للبرازيل فى ١٢ يونية سنة ١٩٢٦ ، واليابان فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ ، والمانيا فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وايطاليا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وهنجاريا فى ١٣ ابريل سنة ١٩٣٩ ، واسبانيا فى ٨ مايو سنة ١٩٣٩ . ويلاحظ أن موجة الانسحابات زادت بشدة منذ سنة ١٩٣٦ ، فقد انسحبت فى هذا الحين ثمانى دول امريكية هى باراجواى ، وجواتيمالا ، وهندوراس ، ونيكاراجوا ، وسلفادور ، وشيلى ، وفنزويلا ، وبيرو .

(١٢٩) اذا فقدت الدولة العضو فى العصبة سيادتها أو استقلالها بسبب ضمها طوعا او كرها الى دولة اخرى فانها بهذا تفقد عضويتها فى عصبة الامم ، ولم يرد لهذه للحالة ذكر فى عهد العصبة ، الا ان للظروف املتها املاء ، ففى سنة ١٩٣٦ ضمت للحبشة كرها الى ايطاليا ففقدت عضويتها ، وفى سنة ١٩٣٨ فقدت النمسا استقلالها بضمها الى المانيا فزالت عنها صفة العضوية كذلك .

(أ) **الجمعية العامة :** تتألف الجمعية العامة فى عصبة الامم من مندوبين يمثلون جميع الدول الاعضاء ، ويجتمعون على أساس مبدأ المساواة التامة . ويترتب على هذا المبدأ :

١ — ان يكون جميع اعضاء العصبة ممثلين فى الجمعية العامة .

٢ — ان يجلس الاعضاء حسب الترتيب الابجدى لاسماء دولهم .

٣ — ان يكون لكل دولة من الاعضاء صوت واحد .

٤ — أن تكون هذه الاصوات متساوية .

وتجتمع الجمعية العامة اجتماعا عاديا فى شهر سبتمبر من كل سنة ، ويجوز أن تجتمع بصفة غير عادية اذا دعت الظروف لذلك ، وتصدر الجمعية العامة قراراتها باجماع الآراء ، الا ما استثنى بنص خاص ، ومن ذلك القرار الخاص بقبول عضو جديد فى العصبة يصدر بأغلبية الثلثين ، والقرار الخاص بفض نزاع وقع بين دولتين او اكثر من اعضاء العصبة يصدر بالاجماع دون ان تحسب أصوات الدول التى هى اطراف فى النزاع .

ويدخل فى اختصاصات الجمعية :

١ — فض المنازعات التى تقع بين الدول بالطرق السلمية .

٢ — قبول الاعضاء الجدد فى العصبة .

٣ — انتخاب الاعضاء غير الدائمين فى مجلس العصبة .

٤ — اقرار الميزانية وتحديد نصيب كل دولة فى المصاريف .

وهناك اختصاصات لا تتم الا بقرار من المجلس والجمعية معا ، وهى :

١ — زيادة عدد اعضاء المجلس .

٢ — تعيين الامين العام للعصبة .

٣ — انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية الدائمة .

٤ — تعديل نصوص عهد العصبة .

(ب) **المجلس :** وهو ثانى فروع العصبة ، وهو بمثابة اداتها التنفيذية ، وقد كان عدد اعضائه عند انشاء العصبة تسعة ، منهم خمسة دائمون

يمثلون دول الحلفاء : وهى فرنسا وانجلترا وايطاليا والولايات المتحدة واليابان ، ومن مندوبى أربع دول من اعضاء العصبة تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد فورا ، وقد عدل تشكيل المجلس بعد ذلك عدة مرات حتى أصبح قبيل الحرب العالمية الثانية بضم خمسة عشر عضوا ، منهم اثنان دائمان هما فرنسا وانجلترا (١٣٠) . ولا يكون للدول الاعضاء فى المجلس سوى ممثل واحد ، وللدول غير الاعضاء أن تبعث ممثلا لها فيه كلما عرض عليه أمر يهمها بوجه خاص .

ويجتمع المجلس مرة على الاقل فى السنة ، الا انه على اثر قرار اتخذ فى اغسطس سنة ١٩٢٣ انعقد المجلس بمقتضاه فى أربع دورات كل سنة ، وبموجب قرار آخر صدر فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ تغير عدد الاجتماعات فاصبحت ثلاثة ، وللمجلس أن يجتمع فى دورات غير عادية كلما عرض عليه أمر يهمه بوجه خاص . ويصدر المجلس قراراته بالاجماع ، الا ما استثنى فى حالات خاصة ، ومن ذلك : القرارات السياسية والادارية التى تتعلق بالاشراف على حوض السار ومدينة دانزج الحرة ، ومسائل حماية الاقليات ، والقرارات الخاصة بالموافقة على تعيين موظفى الامانة العامة ، اما القرارات الخاصة بالمنازعات الدولية فلا تحسب فيها أصوات ممثلى الدول المتنازعة ، وكذلك الامر بالنسبة للقرار الخاص بفصل عضو فانه يصدر بالاجماع دون حسبان الدولة التى يراد فصلها .

ومن اختصاصات المجلس اعداد المشروعات الخاصة بتخفيض التسليح ، واتخاذ الوسائل اللازمة لضمان الوحدة الاقليمية للدول الاعضاء ، واستقلالها السياسى ، وفرض العقوبات على الدول المخالفة

---

(١٣٠) حين رفض مجلس الشيوخ الامريكى للتصديق على معاهدات الصلح لم تدخل الولايات المتحدة فى العصبة ، واصبح عدد الدول ذات المقاعد الدائمة مساويا لعدد الدول ذات المقاعد غير الدائمة . وابتداء من ديسمبر سنة ١٩٢٢ عملت الجمعية على ان يزيد عدد الاعضاء غير الدائمين فى المجلس ، وزاد عدد الاعضاء غير الدائمين من ستة الى تسعة ، وبذلك اصبح عدد اعضاء المجلس اربعة عشر عضوا ، تسعة غير دائمين ، وخمسة من الاعضاء الدائمين . وفى مارس ١٩٣٣ انسحبت اليابان من العصبة فاصبح عدد الاعضاء الدائمين اربعة ، ثم انسحبت المانيا فى أكتوبر من نفس السنة نفسها فانخفض عدد الاعضاء الدائمين الى ثلاثة . ثم انضمت روسيا سنة ١٩٣٤ فعاد العدد الى اربعة مرة اخرى ، ثم انسحبت ايطاليا فى ديسمبر ١٩٣٧ فانخفض عدد الاعضاء الدائمين الى ثلاثة . وفى سنة ١٩٣٦ وافقت الجمعية العامة على رفع عدد الاعضاء غير الدائمين من ٩ الى ١١ ، وبذلك اصبح عدد أعضاء المجلس خمسة عشر ، وفى سنة ١٩٣٩ فصل الاتحاد السوفيتى من العصبة ، فلم يبق من الاعضاء الدائمين غير فرنسا وانجلترا .

وقد تكون تلك العقوبات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية كقطع العلاقات الدبلوماسية أو فصل الدولة من العصبة . ومن اختصاصات المجلس أيضا الاشراف على تعيين موظفى الامانة العامة ووضع تفاصيل نظام الانتداب على البلاد غير المستقلة .

(جـ) الامانة العامة لعصبة الامم : الامانة العامة هى الاداة الادارية الدائمة لعصبة الامم ، وكان مقرها مدينة جنيف ، وتنقسم الى خمس عشرة ادارة ، وتسعة اقسام داخلية ، وبلغ مجموع موظفيها سنة ١٩٣٩ نحو ثمانمائة ، وهم من رعايا خمسين دولة ، وعلى رأسهم جميعا الامين العام (١٣١) . وكان موظفو عصبة الامم ثلاث فئات : كبار الموظفين ، والموظفون الدوليون ، والكتبة والموظفون المؤقتون ، وموظفو الفئتين الاوليين كانت لهم حصانات وامتيازات خاصة ، ولهم حق التظلم أمام مجلس العصبة اذا وقع عليهم ظلم ، وابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٧ صار لهم حق مقاضاة العصبة أمام محكمة ادارية خاصة .

والامانة العامة هى الصلة بين المجلس والجمعية العمومية ، وعليها جمع المعلومات والمستندات والاحصاءات وتنظيمها وتوزيعها ، وذلك ليتسنى المجلس وللجمعية العمومية معرفة حقائق الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وبجانب ذلك تقوم الامانة بوظيفة سكرتيرية المجلس والجمعية العمومية حين الانعقاد ، وتعمل على تنفيذ ما يتخذان من قرارات ، كما تتولى تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها بناء على أحكام المادة ١٨ من العهد .

وكانت مصاريف الامانة العامة موزعة على الاعضاء بنسبة تحددها الجمعية العمومية على اساس معايير اقتصادية ومالية تتقبل التغيير بناء على امكانيات كل دولة (١٣٢) . وكان اقرار الميزانية من اختصاص الجمعية العمومية ، وهى خاضعة لقواعد القانون المالى ، وعليه فهذه الميزانية سنوية ، وعلانية ، وتتكون من ابواب محددة ، وفيما بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٢ ارتفعت الميزانية من ١٣ مليون فرنك سويسرى الى ٣٣ مليونا وظلت

---

(١٣١) كان اول امين عام لها هو سير اريك دروموند الانجليزى . وقد عين بموجب نص خاص ملحق بعهد عصبة الامم ، ثم استقال فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ ، فحل محله ابتداء من اول يولية سنة ١٩٣٢ مسيو افينول الفرنسى الذى استقال فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٠ ، وحل محله ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٤٠ مستر لستر .

(١٣٢) كان تقدير انصبة الدول الاعضاء سنة ١٩٣٩ كما يلى : انجلترا ١٨٠ ــ الاتحاد السوفيتى ٩٤ ــ فرنسا ٨٠ ــ الصين ٤٢ ــ بولونيا ٣٢ ... الخ ، على أن مجموع الانصبة هو ٩١٧ .

ثابتة على هذا الرقم الى سنة ١٩٣٩ ، وأخذت بعدئذ تضمحل بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية فانخفضت الى نحو النصف .

(د) محكمة العدل الدولية الدائمة : نشأت محكمة العدل الدولية الدائمة بعد قيام عصبة الامم بنحو سنتين (١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠) . وكان الهدف من انشائها ان تكون دائمة بالمعنى الصحيح ، وان تفصل فى المنازعات التى تقع بين الدول بغية الوصول الى الاستقرار فى تحقيق العدالة الدولية . وكان مقر هذه المحكمة فى مدينة لاهاى بهولندة ، وعدد القضاة بها خمسة عشر قاضيا من مختلف الجنسيات ينتخبون بمعرفة مجلس العصبة والجمعية العامة لمدة تسع سنوات .

وكان لها ولاية اختيارية ، بمعنى أن الدول حرة فى الالتجاء اليها او عدم الالتجاء ، وبهذا تختلف ولايتها عن ولاية القضاء الوطنى ، الا ان ولايتها فى بعض الحالات تكون اجبارية . وكان لها اختصاص استشارى ، وهو تقديم الفتوى والتفسيرات القانونية لعصبة الامم . وكان نشاطها واضحا فيما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٤٠ اذ اصدرت ٨٨ قرارا من بينها ٢٧ حكما قضائيا ، ولكن باستثناء قضية القروض البرازيلية (التى صدر الحكم فيها فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٩) كان المتنازعون امامها دولا أوربية حتى وصف بأنها « اوربية اكثر مما هى دولية » وهو الوصف الذى وصفت به العصبة كما سنرى فيما يلى من هذا المبحث .

(هـ) سياسة عصبة الامم : وتتلخص سياسة عصبة الامم ، كما وضحها عهد العصبة فى مقدمته ، فى امرين : الاول هو استتباب السلام العالمى ومنع الحرب ، والثانى توثيق التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والمالية والصحية والاجتماعية والفكرية ، وكان للعصبة الى جانب ذلك بعض مهام ادارية عهد بها اليها وفقا لاحكام معاهدات الصلح ، منها الاشراف على ادارة حوض السار عن طريق قومسيون خاص (١٣٣) ومنها ادارة مدينة دانتزج (١٣٤) .

وتتوصل العصبه الى تحقيق غرضها الاول ، وهو منع الحرب والمحافظة على السلام العالمى ، بالوسائل التالية :

١ — فض المنازعات بالطرق السلمية .

---

(١٣٣) وقد تم هذا الاشراف فى يناير سنة ١٩٣٥ على اثر استفتاء ايد عودة الاقليم الى المانيا .

(١٣٤) قد انتهت هذه الادارة فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين دخلت الجيوش الالمانية هذه المدينة الحرة .

٢ ـ الضمان الجماعي .

٣ ـ العقوبات .

٤ ـ خفض التسلح .

٥ ـ علانية المعاهدات واعادة النظر فيها .

اولا ـ فض المنازعات بالطرق السلمية : فرض عهد العصبة على الدول الاعضاء أن تعرض على التحكيم او القضاء الدولي أو مجلس العصبة أو الجمعية العامة كل نزاع يقوم بينها ، ويخشى ان يهدد السلام . وحظر عليها الالتجاء الى الحرب قبل استنفاذ هذه الوسائل السلمية .

ثانيا ـ الضمان الجماعي : نصت المادة العاشرة من العهد انه على كل دولة عضو في العصبة احترام وضمان سلامة اقاليم الدول الاعضاء واستقلالها السياسي ضد اي اعتداء خارجي ، فاذا وقع اعتداء يقرر المجلس التدابير التي يجب اتخاذها لمساعدة الدولة المعتدى عليها ، ولمعاقبة المعتدى ، وقد اثبتت الظروف أن هذا الالتزام ظل في الواقع نظريا عندما اعتدت اليابان على الصين ، وعندما اعتدت ايطاليا على الحبشة ، وعندما اعتدت روسيا على فنلندا ، ففي هذه الحالات كلها لم يستطع المجلس اتخاذ التدابير الفعالة لدفع هذه الاعتداءات .

ثالثا ـ العقوبات : نصت المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة انه اذا خالفت احدى الدول احكام العهد ولجأت الى الحرب اعتبرت كأنها قامت بعمل عدائي ضد اعضاء العصبة جميعا ، وجاز أن توقع عليها عقوبات . والعقوبات ألتى يمكن أن توقع على الدولة المخلة بالتزامات العصبة ثلاث :

١ ـ العقوبات الاقتصادية : وتتضمن قطع كل علاقة تجارية أو مالية مع الدولة المخلة بالالتزامات ، وكذا منع كل اتصال مالي او تجاري مع رعاياها . وقد طبقت هذه العقوبات ضد ايطاليا عند اعتدائها على الامبراطورية الاثيوبية سنة ١٩٣٦ .

٢ ـ العقوبات العسكرية : وهي من اختصاص مجلس العصبة الذي يشير على الحكومات المختلفة التي يهمها هذا الاعتداء بما يجب تقديمه من القوات البرية والبحرية والجوية الكافية لحمل الدولة المخلة على احترام تعهداتها ، ولم يلجا المجلس الى هذه العقوبات طوال مدة قيام العصبة .

٢ ـ العقوبات السياسية : ومن اهمها طرد الدولة العضو التى تخل باحد الالتزامات المنصوص عليها فى العهد ، وقد قرر المجلس فعلا سنة ١٩٣٩ طرد روسيا من العصبة ، على اثر اعتدائها على فنلندا ، ومنها ايضا قطع العلاقات الدبلوماسية ، ولكن لم يلجا المجلس الى هذه العقوبة الاخيرة .

رابعا ـ خفض التسلح : قررت المادة الثامنة من العهد تخفيض تسلح الدول الاعضاء الى الحد الذى يتفق مع مقتضيات امنها الداخلى ، وتنفيذ التزاماتها الدولية التى قد يفرضها عليها مجلس العصبة فى اتخاذ عقوبات عسكرية . وكان مجلس العصبة هو المختص اصلا بتطبيق هذا المبدا بالتعاون مع لجنة دائمة مكونة من ضباط يمثلون القوات البرية والجوية والبحرية لجميع الدول الاعضاء فى المجلس ، وكانت وظيفة هذه اللجنة فحص القوات الحربية للدول المنضمة الى العصبة ، ودراسة التدابير اللازمة لتخفيض تسليح هذه الدول مع مراعاة مركزها الجغرافى وظروفها الخاصة ، ثم تعرض اللجنة مشروعاتها على المجلس الذى يعرضها بدوره على حكومات الدول كل فيما يخصها لاقرارها ، فاذا اقرتها فلا يجوز لها ان تتعداها الا بموافقة المجلس . واجتمع مؤتمر لنزع السلاح فى فبراير سنة ١٩٣٢ لدراسة الموضوع ، وعلى اثر منازعات لا داعى لذكرها انسحبت المانيا من المؤتمر ، ثم من العصبة ، واخفق المؤتمر ، بل اخفقت كافة المحاولات التى بذلت فيما بعد لتخفيض التسلح .

خامسا ـ علانية المعاهدات واعادة النظر فيها : نصت المادة ١٨ من العهد على وجوب تسجيل المعاهدات الدولية لدى الامانة العامة لعصبة الامم ، وترتب على عدم التسجيل بطلان المعاهدات ، وكان الغرض من ذلك القضاء على المعاهدات السرية التى قد تهدد السلام والامن الدوليين . ونصت المادة ١٩ من العهد على حق الجمعية العامة فى ان تدعو الدول من آن الى آخر ، لاعادة النظر فى المعاهدة التى اصبحت غير صالحة للتطبيق وقد تقدمت بوليفيا الى الجمعية العامة بطلب اعادة النظر فى المعاهدات التى كانت منعقدة بينها وبين شيلى ، وكذلك تقدمت الصين بطلب اعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة المبرمة بينها وبين الدول الاوربية ، ولكن تهربت الجمعية العامة من اداء تلك الوظيفة الجوهرية ، وحكمت بذلك على احكام المادة ١٩ بالموت .

وكان توثيق التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الهدف الثانى لعصبة الامم ، وقد اقتضى ذلك انشاء هيئات

فنية تابعة للعصبة ، نذكر منها : هيئة الشئون الاقتصادية والمالية ، وهيئة الشئون الصحية ، وهيئة المواصلات ، ولجنة تقنين القانون الدولى .

د — اخفاق العصبة واسبابه :

انتهى أمر عصبة الامم بالاخفاق ، وتم الغاؤها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفيما بين ٨ و ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٦ عقدت بعض الدول الاعضاء اجتماعا للجمعية العمومية ، وكان هذا الاجتماع هو الدورة الحادية والعشرين والاخيرة للجمعية ، وكان الغرض منه اتخاذ القرارات اللازمة لتصفيتها وتسليم ممتلكاتها للهيئة الجديدة التى حلت محلها ، وهى هيئة الامم المتحدة (١٣٥) . ويرجع ما اصيبت به العصبة من اخفاق الى جملة اعتبارات سياسية ، وقانونية ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا — عدم انضمام جميع الدول الكبرى الى العصبة : اريد للعصبة أن تكون عالمية تشمل كافة دول العالم ، وبخاصة الدول الكبرى ، غير أن اكثرها لم يشترك فيها ، فقد رفضت الولايات المتحدة أن تنضم اليها منذ بدايتها ، ولم تدع روسيا السوفيتية للاشتراك فيها ، وبذلك فان اكبر دولتين فى العالم لم تشتركا فى العصبة منذ نشأتها وكثيرا من الدول الكبرى التى اشتركت فى العصبة بدأت تنسحب منها ، كما فعلت اليابان سنة ١٩٣٢ ، والمانيا سنة ١٩٣٣ ، وايطاليا سنة ١٩٣٧ .

ثانيا — اوربية العصبة : ابتعاد الولايات المتحدة عن الاشتراك فى العصبة واشتراك الاتحاد السوفيتى فيها زمنا لم يتجاوز خمس سنوات ، وانسحاب اليابان منها سنة ١٩٣٢ ، ثم انسحاب بعض الجمهوريات الامريكية ، واعتزال البعض الآخر ، كل ذلك جعل العصبة نقابة اوربية اكثر مما هى تنظيم دولى عالمى ، كما جعل نشاطها يدور حول سياسة اقليمية قصيرة المدى ، بدلا من أن يكون محور نشاطها العالم اجمع ووحدته .

---

(١٣٥) وقد قدرت ممتلكاتها من مبان ومكتبات ووثائق بما يعادل نحو خمسة ملايين من الجنيهات المصريه ، وتم تسليم هذه الممتلكات للامم المتحدة ، وسجل هذا التسليم فى عدة اتفاقات ابرمت فى مدينة جنيف فى ١٩ ابريل ، و ١٩ يوليه ، واول اغسطس ١٩٤٦ . ولم تعتبر العصبة ملغاة من الوجهة القانونية الا فى ٣١ يوليه سنة ١٩٤٧ حين أنهى مكتب التصفية حساباتها .

ثالثا — العصبة وليدة معاهدة فرساى : من عوامل فشل العصبة ، فى راى بعض الفقهاء ، أن العهد الذى وضع باعتباره دستورا لها جاء مندمجا فى نصوص معاهدة فرساى ، وبذلك اختلطت معاهدة الصلح — التى هى مجرد تسوية سياسية يفرضها المنتصر على المنهزم فرضا ويمليها عليه املاء — مع هذا العهد الذى يعتبر دستورا هدفه اقامة هيئة عالمية تكفل التعاون الودى بين مختلف الدول ، دون تفرقة بين غالب ومغلوب ، أو منتصر ومهزوم (١٣٦) .

رابعا — مركزية عصبة الامم : اخذت عصبة الامم بنظام المركزية الجامد ، اى أنها حصرت كافة السلطات والاختصاصات فى شخص معنوى واحد ، وهو العصبة نفسها ، دون مشاركة من تنظيمات دولية أخرى اقليمية كانت أو فنية ، وقد اخذت العصبة بهذا النظام المركزى ، لا تبغى منه توحيدا لاساليب الحكم فى العالم ، ولا تعزيزا لهيبة السلطة العامة ، وانما لتتفادى المخالفات والتكتلات التى قد تنشأ خارج نطاقها ، وقد تكون خطرا على كيانها .

وتبدو مركزية العصبة واضحة فى كافة المشروعات التى اشرفت عليها لاستتباب السلام العالمى ، فالضمان الجماعى قام على نمط دولى عام شامل ، والتحكيم قصد به أن يكون اجباريا ملزما لكافة دول العالم ، ومسألة نزع السلاح درست على نمط عالمى . وقد يكون غرضها من تلك المشروعات تحقيق فكرة العالمية ، الا ان مجمل تصرفاتها يدل على أن الباعث الحقيقى لم يكن مجرد العالمية ، وانما هو الرغبة فى تركيز السلطة فى يديها .

وقد بذلت عدة محاولات لهدم هذا الطابع المركزى الجامد الذى اصطبغت به العصبة منذ تكوينها ، وظهرت تلك المحاولات فى ميدان الضمان الجماعى ، وفى باب التحكيم وفض المنازعات بالطرق السلمية وفى قضية نزع السلاح ، بل لقد تلاقت تلك المحاولات وتبلورت فى التنظيمات

---

(١٣٦) عبر كاتب المانى عن هذا الشعور بقوله : « فى تلك الايام المظلمة من خريف عام ١٩١٨ كان الشعب الالمانى ينظر الى كلمة « العصبة » على انها امل عظيم ، ووعد كبير . لقد القى رجالنا اسلحتهم وجاء قيام نظام عالمى جديد لا يكون فيه منتصر ولا مهزوم ، ولا خصم ولا تعويضات ، فما لبثت الايام ان اثبتت كيف كانت الامال سرابا خداعا ، واحتوت وثيقة واحدة على معاهدة فرساى وعهد العصبة ، وكانت الدول المرتبطة بفرساى هى بعينها دول العصبة ، وجعلت العصبة فى كثير من الحالات مجرد اداة لتنفيذ معاهدة فرساى ، وبدا كان القصد من معظم نصوص العهد هو ابقاء الحالة الراهنة كما قررتها المعاهدة .. هذه العلاقة بين فرساى وجنيف لم ترفع فرساى الى مستوى جنيف بل هبطت بجنيف الى مستوى فرساى » .

الاقليمية التى قامت على احكام المـــادة ٢١ من عهـد عصبة الامم ، واهتدى الفقهـاء الى وضـع تلك التنظيمات فى صـورة جديدة تميزها على المحالفات والتكتلات ، ولتتمكن العصـبة من ان تستفيد من اللامركزية . غير ان تلك المحاولات التى ارادهـا مصلحو العصـبة ظلت نظرية اكثر ممـا هى عمليـة ، وظل الطابع المركزى مسيطرا على العصبة ، فـلا هى استفادت من قيـام تلك التنظيمـات الاقليمية لتقوية مركزها ، ولا هى استطاعت ان تمنـع قيامها لتتمشى مع مبادئها الاصـلية التى تضمنتهـا النقطة الاولى من مبـادىء الرئيس ولسـن التى تقضى بمنـع المحـالفات حتى لا تبقى الا محـالفة عالمية واحـدة هى عصبة الامم .

خامسا — عيـوب فى دستور العصبة : انقسم الفقهـاء حيال عهـد عصبة الامم فريقين : فـريق راى ان دسـتور العصبة كان ناقصا يفتقـر الى اداة تنفيذية ، وفريق آخـر راى انه كان يتضمن التزامات اكثر ممـا يجب واكثر ممـا تتحمله طاقة المجتمع الدولى وتضامنه السـياسى .

اما اصحاب الراى الاول فقالوا ان عـدم انشاء هيئة تنفيذية قائمـة بنفسها ، مستقلة عن الدول التى تتالف منهـا العصبة ، جعـل منهـا جمعية تنسيق يبعـدها كثيرا عن كونها جمعيـة عمل واخضـاع ، واخذوا ايضـا على عهـد العصبة نظـام التصويت داخل هيئـاته العـاملة المختلفـة ، فاشتراط الاجمـاع لاصـدار القرارات كان يؤدى غالبـا الى استحالة صـدور هذه القرارات لو كان لاصـغر دولة ، مصلحـة فى تعطيلها ، اذ تمتنع عن التصويت او تصـوت ضـد القرار ، فتقضى بذلك على الاجمـاع . ومما اخـذ على العهـد ايضـا انه لم يحرم الحرب تحريما قاطعا بل انه اباحهـا احيانا ، وانه لم يفرض التحكيم بصـفة الزامية ، وانه لم ينشىء قوة عسكرية تتكفـل بتنفيذ القرارات وعقاب المخالفين لهـا ، وانه ابـاح لاى دولة ان تنسـحب من العصبة متى شـاءت ، اذ لم يضع للانسحاب سوى قيود واهيـة ، وبالاجمال ففى راى هذا الفريق من الفقهـاء انه كان يجـب ان يكون العهـد دسـتورا اتحـاديا يجمـع شمل دول العـالم ، وليس تحالفـا بـين بعض الحكومات المنتصرة فحسب .

وقد نسى اصحاب هذا الراى ان المجتمـع الدولى ، والـراى العـام العـالمى لم يكن كل منهما مهيأ ولا مستعدا لقبول مبـدا الحكومة العـالمية بـل ولا اى تنظـيم يمكن ان يؤدى الى تكوينهـا ؛ لان ظهـور الدول الجديدة التى تكونت على اثر هزيمة الامبراطوريات النمسـاوية المجرية والعثمانية والروسـية زاد من عـدد انصـار القومية المتطرفة التى تضع سيادتهـا فوق كل اعتبـار آخـر ، والتى تميل الى الوطنية ميـلا يطغى على فكرة الدولية التى ينادى بهـا دعـاة الحكومة العالمية .

ان الدعاة الى الحكومة العالمية ، او التنظيم الدولى الاتحادى ، لم يكن لهم فى واقع الامر اى سند من الراى العام فى بلادهم نفسها ، واوضح دليل على ذلك هو فشل الرئيس ولسن الداعية الاول الى عصبة الامم ، اذ قد تخلى عنه الشعب الامريكى بسبب احتضانه لهذه العصبة ، ولم يستطع ان يحمل دولته على الانضمام اليها ، فالشعب الامريكى والشعب الانجليزى وكثير غيرهما من الشعوب الاوربية كانت تبدو راغبة فى السلام مؤمنة به ، الا انها لم تكن مستعدة لان تضحى فى سبيله باى جزء من سيادتها القومية . والحق ان نصوص دستور عصبة الامم كانت تتضمن المرونة التى تجعلها صالحة لتمكين العصبة من الاتجاه رويدا رويدا الى الاتحاد العالمى المنشود ، غير انها لم تجد سندا من الحكومات ولا من الشعوب يعينها على تحقيق هذا الهدف السامى .

وهناك فريق من الفقهاء يرى غير ذلك ، ويقول انه من بين الاعتبارات القانونية التى ادت الى فشل عصبة الامم ان دستورها الاساسى كان يتضمن التزامات واعباء ضخمة تابى ان تضطلع بها اكثر الدول ، سواء اكانت من الدول التى ظفرت حديثا بسيادتها التامة ، ام كانت متمتعة بتلك السيادة من زمن بعيد ، فكان مثلا يشير الى ضمان جماعى خيالى بموجبه تلتزم كافة دول العصبة ان تتضمن استقلال الدول الاخرى وسلامة وحدتها الاقليمية ، فاذا وقع عدوان على احدى جمهوريات امريكا الوسطى ، او افغانستان مثلا ، كان من الواجب على كافة دول العالم ان تبادر الى مساعدة المعتدى عليه عسكريا واقتصاديا ، ولا شك ان هذا تكليف يصعب تنفيذه عمليا ، وبخاصة على الدول المتوسطة والدول الصغيرة ، وهى التى تكون الاغلبية فى العصبة ، فهى غير قادرة على التنفيذ ، وشعوبها لا تقبل تنفيذه ، واما الدول الكبرى فقد تجد معارضة من شعوبها ، وقد تابى ان تحمل العبء وحدها ، يضاف الى ذلك ان هذا الضمان قد يغرى الدول الصغيرة فتستند عليه وتهمل امر العناية بالتسلح ، وابرام المعاهدات الدفاعية ، وتدعيم المحالفات القائمة ، ويترتب على ذلك ان تضعف فتصبح فريسة سهلة لكل دولة قوية تريد العدوان عليها . واخذوا ايضا على هذا الضمان الجماعي انه قد شل نشاط العصبة كله ، فبدل ان تتجه الى انماء التعاون الدولى ، وتبحث عن وسائل تقرب بها بين مختلف الدول ، اتجهت نحو تحقيق هذا الضمان الخيالى العسير المنال ، وذهبت كل مجهوداتها فى سبيله دون جدوى .

وراى هؤلاء النقاد يتلخص بوجه عام فى انه لو خففت الالتزامات التى فرضت على اعضاء العصبة ، ولو خففت الاعباء التى الزمتهم بحملها عضويتهم فيها ، وبخاصة ما تضمنته المادة العاشرة

(الضمان الجماعى) والمادة السادسة عشرة (العقوبات) ، لتمكنت دول العالم كافة من الانضمام الى العصبة ، ولاصبحت عالمية منذ بدئها ، ولصار لها قوة معنوية وادبية بجعلها ذات سلطة أنفع للعالم من تلك التى منحتها لنفسها عن طريق اعباء كثيرة والتزامات ضخمة ثبت عجزها عن تحملها وعن تنفيذها .

والحق أن هذه الانتقادات مبالغ فيها ، وكان صدورها اول ما صدرت من الحزب الجمهورى الامريكى المنافس للرئيس ولسن ، فهى اذن تقوم على أسباب تتعلق بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة اكثر مما تتعلق بدستور العصبة . وقد وجهت الى عهد عصبة الامم هذه الانتقادات نفسها من الدول ذات المطامع الاستعمارية : كاليابان ، وايطاليا ، والمانيا ، اذ كانت عصبة الامم ، وما اشتمل عليه عهدها من ضمان جماعى ، حائلا دون تحقيق اهداف مثل هذه الدول . ونخلص من ذلك الى أن الغايات الخفية التى كان يهدف اليها هذا الفريق من النقاد انتقد من قيمة نقدها .

هذا عرض وجيز للآراء المختلفة التى ابداها الفقهاء فى نقد دستور عصبة الامم ، والحق أن هذا الدستور ، مهما تكن عيوبه ، لم يكن وحده سببا لاخفاق العصبة ، فليست العبرة بالمواثيق ، وانما العبرة فى طريقة تنفيذها وفيما تبديه الدول المنفذه من نيات حسنة .

سادسا ـ عيوب متصلة بنشاط العصبة : يرى بعض النقاد أن الاعتبارات التى كان لها شأن فى اخفاق العصبة كثيرة ، منها أن اكثر موظفيها كانوا متأثرين بالعاطفة الوطنية اكثر من تأثرهم بالاعتبارات الدولية ، وان الاجراءات كانت معقدة اكبر تعقد ، فلقد كان كبار موظفى العصبة من جنسيات الدول الكبرى فى العصبة ، وبخاصة من فرنسا وانجلترا ، فكانوا يجعلون ولاءهم لدولهم اهم من ولائهم للعصبة ، فيوجهون اعمالها توجيها يحقق مصالح دولهم ، ومما كان يسهل لهم تحقيق اغراضهم ومآرب دولهم تعقد اجراءات العصبة ، وتمسك ممثلى الدول الاعضاء بشكلية النصوص دون روحها ، فقد يطيلون المناقشات فى تفسير احدى المواد ، او فى اعداد قرار من القرارات ، فكانت معارك النصوص ـ على حد تعبير بعض النقاد ـ تستنفد مجهود ممثلى الدول فى جنيف ، وتمكن الاداريين من انجاح سياسة دولهم .

تلك هى بعض الاسباب التى اعتبرت من دواعى اخفاق عصبة الامم . وسواء سلمنا بها او اخذنا بآراء المدافعين عن العصبة ، فانهما بمثابة خطوة نحو المنظمة الجديدة التى قامت على انقاضها ، وهى هيئة الامم المتحدة . فهل تكون تلك الهيئة الجديدة أسعد حالا واحسن مآلا من سابقتها ، أم تتورط

فى الاخطاء التى وقعت فيها سابقتها ؟ هذا ما سنتناول بحثه ودراسته فى المبحث الثانى من هذا الفصل (١٣٧) .

المبحث الثانى

الامم المتحدة والحرب الباردة

١ — مؤتمرات الحلفاء ونشاة الامم المتحدة :

تؤثر الحرب فى تفكير الساسة تاثيرا يختلف باختلاف الدول التى ينتمون اليها ، والصفة الغالبة على سياسة الامم المشتركة فى الحروب والمكتوية بنارها ان ينحصر تفكيرهم فى ابتكار الوسائل التى تكفل لبلادهم النصر ، وتضمن لهم التفوق على العدو ، اما الساسة الذين لا تكون بلادهم مسرحا للقتال ، ولكنهم يشهدونه عن كثب ، فان تفكيرهم ينصرف الى البحث عن وسائل تكفل تخفيف ويلات الحرب ، ووسائل تكفل علاج المشاكل المتولدة منها ، وتضمن عدم تكرارها باعتبارها ماساة يصيب شرها الغالب والمغلوب على السواء ، ولا يسلم منه من لم يشترك فيها . ومن الوسائل التى فكر فيها ساسة الامم التى لم تشترك فى الحرب مسالة اقامة تنظيم دولى يجعل السلام والطمانينة يحلان محل التخريب والتدمير .

والولايات المتحدة لم تشترك فى الحرب العالمية الثانية الا متاخرة ، لذلك كان ساستها من اوائل المفكرين فى دراسة مشاكل ما بعد هذه الحرب ، ومن اوائل المفكرين فى اقامة تنظيم دولى جديد ينهض بما كانت تنهض به عصبة الامم من قبل ، فمنذ اعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على المانيا اعلن الرئيس روزفلت أن الولايات المتحدة ترى من واجبها أن تقوم بدور هام فى المستقبل ، وهو محاولة اقامة سلام يعم الانسانية ، ويحول بين الدول وبين استعمال القوة فى علاقاتها بعضها ببعض . وفى ديسمبر سنة ١٩٣٩ شكل وزير خارجية الولايات المتحدة مستر كوردل هول لجنة وكل اليها امر دراسة شئون ما بعد الحرب ، وما لبثت هذه اللجنة أن تطورت فصارت قسما قائما بنفسه يضم كبار موظفى وزارة الخارجية فى الولايات المتحدة .

---

(١٣٧) يقول الاستاذ وليم رابلر عميد جامعة جنيف : « سواء سالنا اصدقاء العصبة او خصومها ، وسواء سالنا ساسة اوربا او الاغلبية العظمى من المحكومين فى العالم ، وسواء استطلعنا راى المؤرخ السياسى او الفقيه الدولى ، فالجواب واحد ، وهو ان العصبة بخيرها وشرها ، وكممثل اعلى وتنظيم ، اصبحت عاملا له مغزى ممتاز فى الشئون الانسانية . فقد صارت فى كل مكان موضع الخلاف السياسى ، سواء فى الدول التى انضمت اليها او التى ظلت بمنأى عنها ، وفى كل مكان كان لها اثر فى سياسة الاحزاب والحكومات ، وقد حلت بعض الخلافات الدولية التى لولاها لظلت دون تسوية ، وولدت منازعات دولية لولا وجودها لما نشات » .

وحين ظهرت بوادر انتهاء الحرب حذت دول كثيرة حذو الولايات المتحدة ، فتألفت في انجلترا لجنة تولى رياستها مستر « لاو » وزير الدولة ، وكانت مهمتها دراسة المشروعات المتعلقة بالتنظيم الدولى الجديد ، وكذلك تألفت لجنة مماثلة في الاتحاد السوفيتي (١٣٨) . ولم تكن الجهود التى تبذلها مختلف الدول تسير على وتيرة واحدة ، بل كانت أحيانا تعمل فى خفاء ، فلا يكاد يعلم ما يدور فيها الا المختصون ، واحيانا كانت تعمل سافرة وفى علانية لتكون وسيلة من وسائل الدعاية .

وفيما يلى عرض لهذه المراحل :

فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ ، وبينما كانت المانيا تظفر بانتصار تلو انتصار ، اجتمع الرئيس روزفلت ومستر تشرشل على ظهر البارجة « برنس أوف ويلز » واصدرا بيانا رسميا عرف باسم « تصريح الاطلنطى » . وقد جاء فى الفقرة الثامنة منه اشارة الى ضرورة اقامة تنظيم دولى جديد بعد انتهاء الاعمال الحربية القائمة .

وحدث بعد ذلك أن قامت اليابان بهجومها المعروف على ميناء بيرل هاربور فى ديسمبر سنة ١٩٤١ ، فنتج عن ذلك دخول الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية ، وقام المسئولون فى وزارة الخارجية الامريكية باصدار تصريح أطلق عليه اسم « تصريح الامم المتحدة » ، وصدر فى قالب اتفاق دولى يتضمن امورا هامة ، منها الاعتراف بمبادىء واهداف تصريح الاطلنطى ، والقضاء على الديكتاتوريات ، واقامة منظمة دولية جديدة ترمى الى استتباب السلام والامن الدوليين .

وعلى اثر هذه الخطوة تكونت لجنة برياسة مستر كوردل هول ، واجتمعت اول مرة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكان من مبادئها قصر اعمالها على مشكلات ما بعد الحرب . ومن العقبات التى اعترضت طريق اللجنة بادىء الامر النقاش الذى دار حول العلاقات الدولية فيما بعد الحرب ، انتظم على اساس دولى عالمى ، ام على اساس دولى اقليمى ، وبمعنى آخر هل يتولى الاشراف على العلاقات الدولية تنظيم دولى واحد ، أم عدة تنظيمات اقليمية .

وكان الرئيس روزفلت ومستر تشرشل يؤيدان وجهة النظر الثانية ، وقد سجل مستر تشرشل آراءه فى رسالة اقترح فيها تقسيم العالم الى ثلاث

---

(١٣٨) وقد سلكت مصر ايضا هذا المسلك ، فانشأت « وكالة شئون ما بعد الحرب » ، وكانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء .

كتل (١٣٩) . وكان من آرائه أن دور التنظيم الدولي العام في حفظ السلام والامن سيكون ثانويا بالنسبة للدور الجوهري الذي تقوم به الكتل الاقليمية الثلاث . اما الرئيس روزفلت فانه يؤيد النزعة الاقليمية التي نادى بها المستر تشرشل ، ولكنه يرى ان المحافظة على السلام والامن يجب ان تكون من اختصاص التنظيم الدولي العام ، اى من اختصاص الدول الاربع الكبرى . وبقية دول العالم بما فيها فرنسا تجرد من السلاح ، ويدل ذلك على ان الرئيس روزفلت كان متفائلا يعتقد ان التحالف العسكري القائم اثناء الحرب سيبقى قائما بعدها ، وكما انه توقع انتصار هذا التحالف في الحرب ، فكذلك كان يرجو له الانتصار في معركة السلام (١٤٠) .

ولم تجد هذه النزعة الاقليمية قبولا عند لجنة شئون ما بعد الحرب ، وأخذت تحاول اقناع الرئيس روزفلت والمسئولين من الانجليز بضرورة اقامة تنظيم دولي عالمي . ومن الحجج التي قدمتها للاقناع بوجهة نظرها ، اولا : انها لا تنكر صلاحية التنظيمات الاقليمية لفض المنازعات التي قد تقع بين اعضائها ، غير انها ترى انه لا جدوى من هذه التنظيمات ما لم يوجد تنظيم عالمي اعلى مرتبة منها يستطيع الاشراف عليها وتنسيق الاعمال بينها . ثانيا : ترى اللجنة ان اى تنظيم عالمي مهما كان قويا يعجز عن الاشراف على ثلاث كتل اقليمية ، ولا يستطيع فض المنازعات التي لا بد أن تقع بينها . بخلاف ما اذا كان هذا التنظيم نفسه يشرف على خمسين دولة غير مرتبطة فيما بينها بتنظيمات اقليمية ، لان قوته تمكنه من السيطرة على كل دولة منفردة تتمرد على نظامه . ثالثا : تنظيم العالم اقتصاديا واجتماعيا بواسطة وكالات فنية مستقلة بعضها عن بعض لا يتم الا بقيام تنظيم دولي عام يكفل تنسيق

---

(١٣٩) أولها الكتلة الاوربية ، وتكون لها حكومة اتحادية تقوم على مبادىء عصبة الامم . ويكون لها جيش موحد ومحكمة عدل دولية ، ومن أهدافها الرئيسية مواجهة كل اعتداء يصدر من المانيا في المستقبل ، ويكون من اعضائها الى جانب الدول الاوربية دول الشرق الاوسط والولايات المتحدة . والكتلة الثانية الامريكية ، وتشمل الاحدى وعشرين جمهورية امريكية مضافة الى كندا ، وبهذا يكون الكومنولث البريطاني ممثلا فيها . أما الكتلة الثالثة فهى الكتلة الشرقية ، وتشمل الدول الاسيوية ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي . وفوق هذا يرمى المشروع الى انشاء تنظيم دولي عام مكون من الاتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، ومن الصين اذا رأت الولايات المتحدة ضرورة ضمها ، ويضاف الى هذه الدول مجموعة اخرى من الدول تنتخب لمدة مؤقتة .

(١٤٠) وكان من رأى الرئيس روزفلت ايضا ان تدعيم السلم يقتضى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وذلك عن طريق انشاء وكالات فنية خاصة مستقلة بعضها عن بعض وليس لها علاقة بالكتل الاقليمية او التنظيم الدولي ، فكل منها لها دور تؤديه في ميدانها الخاص .

اعمالها . ويجنبها شر التضارب والتنافس والتطاول (١٤١) . تلك هي بعض الحجج التي قدمتها لجنة شئون ما بعد الحرب لتقنع مؤيدى النزعة الاقليمية بنبذها ، وقد نجحت في مسعاها ، وظهرت آثار هذا النجاح في مؤتمر موسكو (اكتوبر ١٩٤٣) ، فعلى اثر انعقاده تم للنزعة العالمية التغلب نهائيا على النزعة الاقليمية (١٤٢) .

وبعد ذلك نشطت الجهود في شتى البلاد لاعداد العدة لاقامة التنظيم الدولى الجديد ، واذا كانت الاراء متفقة على مبدأ تكوين هذا التنظيم على اساس عالمى الا ان الخلاف كان دائرا حول القواعد التي ينبغى أن يقوم عليها ، والاصول التي يجب ان تراعى في أعماله . وفيما يلى موجز لبعض هذه الآراء :

الراى الاول : هل يقوم التنظيم الدولى الجديد على الاسس نفسها التى قامت عليها عصبة الامم ، أم يقوم على أسس جديدة ؟ وبعبارة اخرى هل تظل عصبة الامم قائمة بعد اصلاح ما بدا من عيوبها ، ام تزول ليقوم على انقاضها تنظيم جديد ؟ وانصار فكرة الاحتفاظ بعصبة الامم يؤيدون وجهة نظرهم بقولهم : انها مؤسسة دامت نحو ربع قرن ، فعرف بذلك ما فيها من مزايا وعيوب ، فهى ولا ريب خير من مؤسسة جديدة لسنا نعرف ما سيحيط بتكوينها من ملابسات ، ثم يقولون أن العصبة اذا كانت قد اخفقت في بعض الميادين فلا شك انها صادفت نجاحا في ميادين اخرى ، فلماذا لا نحتفظ بالهيئات التى ادت وظيفتها بنجاح ، ونستفيد من خبراتها ؟

غير ان هذا الراى لم يصادف قبولا فاستبعد . لان أغلبية الدول لم

---

(١٤١) تدعيما لهذا الراى تقدم اعضاء هذه اللجنة بحجة اخرى تتصل بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة ، وهى انه حين يطلب من الراى العام الامريكى ممثلا فى برلمانه ان يوافق على انضمام بلاده الى اربعة تنظيمات ـ هى : الكتلة الامريكية ، والكتلة الاوربية ، والكتلة الشرقية ، واخيرا التنظيم الدولى العام ـ فان انصار العزلة سيحاربون هذا الوضع وينادون بالحياد او الاكتفاء بالانضمام الى الكتلة الامريكية وحدها ، ويجدون عندئذ تاييدا واسعا من الراى العام ، وفى ماساة معاهدة فرساى عبرة لمن يريدون ان تنضم بلادهم الى اربعة تنظيمات دولية .

(١٤٢) جاء فى التصريح الذى صدر عقب المؤتمر : « ان حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وجمهوريات الاتحاد السوفيتى والصين قد ادركت ضرورة انشاء تنظيم دولى عام فى اقرب وقت ممكن يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين كل الدول المحبة للسلام ، ويكون لجميع تلك الدول صغيرها وكبيرها حق الانضمام اليه للمحافظة على السلام والامن الدوليين » . وجاء فيه ايضا « من اجل المحافظة على السلام والامن الدوليين والعمل على توطيد القانون والنظام ، وقيام الضمان العام ، تتشاور (تلك الحكومات) عند الاقتضاء مع اعضاء اخرين من الامم المتحدة للقيام بعمل مشترك لصلحة الاسرة الدولية » .

ترغب فى العودة الى نظام عصبة الامم ، فالولايات المتحدة لم تشترك فيها من وقت اقامتها ، والاتحاد السوفيتى فصل منها ، وهناك دول كانت قد انسحبت منها ودول اخرى لم تنسحب ، ولكنها اعلنت أن نظام العصبة ضعيف وغير صالح لمعالجة المشكلات الدولية ، وانتصرت تلك الآراء ، وتم الاتفاق على عدم احياء عصبة الامم ، واقامة تنظيم دولى جديد ، وعندئذ اختلفت الآراء فى الاسس التى يجب أن يقوم عليها بناء التنظيم الدولى الجديد .

الرأى الثانى : كان يهدف الى اقامة التنظيم الدولى الجديد على اسس مماثلة لتلك التى قامت عليها منظمة الدول الامريكية (١٤٣) . وقد أخذ على هذا الاقتراح أن الاتحاد الامريكى تنظيم محلى ، فى حين أن التنظيم المزمع اقامته تنظيم دولى عام يشمل جميع دول العالم التى لا تتوافر فيها العناصر الجغرافية والتاريخية التى تتميز بها الدول الاعضاء فى التنظيم الاقليمى . ومن الاسباب التى أدت الى استبعاد هذا الاقتراح ايضا أن نظام الجامعة الامريكية لا يتضمن وسائل خاصة لدفع الاعتداء ، بل كان يعتمد فى حقيقة الامر على أن الولايات المتحدة تطوعت لحمايته بموجب تصريح مونرو ، وعلى صداقة بريطانيا العظمى التى كانت تسيطر على المحيط الاطلسى فى القرن التاسع عشر . وبديهى أن تلك الظروف المختلفة امر ميسور فى النطاق العالمى ، وفى منتصف القرن العشرين .

الرأى الثالث : كان هناك رأى ثالث يدعو اقامة التنظيم الدولى على تحالف عسكرى دائم بين : الاتحاد السوفيتى ، والكومنولث البريطانى . والولايات المتحدة . وعند مناقشة المسائل الآسيوية تدعى الصين للتشاور أما مهمة هذا التحالف فى نظر الدعاة اليه فلا تخرج عن ثلاث مهام :

١ — الاشراف على تنفيذ معاهدات الصلح التى ستفرض على الدول المهزومة . ٢ — الاشراف على الامن الدولى بعد انتهاء الحرب . ٣ — التشاور مع باقى الامم المتحدة اذا وقع اضطراب فى السلم والامن الدوليين .

وانتقد السيد سمنرولز هذا المشروع ، فذكر أنه أغفل أمرين اساسيين أولهما : أن كل تحالف يكون نتيجة لحرب لا يدوم بعد انتهائها ، فالسياسات الوطنية والاطماع تتغير ، والزعماء يتبدلون ، والخصومة والتنافس بين المتحالفين قد يحلان محل الصفاء والتعاون . وثانيهما : ان سائر الدول الاخرى من متوسطة وصغرى أو محايدة لا ترضى أن تخضع لنظام ديكتاتورى تفرضه عليها الدول الاربع الكبرى ، لانها لم تحارب ديكتاتورية المحور لتخضع لديكتاتورية جديدة يمثلها هذا التحالف المقترح .

(١٤٣) انظر المبحث الثانى من الفصل الرابع من هذا الكتاب .

الرأى الرابع : وهو المشروع الــذى تقدمه مستر سمنر ولز ، وزير الخارجية الامريكية ، ويتضمن النقــاط التاليــة : ١ — قيــام مجلس تنفيــذى مؤقــت يكلف باعــداد تنظيم دولى دائم لحفظ السلم والامن الدولى . ٢ — يتــألف المجلس التنفيذى من احــد عشر عضوا ، اربعة منهم يمثلون الــدول العظمى ، واحــد عن كل من : المملكــة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، والولايات المتحــدة الامريكية ، امــا الباقون فتنتخب الــدول الاوربية اثنين منهم ، وتنتخب الدول الامريكية اثنين ايضا ، وواحــد عن كل من : الشرق الاقصى ، ودول الشرق الاوسط ،ودول الكومنولث (١٤٤) .

هــذه خلاصة المشروع الــذى تقدمه مستر سمنر ولز ، ووافقت عليه لجنة شئون مــا بعــد الحرب بعد تعديلات قليلة ، وارسلته معــدلا الى انجلترا والاتحاد السوفيتى فى ١٨ يولية سنة ١٩٤٤ ، واتفقت الــدول الثلاث عــلى عقــد مؤتمر لبحث تفصيلات هــذا المشروع ، وقــد تــم انعقاد هــذا المؤتمر فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٤٤ فى دمبارتن اكس (١٤٥) (احدى ضواحى واشنطن) وكللت بحوث هــذا المؤتمر بالنجاح ، فاتفقت الــدول فى ٧ اكتوبر ســـنة ١٩٤٤ على المقترحات التى عرفــت باسم « مقترحات دمبــ ــارتن اكس » وتتلخص فيمــــا يلى :

اولا — قيــام تنظيم دولى يعرف باسم « الامم المتحــدة » ، يكون من أهدافه حفظ السلم والامن الدولى ، وتحقيق التعاون الــدولى ، ويعمل عــلى تحقيق هــذه الاهــداف وفق المبادىء الآتية : ١ — المساواة بين الدول . ٢ — حسن النية فى تنفيذ الالتزامات الدولية . ٣ — فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ٤ — عــدم استعمال القوة فى العلاقات الدولية . ٥ — الامتناع عن مساعــدة ايــة دولة يتخــذ ازاءها عمل من اعمال القمع .

---

(١٤٤) اختصاصات المجلس التنفيذى تكون اولا : تحــديد الوســائل الواجب اتباعها لفض المنازعات التى قد تقع بعــد اتفــاقات الهدنة ، والتى قد تهدد الســلام . ثانيــا : اذا اخفقت الوســائل السلميــة فى فض النــزاع فانه يجب عــلى المجلس ان يحيــله فــورا الى الهيئــات البوليســية التى تعمل تحت سلطاته . ثالثــا : يتحمــل المجلس مسئولية تعيين شــكل الادارة فى كل اقليم من اقاليــم دول المحــور تحتــله قــوات الامم المتحــدة متى قــررت السلطات الحربية التى احتلت تلك الاقاليم انهــا انتهت من تحقيــق الاهداف العســكرية فيــه . رابعــا : اعــداد مشروع كامل لاقامــة تنظيم دولى دائــم ، واتخــاذ الخطــوات التمهيدية لتحقيــق هــذا الهــدف ، ويكل المجلس أمر هذا المشروع الى الامم المتحدة لتقوم بتنفيذه .

(١٤٥) وسارت المباحثات فى هــذا المؤتمر على مرحلتين : الاولى بين بريطانيــا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . والثــانية بين بريطانيــا والولايات المتحــدة والصــين . والسبب فى ذلك ان وفد الاتحــاد السوفيتى رفض أن يشترك فى مبــاحثات مع وفد الصين ، لان الاتحــاد السوفيتى لم يكن فى حالة حرب مع اليابان .

ثانيا — تنشأ الفروع الآتية للتنظيم الدولى : ١ — جمعية عامة من مندوبى جميع الدول ، وظيفتها النظر فى المبادىء العامة للتعاون فى حفظ السلام . ٢ — مجلس أمن يتألف من الدول العظمى ، وهى : الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، وفرنسا فى الوقت المناسب وستة اعضاء آخرين تنتخبهم الجمعية العمومية ، ويختص هذا المجلس بالنظر فى كل مشكلة دولية يكون استمرارها مهددا للسلم ، وله حق استعمال القوة مع اى دولة تعمل على تهديد السلم . ٣ — محكمة عدل دولية تقام على غرار محكمة العدل الدولية الدائمة التابعة لعصبة الامم ٤ — أمانة عامة تشمل أمينا عاما وعددا من الموظفين .

ثالثا — حتى تتم اقامة التنظيم الدولى الجديد تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح موسكو ، ووقعته بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٤ ، للقيام نيابة عن التنظيم المزمع انشاؤه بالاعمال القهرية التى قد تلزم لحفظ السلام والامن الدولى .

وبعد ذلك اجتمع الزعماء الثلاثة : الرئيس روزفلت ، ومستر تشرشل والماريشال ستالين ، فى ٥ فبراير ١٩٤٥ فى يالتا (مدينة على ساحل البحر الاسود) ، وكان هدفهم من هذا الاجتماع البحث فى ثلاثة موضوعات هامة هى : تنظيم المرحلة الاخيرة من مراحل الحرب ، ثم توزيع مناطق النفوذ بينهم سرا ، ثم بحث ما لم يتم الاتفاق عليه من قرارات دمبارتن اكس الخاصة باقامة تنظيم دولى جديد . وقد اتفقوا على دعوة الحكومات المحبة للسلام ، وهى التى اعلنت الحرب على المحور وقبلت تصريح الامم المتحدة ووقعت عليه قبل اول مارس سنة ١٩٤٥ ، وذلك لحضور مؤتمر سان فرنسسكو لابرام ميثاق التنظيم الجديد .

ثم اجتمعت فى سان فرانسسكو جميع الدول التى وقعت تصريح الامم المتحدة واعلنت الحرب على قوات المحور قبل اول مارس سنة ١٩٤٥ ، وكان عددها خمسين دولة ، من بينها الدول الداعية ، وهى الدول الاربع التى أشتركت فى المؤتمرات السالفة ، والتى وضعت مقترحات دمبارتن اكس ، والدول المدعوة ، وهى التى أعلنت الحرب على المحور كما اسلفنا . وكانت الدول الداعية والمدعوة متساوية من حيث المركز القانونى ، فلكل دولة صوت واحد فى المداولات وقرارات المؤتمر ، ومع ذلك كان للدول الداعية اثر كبير فى توجيه المقترحات ، وادارة المناقشات ، واصدار التوصيات ، وفق رغباتها . ومما ساعدها على ذلك كونها من الدول المنتصرة ، وانها هى التى وضعت الشروط الواجب توافرها فى الدول المدعوة ، كما انها هى التى أعدت

جـــدول اعمال المؤتمر ، والمقترحات المعروضة للبحث ، وقـــد تمت الموافقــــة على جميع مواد الميثـــاق وعــــددها ١١١ مادة فى ٢٦ يونية سنة ١٩٤٥ ، وبذلك اعلن ميلاد ميثاق الامم المتحـــدة (١٤٦) .

٢ ــ قضـــية العضوية فى الامم المتحـــدة :

الـــدول التى وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو كان عـــددها خمسين دولة ، اعتبرت كلهــا اعضاء اصليين فى منظمة الامم المتحـــدة ، وقـــد جـــاء فى الميثاق انه يجوز ان ينضم الى الامم المتحـــدة اعضاء جـــدد ، على ان تتوافر فى كل دولة راغبة فى العضوية شروط معينة (١٤٧) ، وان توافق الجمعية العامة للامم المتحـــدة على هـــذا القبول بنـــاء على توصية من مجلس الامن ، وتصـــدر هذه التوصية بأغلبية سبعة أصوات من احـــد عشر صوتا (عـــدد اعضاء مجلس الامن قبـــل التعديل) ، على أن يكون ضمن هـــذه الاغلبية اصوات الــــــدول الكبرى الخمس .

وعنـــدما تغلغلت الحرب البـــاردة فى الامم المتحـــدة ظهرت لها آثار فى موضوع العضوية فالاتحاد السوفيتى داخل مجلس الامن يقف فى وجـــه كل دولة يرى انها موالية للكتلة الغربية ، مستعينا فى ذلك باستعمال حـــق الاعتراض

---

(١٤٦) فى اليوم الذى تم فيـــه توقيـــع ميثاق الامم المتحـــدة وقعت الدول على اتفـــاق مؤقت يقضى بانشـــاء لجنـــة تحضيرية لاتخـــاذ ما يلزم من اجراءات للاجتماع الاول للهيئـــة الجديدة . واجتمعت تلك اللجنة التحضيرية من ٢٤ نوفمبر الى ٢٣ ديســـمبر ســـنة ١٩٤٥ بمدينـــة لنـــدن . وقررت ان يـــكون مقـــر الامم المتحـــدة فى الولايات المتحـــدة دون تحـــديد بلد معين ودعت الجمعيـــة العـــامة الى عقد اجتمـــاع فى لنـــــدن فى ١٠ ينـــاير ١٩٤٦ ، وقد انعقدت فعـــلا ووافقت عـــلى المشروعات التى تقدمت بهـــا هـــذه اللجنـــة ، وبادرت الى مبـــاشرة وظيفتهـــا الانتخابية ، وتـــم انتخـــاب الاعضاء غير الدائمين بمجلس الامن ، واعضـــاء المجلس الاقتصـــادى والاجتمـــاعى ، وقضاة محكمة العدل الدولية ، كما عينت الامين العام للامم المتحـــــدة . وفى خلال القســـم الثانى من الدورة الاولى كونت مجلس الوصـــاية ، وبذلك تم انشاء جميع فروع الامم المتحـــدة ، واستطاعت ان تبدأ القيام باداء رسالتها المجيدة .

(١٤٧) نصت الفقرة الاولى من المادة الرابعة على هذه الشروط ، وهى : (١) ان يكـــــون طالب الانضـــمام دولة ، وقد اريد بهـــذا استبعاد المســـتعمرات والاقاليم التـــابعة والمنظمـــات الدولية والافراد (ب) ان تـــكون الدولة من الدول المحبـــة للســـلام ، وهـــو شرط سياسى لا يمكن الاتفاق على مدلوله بدقة (جـ) ان تقبـــل الدولة جميـــع الالتـــزامات التى يتضـــمنها الميثـــاق . وهـــذا الشرط قانونى بمقتضـــاه تعلن الدولة انهـــا تقبـــل جميـــع التزامات الميثـــاق ، وتتعهـــد بتنفيذها (د) ان تـــكون الدولة قادرة على تنفيـــذ التـــزامات الميثـــاق ، وقد يـــكون من عدم القـــدرة ضآلة امكانيات الدولة ماديا او عســـكريا كمـــا هو الحال بالنسبة الى امارة موناكو ، او دويـــلة سان مارينو ، وقد يرجـــع عـــدم القدرة ايضا الى وضـــع قانونى للدولة كالحياد الدائـــم (سويسرا مثلا (هـ) ان يـــكون طالب الانضمام راغبا فى تنفيذ الالتزامات ، فلا يجـــوز ان يرغـــم عليـــــه او ان يكره على الانضمام الى المنظمة ما دامت العضوية فيها اختيارية .

(الفيتو) والكتلة الغربية تقف فى وجـــه كل دولة من انصار الاتحاد السوفيتى مستعينة بما تتمتع بـــه من اغلبية عـــددية داخل مجلس الامن ، وباستثناء بعض حالات نادرة أتفق عليها الطرفان المتخاصمان على قبول عضو جـــديد (منهـــا قبول اسرائيل فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩) ظلت ازمة العضوية تهـــدد عالميـــة الامـــم المتحـــدة ، حتى اتفق الطرفان المتنازعان فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ على قبول ست عشرة دولة دفعة واحـــدة فى الامم المتحـــدة ، فانتهت بذلك أزمة العضوية ، وتوالت الانضمامات الجديدة حتى وصل عـــدد الدول الاعضـــاء فى ١٩٧٥ فى الامم المتحـــدة الى ١٤٣ دولة .

والآراء مختلفة بشأن إعتراض كل من الكتلتين على قبول الاعضاء الجـــدد حتى ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ثـــم التخلى عن تلك السياسة وترك باب المنظمة مفتوحـــا على مصراعيه لقبول ايـــة دولة تتقدم للانضمام . ويبـــدو ان كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحـــدة رأى مصلحة له فى اتباع سياسة البـــاب المفتوح ، وقـــد تحققت مصلحة الاتحاد السوفيتى بفقـــدان الكتلة المواليـــة للولايات المتحـــدة الاغلبية العـــددية التى كانت تتمتع بها داخل الامم المتحدة ، وتحققت مصلحة الولايات المتحـــدة بتخلصها من تهمة الاستعمار التى الصـــقت بهـــا بسبب ارتباطها بحلفائها الغربيين ، ولـــم يبق خارج نطاق الامم المتحدة الا الدول التى تعترضها مشكلة التوحيد ، فألمانيا الغربية ، والمـــانيا الشرقيـــة وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية ، لـــم تقبل فيهـــا فى ذلك الوقت بسبب عـــدم وحدتها ، وان كان هنـــاك من السياسة من يرى أن تقبل هـــذه الدول بأجزائها المنفصلة فيكون لكل منهـــا مقعـــدان . وقـــد حـــدث هـــذا بالفعل بالنسبة لـــدولتى المـــانيا اللتين قبلتـــا فى الامـــم المتحـــدة فى ١٩٧٣ بعد الانفراج فى العلاقات بين المعسكريين .

كذلك كانت ايضا مشكلة الصين الشيوعية ، فمع أن سكانها يبلغ عـــددهم ٨٠٠ مليون نسمة كانت غير ممثلة فى المنظمة الدولية ، على اعتبار أن حكومـــة فرموزا هى التى تمثـــل الصين ، وذلك حتى تم تصحيح هـــذا الوضع بقرار الجمعية العامة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٧١ الـــذى اعترفت فيـــه بأن حكومة الصـــين الشـــعبية هى الممثل الشرعى الوحيـــد للصين فى الامم المتحـــدة وكل المنظمات التابعة لها وهكذا خطت الامم المتحـــدة خطوة هامة نحـــو تحقيق العالميـــــة الشاملة التى هـــدفت اليها منـــذ قيامها .

وتتعرض الـــدولة العضو فى الامم المتحـــدة لفقدان عضويتها اذا انسحبت من المنظمة (١٤٨) ، أو اذا فقـــدت استقلالها وسيادتها ، كأن تنـــدمج دولتان

---

(١٤٨) انسحبت اندونيسـيا من الامم المتحـدة فى يناير ١٩٦٥ ثم عادت فى قـرارها هـذا فى سبتمبر ١٩٦٦ .

احـــداهما فى الاخرى ، فيصبح لهما معـــا مقعد واحـــد فى الامم المتحدة (١٤٩) وتفقد الدولة عضويتها كذلك اذا صدر قرار بفصلها عقوبة لهـــا ، أو اذا صدر قرار بوقفها عن ممارسة عضويتها . ولم تطبق عقوبة الوقف أو الفصل على اى دولة وان كانت مجموعة الـــدول الافريقيـــــة الآســـيوية قـــد طلبـــت فرض تلك العقوبة على اتحاد جنوبى افريقيا بسبب قوانـــــين التميز العنصرى المطبقـــة داخل بلادها ، وتعتبر مخالفة صريحـــة لمبادىء الامـــم المتحـــــــدة واهـــدافها ، وللميثاق العالمى لحقوق الانسان .

٢ ــ تنظيمات الامـــم المتحـــدة وسياستها :

للامم المتحـــدة ستة فروع رئيسية ، هى : الجمعية العامة . مجلس الامن المجلس الاقتصادى والاجتماعى . مجلس الوصاية . محكمة العـــدل الدوليـــة ، الامانة العامة .

وقـــد اراد المشرع الـــدولى ان يجعل هـــذه الفروع الستة متساوية ، وليس احدها تابعا للآخر ، ولكنها مرتبطة بعضها بالبعض ، ويظهر هذا الارتباط فى عـــدة مظاهر ، منها ان اعضاء المجالس المحـــددة الثلاثة (مجلس الامن . المجلس الاقتصادى والاجتماعى . مجلس الوصاية) واعضاء محكمة العـــــدل ينتخبـــون بطريق الجمعية العامة ، ومنها ان الميثـــاق ينص على المســـــاعدة المتبادلة بين هـــذه الهيئات المختلفـــة ، فهـــو يطلب من المجلس الاقتصـــادى والاجتماعى أن يمـــد مجلس الامن بما يطلبه من معلومات ، وان يعاونه كلمـــا طلب منه ذلك ، ويطلب من مجلس الوصاية ان يساعـــد الجمعية العـــــامة فى اشرافهـــا الخاص على نظام الوصـــاية ، ويطلب من المجلس الاقتصـــــادى والاجتماعى ان يساعـــد مجلس الوصاية ، ويطلب من محكمة العـــدل الـــدولية ان تقـــدم لمجلس الامن وللجمعية العامة مـــا يحتاجان اليـــه من الفتاوى .

والتعاون بين مختلف فروع الامم المتحـــدة يظهر ايضـــا فى السلطة المشتركة المخولة بموجب الميثاق ، من ذلك ان اكثر القرارات لا تصبح نافـــــــذة الا اذا تمت الموافقة عليها من فرعين من فروع الامم المتحـــدة ، فموافقة مجلس الامـــن والجمعية العمومية معـــا لابـــد منها لقبول عضو جـــديد ، او وقف عضو ، أو فصله ، ولابـــد منها ايضا فى تعيين الامين العام للامم المتحـــدة ، كما أن موافقـــة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ضرورية لنفـــاذ المعاهـــــدات الدولية التى تبرم بين الامـــم المتحـــدة والوكالات المتخصصة (هيئـــة العمـــل الدولى . اليونسكو . البنك الدولى . . .) .

---

(١٤٩) سوريا ومصر فيما بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

من كل هـذه الامثلة يظهر مـدى مـا بين فروع الامم المتحـدة من ارتباط وتعاون ، الا أن كلامنها له طابعه الخاص ، لذلك سنفرد لكل منها دراسـة خاصـة .

أولا — الجمعية العامة للامم المتحـدة : هى الفرع الوحيد الـذى يشترك فيه كل اعضاء الامم المتحـدة ، فعدد اعضائها بلغ ١٤٣ فى ١٩٧٥ ، وهى بمثابة برلمـان عالمى ، ان لـم يكن يتمتع بسلطة تشريعية حقة فهو على الاقل منبر عام تستطيع كل دولة ان تشكو من فوقه آلامها وتعرب عن آمالها ، أو تبسـط مشاكلها ، وعضوية الجمعية العـامة تقوم على مبـدأ المساواة ، فالـدول صغيرها وكبيرها منها له مقعـد واحـد ، وصوت واحـد ، على الرغم من التفاوت الجسيم بينها ، فلا فرق بين صوت الولايات المتحـدة وصوت بنما ، ولا بين صوت الاتحاد السوفيتى وصوت منغوليا الخارجية أو البانيا مثلا .

وتنعقد الجمعية العامة مرة كل عام فى دورة عـادية فى شهر سبتمبر ، وتنعقـد فى دورات غير عـادية فى بعض الظروف الاستثنائية الطارئة ، كمـا حـدث عنـدما انعقدت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ على اثر العدوان الثلاثى على مصر .

وتتكون الجمعية العامة من عـدة لجـان تقوم بتصريف أمورها ، وتستطيع الجمعية انشاء فروع لها اذا رأت أن القيـام بوظائفها يستدعى ذلك ، ومن الفروع التى انشأتها : قوة الطوارىء الدولية (١٥٠) .

وتصدر قرارات الجمعية العامة للامم المتحـدة بالاغلبية المطلقـة للاعضاء

---

(١٥٠) انشئت فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على اثر الاعتداء الثلاثى على مصر ، وتتألف قوة الطوارىء الدولية من قيـادة الامم المتحدة ، وتتـكون من ضباط يختـارون من بين مـراقبى الامم المتحـدة للهدنة فى فلسـطين ، على الا يكونوا من جنسية احـدى الدول الخمس الـكبرى ، وتتمتـع قـوة الطوارىء الدولية بامتيازات وحصانات خاصـة نظمت بموجب اتفـاقية تمت بين الحكومة المصرية والامم المتحدة فى ٨ فبراير سـنة ١٩٥٧ . وقد اتفـق على أن مهمـة قـوة الطوارىء مؤقتـة ، وأنها قائمة برضـاء الدول التى يعنيهـا الامر ، كمـا انهـا لا تحتـوى الا على وحدات تقدمها الدول الاعضـاء (غيـر الدول الخمس الـكبرى) بمحض رضـائها ، وليست قـوة الطوارىء قـوة قمـع ، ولـكن وظيفتها مقصـورة على تحقيق وقـف القتـال طبقـا لقرار الجمعية العـامة فى ٢ نوفمبر سـنة ١٩٥٦ ، وقد سـحبت هـذه القـوة فى مايو ١٩٦٧ بعد ان ابلغت حـكومة الجمهورية العربية المتحـدة الامين العـام انهـا لن تقبـل اسـتمرار القوة فى اراضـيها او فى غزة . ولـما تأزمت الامـور فى الكونغـو فى ١٩٦٠ ندبت لهـا قـوة طوارىء دوليـة استمرت فى عملها حتى يونيو ١٩٦٤ . وفى ايريان الغربيـة انشئت قـوة دوليـة مؤقتـة تشرف على نقـل السلطات الى اندونيسيا . وفى قبـرص الان قـوة طوارىء دوليـة لمنـع وقوع اشـتباكات بين الشـعب التركى والشعب اليـونانى . كذلك توجد قوة طوارىء دولية على الاراضى المصرية كجـزء من ترتيبات الفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

الحاضرين المشتركين فى التصويت ، فاذا امتنع عضـو عن الاشتراك فى الأجتماع او عن التصويت لا يـدخل صوته فى حساب النصاب المطلوب وهـو ٥١٪ . وفى بعض المسائل الهامة (حفظ السلم والامن . انتخـاب اعضـاء المجالس المحـدودة . قبول الاعضاء الجـدد . .) يشترط الحصول على اغلبية خاصة هى ثلثا الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت ، وهـذه اغلبية يصـعب تحقيقها ، لا سيما بعـد أن تجاوز عـدد الاعضاء ١٤٠ عضواً .

وللجمعية العامة وظائف واختصاصات خطيرة ، ومن ذلك حق مناقشـة جميع شئون الامم المتحـدة ، مثـال ذلك مناقشتها موضوع معاملة الرعـايا الهنود فى اتحاد جنوبى افريقيا ، ومسالة الفضاء الخارجى ، ومـا الى ذلـك . ومن اختصاصاتها العمل على صيانة السلام والامـن الدوليين ، عن طـريق وضع المبادىء العامة الخاصة بنزع السلاح (١٥١) ، وتسوية المواقف الدولية ، وفض المنازعات ، وانماء التعاون الـدولى فى الميدان السياسى ، وفى الشـئون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مطالبة فروع الامم المتحـدة بعقـد دراسات فى هـذا الميدان ، وباصدار التوصيات . ومن اختصاصاتها ايضا الاشراف على نظام الوصاية ، وعلى تصفية الاستعمار ، والاشراف على ادارة الامم المتحدة : وعلى ميزانيتها ، فالجمعية العامة لا تصـدق على الميزانية فحسب ، بل تقدر انصبة كل دولة فيهـا ، وتتراوح انصبة الدول بـين نسبة قدرها ٤٠ر٠٪ تدفعها دول صغرى مثل ايسلندا واليمن وبين ٣٢٪ تدفعهـا الولايات المتحدة . واراد المشرع ان يجعل السلطة التنفيذية فى يـد مجلس الامن ، ولكن عنـدما دب الشلل فى كيان هـذا المجلس بفعل الحرب الباردة انتزعت منـه الجمعيـة العامة هـذه السلطة ، وقـد تـم ذلك بنـاء على قرار اصدرته الجمعية العامة فى دور الانعقاد الخامس بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، واطلق على هـذا القرار اسم « الاتحاد للسلام » وهو ينص على انه اذا اخفق مجلس الامن ، بسبب عـدم توافر الاجماع بين اعضائه الدائمين ، فى النهوض بمسئولياته الاساسية من حيث صون الامن الدولى ، عنـدما تبـدو بوادر تهـديد للسلم ، يتعين على الجمعيـة العامة ان تبحث الموقف فورا لاصـدار التوصـيات اللازمـة (١٥٢) .

وبعد سنة ١٩٥٥ زاد عـدد الدول الاعضاء فى الجمعية العامة بانضمام دول

---

(١٥١) أنظر فى موضوع نزع السلاح : « قضـية نزع السلاح » المنشورة فى مجلة السياسـة الدولية . العدد الثالث يناير ١٩٦٦ .

(١٥٢) من الطريف أن هـذا القـرار كانت قد تبنته كل من الولايات المتحدة وفرنسـا وانجلترا للتخلص من اثار الفيتو السوفيتى داخل مجلس الامن ، ولـكنه اول ما اسـتعمل ضـد فرنسا وانجلترا حين لجـأت كل منهمـا الى اسـتخدام الفيتو فى مجلس الامن للحيلولة دون تدخل المجلس فى النزاع الناشىء عن قضية السويس ، فاستعين بقرار « الاتحاد للسلام » لنقل المشكلة من مجلس الامن الى الجمعية العـامة التى اصدرت قرارات ادانت بها المعتدين .

صغيرة ، ودول حديثة الاستقلال ، ففقدت الجمعية العامة بعض ما كانت قد كسبته من سلطة مجلس الامن ، وانتقدت الدول الكبرى الجمعية العامة من اجل هذا الوضع ، وحجتها فى ذلك ان كثيرا من اعضائها لا يتمتعون بالنضج السياسى الكافى لتحمل أعباء المسئوليات الدولية ، وانها لهذا اصبحت خاضعة لديكتاتورية اغلبية غير مسئولة ، قائلة لا يصح ان تعطى لدويلة صغيرة مثل لوكسمبرج وايسلندا وجابون ، لا يتجاوز عدد سكان كل منها نصف مليون نسمة ، قيمة قانونية تخولها صوتا مماثلا لصوت دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى والصين والهند ، وتكررت المحاولات الرامية الى تعديل نظام التصويت فى الجمعية العامة ، او الى تضييق اختصاصاتها ، الا ان هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة ، لان الدول الصغيرة والمتوسطة تمسكت بمبدأ المساواة فى التمثيل والتصويت . ولكن مهما قيل فى عيوب الجمعية العمومية فان ما يسمونه ديكتاتورية الاغلبية ارحم من ديكتاتورية الاقلية التى يتألف منها مجلس الامن ، والتى تتسم بها العلاقات الدولية كلما استطاعت الدول الكبرى ان توحد كلمتها .

ثانيا — مجلس الامن : مجلس الامن هو بمثابة الهيئة التنفيذية للامم المتحدة ومهمته الرئيسية العمل على حفظ السلام والامن الدوليين ، وحين انشىء المجلس سنة ١٩٤٥ كان يراد منه ان يكون بمثابة « بوليس دولى » مسئول عن صون الامن العالمى ، ومن ثم تكون له سلطات واسعة ، وتحت امرته جيش دولى ، ليتاح له ان يعاقب اى دولة يقع منها ما يهدد الامن والسلام . وكان بوضعه هذا يعتبر فى الواقع امتدادا للمحالفة العسكرية التى كانت مكونة من حلفاء ذلك الحين : الولايات المتحدة ، وانجلترا ، والاتحاد السوفيتى والتى تم لها الانتصار على دول المحور ، ثم اضيف الى هذه المجموعة بعد ذلك كل من الصين وفرنسا باعتبارهما دولتين كبيرتين كان لهما ضلع الانتصار الذى احرزه الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية .

هذه الدول الخمس منحت مقاعد دائمة فى مجلس الامن ، كما منحت حق الاعتراض (الفيتو) على القرارات التى قد يتخذها المجلس فى المسائل التى تمس السلام والامن ان كانت لا توافق عليها . والى جانب هذه المقاعد الخمسة الدائمة توجد ستة مقاعد غير دائمة يشغلها اعضاء الامم المتحدة بطريق الانتخاب من قبل الجمعية العامة لمدة سنتين غير قابلتين التجديد ، على ان يراعى فى ذلك مبدأ التوزيع الجغرافى العادل (١٥٣) . وابتداء من

(١٥٣) تكوين المجلس على هذا الوضع قوبل بانتقادات كثيرة ، منها ان الدول ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الامن ذكرت باسمائها ، وعلى ذلك فهى غير قابلة للتغيير إلا بتعديل الميثاق ، وهذا ينافى طبيعة التطور ، فان قوة اى دولة معرضة للتغير مع مرور الزمن ، فدولة كبرى قد تصبح فى عداد الدول المتوسطة ، كفرنسا وانجلترا مثلا ، وهناك دول نامية قد تصبح كبرى بما لها من نفوذ فى الشئون الدولية ، كالهند مثلا .

اول ينـاير سنة ١٩٦٦ صار تعـديل الميثاق الخاص بزيادة المقاعـد غير الدائمة نافـذا ، فاصبح الاعضاء غير الدائمين عـددهم عشرة اعضاء .

ومجلس الامن هيئة دائمة نظمت بحيث تستطيع العمل باستمرار ، ولهـذا فكل عضو من اعضائه ممثل بصـفة دائمة فى مقر الامم المتحـدة ، اذ يجب أن لا تزيـد الفترة الواقعـة بين كل اجتماعين من اجتماعات المجلس على اسبوعين ولمجلس الامن وظيفة أساسية هى العمل على حفظ السلام ، فلـه أن يحقق فى المنازعات الـدولية ، ويعمل على تسويتها ، وعلى قمعهـا اذا اقتضى الامر . فهـو اذن : اداة تحقيق ، واداة تسوية ، واداة قمع .

(أ) المجلس اداة تحقيق : ذلك لان لـه حق فحص المنازعات الدولية ، وهو تـدبير تمهيـدى قصـد بـه تمكينه من معرفة ملابسات الاحتكاك الدولى ، وتحليل عناصره ، ليتمكن من معرفة هل استمراره يعرض السلم للخطر . وللمجلس أن يمارس هذه الوظيفة من تلقاء نفسه ، أو بنـاء على شـكوى تقدمها دولـة هى طرف فى النزاع ، أو دولة لا دخـل لها فيه ، فيـدرج المسألة فى جـدول الاعمال ، ويحقق فيهـا .

(ب) المجلس اداة تسوية : للمجلس أن يتـدخل لتسوية المنازعات بـأن يـدعو أطراف النزاع الى فضـه بطريقة ودية ، أو بان يلزمهم باتباع اسلوب معين مثـل الالتجاء الى محكمة العـدل الدولية ، أو الى منظمة دولية اقليمية ؛ وقـد يقـدم حـلا لنزاع يلزم الـدول بتنفيذه .

(جـ) المجلس اداة قمع : اذا فشلت المساعى الودية التى يبذلها المجلس لتسوية النزاع او لتلطيف حـدته ، وزادت الحال توترا ، واشتدت خطـورة الاحتكاك الـدولى ، حق للمجلس فى هـذه الحالة أن يتخـذ تـدابير قمع ، وهى نوعان : احدهما تدابير غير عسكرية ، ومن بينها وقف الصلات الاقتصـادية والمواصلات البحرية والجوية والبرية ونحوها وقفـا جزئيـا أو كليا ، ومنهـا أيضـا قطع العلاقات الدبلوماسية وثانيهما تـدابير عسكرية ، وهى عمليات حربية بطريق قوات جوية أو برية او بحرية (١٥٤) .

---

(١٥٤) لم يستعمل مجلس الامن سلطته فى اتخاذ تدابير للقمع الا فى المسألة الكورية وبالنسبة لروديسيا الجنوبية ، وبالنسبة للمسـألة الاولى أصـدر المجلس فى ٢٧ يونيـة سـنة ١٩٥٠ قرارا جاء فيه : ان للقـوات الشمالية لم تصـدع بأوامـره الخاصـة بوقـف القتـال والانسحاب الى الشـمال ، وانه لذلك « يوصى اعضـاء الامم المتحـدة بان يقدموا لجمهورية كوريا كل مسـاعدة لازمة لدفع العدوان المسلح ، ولاعـادة السلم والامن الدوليين فى المنطقـة الى نصابه » ، ولم يذكر المجلس الاسـاس القـانونى الذى بنى عليـه هـذا القرار ، وان يكن قد استعمل =

والى جانب هذه الوظيفة الاساسية للمجلس ، وهى صيانة السلام الدولى ، يقوم بعدة مهام اخرى تجمل فيما يلى ١ — يقدم للجمعية العامة توصيته بقبول الاعضاء الجدد فى الامم المتحدة . ٢ — يقدم للجمعية العامة توصيته بوقف عضو يكون قد اتخذ قبله عمل من اعمال المنع او القمع . اما انهاء الوقف ورد حقوق العضوية الى العضو الموقوف فيتم بقرار من المجلس وحده . ٣ — يقدم للجمعية توصيته بفصل عضو اذا أمعن فى انتهاك مبادىء الميثاق . ٤ — يضع الخطط التى تعرض على الدول الاعضاء لوضع منهج لتنظيم التسليح . ٥ — يقدم توصية الى الجمعية العامة فى تعيين الامين العام للامم المتحدة . . الخ .

ثالثا — المجلس الاقتصادى والاجتماعى : عهد الى هذا الفرع الثالث من فروع منظمة الامم المتحدة مهمة الاشراف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الاعضاء فى المنظمة ويتألف هذا المجلس من ٥٤ عضوا تنتخبهم الجمعية العامة للامم المتحدة كل ثلاث سنوات ، بحيث يمثل فيه مختلف مناطق العالم . وقد اخذ على طريقة تشكيل هذا المجلس ، فى السنوات العشر الاولى من قيامه ، أن الدول الافريقية والدول الآسيوية لم تمثل فيه تمثيلا عادلا ، ولكن هذا الوضع قد صحح ، اذ أضيف ابتداء من اول يناير ١٩٦٦ تسعة مقاعد جديدة فى المجلس ، وبهذا صار مكونا من سبعة وعشرين عضوا ، بعد أن كان مكونا من ثمانية عشر عضوا ، ثم زاد هذا العدد مرة ثانية ابتداء من سبتمبر ١٩٧٣ الى ٥٤ عضوا ، والى جانب اعضاء المجلس يوجد عدة مراقبين يشتركون فى اعمال المجلس وفى مداولاته . دون أن يكون لهم حق التصويت ، ومن هؤلاء المراقبين مندوبون عن الدول الاعضاء فى الامم المتحدة غير الممثلين فى المجلس ومن الوكالات المتخصصة ، وعن الهيئات الدولية غير الحكومية (١٥٥) .

= عبارة المادة ٣٩ من الميثاق ، مما جعل بعض الدول تعتقد ان تلك التدابير العسكرية اتخذت وفقا لاحكام هذه المادة . وقد ذكر الاتحاد السوفيتى فى برقية له بتاريخ ٢٩ يونيه ان هذا القرار غير صحيح من الوجهة القانونية لغياب عضوين دائمين عند اجتماع المجلس وهما الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، وهذا يجعل القرارات الموضوعية التى اتخذت فى غيابهما غير صحيحة ، وعليه فلا يمكن ان يعتبر القرار الصادر فى ٢٧ يونيه بمثابة تطبيق للتدابير العسكرية التى ذكرت فى الميثاق وفقا لهذا الراى ، وبالنسبة لروديسيا قرر المجلس بالاجماع فرض عقوبات الزامية واسعة النطاق ضد نظام روديسيا الجنوبية ، وتطلب هذه العقوبات من كافة الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وقف الصادرات الى روديسيا الجنوبية والواردات منها ، ورفض توفير الموارد المالية والاقتصادية للنظام ، ومنع دخول الاشخاص المسافرين بجوازات روديسيا الجنوبية الى اراضيها ممن يعتقد انهم ساهموا فى الاعمال غير المشروعة للنظام ، ومنع طائراتهما من السفر الى روديسيا ومنها .

(١٥٥) الهيئات غير الحكومية هى منظمات دولية ذات نشاط اقتصادى او اجتماعى فى الشئون الدولية ، ومن اهمها : الاتحاد البرلمانى العالمى والاتحاد الدولى للغرف التجارية ، والاتحاد العالمى للنقابات .

ويتفرع عن المجلس عدة لجان ، منها لجنة المعونة الفنية ، ولجنة المفاوضات مع الوكالات المتخصصة ، ولجنة التشاور مع الهيئات الدولية غير الحكومية ، ولجنة تنظيم برامج المؤتمرات ، وللمجلس لجان موضوعية (١٥٦) ولجان اقتصادية اقليمية ، ومنها اللجنة الاقتصادية لاوربا ، واللجنة الاقتصادية لآسيا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا وهى التى مقرها اديس أبابا .

ويعقد المجلس دورتين عاديتين على الاقل كل سنة بالمقر الدائم للامم المتحدة ، اما قواعد التصويت فى هذا المجلس فانها بسيطة للغاية ، اذ أن لكل عضو صوتا واحد وتصدر القرارات باغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت .

وهذا المجلس يؤدى وظيفته فى الاشراف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى بالعمل على تنسيق هذا التعاون ، وتنشيطه ، وحمايته .

(أ) المجلس اداة تنسيق : يتولى المجلس تنسيق التعاون الاقتصادى والاجتماعى داخل الامم المتحدة بين مختلف فروعها ولجانها ، ويتولاه خارجها عن طريق تنسيق سياسات المنظمات الدولية الفنية ، كهيئة اليونسكو وهيئة الطيران المدنى ، وتتم عملية التنسيق هذه عن طريق معاهدات مبرمة بين تلك المنظمات الفنية وبين الامم المتحدة لتنظيم التعاون بين المتعاهدين ، ورغم ذلك فان سياسة التنسيق هذه لم تثمر كما يجب ، بسبب تعدد المنظمات الفنية الدولية ، ولتشعب فروعها واعمالها .

(ب) المجلس اداة تنشيط : وذلك فى مجال التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وعن طريق اجراء دراسات لهذه الشئون ، وعن طريق عقد المؤتمرات ، وتقديم التوصيات والمشورات ، وقد طرحت عليه بعض المنازعات الاقتصادية التى وقعت بين الدول ، الا أن المجلس لم يفصل فيها ، لما تضمنته من جوانب سياسية وقانونية ليست من شانه ، بل هى من اختصاصات بعض الفروع الاخرى من المنظمات الدولية .

(جـ) المجلس اداة حماية : جعل المجلس من اختصاصاته حماية الانسان ، باعتباره المحور الذى تدور حوله جميع التشريعات التى تهدف الى حماية التعاون الاقتصادى والاجتماعى ، ولتحقيق هذه الحماية عقدت عدة

---

(١٥٦) ومن هذه اللجان : لجنة النقل والمواصلات ، واللجنة المالية ، ولجنة الاحصاء ، ولجنة السكان ، واللجنة الاجتماعية ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة مركز المراة ، ولجنة المخدرات .

اتفاقات دولية من أهمها الاعلان العالمى لحقوق الانسان (١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨) ؛ كما عقدت اتفاقات خاصة بمكافحة المخدرات ، ونحو ذلك من تدابير الضمان لحماية الانسان وكفالة تقدمه . والصعوبة الهامة التى تواجهها هذه التشريعات الدولية تتمثل فى تحديد الهيئة التى تتولى الاشراف على تطبيقها ، وتتكفل بحماية المحرومين من هذا التطبيق .

وستزداد رسالة المجلس الاقتصادى والاجتماعى نموا مع تقدم الزمن : لان الصراع الذى سيدور فى المجتمع الدولى فى السنوات القادمة لن يكون دائرا بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، ولا بين الدول المؤمنة بالشيوعية والدول التى تدين بالراسمالية ، ولكن الصراع سيكون على اشده بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة المتخلفة ، وستكون مهمة المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقرب بين الفئات المختلفة ما استطاع ، ليكسر من حدة هذا الصراع ، وذلك يقتضى منذ الآن النظر فى منحه سلطات واسعة تتلاءم مع الرسالة الكبيرة الملقاة على عاتقه .

رابعا — **مجلس الوصاية** : مجلس الوصاية هو الفرع الذى وكل اليه أمر الاشراف على بعض الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى وقررت الامم المتحدة وضعها تحت الوصاية ويتألف هذا المجلس من ثلاث فئات من الاعضاء : اعضاء يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية ، والاعضاء الدائمين فى مجلس الامن غير المتولين ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية ، وهم يمثلون الاتحاد السوفيتى والصين ، والاعضاء المنتخبين الذين تتم بهم المساواة العددية داخل المجلس بين الاعضاء الذين يتولون ادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية وبين الاعضاء الذين لا يتولونها ، وهؤلاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبذلك جمع هذا المجلس بين الدول التى لها اشراف على بعض الاقاليم وبين الدول التى ليس لها اشراف .

وتتضمن الوظائف التى يؤديها هذا المجلس وضع اتفاقات الوصاية ، والنظر فى التقارير السنوية التى ترد اليه من الدول المشرفة على الاقاليم المشمولة بالوصاية ، وقبول الشكاوى التى تصل اليه من شعوب تلك الاقاليم ، وتنظيم زيارات دورية تقوم بها بعثات من المجلس . وقد استقلت كل الاقاليم المشمولة بالوصاية تقريبا على النحو الذى فصلناه فى الكتاب الثانى من هذا المؤلف ، ولن يمضى الا قليل حتى يصبح هذا المجلس غير ذى موضوع ، ويدخل فى ذمة التاريخ ، حيث يسجل له انه استنفذ اغراضه بتصفية الاستعمار فى المناطق التى تولى الاشراف عليها .

خامسا — **محكمة العدل الدولية** : تعتبر هذه المحكمة الاداة القضائية

الرئيسية للامم المتحدة (١٥٧) ، وهي لا تختلف عن المحكمة القديمة الا من حيث الاسم ، اذا استثنينا بعض التعديلات الطفيفة ، ومقرها لاهاى ، وتتكون من خمسة عشر قاضيا ينتخبون دون نظر الى جنسيتهم ، ويتم انتخابهم بمعرفة الجمعية العامة ومجلس الامن ، ومدة خدمتهم تسع سنوات ، والاصل فيها ان ولايتها اختيارية اى تقوم على رضاء جميع الدول المتنازعة بعرض خلافاتها عليها لتفصل فيها . وفى بعض الحالات تكون لها ولاية جبرية اذا وافقت الدول اطراف الخصومة على ذلك مقدما . وقد حاولت بعض الدول فى مؤتمر سان فرنسسكو أن تقرر مبدأ الولاية الجبرية للمحكمة بالنسبة الى المنازعات القانونية (كتفسير معاهدة من المعاهدات ، أو مسالة من مسائل القانون الدولى ، أو تحديد قيمة التعويض ونوعه ، ونحو ذلك) ، غير ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح .

وخلافا للمحكمة القديمة تمر المحكمة الحالية بأزمة مرجعها الى قلة القضايا المعروضة عليها (١٥٨) ، اذ أن الدول تفضل حل منازعتها عن طريق الوسائل الدبلوماسية بدلا من التقدم بها الى محكمة العدل . وقد قيل فى تفسير هذه الازمة ان المحكمة تطبق قانونا دوليا لا يتمشى مع طابع العصر . وعندنا ان ما قاله العلامة بوليتيس فى أحد مؤلفاته (١٥٩) هو خير تفسير لهذه الازمة اذ قال : ان القول بأن العدالة هى سبيل السلام تأسيسا على الاعتقاد بأن العدل يمكن ان يمنع نشوب الحروب هو قول خاطىء ، والعكس هو الصواب . فسيادة العدالة تتطلب أولا وقبل كل شيء استتباب السلام ففى جو مشبع بالانفعالات والمنافسات والنظريات العدائية يفقد القاضى كل سلطان ، لان سلاحه القانون يفقد كل قيمة له ازاء القوة . فأزمة محكمة العدل الدولية هى فى الواقع نتيجة ظروف المجتمع الدولى ، اكثر مما هى نتيجة لعيوب تشوب نظام هذه المحكمة .

---

(١٥٧) ذكرت المادة ٩٢ من ميثاق الامم المتحدة أن « محكمة العدل الدولية هى الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة ، وتقوم باعمالها وفق نظامها الاساسى الملحق بهذا الميثاق ، وهو مبنى على النظام الاساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى (التى كانت تابعة لعصبة الامم) ، ويعتبر جزء لا يتجزأ من الميثاق » .

(١٥٨) من بين القضايا التى عرضت على محكمة العدل الدولية فعلا : قضية مضيق كورفو التى كانت بين البانيا وانجلترا بسبب اصابة بعض السفن الانجليزية بالغام كانت قد وضعتها الحكومة الالبانية فى مضيق كورفو وقضية حق الايواء بين كولومبيا وبيرو بسبب لجوء الزعيم هايادى لاتورا الى سفارة كولومبيا فى بيرو وطلبه حمايته من سلطات بيرو باعتباره لاجئا سياسيا ، وقضية شركة البترول (انجلو ايرانيان) التى أممتها حكومة الدكتور مصدق فرفعت الحكومة الانجليزية الامر الى هذه المحكمة الدولية فاصدرت حكما بعدم اختصاصها .. الخ .

(١٥٩) N. Politis-La Justice Internationale

سادسا — الامانة العامة للامم المتحدة : الامانة العامة للامم المتحدة أصبحت بمرور الزمن من أهم فروع المنظمة الدولية ، فعندما جعل مشرعو سان فرنسسكو الامانة العامة فرعا رئيسيا من فروع الامم المتحدة ، وسووا بينها وبين الجمعية العامة ، ومحكمة العدل ، والمجالس المحدودة الاخرى ، لم يكونوا يتصورون ان هذا الفرع سيعتلى مكان الصدارة ، رغم انه انشىء أصلا ليكون اداة تابعة للفروع الاخرى تعد لها الاعمال التى تؤديها . ويرجع ازدياد اهمية الامانة العامة الى عدة امور ، منها : شلل مجلس الامن منذ أن تغلغلت فيه الحرب الباردة وتضخم الجمعية العامة بعد أن وصل عدد اعضائها الى ١٤٣ ، ومنها ان ثانى امين عام لها وهو داج همرشلد كان ذا شخصية بارزة .

وتتكون الامانة العامة من مجموعة من الموظفين الدوليين يعملون تحت اشراف الامين العام (١٦٠) . وبرغم التغيرات التى تأثرت بها الامم المتحدة فى السنوات الاخيرة فأن الامانة العامة ما زالت يغلب فيها الطابع الغربى والامريكى ، لان المناصب الكبرى تكاد تكون مقصورة عليهم ، ولان مقر الامم المتحدة فى نيويورك مما يعين على ذلك .

٤ — الامم المتحدة فى الميزان :

هل نجحت الامم المتحدة فى المهمة التى انشئت من اجلها . ام اخفقت ؟

أن الاجابة بالنفى المطلق أو الاثبات المطلق لا تخلو من ترخص ، لان الامم المتحدة قد نجحت فى الواقع فى بعض الميادين واخفقت فى البعض الآخر ، وذلك رغم العيب الجوهرى اللاحق بالامم المتحدة منذ قيامها ، وهو وقوع ثلاث حوادث هامة اثرت فى مجرى العلاقات الدولية . وهى :

أولا : قامت الامم المتحدة قبل ان تنفجر اول ذرية على مدينة هيروشيما ، فلم تتضمن نصوص ميثاقها احكاما لمعالجة ما يتصل بالذرة من مشكلات عالمية : وبمعنى آخر وضعت اسس الامم المتحدة فى عصر الاسلحة العادية ، بينما تواجه اليوم عصر الاسلحة النووية .

ثانيا : مشكلة التخلف الذى يهدد اكثر من نصف المجتمع البشرى ، اذ لم تتضح معالمها الا بعد قيام الامم المتحدة .

---

(١٦٠) كان اول امين عام للامم المتحدة هو السيد تريجفى لى النرويجى (١٩٤٦/٢/١ — ١٩٥٢/١١/١٠) ، وقد خلفه السيد داج همرشلد السويدى فى ٣١ مارس ١٩٥٣ ، فلما لقى مصرعه فى الكونغو فى ١٩٦١/٩/١٨ اسندت الامانة العامة الى السيد اوثانت من بورما وفى ديسمبر ١٩٧١ عين كورت فالدهايم النمسوى امينا عاما حيث تقلد منصبه فى يناير ١٩٧٢ .

ثالثا : مشروعو ميثاق المتحـــدة لـــم تـــدر بخلدهم بـــدعة الحرب الباردة التي غيرت أوضاع العلاقات الدولية ، ومن هنـــا لم يعرض ميثاقها لعلاج هـــذه المشكله الجوهريه .

رغم هـــذه الشوائب العالقة بدستور المنظمة العالمية فانها قـــد حققت بعض الانتصـــارات في الميـــدان الدولي ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

اولا : لقـــد نجحت الامم المتحدة في بقائها مستكملة عناصر الوجود ونجحت في أن تكون محجـــا للزعماء والاقطاب يفدون اليها كل عام في أشـــــهر سبتمبر لتكون متنفســـا للتصريح بقضايا ومطالب أوطانهم من فوق منبرها .

ثانيا : نجحت الامم المتحـــدة في ان تكون منظمة دوليـــة عالمية بكل معنى الكلمة ، بخلاف عصبة الامم التي كانت منظمة أوربية اكثر مما هي عالميـــة ، ودوليـــة الامم المتحـــدة تظهر في عـــدة نواح ، فميثاقها لم تشترك في وضعه الا عشر دول أوربية من بين الخمسين دولة التي وضعت الميثاق . ومقر المنظمـــة في امريكا . والامين العام السابق للمنظمة آسيوي . وجميع قارات العـــــالم ممثلة في الجمعية العامة للامم المتحـــدة وفي المجالس المحـــددة التابعة لها .

ثالثا : نجحت الامم المتحـــدة في تصفية الاستعمار السياسي ، وتحقيق الاستقلال لاغلبية الـــدول الآسيوية والافريقية ، ومع أن هـــذه الـــدول كان مآلها الى الاستقلال حتى ولو لم توجـــد الامم المتحـــدة ، غير أن وجودها استحـــث ولا شك تحقيق هـــذا الاستقلال وذلل عقباته ، وعاون تلك الـــدول الحـــديثة فاخـــذها بيـــدها في المرحلة الاولى من استقلالها وها أشق مراحل النمو . واكثر من ذلك فقـــد اضفت على عشرات من هـــذه الدول نوعـــا من الكرامة والعـــزة ما كانت تستطيع ان تتمتع بـــه في الصعيد الـــدولي الا بفضلها ، فما كان يمكن بـــدونها ان يكون لـــدولة في وسط افريقيا او وسط أمريكا صوت يساوي صوت الولايات المتحـــدة او الاتحاد السوفيتي ، من شـــأنه أن يجعل هـــذه الـــدولة تشعر بالعزة والكرامة ، اذ يتـــاح لها القيام بـــدور في السياسة الـــدولية مهما كان ضعفها أو تخلفها .

رابعا : نجحت الامم المتحـــدة في ادراج أهم مشكلة في النصف الثاني من القرن العشرين في جـــدول اعمالها ، وجعلتها ماثلة امامها في كل اجتماع تعقده في كل لجنة تجتمع فيها ، وهـــذه المشكلة هي تقسيم العالم الى طبقتـــين : احداهما الـــدول الغنية الصناعية المتقدمة ، والاخرى الـــدل الفقيرة المتخلفة . فالامم المتحـــدة اذا لم تكن وفقت حتى الان في ايجاد تسوية لهـــذا الصراع الطبقي الدولي ، فيكفي انهـــا قـــد وفقت في تشخيص الـــداء ، والتشخيص أول خطـــوة صحيحة نحـــو العلاج الناجع .

خامسا : نجحت الامم المتحـدة فى بعض القضايا السياسية والاجتماعيـة التى تمت الموافقة عليها بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحـدة (قضيـة تأميم قنـاة السويس ، قضية التمييز العنصرى ، الخ) .

تلك بعض النواحى التى نجحت فيها الامم المتحـدة باعتبارها منظمة دوليـة ممثلة لضمير المجتمع البشرى . الا ان هنـاك نواحى اخرى كثيرة اخفقت فيها الامـم المتحـدة .

اولا : لم تستطع تحقيق اى نجاح فى اخماد الحرب الباردة التى دارت بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الغربى واصاب شرهـا العالم باجمعه ، وبالتالى اخفقت فى جميع الميـادين التى كانت تتطلب التعاون الصادق الامـين بـين المعسكرين المتناهضين ، ولـم يقتصر اخفاقها على عجزها عن وقف تلك الحرب الباردة ، بـل لم تستطع ايضـا ان تكون هى نفسها بمناى عن هـذه الحرب وانما انغمست فيها ، ولم تردد الولايات المتحـدة فى جعل المنظمة الدوليـة اداة لتاييـد دبلوماسيتها ، فلم يكن غريبا أن تصدر اغلبية القرارات والتوصيات وفقـا لسياسة الولايات المتحـدة . وعنـدما حـدث الانفراج الـدولى حـدث خارج ساحتها .

ثانيا : اخفقت الامم المتحـدة فى نزع الاسلحة العادية وتحريم الاسلحـة الـذرية والنووية ، بـل اخفقت أيضا فى تكوين جيش دولى يخضع لهـا ويفرض العقوبات على الـدول التى تخالف مبادىء الامم المتحـدة واهدافها .

ثالثا : عجزت الامم المتحـدة عن اجتذاب الراى العام العالمى اليها . ويرجـع فتور الراى العام من ناحية الى اخفاقها فى تنشيط التعـاون الـدولى واستتباب السلام ، ومن ناحية اخرى الى صعوبة تتبع اعمالها وتعقـد المشاكل الدولية التى تعالجها ، وقـد امتـدت عـدوى هـذا الفتور من الراى العـام العالمى الى حكومات الدول نفسها ، فلم تعـد تثق بها ، وتفضل علاج مشاكلهـا خارج حظيرتها .

رابعا : اخفقت فى عـدم وضع قواعـد قانونية ثابتة واضحة تخضع لهـا الدول ، فلجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحـدة لم تحقق هـدفها ، ومحكمة العـدل الدولية لم تلجأ اليها الدول لفض منازعاتها ، بـل مازالت ولايتها اختيارية ، وسواء رجعت ازمة القانون الـدولى الى كونه اوربيا اكثر مما هـو دولى ، أو الى كونـه نظريا اكثر مما هـو واقعى ، فالامم المتحدة قـد اخفقت فى تطويره أوتجـديده .

خامسا : اخفقت الامم المتحـدة فى تنظيم التنمية الاقتصادية على مستوى عالمى ، بأن تجعل جميع المساعدات المـالية والاقتصادية والفنية تمـر عـن طريقها . فما زالت المساعدات ثنائية تقدمها كل من الدولتين الكبيرتين للـدول المتخلفة حسب شروطها ووفقـا لمـآربها .

ومع هـذا وذاك فان الامم المتحدة ما زالت حديثة العهـد ، لذلك يكون الحكم فى شأنها الآن سابقا لاوانـه ، غير اننـا نستطيع أن نقول انهـا أصبحت من مستلزمات الحياة السياسية الـدولية الحديثة ، لا مفر من وجودها ، ولا غنى عن خـدماتها . واذا قـدر للامم المتحـدة ان تنهار . كما انهارت عصـبة الامم المتحـدة من قبل ، فلابـد أن تقوم على انقاضها منظمة عالمية ثالثة ثـم رابعة ، لان المنظمات العالميـة اصبحت من مستلزمات المجتمع الـدولى كالاسرة او المـدينة او الدولة .

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة





الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ ش محمد فريد - القاهرة